مهدي عامل

النظرية في الممارسة السياسية

بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان

الأعمال الكاملة

النظرية في الممارسة السياسية

مهدي عامل

النظرية في الممارسة السياسية

بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان

الفارابي
١٩٩٠

مهدي عامل النظرية في الممارسة السياسية ـ
بحث في أسباب الحرب الأهلية.

الطبعة الأولى ١٩٧٩
الطبعة الثانية ١٩٨٥
الطبعة الثالثة ١٩٩٠

الناشر دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ص.ب : ١١/٣١٨١
هاتف: ٠١/٣٠٥٥٢٠

التنضيد شركة المطبوعات اللبنانية ش.م.ل

تصميم الغلاف نجاح طاهر

جميع الحقوق محفوظة للناشر

مقدمة الطبعة الثانية

كل نص قائم بقراءته: يتعدّد، يتعقّد، يتخالف، فيصير. ولهذا النص الذي أقدّم طبعته الثانية، أكثر من قراءة ممكنة. لا بسبب من قارئه وحسب، بل لأنني بنيتُه، عن قصد، على مستويات ثلاثة، متداخلة مترابطة، كل منها يسمح بقراءة تختلف عن الأخرى، وتستدعيها.

أول هذه المستويات هو الذي يتحدّد بتمفصل النظريّ على السياسي في سيرورة إنتاج الفكر الماركسي في عالمنا العربي. فالقضية التي أعالج هي، إذن، بالدرجة الأولى، قضية نظرية.

وثاني هذه المستويات هو الذي يتحدد بالبحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان. وما كان الحدث، يوماً، في التاريخ هو السبب، بل القانون الاجتماعي يحكم الأحداث، وبه الأحداث تتوالد. لذا، غلب على البحثُ النظرُ في البنيوي، لا في الحدثيّ، أو المصادفيّ.

أما ثالثها فيتحدّد بحاجة معرفية في الفكر النظري إلى وضع جهازه المفهومي على محك الواقع التاريخي الملموس، فكان، بالتالي، اختياراً لمفاهيم كنتُ قد حاولت نَحْتَها في دراسات سابقة، فأتى موضوع البحث، في هذا الكتاب، نظرياً أكثر منه تاريخياً.

مهدي عامل ١٨ ـ ١١ ـ ١٩٨٤

الإهـداء

إلى الرفيق الشهيـد

نبيـل متـى

تمهيد

لهذا الكتاب قصته، ومن حق القارىء عليَّ أن أقصها عليه.

عشية الحرب الأهلية، وفي بداياتها، كنت قد باشرت دراسة حول «النظرية في الممارسة السياسية للحزب الشيوعي اللبناني»، انطلقت فيها من النظر في العلاقة بين الممارسة النظرية والممارسة السياسية في سيرورة انتاج المعرفة العلمية بالواقع الاجتماعي التاريخي، وطرحت فيها على نفسي سؤالاً ما زلت أحاول الاجابة عنه: كيف يصير المفكر ثورياً، وكيف يصير ماركسياً، وكيف ينتج الفكر الذي به يفكر واقعاً في سيرورة ثورية؟ وما كان هذا السؤال يوماً عارضاً، وما كانت له صيغة واحدة. كان يلازم الفكر دوماً في انبنائه، يترقبه ويحاسبه: ان شط في استقلاله، أقام عليه حد الواقع؛ أو كابر التاريخ، فاجأه بتمرحله. والفكر هذا، تارة يعاند، فيجمح حتى الجنوح، وتارة يعود اليه هدوؤه، فيعود إلى تواضع هو فيه في إلفة مع حركة الواقع في تموجاته ومزاجاته. وفي الحالتين هو المنتصر، في انتصار الواقع عليه، وفي انتصاره على نفسه. انه قدر الفكر في صيرورته العلمية: يصغي إلى التاريخ ويستوثقه، خطوة اثر خطوة، في حركة يتكون فيها علماً هو علم التاريخ بعينه. وفي التاريخ هذا يتكون، لا في سماء وهمية، أو من خارجه. فيه يتكون، على قاعدة الفكر العلمي المتكوِّن في نظرية هي الماركسية اللينينية.

وإذا بذلك السؤال يستثير الفكر، قصداً، بصيغة «غامضة»: كيف يتكون فكر التاريخ المتكون فيه علماً هو علمه؟ وقد يجيب الفكر هذا بسؤال يدل على سقوطه في بلاهة الفكر الشكلي: وهل على الفكر المتكوِّن أن يتكـوَّن؟.

ما كان الفكر الشكلي يوماً قادراً على أن يكون فكر التاريخ. فالتاريخ حركة كلية من الصراعات الطبقية لا يقدر على محاولة الاحاطة بها، في تعقد آلياتها المترابطة، سوى فكر كلي هو فكر ديالكتيكي مادي، يلازم حركة التاريخ التي تلازمه، ويتكـون بتكونها، لا يستبقها الا حين تسمح له باستشرافها، فترتدّ عليه تقوِّمه ليتمكن، ثانية، من استنطاقها، فتعانده، ويحاولها، في حوار مستمر يتكونن فيه الفكر هذا في تمييزه كونية التاريخ الذي لا

يوجد الكوني منه الا مميَّزاً، ويتميز في كونته هذا المميَّز من التاريخ الـذي لا يوجـد الا مكوناً، أي في كونيّ هو منه التمييز. هكذا يجري التاريخ في حـركته الكليـة بين فكـره المتكوِّن وفكره الذي يتكون، والفكر هذا واحد في حالتيه، لأنه الفكر الكلي الـذي يميز كونيته في كونته تمييـزه. انه فكر السيرورة الثورية في هذا التاريخ المعاصر.

من هذا الفكر المتكوِّن انطلقت في محاولتي الاجابة عن سؤالي، بينما كان الفكر هـذا يتكون في السيرورة الثورية لحركة التحرر الوطني في عالمنا العـربي، يميز فيهـا كونيتـه في ممارسة سياسية ثورية أدركتُ أن عليها أن تكون موضوع الممـارسة النـظرية، لأنـه فيها حاضر، بلحمه ودمه؛ فالتحمت بها، لما رأيت أن علمية هذا الفكر أن يكون مناضلاً، ورحت أنظر فيها، ناقداً ومتعلماً، فهي، بامتياز، حقل اختبار تاريخي للنظريـة الثوريـة ولصحة،مفاهيمها العلمية. هكذا ابتدأتْ ولادة تلك الدراسة التي كنت قد قطعت فيها شوطاً كبيراً.

ثم احتدمت الحرب، فتصدع الزمن النظري ـ وما تصدع وحده ـ وانقطعت الدراسة. لم يعد من الممكن متابعتها في السياق الذي كانت تسير فيه، ولم يعد من الممكن استعادتها الا في ضوء الحرب الأهلية. لكن استعادتها، في هذا الضوء، تجعل منها دراسة أخرى. فارتأيت، حينئذ، أن أتركها لمصيرها غير مكتملة، وأن أباشر هذه الدراسة الأخرى التي هي، في آن، بحث في أسبـاب الحرب الأهليـة، ومحاولـة في قراءة الممـارسة السيـاسية للحزب الشيوعي اللبناني قراءة نـظرية. ولقـد نشرت الأولى في مجلة «الـطريق» ـ العدد الثالث ١٩٧٨ ـ تحت عنوان «حركة التحرر الوطني: الأزمة والبديل». أما الثانية، فهي هذا الكتاب نفسه الذي بـين يدي القـارىء، أثبت في نهايته نص الأولى كملحق، من الأفضل أن يبتدىء القارىء بقراءته. وأثبت، كمقدمة لهذا الكتاب، نصاً كتبتـه ليكون مقدمة للدراسة الأولى نشرتهـا مجلة «الطريق» في عـددها الثـامن من سنة ١٩٧٥، تحت عنوان «الممارسة النظرية والممارسة السياسية».

ولما كنت قد أنجـزت كتابـة القسم الأول من هذا الكتـاب في شتاء ١٩٧٧، وكتـابة القسم الأكبر من قسمه الثاني في شتاء ١٩٧٨، فـانني لم أتمكن من الاستناد، في تحليـل أسباب الحرب الأهلية في لبنان، إلى التقرير السياسي للجنة المركـزية للحزب الشيـوعي اللبناني أمام المؤتمر الرابع. وهذه ثغرة في التحليل لا بد من معالجتها لاحقاً.

آب ١٩٧٩

مقدمة

الممارسة النظرية والممارسة السياسية

ليست موضوعية الفكر في حياده الطبقي، بل هي، بالعكس، في قدرة الفكر على النظر في الواقع الاجتماعي من زاوية نظر الطبقة الثورية التي يحملها التاريخ إلى ضرورة تغيير الواقع، حتى يتمكن التاريخ من تحقيق ضرورته. فللفكر، بالضرورة، طابع طبقي هو الذي يحدد وجوده الاجتماعي التاريخي، ولا حياد للفكر (الا) بفكر طبقي محدد يجد في اخفاء طابعه الطبقي الخاص ضرورة هي الضرورة نفسها التي تجدها الطبقية المسيطرة في اخفاء الطابع الطبقي الخاص بأداة سيطرتها الطبقية التي هي الدولة، واظهارها في حياد طبقي يضعها فوق الطبقات ويجعلها حكماً متفرداً يملك الحق في تحديد الحق دون غيره، فالفكر إذا خرج على التاريخ ـ وهما ـ واستوى فوقه وصفا في جوهره متوحداً بذاته، ملك الحق في قول الحق لأن الحق قوله، وقبض على الواقع من خارج الواقع فوضعه بالقسر أمراً أو بداهة، وترفع عن أمور الدنيا وصراعاتها، فتنزه، في موضوعيته الواهية، عما يفسد عليه موضوعيته، ان هو سقط من عليائه في حقل الصراعات الطبقية. بهذا الفكر، ولهذا الفكر المحايد تظهر الدولة في حيادها الطبقي، والحياد هذا في الحالتين، أثر وهم تولده الممارسة الايديولوجية الطبقية المسيطرة. حين يحمل المفكر مثل هذا الفكر، يقع أسير وهمه الطبقي، فيظن أنه هو الذي، بفكره الفرد، ينتج المعرفة، وأنه بفكره، قادر على أن يسود الواقع الاجتماعي ويسيطر عليه، لأنه، بالتحديد، قادر على أن يخرج عليه ليكون في موقع الحياد من تناقضاته وصراعاته الطبقية. حين يحمل المفكر مثل هذا الفكر، يقوده منطق هذا الفكر إلى القول إن في المعرفة تناقضاً بين **طابع موضوعيتها** وبين **طابعها الطبقي**، فلا بد، بالتالي، من الغاء طابعها الأخير هذا للوصول إلى موضوعيتها العلمية،

ولا يتم هذا الالغاء إلا بممارسة فكرية بريئة من كل علاقة تربطها بممارسات طبقية هي في ممارسة انتاج المعرفة عوائق معرفية. ومن، غير ذلك المفكر، هو القادر على القيام بعملية الالغاء هذه؟ انه مهيأ للقيام بهذا الدور، بحكم موقعه الاجتماعي، أي بحكم وضعه الفعلي في علاقات الانتاج، فهو يحمل الفكر الذي به يلغي ما لا يُلغي إلا بالوهم، أو قل إنه ينتج، بممارسته الفكرية البريئة هذه، معرفة لا طابع طبقياً لها، فينتج ـ بالتالي ـ في هذه المعرفة أثر وهم هو فيها ضروري لوجودها الاجتماعي، من حيث هي معرفة تاريخية محددة. بهذا الأثر من الوهم، تكتسب المعرفة شكلاً معيناً من الموضوعية يضعها خارج التاريخ، فتظهر في هذا الشكل منها، بمظهر المعرفة المطلقة، بمعنى أن هذا الشكل من الموضوعية ـ وهو الشكل غير العلمي ـ هو الذي يحددها بالضرورة كمعرفة مطلقة. وبالغاء **الطابع الطبقي** للمعرفة ينتفي **طابعها التاريخي**، وتنكشف علاقة التماثل الطبقي بين تلك الممارسة الفكرية البريئة وبين الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة، ويسقط عن وجه ذلك المفكر قناع الموضوعية المحايدة، فتظهر العين الطبقية التي بها يرى أو لا يرى، شكلاً من المعرفة هو الذي تنتجه ممارسة ايديولوجية محددة. فالطبقة المسيطرة لها مصلحة أساسية في أن يتوقف التاريخ، فتستخرج منه معرفة هي، في جوهرها، تلك التي تسقطها عليه، أو التي هي بالضرورة تتفق مع مصلحتها هذه، فتظهر لها المعرفة في شكل مطلق هو الشكل الذي تتأبد فيه سيطرتها الطبقية. في هذا الشكل الذي هو وليد ممارستها الايديولوجية، يختفي **الطابع الطبقي** للمعرفة، ويختفي الطابع التاريخي للسيطرة الطبقية، وتظهر زاوية النظر الطبقية هذه كأنها الموضوعية نفسها في استقلالها المطلق عن حقل الممارسات الطبقية.

لكن الحركة التاريخية، من حيث هي حركة الصراع الطبقي نفسه، تعود فتثأر دوماً من هذا المنطق الطبقي الذي ينفي التاريخ كي لا ينقضه التاريخ: وإذا بالمطلق ـ أو بالتاريخي الذي حمل إلى المطلق ـ يتفجر في المعرفة حدوداً تلجم المعرفة؛ وفي الواقع الاجتماعي قيوداً تعيق تطور القوى المنتجة لهذا الواقع فتعيق تطوره. هذا التفجر الذي يحرر المعرفة ويحرر الواقع الاجتماعي لا يأتي عفوياً أو طبيعياً: إنه وليد ممارسة طبقية، ايديولوجية أو سياسية، محددة، هي ممارسة الطبقة الثورية النقيض التي لها مصلحة أساسية في أن يسير التاريخ بحسب منطقه، لأن التاريخ يقضي بضرورة تحررها من سيطرة الطبقة المسيطرة، وبضرورة تحويلها الثوري لبنية علاقات الانتاج القائمة. بعين مصلحتها الطبقية ترى الطبقة الثورية هذه ـ نعني بالطبع البروليتاريا ـ إلى التاريخ، فتستخرج منه معرفته

الموضوعية التي هي تتفق بالضرورة مع مصلحتها هذه، فتظهر لها المعرفة في شكلها الحقيقي لأنه شكلها التاريخي. ولا حاجة بها لأن تسقط على التاريخ شكلاً من المعرفة يناقض التاريخ ـ فيخفي منطقه ـ فيما هو يماثل مصلحتها، لأن مصلحتها تتفق ومنطق التاريخ نفسه، ولا حاجة بها لأن تحمل إلى المطلق ما هو تاريخي، لأنها دون غيرها من الطبقات على الإطلاق، لا تمارس سيطرتها الطبقية ـ حين تصير طبقة مسيطرة ـ في هدف تأبيد سيطرتها هذه، بل في هدف القضاء على البنية الاجتماعية بذاتها، وبالتالي، في هدف القضاء على ذاتها كطبقة، والانتقال بالبنية الاجتماعية إلى تاريخ آخر، ليس تاريخ البشرية، قياساً عليه، سوى ما قبل التاريخ نفسه.

من زاوية النظر الطبقية هذه، يمكن الوصول بالمعرفة إلى موضوعيتها الفعلية التي ليس لها، بالطبع، طابع الاستقلال عن حقل الممارسات الطبقية، لأن الوصول إليها لا يكون إلا بممارسة ايديولوجية ثورية للصراع الطبقي، هي الممارسة البروليتارية نفسها. معنى هذا ان لموضوعية المعرفة بالضرورة طابعاً طبقياً، لأنها نتاج هذه الممارسة الطبقية، كما أن للذاتية المعرفة أيضاً طابعاً طبقياً هو الذي تتميز به الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ـ وهي، في مثالنا، البرجوازية. نقصد بذاتية المعرفة هنا ما بيّناه سابقاً من علاقة التوافق بين المصلحة الطبقية لهذه الطبقة، وبين شكل المعرفة الذي تصل إليه بممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي. ليس الطابع الفردي للمعرفة هو الذي يحدد ذاتيتها هذه بعكس ما قد يبدو في المقولة الديكارتية الشهيرة: «أنا أفكر» ـ، بل الذي يحددها هو طابع طبقي معين. وما الطابع الفردي الذي تظهر فيه سوى الشكل الايديولوجي الذي تختفي فيه طابعها الطبقي هذا. وبتعبير آخر، إن علاقة التناقض في المعرفة وتاريخها بين شكل منها هو **العلمي** وشكل آخر هو **الايديولوجي**، أو غير العلمي، أو ما قبل العلمي ـ ليس في الحقيقة بين موضوعيتها الشكلية أو المجردة عن أي طابع طبقي ـ وبالتالي، العامة، أو العمومية ـ وبين ذاتيتها، من حيث أن الذاتية هذه مماثلة للفردية؛ إنها، بالعكس تماماً، بين طابع طبقي منها هو القادر، في شروط تاريخية محددة، على الوصول إلى موضوعيتها الفعلية، لأنه الطابع الخاص بالممارسة الايديولوجية للبروليتاريا ـ الطبقة الثورية النقيض ـ، وبين **طابع طبقي** آخر هو الذي، بسبب من هذه الشروط التاريخية نفسها، يعجز عن الوصول إلى هذه الموضوعية، لأنه الطابع الخاص بالممارسة الايديولوجية للبرجوازية المسيطرة، لا سيما في **طور أزمتها**. فانزلاق علاقة التناقض تلك من حيث هي بالفعل في المعرفة بين طابعين طبقيين نقيضين، إلى حيث هي **بالوهم** بين

موضوعية شكلية عامة وذاتية فردية، هو نفسه الانزلاق الذي تحدثه الممارسة الايديولوجية للبرجوازية في علاقة التناقض الاجتماعي الاساسي من حيث هي بالفعل، كعلاقة تناقض طبقي بينها كطبقة مسيطرة وبين البروليتاريا التي هي الطبقة الثورية النقيض، إلى حيث هي بالوهم، كعلاقة تناقض لا طابع طبقياً لها بين المجتمع، في شموليته المجردة، وبين الفرد، أو بين العام، في تماثله بالدولة، وبين الخاص. بهذا الانزلاق، تنقلب علاقة التناقض الطبقي هذه ـ سواء في المعرفة أم في البنية الاجتماعية ـ علاقة تناقض غيبي مطلق، فيختفي، بالتالي، طابعها التاريخي باختفاء طابعها الطبقي، لأن ما يحدد تاريخية المعرفة هو، بالضبط، هذا الطابع الطبقي نفسه الذي يحدد تاريخية البنية الاجتماعية؛ فالصراع الطبقي ـ على حد تعبير ماركس ـ هو القوة المحركة للتاريخ في شتى حقوله.

يمكننا القول، استخلاصاً، إن لذاتية المعرفة أساساً طبقياً، كما ان لموضوعيتها الفعلية أساساً طبقياً، وبين ذاتيتها الطبقية تلك وموضوعيتها الفعلية هذه **تناقض طبقي** هو نفسه القائم، في حقل الممارسات الايديولوجية للصراع الطبقي، بين زاويتي نظر الطبقتين النقيضين في البنية الاجتماعية: البرجوازية والبروليتاريا في مثالنا. فذاتية المعرفة اذن ليست ذاتية، بمعنى انها ليست نتيجة خطأ في التفكير ـ وان وجد ـ، أو قصور في الفرد، ـ وان وجد ـ، أو ثغرة في فكره ـ وان وجدت ـ، بل هي، بالعكس، **موضوعية**، بمعنى ان لها أساساً موضوعياً، كما أن لموضوعيتها الفعلية أيضاً أساساً موضوعياً. والأساس هذا **واحد** في الحالتين. ليس في هذا القول تناقض قولي، نعني، ليس هذا القول قولاً متناقضاً، فالتناقض **فعلي**: انه في بنية هذا الاساس نفسه، بل هو هو بنيته التي هي بالتحديد، بنية علاقات الانتاج القائمة. هذه البنية هي القاعدة المادية التي تحدد ذاتية المعرفة او موضوعيتها، في تحديدها طابعها الطبقي الذي يختلف باختلاف زاوية النظر الطبقية التي منها يتم انتاج هذه المعرفة، فيختلف، بالتالي، باختلاف الموقع الطبقي الفعلي للطبقة الاجتماعية التي، في هذه البنية، تنتج، في ممارستها الايديولوجية، مثل هذه المعرفة. وزيادة في الدقة، يجب القول إن هذا الطابع الطبقي للمعرفة هو نفسه تاريخي، بمعنى أنه، في هذا الاختلاف نفسه من زاوية نظر طبقية إلى أخرى، يختلف، من الموضوعية الفعلية إلى الذاتية، باختلاف الطور التاريخي الذي يمر به نمط الانتاج القائم. فالطابع البرجوازي، مثلاً، للمعرفة ليس، في طور «صعود» نمط الانتاج الرأسمالي، هو نفسه في طور أزمته. لئن كان، في الطور الأول، وقياساً على ما كانت عليه المعرفة، تاريخياً، في طابعها الاقطاعي، يحدد شكلاً تاريخياً معيناً من الموضوعية الفعلية للمعرفة،

وبالتالي، شكلاً متقدماً منها، فهو، في طور الأزمة، يحدد شكلاً تاريخياً معيناً من ذاتية المعرفة عاجزاً بالضرورة عن السير في تاريخ موضوعيتها الفعلية، بل هو يرتد في تحديده هذا الشكل من ذاتية المعرفة ضد الشكل الأول من الموضوعية الفعلية الخاص بالطور «الصاعد» من الرأسمالية، ويعود فيه إلى ما قبل هذا الطور أيضاً. من هنا نفهم كيف أن البرجوازية، مع دخول الرأسمالية في طور أزمتها، تتنكر لأفكارها بالذات، هذه التي كان لها طابع ثوري يعبر عن مصالحها الطبقية، حين كانت طبقة ثورية ـ لا سيما في القرن الثامن عشر ـ فكانت ممارستها الايديولوجية هي التي تحدد الشكل التاريخي للموضوعية الفعلية للمعرفة. من هنا أيضاً نفهم كيف ان الممارسة الايديولوجية الامبريالية هي التي تحدد، في طور الأزمة، الشكل التاريخي الراهن لذاتية المعرفة، لأن هذا الشكل يعبر عن مصالحها الطبقية التي هي في تناقض مع الشكل التاريخي الراهن للموضوعية الفعلية للمعرفة، والذي تحدده الممارسة الايديولوجية للطبقة الثورية النقيض، أي للبروليتاريا، لأن المصالح الطبقية لهذه الطبقة هي في توافق مع هذا الشكل الذي هو الشكل التاريخي الراهن للمعرفة العلمية. لذا، يمكن القول أن البروليتاريا وحدها، دون غيرها من الطبقات الاجتماعية، قادرة، في ممارستها الايديولوجية الثورية، على انتاج المعرفة العلمية في شكلها التاريخي الراهن، (فانتاج هذه المعرفة اذن يتم من زاوية نظر البروليتاريا)، وهي أيضاً وحدها قادرة على التملك المعرفي لمختلف الأشكال التاريخية السابقة من المعرفة العلمية. إنها، بالتالي، وريثة كل ما عرفه التاريخ من حركات ثورية سابقة، ووريثة البرجوازية نفسها. معنى هذا أن ايديولوجية البرجوازية الامبريالية ليست، في طور أزمة الرأسمالية، امتداداً خطياً لايديولوجية البرجوازية الثورية، في الطور «الصاعد» للرأسمالية، بل هي، على نقيض هذه، تمثل ذاتية المعرفة، بينما كانت الأولى تمثل الشكل التاريخي الضروري لموضوعيتها الفعلية. بين الاثنتين اذن، وان تماثلتا كلياً ـ ولا وجود لهذا التماثل ـ، أو جزئياً في عناصر منهما، فارق هو القائم بين طابع الموضوعية الفعلية وبين طابع الذاتية، وهو الذي توجده بينهما الحركة التاريخية نفسها للمعرفة العلمية، بتحوّل الطابع الطبقي المحدد لهذه العلمية، من طابع طبقي برجوازي إلى طابع طبقي بروليتاري. فتاريخ المعرفة ليس تاريخاً للفكر، لأن تاريخ الفكر هذا لا وجود له إلا بتجرد الفكر عن طابعه الطبقي المحدِّد له، وبالتالي، عن وجوده الفعلي في حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية المتصاعدة. وبتجرده هذا الذي هو أثر من الممارسة الايديولوجية، للطبقة المسيطرة، ينتفي وجود التناقض فيه وفي حركته التاريخية، من حيث هو تناقض

طبقي بين ممارسته من زاوية نظر الطبقة المسيطرة، وبين ممارسته من زاوية نظر الطبقة الثورية النقيض، فيتجوهر بشكل يسمح بالتكلم على تاريخ للفكر هو تاريخ للمعرفة، ويرتسم التاريخ هذا في حركة خطية مستمرة هي حركة تقدم الفكر في المعرفة. وقد تعرف الحركة هذه في تحققها التاريخي تعرجات أو قفزات عديدة، لكن هذه التعرجات أو القفزات تنحصر في أنها نتيجة لحركة صراع أو تناقض بين أفكار ـ أي بين كائنات فكرية ـ لا علاقة لها بما يجري خارج الفكر من ممارسات للصراعات الطبقية. فصراع الأفكار، من زاوية النظر هذه التي هي زاوية نظر البرجوازية نفسها، ليس، بتعبير آخر، صراعاً طبقياً، إنه صراع الفكر مع الفكر من أجل موضوعية الفكر نفسه. وقد يعرف الفكر في هذا الصراع منه، قفزات ثورية يتخطى بها تناقضات كانت تلجمه، فيكتسب درجة أعلى من الموضوعية تؤكد تاريخيته وتاريخية معرفته.

ليس القول بتاريخية المعرفة بالضرورة قولاً مادياً، وليس بالضرورة قولاً ديالكتيكياً. فالقول بوجود تاريخ للفكر هو تاريخ للمعرفة في سيرها المتقدم نحو الموضوعية، قول قد يؤكد تاريخية المعرفة، وقد يؤكد أيضاً وجود ثورات فكرية تتحقق بحركة ديالكتيكية داخلية فيها، لكنه، برغم هذا التأكيد منه للطابع التاريخي والديالكتيكي للمعرفة، يظل قولاً مثالياً تجريبياً: فهو مثالي لأنه يجوهر الفكر بتجريده له من الطابع الطبقي لوجوده الاجتماعي التاريخي، فيمتنع، بهذا، عن رؤية حركته الفعلية، من حيث هي حركة الصراع والتناقض فيه بين ممارسات ايديولوجية طبقية متناقضة، ولا يرى فيها سوى حركة فكرية من الصراع بين الفكر والفكر، او بين الفكر وموضوعه، ولانه مثالي، فهو لا يرى الطابع التاريخي الفعلي للمعرفة، من حيث هو، بالتحديد، طابعها الطبقي. وهو تجريبي لأنه قول مثالي، ولأنه، بنفيه الطابع الطبقي للمعرفة، يرى طابعها التاريخي بشكل خطي متصاعد هو الشكل نفسه الذي ترى فيه البرجوازية التاريخ يتوقف في حركته عندها، أو يستمر في حركته بها وبفكرها، ولا يجد هذا الفكر البرجوازي ضرراً كبيراً، أو صعوبة منطقية في احتواء تلك القفزات المعرفية الثورية التي عرفها تاريخ المعرفة، طالما انها تتحدد فيه كقفزات فكرية تجد في الفكر، وليس خارج الفكر، شروطها التاريخية، فيحافظ الفكر، بهذا، على صفاء جوهره وتنزهه عما ليس هو من صراعات وممارسات طبقية مختلفة، ويستمر، برغم الصعوبات والعوائق والقفزات، في خطه الواحد الصاعد في الموضوعية.

بتجذّر الفكر وتناقضاته في حقل الصراعات الطبقية، وممارساتها، ينتفي وجود تاريخ

للفكر أو للأفكار، ويتحدد تاريخ المعرفة بحركة الممارسات الايديولوجية الطبقية للصراع الطبقي. لهذا السبب، لا يمكن القول ان تاريخ المعرفة هو تاريخ الفكر، فالفكر هذا ليس واحداً إلا في تجوهره، فاذا تجوهر، كان تاريخه فينومينولوجيا، أي تاريخ ظهوره، من حيث هو جوهر، لذاته، في تكامله بذاته، بمعنى أن تاريخه يتحدد حينئذ كفينومينولوجيا جوهرية (هيجل). إن حركة التناقض في الفكر وتاريخه هي اذن حركة صراع طبقي بين ممارسات ايديولوجية طبقية متناقضة. في هذه الحركة المادية بالذات تكمن ديالكتكية المعرفة، وتكمن فيها أيضاً تاريخيتها. **فالحدود التاريخية** للمعرفة هي، بالتالي، في نهاية التحليل، **حدود طبقية**. وما هذه الحدود سوى تلك التي ترسمها بنية الانتاج القائمة. معنى هذا ان الحركة التي يرسمها التطور التاريخي للمعرفة ليست حركة خطية، لأن الحركة التي يرسمها التطور التاريخي للبنية الاجتماعية ليست خطية ولأن الترابط بين الحركتين قائم بشكل تجد فيه الأولى ـ أي حركة المعرفة ـ حدودها في الثانية ـ أي في حركة البنية الاجتماعية. فحركة البنية هذه، من حيث هي حركة الصراعات الطبقية، هي الحقل التاريخي الذي يتحرك فيه الفكر في ممارسته انتاج المعرفة. وبنية هذا الحقل، في تحددها ببنية علاقات الانتاج القائمة، هي التي ترسم الحدود التاريخية، وبالتالي، الطبقية للمعرفة. ينتج عن هذا ان التطور التاريخي للمعرفة لا يكون بحركة من تكامل الفكر بذاته، او بحركة من تخطيه لذاته، بل بحركة **نقض** لتلك الحدود المعرفية، هي حركة صراع طبقي، لأن الحدود هذه حدود طبقية. وينتج عن هذا أيضاً أن القفزات الثورية في تاريخ المعرفة تجد في قفزات البنية الاجتماعية نفسها الشروط التاريخية الضرورية لتحققها. هذا الاساس المادي للمعرفة وتاريخها هو اذن أساس حركتها الديالكتيكية، فلا وجود لهذه الحركة **الفعلية** إلا بوجود أساسها المادي الذي هو حركة الصراع الطبقي، في تحدده ببنية علاقات الانتاج القائمة. لذا، أمكننا القول سابقاً أن لذاتية المعرفة، كما لموضوعيتها، أساساً مادياً هو هذا الأساس نفسه الذي يسمح لنا، في شروط تاريخية محددة، بالتكلم على **عمى طبقي** ملازم لممارسات ايديولوجية طبقية محددة، كما أنه يفسر لنا التطور التاريخي للمعرفة بارتباطه بممارسات ايديولوجية طبقية محددة. فالصراع الطبقي حاضر بالضرورة في المعرفة، بل هو القوة المحركة لتاريخها الموضوعي.

كيف يمكن للمفكر أن يظل، في هذه الشروط، محايداً، وحقل ممارسته ـ اراد أم لم يرد ـ حقل من حقول الصراع الطبقي؟ كل ممارسة فكرية، مهما اختلف الشكل منها، ممارسة طبقية، بمعنى انها تنطلق بالضرورة، في تحققها، من موقع طبقي محدد، ومن زاوية

نـظر طبقية محـددة. فبائس في جهله هـذا المفكر الـذي، برغم ادعـائه امتـلاك الـوعي والحكمة، ينكر على الفكر التزامه بما هو ضروري لوجوده كفكر، أي بهذا النظر الطبقي الذي يتكون فيه في ممارساته. وما بؤس هذا المفكر سوى من بؤس فكر يحمله، وما الفكر هذا سوى فكر طبقة مسيطرة ـ البرجوازية ـ بلغت في أزمة سيطرتها الطبقية حداً باتت فيه تخجل من فكرها أو من التصريح به، كأن مجرد التعرف عليه أو الكشف عنه كفيل بأن يفقده قدرته على السيطرة. ومن سخرية التاريخ أن تلجأ البرجوازية، في طور أزمتها، إلى اخفاء الطابع الطبقي الخاص بفكرها المسيطر، بعد أن كانت، في طـورها «الصـاعد»، تفخر بأن فكرها الطبقي بالذات هو الذي تتمثل فيه ـ وبه ـ موضوعية المعرفة، أو الشكل التاريخي الأرقى من هذه الموضوعية. وبدخـول هذه الـطبقة في طـور أزمتها، وبـانتقال فكرها من طور الموضوعية إلى طور الذاتية، وبالتالي، بانتقال الموقع الطبقي لموضوعية المعـرفة وعمليتهـا من زاوية نـظر البرجـوازيـة إلى زاويـة النـظر الـطبقيـة النقيض ـ أي البروليتارية ـ، لم يبق للمفكر، كي يخرج من بؤسه الفكري، إلا أن ينتقل، بدوره، في ممارسته الفكرية، إلى الموقع الطبقي الذي منه يتم انتاج المعرفة العلميـة، في حركـة من الصراع المستمر ضد الموقع الطبقي الآخر الذي منه يتم «انتاج» **العمى الطبقي**.

لن ندخل الآن في تحليل عملية الانتقال هذه من موقع طبقي إلى آخـر، بل نضعهـا كشـرط أساسي لممـارسة انتـاج المعرفـة العلمية في هـذا العصر الذي هـو عصر الثـورة البروليتارية، أي عصر الانتقال إلى الاشتراكية. ونكتفي بالقول هنا ان هذه العملية ليست عملية ميكانيكية أو فكرية تتم بفعل ارادي تقريري يقوم به المفكر، بل هي بحد ذاتها عملية **صراع طبقي** مستمر يمارسه المفكر الثوري، من الموقـع البروليتـاري نفسه الـذي انتقل إليه، ضد ما يحمله، في فكره بالذات، من آثار الفكر البرجوازي المسيطر. فالفكر هذا يولّد باستمرار آثاراً قادرة على التغلغل في الفكر الثوري البروليتاري، ولا بد لهذا الفكر من ان يتحرر منها حتى يكون قادراً على انتاج المعرفة العلمية، لا سيما أن المفكر، وان كان ثورياً، يقع بسهولة ضحية تغلغل آثار هذه الايديولوجية البرجوازية في فكره، ان لم يكن، باستمرار، في صراع تحرري ضدها، وضد نفسه بالذات. ولا نجاة له من ذاك التغلغل إلا بهذا الصراع الذي به ينتقل من موقعه الطبقي إلى الموقع البروليتاري، فيقوم، بانتقاله هذا، مما يمكن تسميته بعملية جراحية لتغيير «جلده» الطبقي وتحويله إلى «جلد» بروليتاري يؤمن له حساً بروليتارياً ليس عنده بالغزيزة، ويتلاءم مع ممارسته الايديولوجية من هذا الموقع الذي انتقل إليه. العملية هذه اذن عملية صعبة: فالمفكر، كي يصير

ثورياً أي كي يفكر بفكر البروليتاريا، عليه ان يغير، في ممارسته المتميزة بالذات، موقعه الطبقي، على نقيض العامل الذي، من موقعه الطبقي، يصير ثورياً بتملكه غريزته الطبقية، أي بوعيه لها في ممارسات الصراع الطبقي. ليس العامل، بتعبير آخر، بحاجة إلى تلك العملية الجراحية التي هي ضرورية لصيرورة المفكر ثورياً، بحكم وضعه في علاقات الانتاج، وانتمائه إلى فئة المثقفين، أي إلى هذه الفئة الاجتماعية الواقعة، كغيرها من فئات اجتماعية مماثلة، بين الطبقتين الرئيسيتين: البرجوازية والبروليتاريا. فالغريزة الطبقية **الواعية** هي، في الغالب، عند العامل البروليتاري اصدق وأسلم من فكر ذلك المفكر الذي يتوهم بأنه وحده يملك الفكر الثوري. وما **وعي** هذه الغريزة الطبقية البروليتارية سوى **الحزب** نفسه. لذا يمكن القول إن الممارسة الفكرية، من حيث هي بالضرورة **ممارسة طبقية**، لا تكتسب طابعها الثوري إلا بكونها ممارسة من زاوية نظر البروليتاريا، وبالتالي، بصيرورتها **ممارسة حزبية**، أي ممارسة الحزب في انتاج وعي الغريزة الطبقية البروليتارية. فالمفكر الثوري هو الذي يصل إلى وعي هذه الضرورة في ان تكون ممارسته الفكرية المتميزة ممارسة حزبية حتى تكون بالفعل ممارسة ثورية؛ ولا مخرج له من هذه الضرورة الموضوعية في أن الممارسة الفكرية ليست ثورية إلا لأنها ممارسة بروليتارية، والممارسة البروليتارية بالضرورة ممارسة حزبية. يترتب على هذا القول إن **الممارسة النظرية** ـ التي هي احدى الممارسات الفكرية، والتي هي موضع اهتمامنا الآن ـ هي، بالطبع، بممارسة طبقية، وهي، من زاوية نظر البروليتاريا، بالضرورة ممارسة حزبية. ولأنها كذلك، أي لأنها ممارسة حزبية، فهي في علاقة داخلية مع الممارسة السياسية للبروليتاريا. وللدقة يجب القول إن كل ممارسة **حزبية** بروليتارية **ممارسة سياسية**؛ فكيف يمكن أن نفكر العلاقة، في الممارسة النظرية، بينها كممارسة نظرية، وبينها كممارسة سياسية؟

لن نعالج الآن هذه القضية لذاتها، فلقد عالجناها بشكل مفصل في كتابات لنا سابقة، ولا حاجة بنا إلى تكرار ما سبق قوله. إنما، ربما كان مفيداً، في هذا المجال، تكرار القول إن هذه الممارسات كلها هي **ممارسات طبقية للصراع الطبقي**، وممارسات هذا الصراع هي، من زاوية نظر البروليتاريا، نقيضها من زاوية نظر البرجوازية المسيطرة، بمعنى ان لكل ممارسة **بروليتارية**، بالضرورة، **طابعاً سياسياً**، برغم تميزها، لأن الصراع الطبقي لا يتكشف، في ممارساته، على حقيقته الفعلية **كصراع سياسي** إلا من زاوية نظر البروليتاريا. أما من زاوية نظر البرجوازية المسيطرة، فان ممارساته تتنضد وتستقل بعضها عن بعض

بشكل ينطمس فيها **طابعها الطبقي**، فينطمس، بالتالي، **طابعها السياسي**، وتظهر حينئذ الممارسة النظرية، على سبيل المثال، كأنها مجرد ممارسة فكرية لا طابع طبقياً ـ وبالتالي سياسياً ـ لها، وتظهر موضوعيتها كأنها تكمن في تجردها عن هذا الطابع الملازم لها بالضرورة. فالعلاقة بين الممارسة النظرية والممارسة السياسية اذن لا تطرح على الفكر مشكلة إلا من زاوية نظر البرجوازية المسيطرة؛ ولئن طرحناها نحن، برغم هذا، فلنقضها بالقول ان العلاقة هذه ليست مشكلة، وليست قائمة بين ممارستين مستقلتين منفصلتين: ممارسة المفكر وممارسة السياسي، بل هي قائمة، في الممارسة الطبقية الواحدة، من حيث هي **ممارسة حزبية بروليتارية**، بين وجهين منها يجدان، مع وجوهها الأخرى (الاقتصادية، مثلاً، أو الايديولوجية) وحدتها **الممارسية في ممارسة الحزب البروليتاري**، أي في وجوده الممارسي. وبتعبير أوضح، ان **الممارسة الحزبية هي التي تحدد الطابع السياسي** لشتى ممارسات الصراع الطبقي، وهي التي، بالتالي، تحدد الطابع السياسي للممارسة النظرية.

يقودنا هذا إلى طرح سؤال أساسي هو التالي: **كيف يفكر المفكر** الثوري بفكر البروليتاريا؟ نعني بالمفكر الثوري، استناداً إلى ما سبق من **تحليل**، **المفكر الحزبي** نفسه. لتوضيح السؤال نقول ان للممارسة النظرية عند **المفكر الحزبي**، بالضرورة، طابعاً سياسياً، لأن ممارسته النظرية هذه هي نفسها ممارسة حزبية. اذا صح القول ان فكر البروليتاريا ـ أي، بالتحديد، النظرية الماركسية اللينينية ـ **لا وجود له تاريخياً إلا في** ممارسة البروليتاريا للصراع الطبقي، وان الممارسة هذه بالضرورة ممارسة حزبية، وضح لنا السؤال الذي طرحنا على الوجه التالي: كيف يفكر **المفكر الحزبي** بالنظرية الماركسية اللينينية، في شكل حضورها الفعلي في الممارسة الحزبية البروليتارية **للصراع الطبقي**؟ نفهم من هذا السؤال ان النظرية الثورية هذه **حاضرة بالفعل في هذه الممارسة**، بل ان وجودها الفعلي هو في هذه الممارسة بالذات. فالمفكر الثوري اذن يفكر بها في ممارسته النظرية. ومع هذا، لا بد من طرح سؤال آخر لتوضيح **السؤال الأول**: ما الذي يفكره هذا المفكر الحزبي في ممارسته هذه؟ أي ما هو **موضوع ممارسته النظرية**؟ للاجابة على هذا السؤال نقول ان النظرية الماركسية اللينينية هي نظرية **العملية الثورية** نفسها، وبالتالي، **نظرية الصراع الطبقي**، أي **نظرية التاريخ**. فحركة هذا الصراع الطبقي هي اذن، من موقع ممارسته الحزبية البروليتارية، **موضوع الممارسة النظرية للمفكر الثوري**، من حيث هي ممارسة حزبية. معنى هذا ان المفكر الثوري يفكر، في ممارسته النظرية هذه، الممارسة الحزبية البروليتارية نفسها للصراع الطبقي، أي **ممارسة حزبه الشيوعي** بالذات، التي هي

الممارسة السياسية للبروليتاريا. وبتعبير أوضح نقول إن المفكر الحزبي هو الذي يفكر **الخط السياسي** لحزبه، والخط السياسي هذا هو أيضاً الذي به يفكر. ولا وجود في هذا القول لأي حلقة مفرغة، فالحلقة هذه ليست مفرغة إلا بالنسبة لمنطق التماثل الشكلي، أما بالنسبة لمنطق التناقض، فهي **الحركة** نفسها التي بها يسير الفكر الديالكتيكي، أو قل انها حركة سيرورة هذا الفكر من حيث هو ممارسة ايديولوجية بروليتارية.

هل وضح السؤال بالسؤال فوضح الاثنان معاً؟ ليس تماماً، اذ لا بد هنا من توضيح ما نقصد **بالممارسة النظرية**. حين تأخذ الممارسة النظرية الممارسة الحزبية للبروليتاريا موضوعاً لها، تهدف بهذا إلى استخراج النظرية الحاضرة في هذه الممارسة السياسية، أي تهدف إلى موضعتها. وبتعبير آخر، انها **تنتج نظرية هذه الممارسة السياسية للحزب**. عملية الانتاج هذه ليست، بالطبع، اسقاطاً، من خارج للنظرية الماركسية اللينينية على هذه الممارسة السياسية، أو تطبيقاً لها عليها، ففي هذا تكمن «المثالية الماركسية» ـ ان جاز التعبير ـ التي هي اثر من آثار الايديولوجية البرجوازية، والتي تخصص، ضمنياً، المفكر بما ليس له من دور «المراقب» أو «المنظر» الذي يرسم، «بعلم» يحتكره دون غيره، للممارسة السياسية «خطا نظرياً» ليست هذه بقادرة على رسمه لأنها، بالتحديد، ممارسة «بروليتارية»، أي خاصة بالعمال دون المثقفين. اليست هذه المثالية هي التي تتضمنها «النظرية» البرجوازية القائلة بضرورة وجود «النخبة» في السلطة؟ انها مثالية الفكر «التكنوقراطي»، هذا القناع الحديث الذي يختفي وراءه الفكر البرجوازي الامبريالي.

وعملية الانتاج تلك ليست أيضاً نقلاً تدوينياً لتلك الممارسة السياسية إلى النظرية، أو «تنظيراً» لها تبرير من غير نقد ـ وكل ممارسة نظرية **بالضرورة** ممارسة **نقدية** ـ أي من غير رؤية النظرية التي تتضمن، ففي هذا تكمن «التجريبية الماركسية» ـ ان جاز التعبير ـ التي هي بدورها ايضاً أثر من آثار الأيديولوجية البرجوازية، والتي تنفي، أو قل تطمس دور **النظرية** في تحقق العملية الثورية. وما تلك المثالية سوى الدوغماتية نفسها، وما هذه التجريبية، سوى الانتهازية الاصلاحية نفسها، والاثنتان، برغم ما بينهما من تناقض ظاهري، يلتقيان في اهمال دور النظرية في تحقق العملية الثورية وبالتالي، في اهمال دور الستراتيجية وعلاقة الاختلاف التي تربطها بالتكتيك، في تحقق هذه العملية. مرضان يهددان باستمرار صحة الحركة الثورية البروليتارية.

ان عملية انتاج نظرية الممارسة السياسية للحزب هي في الواقع، أي في الممارسة

النظرية الحزبية، عملية اعادة انتاج مستمرة لهذه النظرية، بل ربما كان الأصح القول ان الممارسة السياسية هذه هي الشكل الذي تتميز فيه كونية الماركسية اللينينية، في حقل الصراعات الطبقية الخاص ببنية اجتماعية قائمة. معنى هذا، بشكل موجز، ان الممارسة النظرية البروليتارية، هي ممارسة انتاج نظرية الممارسة السياسية البروليتارية، وان انتاج هذه النظرية هو، في الواقع الفعلي، اعادة انتاج النظرية الماركسية اللينينية. لكن اعادة انتاج هذه النظرية الكونية ليست تكراراً فارغاً لها بقدر ما هي تمييز لها، لأن تمييزها حاصل بالضرورة في الممارسة السياسية البروليتارية، في بنية اجتماعية محددة، بسبب من ان حركة الصراعات الطبقية في هذه البنية، في تحددها بعلاقات الانتاج القائمة فيها، هي بحد ذاتها تمييز لكونية القوانين العامة للتطور التاريخي، لا سيما في هذه المرحلة من الانتقال إلى الاشتراكية. لذا كانت الممارسة النظرية البروليتارية ممارسة لانتاج معرفة هذا الشكل التاريخي المحدد الذي تتميز فيه كونية النظرية الماركسية اللينينية، في وجودها الفعلي في الممارسة السياسية البروليتارية في بنية اجتماعية محددة.

القسم الاول

عقدة التناقضات
في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية

المخاطرة في
الممارسة السياسية والممارسة النظرية

عشرون شهراً هزت العالم العربي في حلقة الضعف منه، لبنان الذي انعقدت عقدة تناقضات حركة التحرر الوطني العربي على عقدة تناقضاته التي انصهرت في مركز تفجرها في شكل حرب أهلية مدمرة تمر الآن بهدأة مؤقتة[1] قد تسمح للفكر المناضل في خط الممارسة الوطنية الثورية بأن يستأنف مع التاريخ واحداثه حواراً معرفياً ما انقطع قط، بل استمر في شكل آخر منه هو شكل الحوار الممارسي في محاولة تحويل الواقع الاجتماعي. انه هذا الشكل نفسه من الحوار القائم في الصراع الطبقي بين الحركة الوطنية الثورية وبين القوى الرجعية والامبريالية. ولقد كان على الفكر، كي يكون مناضلاً، ان يأخذ مكانه الفعلي في هذا الحوار، وان يسهم، بأدواته المتميزة، في هذا الصراع الجماهيري الثوري الذي به دخلت حركة التحرر الوطني العربية مرحلة جديدة. كان عليه ان يمارس، او أن يحاول تحوله إلى قوة مادية باقتحامه وعي الجماهير التي كانت، في زمن العصف، تصنع التاريخ ضد القوى الفاشية الرجعية العربية الصهيونية الامبريالية التي ما اجتمعت يوماً، في تاريخ النضال العربي، مثلما هي تجتمع الآن في عدائها الشرس لتلاحم الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية. كان على الفكر المناضل ان يتحرك، في هذه المعركة المذهلة، كفعل سياسي، في علاقة مباشرة بالجماهير المناضلة المسلحة، لأن المعركة هي التي كانت تفرض ذلك، فتفرض على الفكر النظري العلمي ان يتحقق في الممارسة السياسية الثورية، أي أن ينتقل إلى وجوده الفعلي السياسي بصيرورته وعياً جماهيرياً مناضلاً، أي وعي هذه الجماهير بالذات. وبتعبير آخر في معركة التصدي لأشرس هجمة امبريالية عرفها نضال

(١) مع بداية دخول قوات الردع العربية.

شعبنا اللبناني والفلسطيني، وفي مجابهة هذه المرحلة التي هي اخطر مرحلة تاريخية عرفتها حركة التحرر الوطني في عالمنا العربي، كان على الفكر، كي يكون مناضلاً، متسقاً مع كونه فكراً ثورياً، أن يغلّب، في ممارسته المتميزة، الشكل السياسي على الشكل النظري، وأن يعمل على أن يصير هذا الشكل السياسي الرئيسي من ممارسته شكلاً جماهيرياً، أي الشكل الذي ينوجد فيه وعي الجماهير من حيث هو الوعي السياسي لنضالها المسلح. فالأولية كانت، في ممارسات الصراع الطبقي، للممارسة السياسية، بفعل تحرك هذا الصراع في شكله الانجذابي الذي تنصهر فيه جميع التناقضات الاجتماعية في مركز تفجرها السياسي، فكان على الفكر الثوري، بالتالي، ان يستحيل، في المعركة ممارسة سياسية هي حقل اختبار تاريخي رائع لجهاز مفاهيمه النظرية.

أما بعد أن دخلت الأزمة اللبنانية في مرحلة «حلها العربي»، واستراحت الحرب قليلاً في ظل المجنزرات، فبامكان الفكر المناضل ان يستأذن بالرجوع الضروري إلى الممارسة النظرية كي يحاول أن يستخلص من هذه المعركة المذهلة التي خاضتها جماهير الحركة الوطنية الثورية، في تلاحمها النضالي مع الثورة الفلسطينية، ما تسمح سخونتها الدافقة باستخلاصه من دروس نظرية وسياسية وتاريخية. وهنا تكمن الصعوبة: فالمعركة لم تنته بعد حتى يكتمل وضوح المنطق الذي يحكمها، بل هي مستمرة في أشكال أخرى لا تلغي امكانية تفجرها من جديد في أشكالها السابقة، وهي مدعوة إلى المرور بمراحل جديدة لا يمكن التنبؤ بها، ولا يمكن، بالتالي، للفكر أن يحيط بآلية ترابطها الداخلي في كلٍّ تاريخي واحد يصير موضوع معرفة يطمئن الفكر إلى كليته، أو إلى ثباته البنيوي. مشكلة الفكر هنا اذن يمكن طرحها في هذا الشكل: كيف يمكن للفكر ان ينظر في هذه المعركة «من قلبها»، وأن يستقرىء فيها التاريخ فيما هي تصنعه، وفيما هي تنبىء به، والفكر هذا قد اعتاد، في ممارسته النظرية، أن يقرأ التاريخ بعد اكتمال أحداثه، حين يبدو على سطحها منطق التاريخ في هدأته؟

قد يكون الفكر، في ممارسته النظرية، او قل في ممارسته انتاج المعرفة التاريخية، بحاجة إلى مسافة زمانية يبتعد فيها عن الأحداث كي يحيط بها، ويستخرج منها منطقها الخفي الذي قد لا يظهر لعين الفكر ـ مفاهيمه النظرية ـ إلا على بعد يقي الفكر التهاب الاحداث في الممارسة السياسية والحاحها. وبرغم هذا، يرفض الفكر المناضل اعتماد هذا المبدأ المنهجي الذي يقضي عليه باستقالة مؤقتة لا تصح في منطق الممارسة السياسية الثورية. لذا نراه، من موقع ارتباطه العضوي بهذه الممارسة، اي من موقع وجوده الممارسي كفكر

مناضل، يعتمد، في ممارسته النظرية، مبدأ آخر من التحرك هو ـ ان جاز التعبير ـ مبدأ **المخاطرة النظرية**. وما المخاطرة هذه سوى شكل العلاقة التي ترتبط فيها الممارسة النظرية بالممارسة السياسية في الفكر المناضل بحيث تأخذ علاقة هذا الفكر بالممارسة السياسية شكل المخاطرة النظرية، اي شكل **الممارسة النظرية المؤقتة**. فكل ممارسة نظرية هي اذن، في علاقتها بالممارسة السياسية، بالضرورة مؤقتة، بل ربما يجب القول انها مؤقتة بهذه الممارسة السياسية. معنى هذا ان كلاً من هاتين الممارستين تتحدد بالضرورة في علاقتها بالاخرى، وهي، في هذه العلاقة، تتحدد بالضرورة كمخاطرة. فالممارسة السياسية، من حيث هي ممارسة ثورية، تسير دوماً في مخاطرة هي التي تحتسبها لها الممارسة النظرية، وتمهد لها، عملية اقتحام حقل الامكان الذي يرتسم في حركة التاريخ كأفق الصيرورة من ضرورته. كما أن الممارسة النظرية، في ارتباطها الثوري بالممارسة السياسية، تسير ايضاً في مخاطرة ضرورية حين تقوم بعملية استطلاع تستكشف فيها بنية التناقضات في حركة الواقع الاجتماعي وصراعاته الطبقية، وتحدد، بمفاهيمها المنتجة للمعرفة، حقلاً من الامكان تضعه كحقل تحقق الضرورة في الصيرورة التاريخية. لكن هذا الحقل لا يصير كذلك إلا في مخاطرة الممارسة السياسية، اي في تحقق عملية اقتحامه. من هنا أمكن القول ان كل ممارسة نظرية ثورية هي مخاطرة تجد ضرورتها في ممارسة سياسية تحققها، فتتحدد، بالتالي، بها كمخاطرة، فيما هي تحققها. وليس في هذه المخاطرة من الاثنتين خسارة، بل ضرورة هي التي تحدد طابعهما الثوري. فالممارسة السياسية، مثلاً، حين تقتحم الممكن، تستند إلى أساس نظري تستوثق به لأنه يرسم لها خطاً من الاقتحام هو في خط الضرورة التاريخية. لكنها قد تجد نفسها مرغمة على تصحيح هذا الخط فيما هي تسير فيه، وقد تسير في خط آخر من الاقتحام تفرضه عليها مصادفة تاريخية محددة هي الشكل الذي توجد فيه الضرورة التاريخية. إن المخاطرة ملازمة بالضرورة للممارسة السياسية لأن هذه الممارسة هي دوماً ممارسة محددة في مصادفة تاريخية محددة. واستنادها الثوري إلى اساسها النظري **المادي** هو الذي يميز فيها المخاطرة من المغامرة، ويقيم الحد الفاصل بينهما. وهي، لأنها كذلك، قد تحمل في سيرورتها مفاجآت لم تكن تتوقعها مفاهيم الممارسة النظرية. وما المفاجآت هذه سوى **الجديد في المصادفة التاريخية**. وللدقة يجب القول ان في كل مصادفة تاريخية جديداً هو الذي يحدد الممارسة السياسية كمخاطرة، في استنادها الثوري نفسه إلى اساسها النظري الضروري. والجديد هذا هو بالتحديد ما لا يمكن للممارسة النظرية أن تتنبأ به،

في تنبؤها العلمي نفسه، أي في انتاجها معرفة الضرورة التاريخية وقوانينها، لأنه الشكل المحدد الذي تتميز به الضرورة هذه في التحقق الفعلي لقوانينها. هذا الجديد هو الذي يجعل من الممارسة النظرية مخاطرة تسير في مخاطرة الممارسة السياسية التي فيها تجد حقل تمييز مفاهيمها. لذا، كانت الممارسة النظرية ضرورية للممارسة السياسية، والعكس بالعكس، لأن الضرورة التاريخية لا توجد إلا في اشكال مميزة هي المصادفات التاريخية. لئن كان السير من الممارسة النظرية في حقل مخاطرة الممارسة السياسية اختباراً سياسياً ضرورياً لمفاهيمها، ولقدرة هذه المفاهيم على التملك المعرفي للواقع الاجتماعي في صيرورته التاريخية وفي الأشكال التي تتميز فيها القوانين العامة لهذه الصيرورة، فهو ايضاً **اختبار نظري** ضروري لسيرورة الممارسة السياسية الفعلية ولصحة خطها الطبقي الثوري. فبين هاتين الممارستين اذن توتر مستمر يربطهما في علاقة تجد أساسها المادي في العلاقة القائمة بين الضرورة التاريخية والمصادفة التاريخية.

حركة التحرر الوطني

بين ازمة القيادة البرجوازية وازمة النقيض الثوري

١ ـ في أزمة القيادة البرجوازية

في هذه المصادفة التاريخية المعقدة التي هي الحرب الأهلية في لبنان، وجدت الضرورة التاريخية التي تتحكم بحركة التحرر الوطني العربية شكلاً جديداً تتميز فيه، فتستثير الممارسة النظرية التي تجد نفسها مدعوة إلى مجابهته في محاولة منها لتملكه المعرفي بمفاهيمها التي أنبنت في اختبار نظري مستمر ـ هو في الوقت نفسه اختبار سياسي لها كمفاهيم نظرية ـ للممارسة الثورية في هذه الحركة من التحرر الوطني. ولئن كان للتاريخ عمر هزاته التي يشرئب فيها إلى المعرفة في استفزازه الممارسة النظرية، فللفكر أيضاً عمر أسئلته التي تستفسر التاريخ ـ ماضيه وحاضره ـ عن منطقه الخفي في التواءات الأحداث ومفاجآتها، وعما ينبىء به في خلخلة العالم العربي. أول سؤال يطرحه الفكر المناضل في مخاطرته النظرية هذه هو التالي: ما الجديد في هذه المرحلة التي دخلت فيها حركة التحرر العربية بدخول لبنان في حربه الأهلية؟ السؤال هذا يطرح بدوره أسئلة أخرى يتضمنها، ولا بد من صياغتها بشيء من الدقة حتى نتمكن من تحديد المشكلة التي علينا ان نعالج. فالسؤال، كما صيغ، يؤكد أيضاً أن الحرب هذه هي عامل أساسي في تحديد الجديد من هذه المرحلة. لكن المشكلة ليست في تأكيد وجود هذه العلاقة أم في نفيها، فالكل يعرف أنها قائمة بالفعل، ولا حاجة بنا إلى بحث نظري لإثبات وجودها؛ فما على من يجهل الأمر أو يتجاهله الا أن يلقي بنظره على أي شارع من بيروت أو ضواحيها، أو على أي منطقة من لبنان يختارها، حتى يصادف عينات متنوعة من قوات عسكرية أتت لتثبت لمن قد يرفض

رؤية البداهة أن لبنان بلد عربي يسير في فلك يسير فيه العالم العربي، وأن من حق هـذا العالم عليه أن يسعفه ان هو تعثر أو تصدع أو زلت قدمه، وأن يكون وصياً عليـه، لأنه القاصر، عاجز عن أن يقضي فيه عـلى جرثـومة وطنيـة ثوريـة ان هي تمكنت منه دبت العدوى المميتة في أعضاء اخرى من الجسد العربي. اذن، فلتتحد قوى الرجعية العربية تحت رايتها الخضراء، في ظل سيدتها الامبريالية، ولتعلن الآن وصايتها على لبنان، وعلى غيره في المستقبل المنظور، ولترفع القبضة الرادعة في وجه الجماهير العربية العريضة أينما كانت، فلقد أخذت القرار بألا تسمح بعد اليوم للأمل الوطني بأن ينتصر. انها تعلن زمن الخيانات المتجددة ضد زمن العصف الآسر.

المشكلة ليست، اذن، في إثبات ما هو حقيقة فعلية، نعني **ممارسية**، أكدتها ولا تزال تؤكدها معركتنا الوطنية في لبنان، في مختلف مراحلها. فاجماع «العرب» الذي يكاد يكون مطلقاً على الخلاص من الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينيـة، يدل بحد ذاته على أن هؤلاء «العرب» المتوحدين يرون في الأزمة اللبنانية وجهاً من أزمتهم، وفي «حلها العربي» محاولة ضرورية لابعاد شبحها عنهم، ان لم يكن للقضاء عليه في مهده، من حيث هو شبح النموذج الثوري للحركة الوطنية التحررية. المشكلة هي، بالتالي، في تحديد **شكل الترابط** الفعلي بين حركة التحرر العربية، في أزمتها الراهنة، وبين الأزمة اللبنانية. وزيادة في ايضاح المشكلة التي نريد معالجتها نقول ان حركة التحرر الوطني في العالم العربي، من حيث هي حركة **ممارسة الجماهير** العربية كفاحها ضد الامبريالية في هدف قطع علاقة التبعية البنيوية بها، تعاني من أزمة مزمنة هي، في نهاية التحليل **ازمة قيادتها الطبقية البرجوازية المتجددة**، وهي، بالتالي، وفي الوقت نفسه، **أزمة القوى الاجتماعية والسياسية النقيض** التي يدفعها موقعها الطبقي الفعلي في علاقات الانتاج الكولونيالية إلى ان تكون في موقع القيادة الطبقية من هذه الحركة التحررية، لكنها تبقى عاجزة، في ممارساتها الصراع الطبقي، عن ان تفرض نفسها كقيادة ثورية هي بديل تلك القيادة البرجوازية. والعلاقة في تلك الأزمة المزمنة لحركة التحرر العربية بين هاتين الازمتين الطبقيتين: أزمة القيادة البرجوازية، وأزمة نقيضها الثوري، هي علاقة تلازم ضروري، لأن تجدد أزمة القيادة البرجوازية هذه يجد شرطه الضروري في أزمة هذا النقيض الثوري، أي في عجز الطبقة العاملة، **كقوة سياسية**، أو قل للدقة، في عجز أحزاب **الطبقة العـاملة عن اقـامة تحالف طبقي وطني تفـرضه في حـقل الممارسات الطبقية** المتصارعة كبديل ثوري لتلك القيادة البرجوازية العاجزة عن تحقيق مهمات التحرر الوطني. وبتعبير آخر، ان وجود حركة التحرر الوطني في أزمة، أو قل ان وصولها إلى

أزمتها الراهنة التي هي شكل تاريخي محدد من تجدد أزمتها المزمنة، يعني أن البرجوازية التي هي فيها **في موقع القيادة** ليست مؤهلة لأن تكون فيه، أي أنها ليست فيه **في مكانها الطبيعي**، بسبب موقعها الطبقي في علاقات الانتاج الكولونيالية، وبالتالي، بسبب التناقض القائم بين موقعها الطبقي هذا وبين موقعها في قيادة حركة التحرر. والتناقض **هذا مأزقي** لأن سيرورة التحرر الوطني هي، في ضرورتها التاريخية، سيرورة تحويل علاقات الانتاج الكولونيالية. لذا، يمكن القول، بل يجب القول ان كل حركة تحررية وطنية تكون في قيادتها البرجوازية الكولونيالية ـ سواء أكانت البرجوازية هذه تقليدية أم **متجددة ـ تصل، بالضرورة**، في سيرورتها، إلى مأزق تاريخي يحول دون تحقيق ضرورتها التاريخية في تحويل علاقات الانتاج الكولونيالية. وما المأزق هذا سوى الذي تضعها فيه هذه البرجوازية نفسها، بفعل وجودها في تناقضها المأزقي، وفي تجدد هذا التناقض بين موقعها الطبقي في قيادة حركة التحرر، (والموقع هذا يضعها في علاقة تناقض مع الامبريالية وعداء لها، ليس بمعنى أن البرجوازية هذه هي، بطبيعتها وبمصالحها الطبقية، في علاقة تناقض تناحري مع الامبريالية، بل بمعنى ان الموقع هذا، من حيث هو موقع **قيادة الحركة التحررية الوطنية**، يحدد علاقة التناقض مع الامبريالية كعلاقة تناقض تناحري، بسبب طبيعة الحركة هذه ومهماتها، أي بسبب ضرورتها التاريخية)، وبين موقعها الطبقي في علاقات الانتاج الكولونيالية. (والموقع هذا يضعها **في علاقة تساوم** مع الامبريالية تلغي بالضرورة من التناقض طابعه التناحري، وتقيم، بالتالي، في الحركة التحررية الوطنية نفسها تناقضاً تناحرياً بين طبيعة هذه الحركة، في ضرورتها التاريخية وبين قيادتها الطبقية التي «تنحرف» بها عن سيرورتها الثورية، فتسد عليها أفق تحقيق ضرورتها التاريخية هذه. هذا هو بالتحديد معنى وجود الحركة التحررية في مأزق: انه انسداد هذا الأفق نفسه في سيرورتها بالذات. وبتعبير آخر، ان تحقق سيرورة هذه الحركة في إطار هذا التناقض المأزقي هو الذي **يمنع سيرورتها من أن تتحقق** في ضرورتها التاريخية، وهو الذي حدد، وما زال يحدد لها شكلا تاريخياً تظهر فيه على نقيض ما هي عليه في حقيقتها الفعلية، أي في آليتها الداخلية، كحركة تحويل ثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية. فقياساً، اذن، على هذا الشكل التاريخي الذي كانت تظهر فيه، وليس قياساً على آليتها الداخلية هذه، في ضرورتها التاريخية، كان يتم تحديد حركة التحرر الوطني هذه «كحركة قومية برجوازية». وما التحديد هذا سوى تحديد لها من زاوية نظر البرجوازية الكولونيالية، **وفي اطار** تناقضها المأزقي الذي يحول دون رؤية حقيقتها الفعلية، لأنه يحول دون تحقيق ضرورتها التاريخية في تحقق سيرورتها بالذات. لذا، كان لا بد من **نقض** هذا الشكل التاريخي الذي كانت تظهر فيه على نقيضها حتى نتمكن من انتاج **مفهومها**

النظري الذي به نحاول تملكها المعرفي، نعني العلمي، باستخراج آليتها الداخلية في صراع مستمر ضد مختلف الاشكال الايديولوجية البرجوازية التي تكبتها. ولا حاجة بنا إلى القول ان عملية الاستخراج هذه هي **عملية تحرير** تجد شروطها المادية التاريخية في تحرير سيرورة الحركة التحررية هذه من عائق تحققها في ضرورتها التاريخية، اي من بنية ذلك التناقض المأزقي الذي توجد فيه البرجوازية الكولونيالية المتجددة).

٢ ـ في أزمة الايديولوجية «القومية»

وهنا يطرح السؤال: لئن كانت أزمة القيادة البرجوازية لحركة التحرر العربية، في نهاية تحليلها، نتيجة ضرورية **للمأزق الطبقي** الذي توجد فيه البرجوازية في هذه الحركة، فهل يمكن القول ان أزمة النقيض الثوري لهذه القيادة الطبقية البرجوازية هى أيضاً نتيجة مأزقه **الطبقي؟ والنقيض هذا، كما سبق القول، هو، بالتحديد، الطبقة العاملة وحلفاؤها الطبيعيون، أي التحالف الطبقي الوطني الثوري الذي تكون فيه الطبقة العاملة محوره الرئيسي. فهل يصح التكلم، بدقة علمية، على مأزق طبقي هو مأزق الطبقة العاملة؟ إذا كان لهذا المفهوم معنى محدد، فهل من معنى للقول، مثلاً، إن الطبقة العاملة، في صيرورتها الطبقية في حركة التحرر الوطني، هي في مأزق طبقي؟**

في ضوء ما سبق من تحليلٍ في المقطع السابق، تبين لنا أن المأزق الطبقي للبرجوازية الكولونيالية في حركة التحرر هذه هو، في الواقع، بنية صيرورتها الطبقية التي هي فيها في **أزمة متجددة هي أزمة سيطرتها الطبقية بالذات**. والأزمة هذه ليست عابرة او طارئة، بل هي أزمة بنيوية تجد أساسها المادي وأساس تجددها الضروري في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية. معنى هذا ان الشكل الكولونيالي الذي تكونت فيه علاقات الانتاج الرأسمالية في العالم العربي في ظل السيطرة الامبريالية، وفي اطار ارتباطها التبعي بها، وبالتالي، في **طور أزمة الرأسمالية**، هو الذي يجعل، بالضرورة، السيطرة الطبقية البرجوازية الكولونيالية في **أزمة مزمنة** هي أزمة هذا النمط الكولونيالي من الانتاج الرأسمالي التبعي، لأن ما يميز هذا النمط من الانتاج الذي تمارس فيه البرجوازية الكولونيالية هيمنتها الطبقية هو بالتحديد **تلاحم طوره الصاعد في طور أزمته** بشكل يصير فيه طوره الصاعد نفسه طور أزمته، فيعجز، بالتالي، باستمرار، عن تحقيق صيرورته الرأسمالية في تطوره الرأسمالي التبعي نفسه. وبتعبير آخر، ان تكون الرأسمالية في العالم العربي في طور أزمة الرأسمالية العالمية جعلها تدخل في طور أزمتها، فيما هي تدخل في طور تكونها وتوسعها، فكان طور أزمتها مانعاً بالضرورة تحقق طورها الصاعد هذا الذي لم تعرفه، وما كان لها أن تعرفه في ظل السيطرة الامبريالية، وكانت، بالتالي،

البرجوازية الكولونيالية، التي تكونت وتطورت كطبقة مسيطرة في طور الأزمة هذا، في أزمة هيمنة طبقية عاجزة فيها الضرورة عن قيادة حركة التحرر الوطني من الامبريالية، سواء في اتجاه التطور الرأسمالي، ام في الاتجاه النقيض، اي في اتجاه الانتقال إلى الاشتراكية. والعجز عن قيادة هذه الحركة في الاتجاه الأول ناتج عن استحالة تاريخية بنيوية، لأنه يفترض الانتقال من تطور رأسمالي تبعي إلى تطور رأسمالي مستقل متحرر من السيطرة الامبريالية. والاستحالة تلك هي في الانتقال الذي لا يبدو ممكناً إلا في ضوء الايديولوجية الرجعية البرجوازية الكولونيالية، والذي هو مبني، في تسلله إلى بعض المواقع الايديولوجية في الحركة الوطنية الثورية، على جهل تام بما هي الامبريالية. انه يقلب حركة التاريخ بقدرة الوهم الطبقي الذي تولده تلك الايديولوجية البرجوازية الرجعية، فيبدو حينئذ ممكناً من حيث هو انتقال بالرأسمالية من طور أزمتها إلى طورها الصاعد، أي رجوع بها إلى ما كانت عليه من عزّ قبل أن يحكم عليها التاريخ بضرورة الزوال. هذا الانتقال ليس اذن سوى الشكل الذي ينقلب فيه، في الوهم الطبقي البرجوازي، الانتقال الضروري إلى الاشتراكية، فيظهر، بالتالي، في شكل نقيضه.

أما عجز البرجوازية عن قيادة الحركة التحررية في الاتجاه الثاني، أي في اتجاه الانتقال إلى الاشتراكية، فناتج عن التناقض القائم بين طبيعة هذه الحركة التي هي، في آليتها الداخلية، بالضرورة حركة انتقال إلى الاشتراكية، من حيث هي حركة تحرر وطني من الامبريالية، وبين المصالح الطبقية للبرجوازية المسيطرة التي هي في قيادتها. والتناقض هذا مأزقي تتجدد فيه أزمة الحركة التحررية العربية ما دام النقيض الثوري لقيادتها البرجوازية لم يتكون بعد كقوة سياسية قادرة على أن تخرجها من هذا المأزق الذي هي فيه، فتسير فيها في منطق آليتها الداخلية. ان وجود هذه الحركة في هذا التناقض يطرح ضرورة وجود هذا النقيض الثوري. والضرورة هذه مطروحة منذ بدايات هذه الحركة، أي منذ أن استلمت قيادتها الطبقية، في شروط تاريخية محددة، البرجوازية الناهضة في تكون طور الأزمة من نظام انتاجها الكولونيالي. لكنها ـ نعني الضرورة ـ ما كانت يوماً ملحة مثلما هي ملحة الآن، في هذه المرحلة بالذات من تجدد أزمة الحركة التحررية، أي في هذه المرحلة التي وصلت فيها الحركة هذه، بقيادة البرجوازية الصغيرة، او عناصر متقدمة منها انفردت بقيادتها، إلى المأزق نفسه الذي كانت فيه بقيادة البرجوازية الكولونيالية التقليدية. بوصولها إلى هذا المأزق المتجدد في سيرورة تجدد أزمتها، التي فيها تحولت تلك العناصر المتقدمة من البرجوازية الصغيرة إلى فئة منصهرة في البرجوازية الكولونيالية المتجددة، دخلت حركة التحرر هذه في مرحلة جديدة بعد التحقق التاريخي للفشل

الضروري للقيادة البرجوازية الصغيرة في تحقيق مهمات التحرر الوطني، من حيث هي مهمات التحويل الثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالة. هذه المرحلة هي مرحلة ضرورة تغيير القيادة الطبقية لهذه الحركة التي لم يعد من الممكن القول، بعد تحقق ذلك الفشل الضروري، ان البرجوازية الصغيرة، او عناصر متقدمة منها، هي التي تحتل فيها موقع القيادة الطبقية، بل يجب القول ان البرجوازية الكولونيالية المتجددة هي التي تحتل فيها هذا الموقع. وطابع الالحاح في طرح تلك الضرورة من تغيير القيادة الطبقية للحركة التحررية يعني، ببساطة، ان الشروط التاريخية الموضوعية الخاصة بهذه المرحلة باتت تفرض هذا التغيير في حقل الممارسات الطبقية للصراع الوطني التحرري كضرورة عملية، بمعنى ان هذه الضرورة لم تعد مجرد ضرورة نظرية تنتظر توفر الشروط التاريخية التي تسمح لها بالانتقال إلى وجودها الممارسي في حقل الصراع الطبقي، بل هي، بالعكس، تحتل المرتبة الاولى في جدول اعمال هذه المرحلة.

إن فشل القيادة البورجوازية الصغيرة، ذلك الذي تحقق في ضرورته التاريخية على مدى ربع قرن من النضال الجماهيري الواسع ضد الامبريالية في «التجربة الناصرية»، هو العامل التاريخي الرئيسي الذي يطبع ضرورة ذلك التغيير بطابع الالحاح، ويهيء، بالتالي، لها امكان تحققها الممارسي الذي يجد شرطه المادي الأساسي في تحرر الفئات الواسعة من البرجوازية الصغيرة من أسر وهمها الايديولوجي الطبقي في أنها في السلطة، لأن السلطة السياسية القائمة هي سلطة العناصر الوطنية المتقدمة التي خرجت منها وحكمت باسمها. وتحقق ذلك الفشل التاريخي، عبر سيرورة تحول تلك العناصر المتقدمة من البرجوازية الصغيرة إلى فئة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة، أوجد الشرط المادي الضروري لإطلاق تلك الفئات الواسعة من أسر وهمها الطبقي، لأن السلطة باتت بالفعل سلطة هذه البرجوازية الكولونيالية المتجددة التي تجد مصلحتها الطبقية الأساسية في تأبيد علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة، وبالتالي، في تأبيد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية التي ناضلت تلك الجماهير الوطنية في هدف كسرها. وفي هذا الهدف بالذات، وتحت شعار التحرر الوطني من الامبريالية، ناضلت هذه الجماهير بقيادة تلك العناصر الوطنية من البرجوازية الصغيرة، فلما تحقق الفشل الضروري في تحقيق هذا الشعار بكامله، فتحقق فشل البرجوازية الصغيرة في قيادة حركة التحرر، واستعادت البرجوازية الكولونيالية، متجددة، سلطتها السياسية، انوجدت القاعدة المادية التاريخية الضرورية لتحرر فئات البرجوازية الصغيرة من أسر «ايديولوجيتها القومية» بالذات، التي هي فيها أسيرة ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية، وأسيرة سيطرتها الطبقية. وبتعبير

آخر، إن الفشل الضروري[1] للبرجوازية الصغيرة في قيادة حركة التحرر الوطني هو في الوقت نفسه فشل «الايديولوجية القومية» من حيث هي في جوهرها ايديولوجية برجوازية مهما تلونت بألوان مختلفة تتراوح فيها من الفاشية حتى «اليسارية» المتمركسة أو المتثورة ـ في أن تكون ايديولوجية الحركة التحررية الوطنية. والفشل الايديولوجي هذا، كالفشل السياسي ذاك، ضروري أيضاً، لأنه نتيجة حركة التناقض المأزقي نفسه في ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية، بين أن تكون ايديولوجية **معادية للامبريالية** متسقة في عدائها هذا بشكل تصير فيه معادية بالضرورة للايديولوجية «القومية» بما هي ايديولوجية برجوازية ـ وهذا مستحيل، وفي هذه الاستحالة بالذات يكمن المأزق الذي ليس بوسع البرجوازية أن تخرج منه، لأن الخروج منه يؤدي بالضرورة إلى موقع ايديولوجية النقيض الثوري التي هي بالفعل ايديولوجية متسقة من حيث هي معادية للامبريالية ـ، وبين أن تكون ايديولوجية ممالئة للامبريالية، غير معادية لها، فتكون، بالتالي، ايديولوجية برجوازية متسقة هي، في أحسن الحالات، تنوع من الايديولوجية الامبريالية. لكنها تفقد حينئذ فاعليتها في حقل الممارسات الطبقية للصراع الوطني، وتبطل وظيفتها، من حيث هي ايديولوجية حركة التحرر الوطني. «فالايديولوجية القومية» هي هذا الشكل التاريخي المحدد من الايديولوجية البرجوازية الذي تمارس فيه البرجوازية الكولونيالية (بشتى فروعها، التقليدية منها أو الصغيرة أو المتجددة) مأزقها الطبقي في قيادة حركة التحرر الوطني، بحيث تظهر فيه كأنها تمارس الصراع الوطني ضد الامبريالية، فيما هي تمارس، بالفعل، في علاقة تساومها بالامبريالية، الصراع الطبقي ضد القوى المعادية للامبريالية. ليست «الايديولوجية القومية» بالتالي ايديولوجية الحركة التحررية الوطنية، بل هي ايديولوجية سيرورة هذه الحركة التاريخية في بنية ذلك التناقض المأزقي الذي يحول دون تحرر آليتها الداخلية في تحقق ضرورتها التاريخية. إنها سلاح البرجوازية الكولونيالية في ممارسة مأزقها الطبقي ضد نقيضها الثوري. فبهذا السلاح الذي تقيم به تعارضاً لا وجود له بين الصراع الطبقي والصراع الوطني، تحاول البرجوازية هذه أن تحتكر تمثيل القضية الوطنية، وأن تظهر نقيضها الثوري الذي هو الطبقة العاملة بمظهر المعادي لهذه القضية،

(١) لقد وقف الحزب الشيوعي اللبناني طويلاً في وثائقه الرسمية عند أسباب هذا الفشل فرآها تكمن، بوجه خاص، في نزوع هذه القيادة البرجوازية الصغيرة إلى ما سماه انفرادها بالسلطة، واستئثارها بقيادة الحركة التحررية الوطنية. والنصوص التي تتناول بالتحليل هذه القضية كثيرة، يجدها القارىء في وثائق المؤتمر الثاني والثالث والرابع، فلا حاجة بنا إلى اثباتها في هذه الدراسة.

أو غير المعني بها. وهدفها الأساسي في هذه المحاولة، أي في هذه الممارسة الايديولوجية لصراعها الطبقي، هو منع الالتقاء الطبيعي، ثم التلاحم النضالي، على صعيد الصراع الوطني بالذات، بين جماهير البرجوازية الصغيرة الوطنية وبين الطبقة العاملة. ونجاحها في ممارستها الايديولوجية هذه يضمن لها ديمومة البقاء في موقع القيادة الطبقية لحركة التحرر، ويؤمن، بالتالي، لهذه الحركة، ديمومة تجدد الأزمة. ولا بد من الاعتراف هنا بأن البرجوازية الكولونيالية قد نجحت نسبياً، في تجدد سيطرتها الطبقية، حتى أواخر الستينات، في أن تحتكر تمثيل القضية الوطنية دون الطبقة العاملة بالتحديد، وفي أن تقيم بين هذه الطبقة، من حيث هي قوة سياسية، أي من حيث هي ممثلة بحزبها الشيوعي (أو بأحزابها الشيوعية في العالم العربي)، وبين الجماهير الواسعة من فئات البرجوازية الصغيرة، نوعاً من العازل الايديولوجي «القومي» الذي يصعب معه، على هذه الجماهير، أن تسير في نضالها الوطني في تحالف ضروري مع الطبقة العاملة ضد تلك البرجوازية بالذات، لأن «ايديولوجيتها القومية» تمنعها من رؤية الضرورة التاريخية في أن يكون نضالها التحرري الوطني نضالاً طبقياً ضد هذه البرجوازية، ولأن هذه الايديولوجية التي هي ايديولوجية هذه البرجوازية نفسها هي عائق سيرها في نضالها الوطني في خط اقامة ذلك التحالف الطبقي الضروري مع الطبقة العاملة. فمن الطبيعي جداً أن ترى البرجوازية الصغيرة في هذا التحالف تعارضاً مع طموحاتها التاريخية التي هي تخضع، في ممارستها الطبقية، لسيطرتها. فهي إذن لا ترى فيه ضرورته التي تقضي بها مصالحها الطبقية بالذات، بل ترى فيه ما تريه اياه هذه الايديولوجية التي هي تقيم فيه ذلك التعارض (أو التنافي) حين تقيم بين الصراع الطبقي والصراع الوطني تعارضاً ينفصل فيه الأول عن الثاني الذي يظهر، في هذا الانفصال الايديولوجي البرجوازي المفتعل، بمظهر الصراع «القومي»، ويصير فيه كل صراع طبقي ضد «الداخل» خطراً يهدد وحدة الأمة (أو القوم) وتماسكها في صراعها «القومي» ضد «الخارج». فلا بد، بالتالي، من عزل كل من يستثير الصراع الطبقي (الطبقة العاملة) في سبيل الحفاظ على صحة الصراع «القومي» وسلامته. على هذا الاساس من الانفصال والتعارض، ومن زاوية نظر البرجوازية الكولونيالية المسيطرة، تظهر «الايديولوجية القومية» لهذه البرجوازية كأنها ايديولوجية «الصراع القومي»، وتظهر ايديولوجية الطبقة العاملة ـ نقيضها الثوري ـ كأنها ايديولوجية الصراع الطبقي، وتظهر، بالتالي، علاقة التناقض الطبقي الايديولوجي في الصراع الوطني نفسه بين هاتين الطبقتين الرئيسيتين كأنها علاقة تناقض بين ايديولوجية «قومية»

تؤكد الصراع «القومي» ضد الصراع الطبقي. هكذا تنقلب الأشياء نقائضها، فيسهل على البرجوازية الكولونيالية المسيطرة الحيلولة دون تلاحم جماهير البرجوازية الصغيرة الوطنية بالطبقة العاملة في حقل الصراع الوطني: فبدلاً من أن تظهر، لهذه الجماهير، ايديولوجية هذه البرجوازية، من حيث هي بالتحديد «ايديولوجية قومية»، على حقيقتها الفعلية كعائق رئيسي في وجه تحالفها النضالي في صراعها الوطني التحرري، فإن ايديولوجية الطبقة العاملة هي التي تظهر، من زاوية هذا النظر الايديولوجي البرجوازي، في شكل هذا العائق.

٣ ـ في صيرورة الماركسية اللينينية ايديولوجية حركة التحرر الوطني

لهذا كله، يمكن القول إن على حركة التحرر الوطني أن تتحرر من «ايديولوجيتها القومية» هذه، في تحررها من تناقضها المأزقي. وما سيرورة هذا التحرر سوى سيرورة تغيير القيادة البرجوازية لهذه الحركة، ووصول الطبقة العاملة فيها، في إطار تحالف طبقي مع أوسع الجماهير الوطنية، إلى موقع القيادة الطبقية. إنها، بالتالي، سيرورة الصراع الطبقي، من حيث هو الصراع الوطني نفسه، في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية، في هذه المرحلة المحددة من تطور الأزمة المزمنة لحركة التحرر العربية، والتي هي، في هذا الاطار، مرحلة الضرورة في انتقال القيادة الطبقية في هذه الحركة من البرجوازية إلى نقيضها الثوري الذي هو الطبقة العاملة. والانتقال هذا يتم، بالطبع، في عملية من الصراع الطبقي العنيف لا يتأمن فيها النجاح للطبقة العاملة إلا بمقدار ما تتمكن هذه الطبقة الثورية من تحرير جماهير البرجوازية الصغيرة الوطنية الواسعة من أسر الايديولوجية البرجوازية «القومية»، ومن اقامة تحالف طبقي وطني معها تقود فيه حركة التحرر الوطني في صراع طبقي ضد السيطرة الامبريالية في سيطرة البرجوازية الكولونيالية. فدورها القيادي في صيرورة هذه الحركة هو الذي يفرض عليها ضرورة أن تكون، أو أن تصير ايديولوجيتها الطبقية نفسها ايديولوجية حركة التحرر الوطني، من حيث هي، بالتحديد، ايديولوجية بروليتارية. وبتعبير آخر، ان على الماركسية اللينينية، من حيث هي ايديولوجية الطبقة العاملة، أن تصير بالضرورة، دون غيرها من الايديولوجيات «القومية»، ايديولوجية الحركة التحررية الوطنية، لأن آلية هذه الحركة هي نفسها آلية حركة الانتقال

إلى الاشتراكية في سيرورة التحويل الثوري لبنية علاقات الانتاج الكولونيالية، في عملية معقدة من الصراع الطبقي الذي يأخذ، في هذه البنية، شكله التاريخي الضروري كصراع وطني. نقول عن قصد إن على هذه الايديولوجية البروليتارية أن تصير كذلك، لأنها، في واقعها التاريخي الراهن، ليست بعد ما عليها أن تصير بالضرورة. وصيرورتها هذه مرتبطة حكماً بادراك الطبقة العاملة ـ وحزبها الشيوعي ـ دورها القيادي التاريخي في الحركة التحررية، بمعنى أن هذه الصيرورة منها هي صيرورة عملية تتحقق في ممارسة الطبقة العاملة الصراع الوطني. في هذه الممارسة وحدها يمكن للماركسية اللينينية أن تصير ايديولوجية الحركة التحررية الوطنية، فتحقق، بالتالي، في صيرورتها هذه، ضرورة التاريخ في تحرير هذه الحركة من أسر الايديولوجية البرجوازية «القومية». فقدر الماركسية اللينينية هو إذن، في هذه الحركة، رهن قدرتها على أن تكون فيها نظرية الصراع الوطني، أو قل على أن تصير، في ممارسة الطبقة العاملة لهذا الصراع، وبهذه الممارسة الطبقية، نظرية هذا الصراع نفسه. فكينونتها النظرية هذه هي إذن صيرورتها الممارسية في ممارسة الطبقة العاملة صراعها الوطني، من حيث هي، بالتحديد، النقيض الثوري للبرجوازية الكولونيالية. ولا هروب لها من هذا القدر التاريخي الذي هي فيه مدفوعة، بممارسة الطبقة العاملة والحركة الشيوعية العربية في الحركة التحررية، إلى مجابهة الصراع الوطني بممارسة نظرية تتملكه معرفياً وتُفهِمه بشكل يتسق مع جهاز مفاهيمها الأساسية من حيث هي، كماركسية لينينية، نظرية الصراع الطبقي، أي علم التاريخ. ولا مبرر نظرياً أو سياسياً لوجود هذه الماركسية اللينينية إن لم تكن، في الحركة التحررية الوطنية، بمستوى قدرها التاريخي هذا في ضرورة مجابهة الصراع الوطني بممارسة نظرية تُفهِم، بالتحديد، شكل ترابط هذا الصراع بالصراع الطبقي وتفصله عليه في تلك الحركة، لا سيما أن الطبقة العاملة تجابه، في مختلف ممارساتها الطبقية، قضية تفصل هذين الصراعين **كقضية عملية** في شتى مراحل نضالها. وبشكل خاص، في هذه المرحلة من تجدُّد أزمة الحركة التحررية العربية التي بات فيها ـ كما يقال في أدبيات الحركة الشيوعية ـ تشابك مهمات التحرر الاجتماعي بالتحرر الوطني أكثر وضوحاً للممارسة الثورية منه في المراحل السابقة. والتشابك هذا الذي تجابهه الممارسة الثورية في حقل الصراعات الطبقية هو بحد ذاته دليل ممارسي على صحة التحديد النظري للمرحلة الراهنة التي تمر بها حركة التحرر، والتي هي مرحلة الضرورة التاريخية في تغيير القيادة الطبقية البرجوازية لهذه الحركة. بمعنى آخر، إن تحقيق هذه الضرورة التاريخية هو في هذه المرحلة مهمة ملحة أي

مهمة هذه المرحلة بالذات. والمهمة هذه مطروحة على الممارسة الثورية في شتى حقول الصراع الطبقي، بمعنى أن تغيير تلك القيادة الطبقية البرجوازية لا يقتصر على الحقل السياسي وحده من هذا الصراع، وعلى ما يترتب على تحقيق هذا التغيير في هذا الحقل من ضرورة اقامة التحالف الطبقي الوطني بين الطبقة العاملة، من حيث هي النقيض الثوري، أي من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، وبين أوسع الجماهير الشعبية الوطنية؛ بل إن ذلك التغيير لا بد له أيضاً من أن يطال الحقل الايديولوجي الذي تسيطر فيه حتى الآن الايديولوجية البرجوازية «القومية». لذا، يمكن القول إن تحقيق مهمة تلك المرحلة يستلزم بالضرورة صيرورة الماركسية اللينينية ايديولوجية الحركة التحررية الوطنية. وليس كافياً، بالطبع، أن نعلنها كذلك حتى تصير ما هي ليست بعد ذلك، بل ان عليها أن تثبت، في ممارسة الأحزاب الشيوعية العربية نفسها، قدرتها على هذه الصيرورة التي هي فيها ضرورتها التاريخية. ولئن تمكنت البرجوازية، في تجدد أزمة قيادتها الطبقية لحركة التحرر، من أن تؤمن لايديولوجيتها «القومية» السيطرة المتجددة في الحقل الايديولوجي للصراع الوطني، برغم وجود هذه الايديولوجية في مأزق، فإن ذلك راجع، في وجه رئيسي منه، إلى أن الماركسية اللينينية لم تتمكن، في ممارسة الأحزاب الشيوعية العربية، من أن تكون ايديولوجية الحركة التحررية الوطنية، أي من أن تكون، في هذه الممارسة، النقيض الثوري لايديولوجية البرجوازية الكولونيالية. بل يمكن الذهاب في النظر في علاقة التجابه هذه بين الايديولوجيتين حتى القول إن الماركسية اللينينية لم تكن، في ممارسة تلك الأحزاب الشيوعية للصراع الوطني، واعية دورها، أو قل قدرها التاريخي في ضرورة صيرورتها ايديولوجية الحركة التحررية الوطنية، بمعنى أنها لم تكن في وجودها الممارسي نفسه نظرية هذه الحركة، فأسهم غيابها النظري هذا عن حقل الصراع الوطني في تأمين تجدد السيطرة للايديولوجية البرجوازية «القومية» في تجدد مأزقها.

٤ ـ في علاقة الاختلاف بين أزمة الايديولوجية البرجوازية وأزمة الايديولوجية البروليتارية

فالقول إذن إن حركة التحرر الوطني هي في أزمة يعني ان هذه الأزمة هي أيضاً **أزمة ايديولوجية**، وأن الأزمة الايديولوجية هذه لا تنحصر في أزمة الايديولوجية البرجوازية

«القومية» وفي تجدد هذه الأزمة، بل هي، في أساسها، أزمة علاقة التناقض وحركة هذه العلاقة من التناقض في الصراع الوطني بين ايديولوجية البرجوازية المسيطرة التي هي في طابعها «القومي» نفسه، معادية لحركة التحرر الوطني، وبين ايديولوجية الطبقة العاملة التي هي، في طابعها البروليتاري نفسه، ايديولوجية هذه الحركة الثورية، لأنها بالتحديد ايديولوجية النقيض الطبقي الثوري للبرجوازية المسيطرة. والأزمة في حركة علاقة التناقض هذه تكمن في أن الايديولوجية الطبقية التي عليها بالضرورة أن تكون ايديولوجية الحركة التحررية لم تصل بعد إلى وعي ضرورتها هذه، في الوقت الذي تظهر فيه الايديولوجية المعادية لهذه الحركة بمظهر ايديولوجية هذه الحركة. لذا، أمكن للايديولوجية البرجوازية «القومية» أن تتجدد في أزمتها المزمنة، أي في حركة تناقضها المأزقي. وأمكن، بالتالي، لحركة التحرر الوطني أن تظل في أزمة ايديولوجية متجددة. بهذا المعنى، وبهذا المعنى فقط، يمكن القول إن الأزمة الايديولوجية التي توجد فيها حركة التحرر هي **أزمة ايديولوجيتها بالذات**، في عجز هذه الايديولوجية، من حيث هي الايديولوجية **البروليتارية**، عن أن تصير ايديولوجية **وطنية**. فالأزمة هذه هي، بالتالي، أزمة هذه الايديولوجية، أكثر منها أزمة الايديولوجية البرجوازية.

والاختلاف بين هاتين الأزمتين **طبيعي**، بمعنى أنه في طبيعتها الطبقية بالذات. فأزمة الايديولوجية البرجوازية هي، بشكل عام، في عصر هذا الانتقال للعالم من الرأسمالية إلى الاشتراكية، أزمة ايديولوجية رجعية هي ايديولوجية طبقة مسيطرة يقضي التاريخ، في حركته الفعلية، على سيطرتها بالزوال. في وجه هذه الضرورة التاريخية التي تفكرها علمياً إيديولوجية الطبقة الثورية النقيض، لا يمكن لهذه الايديولوجية البرجوازية إلا أن تكون في أزمة. لكن لإيديولوجية البرجوازية الكولونيالية شكلاً تتميز فيه أزمتها، في هذا الاطار نفسه، من أزمة الايديولوجية البرجوازية بشكل عام، هو، بالتحديد، هذا الشكل الذي هي فيه في تناقض مأزقي، من حيث هي ايديولوجية «قومية»، معادية في أساسها الطبقي نفسه لحركة التحرر التي هي ايديولوجيتها.

أما الأزمة الايديولوجية البروليتارية فهي أزمة ايديولوجية ثورية هي ايديولوجية الطبقة المهيمنة النقيض التي هي مدعوة بحكم الضرورة في آلية الحركة التحررية الوطنية، إلى أن تكون في موقع القيادة الطبقية من هذه الحركة. والسؤال الذي يجب طرحه هنا هو: هل يمكن التكلم، بالنسبة لهذه الايديولوجية الثورية، على أزمة؟ وما هو، بالتحديد، معنى أن

تكون هذه الايديولوجية في أزمة؟ ولئن كانت أزمة الايديولوجية «القومية»، من حيث هي إيديولوجية برجوازية، نتيجة ضرورية لذلك التناقض المأزقي الذي هي فيه وجه مميز من أزمة الايديولوجية البرجوازية بشكل عام، فهل يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لأزمة الإيديولوجية البروليتارية، بقولنا، مثلاً، إن أزمة هذه الايديولوجية هي نتيجة لمأزق الطبقة العاملة في حركة التحرر؟ نجد في هذا السؤال الأول الذي طرحنا من قبل حين قلنا إن أزمة القيادة البرجوازية في حركة التحرر هي نتيجة ضرورية للمأزق الذي توجد فيه البرجوازية في هذه الحركة، وتساءلنا، بالتالي عن مدى دقة التكلم، بالنسبة للطبقة العاملة، على مأزق طبقي توجد فيه هذه الطبقة بشكل يمنعها من أن تكون في موقع القيادة من هذه الحركة، ويضعها في أزمة مثيلة بأزمة البرجوازية، فيقضي حينئذ على حركة التحرر الوطني بديمومة الوجود في أزمة، أي بشكل أوضح، يقضي باستحالة التحقق. وهذا يعني ببساطة تأبد السيطرة الامبريالية.

٥ ـ في نقض منطق الفكر «القومي»

ليس هذا السؤال بريئاً، بل هو يقصد نقض ايديولوجية برجوازية امبريالية لها ألف وجه ووجه، ولها من بين هذه الوجوه كلها وجه «قومي» يقيم تنافراً مطلقاً بين المارنسية اللينينية والقضية «القومية»، (والقضية «القومية» هذه هي الشكل الايديولوجي البرجوازي الذي تتشوه فيه القضية الوطنية، من حيث هي قضية تحرر من الامبريالية، أي قضية تحويل ثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية)، في هدف عزل الطبقة العاملة عن الجماهير الوطنية ومنعها من القيام بدورها التاريخي الضروري في قيادة حركة التحرر الوطني. على أساس هذا التنافر المطلق بالذات، تصير أزمة تلك الايديولوجية الثورية في الحركة التحررية مثيلة لأزمة الايديولوجية البرجوازية، بمعنى أنها تظهر، من موقع هذا النظر الايديولوجي البرجوازي الامبريالي، كأنها نتيجة ضرورية لتناقض مأزقي طبقي تقع فيه هذه الايديولوجية الثورية بين طموحها غير المشروع إلى أن تكون ايديولوجية الحركة التحررية (أو قل الحركة «القومية»)، وبين الاستحالة المطلقة التي يصطدم بها هذا الطموح، بسبب التنافر القائم بين طبيعتها الطبقية وطبيعة القضية «القومية». موجز المنطق الذي به يتوجه هذا الوجه «القومي» من الايديولوجية البرجوازية الامبريالية إلى

الجماهير الشعبية الوطنية هو التالي:

«قد تكون الماركسية اللينينية صالحة للغرب، أو قد تكون صالحة للقرن التاسع عشر وحده من تاريخ هذا الغرب، وقد تكون صالحة للبلدان الاشتراكية (وهي، بالمناسبة، بلدان غربية وأوروبية)، لكنها، بالتأكيد، ليست صالحة لعالمنا العربي، ولا لغيره ممن يشبهه من بلدان «العالم الثالث»، لسبب بسيط هو أن الماركسية اللينينية لا تصلح للمجتمعات التي لم تجد بعد لقضيتها «القومية» حلاً، أي لم يكتمل بعد تماسكها القومي. وهذا هو حال مجتمعات «العالم الثالث». دليل ذلك هو أن هذه الايديولوجية الطبقية لم تزدهر ـ بغض النظر عن صحتها أو بطلانها، وهي، في أكثر الظن، باطلة ـ إلا في المجتمعات التي كانت قد وجدت حلاً لقضيتها القومية. ولقد وجدت هذا الحل قبل ولادة هذه الايديولوجية. فلنعمل إذن على حل قضيتنا القومية، وسنجد في تراثنا العربي وحده ما يساعدنا على إيجاد هذا الحل. والحل هو في أن نكون قوميين حتى العظم، فإن كنا كذلك، كنا اشتراكيين وكنا عرباً وانسانيين في آن معاً، وكنا أيضاً، فوق كل ذلك، اسلاميين. والجوهر في هذا التعدد واحد: انه الانسان العربي الذي إن عاد إلى نفسه وجدها ووجد فيها انسانيته، وفي انسانيته اشتراكيته، وفي اشتراكيته اسلامه، وفي اسلامه روحه، والروح واحد فينا جميعاً، فلنتوحد ضد الطبقات والطبقية والصراع الطبقي وضد من يقول بهذا القول الذي هو في معاناتنا الوحدوية القومية معاد للوحدوية والقومية. الصراع الطبقي مرفوض في ابناء القومية الواحدة التي لم تلتئم بعد في وحدة الدولة الواحدة. إنه عدو القومية لأنه ممزق لوحدة الدولة التي هي، بالتحديد، رمز القومية ورأس الوحدة. فلنعمل إذن متحدين على اسقاط الصراع الطبقي لتحيا القومية في وحدة الدولة وسطوتها. فالدولة منا ولنا، ضد المخربين الفوضويين الطبقيين الشعوبيين الأمميين المهدمين الملحدين ـ يعني ضد الشيوعيين دون غيرهم. فحذار يا قوم منهم. إن خطرهم لعظيم. فلقد بلغت فيهم الوقاحة السياسية والايديولوجية حداً لم نعهده فيهم من قبل: ها هم يدعون الآن ـ في هذا الوقت العصيب ـ أن عليهم أن يعيدوا إلى القضية القومية كرامتها الوطنية بأن يكونوا في طليعة النضال التحرري العربي. فلا تصدقوا يا قوم ما يقولون حتى لو كان ما يقولون صحيحاً. وويل لكم إن أفسدتكم صحة القول في صحة الفعل منهم ـ وهذا شرهم ـ، فلسوف نعلنها عليكم وعليهم حرباً فاشية شعواء ليست منها حرب لبنان سوى مقدمات هذا الوقت العصيب».

وفي توجهه إلى المثقفين، يلبس هذا المنطق «القومي» ثوب «العلمية» ويستخدم اللغة التالية: «لقد نبتت الماركسية اللينينية على تربة الصراع الطبقي في مجتمعات أوروبية متماسكة قد تكونت فيها طبقة عاملة قوية ربما كانت مبرراً لوجود مثل هذه الايديولوجية. أما في مجتمعات «عالمنا الثالث» التي حل فيها الصراع القومي محل الصراع الطبقي، فالطبقية العاملة منعدمة الوجود تقريباً، او هي موجودة فيها بشكل هزيل جداً لا يسمح لها بالوجود كقوة سياسية مستقلة ذات تطلعات هيمنية. بانتفاء هذا الوجود الطبقي السياسي للطبقة العاملة، ينتفي المبرر المادي لوجود الماركسية اللينينة في المجتمعات «القومية». ولئن وجدت فيها، برغم هذا فبشكل خارجي هي فيه غريبة عن هذه المجتمعات التي تزفضها. هنا بالذات، في وجودها الخارجي هذا تكمن ازمتها التي هي، بالتالي، نتيجة ضرورية لمأزقها المتمثل في كونها جسماً غريباً في هذه المجتمعات «القومية». وما المأزق هذا سوى مأزق الطبقة العاملة نفسها في عجزها عن أن تتكون كطبقة مستقلة، وعن أن يكون لها، بالتالي، استقلالها السياسي الطبقي الذي يجعل منها طبقة مهيمنة، او قل يدفعها، في ممارساتها الطبقية، إلى الطموح إلى الهيمنة الطبقية. ان الميزة الأساسية لهذه المجتمعات القومية هو انها في صراع قومي مع ذاتها اكثر منه ضد الغير. والصراع القومي هذا هو الذي يمنع الطبقة العاملة من الوصول إلى الاستقلال السياسي الطبقي، او قل انه ينفي ضرورة وصولها اليه. فدور الطبقة العاملة اذن ـ ان جاز التكلم على دور متميز لهذه الطبقة ـ يكمن في ضرورة انصهارها، أو على الأصح ذوبانها في الصراع القومي، فيرتد، بالتالي، ضدها، اذ هو يضعها خارج المجموعة القومية ويجعل منها عنصراً غريباً في جسد يتكامل قومياً. هذا هو الخطأ التاريخي ـ ان لم نقل الجرم القومي ـ الذي وقعت فيه الأحزاب الشيوعية العربية حين سارت في خط الأحزاب الشيوعية في المجتمعات الطبقية، فسارت في خط الصراع الطبقي بدلاً من السير في خط الصراع القومي، فانعزلت وخرجت على المجتمع، فحل دمها. وكم كان أحرى بها، كي تفك طوق العزلة عنها، أن تقوم بدور آخر شبيه بدور الاحزاب القومية متلاحم معه في محاولة تذويب الطبقات ـ او على الأقل تذويب معالم الوعي الطبقي ـ وصهر النفوس والأفراد في قالب قومي واحد. ولا مانع من اللجوء ـ في اقصى حالات الجهد القومي ـ إلى تذويب الاجساد اذا النفوس كابرت او قاومت، فقدسية الهدف القومي تقضي بمرونة الاسلوب وتنوعه، ولنا في تراثنا القومي المعاصر اكثر من شاهد على ذلك. لكن باب الرجوع عن الخطأ لا يزال مفتوحاً على مصراعيه أمام الأحزاب الشيوعية العربية، لا سيما في هذا الوقت العصيب. فلتقم بنقد قومي ذاتي تتخلى فيه عن مجموعة الأساطير الايديولوجية التي

لا تزال تتحكم ـ إلى هذا الحد أو ذاك، وبأشكال تتفاوت من حزب إلى آخر ـ بممارساتها. ونخص بالذكر هنا أهم هذه الاساطير **وأخطرها على** مسيرة القضية القومية الراهنة: اسطورة الصراع الطبقي واسطورة الدور القيادي الضروري للطبقة العاملة في حركة التحرر الوطني، واسطورة ازمة القيادة الطبقية لهذه الحركة، واسطورة السيطرة الامبريالية وبالتالي العداء للامبريالية. ولئن أردنا أن نوجز مطالبنا القومية التي نتقدم بها من الاحزاب الشيوعية العربيـة لأوجزناها في مطلب قومي واحد هو ضرورة تخليها عن أسطورة الماركسية اللينينة. فهذا هو الشرط الضروري لانصهارها القومي ولسيرها مع الأحزاب القومية الأخرى في خط سياسي واحد يعود فيه الخير كل الخير على الجميع وعلى القضية القومية المشتركة. وبامكانها ان تستلهم، في تصحيح مسيرتها او في مسيرة تصحيحها هذه، مجمل الثورات التصحيحية التي عرفها وسيعرفها تراثنا القومي المعاصر. ولا بأس عليها، بعد ذلك، ان هي لم تتخل عن اسمها كأحزاب شيوعية ـ فالقوميون الحقيقيون، كما تعلمون، ليسوا بشكليين ـ ولتكن على ثقة بأن مكانها في المسيرة القومية التصحيحية المشتركة سيكون محفوظاً. ولا خوف عليها، بعد ذلك، او علينا، والله في عون الجميع».

ملاحظة هامة: اما اذا أصرت على السير في خط آخر هو ـ كما تدعي بوقاحة ـ الخط الثوري، أي خطها الطبقي، فلن نقبل بهذا الاستفزاز التاريخي الذي لم نعهده فيها من قبل، وسنستبق الأمور، كما فعلنا في لبنان، حتى تكون عاقبة المفترين أعظم. ولقد اعذر من أنذر. والله ولي التوفيق».

ربما يجد القارىء في ما سبق من قول استطراداً منا لا مبرر له، أو ابتعاداً عن السؤال الذي طرحنا يسيء إلى محاولة الاجابة عليه. لكن الأمر غير ذلك. فمنطق الايديولوجية البرجوازية «القومية» يعتمد، في مجابهة الماركسية اللينينية، فكرتين رئيسيتين مترابطتين: الأولى هي أن الماركسية اللينينية لا يمكن لها إلا ان تكون في المجتمعات «القومية» في ازمة، وان هذه الازمة هي ازمة وجودها بالذات، بمعنى ان لا محل لها في هذه المجتمعات ما دامت المجتمعات هذه في صراع «قومي»، وجذرية المجابهة في هذا المنطق من الممارسة الايديولوجية البرجوازية تدل، بعكس الظاهر، على جذرية **العجز عن المجابهة**: ان هذا المنطق يلغي بالوهم وجود الماركسية اللينينية لا لأنه عاجز عن مجابهتها فعلياً وحسب، بل لأنها موجودة **بالفعل** في حقل الصراعات الطبقية الوطنية، أي لأن لها في الحقل **وجوداً ممارسياً** في ممارسات الأحزاب الشيوعية. ان هذا المنطق من المجابهة الجذرية هو، في أساسه، **منطق دفاعي**. وهو **دفاعي** لأنه منطق الأزمة أو قل منطق المأزق الطبقي في وجود الايديولوجية «القومية» في حركة التحرر. ولئن اتخذ، في الظاهر، هذا الشكل الهجومي

في مجابهته الجذرية تلك التي هي ـ كما سبق القول ـ **فعل إلغاء بالوهم**، فلأن الماركسية اللينينية لم تتمكن بعد، في ممارسة الحركة الشيوعية العربية، من أن تحتل موقعها الهجومي الفعلي في الحقل الايديولوجي للصراع الوطني. لكن الشيء الاساسي الذي يهدف إليه هذا المنطق في مجابهته هذه هو ان يولّد في الحقل الايديولوجي أثر وهم بأن أزمة الماركسية اللينينية في حركة التحرر تجد أساسها في طبيعة الماركسية اللينينية نفسها، من حيث هي في علاقة تنافر مطلق مع القضية «القومية»، وبأن هذه الأزمة مستعصية لا حل لها. وبالتالي ـ وهذا هو بالتحديد أثر الوهم الذي يهدف ذلك المنطق إلى توليده ـ لا بديل في حركة التحرر الوطني للايديولوجية «القومية»، ولو كانت هذه الايديولوجية في أزمة. ولا بديل اذن لتجدد هذه الازمة بحركات ترقيعية، او تصحيحية، مستمرة يحافظ فيها الفكر «القومي» على حدود قوميته، او يخرج منها ـ ان لزم الأمر ـ إلى حدود اوسع ترسمها ايديولوجية البرجوازية الامبريالية بمختلف مستحضراتها الحديثة المتنوعة التي تكسبه طابعه الانساني، فلا خوف عليه من هذا الخروج من الضيّق إلى الأوسع ـ أو الأقل ضيقاً ـ مادام الإطار في الحالتين واحداً، وما دام الحد الفعلي الفاصل بينه وبين الفكر الآخر (العلمي، الماركسي اللينيني) قائماً. المهم، أو الاهم هو ألا يتمكن هذا الفكر العلمي من أن يقتحم عليه حدوده ليقيمها ضده، وليكون في حركة التحرر الوطني نقيضه الثوري، من حيث هو، بالتحديد، دليل هذه الحركة، اي عينها التاريخية.

أما الفكرة الثانية التي يعتمدها منطق تلك الايديولوجية البرجوازية «القومية» في هجومه على المواقع الايديولوجية للحركة الشيوعية، فهي أساس للأولى ومنطلق لها. الفكرة هذه هي ان الطبقة العاملة واقعة في مأزق لا خروج لها منه إلا بخروج المجتمعات «القومية» من عصرها «القومي» الذي لا تضع البرجوازية الكولونيالية، بالطبع، حداً له او نهاية، لانها ترى فيه، في الواقع، عصر سيطرتها الطبقية التي تريد لها ديمومة مطلقة. ومأزق الطبقة العاملة هو مأزق وجودها بالذات، بمعنى انها، في هذه المجتمعات التي تتميز بكونها في صراع قومي، محكومة بعدم اكتمال تكونها الطبقي. ولئن اكتمل تكونها هذا، (وهذا، بالطبع، مرفوض في منطق الايديولوجية «القومية»، لأن مقياس اكتمال هذا التكون هو وضع الطبقة العاملة في المجتمعات «الطبقية»، أي في البلدان الامبريالية. وبفعل قانون تفاوت التطور الذي يتحكم بعلاقة التبعية البنيوية التي تربط مجتمعاتنا بالامبريالية، فالفارق البنيوي بين وضع الطبقة العاملة في مجتمعاتنا الكولونيالية وبين وضعها في البلدان الامبريالية سيظل، بالضرورة، قائماً، وسيبقى، بالتالي، مرفوضاً في منطق الايديولوجية «القومية» القول بوجود طبقة عاملة مستقلة في بنياتنا الاجتماعية)، فهي محكومة باستحالة

الوصول إلى الاستقلال السياسي الطبقي، وبالتالي، باستحالة التكون الطبقي كطبقة مهيمنة نقيض، بسبب ما تتميز به، أساساً، مجتمعاتنا «القومية» من المجتمعات «الطبقية»، من كونها في «صراع قومي». ينتج عن هذا أن عجز الطبقة العاملة عن أن تكون في الحقل السياسي للصراع الوطني النقيض للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة ليس نتيجة لقصور ذاتي بقدر ما هو نتيجة حتمية لوضعها الفعلي هذا في المجتمعات «القومية». فعليها ان تدرك هذا الوضع وان تمتنع، بالتالي، عن السير، في ممارساتها الشيوعية، في هذا الطريق المسدود الذي ستصطدم فيه دوماً باستحالة انعتاقها السياسي الطبقي وباستحالة صيرورتها طبقة مهيمنة، فلا انعتاق لها إلا بانعتاق «قومي» واحد تذوب فيه كطبقة لتنعتق مع الآخرين كقومية واحدة، بقيادة «قومية» واحدة. كل هذا يدل على ـ ويؤدي إلى ـ ان طريق البحث عن البديل الثوري للقيادة «البرجوازية» (هذان الهلالان هما، بالطبع، من وضع المنطق «القومي») لحركة التحرر طريق مسدود، فلا بديل موضوعياً لهذه القيادة، حتى لو كانت هذه القيادة الطبقية في أزمة. ثم من قال ـ غير الشيوعيين، وهم الجسم الغريب في مجتمعاتنا القومية ـ ان هذه القيادة طبقية، وانها تمثل مصالح البرجوازية المسيطرة؟ القيادة هذه قومية، ولها فروع قطرية، فإن هي كانت في أزمة، فالأزمة هذه عارضة لأنها نتيجة انحراف عن السبيل القومي، والحل هو في تصحيحها، أي في تقويم هذا الانحراف فيها، والعودة بها إلى المسيرة القومية.

يصل هذا المنطق «القومي» من فكرته الثانية هذه إلى استخلاص ضمني هو التالي: قد تكون حركة التحرر الوطني في أزمة، وقد تكون هذه الأزمة أزمة القيادة الطبقية البرجوازية لهذه الحركة ـ كما يزعم الشيوعيون ـ لكن، بما ان الطبقة العاملة، من حيث هي النقيض الثوري للبرجوازية المسيطرة، عاجزة، للأسباب التي شرحنا، في المجتمعات «القومية»، عن الوصول إلى استقلالها السياسي الطبقي الذي يمكنها، وحده، من ان تخوض الصراع الوطني في افق صيرورتها طبقة مهيمنة، وبالتالي، في افق صيرورتها البديل الثوري لتلك القيادة البرجوازية لحركة التحرر، فلا بديل إذن لتجدد أزمة هذه الحركة. وبتعبير آخر، ان الهم الأساسي الذي يقود مسيرة هذا المنطق «القومي»، (والذي يجعله يلجأ إلى استخدام شكلي للتحليل الطبقي ضد التحليل الطبقي، من أجل تكريس الوهم الايديولوجي بصحته «العلمية»، من حيث هو منطق «قومي» شكلي) هو همّ سياسي ينحصر في التشكيك بإمكان الخروج بحركة التحرر الوطني من أزمتها المتجددة، كأن هذه الحركة محكومة بقدر غيبي يقضي عليها بالبقاء حيث هي في أزمتها المستعصية.

وحين يأخذ هذا المنطق الغيبي طريقه إلى الوعي الاجتماعي الجماهيري عبر وسائله الملتوية المتعددة، لا بأس عليه ان هو انعكس في أشكال مختلفة تؤكد كونه مصدرها الواحد. وهو بالفعل ينعكس في اشكال من الوعي الايديولوجي، منها ما هو عدمي ـ او **رفضي** ـ في الأدب والشعر والسياسة، يتستر بقناع النقاء الثوري ليؤكد استحالة السير، في «الواقع القذر»، في مثل هذا الخط من النقاء الثوري، فيبرز استقالة يعدها ضرورية من النضال الثوري ترمي به في واقعه القذر الفعلي الذي يرفضه بالوهم، ويسير فيه، عملياً في الخط السياسي نفسه الذي ينتهجه المنطق «القومي». ومنها ما هو **انتهازي** يتستر «بتنظير» يقول إن الشروط الراهنة لا تسمح بانتهاج خط سياسي آخر نقيض للخط السياسي البرجوازي «القومي»، فالخط السياسي هذا ـ يعني «القومي» ـ هو خط مرحلي، أي أنه خط هذه المرحلة، ولا بديل له الآن. فلنحتفظ بقوانا «الثورية»، بانتظار تغير المرحلة، وبانتظار شروط افضل. فمن الخطأ التكتيكي ان نستنزف قوانا هذه في مجابهة خط سياسي لا قدرة لنا على مجابهته او على تغييره، لا سيما في هذه المرحلة التي لم تكتمل بعد فيها الشروط الموضوعية الضرورية للقفز إلى مرحلة البرجوازية بالذات. أما مرحلتنا الثورية التي لم يحن بعد أوانها، فسيكون لنا، في المستقبل، متسع من الوقت لرسم خطها السياسي الآخر، من حيث هو بديل الخط البرجوازي «القومي». وكلما التحمنا بهذا الخط «القومي»، أو التصقنا به، برغم اختلاف خطنا الستراتيجي، من حيث المبدأ، عنه، كلما حافظنا على سلامة قوانا الثورية، وساعدنا أيضاً، في الوقت نفسه، هذا الخط «القومي» على تصحيح أخطائه وسد ثغراته. أما اذا جابهناه، منذ البدء بخط ثوري صريح، فاننا ندفعه دفعاً إلى الارتماء في أحضان الامبريالية، وإلى السير في فلكها الذي نريد ان ننقذه من السير فيه، بالتحامنا المرحلي به.

ومن الاشكال التي ينعكس فيها أيضاً ذلك المنطق «القومي»، ما هو **فاشي** صريح في فاشيته. فمن موقع الدفاع الذي يحتله في مجابهة خطر الماركسية اللينينية، يرى المنطق البرجوازي هذا ان نقيضه الثوري المباشر هو المنطق المادي التاريخي، ويرى ان نقيض الخط السياسي البرجوازي في حركة التحرر هو، بالتحديد، الخط السياسي البروليتاري، من حيث هو الخط الوطني الفعلي. فهو، بالتالي، متسق مع نفسه تماماً حين يعلن ان الحركة الشيوعية هي العدو الرئيسي للقيادة البرجوازية لحركة التحرر. من موقع هذا الادراك الطبقي لخطر الحركة الشيوعية المتمثل في قدرتها على قيادة الحركة التحررية، في اطار تحالف طبقي وطني ثوري، وعلى تحريرها من أزمتها المزمنة، يتبسط هذا المنطق

الرجعي ويميل، في ضرورته نفسها، إلى ان ينحصر في منطق واضح من العداء للشيوعية، بما تمثله الحركة الشيوعية من امكانية تاريخية على تحرير حركة التحرر من عائق قيادتها البرجوازية، وبالتالي، لكل حركة ديمقراطية وطنية تسير في هذا الخط الوطني الثوري. في لبنان بالذات، أرغم التاريخ، في حدة صراعه الطبقي الوطني، هذا المنطق «القومي» على ان يتكشف في شكله هذا الفاشي البشع.

قلنا ان هذا المنطق «القومي» وجه من الوجوه المتعددة التي تظهر فيها، بحسب الحالات، الايديولوجية البرجوازية الامبريالية نفسها. قد يبدو للبعض غريباً هذا القول، فمن المألوف (لكن المألوف يعيش دوماً بحياة الايديولوجية المسيطرة) ان بين القومية والامبريالية عداءً عريقاً يصعب معه القبول بمثل هذا القول. في هدف نقض هذا المألوف نطرح السؤال التالي: ما هي النتيجة العملية التي يؤدي اليها، في الممارسة السياسية، قول المنطق الايديولوجي «القومي» بالاستحالة الموضعية لإمكان وجود بديل وطني ثوري للقيادة «القومية» (يعني الطبقية البرجوازية) لحركة التحرر، وبديل وطني ثوري للخط السياسي الذي تسير فيه هذه الحركة، في تصادمها بالامبريالية، تحت تلك القيادة «القومية»؟ وبتعبير آخر كيف ينعكس، في الممارسة السياسية، هذا القول وغيره من مقولات الايديولوجية «القومية»، وفي اي موقف سياسي من العلاقة بالامبريالية يترجم؟ الجواب هو التالي: بما ان حركة التحرر الوطني محكومة **بالضرورة** (اي في ضرورتها الداخلية بالذات، من حيث هي حركة التاريخ المعاصر للمجتمعات «القومية») بوحدانية الخط السياسي «القومي»، وبالتالي، باستحالة خروجها من أزمتها المزمنة، بسبب الاستحالة الموضوعية في صيرورة الطبقة العاملة فيها طبقة مهيمنة نقيضاً، فإن التحرر من السيطرة الامبريالية والقضاء عليها أمر مستحيل. **اذن**، فبدلا من الاصرار على السير في سياسة مأسوية او ملحمية هي فاشلة بالضرورة لأنها سياسة حرب ضد قدر الهي ساحق لا قوة لنا على مجابهته (الم يصرح السادات، بعد حرب تشرين، في وجه الجماهير الوطنية موبخاً: أتريدون مني أن أحارب أمريكا؟؟) يجب السير في سياسة **واقعية**، اي في سياسة تعترف وتقرّ بواقع السيطرة الامبريالية وتحاول، انطلاقاً من الاقرار بهذا الواقع، ان تتكيف معه بشكل تتجدد فيه دوماً بتجدده المستمر في اطار تجدد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية وتأبدها.

وقد يأخذ الجواب شكلاً آخر متفقاً مع شكل آخر من المنطق «القومي»، يؤدي إلى النتيجة نفسها، اي إلى الموقف نفسه من العلاقة بالامبريالية: بما ان حركة التحرر الوطني

محكومة بوحدانية الخط السياسي «القومي»، فلا بديل اذن عن التكيف مع واقع السيطره الامبريالية، لا لأننا عاجزون عن التحرر منها، او لأننا قابلون بها وبالبقاء في ظلها، بل لأن مثل هذه السيطرة لا وجود لها إلا في وهم الشيوعيين الذين يرونها في بنية مجتمعاتنا «القومية» بالذات، فيرون، بالتالي، التحرر منها بتحويلها الثوري ـ كما يقولون ـ اي بهدمها. لذا، صح عليهم القول إنهم الهدامون. لا شك في ان بلاد الغرب أقوى وأغنى واشد تماسكاً من مجتمعاتنا، (لذا علينا ان نتخذ من هذا الغرب نموذجاً لنا في نهوضنا القومي). لكن هذا لا يعني اننا في علاقة تبعية بها، فنحن، لأننا، بالتحديد، دخلنا في تاريخنا المعاصر في صراعنا القومي، مستقلون، نحتفل، كما تعلمون، سنوياً بعيد استقلالنا القومي الذي يختلف موعده من قطر الى آخر، باختلاف الزمان القومي في هذا القطر، وبشكل خاص، باختلاف الحركة التصحيحية للمسيرة القومية في كل قطر. ليس لنا مع يسمى الامبريالية، ومع اميركا بالتحديد، سوى بعض الخلافات العرضية التكتيكية، كالخلاف حول القضية الفلسطينية او الاراضي المحتلة، لكن تسوية هذه الخلافات، لأنها عرضية وليست جوهرية، تمر عبر التكيف مع واقع الأمر في عظمة القوة الأميركية، وليس عبر اعلان حرب، أو كما يقول الشيوعيون، ثورة تحررية هي أشبه بالحرب الدونكيشوتية ضد طواحين الهواء منها بالحرب القومية الفعلية، لأنها، بالتحديد، حرب على سيطرة وهمية تسمى السيطرة الامبريالية.

النتيجة، كما نرى، واحدة، سواء أكانت نتيجة لرفض حرب دونكيشوتية ضد خطر وهمي، ام نتيجة لرفض حرب انتحارية ضد قدر الهي: لا بديل عن التكيف مع واقع السيطرة الامبريالية. من هذه الزاوية، يظهر المنطق «القومي» على حقيقته الايديولوجية والسياسية الفعلية كوجه من منطق الايديولوجية البرجوازية الامبريالية، اي كسلاح ممارسي يهدف إلى تأمين ديمومة العلاقة الكولونيالية في تجددها المستمر. في إطار ديمومة هذه العلاقة الكولونيالية، تتجدد السيطرة الامبريالية بتجدد سيطرة البرجوازية الكولونيالية، فتتجدد، بالتالي، ازمة حركة التحرر الوطني في تجدد قيادتها الطبقية البرجوازية، دون أمل بالخروج من هذه الأزمة.

٦ ـ في أزمة النقيض الثوري

لنعد، بعد نقض هذا المنطق «القومي»، إلى السؤال الذي انطلقنا منه في وصولنا إلى ضرورة هذا النقض: كيف نفكر أزمة الايديولوجية البروليتارية في أزمة حركة التحرر

الوطني؟ وما هو الاختلاف الذي يميزها من أزمة الايديولوجية البرجوازية «القومية»؟ للاجابة عن هذا السؤال، لا بد لنا من طرح السؤال الآخر الذي سبق أن طرحنا في بدء هذه الدراسة، والذي هو أساسي لفهم هذا السؤال والاجابة عنه: كيف نفكر أزمة النقيض الثوري في أزمة حركة التحرر الوطني؟ وما هو الاختلاف الذي يميزها من أزمة القيادة الطبقية البرجوازية لهذه الحركة؟ لن نستفيض في تحليل الاجابة عن هذا السؤال، بل سنقتصد فيه حتى التبسيط، برغم ما يتضمنه التبسيط هذا من خطر التقريرية التي يرفضها البحث العلمي. ففي دراساتنا السابقة، لا سيما في الدراسة التي كنا نهيء لها قبيل الحرب الأهلية تحت عنوان: «النظرية في الممارسة السياسية للحزب الشيوعي اللبناني»، ولم نتمكن من انجازها، فأثبتناها ناقصة كملحق في نهاية هذا الكتاب نفسه، نجد تحليلاً مفصلاً لهذه المشكلة لا حاجة بنا إلى تكراره، ونكتفي باستعادة شيء من هيكليته.

لئن كان موقع البرجوازية في علاقات الانتاج الكولونيالية يضعها بالضرورة في مأزقها الطبقي في قيادة حركة التحرر الوطني، فإن موقع الطبقة العاملة في هذه العلاقات هو، بالعكس، موقع النقيض الثوري لهذه الطبقة المسيطرة، وهو، بالتالي، في حركة التحرر، موقع النقيض الفعلي الثوري (البديل الثوري) للقيادة الطبقية لهذه الحركة. في هذا الاختلاف للموقع الطبقي لهاتين الطبقتين النقيضين في علاقات الانتاج الكولونيالية، يكمن إذن الأساس المادي للاختلاف القائم بين أزمتيهما الطبقيتين، في علاقتهما بأزمة الحركة التحررية. الاختلاف هذا بينهما هو اختلاف في طبيعة الأزمة بالذات، فأزمة البرجوازية تدل على **مأزقها الطبقي** في قيادة هذه الحركة، بالشكل الذي تحدد فيه هذا المفهوم سابقاً. أما الطبقة العاملة فلا معنى بتاتاً للقول إنها في هذه الحركة في مأزق طبقي، إلا إذا أخذنا بالمنطق «القومي» الذي يسقط على الطبقة العاملة مأزق البرجوازية ليؤمن لحركة التحرر ديمومة تجدد أزمتها. وبرغم هذا، فالطبقة العاملة ـ ومن الأفضل القول، حزب الطبقة العاملة ـ في أزمة هي، في هذه الحركة، أزمة النقيض الثوري للقيادة البرجوازية «القومية». لكن، على نقيض البرجوازية التي تتحدد أزمتها، كنتيجة ضرورية لحركة التناقض القائم بين موقعها الطبقي في علاقات الانتاج الكولونيالية وآلية الحركة التحررية، لا وجود لمثل هذا التناقض بين المواقع الطبقي للطبقة العاملة وبين آلية هذه الحركة. فأين هو إذن التناقض الذي يولد أزمة هذا النقيض الثوري في حركة التحرر الوطني؟ وما هي العلاقة بين هذه الأزمة وبين أزمة هذه الحركة، أو قل، كيف تتمفصل

باختصار وايجاز نقول إن ذلك التناقض هو القائم بين **الخط السياسي** الـذي انتهجته الطبقة العاملة وأحزابها الشيوعية في ممارستها الطبقية للصراع الوطني، وبين طبيعة الحركة التحررية في تحددها كحركة تحويل ثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية القائمة. ولقد ظل هذا التناقض ملازماً لهذه الحركة طوال نصف قرن تقريباً من تاريخها، منذ بداياتها وبدايات الحركة الشيوعية العربية في مطلع القرن العشرين، حتى نهايات التجربة الناصرية في هزيمة حزيران ١٩٦٧. والخط السياسي هذا ليس خطاً طبقياً بروليتارياً **إلا في الظاهر**، لأنه، في حقيقته الفعلية، **الوجه الآخر من الخط السياسي** «القومي» الـذي انتهجته، وما تزال تنتهجه البرجوازية (ومشتقاتها) في قيادتها الحركة التحررية. فالأساس الطبقي «النظري» من هذين الخطين السياسيين واحد: إنه الفصل، في الصراع الوطني، بين ما يسمى الجانب «**القومي**» وما يسمى الجانب **الاجتماعي**، أو بين مهمات التحرر «القومي» ومهمات التحرر الاجتماعي. وهو قائم بينهما ليس في المكان وحده، بل في الزمان أيضاً، بمعنى انه يقيم في الحركة التاريخية فاصلاً زمانياً بين مرحلة التحرر «القومي» ومرحلة التحرر الاجتماعي بشكل لا يبدأ فيه تحقق مهمات المرحلة الثانية إلا بانتهاء تحقق مهمات المرحلة الأولى. هذا الفصل يقود، بالطبع، إلى إقامة التنافر المطلق بين الصراع «القومي» والصراع الطبقي بشكل يعود فيه، ضمنياً، دور قيادة الصراع «القومي» إلى البرجوازية ـ أو إحدى مشتقاتها ـ، ودور قيادة الصراع الطبقي إلى الطبقة العاملة. وبما أن العلاقة بين هذين الصراعين هي، في هذا الفصل بينهما، علاقة خارجية، من حيث هي علاقة تواصل أو تتابع زماني بين مرحلتين مختلفتين من التاريخ، فمن الصعب على الطبقة العاملة ـ بل من الخطأ أيضاً ـ أن تسير في ممارستها الطبقية ضد خط التاريخ فتقفز فوق مرحلة البرجوازية إلى مرحلتها الخاصة، أو تخترق حدود مرحلتها المقبلة إلى مرحلة البرجوازية لتحل محلها وتقوم بدورها في قيادة الصراع «القومي»؛ بل عليها أن تنتظر الضوء الأخضر للدخول في مرحلتها الخاصة، فيما هي تعمل على انضاج الظروف الملائمة لتسريع مجيء مرحلتها، عبر حركة الصراعات الطبقية الاجتماعية. فدور الطبقة العاملة هو إذن، في هذه المرحلة البرجوازية، العمل باستمرار على ابقاء جذوة الصراع الطبقي الاجتماعي مشتعلة ضد محاولات اطفائها من قبل البرجوازية تحت ستار الصراع «القومي». فالخط السياسي «القومي» يتميز أذن، في ممارسات البرجوازية، بتغليب الطابع «القومي» على الطابع الاجتماعي في الصراع الوطني، بل بطمس هذا الطابع فيه وحصره

في شكل الصراع «القومي». أما الخط السياسي «الطبقي» فلقد كان يتميز في ممارسات الطبقة العاملة والحركة الشيوعية العربية بشكل عام، طوال نصف القرن ذاك، بتغليب الطابع الطبقي الاجتماعي على الطابع «القومي» في الصراع الوطني، بمحاولة تحريره من طمسه أو كبته البرجوازي، وحصر الصراع الوطني فيه. وبتعبير آخر، لئن كانت البرجوازية تحاول، في ممارساتها الصراع الوطني، تغييب الصراع الطبقي في الصراع «القومي»، فإن الطبقة العاملة كانت ترد عليها، في ممارساتها الطبقية، من **موقع دفاعي** سلبي، بتغييب الصراع «القومي» في الصراع الطبقي الاجتماعي، وكان الصراع الوطني، من حيث هو الشكل التاريخي الضروري الذي يتحرك فيه الصراع الطبقي نفسه في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية، في المحاولتين هو الذي يتشوه، اما في شكل ظهوره كصراع «قومي» يلغي الصراع الطبقي، وأما في شكل ظهوره كصراع طبقي يلغي الصراع الوطني نفسه، من حيث هو صراع التحرر من الامبريالية، أو ينفصل عنه ليرتبط به في علاقة خارجية بحت. بين هذين الخطين السياسيين تناقض من نوع خاص: انه القائم بين طرفي ـ أو نقيضي ـ **الخط الواحد**. والعلاقة بين هذين النقيضين ليست **علاقة اختلاف**، بل هي **علاقة تماثل** ينطبق عليها نموذج التناقض الهيجلي الذي يؤكد **وحدة تماثل** النقيضين في التناقض. والعلاقة هذه، في حركة الصراع الطبقي نفسه بينهما، هي علاقة تماثل لأن علاقتهما بالصراع الوطني، أو بحركة التحرر الوطني، **واحدة**، هي التي تنطلق من اقامة ذلك الفصل في هذا الصراع بين وجهيه، الوطني والطبقي، بشكل تنقلب فيها علاقة الترابط الداخلي بينهما في سيرورة الحركة التحررية الوطنية، علاقة تواصل في تتابع زماني تبدأ فيها مرحلة التحرر الاجتماعي (أي مرحلة تحويل علاقات الانتاج الكولونيالية والانتقال إلى الاشتراكية) بعد انتهاء مرحلة التحرر الوطني (التي هي مرحلة تثبيت هذه العلاقات من الانتاج وتأمين تجددها المستمر في ديمومة اعادة انتاجها. هذه المرحلة بالذات هي التي تظهر، في المنطق «القومي» بمظهر مرحلة التحرر الوطني، من حيث هي، في هذا المنطق، مرحلة انتقال إلى مرحلة التحرر الاجتماعي، أو شرط لها). فلهذين الخطين، برغم حركة التناقض الممارسي بينهما، أو بالأحرى، في إطار هذا التناقض الذي يجمعهما، **مفهوم واحد** لحركة التحرر الوطني هو المفهوم نفسه الذي كرسته، أو قل عممته الايديولوجية البرجوازية «القومية» طوال نصف قرن أو أكثر من القيادة الطبقية البرجوازية لهذه الحركة التي ظلت تتجدد في تناقض مستمر بينها **كحركة ثورية جماهيرية** وبين قيادتها الطبقية هذه. وبتعبير أوضح، إن التناقض الممارسي بين

هذين الخطين قائم على **تربة ايديولوجية واحدة هي تربة الايديولوجية البرجوازية «القومية»**. على هذا الأساس من تماثل التربة الايديولوجية بين الخطين، لم يكن من الممكن للخط السياسي «الطبقي» أن يتميز، في ممارسة الحركة الشيوعية العربية للصراع الوطني، من الخط السياسي «القومي»، وأن يقيم بينهما حداً طبقياً فاصلاً، في ممارسة الصراع الوطني نفسه، هو الذي وحده، يسمح له بمجابهة الخط البرجوازي مجابهة ثورية يتحدد فيها بالفعل كنقيض (أو، كما يقال، كبديل) ثوري له. لم يكن من الممكن أن يكون مصير المجابهة التاريخية بين هذين الخطين إلا لصالح الخط «القومي»، لأن الخط الآخر الذي هو **الوجه الآخر** من هذا الخط «القومي» نفسه، كان، في الممارسة الفعلية، رد **فعل** عليه **يرفضه** دون أن يتمكن من **نقضه**، فكان، بالتالي، بالضرورة **أسيره**، لأنه كان، بالتحديد، أسير التربة الايديولوجية البرجوازية «القومية» التي ينطلق منها في رد فعله على الخط «القومي». من موقع هذه التربة الايديولوجية «القومية» نفسها كانت تسير إذن المجابهة بين الخطين في ضرورة الهزيمة السياسية للخط «الطبقي» الذي قيد نفسه بانطلاقه من هذا الموقع الايديولوجي الطبقي البرجوازي في صراعه الطبقي ضد البرجوازية وسيطرتها الطبقية، **وضد خياراتها الوطنية بالذات**، فامتنعت عليه امكانية نقضه الخط البرجوازي «القومي» **في** ممارسة الصراع الوطني، وامتنعت عليه، بالتالي، امكانية صيرورته النقيض الوطني الثوري لهذا الخط. ولقد كان ولا يزال الشرط الأساسي لتحقق هذه الامكانية، في ضرورتها التاريخية بالذات، أن تقيم الطبقة العاملة، في ممارستها **الشيوعية** للصراع الوطني، في اطار التحالف الطبقي الوطني نفسه، **حداً طبقياً فاصلاً** بين خطها السياسي **الطبقي**، من حيث هو خطها السياسي **الوطني**، أي من حيث هو خطها السياسي الطبقي في ممارسة **الصراع الوطني**، وبين الخط السياسي «القومي»، من حيث هو الخط السياسي **الطبقي البرجوازي**، أي من حيث هو خط البرجوازية في ممارسة الصراع الوطني. لكن اقامة مثل هذا الحد الطبقي الفاصل في **الصراع الوطني** بين **الخط البرجوازي والخط البروليتاري** تبتدىء بنقض تلك **التربة** الايديولوجية البرجوازية «القومية» التي كانت هي أساس وحدة التماثل بين خطين طبقيين هما في الظاهر متناقضين، لكنهما، في الممارسة الفعلية للصراع الوطني، وجهان من خط طبقي واحد هو المسيطر في حركة التحرر، وهو الخط البرجوازي «القومي» وبتعبير آخر، إن عملية النقض هذه في اقامة مثل هذا الحد الطبقي الفاصل بين الخطين ليست ممكنة، في الممارسة السياسية والايديولوجية للصراع الوطني، إلا بتحرير الخط السياسي للطبقة العاملة من

أسر تلك الايديولوجية البرجوازية «القومية» التي وقعت ـ أو تقع ـ فيها الأحزاب الشيوعية العربية، وبالتالي، **بتغيير** هذه التربة الايديولوجية في الخط السياسي. فعملية النقض إذن تبدأ **بنقد ذاتي** تقوم به الأحزاب الشيوعية العربية لخطها السياسي في ممارسة الصراع الوطني، في هدف تحرير هذا الخط من أسر الايديولوجية البرجوازية «القومية»، وبالتالي، في هدف رسم الخط البروليتاري، أي الماركسي اللينيني الذي ليس قادراً على أن يكون ـ وحده دون غيره ـ في حركة التحرر الوطني، النقيض الثوري للخط البرجوازي «القومي» إلا بمقدار ما يكون خطاً ماركسياً لينينياً، بما هو، بالفعل **خط وطني**. والخط هذا ليس، بالطبع، جاهزاً أو مفصلاً، في النظرية الماركسية اللينينية، على قياس الحركة التحررية الوطنية في العالم العربي، أو في كل من البلدان العربية بحسب خصائصه، وبحسب الشروط المتميزة للصراعات الطبقية فيه. ليس هذا الخط حاضراً متكاملاً في صندوق الماركسية، أو في علبتها السحرية، بشكل نكتفي فيه بمد اليد حتى نخرجه ونجد فيه الحلول لمختلف المشكلات المزمنة أو الطارئة. لكننا نجد، في هذه النظرية العلمية دون غيرها، الشروط الضرورية **لانتاج** هذا الخط الوطني في ممارساتنا الثورية. وعملية هذا الانتاج عملية **ممارسية**، بمعنى أنها عملية ممارستنا الثورية نفسها للصراع الوطني الطبقي (في أخطائها وفي تصحيح هذه الأخطاء والجرأة على تصحيحها؛ في مجازفاتها أو مخاطراتها، وفي احتساب هذه المخاطرات. . .) الذي فيه ننتج النظرية الماركسية اللينينية للصراع الوطني أو لحركة التحرر الوطني. وهنا أيضاً لن نستعيد ما سبق قوله في دراسات سابقة، منها ما نشر، ومنها ما سوف ينشر، إن سمحت شروط القمع بنشره. لكننا نرى أن الاجابة عن السؤال الذي طرحنا هي الآن ممكنة، نستخلصها مما وصلت إليه سيرورة التحليل هذا على الوجه التالي:

ليست أزمة النقيض الثوري للقيادة الطبقية البرجوازية في حركة التحرر الوطني في العالم العربي مأزقاً طبقياً واقعة فيه الطبقة العاملة (من حيث هي تمثل هذا النقيض الثوري بالذات) في علاقتها الطبقية بهذه الحركة، أو مأزقاً هي فيه في هذه **المرحلة** (أي في هذه الحركة التحررية الوطنية، من حيث هي، في المنطق «القومي»، مرحلة سابقة على مرحلة التحرر الاجتماعي)، بفعل التناقض الخارجي بين طبيعة هذه الحركة «القومية» التي تستلزم قيادة «قومية»، وبين تطلعات هذا النقيض إلى فرض هيمنته الطبقية على هذه الحركة، وبالتالي، إلى فرض قيادته الطبقية عليها، والانحراف بها عن مسارها التاريخي الطبيعي. كما أن تلك الأزمة ليست نتيجة لمثل هذا المأزق الطبقي ـ سواء أكان هذا المأزق

جوهرياً طبيعياً، أي في «جوهر» الطبقة العاملة أو «طبيعتها» الأزلية، في علاقتها الخارجية الأزلية بحركة «قومية» أزلية، كما يوحي المنطق البرجوازي «القومي» بذلك، في عدائه الطبقي الأصيل للشيوعية، أم مرحلياً، بالمعنى الذي تحدد سابقاً. إن أزمة ذلك النقيض الثوري في الحركة التحررية الوطنية هي **أزمة خطه السياسي**، ليس من حيث هو، **بشكل عام**، خط برجوازي ـ وبالتالي «قومي» ـ في نفيه الخط البرجوازي «القومي» نفسه، من موقع الايديولوجية البرجوازية «القومية»، في قبوله «الضمني» بها، (أي غير المفكَّر)، في تسللها إليه واخضاعها له لسيطرتها الطبقية، بل من حيث هو، بالتحديد، الخط السياسي «القومي» الذي تنتهجه الطبقة العاملة (أو قل الأحزاب الشيوعية، أو بعضها) في حركة التحرر، وفي ممارسة الصراع الطبقي في هذه الحركة ضد البرجوازية المسيطرة. إن أزمة هذا الخط السياسي «القومي» الذي **هو واحد** ـ كما سبق القول ـ في تناقض خطي الطبقتين الرئيسيتين نفسه، وفي الصراع الطبقي بينهما، ليست في أزمة خط البرجوازية السياسي «القومي» نفسها في أزمة الخط السياسي للطبقة العاملة؛ بل هي فيهما **مختلفة باختلاف العلاقة** بين هذا الخط السياسي الواحد وبين كل من هاتين الطبقتين الرئيسيتين، **وباختلاف علاقته** أيضاً، في ممارسة كل منهما، **بحركة التحرر**. فالعلاقة بين هذا الخط «القومي» والبرجوازية **علاقة اتساق**، بمعنى أن البرجوازية متسقة مع نفسها في انتهاجها الخط السياسي «القومي» هذا الذي هو، في ممارستها الصراع الوطني، **خطها السياسي الطبقي** الذي يتفق مع موقعها الطبقي في علاقات الانتاج الكولونيالية، كطبقة مسيطرة، ويتحدد به. لكن هذا الخط السياسي «القومي» الذي هو، في الخط السياسي لممارسة البرجوازية الصراع الوطني، **في علاقة اتساق** مع الموقع الطبقي لهذه البرجوازية في البنية الاجتماعية الكولونيالية **في علاقة علاقة تناقض** مع حركة التحرر الوطني تضع الحركة هذه في **مأزق** إن هي سارت فيه ـ وهذا حالها في العالم العربي ـ لأنها تضعها في **علاقة اتساق مع** الامبريالية، قد تأخذ شكل التساوم أو شكلاً آخر أضعف منه، فتحول، بالتالي، دون تحققها، وتضعها في أزمة متجددة. إن أزمة الخط السياسي «القومي» هي إذن، في ممارسة البرجوازية، **مأزق** هذه البرجوازية في قيادة حركة التحرر، لأن العلاقة، في ممارستها الطبقية، بين ذلك الخط «القومي» وخطها السياسي الطبقي نفسه في قيادة هذه الحركة، هي **علاقة اتساق**، بل هي، بالتحديد، **علاقة تماثل**؛ ولأن العلاقة، بالتالي، بين خطها الطبقي «القومي» هذا وبين حركة التحرر هي أيضاً، بالتحديد، **علاقة تناقض**.

أما العلاقة بين هذا الخط «القومي» والطبقة العاملة، فهي **علاقة تناقض**، بمعنى أن الطبقة العاملة، في انتهاجها، في ممارسة الصراع الوطني، الخط «القومي» هذا (أو وجهه

الآخر) الذي هو خط برجوازي، تنتهج خط نقيضها الطبقي، أو قل نقيض الخط السياسي الطبقي الذي يتفق مع موقعها الطبقي في علاقات الانتاج الكولونيالية، من حيث هي، في هذه العلاقات، الطبقة المهيمنة النقيض. فالعلاقة إذن، في خطها السياسي، بين هذا الخط «القومي» وموقعها الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية هي **علاقة تناقض** تضعها، في ممارستها الصراع الوطني، في تناقض مع حركة التحرر، بسبب علاقة الاتساق القائمة، في ممارستها هذه، بين خطها السياسي والخط البرجوازي المسيطر في سيرورة الحركة التحررية. وبسبب هذا الاتساق القائم في الخطين، ظلت الحركة هذه تعاني، في سيرورتها الفعلية التاريخية، من غياب النقيض الثوري للخط البرجوازي «القومي» الذي تسير فيه، فكان غياب هذا الخط الوطني الثوري فيها عاملاً أساسياً في تحديد تجدد أزمتها المزمنة، وفي ظهور مأزق الخط البرجوازي «القومي» الذي هو مأزق القيادة الطبقية البرجوازية لحركة التحرر، كأنه مأزق هذه الحركة في بنيتها بالذات، أي في استحالة تحققها البنيوية. إن أزمة الخط السياسي «القومي» هي إذن في ممارسة البرجوازية وأحزابها «القومية» غيرها في ممارسة الطبقة العاملة وأحزابها الشيوعية. فهي، في الحالة مأزق البرجوازية في حركة التحرر، تتجدد بتجدده، في غياب النقيض الوطني الثوري لهذا الخط البرجوازي في هذه الحركة. أما في الحالة الثانية، فهي وليدة ذلك التناقض القائم، في ممارسة الطبقة العاملة للصراع الوطني، بين الطابع البرجوازي «القومي» لخطها السياسي الفعلي في ممارستها هذه، وبين كونها الطبقة المهيمنة النقيض في حركة التحرر الوطني. وحركة هذا التناقض هي التي تولد، في حركة التحرر، غياب النقيض الثوري للقيادة البرجوازية، وهي التي تحول دون وصول الطبقة العاملة الضرورية إلى موقع **الهيمنة السياسية الطبقية** في الحركة التحررية الوطنية، أي في التحالف الطبقي الوطني الثوري، فتسمح، بالتالي، بتجدد أزمة هذه الحركة، وتحدد طابعها المزمن. في هذا الضوء، يمكن القول إن أزمة القيادة الثورية التي هي، في حركة التحرر، النقيض الطبقي للقيادة البرجوازية، هي **أزمة هيمنة طبقية**، أي أزمة الهيمنة الطبقية للطبقة المهيمنة النقيض في اطار التحالف الطبقي الوطني الثوري. وبتعبير آخر، إن العامل **السياسي** الرئيسي في عجز الطبقة العاملة عن الوصول إلى موقع القيادة الطبقية في حركة التحرر الوطني ضد البرجوازية وقيادتها الطبقية في هذه الحركة، هو، بالتحديد، عجزها الطبقي عن الوصول إلى موقع الهيمنة السياسية الطبقية في التحالف الطبقي الوطني الثوري؛ والعجز هذا، في تحديده العجز ذلك، وبالتالي، في تحديد حركة الديمومة في تجدد أزمة الحركة الوطنية

التحررية، يجد شرطه **السياسي** الرئيسي، ليس ـ كما يتوهم البعض من المتمركسين الواقعين في أسر المنطق الايديولوجي البرجوازي «القومي» ـ في بنية الطبقة العاملة أو في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية أو في بنية علاقة الطبقة هذه بحركة التحرر إلخ . . . ـ بل في ذلك التناقض، في الخط السياسي لممارسة الطبقة العاملة الصراع الوطني، بين كونه خط الطبقة المهيمنة النقيض، وبين طابعه البرجوازي «القومي»، أي في أن هذا الخط السياسي للطبقة العاملة هو خط برجوازي (يعني غير بروليتاري)، «قومي» (يعني غير وطني)، أي بكلمة، غير ماركسي لينيني. هذا يعني أن السبب الرئيسي في أزمة القيادة الثورية، أو في أزمة النقيض الثوري للقيادة البرجوازية في حركة التحرر الوطني، ليس **سبباً بنيوياً**، بل هو **سبب سياسي** يكمن في الطابع الطبقي البرجوازي «القومي»، أي غير الوطني وغير الثوري، للخط السياسي لهذا النقيض الوطني الثوري في الحركة التحررية. وهذا يعني أيضاً أن حل أزمة هذه الحركة الذي يكمن في تغيير قيادتها الطبقية البرجوازية ليس ممكناً إلا بحل أزمة النقيض الثوري فيها؛ وحل أزمة هذا النقيض الثوري ليس ممكناً إلا بايجاد حل لذلك التناقض في ممارسته الطبقية للصراع الوطني، وبالتالي، بتغيير خطه السياسي، وانتهاجه خطاً سياسياً وطنياً، من حيث هو، بالتحديد، نقيض ثوري للخط السياسي البرجوازي، أي، من حيث هو خط سياسي بروليتاري ماركسي لينيني. وهذا يعني أيضاً أن الهزيمة السياسية التاريخية التي مُني بها الخط «الطبقي» الذي انتهجته الطبقة العاملة والأحزاب الشيوعية العربية في مجابهة الخط البرجوازي «القومي» طوال نصف قرن تقريباً، لم تكن هزيمة للخط السياسي البروليتاري في حركة التحرر الوطني، بل بالعكس، كانت هزيمة للخط البرجوازي «القومي»، من حيث هي هزيمة الوجه الآخر من هذا الخط الطبقي نفسه. و«انتصار» الخط «القومي» في هزيمة الخط «الطبقي» لم يكن انتصاراً له على الخط البروليتاري إلا بمقدار ما تمكن، في تضليله الايديولوجي البرجوازي، من اظهار ذلك الوجه الآخر منه (الخط «الطبقي» في تغليب الطابع الاجتماعي على الطابع «القومي» في الصراع الوطني، انطلاقاً من مبدأ الفصل بينهما) بمظهر الخط البروليتاري الماركسي اللينيني، وبالتالي، من اخفائه هزيمته الايديولوجية السياسية في كبته الخط البروليتاري الماركسي اللينيني هذا في الخط السياسي نفسه للحركة الشيوعية، وحشر هذه الحركة في زاويته «القومية» بشكل تنشل منها، في ردود فعلها السلبية عليه، كل قدرة على تحرير مكبوتها الماركسي اللينيني. لقد فرض عليها محاربته بأسلحته الايديولوجية نفسها، فمنعها، بالتالي، من استخدام أسلحتها العلمية الماركسية الخاصة بها في ممارسة نقضها له.

المؤتمر الثاني او الانعطاف التاريخي في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية

١ ـ في الصراع بين الخط السياسي الثوري والخط السياسي الانتهازي

في مؤتمره الثاني، قام الحزب الشيوعي اللبناني بعملية نقد ذاتي جذري ـ ربما هي الأولى من نوعها في تاريخ الحركة الشيوعية العربية ـ وضع فيها الاسس النظرية والسياسية لنقض الخط السياسي البرجوازي الذي انتهجته احزاب الطبقة العاملة في ممارسة صراعها الوطني، وبينَّ فيها أسباب هذا الانحراف الخطير في نضال الحزب وممارساته الثورية، ورسم، بالتالي، المعالم الاساسية لخطه السياسي **الجديد**، من حيث هو الخط السياسي البروليتاري الثوري في ممارسة الصراع الوطني. لقد أحدث الحزب، في تصحيحه الانحراف هذا، تغييراً جذرياً، أي **ستراتيجياً**، في خطه السياسي، فكان مؤتمره الثاني، بحق تاريخياً، لأنه كان انعطافاً كبيراً، ليس في تاريخ الحزب وحده، ولا في تاريخ الحركة الشيوعية العربية وحسب، بل في تاريخ حركة التحرر الوطني العربية بالذات.

هل نحن، في هذا القول، نبالغ في التقويم، ام هل التعصب الحزبي (وكل تعصب ـ وان كان حزبياً ـ أعمى) هو الذي يقودنا إلى أن نرى في هذا المؤتمر حدثاً تاريخياً ضخماً ظهرت منه آثار، وآثار لم تظهر بعد، لكنها ستنعكس بالتأكيد في المرحلة **الجديدة الراهنة** لعملية النقد الذاتي التي قام بها الحزب في تقرير لجنته المركزية امام المؤتمر الثاني. لذا، لن نستعيد هنا التحليل هذا، بل سنتناول الموضوع من زاوية أخرى يحددها السؤال التالي: ما الذي حدث في المؤتمر الثاني؟ أي ما هو «**الحدث**» **التاريخي** في هذا الحدث الذي هو المؤتمر الثاني؟

في ضوء ما سبق من تحليل لأزمة النقيض الثوري في ازمة حركة التحرر الوطني، يمكن القول ان ما حدث في المؤتمر الثاني هو ان ازمة هذا النقيض الثوري وجدت حلها في هذا الخط السياسي الوطني الثوري الذي انبثق عنه المؤتمر كنتيجة ضرورية للصراع الذي كان في الحزب بين خطين سياسيين متناقضين: خط سياسي **انتهازي** هو الذي كان سائداً، ليس في ممارسات الحزب وحده، بل في ممارسات الحركة الشيوعية العربية بشكل عام، وهو الذي حددناه بالقول انه الوجه الآخر من الخط السياسي البرجوازي «القومي»، وخط سياسي **ثوري جديد** هو الخط الوطني نفسه الذي انبثق عنه المؤتمر في تصحيحه ذلك الانحراف الذي ميَّزه تقرير اللجنة المركزية بأنه يكمن في الابتعاد عن الخط الماركسي اللينيني في ممارسة الصراع الوطني، وفي الخضوع لهيمنة الايديولوجية البرجوازية او البرجوازية الصغيرة. ربما يجب القول، زيادة في الدقة أن تلك الأزمة وجدت في **انتصار** هذا الخط السياسي الثوري على الخط السياسي الانتهازي **بدايات** حلها، من حيث هي ازمة النقيض الثوري في ازمة حركة التحرر الوطني **العربية**، اي من حيث هي لا تقتصر على واقع الصراع الوطني في لبنان وحده، بل تشمل واقع هذا الصراع في العالم العربي كله. معنى هذا، **أولاً**، ان الهزيمة **السياسية الفعلية** لهذا الخط السياسي الانتهازي في الحركة الثورية الوطنية ليست في «انتصار» الخط البرجوازي «القومي» عليه، اي في وقوعه في أسر هذا الخط الطبقي، برغم ما بينهما من صراع طبقي، بل هي انتصار الخط السياسي الثوري عليه، من حيث هو الخط الماركسي اللينيني للصراع الوطني. وبتعبير آخر، ان هزيمة الخط الانتهازي ذاك لا تتحدد ولا تتحقق في آلية الصراع بينه وبين الخط البرجوازي «القومي»، بل في آلية الصراع، في الحركة الثورية الوطنية نفسها، بينه وبين نقيضه الفعلي الذي هو، في هذه الحركة، الخط البروليتاري. فآلية الصراع الاول تسمح له، بالعكس، بأن يتجدد دوماً في **الموقع نفسه** الذي هو فيه، في هذا الصراع، واقع بالضرورة في أسر الايديولوجية البرجوازية المسيطرة، اي خاضع، في تجدده المستمر، لسيطرتها المتجددة. انه لا يمثل اذن أي خطر فعلي على الخط البرجوازي «القومي» (وعلى القيادة الطبقية البرجوازية لحركة التحرر) ما دام يحتل، في واقع هذا الصراع بينهما، **الموقع نفسه** الذي يحدده له الخط البرجوازي هذا في سيطرته المتجددة عليه. أما آلية الصراع الثاني القائم بينه وبين الخط الثوري، فهي وحدها التي تسمح بهزيمته السياسية الفعلية، بل هي التي تفرض ضرورة هذه الهزيمة، لان التناقض الفعلي ليس قائماً، في الحركة الثورية الوطنية، بينه وبين الخط البرجوازي

«القومي»، بل بينه وبين الخط السياسي البروليتاري. ومعنى هذا، ثانياً، ان الصراع بين هذين الخطين في **الحركة الثورية** لم ينحسم بعد نهائياً لصالح الخط الثوري، بل هو مستمر فيها، وسيبقى كذلك، ما دامت الحركة الثورية مستمرة. فمن طبيعة هذه الحركة ان يخترقها مثل هذا الصراع الذي له أساسه المادي في بنية علاقات الانتاج القائمة، وفي الشروط الخاصة بحركة الصراعات الطبقية المتميزة. والتجارب الثورية في العالم تؤكد ذلك وتدل على أن الانتهازية (أو الاصلاحية أو الاقتصادية... ولهذه النزعات أساس مادي واحد تفكره الماركسية اللينينية بمفهوم **الانحراف** الذي هو، في الخط السياسي، انزلاق عن المواقع الطبقية البروليتارية وابتعاد عنها إلى مواقع برجوازية أو برجوازية صغيرة) هي خطر ملازم لتطور الحركة الثورية، تقع فيه الحركة هذه كلما انعدم، أو امحى في ممارستها المتميزة، الحد الطبقي الفاصل بين خطها السياسي البروليتاري والخط السياسي البرجوازي. ولئن كان الصراع بين هذين الخطين في الحركة الثورية العربية لا يزال مستمراً (وقد يحتدم أكثر في المراحل المقبلة، أو حتى في المرحلة الراهنة بالذات)، فإن ضرورة التاريخ في آلية هذه الحركة من التحرر الوطني وفي تعمق المأزق الطبقي لقيادتها البرجوازية المتجددة، تدفع، بقوة الصراعات الطبقية الوطنية المحتدمة، الخط الثوري الوطني إلى الانتصار على الخط الانتهازي. بمعنى أنها تحدد هذا الانتصار **كضرورة مرحلية**، أي كضرورة هذه المرحلة من الحركة التحررية الوطنية، من حيث هي ضرورة تغيير القيادة الطبقية البرجوازية لهذه الحركة. وبتعبير آخر، إن ضرورة تغيير هذه القيادة الطبقية التي ترتسم في سيرورة الحركة التحررية الوطنية كضرورة مرحلتها الراهنة، تجد في انتصار الخط البروليتاري الثوري على الخط الانتهازي، في الصراع الراهن بينهما، شرط تحققها التاريخي.

هنا تظهر الاهمية التاريخية الكبرى للمؤتمر الثاني، في هذا الانعطاف الجذري الذي أحدثه في الحركة الثورية التحررية. فالتناقض في تطور هذه الحركة في اطار تجدد أزمتها المزمنة كان منحصراً بين وجهين من خط طبقي برجوازي واحد، على أساس غياب الخط الطبقي الثوري النقيض. مع المؤتمر الثاني الذي انبثق عنه ذلك الخط السياسي البروليتاري لممارسة الصراع الوطني، من حيث هو هذا الخط الطبقي الثوري النقيض، انتقل الصراع، لاول مرة في تاريخ الحركة التحررية العربية، من صراع، في اطار الخط البرجوازي الواحد، بين وجهين منه، إلى صراع بين خطين طبقيين رئيسيين: خط برجوازي وخط بروليتاري. بهذا الانتقال، انفتحت في وجه هذه الحركة الثورية **امكانية** تحققها التاريخي الفعلي، بعد ان كانت تصطدم دوماً، في تجدد ازمتها المزمنة، بأفق مسدود

هو، بالتحديد، افق غياب هذا الخط الطبقي الثوري النقيض. بوجود هذا الخط فيها، دخلت الحركة التحررية هذه في انعطافها التاريخي الذي ما زالت تسير فيه ضد الخط البرجوازي المسيطر. ومن الطبيعي جداً، بل من الضروري ان يحتدم الصراع الطبقي فيها بين هذين الخطين، وان يزداد عنفاً كلما ازداد عمقاً مأزق البرجوازية (ومشتقاتها) في قيادتها الطبقية، وازدادت، بالتالي، وضوحاً ضرورة انتصار الخط الثوري فيها على الخط الانتهازي. بل يجب القول ان احتدام الصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني بين هذين النقيضين ينعكس بالضرورة في احتدام الصراع، في الخط السياسي نفسه لممارسة الطبقة العاملة (وأحزابها الشيوعية) الصراع الوطني، بين خط ثوري بروليتاري يؤكد ضرورة وجود الطبقة العاملة في موقع القيادة الطبقية من حركة التحرر الوطني، فيؤكد، بالتالي، دورها الطبقي التاريخي في قيادة هذه الحركة، من حيث هي، بالتحديد، حركة انتقال إلى الاشتراكية، التي تمر بها الحركة الثورية العربية؟ في مكان آخر نجد تحليلاً مفصلاً وبين خط برجوازي انتهازي يؤدي، عملياً، إلى استقالة الطبقة العاملة من حقل الصراع الوطني، وتبرير القيادة البرجوازية للحركة التحررية.

٢ ـ في الشروط التاريخية لانعقاد المؤتمر الثاني

وتتأكد أهمية المؤتمر الثاني، على الصعيدين النظري والسياسي، بالنظر فيه في اطار علاقته بالوضع التاريخي الذي انعقد فيه، اي في اطار علاقته بتطور الحركة التحررية العربية، وبالمرحلة التي كانت تجتازها في اواخر الستينات. معنى هذا، بدقة، أن «الحدث» التاريخي الذي هو فيه ايجاد ذلك الخط السياسي البروليتاري لممارسة الصراع الوطني، لا تنحصر أهميته، أو قل فاعليته النظرية والسياسية، في حدود ممارسات الحزب الشيوعي اللبناني، بل تتخطاها إلى حدود الحركة الشيوعية العربية، وإلى بنية العلاقة التاريخية بين هذه الحركة وحركة التحرر الوطني. في هذه العلاقة اذن يرتسم حقل فاعلية «الحدث» التاريخي في المؤتمر الثاني. بمعنى أن تاريخية هذا «الحدث» ـ ان صح التعبير ـ ليست في الحدث نفسه كحدث (انعقاد مؤتمر لحزب شيوعي «صغير» في بلد عربي صغير،

ورسم خط سياسي جديد لممارساته الطبقية الثورية)، بل في آثاره الضخمة، أي في ما أحدثه من **تغيير في بنية العلاقة** الممارسية بين الحركة الشيوعية وحركة التحرر، وبالتالي، في ما أحدثه من انعطاف جذري في سيرورة هذه الحركة التحررية في علاقتها بالحركة الشيوعية.

دليلنا على صحة ما نقول هو الوضع التاريخي نفسه الذي انعقد فيه المؤتمر الثاني. والوضع هذا ليس لبنانياً بحتاً، بل هو عربي ايضاً، أو قل انه وضع علاقة الحركة الوطنية في لبنان بالحركة الوطنية في العالم العربي. والخط السياسي للمؤتمر الثاني (والذي تكرس وتعمق في المؤتمر الثالث) يرتسم في اطار هذه العلاقة بالذات. انه، بالتحديد، وليد الضرورة التاريخية في انتقال الحركة التحررية الوطنية العربية من مرحلة إلى مرحلة: من مرحلة القيادة الطبقية البرجوازية إلى مرحلة الضرورة في تغيير هذه القيادة، والانتقال إلى قيادة ثورية، أي إلى قيادة طبقية من نوع آخر هي القيادة البروليتارية. لكن الانتقال المرحلي **هذا** في تطور الحركة التحررية يتميز من أشكاله السابقة (التي كان فيها انتقالا من مرحلة إلى اخرى من مراحل تطور الازمة المزمنة من هذه الحركة، في اطار تجددها المستمر، اي في اطار ديمومة هذه الازمة وانغلاق مراحلها عليها، كانتقالها، مثلاً، من مرحلة القيادة البرجوازية إلى مرحلة القيادة البرجوازية الصغيرة) بأنه انتقال من مرحلة معينة من مراحل هذا التطور، من حيث هو **تطور الازمة المزمنة** لهذه الحركة، إلى مرحلة من نوع آخر هي، في سيرورة هذه الحركة، مرحلة من مراحل «الخروج» بها من ازمتها المزمنة، وبالتالي، مرحلة من مراحل **العملية الثورية** لحل هذه الازمة وكسر حركة تجددها المستمر. بدخول الحركة التحررية في هذه المرحلة الجديدة التي افتتحها المؤتمر الثاني، تتغير بنية زمانها بالذات، فتنتقل من بنية زمان هو فيها **زمان تجدد أزمتها**، في ديمومتها المنغلقة، إلى بنية زمان آخر هو فيها **زمان انتقالها** إلى زمان حل أزمتها، في عملية ثورية معقدة **تتمرحل** (أي تمر بمراحل)بشكل يختلف جذرياً، أي نوعياً، عن الشكل الذي تتمرحل فيه حركة تجدد تلك الأزمة، من حيث هي أزمة مزمنة، بسبب اختلاف البنية بين الزمانين. معنى هذا ان مراحل تطور العملية الثورية في حركة التحرر الوطني، من حيث هي مراحل تطور الصراع الطبقي بين الخطين الطبقيين النقيضين في ممارسة الصراع الوطني بالذات: الخط البرجوازي والخط البروليتاري، هي غير مراحل التطور في تجدد الأزمة المزمنة لحركة التحرر، في اطار غياب الخط البروليتاري الثوري لممارسة الصراع الوطني في هذه الحركة التحررية. والاختلاف هذا في تمرحل تطور هذه الحركة ناتج عن الاختلاف في بنية الزمان الذي تتطور فيه. فلئن كان تمرحلها، في زمان تجدد أزمتها الذي أشرنا اليه، يتحدد

رئيسياً، من حيث هو تمرحل حركة الصراع الطبقي فيها بين النقيضين الرئيسيين، **بالطرف المسيطر في هذا الصراع وقياساً على حركة تجدد سيطرته الطبقية** (بشكل نتمكن فيه من القول، مثلاً، إن حركة التحرر الوطني العربية مرت في تطور أزمتها المزمنة بمرحلتين رئيسيتين: الاولى هي مرحلة قيادة البرجوازية الكبرى لهذه الحركة، والثانية هي مرحلة قيادة البرجوازية الصغيرة لها)، فان تمرحلها، في زمان انتقالها إلى زمان حل أزمتها أي إلى زمان تحقق الضرورة التاريخية في تغيير قيادتها الطبقية (وتحقق هذه الضرورة فيها هو سيرورة العملية الثورية بالذات)، يتحدد رئيسياً **بالطرف الثوري النقيض** للطرف المسيطر في الصراع الطبقي، وقياساً على حركة الصراع الطبقي في هذا الطرف الثوري بالذات، من حيث هو **تحالف طبقي** وطني ثوري، بين الخطين السياسيين فيه لممارسة الصراع الوطني: الخط الانتهازي البرجوازي والخط الثوري البروليتاري، وفي نهاية التحليل، قياساً على حركة الصراع الطبقي فيه حول **ضرورة** الدور القيادي للطبقة العاملة، أي حول ضرورة وصول هذه الطبقة الثورية إلى موقع الهيمنة السياسية الطبقية في هذا التحالف الطبقي الوطني الثوري، وبالتالي، في حركة التحرر الوطني.

ليست الدراسة هذه مجالاً ملائماً لمعالجة قضية تمرحل التاريخ التي تحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها. ما نود الوصول اليه مما سبق قوله هو أن المؤتمر الثاني لم يهبط من السماء على حركة التحرر العربية، بل اتى من صلب هذه الحركة وتناقضاتها، يفكر ضرورتها الداخلية في انتقالها التاريخي إلى زمان آخر، هو زمان الصراع فيها من أجل تغيير قيادتها الطبقية البرجوازية، فرسم خطها السياسي الثوري الذي تفرضه، ليس ضرورة هذا التغيير وحسب، بل ضرورة تغيير خطها السياسي نفسه. وبتعبير آخر، ان الخط السياسي للمؤتمر الثاني هو خط هذه الضرورة التاريخية في تغيير الخط السياسي للحركة التحررية. من هنا يأتي القول ان المؤتمر الثاني هو، في هذه الحركة، فكر هذه الضرورة فيها (او بدايته)، أي وعيها (أو بداية وعيها) النظري والسياسي. وهو كذلك، لأنه بالتحديد، وليد هذه الضرورة التاريخية الموضوعية. والقول إنه وليد **أزمة داخلية** في الحزب الشيوعي اللبناني لا ينفي القول السابق بل يؤكده، لان **عقدة التناقض** في هذه الازمة الداخلية **اللبنانية**، أي **الحلقة المركزية للصراع** فيها هي الصراع في حركة التناقض بين الخط السياسي الانتهازي (أي البرجوازي) والخط السياسي الثوري (أي البروليتاري) لممارسة الصراع الوطني، بمعنى ان الصراع فيها هو **صراع طبقي** بين هذين الخطين **حول القضية الوطنية**، أي انه صراع حول تحديد **الموقف الطبقي الثوري** من القضية الوطنية. فالقضية

هذه، بما هي قضية **وطنية** (أي بحسب مفهومها النظري، من حيث هي قضية تحرر من الامبريالية في عملية التحويل الثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالة، وبالتالي، من حيث هي بالذات قضية سيرورة الانتقال إلى الاشتراكية) هي **محور** الصراعات الطبقية في حركة التحرر الوطني. والصراع هذا، لأن له أساسه **المادي التاريخي** في حركة التحرر وتناقضاتها، ليس، بالطبع، محصوراً في الحزب الشيوعي اللبناني، ولا يمكن له أن يكون كذلك، بل انه يخترق حدود التنظيمات السياسية كلها في الحركة الوطنية العربية. فانعقاد المؤتمر الثاني سنة ١٩٦٨ له، بحد ذاته، دلالته التاريخية التي تؤكد صحة هذا المنحى في تفكيرنا. لتحديد الشروط التاريخية التي انعقد فيها هذا المؤتمر نقول، بايجاز، انها شروط وصول الحركة التحررية العربية، في سيرورة تجدد أزمتها المزمنة، إلى انغلاق مرحلة القيادة البرجوازية الصغيرة فيها على مأزقها الطبقي الذي ادت حركة تجدده المستمر، في اطار الغياب **السياسي** للنقيض الثوري لهذه القيادة الطبقية، إلى انفتاح تلك المرحلة، بشكل **تراجعي** (أو رجعي)، على **تجديد** القيادة البرجوازية الكولونيالية، أي إلى انغلاقها المتجدد على زمان تجدد الازمة في تطور الحركة التحررية، بدلاً من ان تنفتح، بكسر هذا الزمان، على مرحلة جديدة من نوع آخر، هي مرحلة الدخول في زمان الانتقال الضروري إلى القيادة الثورية النقيض. لقد أتت هزيمة حزيران ١٩٦٧ لتفضح بعنف، أمام الجماهير الوطنية العريضة، العجز الطبقي السياسي للبرجوازية الصغيرة عن تحقيق مهمات الحركة التحررية الوطنية، بسبب سيرها، في قيادة هذه الحركة، في خط سياسي طبقي يتناقض مع الخط السياسي الضروري لتحقيق هذه المهمات التاريخية. بهزيمة حزيران انغلقت، عملياً، هذه المرحلة التاريخية من تطور أزمة الحركة التحررية على المأزق الطبقي نفسه الذي انغلقت عليه المرحلة السابقة من تطور هذه الازمة، في انفضاح الخيانة الوطنية الكبرى للبرجوازية (البرجوازية الكولونيالية التقليدية) التي أحدثت، في الوعي الوطني ١٩٤٨، هزة عميقة ما تزال آثارها المتجددة ـ والمتزايدة ـ تصدع، حتى الآن، أنظمة تجدد السيطرة الطبقية للرجعية العربية. مع انغلاق تلك المرحلة على هذا المأزق الطبقي، انوجدت الحركة التحررية، بالفعل، امام منعطف تاريخي: اما أن تسير في خط تجدد هذا المأزق وانغلاقها على استحالة تحقيق مهماتها التاريخية، واما ان تسير في خط الصراع من أجل «الخروج» من هذا المأزق والانفتاح **الضروري** على امكانية تحقيق هذه المهمات. ان سيرها في الخط الاول يستلزم بالضرورة تجدداً ملازماً لتجدد مأزقها، هو تجدد غياب الخط الثوري النقيض فيها، أي بشكل أوضح، استقالة التنظيمات

الثورية فيها (وبالتحديد، الحركة الشيوعية) من مسؤوليتها الطبقية التاريخية في ايجاد هذا الخط الثوري النقيض والسير فيه في صراع وطني ضد الخط البرجوازي. ويستلزم سيرها في الخط الاول ايضاً مجابهة متزايدة مع الجماهير الوطنية العربية التي تدفعها بعنف إلى السير في اتجاه معاكس، هو بالتحديد، اتجاه التحرر من الامبريالية، اي الاتجاه نفسه الذي انطلقت فيه، في «التجربة الناصرية»، فوصلت فيه إلى هذا المنعطف التاريخي في ضرورة تخطي الحدود الطبقية البنيوية لهذه «التجربة» ـ المرحلة، والانفتاح الضروري منها إلى مرحلة اعلى، هي مرحلة امكانية تحقيق المهمات التحررية في تحويل علاقات الانتاج الكولونيالية، أي في سيرورة الانتقال إلى الاشتراكية. فسيرها في هذا الخط اذن يعني مزيداً من القمع الطبقي لتلك الجماهير الوطنية، وبالتالي، انزلاقها الطبيعي إلى خط سياسي رجعي هو نفسه خط الخيانة الوطنية. لكن الجماهير، في مجابهة هذا الخط، ليست مسلحة بخطها الثوري النقيض، وهي متروكة، بسبب استقالة التنظيمات الثورية، إلى عفوية «تراثية» لا تتمكن فيها من مجابهة التنظيم الرجعي للقمع الطبقي وللخيانة الوطنية.

أما سير الحركة التحررية في الخط الثاني الذي هو خط «الخروج» من مأزقها، فهو يستدعي، حكماً، قفزة نوعية تنقلها، في صيرورتها التاريخية، من غياب الخط الثوري النقيض إلى حضور هذا الخط فيها، ويستدعي، بالتالي، جرأة تاريخية على مجابهة الخط الانتهازي الذي يظهر فيها بمظهر الخط الثوري. انه يعني التهيؤ لمجابهة عنيفة مع البرجوازية العربية والتصدي لهجمتها الرجعية التي تنبأ بها البيان الذي صدر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني في تشرين الاول ١٩٧٠ بعد مجازر ايلول، وبعد وفاة عبد الناصر. ولقد كان لهذا التنبؤ الذي تحقق طوال السبعينات وبلغ ذروته في الحرب الاهلية في لبنان، أساسه النظري في الخط السياسي نفسه للمؤتمر الثاني الذي أتى يعكس، في خطه هذا، الوعي الثوري لمرحلة خطيرة تتهيأ الحركة التحررية للدخول فيها. وحين تسلح الجماهير الوطنية العريضة بمثل هذا الخط الثوري الذي هو، في نضالها الوطني التحرري، سلاحها الستراتيجي نفسه، يختلف وضعها، في مجابهتها الهجمة الرجعية، جذرياً، عنه في الحالة الأولى التي هي فيها تفتقد سلاحها هذا: فهي، بهذا السلاح، تنطلق في نضالها الوطني الثوري، من موقع هجومي، على الصعيد الستراتيجي، حتى لو كانت تحتل، على الصعيد التكتيكي، مواقع دفاعية، في الوقت الذي تنطلق فيه البرجوازية، في هجمتها الرجعية، بالضرورة، من موقع دفاعي، على الصعيد

الستراتيجي، بسبب مأزقها الطبقي المزمن، حتى لو كانت تحتل، على الصعيد التكتيكي والآني، مواقع هجومية، كما هو الحال في الحرب الأهلية في لبنان. ومن الواضح ان من منطق هذا الصراع أن يؤدي بالضرورة إلى هزيمة سياسية ستراتيجية تكمن في كسر الحركة القائمة، في ديمومة تجدد أزمتها وأزمة الحركة التحررية، على أساس تجدد غياب الخط الثوري النقيض للخط البرجوازي المسيطر في هذه الحركة. أما إذا كانت الجماهير مجردة من سلاحها الستراتيجي ذاك، فهي تصل بالضرورة إلى هزيمة سياسية بسبب وجودها، في نضالها الثوري نفسه، على الصعيد الستراتيجي في موقع العجز الذي يحدده عجز التنظيمات الثورية عن قيادة نضالها الوطني في خط سياسي نقيض للخط البرجوازي الرجعي.

في شروط ذلك المنعطف التاريخي الذي انوجدت امامه الحركة التحررية العربية، انعقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني، وانحسم فيه الصراع في اتجاه الضرورة الثورية في ايجاد الخط السياسي الثوري، فافتتح، بخطه الصحيح هذا، في الحركة التحررية انعطاف كبير، بمعنى أنه انعطف بهذه الحركة في منعطفها التاريخي نفسه الذي مبالغة اذن في قولنا السابق ان ايجاد هذا الخط السياسي الثوري هو في تاريخ الحركة التحررية انعطاف كبير، بمعنى انه انعطف بهذه الحركة في منعطفها التاريخي نفسه الذي انوجدت فيه أمام ضرورة تحررها من المأزق الطبقي المتجدد للبرجوازية المسيطرة، فكان، بالتالي، كما سبق القول، وليد هذه الضرورة التاريخية التي هو منها الوعي النظري والسياسي. ان الطابع الثوري لحزب الطبقة العاملة يكمن في قدرته على ان يرسم للنضال الجماهيري الثوري الخط السياسي الملائم للمرحلة التاريخية في ضرورتها المتميزة. وقدرته هذه ليست غيبية، بل هو يستمدها من كونه بالفعل حزباً ماركسياً لينينياً، فاذا انحرف عما هو فيه يميز طابعه الثوري نفسه، فقد هذه القدرة التي تحدده كحزب طليعي. أما اذا حافظ على طابعه هذا في رسم خطه السياسي، فهو يسير في خط صيرورته الضرورية حزباً جماهيرياً، أي حزب الطبقة العاملة وحلفائها الطبقيين من الجماهير الوطنية الواسعة. فليس غريباً اذن أن يرفع الحزب الشيوعي اللبناني في مؤتمره الثالث، في ضوء الخط السياسي المنبثق عن مؤتمره الثاني، شعاره الأساسي الذي هو ضرورة صيرورة الحزب حزباً جماهيرياً. على أساس هذا الخط السياسي الوطني بالذات، رفع الحزب هذا الشعار، لأن صيرورة الحزب حزباً جماهيرياً تنخرط في آلية تلك المرحلة التاريخية من الحركة التحررية الوطنية، وترتسم في ضرورتها التاريخية. هنا بالتحديد تظهر صحة الخط السياسي للمؤتمر الثاني: في كونه خط هذه الضرورة التاريخية، وفي كونه خط الماركسية اللينينية في وعي

القضية الوطنية، اي بكلمة، في كونه خط التحام النظرية العلمية بالحركة الثورية في الممارسة السياسية للجماهير الوطنية. هذا القول منا لا يعني، بالطبع، ان هذا الالتحام قد تحقق في الواقع الفعلي للحركة التحررية الوطنية بمجرد وجود ذلك الخط السياسي فيها، بل هو يعني، بتواضع، ان خط الالتحام ذاك قد ارتسم في صيرورتها التاريخية بوجود هذا الخط الثوري فيها، اي أنه الخط الذي تسير فيه، أو في اتجاهه، صيرورتها، لأنه خط ضرورتها بالذات.

٣ ـ في «اختبار» صحة الخط الوطني الثوري

هل ابتعدنا عن السؤال الذي انطلقنا منه في مطلع هذه الدراسة؟ ما زلنا فيه نقارب الجديد في المرحلة التي دخلت فيها حركة التحرر الوطني في العالم العربي بدخول لبنان في حربه الاهلية. وما زلنا فيه نحاول تحديد شكل الترابط بين أزمة تلك الحركة التحررية وبين الازمة اللبنانية. لكننا وصلنا فيه إلى بدايات الاجابة عنه في تحديد الانعطاف الذي احدثه في الحركة التحررية رسم خط سياسي ثوري يطرح نفسه كنقيض للخط السياسي البرجوازي الذي لا يزال فيها المسيطر. والمرحلة في تاريخ هذه الحركة لا تقاس بأحداثها، بل ببنية التناقض الرئيسي الذي هو فيها يولد، بحركته، أحداثها. فبتلك البنية تنتظم هذه الاحداث، وبتغيرها تتغير المرحلة. والمرحلة الراهنة في الحركة التحررية العربية ما تزال تسير في خط منعطفها التاريخي، ذلك الذي ارتسمت فيه بنية جديدة من التناقض الرئيسي بين خطين سياسيين نقيضين من ممارسات الصراع الوطني: الخط البرجوازي والخط البروليتاري. فما نشهده الآن من مظاهر العنف الشديد في احتدام الصراع الطبقي في العالم العربي حول القضية الوطنية، والقضية الفلسطينية بالذات، هو اثر تاريخي ضروري لحركة ذلك التناقض في بنيته الجديدة. اوقل بتعبير آخر، ان الاحداث الراهنة، برغم مفاجآتها، تدخل في اطار هذه البنية، من حيث هي بنية المرحلة نفسها التي حددنا بداياتها بظهور الخط الثوري النقيض فيها. فالسنوات العشر الماضية هي، من هذه الزاوية، سنوات كانت صح فيها المرحلة هذه التي انفجرت، في وضوحها البنيوي، في الحرب الأهلية في لبنان. كانت، بالمعنى نفسه سنوات اختبار لصحة هذا الخط الثوري النقيض في ممارسة الصراع

الوطني . لم يكن ، بالطبع ، كافياً اعلان هذا الخط حتى تثبت صحته ، بل كان عليه ان يمارس صحته النظرية هذه ، في حقل الصراعات الطبقية المتغيرة ، حتى يكتسبها ، او يثبتها ، أي حتى يصير ، في هذا الحقل ، الخط السياسي لنضال الجماهير الوطنية ، ففي الممارسة السياسية لهذه الجماهير ، وفي قيادة نضالها الوطني ، ينبني الخط السياسي كخط سياسي ، ينوضع على محك الاختبار في مجابهة الخط البرجوازي النقيض ، اي في هذا الحقل من الصراع الطبقي حول القضية الوطنية الذي فيه وحده يصير خطاً جماهيرياً . ومن السهل الاشارة ، في تاريخ النضال الوطني ، إلى بعض «المحطات» التي انوضع فيها الخط البروليتاوي الثوري هذا على محك الاختبار في ممارسة الصراع الوطني ، وبالتحديد ، في ممارسة الصراع الطبقي حول القضية الفلسطينية . اولى هذه «المحطات» كانت «محطة» ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، وكان شعارها الرئيسي الدفاع عن المقاومة الفلسطينية . حول هذا الشعار خاضت الجماهير الوطنية اللبنانية معركة من اهم المعارك في تاريخ نضالها المعاصر ، ليس وحسب لأنها خرجت منها منتصرة ، بل لأن القوى الاجتماعية والسياسية المتصارعة تمايزت فيها ، ربما لأول مرة في تاريخ لبنان المعاصر ، بين يمين ويسار ، وكانت القضية الفلسطينية محور هذا التمايز ، بمعنى انها كانت ، من حيث هي القضية الوطنية الاولى لجميع الشعوب العربية ، مركزاً لصراع طبقي عنيف بين الجماهير الشعبية والقوى الرجعية . بانتفاضة ٢٣ نيسان ، دخلت القضية الفلسطينية من الباب العريض في حقل الصراعات الطبقية في المجتمع اللبناني ، وصارت فيه موضوع صراع طبقي ، بمعنى انها لم تعد مجرد قضية فلسطينية ، بل صارت قضية لبنانية ايضاً . ولقد أراد البعض من القوى الوطنية او «القومية» ان «يختبر» وطنية الحزب الشيوعي اللبناني وخطه السياسي الجديد ، فاجتاز الحزب ذلك «الاختبار» بنجاح ، واثبت للجميع ان موقفه من القضية الوطنية ، ومن المقاومة الفلسطينية بالذات ، ليس موقفاً لفظياً او تكتيكياً ، بل هو الموقف الثوري نفسه الذي يحدده له خطه السياسي البروليتاري من القضية الوطنية ، وان خطه السياسي الطبقي هذا هو المقياس في تحديد الطابع الوطني الثوري ، ليس لموقفه وحسب ، بل لمواقف القوى السياسية الاخرى ، وبالتحديد ، لمواقف تلك القوى «القومية» نفسها . بوجود ذلك الخط السياسي الثوري في حقل الممارسات الوطنية ، اختلف الوضع ، وانقلبت المقاييس ، فصار على هذه القواعد «القومية» ان تجتاز «الاختبار» بنجاح ، وأن تقيس على هذا الخط بالذات ممارساتها . وهذا ما جرى في الحوار الذي دار ، اثر انتفاضة نيسان ، بين الخط الوطني الثوري الذي تترابط فيه القضية الوطنية بالقضية الاجتماعية في صراع واحد هو في تعقده الصراع الوطني نفسه ، وبين الخط اليساري المغامر الذي هو ، في أساسه الطبقي ، خط برجوازي «قومي» ينطلق ، في حصره الصراع في وجهه «القومي» وحده ، من الفصل بين القضيتين . (في

مكان آخر من هذه الدراسة نجد نقضاً مفصلاً لهذا التيار «القومي» المغامر الذي يتسطح عنده الصراع الوطني في شعار واحد دون غيره، هو الدفاع عن المقاومة الفلسطينية).

و«المحطة» الثانية كانت «محطة» أيار ١٩٧٣، وكان شعارها الرئيسي ايضاً الدفاع عن المقاومة الفلسطينية. وانتصرت، للمرة الثانية، الجماهير الوطنية اللبنانية، في تلاحمها النضالي مع الثورة الفلسطينية، على القوى الرجعية والامبريالية، وسجل الخط الثوري في الحركة التحررية العربية انتصاراً على الخط الانتهازي، وأثبت الحزب الشيوعي اللبناني، مرة أخرى، ان خطه السياسي في ممارسة الصراع الطبقي الذي يتمحور حول القضية الوطنية هو الخط البروليتاري الصحيح.

ثم جاءت الحرب الاهلية تفجر بالملموس، في حقل الممارسة الثورية الفعلية، صحة هذا الخط السياسي، ليس على صعيد الصراع الطبقي في لبنان وحده، بل على صعيد الحركة التحررية العربية، وعلى صعيد الحركة الشيوعية نفسها بوجه عام. ففي حدود هذه الحركة التحررية، وعلى مستوى الحركة الشيوعية، وليس في حدود حقل الصراع الطبقي في لبنان وحده، ترتسم حدود حقل الاختبار الممارسي ـ نعني الثوري ـ لصحة هذا الخط السياسي الوطني. في هذه الحدود، وعلى هذا المستوى، يجري الصراع الطبقي القائم بين هذا الخط وبين الخط البرجوازي الرجعي، من جهة، وبينه وبين الخط الانتهازي من جهة أخرى، لا سيما الآن، في هذه المرحلة التي انتهت اليها، مؤقتاً، الحرب الاهلية، مع مجيء قوات الردع العربية، بعد مؤتمري الرياض والقاهرة. وليس من الغريب، في هذه المرحلة من «السلم العربي» ان يحتدم الصراع هذا في شكله **الايديولوجي** بعنف شديد، وان يتم فيه نوع من التواطؤ او **التحالف** الموضوعي ـ نعني الممارسي ـ بين الخط البرجوازي الرجعي والخط الانتهازي، في هدف رئيسي هو اظهار الخط الثوري، نقيضهما المباشر، بمظهر الخط «المغامر»، او «المنحرف» (اما عن الخط «القومي»، اوعن الخط «الماركسي اللينيني»، او عن الاثنين معاً) واظهاره، بالتالي، بمظهر الخط **غير الصحيح**. وتعتمد الرجعية والانتهازية في ممارسة هذا الصراع الايديولوجي منطقاً يكاد يكون واحداً هو، ايجاز، التالي: بما ان الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية منيتا «بهزيمة» عسكرية، فان الخط السياسي الذي انتهجتاه كان غير صحيح. فلا بد اذن من تغييره، او تصحيحه بشكل يعود فيه متفقاً مع نقيضه الذي هو الخط الرجعي، او على الاقل، متفقاً مع الخط الانتهازي، متماثلاً به، اي بشكل يزول معه **التناقض الممارسي** بينهما، وينتفي فيه، بالتالي، الخط الثوري نفسه، من حيث هو النقيض المباشر (البديل الثوري) للخط الرجعي وللخط الانتهازي معاً. ولئن أردنا أن ننقل هذا المنطق إلى لغة سياسية واضحة لقلنا إن الرجعية العربية تقر، ضمنياً، في منطقها هذا نفسه، **بهزيمتها السياسية** في عجزها عن تحويل ما تعده «هزيمة عسكرية» للحركة

الوطنية والمقاومة الفلسطينية، إلى هزيمة سياسية لهما، إذ لا قيمة، في منطق الصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني، لتلك «الهزيمة» العسكرية المؤقتة إلا بتحولها إلى هزيمة سياسية دائمة. والهزيمة السياسية هذه تكمن، بالتحديد، في التخلي عن ذلك الخط السياسي الثوري، وفي ضربه بشكل حاسم، اي بشكل يظهر فيه، من حيث هو الخط السياسي للقوى الثورية نفسها، **كخط غير صحيح**. وهنا يأتي دور الخط الانتهازي في تحقيق المهمة السياسية التي تخصه بها الرجعية العربية: كي يظهر الخط الثوري بمظهر الخط غير الصحيح، لا بد لهذا الخط الانتهازي من ان يظهر بمظهر «البديل الثوري» للخط البرجوازي الرجعي، ولا بد له، بالتالي، من ان يعمل على اظهارك ذلك الخط الثوري كأنه خط «مغامر». نحن هنا، من جديد، في حقل الصراع الايديولوجي نفسه نفسه الذي حسمه المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني لصالح الخط الوطني الثوري. ان خطورة الدور الذي يقوم به الخط الانتهازي تكمن في محاولته العودة بحركة التحرر الوطني إلى ما قبل منعطفها التاريخي الذي دخلت فيه بدخول النقيض الثوري للخط البرجوازي «القومي» في سيرورتها التاريخية، ودور الخط الانتهازي هنا، في هذا الصراع الطبقي الايديولوجي نفسه الذي حسمه المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني لصالح الخط الوطني يكمن في العمل على تحقيق ما عجزت الرجعية العربية، في «انتصاراتها» العسكرية، عن تحقيقه، من الحاق الهزيمة السياسية بالقوى الوطنية الثورية في الحرب الاهلية في لبنان. والخط الانتهازي هذا يخوض الآن، في تحالفه الممارسي مع الخط البرجوازي الرجعي، معركته المصيرية ضد الخط البروليتاري الثوري، لأن الانتصار السياسي لهذا الخط هو، بالضرورة، هزيمة سياسية تاريخية له، أي ضربته القاضية. فللمعركة السياسية والايديولوجية هذه إذن، ولنتائجها أيضاً، أهمية تاريخية كبرى هي التي تفرض علينا ضرورة النظر في الحرب الأهلية، في سيرورة الحركة التحررية العربية، وفي اطار الحركة الثورية العالمية بالذات.

٤ ـ القضية الفلسطينية كمجال للصراع بين الخط البرجوازي «القومي» والخط الوطني الثوري

لم نستبق البحث إلا في الظاهر. وصلنا إلى ما انتهت إليه الحرب الاهلية، في مرحلة «سلمها

الردعي»، من احتدام الصراع الايديولوجي بين الخط الثوري والخط الانتهازي في الحركة التحررية العربية، ولما نبدأ بعد بالنظر في هذه الحرب، او في مراحلها. كنا نهيء للنظر فيها بتحديد عقدة التناقضات في سيرورة الازمة من هذه الحركة التحررية. فما وصلنا إليه ليس استباقاً للبحث؛ انه منطلقه الذي تحدد في تحديد التناقض القائم بين هذين الخطين، منذ المؤتمر الثاني، وبالتالي، في تحديد ذلك المنعطف التاريخي الذي دخلت فيه الحركة التحررية العربية، فانتقلت بذلك إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الضرورة في انتصار الخط الثوري فيها، وفي صيرورته خط سيرورتها التاريخية. ان ما انتهت الحرب الاهلية اليه من ذلك الصراع بين الخطين يدل، بحد ذاته، على ان الحرب هذه ترتسم في منطق تلك المرحلة الجديدة التي ما زالت الحركة التحررية تتفجر فيها، بل انها حرب **هذه المرحلة** بالذات، من حيث هي نتاجها التاريخي. لكننا لم ننته بعد من التهيؤ للنظر في هذه الحرب، ولم ننس، بالطبع، السؤال الذي انطلقنا منه. فالحرب الاهلية في لبنان هي المركز الذي انعقدت فيه عقدة التناقضات في سيرورة ازمة الحركة التحررية العربية على عقدة التناقضات في سيرورة الأزمة اللبنانية. ولأنها كذلك، كانت بالتالي، مركز التفجر من هذه التناقضات المنعقدة، أي مركز انصهارها. فلكي نتمكن من تحديد الشكل الفعلي الذي تتمفصل فيه هاتان العقدتان من التناقضات في عقدة واحدة هي الحرب الاهلية، وفي مرحلة محددة من سيرورة ثورية واحدة هي سيرورة حركة التحرر الوطني العربي في مرحلتها الجديدة تلك، لا بد لنا، على الصعيد المنهجي، من فك عقدة العقدتين للنظر في كل منهما، حتى نتبين بدقة مركز انعقاد التناقضات في سيرورة أزمة الحركة التحررية العربية، وفي سيرورة الازمة اللبنانية. لئن كنا لم نبدأ بعد بتحديد هذا المركز في سيرورة الازمة اللبنانية، فلقد سرنا شوطاً بعيداً في تحديده في سيرورة أزمة تلك الحركة التحررية. ما سبق من تحليل ليس كافياً بعد. لا شك في ان منطق الضرورة التاريخية في وصول الطبقة العاملة إلى موقع القيادة الطبقية الثورية من الحركة التحررية هو الذي يتحكم بسيرورة هذه الحركة في مرحلتها الجديدة الراهنة، لا سيما بعد ان انوجد فيها، لأول مرة في تاريخها، خط ثوري نقيض للخط البرجوازي المسيطر الذي كانت، ولا تزال تسيرفيه، انما لأجل مسمى. لكن هذا المنطق ليس في سيرورتها التاريخية الفعلية خالصاً من الاحداث التي تميزه، بل هو فيها منطق هذه الاحداث بالذات. بمعنى انه فيها مميز بأحداثها ومصادفاتها. فلا بد اذن من النظر فيه في هذه الاحداث والمصادفات التي تميزه، وليس بمعزل عنها. والمنطق هذا، في كونيته، واحد في جميع حركات التحرر الوطني. لكنه، في العالم العربي، يجد في القضية الفلسطينية، وفي علاقته بها، حقل تمييزه، بمعنى القضية الفلسطينية هي في حركة التحرر العربية، منذ سنة ١٩٤٨، محور رئيسي

لصراع طبقي بين القوى الوطنية الثورية في هذه الحركة وبين القوى الرجعية. والصراع هذا يزداد عنفاً وحدّة كلما ازدادت ازمة هذه الحركة عمقاً في انتقال تطورها من مرحلة إلى مرحلة. ومع انتقاله من صراع بين وجهين من خط سياسي واحد هو الخط البرجوازي «القومي» المسيطر بشكل مطلق في الحركة التحررية العربية من ١٩٤٨ الى ١٩٦٨، إلى صراع بين هذا الخط الطبقي الرجعي وبين نقيضه الثوري الذي هو الخط البروليتاري، ازداد هذا الصراع تبلوراً ووضوحاً، واكتسبت القضية الفلسطينية فيه شكلاً جديداً، ربما لم يكن لها من قبل، في حقل الممارسات الطبقية للصراع الوطني. وبتعبير آخر، بانتقال هذا الصراع في الحركة التحررية العربية حول القضية الفلسطينية، من مرحلة غياب الخط البروليتاري في هذه الحركة، إلى مرحلة ارتسام هذا الخط فيها كنقيض ثوري للخط البرجوازي، انتقلت القضية الفلسطينية نفسها في ذلك الحقل من الممارسات الطبقية، أي في علاقتها بتطور الصراعات الطبقية في الحركة التحررية، من وضع إلى آخر، اومن مرحلة إلى اخرى، واختلف بالتالي، طابعها الثوري نفسه باختلاف هذا الوضع الممارسي الذي هي فيه. ففي وضعها الاول، في مرحلة غياب الخط البروليتاري في الحركة التحررية العربية، وبحكم كونها، في هذا الوضع، محوراً لصراع بين الوجه «القومي» والوجه «الطبقي» للخط البرجوازي الواحد، كانت القضية الفلسطينية تظهر بمظهر «قومي» هي فيه في **علاقة خارجية** بحركة التحرر الوطني العربية، بمعنى انها، في هذه العلاقة الخارجية التي يضعها فيها المنطق البرجوازي «القومي» نفسه، تتحدد كقضية «قومية» مستقلة بذاتها عن حركة الصراع الطبقي في حركة التحرر هذه التي هي، في آليتها الداخلية، حركة تحويل ثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية القائمة. في اطار هذا المنطق البرجوازي الذي تتحدد فيه القضية الفلسطينية «قومياً»، تنحصر قضية التحرر الوطني، او قل تتشوه في قضية «قومية»، بتغييب حركة الصراع الطبقي فيها من اجل تحقيق التحرر الوطني الفعلي، وتنحصر القضية «القومية» هذه الخاصة بالحركة التحررية العربية، بالتالي، في القضية الفلسطينية، فيظهر حينئذ ذلك الخط البرجوازي، «القومي» بمظهر المدافع **الطبيعي** عن القضية الفلسطينية، بينما يظهر الوجه «الطبقي» الآخر من هذا الخط بمظهر المعادي **الطبيعي** لها. على هذا الاساس، ومن زاوية نظر هذا المنطق «القومي» تظهر البرجوازيات الرجعية العربية واحزابها «القومية» كأنها الحليف «القومي» لهذه القضية «القومية»، بينما تظهر الطبقة العاملة واحزابها الشيوعية كأنها العدو «القومي»، لأنها بالتحديد، العدو الطبقي لهذه البرجوازيات الرجعية.

ليس في هذا القول منا أي مبالغة، فتاريخ الخيانة الوطنية التي ارتكبتها الرجعية العربية في سنة ١٩٤٨ بحق الشعب الفلسطيني وبحق الحركة التحررية للشعوب العربية لا يزال حياً في الوعي

الوطني الجماهيري يشهد على صحة ما نقول، وعلى ان الرجعية العربية هذه حاولت ان تحمِّل الشيوعيين بالذات مسؤولية خيانتها الوطنية، فشنت عليهم حملة شرسة من العداء الطبقي، ونجحت، إلى حد كبير، في ممارساتها السياسية والايديولوجية، في ان تجعل من رأسهم ثمناً لخيانتها التاريخية. ولقد استخدمت في حربها الطبقية المدنسة هذه سلاح المنطق «القومي» نفسه الذي لا تزال تستخدمه الآن، ضد الشيوعيين أنفسهم، والذي كرس في وعي الجماهير الوطنية العربية، على مدى ربع قرن تقريباً، مقولتها الايديولوجية المهترئة، في ان الشيوعيين معادون للقضية «القومية»، بفعل تغليبهم الصراع الطبقي على الصراع «القومي» وفي ان موقفهم الخاطىء من القضية الفلسطينية، سنة ١٩٤٨، هو، بالتالي، نتيجة طبيعية لكونهم شيوعيين. فضياع فلسطين اذن، بالنسبة لهذا المنطق «القومي» المسيطر في الوعي الاجتماعي العربي، ليس نتيجة ضرورية لممارسة الخيانة الوطنية من قبل البرجوازيات العربية المسيطرة، ولا يمكن له ان يكون كذلك، لأنه لا يمكن له ان يكون نتيجة لخط سياسي «قومي» هو الذي تنتهجه البرجوازيات هذه. والموجة الوطنية العارمة التي عرفها العالم العربي مع ابتداء «التجربة الناصرية» وظهور ما سمي «الانظمة التقدمية»، لم تضع الخط السياسي «القومي» هذا موضع الشك أو التساؤل، بل أتت تؤكد ان خيانة الرجوازية العربية هي وليدة الابتعاد، أو الانحراف عن هذا الخط «القومي» نفسه. اذن، لا بد من ان تقع مسؤولية ضياع فلسطين على عاتق الخط السياسي «الطبقي» المناهض للخط «القومي».

لا نقول هذا من باب تبرير الخطأ الذي ارتكبه الشيوعيون في تحديد موقفهم سنة ١٩٤٨ من القضية الفلسطينية، بل لنبين قدرة المنطق البرجوازي «القومي» على قلب الأشياء نقيضها (وفي هذا تكمن آلية تضليله الايديولوجي)، وعلى اظهار الرجعية العربية، في خيانتها الوطنية المتكررة والمتجددة، بمظهر «قومي» تحتضن فيه القضية الفلسطينية، فيما هي تطعنها في الظهر، وتطعنها في الصدر، وعلى إظهار الحركة الشيوعية بمظهر «معادٍ للقومية»، تدفع فيه ثمن خيانات البرجوازيات العربية للقضية الفلسطينية، فيما هي تقدم الشهداء تلو الشهداء في نضالها الوطني الثوري، دفاعاً عن القضية الفلسطينية وعن حق الشعوب العربية في تحررها الوطني. لا نريد تبرير الأخطاء، إنما نريد أن نضع أشياء التاريخ في موضعها الفعلي من حركته. إن ذلك الخطأ الذي ارتكبه الشيوعيون سنة ١٩٤٨ قد سمح للرجعية بالنجاح في عزلهم وفي اظهار موقفهم من القضية الوطنية بعامة، والقضية الفلسطينية بخاصة، على غير ما هو عليه فعلياً. ونقض هذا الخطأ لا يكون، بالطبع، في النظر فيه بمنطق الخط البرجوازي «القومي»، بل بمنطق

نقيضه الفعلي الذي هو الخط البروليتاري الثوري نفسه. وهذا ما قام به تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني أمام المؤتمر الثاني. لنقرأ بعض المقتطفات من هذا التقرير الخاصة بهذا الخطأ وبنقضه، حتى نتمكن من تحديد الموقف الثوري ـ نعني الماركسي اللينيني ـ من القضية الفلسطينية، ومن فهم ذلك الشكل الجديد الذي اكتسبته، في علاقتها بتطور الصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني العربية، بانتقال هذا الصراع من مرحلة غياب الخط البروليتاري في هذه الحركة، إلى مرحلة ارتسام هذا الخط فيها **بشكل ممارسي**.

يقول تقرير اللجنة المركزية إن الحزب نظر إلى القضية الفلسطينية «من زاوية المساعي الاستعمارية المحمومة لإبقاء فلسطين في حالة التبعية، واستغلال القضية الفلسطينية لتثبيت مواقع الاستعمار في الشرق العربي وربطه بالمشاريع العدوانية، وخصوصاً من زاوية المساعي لنسف استقلال لبنان وسوريا واعادة النير الأجنبي إلى عنقهما، وكانا حتى ذلك الحين البلدين العربيين الوحيدين اللذين تمكنا من تحقيق الاستقلال السياسي وجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيهما. وأدى بروز تواطؤ بعض الحكام العرب ومسايرة البعض الآخر للدول الاستعمارية، والاستعداد للعمل لتنفيذ مشاريعها، إلى انعكاسات قوية في سياسة الحزب ونشاطه مضادة للمشاريع الاستعمارية بوصفها الخطر الأكبر والداهم. **ومن البديهي أن هذا الاتجاه العام لسياسة الحزب كان صحيحاً وضرورياً**. ويمكن القول، دون ادعاء أو تفاخر، إن حزبنا، والأحزاب الشيوعية العربية الشقيقة، كانت القوى السياسية المنظمة الوحيدة الثابتة إلى النهاية التي أدركت خطورة الهجوم الاستعماري وابعاده، وفضحته، وعملت على تعبئة القوى الوطنية والشعبية لرده واحباطه. **ولكن هذا الجانب ماكان ينبغي له أن يحجب الوجه الآخر للقضية الفلسطينية، الوجه القومي**.

وفي الحقيقة، لقد نظر الحزب إلى القضية الفلسطينية وإلى التآمر الاستعماري الصهيوني عليها نظرة عميقة. ولم يفطن الحزب إلى أن فلسطين وإن كانت في المرحلة الأولى هدفاً بذاته في خطط الاستعمار والصهيونية، **فالمراد من وراء تحقيق هذا الهدف بالدرجة الأولى، اتخاذ قضية فلسطين منطلقاً للجم وضرب حركة التحرر الوطني العربية** التي انطلقت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، وأخذت تهدد مواقع السيطرة الاستعمارية في بقعة يختزن جوفها أكثر من نصف احتياطي البترول المكتشف في العالم، وتشكل موقعاً استراتيجياً هاماً لوصل الغرب الاستعماري بآسيا الجنوبية الشرقية والشرق الأقصى،

والاتحاد السوفياتي في الجنوب. **أي أن الحزب لم يستطع أن يقدر، كما ينبغي، الأبعاد الحقيقية السياسية والقومية، التي يمكن أن يؤدي إليها على المدى البعيد، نجاح المؤامرة على فلسطين، بانشاء كيان مصطنع على أرضها.**

وينبغي الاعتراف بصراحة ان مرد ذلك وأساسه هو استصغار واهمال القضايا القومية، وعدم فهمها بشكل موضوعي، لمرحلة طويلة، وعدم رؤية طبيعتها الثورية. وكان ذلك ناتجاً من النظرة الخاطئة، **النظرة من الخارج**، إلى القضايا القومية، **واعتبارها قضية البرجوازية وحدها**، كأنما العمال والفلاحون والجماهير الشعبية لا تتحسس بالمشاعر القومية، ولا تحركها القضايا القومية.

. . . فعندما جوبهنا بقضية أساسية ذات طابع قومي، كالقضية الفلسطينية، تجسدت القضية أمامنا من خلال وجوه نوري السعيد والملك عبد الله وفاروق وغيرهم من العملاء. . .

لم يكن من المفروض علينا، نحن الشيوعيين اللبنانيين، أن نتخذ أي موقف تفرضه الضرورات العملية، لا من الناحية التكتيكية، ولا من الناحية المبدئية، حيث أن أرضنا كانت موضع اغتصاب. فالموقف الوحيد الصحيح الذي كان ينبغي أن نتمسك به هو الموقف المبدئي الذي سبق وأن أعلناه برفض التقسيم والنضال في سبيل الدولة الواحدة، من جهة، والتصدي للاتجاهات الغريبة عن المشاعر والمصالح الحقيقية للشعوب العربية لتحوير جوهر القضية وتحويلها من نضال ضد الاستعمار إلى صراع عنصري بين العرب واليهود.

. . . **والانتقاد الذاتي الذي نقوم به تجاه موقفنا من هذه القضية يتركز لا على عدم توافق موقفنا مع مواقف الأحزاب البرجوازية، بقدر ما يتركز على عدم صياغتنا لموقف خاص للحزب الشيوعي، لحزب الطبقة العاملة، في ضوء الماركسية اللينينية والأممية البروليتارية تجاه القضايا القومية، وبالدرجة الأولى تجاه القضية الفلسطينية»**. (راجع: نقولا شاوي، كتابات ودراسات ـ دار الفارابي ـ ص٣٠٣ ـ ٣٠٧ التأكيد بالأسود منا. م.ع.).

الخطأ في موقف الحزب من القضية الفلسطينية، كما يحدده تقرير اللجنة المركزية، هو القبول العملي بالتقسيم «لضرورات عملية»، وعدم التمسك بالموقف المبدئي الذي كان قد أعلنه الحزب، وهو رفض التقسيم والنضال في سبيل الدولة الواحدة. أما الموقف الوحيد الصحيح الذي كان على الحزب أن يتمسك به، فهو الموقف المبدئي عينه.

لكن الأهم هنا، ليس في اعلان الخطأ وفي اعلان الرجوع عنه، بل هو في ما يقوم به التقرير من بحث في الأسباب التي أدت إلى الوقوع في هذا الخطأ. وفي محاولة تفسيره ـ دون تبريره ـ، وتحديد أساس الصحة في الموقف الثوري الجديد. ولنؤكد، في البدء، مع التقرير ان مقياس الخطأ هذا في موقف الحزب ليس موقف الأحزاب البرجوازية، بل هو، بالعكس، الخط الماركسي اللينيني البروليتاري الذي، في انحرافه عنه، وقع الحزب في خطأه ذاك. معنى هذا أن الخطأ في تحديد الموقف من القضية الفلسطينية بوجه خاص هو نتيجة الخطأ في تحديد الموقف من القضية «القومية»، أي، بحسب لغتنا المفهومية، من القضية الوطنية بوجه عام. وأساس هذا الخطأ يكمن في الانحراف، في ممارسة الصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني، عن الخط الماركسي اللينيني، وبالتالي، في الوقوع في أسر الخط البرجوازي «القومي» نفسه. فالسير في هذا الخط «القومي» الذي انحرف بالحزب عن خطه البروليتاري هو إذن السبب في اتخاذ ذلك الموقف الخاطىء من القضية الفلسطينية. ونقص هذا الموقف لا يكون جذرياً إلا بالوصول فيه إلى جذره، أي إلى الأساس الذي انبنى عليه، والذي هو الخط البرجوازي «القومي».

ربما يبدو للبعض أن في تحليلنا تناقضاً بين ما يؤكده تقرير اللجنة المركزية من أن الخطأ في موقف الحزب من القضية الفلسطينية هو في أنه تجاهل، أو «استصغر واهمل» «الوجه القومي» لهذه القضية: وبين ما نؤكده نحن من أن الخطأ يكمن في تحديد موقف الحزب من هذه القضية تحديداً «قومياً»، أي في ان منطق الخط البرجوازي «القومي» هو الذي كان يحكم تحديد هذا الموقف. نقول إن التناقض هذا لا وجود له إلا في ظاهر القول، أي في الفاظ منه ـ كالوجه «القومي» والقضايا «القومية»، والمشاعر «القومية» إلخ . . . ـ مثقلة بالايديولوجية البرجوازية «القومية» التي لم تتطهر منها بعد نهائياً. فمن الضروري ألا تحجب عنا الألفاظ هذه، في غشائها الايديولوجي الموروث، رؤية المفاهيم الماركسية اللينينية التي يتحرك بها النص الذي أوردنا، والتي تتحرك فيه تلك العملية من النقض الجذري التي هي عملية نقض للخط هذا في تحديده مواقف وممارسات خاطئة. في ضوء هذا الفهم للنص، يمكن القول إن عملية النقض هذه ترسم ملامح الخط البروليتاري النقيض للخط البرجوازي «القومي» في فهم القضية «القومية»، والقضية الفلسطينية بالذات.

يقول التقرير إن الأساس الذي يقوم عليه الموقف الخاطىء من هذه القضية هو «النظرة إليها من الخارج. . واعتبارها قضية البرجوازية وحدها». لكن هذا القول ليس واضحاً بذاته، بل يجب الوقوف عنده حتى نفهم بدقة معنى الخطأ في النظر في القضية «القومية»

والقضية الفلسطينية «من الخارج». إن النظر في هذه القضية «من الخارج» أي من خارجها، هو بالتحديد اعتبارها قضية البرجوازية وحدها، أو ـ إن صح التعبير ـ «تلزيمها» للبرجوازية، كأنها لا تخص الطبقة العاملة والجماهير الشعبية. والنظر هذا يستند إلى فهم معين للقضية «القومية» ولعملية التحرر الوطني، هو الفهم البرجوازي نفسه الذي يفصل القضية «القومية» عن القضية الاجتماعية، ويقدم الأولى على الثانية في تمرحل للتاريخ يضع البرجوازية في موقع القيادة الضرورية للقيادة «القومية»، بانتظار حلول وقت القضية الاجتماعية التي يعود فيها الطبقة العاملة دور قيادتها التاريخية، من حيث هي قضية تحويل علاقات الانتاج القائمة والانتقال إلى الاشتراكية. وهذا الفصل بين القضيتين ينعكس في خط سياسي يفصل الصراع الوطني ضد الامبريالية عن الصراع الطبقي البرجوازي بشكل تقع فيه الطبقة العاملة في تناقض داخلي بين منطق ممارستها الصراع هذا أو ذاك وبين منطق الفصل هذا الذي يقوم عليه خطها السياسي في ممارساتها الطبقية. وبتعبير آخر، إن ممارستها الثورية للصراع ضد الامبريالية (وتاريخ الحركة الشيوعية حافل بهذه الممارسة الثورية)، كممارستها الثورية للصراع ضد البرجوازية (وتاريخ الحركة الشيوعية، والحركة العمالية بوجه عام، حافل أيضاً بهذه الممارسة الثورية) ترتطم بمنطق خطها السياسي في الفصل في الزمان والمكان ـ بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية، بمعنى أن خطها السياسي هذا، لأنه محكوم بمنطق الخط البرجوازي «القومي»، هو العائق الرئيسي لحركة ممارستها الثورية. فممارسة الصراع الوطني ضد الامبريالية تقود بالضرورة إلى ممارسة الصراع الطبقي ضد البرجوازية، كما ان ممارسة هذا الصراع، بشكل متسق، تقود بالضرورة إلى ممارسة ذاك الصراع، لأنهما متلازمان موضوعياً، بحكم آلية التحرر الوطني من حيث هي آلية الانتقال إلى الاشتراكية. فالتناقض، بالتالي، واقع حكماً في ممارسة الطبقة العاملة لهما، بين منطق تلازمهما الضروري ومنطق الفصل بينهما في الخط السياسي البرجوازي الذي كانت تمارسهما فيه الطبقة العاملة والحركة الشيوعية. وكان لا بد من ايجاد حل ممارسي لهذا التناقض الممارسي، فأتى الحل في شكل **انحراف في الخط السياسي** نفسه لممارسة الصراع الوطني والصراع الطبقي: ففي ممارسة الصراع الوطني، وجد الانحراف هذا تبريره «النظري» في مفهوم «البرجوازية الوطنية»، **قائدة** حركة التحرر من الامبريالية. على أساس هذا الانحراف، كانت الممارسة الثورية لهذا الصراع ضد الامبريالية تنطلق ملجومة بضرورة دعم هذه البرجوازية وتثبيت أقدامها، أي بضرورة وضع الطبقة العاملة وحلفائها الطبيعيين في موقع **السند الطبقي** لهذه البرجوازية، بدلاً من أن تنطلق الطبقة العاملة في ممارستها الثورية هذه في ضرورة وصولها إلى **موقعها** الطبقي الطبيعي في **قيادة** الحركة التحررية، ومن ضرورة القيام **بدورها التاريخي**

في قيادة هذه الحركة. من موقع هذا الانحراف البرجوازي «القومي»، ابتعدت الطبقة العاملة والحركة الشيوعية، في ممارسة صراعها الوطني نفسه ضد الامبريالية، عن موقعها الطبقي الطبيعي في الحركة التحررية، من حيث هو موقع قيادتها الضرورية. وبابتعادها عن هذا الموقع، كانت نظرتها، بالتالي، إلى القضية «القومية» نظرة «من الخارج». معنى هذا أن نظرة الحزب إلى هذه القضية كانت «نظرة من الخارج»، لأنه نظر إليها بمنظار الايديولوجية البرجوازية «القومية»، ومن داخل هذه الايديولوجية التي تضع الطبقة العاملة خارج الحركة التحررية أو خارج موقع القيادة فيها، لأن هذه الحركة موجهة، بآليتها الداخلية الضرورية، ضد البرجوازية بالذات. فالنظر إذن في القضية الوطنية من داخل القضية الوطنية هو النظر فيها من داخل آليتها الضرورية هذه التي تضع الطبقة العاملة في موقع القيادة الطبقية للحركة التحررية الوطنية. ولا تتكشف هذه الآلية إلا بالنظر فيها بمنظار ايديولوجية هذه الطبقة المهيمنة النقيض، وبالتالي، بمنظار الايديولوجية الماركسية اللينينية.

أما في ممارسة الصراع الطبقي ضد البرجوازية، فلقد اتخذ ذلك الانحراف شكل **الاقتصادية**. بمعنى أن الممارسة الثورية هذه كانت تنطلق ملجومة بضرورة حصرها في ممارسة اقتصادية، لأنها كانت تنطلق من تأكيد المنطق البرجوازي «القومي» الذي يمرحل التاريخ بفصل حركة التحرر الوطني فيه، من حيث هي حركة «قومية»، عن حركة التحويل الثوري لعلاقات الانتاج القائمة. في ظل هذا المنطق البرجوازي الذي تتحدد فيه حركة التحرر الوطني كحركة «قومية» برجوازية، لم يكن من الممكن لمثل هذه الممارسة أن تنتقل إلى ممارسة سياسية تهدف إلى تغيير السلطة السياسية للبرجوازية، فالانتقال هذا يقضي بالضرورة بتغيير الخط السياسي نفسه الذي يلزّم القضية الوطنية للبرجوازية، أي بالنظر في هذه القضية بمنظار المنطق البروليتاري الثوري الذي تتحدد فيه الحركة التحررية كحركة ثورية هي نفسها حركة الانتقال إلى الاشتراكية.

هنا يظهر الاختلاف الجذري في علاقة القضية الفلسطينية بحركة التحرر الوطني العربية، بين النظر فيها ـ نعني في هذه العلاقة ـ بمنظار الخط السياسي البرجوازي «القومي»، والنظر فيها بمنظار الخط السياسي البروليتاري الثوري. فالعلاقة هذه تختلف باختلاف النظر في حركة التحرر الوطني نفسها، أي بالاختلاف تحديد مفهومها النظري. ففي منطق الخط السياسي البرجوازي «القومي» تتحدد العلاقة هذه كعلاقة خارجية تستقل فيها القضية الفلسطينية، كقضية «قومية»، عن الحركة التحررية العربية بشكل تظهر فيه البرجوازيات الرجعية العربية كقوى «قومية» متلاحمة مع هذه القضية «القومية» التي تقع، بالتالي، بفعل علاقتها الخارجية تلك، في أسر الوصاية «القومية» العربية، أي

في ديمومة تبعيتها للخط البرجوازي «القومي» أما في منطق الخط السياسي البروليتاري فعلاقة القضية الفلسطينية بالحركة التحررية العربية تتحدد **كعلاقة داخلية** تترابط فيها القضية تلك، في تحددها كقضية تحررية وطنية، بهذه الحركة الثورية بشكل تظهر فيه البرجوازيات الرجعية العربية على حقيقتها الفعلية من حيث هي العدو الطبقي الوطني الواحد لهذه الحركة الوطنية الثورية الواحدة. فالتداخل، في هذه الحركة الثورية الواحدة، بين القضية الفلسطينية والقضية الوطنية للشعوب العربية، قائم بالضرورة، ليس على أساس «**قومي**» خارجي تستقل فيه القضيتان، كل عن الأخرى، في خضوعها لهيمنة الرجعية العربية الواحدة، بل بفعل الآلية الداخلية الواحدة التي تتحكم بصيرورتها التاريخية، من حيث هي آلية ممارسة الصراع الوطني ضد الامبريالية في ممارسة الصراع الطبقي ضد البرجوازيات الرجعية، أو من حيث هي، بالعكس، آلية ممارسة الصراع الطبقي هذا في ممارسة الصراع الوطني ذاك. فالموقف، بفعل هذا التداخل، واحد من القضية الفلسطينية ومن القضية الوطنية بوجه عام، وهو في هذا الخط السياسي البروليتاري، يتحدد في ضوء تحديد المفهوم النظري لحركة التحرر الوطني من حيث هي حركة الانتقال نفسها إلى الاشتراكية. فالخطأ في موقف الحزب من القضية الفلسطينية سنة ١٩٤٨ ـ برغم كون الاتجاه العام لسياسته في مناهضة الاستعمار ومشاريعه العدوانية صحيحاً وضرورياً ـ لا يكمن في اهماله «الوجه القومي» لهذه القضية بقدر ما هو يكمن في عدم رؤيته **العلاقة الداخلية** تلك بين القضية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية. فاهماله «الوجه القومي» ذاك ليس في الحقيقة سوى أثر ضروري لعدم رؤية هذه العلاقة الداخلية التي حجبها عنه ذلك الخط السياسي البرجوازي «القومي» الذي استحالت فيه العلاقة هذه علاقة خارجية، بفعل غياب ذلك المفهوم النظري الماركسي لحركة التحرر الوطني. في اطار هذه العلاقة الخارجية، لم يكن ممكناً للحزب ان يفطن «إلى أن فلسطين وان كانت في المرحلة الأولى هدفاً بذاته في خطط الاستعمار والصهيونية، فالمراد من وراء تحقيق هذا الهدف بالدرجة الأولى اتخاذ قضية فلسطين منطلقاً للجم وضرب حركة التحرر الوطني العربية». ولم يكن بامكانه، بالتالي، «أن يقدر، كما ينبغي، الابعاد الحقيقية السياسية والقومية التي يمكن أن يؤدي إليها، على المدى البعيد، نجاح المؤامرة على فلسطين، بانشاء كيان مصطنع على أرضها». لم يكن بامكان الحزب أن يكون له مثل هذا البعد من النظر **الستراتيجي**، لأن المنطق «القومي» الذي كان به ينظر في التاريخ وفي حركة التحرر الوطني هو المنطق نفسه الذي كان يسد عليه امكان التملك المعرفي لهذه الحركة التاريخية. وبتعبير آخر، ان ذلك المنطق الذي به كان ينظر في هذه الحركة لم يكن منطق هذه الحركة، بل كان منطق ظهورها، من زاوية

نظر البرجوازية المسيطرة، على نقيض ما هي عليه، في حقيقتها التاريخية الفعلية، من حركة وطنية ثورية هي، في آليتها الداخلية، حركة الانتقال إلى الاشتراكية في البنيات الاجتماعية الكولونيالية. وحده منطق النظر البروليتاري هو الذي يسلح الحزب ببعد النظر الستراتيجي الذي هو ضروري لرسم الخط السياسي الثوري ولاقامة الحد الطبقي الفاصل بينه وبين الخط السياسي البرجوازي أو الانتهازي.

لقد نجح الحزب في مؤتمره الثاني في رسم هذا الخط الثوري لما نجح في النظر في حركة التحرر الوطني، وفي القضية الفلسطينية في هذه الحركة التحررية، بمنطق النظر البروليتاري، فظهرت له العلاقة **داخلية** بين الثورة الفلسطينية والحركة الثورية التحررية العربية، وانفتح، في ممارساته الطبقية الوطنية، أفق النظر الستراتيجي بشكل مذهل في حدته، مكّنه من أن يكون في التزامه الوطني بالثورة الفلسطينية بالذات ثورياً، وأتت الحرب الأهلية التي لم تنته بعد تؤكد، ضد الخط الانتهازي المسيطر في الحركة التحررية العربية، الطابع الثوري لخط الحزب وممارساته. لقد انفجر، في هذه الحرب، الصراع الطبقي بعنف على الصعيد العربي حول القضية الوطنية ـ والقضية الفلسطينية بوجه خاص ـ بين القوى الوطنية الثورية والقوى البرجوازية الرجعية العربية، هذه نفسها التي تسير في الخط السياسي «القومي». لم يكن الانفجار هذا «قومياً»، ولم يكن بين القوى «الطبقية» والقوى «القومية»، ولم يكن بين الخط السياسي «الطبقي» والخط السياسي «القومي» بل كان، بالتحديد، **انفجاراً طبقياً** ـ نعني وطنياً ـ بين قوى **طبقية وطنية** وقوى **طبقية رجعية**، لأنه كان، لأول مرة في تاريخ حركة التحرر الوطني العربية، بين القوى **الاجتماعية** التي تسير في الخط السياسي **البروليتاري** للصراع الوطني، وبين القوى **الاجتماعية** التي تسير في الخط البرجوازي لهذا الصراع نفسه.

قلنا إن علاقة القضية الفلسطينية بحركة الصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني العربية اكتسبت شكلاً جديداً بانتقال هذه الحركة من مرحلة غياب الخط البروليتاري إلى مرحلة الحضور الممارسي لهذا الخط فيها. فالعلاقة هذه، كما سبق القول، كانت تظهر بمظهر العلاقة الخارجية، فتتحدد فيها القضية الفلسطينية «قومياً»، بفضل غياب ذلك الخط البروليتاري، كأنها قضية البرجوازيات. أما في المرحلة الثانية، فالعلاقة هذه باتت تتحدد بالضرورة كعلاقة داخلية، لأن وضع القضية الفلسطينية في حقل الممارسات الطبقية المتصارعة في الحركة التحررية قد اختلف جذرياً باختلاف بنية هذا الحقل، في انتقاله من بنية التناقض الممارسي بين وجهين متناقضين من خط طبقي واحد ـ هو الخط البرجوازي المسيطر ـ إلى بنية التناقض الممارسي بين الخطين النقيضين: البرجوازي

والبروليتاري. معنى هذا أن بنية التناقض بين هذين الخطين هي التي تحدد، في الحركة التحررية، تلك العلاقة، بالضرورة، كعلاقة داخلية يستحيل فيها على القضية الفلسطينية أن تنحصر في ذلك الوجه «القومي» منها الذي تظهر فيه كأنها قضية البرجوازيات العربية. في اطار هذه العلاقة الداخلية التي تتحدد فيها وطنياً كحقل رئيسي من الصراع الطبقي في حركة التحرر العربية، لم يعد من الممكن للقضية الفلسطينية أن تستقل بذاتها «قومياً» عن حركة هذا الصراع الذي باتت ترتبط صيرورتها التاريخية الوطنية بآليته الداخلية، من حيث هي آلية التحرر الوطني في التحويل الثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية القائمة، بل انها دخلت فيه، من بابه الواسع، بدخول ذلك الخط البروليتاري في الحركة التحررية، وصارت فيه، بالتالي، في تحددها الوطني هذا، وفي ارتباطها الداخلي بهذه الحركة، قضية الطبقة العاملة والجماهير الوطنية الثورية بالدرجة الأولى، لأن قضية التحرر الوطني هي، بالتحديد، في مفهومها النظري نفسه، قضية هذه الطبقة الثورية وحلفائها الطبقيين. لكن دخولها في علاقتها الداخلية هذه التي أدخلتها في حقل الصراع الطبقي الرئيسي بين الخط الثوري من جهة والخط البرجوازي والانتهازي في الحركة التحررية من جهة أخرى، يعني أيضاً أن حركة الصراع هذا بين الخطين قد اخترقت بدورها حدود الساحة الفلسطينية التي صارت، هي نفسها، ساحة لصراع طبقي بين خط ثوري وخط برجوازي أو انتهازي. والحرب الأهلية أتت تؤكد صحة هذا القول في أن المقاومة الفلسطينية يعتمل فيها الصراع هذا نفسه الذي يعتمل في حركة التحرر العربية. ليس من الغريب إذن أن تتجاذب المقاومة هذه التيارات نفسها التي تتجاذب هذه الحركة في اطار الصراع الرئيسي فيها بين الخط الثوري والخط البرجوازي.

بل الغريب هو، بالعكس، أن تنعزل المقاومة الفلسطينية عن حركة هذا الصراع، في الوقت الذي أصبحت فيه القضية الفلسطينية في عصرنا الراهن محوراً أساسياً للنضال الوطني التحرري العربي، «ومحكاً أساسياً للموقف الوطني، بالنسبة لهذه القوة العربية أو تلك، لهذا الحزب العربي، لهذا النظام العربي أو ذاك». (تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني ـ شباط ١٩٧٧ ـ ص ١٨ من هذا الكراس). لهذا السبب، لا بد من التمييز، في تحديد الموقف من النضال الفلسطيني، بين الطبيعة السياسية والطبقية لقيادة المقاومة الفلسطينية، وبين الثورة الفلسطينية، من حيث هي ثورة تحررية وطنية. وكما ان الموقف من حركة النضال الوطني التحرري للشعوب العربية لا يتحدد قياساً على الطبيعة السياسية والطبقية لقيادة هذه الحركة، في مرحلة معينة من مراحلها ـ كالمرحلة التي كانت

فيها البرجوازية الكبرى، مثلاً، أو البرجوازية الصغيرة في موقع القيادة من هذه الحركة ـ بل يتحدد، بالعكس، قياساً على طبيعة هذه الحركة الثورية، من حيث هي حركة تحرر من الامبريالية في عملية تحويل ثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية، هي نفسها عملية الانتقال إلى الاشتراكية، كذلك «الموقف من النضال الفلسطيني، (فهو) لا يحدد بالارتباط مع الطبيعة السياسية والطبقية لقيادة المقاومة الفلسطينية. إن جوهر أخطائنا الماضية كان يكمن في اننا نظرنا للقضية القومية من خلال طبيعة القوى الاجتماعية والسياسية التي تعبر عنها في مرحلة من المراحل، وليس من خلال كونها قضية شعب من الشعوب. فالثورة الفلسطينية ليست بالنسبة لنا موقف هذا القائد أو ذاك، ولا نهج هذا الفصيل أو ذاك ولا هذا التصرف المسلكي الخاطىء أو ذاك. إنها قضية الشعب العربي الفلسطيني، وهي في جانب أساسي منها، قضية شعبنا اللبناني، بالاضافة لكونها قضية كل الشعوب العربية». (التقرير نفسه. ص ٢١). ولا نلعب على الألفاظ إن نحن قلنا إن الموقف الوطني الثوري هذا من نضال الشعب الفلسطيني هو، بالتحديد، نقيض الموقف «القومي» الذي تتماثل عنده حركة التحرر الثوري لشعب من الشعوب مع القيادة الطبقية لهذه الحركة في مرحلة معينة، فينزلق إلى موقف رجعي معاد لهذه الحركة، باسم العداء لقيادتها السياسية أو الطبقية هذه. والموقف «القومي» هذا من القضية الفلسطينية بالذات يأخذ الآن، في هذه المرحلة الصعبة من نضال شعبينا اللبناني والفلسطيني شكلاً معيناً من العداء لهذا الفصيل أم ذاك من المقاومة، أو شكلاً معيناً من العداء لقيادة المقاومة، هو نفسه الشكل الذي يحاول أن يتستر فيه، من حيث هو موقف رجعي معاد للحركة الثورية الفلسطينية. وقد يأخذ الموقف «القومي» هذا شكلاً آخر هو التنصل «القومي» من القضية الفلسطينية: «وهل يجب أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم؟» هذا ما أشار إليه التقرير المذكور أعلاه في تحديد موقف الحركة الوطنية اللبنانية من الثورة الفلسطينية بقوله: «ولا يضير الحركة الوطنية اتهامها أنها تطرفت في موقفها الفلسطيني وأنها في بعض مواقفها كانت «فلسطينية أكثر من الفلسطينيين». (تقرير شباط ١٩٧٧. ص ٣٤).

إن الموقف هذا «قومي» برجوازي لأنه الموقف نفسه الذي يقيم بين القضية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية علاقة خارجية تستقل فيها القضية «قومياً» عن هذه الحركة بشكل يتحدد فيه الموقف **الممارسي** من نضال الشعب الفلسطيني كموقف رجعي، هو نفسه الذي يقود إلى موقف التآمر الذي تتميز به البرجوازيات الرجعية العربية. أما

الموقف الوطني الثوري فهو الذي ينطلق من النظر في القضية الفلسطينية في علاقتها الداخلية بحركة التحرر للشعوب العربية بشكل تستقل فيه القضية هذه ثورياً عن الطبيعة السياسية والطبقية لقيادة المقاومة الفلسطينية، وبشكل يتحدد فيه، بالتالي، الموقف الممارسي من نضال الشعب الفلسطيني كموقف ثوري هو نفسه الموقف من نضال الشعوب العربية من أجل تحررها الوطني. من هذا الموقع الطبقي للطبقة العاملة في حركة التحرر الوطني، ومن موقع وعيها الضرورة التاريخية في أن تكون في قيادة هذه الحركة، ولا سيما في هذه المرحلة الراهنة، من هذا الموقع بالذات ينظر الحزب الشيوعي اللبناني في القضية الفلسطينية ويحدد، في ضوء نظرته الماركسية اللينينية، موقفه الثوري منها، ليس «من الخارج» «قومياً»، بل من «الداخل» وطنياً، وليس قياساً على «الطبيعة السياسية والطبقية لقيادة المقاومة الفلسطينية»، بل قياساً على طبيعة الثورة الفلسطينية في علاقتها الداخلية بثورة التحرر الوطني للشعوب العربية. فالقضية الفلسطينية هي إذن، في هذا الضوء، «قضيتنا نحن الشيوعيين قبل سوانا، وأكثر من سوانا. فنحن أصلب المقارعين ضد الامبريالية والصهيونية ومخططاتها. نحن أصلب المقاتلين دفاعاً عن شعب فلسطين ونصرة لنضاله.. نحن أكثر القوى اخلاصاً للقضية القومية وأكثر المكافحين صلابة من أجل انتصارها.

فمسؤوليتنا حيال القضية العربية العامة تملي علينا هذا الموقف، وكذلك مسؤوليتنا حيال القضية الفلسطينية، وحيال القضية اللبنانية. وعندما انخرطنا في النضال السياسي والمسلح لم يكن ذلك من قبيل «التضامن» مع المقاومة الفلسطينية. فالقضية الفلسطينية قضيتنا نحن بالذات أيضاً». (المرجع نفسه. ص٢١). بين موقف «التضامن» هذا والموقف الآخر الذي ينطلق من النظر في القضية الفلسطينية على أنها قضية الحركة الوطنية نفسها وطليعتها الثورية، بين هذين الموقفين فارق أساسي هو القائم بين الخط البرجوازي «القومي» والخط الوطني الثوري المتمثل في حركة التحرر الوطني بالخط الماركسي اللينيني. لم يعد للقضية الفلسطينية مفر من الوجود في مركز الصراع الطبقي بين هذين الخطين في الحركة التحررية العربية ولم يعد ممكناً، بالتالي، لقيادة الثورة الفلسطينية أن تفلت من ضرورة تحديد موقف من هذا الصراع الذي يدفعها دفعاً إلى ذلك. وكما أن الموقف من القضية الفلسطينية هو الآن، في مرحلة الانعطاف التاريخي هذه التي تمر بها الحركة التحررية العربية، مقياس التمييز، في القوى السياسية المتصارعة في العالم العربي، بين القوى الوطنية الثورية والقوى الرجعية، فالموقف من ذلك الصراع بين الخطين الرئيسيين هو أيضاً مقياس التمييز، في الساحة الفلسطينية، بين القوى الثورية الفعلية والقوى

الرجعية المتخاذلة أو المستسلمة. وبتعبير آخر، إن الحد الطبقي الفاصل بين الخط الوطني الثوري والخط «القومي» الرجعي هو في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية نفسه في الساحة الفلسطينية. فقياساً عليه بالذات يتحدد الخط السياسي للثورة الفلسطينية، وقياساً عليه يتحدد الخط السياسي لقيادتها، ولممارسات هذه القيادة، أو هذا الفصيل أم ذاك من فصائل المقاومة. وقياساً عليه أيضاً يتحدد موقف الحزب الشيوعي اللبناني من القضية الفلسطينية كموقف ينطلق من النظر في هذه القضية على أنها قضية الشيوعيين أنفسهم قبل أن تكون قضية غيرهم. ولأنه كذلك، كان الموقف هذا، في صحته النظرية، موقفاً **ممارسياً**، بمعنى أن القضية الفلسطينية هيّ، في ممارسات الشيوعيين، قضية الشيوعيين. إنها، في الحركة التحررية، قضية الطبقة العاملة وحزبها الطليعي، لأن دور هذه الطبقة الثورية ودور حزبها الطليعي في حركة التحرر الوطني هو، بالتحديد، في أن تكون، في هذه الحركة، في موقع القيادة الطبقية. في اطار تحالفها الطبقي الضروري مع أوسع الجماهير الوطنية. هذا هو الجديد الذي، في سيرورة القضية الفلسطينية، بات يؤمن ديمومة هذه السيرورة منها في خط الضرورة التاريخية لتحقيق آلية التحرر الوطني للشعب الفلسطيني في علاقتها الداخلية بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية. الجديد هذا إذن هو في أن انتقال القضية الفلسطينية إلى حقل الصراع الطبقي في حركة التحرر هذه بين الخط الوطني الثوري، من حيث هو الخط البروليتاري، والخط «القومي» الرجعي، من حيث هو الخط البرجوازي، هو انتقال لها، في سيرورتها التاريخية الثورية بالذات، من كونها قضية البرجوازية إلى كونها قضية الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الوطنية الواسعة، وهو، بالتالي، انتقال ضروري بها من خط إلى خط. فكل انحراف يحيد بها عن خط سيرورتها التاريخية الثورية يجد حتماً في مجابهته خطاً وطنياً ثورياً هو نقيض الخط البرجوازي «القومي». بانخراطها في هذه الآلية الداخلية الواحدة التي تتحكم بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية، لا سيما في المرحلة الراهنة التي تتميز بوجود النقيض الثوري للخط البرجوازي «القومي» في هذه الحركة، لم يعد بامكان الثورة الفلسطينية أن تسير، في تحقيق أهدافها الوطنية، في أفق تاريخي آخر غير هذا الذي ينفتح عليه الخط الوطني الثوري. وكل انحراف عن هذا الخط هو بالضرورة عازل لمن يسير فيه، من فصائل المقاومة أو من قياداتها، عن جماهير الثورة الفلسطينية الوطنية، لأنه يلتقي بالخط الرجعي الآخر، خط التآمر «القومي» على الثورة الفلسطينية وعلى نضال جماهيرها وعلى الحركة الوطنية الثورية للجماهير العربية.

الساحة اللبنانية أو الحقل المركزي للصراع بين الخطين السياسيين النقيضين في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية

١ ـ في الترابط الداخلي بين الازمة اللبنانية والأزمة في الحركة التحررية الوطنية العربية

كان علينا، للنظر في الحرب الاهلية في لبنان، ان نفك فيها عقدة التناقضات في سيرورة الازمة من حركة التحرر الوطني للشعوب العربية عن عقدة التناقضات في سيرورة الازمة اللبنانية، حتى نتمكن من تحديد مركز انعقاد التناقضات في سيرورة كل من هاتين الازمتين، لنعود، من بعد، إلى تحديد الشكل الفعلي الذي تتمفصل فيه هاتان العقدتان من التناقضات في عقدة واحدة هي الحرب الاهلية، وفي حركة واحدة هي حركة الانتقال بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية إلى مرحلة تحقق الضرورة التاريخية في وصول الطبقة العاملة إلى موقع القيادة الطبقية من هذه الحركة الثورية، في اطار التحالف الطبقي الوطني الثوري. ولم يكن كافياً القول ان التناقضات في سيرورة ازمة الحركة التحررية العربية، في مرحلة انعطافها التاريخي، قد انعقدت في مركز رئيسي هو نقطة التجابه في الصراع الطبقي بين الخط البرجوازي «القومي» ونقيضه الوطني الثوري، بل كان من الضروري ان يتحدد حقل تمييز هذا الصراع في تمحوره حول القضية الفلسطينية. هذا ما حاولنا القيام به في التحليل السابق. لكن التحليل هذا ما يزال ناقصاً، ولا بد، لاستكماله، من الرد على هذا السؤال: لماذا كانت الساحة اللبنانية الحقل الرئيسي لهذا الصراع الذي لا يمكن فهمه إلا بالنظر فيه، في تمحوره بالذات حول القضية الفلسطينية،

من حيث هو صراع الخطين السياسيين النقيضين في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، اي من حيث هو الصراع الذي يتحدد فيه مصير هذه الحركة نفسها؟ بمحاولة الرد على هذا السؤال نبدأ، عملياً، بالنظر في الحرب الاهلية في لبنان، من حيث هي، بالتحديد، المركز الذي انعقدت فيه مختلف التناقضات العربية الفلسطينية اللبنانية بشكل متفجر. وسنعتمد، في هذا التحليل، الوثيقة الاساسية التي صدرت عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني في أواسط شباط ١٩٧٧، لأننا نجد فيها ما يساعدنا على السؤال المطروح، لا سيما ان موضوع هذه الدراسة، كما بيَّنا في مطلعها، هو النظر في الممارسة السياسية الثورية لهذا الحزب، في هدف استخراج النظرية العلمية (الماركسية ـ اللينينية) التي تتضمنها هذه الممارسة، من حيث هي نظرية التحرر الوطني.

ينطلق الحزب في نظرته إلى الازمة اللبنانية من تأكيده «الترابط الكامل لهذه الازمة مع الصراع الاساسي الذي يدور في المنطقة بين حركة التحرر الوطني العربية، بما هي مصالح الجماهير العربية في التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، من جهة، وبين الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية من جهة أخرى» (ص ١ من التقرير المذكور). يضع الحزب اذن الازمة هذه في اطارها التاريخي الصحيح حين يربطها بتلك الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية الرجعية التي ابتدأت تكتسح العالم العربي منذ عام ١٩٧٠. (وهذا ما اكده الحزب في تقرير اللجنة المركزية بعد وفاة عبد الناصر ومجازر الحكم الهاشمي الرجعي الرجعي في الاردن ضد الشعب الفلسطيني في ايلول الاسود، عام١٩٧٠). في هذا الاطار، تتحدد الحرب الاهلية كمرحلة من هذه الهجمة، بل «كأخطر مراحل هذه الهجمة واكثرها شراسة. وقد فرض على الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ان تخوضا فوق الساحة اللبنانية صراعاً ذا ابعاد تتخطى اطار هذه الساحة والادوات المحلية التي استخدمت لتنفيذ المخطط: ان شمولية المعركة وجذريتها هما اللتان طبعاها بهذا الطابع الشرس، وحولاها إلى معركة طويلة...» (ص ٢) هذا هو الطابع الرئيسي الذي يميز المعركة فوق الساحة اللبنانية: طابع الشمولية والجذرية. الشمولية هذه آتية من أن المعركة التي فرضت على الحركة الوطنية اللبنانية والحركة الوطنية الفلسطينية لم تكن تستهدف هاتين الحركتين وحدهما، في ترابطهما النضالي فوق الساحة اللبنانية، بل كانت تستهدف حركة التحرر الوطني في العالم العربي كلها. اما جذرية المعركة فآتية من جذرية المرحلة التي تمر بها الحركة التحررية هذه في انعطافها التاريخي الذي تكلمنا عليه سابقاً. ويعود التقرير الذي نحن بصدد تحليله يلح في تأكيده الترابط

الداخلي بين الازمة اللبنانية وازمة الحركة التحررية العربية فيقول: «واذا كان الحل الجذري للازمة اللبنانية بات مرتبطاً بتحولات جذرية في حركة التحرر الوطني العربية، فالنضال الذي يجري فوق الساحة اللبنانية إنما يحتل دوراً بارزاً ورئيسياً، اليوم في مجال احداث مثل هذه التحولات» (ص ٣ من التقرير).

ليست المقاطع هذه التي سردنا بحاجة إلى تحليل، فهي واضحة بذاتها. لكن السؤال يبقى مطروحاً: ما الذي جعل من الساحة اللبنانية الحقل الرئيسي لتلك الهجمة الامبريالية الشرسة ضد حركة التحرر الوطني للشعوب العربية؟ تأكيد الترابط الكامل بين هذه الحركة والازمة اللبنانية ليس كافياً للرد على هذا السؤال، فلا بد من تحديد مركز هذا الترابط، عقدته المتفجرة. هذا ما سنحاول الان استخلاصه من قراءة التقرير نفسه. ستكون محاولتنا هذه تحديداً للشكل العلمي والثوري الذي يعي فيه الحزب الشيوعي **ممارسيا ـ نعني سياسياً ـ** حركة التاريخ في حركة الصراعات الطبقية الوطنية. وما الوعي هذا منه بمنفصل عن نضاله، وليس هو سابقاً عليه أو لاحقاً له، بل انه النضال هذا نفسه الذي فيه يصير للوعي النظري جسد هو جسده السياسي. هل نسي البعض ان الفكر ليس في ذاته قوة مادية، بل في صيرورته وعي الجماهير؟ اما الشيوعيون فهم الذين يعلمون ان للنظرية العلمية جسداً هو جسدهم، واعصاباً هي أعصابهم، وعاطفة هي عاطفتهم، وان لها حياة هي حياة نضالهم، وحباً في عيونهم حتى الشهادة. فليبحث «المتفكرون» عنها في هذه العيون التي ترى، وفي الايدي التي تحاول التاريخ يومياً، تدكه وتحاوله، تشتق فيه درب التحرر. هل يرى «المتفكرون»؟ عبثاً يحاول ان يرى من لا يرى إلا إلى الكتب، القديمة والجديدة؛ لن يرى ما ينتج الشيوعيون، في ممارستهم السياسية، في نضالهم الثوري: نظرية التحرر الوطني. فليفكر الشيوعيون **ممارسة** حزبهم الثورية، فلئن فعلوا وجدوا فيها النظرية الماركسية ـ اللينينية في تميزها التاريخي كنظرية التحرر الوطني. في هذه الممارسة بالذات تنبني هذه النظرية وتنتج. انها ملازمة لها بالضرورة، في علاقة النقد المتبادل التي فيها يترابطان في حركة ثورية واحدة.

تحت عنوان «الهجمة الامبريالية وازمة حركة التحرر الوطني العربية»، نقرأ في تقرير اللجنة المركزية ما يلي: «ان تركز التآمر فوق الساحة اللبنانية كان بالنسبة للمخطط الامبريالي امراً طبيعياً بعد حرب تشرين ١٩٧٣، وبعد اتفاقيات «فك الارتباط» على الجبهات العربية الاسرائيلية. فأثناء التحضير لاتفاقية سيناء، ومع بداية اتخاذ النهج الكيسنجري ـ الساداتي للحل الجزئي لأزمة الشرق الاوسط خطواته العملية نحو النجاح

في حرف مصر عن مسيرة النضال الوطني المعادي للامبريالية، وفي فك ارتباطها بالقضية الفلسطينية وبالقضية العربية، وفي ظل الاتجاه العام في السياسة الرسمية العربية نحو ممالأة الامبريالية الاميركية، وبروز الهيمنة السعودية على قرارات جامعة الدول العربية، في هذه الظروف توجه المخطط الامبريالي لتذليل سائر العقبات التي تعترض نجاحه الكامل. وفي مقدمة هذه العقبات برز وجود ونضال الثورة الفلسطينية، وبشكل خاص في لبنان، حيث شكل التلاحم فيما بينها وبين الحركة الوطنية اللبنانية ليس مجرد جمع كمي لحركتين شعبيتين تقدميتين، بل خلق حالة نوعية جديدة في الحركة الوطنية والثورية العربية أصبحت معها الساحة اللبنانية منطلق تصد لمجمل المخطط الامبريالي، واصبح النضال الوطني اللبناني الفلسطيني عنصر استقطاب للنضالات الشعبية العربية الاساسية. فلبنان، بوجود الثورة الفلسطينية فوق أرضه متمتعة بمكتسبات هامة في مجال استقلالية قرارها السياسي وفي مجال حقها في حمل السلاح وممارسة الكفاح المسلح لتحرير بلادها، وبوجود حركة وطنية ذات طابع جماهيري واسع، وبقيادة تقدمية تمارس فيها القوى الاكثر جذرية دوراً متزايد الاهمية، وبوجود قسط كبير من الحريات الديمقراطية بما فيها حريات الصحافة والنشر والتظاهر.. لبنان بخصائصه هذه، اصبح هدفاً اساسياً من أهداف المخطط الامبريالي. ان التآمر الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي في لبنان يعود بالطبع لتاريخ يسبق بكثير تاريخ بدء الحرب الاهلية الدموية. فالصراع داخل لبنان كان يشهد احتداماً متزايداً على كل الاصعدة القومية والاجتماعية والسياسية. وقد التزم هذا الصراع لفترة طويلة بقواعد النضال الديمقراطي. وشهد حالات مد وجزر متفاوتة. لكنه اتصف بشكل عام بنجاحات ملموسة في صالح الحركة الوطنية والجماهير الشعبية. وحماية الوجود المسلح والسياسي المستقل للثورة الفلسطينية. واكثر من مرة بعد عام ١٩٦٧ لجأت الرجعية إلى السلاح في مواجهة الحركة الشعبية والثورة الفلسطينية. وكان اخطر هذه المحاولات عام ١٩٧٣. غير ان هذه المحاولة قد كتب لها الفشل، واعطت نتائج عكسية. فالقوى التي فجرت هذا الصراع لم تكن قد استكملت استعداداتها بعد. وقد فوجئت آنذاك الرجعية الداخلية بتغير نسبة القوى في غير صالحها. فالجماهير الشعبية التي كانت قد دفعت غالياً ثمن المكاسب الديمقراطية سواء من حيث تعزيز حريات الحركة الوطنية أو من حيث انتزاع حريات وحقوق الثورة الفلسطينية، استطاعت أن تدافع ببسالة، وجنباً إلى جنب مع الثورة الفلسطينية عن مكاسبها هذه، وأن تهزم محاولة الرجعية الداخلية، وتخرج بانتصار جديد يعزز مكاسبها الديمقراطية ويغذي نضالها الديمقراطي.

إن هذه المكاسب، وما رافقها وتبعها من انتصارات حققتها الثورة الفلسطينية عربياً وعالمياً، كانت تقابلها على الصعيد العربي خطوات تسير باتجاه معاكس، تتميز بهيمنة الاتجاه الأميركي أكثر فأكثر على السياسة المصرية، وبسيطرة نهج المساومة مع المستعمرين في مصر، مع ما لذلك من تأثير سلبي على مجمل الأوضاع العربية. وقد زاد ذلك من التعارض بين السمة العامة لتطور النضال الوطني فوق الساحة اللبنانية وبين الاتجاه العام لتطور الوضع العربي. ففي مرحلة جزر حركة التحرر العربية، وتراجعاتها في الاقطار العربية الأساسية الأخرى، وفي مصر خاصة منذ عام ١٩٧٠، شهدت الساحة اللبنانية حركة مد لم تكن تتناسب مع الجو العام المحيط بلبنان. فالتقدم الذي كان يحرز فوق الساحة اللبنانية، ارتدى أهمية استثنائية لكونه لم يكن مجرد امتداد للنهوض العام في حركة التحرر الوطني العربية كما كان الحال منذ عام ١٩٥٦ حتى ١٩٦٧. إن لبنان، بجماهيره وحركته الوطنية قد احتضن المقاومة الفلسطينية وحماها ليس في فترة صعودها العاطفي العاصف بعد عام ١٩٦٧ فحسب، بل وبشكل خاص بعد الضربة القاسية التي تلقتها في أيلول عام ١٩٧٠ في الأردن...

إن المد الجماهيري في لبنان اتخذ أبعاده الفعلية، ومغزاه الحقيقي، وأهميته الكبرى، لكونه قد انطلق بخطى أكبر في فترة الانتكاسة التي بدأت عام ١٩٦٧ بالعدوان الاسرائيلي المدعوم من الامبريالية، فشكّل أحد روافد الرد العربي التحرري على الهزيمة، واحدى قوى الصمود العربي في وجه أهداف العدوان. واستطاعت الحركة الوطنية اللبنانية منذ ذلك التاريخ أن تبرز كقوة أساسية من قوى المواجهة هذه إلى جانب قوى سياسية أخرى في مقدمتها ما جسدته سياسة عبد الناصر في مصر خاصة، وفي البلدان العربية بعامة، من مواقف أكثر حزماً في العداء للامبريالية، وما شكله بروز المقاومة الفلسطينية كمجسدة المشخصية الوطنية المستقلة وللمطامح القومية الحقيقية للشعب العربي الفلسطيني من انتعاش جماهيري واستعداد هائل للنضال بكافة الأشكال مهما كانت التضحيات، ضد العدوان ومن أجل تصفية آثاره. غير أن الخلل الأساسي الذي أصاب الركيزة الأساسية في هذا النضال المتمثلة بسياسة مصر، بعد وفاة عبد الناصر، وبروز الاتجاه الساداتي اليميني في جميع الأصعدة والتأثير السلبي الذي تركه ذلك على عدد من الأنظمة المشابهة للنظام المصري آنذاك... **إن هذا الخلل في هذا الموقع الأساسي قد ألقى عبئاً أكبر في المواجهة على حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية على الصعيد العربي التي شكلت الحركة الوطنية اللبنانية إحدى أبرز عناوينها. ففي الوقت الذي كانت تتعزز فيه داخل «الأنظمة التقدمية» مواقع الاتجاهات اليمينية وتخسر مواقع الاتجاهات التقدمية، لا سيما في مصر بما**

لها من تأثير على مجمل الوضع العربي، ظلت قوى الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية تجابه فوق الساحة اللبنانية خاصة مهمات المرحلة كمن «يسبح ضد التيار».
وبمقدار ما كان هذا «التيار» بأجنحته الرجعية التقليدية منها واليمينية، يحقق النجاح، مؤقتاً وعبر عملية صراع عنيفة، طويلة ومعقدة، في كسر المزيد من الحلقات المتصدية له، ويكسب مواقع جديدة في بلدان عربية أخرى، كان الصراع يحتدم أكثر فأكثر في لبنان، ويشتد الضغط على طرفي التناقض في الداخل وصولاً إلى الانفجار الشامل مع بداية القرار الامبريالي الصهيوني الرجعي العربي بفتح ملف الساحة اللبنانية لتصفية حساب قوى الثورة فوقها بعدما أصبحت هذه القضية مهمة ملحة على جدول الأعمال» (التقرير المذكور. ص ٤ - ٧. التأكيد بالأسود منا م.ع).

لن نعتذر من القارىء عن الاستشهاد بهذا المقطع الطويل من تقرير اللجنة المركزية، فلقد أوردناه عن قصد بكامله، لأنه يتضمن وعياً تاريخياً عميقاً فيه ترتسم الممارسة السياسية الثورية للحزب الشيوعي اللبناني. في ضوء الوعي الستراتيجي نعيد طرح السؤال الذي انطلقنا منه: لماذا كانت الساحة اللبنانية في الحرب الأهلية الحقل الرئيسي للهجمة الامبريالية ضد حركة التحرر الوطني للشعوب العربية؟ وما هو مركز الترابط بين هذه الحركة والأزمة اللبنانية؟ وفي ضوء هذا الوعي الستراتيجي أيضاً نجد الجواب، واضحاً بوضوح خط الحزب، معقداً بتعقيد الواقع الذي فيه يمارس الحزب خطه الثوري الوطني. منذ اليوم الأول لانفجار الصراع فوق الساحة اللبنانية، في هذه الحلقة الخطيرة الشرسة من حلقات الهجمة الامبريالية المترابطة في سلسلة واحدة تمتد على السنوات العشر الأخيرة، أكد الحزب أن المعركة ستكون طويلة ومعقدة، شاملة وجذرية، وبعد كل جولة من جولات هذه الحرب، ظل يؤكد، ضد الأوهام المنطلقة في تسارعها إلى «التفاؤل» بانهاء الحرب، من قصر نظر، إن لم نقل من عمى تاريخي، إن المعركة لم تنته بعد، وإن على الجماهير الوطنية الثورية أن تتهيأ لجولات أخرى أشد شراسة من السابقة، لأنها تتصدى، فوق الساحة اللبنانية بالذات، وعلى هذه الرقعة الصغيرة من الوطن العربي، لقوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية والرجعية الداخلية مجتمعة. بهذا الوعي الستراتيجي دخل الحزب في هذه المعركة. لم يكن الوعي هذا طارئاً، ولم يكن وليد بدء المعركة. ولو كان كذلك، لما كان وعياً ستراتيجياً، ولما كان تاريخياً وثورياً. لو كان كذلك، لكان، بالعكس، تجريبياً، يلحق بالأحداث لاهثاً وراءها، عاجزاً عن فهم المعركة وتحديد آفاق تطورها. بمثل هذا الوعي التجريبي الذي يتميز بغياب النظرية الثورية فيه، يعجز الحزب عن القيام بدوره الضروري في قيادة نضال الجماهير الوطنية

الثورية. لكن الخط السياسي الذي يسير فيه الحزب منذ مؤتمره الثاني هو بالتحديد خط النضال ضد هذه التجريبية في الممارسة السياسية، وخط النضال من أجل أن يحتل موقعه الطبيعي في طليعة النضال التحرري الوطني. هذا الخط السياسي هو الذي مكّن الحزب من أن يكون له، في ممارسته السياسية، مثل ذلك الوعي الستراتيجي، أي من أن يكون، في ممارسته هذه، وفي وعيه هذا، بمستوى المرحلة التاريخية التي تمر بها حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، وبمستوى مهماتها الثورية. لم يكن الوعي هذا طارئاً، ولم يكن وليد بدء المعركة فوق الساحة اللبنانية، بل انه يعود إلى عام ١٩٧٠، حيث «أدرك الحزب منذ مجازر أيلول، وأكدت ذلك مجمل الأحداث التي جرت خلال السنة المنصرمة (١٩٧١)، إن المرحلة القادمة في حركة التحرر الوطني العربية ستكون مرحلة خطرة. ولذلك حرص الحزب على أن يؤكد في كل مواقفه السياسية، طيلة الفترة التي أعقبت مجازر أيلول، وفي القرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية، على نقطة جوهرية كانت محور كل نشاطه، وهي أن لحركة التحرر الوطني العربية بكل فصائلها، مهما اختلفت الانتماءات الطبقية والسياسية، ومهما كان بين هذه الفصائل من تناقضات ثانوية، عدواً واحداً هو الاستعمار والصهيونية والرجعية، تقتضي مجابهته ايجاد تحالف واسع يشمل كل القوى التي لها مصلحة في النضال ضد هذا الثالوث المعادي للأهداف التحررية والتقدمية للشعوب العربية». (تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثالث ١٩٧٢ ـ الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة ـ ص ٤٤).

لئن نحن أوردنا هذا النص من وثائق المؤتمر الثالث، فللتأكيد على أن الممارسة السياسية للحزب كانت تنطلق، طوال السنوات الماضية، من هم رئيسي هو ضرورة التصدي، في هذه «المرحلة الخطرة»، لكامل حلقات الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية. ولقد حققت الهجمة هذه، على امتداد السبعينات، نجاحات كانت أهمها تلك النجاحات التي حققتها، بشكل خاص، بعد حرب تشرين ١٩٧٣، والتي يعرض لها النص الذي اقتطفنا من تقرير شباط ١٩٧٧، ويرسم لها الاطار السياسي العام الذي انفجرت فيه الحرب الأهلية في لبنان. في هذا الاطار، كان «أمراً طبيعياً»، أي ضرورياً، أن تتركز الهجمة الامبريالية فوق الساحة اللبنانية، لأن الساحة هذه كانت تشكل العقبة الرئيسية في وجه هذه الهجمة التي تهدف، في شموليتها وجذريتها، إلى بسط الهيمنة المطلقة الامبريالية على العالم العربي، عبر تدعيم مواقع الرجعيات العربية وضرب المواقع الوطنية فيه. إنها تهدف، بالتالي، في خط المد الرجعي الذي بدأ يغمر العالم منذ ١٩٧٠،

إلى توجيه ضربة قاضية لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية لا تتمكن بعدها الحركة هذه من النهوض طوال سنوات عديدة. فنجاح هذه الهجمة في تحقيق أهدافها يتوقف على نجاحها في أن تكون شاملة وجذرية، بمعنى أنها لا تحتمل نجاحاً جزئياً يتهددها بفشل شامل وجذري. فنجاح أي موقع وطني في العالم العربي في الصمود في وجهها، (لا سيما إذا كان هذا الموقع هو الذي تتركز عليه الهجمة الامبريالية، كما هو الأمر بالنسبة لموقع الساحة اللبنانية) بامكانه أن يجعل من هذا الموقع منطلقاً لموجة جديدة من التحرر الوطني ضد المد الامبريالي الرجعي. لذا كان ضرورياً لتلك الهجمة الامبريالية أن تكون شاملة وجذرية حتى تكون ناجحة، وكان، بالتالي، ضرورياً لها ولنجاحها في ضرب حركة التحرر العربية وفي تأمين الهيمنة المطلقة للرجعية العربية، من حيث هي الشرط السياسي الرئيسي لتأمين الهيمنة المطلقة للامبريالية نفسها، في أن تنتقل إلى الساحة اللبنانية حيث يوجد، بالتحديد، هذا الموقع الوطني الذي بصموده الدائب، بات يتهددها بالفشل الشامل الجذري، ويتهدد، بالتالي، بهذا الفشل نفسه، الهيمنة السياسية للرجعية العربية. في الساحة اللبنانية تمركز الصراع الطبقي العنيف الذي يعتمل في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية بين القوى الرجعية والقوى الوطنية الثورية. في الساحة اللبنانية ابتدأت فعلياً تتمفصل، في حركة التحرر الوطني هذه، نهاية مرحلة وبداية أخرى، وبين احتضار الأولى وتولد الثانية في هذا الاحتضار نفسه، انفجر الصراع في شكل حرب أهلية لم تنته بعد، ولن تنحصر في حدود هذه الرقعة من الوطن اللبناني الصغير، فالصراع هذا، في أسبابه وآثاره، أي في آليته الداخلية، أعمق وأشمل وأشد جذرية من أن يكون قادراً على الانحصار في هذه الحدود التي يفجر.

العقبة الرئيسية التي اعترضت، في الساحة اللبنانية، نجاح تلك الهجمة الامبريالية على النضال التحرري للشعوب العربية لم تكن نضال الثورة الفلسطينية ووجودها المسلح ـ برغم ما سبق من قول إن الصراع في حركة التحرر العربية يتمحور، في المرحلة الراهنة، بشكل رئيسي، حول القضية الفلسطينية التي هي فيه محك أساسي للموقف الوطني الثوري ـ، ولم تكن تلك العقبة نضال الحركة الوطنية اللبنانية، بل كانت، بالتحديد، **علاقة** التلاحم النضالي بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. إن انعقاد التناقضات في سيرورة أزمة الحركة التحررية العربية على خط التجابه في الصراع بين الخطين السياسيين النقيضين: الخط البرجوازي «القومي» والخط الوطني الثوري، أتى، في تمحوره حول القضية الفلسطينية، ينعقد، في الساحة اللبنانية، على نقطة التمفصل

النضالي للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، فانوجدت، بالتالي، «حالة نوعية جديدة في الحركة الوطنية الثورية العربية» صارت فيها الساحة اللبنانية الحقل الرئيسي للصراع الطبقي في حركة التحرر العربية بين القوى البرجوازية الرجعية والقوى الوطنية الثورية. هذا يعني أن الحرب الأهلية في لبنان لم تكن نتيجة لتفجر تناقضات داخلية بحت، على أهمية هذه التناقضات ودورها في تفجير هذه الحرب، كما حاول الرجعيون أن يظهروها كذلك في قولهم، مثلاً، إنها حرب «طائفية» بين المسلمين والمسيحيين، أو حرب بين بربرية الأولين وتخلفهم وحضارة الآخرين وتقدمهم، أو بين الشرق والغرب؛ أو في قولهم، مثلاً، إنها حرب بين اللبنانيين والفلسطينيين. والقول إن هذه الحرب أهلية لا يعني، بالطبع، حصرها في عواملها «الداخلية»، ولا يعني النظر في عواملها «العربية» كأنها عوامل «خارجية» تحددها في اطار من العلاقة بحركة التحرر العربية تفصلها، أو قل بالضبط، تعزلها عن هذه الحركة. بل هي أهلية لأنها، بالعكس، تخضع في آليتها الداخلية نفسها، للآلية الداخلية التي تحكم حركة التحرر العربية. فقانون تفاوت التطور الذي يتحكم بتطور هذه الحركة جعل من الساحة اللبنانية، في علاقة ترابطها الداخلي بالساحة العربية (ونعني «بالساحة» هنا حقل تحرك الصراع الطبقي في أشكاله المختلفة والمتميزة) وفي تطور هذه العلاقة في المرحلة الراهنة بالذات، حلقة الضعف الرئيسية في سلسلة الهيمنة الامبريالية على العالم العربي، أي إنه جعل منها، بتعبير آخر عكسي، حلقة الصمود الرئيسية في سلسلة النضال التحرري للشعوب العربية، وجبهة الصدام الأولى فيه ضد الهجمة الامبريالية. والقول هذا لا ينفي، بل بالعكس يؤكد إمكان انتقال هذه الحلقة الرئيسية من مكان إلى آخر، أو هن ساحة إلى أخرى داخل حركة التحرر العربية، فالامكان هذا هو من منطق قانون تفاوت التطور ضرورته الداخلية نفسها التي يخضع لها تطور هذه الحركة. لكنه قول مجرد، ولا بد، في التحليل الملموس، من تمركز النظر في الساحة اللبنانية نفسها حتى نرى كيف أتت التناقضات «العربية» المنعقدة على القضية الفلسطينية تتفجر في مركز تفجر التناقضات «اللبنانية» في حرب أهلية كان لشعار الدفاع عن الثورة الفلسطينية فيها، من حيث هو الشعار الوطني الرئيسي، معنى آخر غير معنى «التضامن القومي» مع هذه الثورة من خارجها، هو معنى الدفاع عن الخط الثوري لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية، ومعنى الصمود في وجه التآمر الامبريالي الرجعي الصهيوني على عمل هذه الحركة. لهذا السبب، انوجدت في الحركة الثورية هذه، «حالة نوعية جديدة» هي التي أوجدتها فيها علاقة التلاحم النضالي في الساحة اللبنانية بين الثورة الفلسطينية

والحركة الوطنية اللبنانية. فما هي هذه «الحالة النوعية الجديدة»، أو ما هو الجديد فيها، وكيف نفكره؟

٢ ـ الجديد في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية

ليس الجديد في أن تتمحور الحركة الوطنية العربية حول القضية الفلسطينية، فهذا قدرها منذ خيانة البرجوازيات الرجعية العربية سنة ١٩٤٨. وليس الجديد في ان تحتل الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الحركة التحررية العربية موقعاً ثورياً متقدماً، فهذا ايضاً قدرها، بحكم طبيعتها التاريخية، اي بحكم موقعها الفعلي من الصهيونية والامبريالية، برغم ما قد يظهر بين الحين والآخر من تردد عند القيادة السياسية لهذه الحركة في اتخاذ مواقف متسقة مع ذلك الموقع الثوري الفعلي، يعني الموضوعي. الجديد هو في هذا الاثر التاريخي الذي ولّدته في حركة التحرر العربية علاقة التلاحم النضالي الثوري بين القضية الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. فلا بد إذن، في فهم ذاك الجديد، من النظر في هذه العلاقة التي بها انتقل مركز الثقل في حركة التحرر العربية إلى الساحة اللبنانية. وأول ما يلفت النظر في هذه العلاقة هو أن الحركة الوطنية اللبنانية فيها هي من نوع جديد لم تألفه من قبل حركة التحرر العربية. انها من نوع جديد، لا لأنها حركة وطنية ذات طابع جماهيري واسع وحسب، بل لأنها «بقيادة تقدمية تمارس فيها القوى الاكثر جذرية دوراً متزايد الاهمية»، أي لأنها بالتحديد، حركة ثورية تسير بالتحالف الوطني الطبقي الواسع الذي تتكون منه في خط سياسي ثوري هو الخط نفسه الذي كانت تفتقده حركة التحرر العربية في مراحل ازمتها المزمنة. والخط السياسي هذا ليس، بالطبع، امتداداً للخط السياسي الذي كانت تسير فيه حركة التحرر هذه، بل إن له، من حيث هو الخط السياسي الوطني، طابعاً طبقياً آخر هو نقيض الطابع البرجوازي «القومي». لذا احتدم الاختلاف بين واقع المد في تطور الحركة الوطنية اللبنانية، بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، وواقع الانحسار في تطور حركة التحرر العربية، في تناقض طبقي يجد أساسه المادي التاريخي في هذا التناقض الطبقي القائم بين هذين الخطين السياسيين: الخط الثوري للحركة الوطنية اللبنانية والخط «القومي» البرجوازي

لحركة التحرر العربية. معنى هذا ان علاقة التناقض في الواقع التاريخي من هاتين الحركتين لا تنحصر في علاقة اختلاف بين حركة في مد وحركة في انحسار، بل هي، بالعكس، نتيجة **لاختلاف الخط السياسي**، في طابعه الطبقي نفسه، بين الحركتين. فحركة المد في نضال الجماهير اللبنانية ليست امتداداً لتلك الموجة الوطنية العارمة التي عرفها العالم العربي في عهد «الناصرية»، بل هي بدايات من موجة وطنية ثورية جديدة تنطلق، في خطها السياسي الجديد، من المأزق الطبقي الذي وقعت فيه حركة التحرر العربية بقيادة برجوازياتها المتجددة، ومن ضرورة تخطي هذا المأزق بالانتقال بهذه الحركة إلى مرحلة تحقيق الضرورة التاريخية في تحويل علاقات الانتاج الكولونيالية. وكما أن الخط السياسي البرجوازي «القومي» الذي انتهجته حركة التحرر العربية هو السبب الرئيسي لهذا الانحسار التاريخي الذي هي فيه اسيرة المأزق الطبقي الخاص ببرجوازياتها المتجددة، كذلك فان الخط السياسي الثوري الذي انتهجته الحركة الوطنية اللبنانية بعد هزيمة حزيران، وبوجه خاص بعد انتفاضة نيسان ١٩٦٩، بقيادة احزابها التقدمية، هو السبب الرئيسي لهذا المد التاريخي الذي هي فيه تجابه، في تلاحمها النضالي مع الثورة الفلسطينية، ضرورة تحرير حركة التحرر العربية من مأزق الخط السياسي «القومي». ولقد اتت علاقة التلاحم النضالي بين الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية تؤكد، في السبعينات، وبوجه خاص خلال الحرب الاهلية، صحة ذلك الخط السياسي الثوري، واتت تؤكد، في الوقت نفسه، ان الخط السياسي «القومي» هو، في منطقه الضروري، خط التآمر على حركة التحرر العربية وعلى القضية الفلسطينية بالتحديد. وحين اخذت تتسارع، في تصاعد مستمر، حلقات هذا التآمر الرجعي الامبريالي على المقاومة الفلسطينية، بدءاً من نيسان ١٩٦٩ حتى نيسان ١٩٧٥ وبعده ـ فهي لم تنته بعد ـ مروراً بأيلول الاسود ١٩٧٠، (والحلقات هذه ليست سوى الآثار الطبيعية لممارسة ذلك الخط السياسي البرجوازي «القومي»)، كان من الطبيعي، أي من الضروري، ان تجد المقاومة الفلسطينية حليفها الرئيسي في الحركة الوطنية اللبنانية، وكان من الطبيعي، أي من الضروري، ان تحتضن الحركة هذه تلك المقاومة، فالضرورة هذه، في الحالتين، هي ضرورة منطق ذلك الخط السياسي الثوري نفسه الذي هو نقيض الخط السياسي البرجوازي «القومي». فعلاقة كل من هذين الخطين السياسيين النقيضين بالثورة الفلسطينية هي اذن «**الكاشف الوطني**» ـ ان جاز التعبير ـ لطابعه الطبقي التاريخي، كما ان علاقته بالامبريالية هي «الكاشف الوطني» لطابعه الوطني، او غير الوطني، في علاقته بالذات بالثورة الفلسطينية.

بامكاننا، في ضوء ما سبق من تحليل، ان نجيب عن السؤال الذي طرحنا سابقاً بالقول ان الجديد في «الحالة النوعية الجديدة» التي اوجدتها في الحركة الوطنية العربية علاقة التلاحم النضالي بين الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية هو بالتحديد هذا الخط من التحالف الثوري بين الخطين السياسيين: خط الثورة الفلسطينية وخط الحركة الوطنية اللبنانية. لقد احدث هذا التحالف انعطافاً كبيراً في حركة التحرر العربية التي به انتقلت إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الصراع الرئيسي فيها بين الخط الوطني الثوري والخط «القومي» الرجعي. ولم تبق الثورة الفلسطينية بمنأى عن هذا الصراع، بل ربما يمكن القول انها باتت في مركز هذا الصراع الذي راح يعتمل فيها بعنف كما هو يعتمل في مجمل الحركة التحررية العربية، لا سيما بعد الحرب في لبنان. ولئن اردنا التبسيط، على مخاطره، لقلنا ان **التحالف الرئيسي** كان قائماً قبل الحرب الاهلية اللبنانية بين الثورة الفلسطينية والخط السياسي «القومي» الذي كانت تسير فيه حركة التحرر العربية بقيادة برجوازياتها المتجددة، بمعنى ان الثورة الفلسطينية كانت تجد في ما كان يسمى «الانظمة التقدمية» العربية ـ وغيرها ايضاً ـ حليفها الرئيسي. اما في الحرب الاهلية، وبعدها، فلقد اختلف الوضع جذرياً، لأن **التحالف الرئيسي** في حركة التحرر العربية هو القائم بين الثورة الفلسطينية والخط السياسي الوطني الذي انتهجته وما تزال تنتهجه الحركة الوطنية اللبنانية، بمعنى ان تلك الحرب اظهرت بالملموس ان الحليف الرئيسي للثورة الفلسطينية هو هذه الحركة الوطنية بالذات. وبتغير علاقة التحالف هذه، انتقلت الثورة الفلسطينية، في علاقتها بحركة التحرر العربية، من مرحلة إلى مرحلة: من مرحلة هيمنة الخط السياسي «القومي» فيها إلى مرحلة الضرورة التاريخية في هيمنة الخط السياسي النقيض الذي هو الخط الوطني الثوري، وتحولت العلاقة التي كانت تربطها بالانظمة السياسية العربية القائمة من علاقة تحالف ستراتيجي إلى علاقة تناحر ستراتيجي هي نفسها علاقة التناحر الستراتيجي القائمة في حركة التحرر العربية بين الخط «القومي» الرجعي المهيمن والمتحالف مع الخط السياسي الانتهازي، وبين الخط السياسي الوطني الثوري الذي هو نفسه الخط البروليتاري للصراع الوطني. والقول هذا لا ينفي، بل بالعكس يؤكد ويفسر في آن ما يظهر احياناً من تردد او تناقض في مواقف قيادة الثورة الفلسطينية، او من مهادنة طوراً، ومجابهة طوراً آخر لهذا النظام او ذاك من الانظمة العربية، بحسب الشروط الملموسة لتطور ذاك الصراع نفسه بين الخطين السياسيين النقيضين. ما نود قوله، برغم ذاك التردد او التناقض، وبرغم تلك المهادنة او المجابهة،

هو ان الثورة الفلسطينية، بتحالفها، مرغمة او غير مرغمة، مع الحركة الوطنية اللبنانية، قد انوجدت في قلب ذلك الصراع المحتدم في حركة التحرر العربية من بين هذين الخطين السياسيين النقيضين، وهي فيه في هذا الموقع التاريخي الموضوعي نفسه الذي توجد فيه هذه الحركة التي لا بد فيها من انتصار الخط الوطني الثوري على الخط «القومي» الرجعي حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ومن الخروج من المأزق التاريخي الذي هي فيه بسبب قياداتها البرجوازية المتعاقبة، وبالتالي، بسبب سيرها في الخط البرجوازي «القومي». فالحرب الاهلية في لبنان أتت تؤكد بالملموس ان الثورة الفلسطينية، من حيث هي تمثل حركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني، تجابه، كالحركة التحررية العربية، ضرورة السير في الخط الوطني الثوري كشرط أساسي لتحقيق اهدافها. على أساس هذه الضرورة الممارسية، وقبل اي تنظير او ادعاء تنظيري، قام في الحرب الاهلية ذلك التحالف، بل التلاحم النضالي بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وكان فيه ادانة، بالممارسة نفسها، للخط السياسي «القومي»، بمعنى ان علاقة التلاحم هذه بين الحركتين الثوريتين كانت، في ممارسة الحرب الاهلية، الكاشف الوطني لتلك العلاقة من التناقض التناحري في الحركة التحررية العربية بين الخط السياسي «القومي» ـ نعني البرجوازي ـ والخط السياسي الثوري ـ نعني البروليتاري الوطني ـ من هنا اتت المحاولات الهستيرية المستميتة التي بذلها وما زال يبذلها اسياد الخط «القومي» في الانظمة العربية لفك عقدة التلاحم النضالي بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، لأن هذا التلاحم النضالي كسر بالفعل طوق الاحتكار التاريخي الذي كان يضربه ذلك الخط «القومي» البرجوازي على القضية الوطنية، وعلى القضية الفلسطينية بالذات، فظهر الخط هذا، بالممارسة ضد التنظير، على حقيقته الفعلية التاريخية من حيث هو خط التآمر على القضية الوطنية، ان لم نقل خط الخيانة الوطنية. شيء لا مثيل له في تاريخ النضال العربي، وشيء لا يطاق بالنسبة لأسياد الخط «القومي» ان يكون الشيوعيون، إلى جانب الالوف من الوطنيين من شعبنا، اصلب المناضلين دفاعاً عن القضية الوطنية وعن القضية الفلسطينية بالتحديد، ليس ضد الامبريالية والصهيونية وحسب، بل بوجه خاص ضد الرجعيين، هؤلاء الذين يحاولون ضرب الحركة التحررية العربية ونحر الثورة الفلسطينية، باسم الحفاظ على هذه الحركة وباسم الدفاع عن هذه الثورة، باسم القومية العربية. شيء لا يطاق بالفعل ان تبلغ التناقضات في حركة التحرر العربية في مرحلتها التاريخية الراهنة حداً من النضج تنفجر فيه، في الحرب الاهلية في لبنان، لأول مرة في تاريخ النضال

العربي، بوضوح مرعب في صراع طبقي عنيف بين الخط البروليتاري الذي هو فيه، بالممارسة دون التنظير، الخط الوطني الثوري، وبين الخط «القومي» الذي هو فيه، بالممارسة ضد التنظير، الخط البرجوازي الرجعي الذي هو، بالتالي، خط العداء للقضية الوطنية في حقيقتها التاريخية الفعلية. ليس غريباً، والحالة هذه، ان تظهر في صفوف الثورة الفلسطينية مقاومة عنيفة، في اشكال مختلفة، لذلك الخط الوطني الثوري، او ان يغلب، في هذا الموقف او ذاك، من مواقفها، هذا الخط على الآخر، او العكس بالعكس، اي ان يحتدم فيها أيضاً الصراع الرئيسي بين هذين الخطين النقيضين، أو ان تسير، في بعض الاحيان، في خط التوفيق بينهما، دون التوفيق بينهما. ليس هذا بغريب، اذن، بل الغريب، بالعكس، ـ وليس هذا بواقعها ـ هو ان تظل، في مسيرتها، على هامش هذا الصراع، في عزلة عنه واقية لها، كأنها ليست معنية به، وكأنه ليس معنياً بها، وهي التي فيه محور أساسي يحدد تطور حركة التحرر العربية بكاملها. لكن المحاولات، هنا ايضاً، استماتت في «اقناع» الثورة الفلسطينية بأن تبقى على هامش هذا الصراع في الحركة التحررية، بل استماتت في ارغامها على ذلك حتى يبقى طوق الاحتكار مضروباً عليها وعلى القضية الوطنية العربية بعامة من قبل أسياد الخط «القومي»، لأن نجاح هذا الخط في ضرب طوق الاحتكار «القومي» عليها يعني في الحقيقة نجاحه في تطويقها وفي ضرب الحجر عليها لعزلها عن حليفها الفعلي الذي هو الخط الوطني الثوري، في هدف تصفيتها. والحرب الاهلية ما زالت بعد طازجة تذكرنا بالمحاولة نفسها من قبل الرجعية الانعزالية اللبنانية، وتذكرنا ايضاً بفشل هذه المحاولة، وبأن التلاحم النضالي بين الحركة الثورية الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية هو الذي منع تصفية هاتين الحركتين الثوريتين، وبأن أي حركة وطنية ثورية في العالم العربي، لا سيما الحركة الثورية الفلسطينية، ـ بل وفي العالم الكولونيالي ايضاً ـ لم يعد بامكانها النجاح في متابعة مسيرتها وفي تحقيق اهدافها إلا بالانخراط العميق في هذا الصراع، وبالتحالف مع قوى الخط الوطني الثوري في الحركة التحررية العربية. وبتعبير آخر، لقد بات انتصار هذا الخط الثوري على الخط «القومي» البرجوازي في كل حركة وطنية ثورية في العالم العربي، وفي الحركة التحررية العربية ككل، شرطاً اساسياً لنجاح هذه الحركة في ان تكون بالفعل حركة تحررية وطنية. فانطلاقاً من هذا الوعي الستراتيجي التاريخي رفع الحزب الشيوعي اللبناني، منذ مؤتمره الثالث، بل منذ مؤتمره الثاني، شعار وحدة القوى الوطنية والتقدمية في العالم العربي،

الجديد الجديد في الحرب الأهلية الذي أرعب أنظمة العالم العربي المتداعية بأسرها هو، بالتحديد، انتصار هذا الخط الوطني الثوري في التلاحم النضالي بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، برغم النتائج المؤقتة التي وصلت إليها تلك الحرب، لا سيما في المجال العسكري، لأن الوجود الممارسي وحده لهذا الخط الوطني الثوري (أي وجوده في أساس الممارسة الثورية لهاتين الحركتين الثوريتين)، في مجابهة أشرس هجمة امبريالية صهيونية رجعية عرفها تاريخ حركة التحرر الوطني العربية، هو بحد ذاته انتصار تاريخي في هذه الحركة نفسها على الخط «القومي» الرجعي. فلأول مرة في تاريخ النضال العربي ينوجد، في الممارسة الثورية للحرب الأهلية، النقيض الثوري لهذا الخط «القومي» البرجوازي، وينوجد، ليس في مجابهة الهجمة الامبريالية وحسب، بل في مجابهة هذا الخط «القومي» نفسه. الجديد الجديد ذاك الذي انفجر بكل جدته دفعة واحدة في تلك الحرب، فباغت أنظمة العالم العربي كلها، هو انتصار الحركة التحررية العربية على الهيمنة المطلقة فيها للخط «القومي» ودخولها، بالتالي، في جديدها التاريخي هذا الذي هو بنية الصراع فيها بين هذا الخط ونقيضه الثوري المتطلع إلى الهيمنة. بدخولها في بنية هذا الصراع، ارتسمت الحركة التحررية هذه أفق صيرورتها الداخلية من حيث هو أفق الضرورة في هيمنة الخط الوطني الثوري فيها وانتصاره على نقيضه الرجعي. وما أفق الضرورة هذه سوى بنية حركتها الداخلية التاريخية.

نحن هنا أمام قفزة بنيوية هائلة حققتها حركة التحرر العربية في الساحة اللبنانية، بانتقالها من بنية تتحدد بعلاقة من الصراع بينها وبين الامبريالية تتطور في ظل الهيمنة المطلقة للخط «القومي» البرجوازي، إلى بنية أخرى تتحدد بعلاقة من نوع آخر من الصراع بينها وبين الامبريالية تتطور في ظل علاقة الصراع من أجل الهيمنة فيها بين هذا الخط «القومي» ونقيضه الخط الوطني البروليتاري. ففي البنية الأولى كانت علاقة الصراع هذه بين حركة التحرر العربية والامبريالية تنزع بالضرورة، في تطورها التاريخي في ظل الهيمنة المطلقة للخط «القومي»، أي في ظل غياب الخط الثوري النقيض، إلى التطور في شكل علاقة من التساوم أو التهادن قد تصل في تطورها ـ وهذا منطقها ـ حتى الانتفاء، من حيث هي علاقة صراعية، حين تتحول البرجوازية المتجددة «القومية» فيها إلى أداة طيعة في يد الامبريالية، (أليس هذا مثال مصر السادات؟). حينئذ تقع حركة التحرر في علاقة من التناقض الداخلي التناحري بينها كحركة معادية للامبريالية، وبين الخط «القومي» الذي تسير فيه ضد خط التحرر من الامبريالية، وتقع بالتالي في تناقضها المأزقي

الذي هي فيه في أزمة مزمنة.

أما في البنية الثانية، فإن علاقة الصراع بين الحركة التحررية والامبريالية تحتدم في تطورها باحتدام الصراع في الحركة التحررية نفسها بين الخط «القومي» ونقيضه الخط الوطني الثوري، ويتحدد مصير العلاقة بالامبريالية بمصير علاقة الصراع هذا بين الخطين النقيضين، بمعنى أن علاقة الصراع ضد الامبريالية تتطور، بسبب احتدام هذا الصراع بين الخطين، في شكل علاقة من التناقض التناحري هو نفسه التناقض التناحري القائم بين هذين الخطين النقيضين في الحركة التحررية. فتطور هذه الحركة، في علاقتها الصراعية بالامبريالية، يتم إذن، بتعبير آخر، في اطار بنية التناقض التناحري هذا بين الخطين. هنا تبدأ بالفعل عملية **تحرير الحركة التحررية** من تناقضها المأزقي، وتبدأ، بالتالي، عملية كسر حركة التجدد لأزمتها المزمنة، وتدخل حينئذ الحركة التحررية في مرحلة تاريخية جديدة تختلف بنيتها جذرياً عن بنية جميع المراحل السابقة عليها التي كانت فيها تنتقل الحركة هذه من واحدة إلى أخرى في حركة تجدد أزمتها المزمنة. ليست المرحلة الجديدة هذه إذن شبيهة بالمراحل التي سبقتها، ولا هي من البنية الزمانية التي تنتمي إليها المراحل السابقة، وليست، بالطبع، امتداداً لها؛ بل ان بينها وبين هذه المراحل اختلافاً جذرياً، نعني بنيوياً، هو القائم بين بنية تتحدد بهيمنة مطلقة للخط «القومي» البرجوازي، على أساس من غياب نقيضه الثوري، وبين بنية تتحدد بعلاقة الصراع الممارسية بين هذين الخطين النقيضين. لئن كانت الحركة التحررية تنغلق، في مراحلها السابقة، على تناقضها المأزقي في ديمومة أزمتها المزمنة، أو في تمرحل هذه الأزمة، فهي، في مرحلتها الجديدة هذه تنفتح على صراع طبقي عنيف هو الذي يحررها من حركة انغلاقها الدائري على تناقضها المأزقي. في الحرب الأهلية ابتدأت عملية هذا التحرير للحركة التحررية العربية، ولن تكتمل إلا في مخاض عسير ليس العنف الذي شهدنا في لبنان سوى مقدمات لما سيشهده العالم العربي على امتداد هذا الربع الأخير من القرن العشرين. لن تكون عملية هذا التحرير سهلة أو بسيطة أو سريعة، فالبهيمة حين تشعر باقتراب أجلها تزداد شراسة على شراسة هي علامة احتضارها الأخير. وسيكون الاحتضار طويلاً، وستحتاج الأنظمة العربية المتداعية إلى فترة من اختمار التعفن فيها والاهتراء هي ضرورية في منطق التاريخ، فالتاريخ ـ على حد قول ماركس ـ لا يتقدم إلا من جانبه المتعفن. الحرب الأهلية في لبنان كانت بداية هذا الاحتضار لأنها كانت بداية دخول الحركة التحررية العربية في جديدها التاريخي، هذا الذي انكسرت فيه وبه بنية زمان أزمتها المزمنة، بفعل اقتحام

الخط الوطني الثوري لهذه البنية، وانتقاله بالحركة التحررية إلى بنية زمانية أخرى، من نوع جديد ما عرفته من قبل، هي بنية علاقة التناحر الستراتيجي بين هذا الخط الثوري ونقيضه «القومي» البرجوازي.

إن بنية هذه العلاقة التناحرية هي التي باتت ترسم لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية خط صيرورتها التاريخية. قد لا يكون لهذا الخط، في هذا البلد أم ذاك من العالم العربي، الوضوح نفسه الذي اكتسبه في الساحة اللبنانية، (وهذا أيضاً أثر من آثار قانون تفاوت التطور الذي يتحكم بحركة التحرر العربية)، بل قد يكون غير مرئي على صعيد الظاهر من الأحداث أو الأفعال. وهذا أمر طبيعي، لسببين على الأقل: أولهما أن التيارات العميقة التي تعتمل التاريخ في أحشائه والتي بها يتحرك التاريخ، لا تظهر لعين تجريبية اعتادت أن ترى من الواقع ظاهره الحدثي، بل لعين الوعي النظري في ممارسة ثورية تسير في خط التاريخ ـ أي في منطق تياراته العميقة ـ لتصنع التاريخ وتغير الواقع. وثانيهما، وهو الأهم، هو أن دخول حركة التحرر في جديدها التاريخي هذا الذي نتكلم عليه لا يصطدم بعقبات سياسية وعسكرية وحسب، بل، بشكل خاص، بعقبات ايديولوجية هائلة. وهذا أيضاً أمر طبيعي يدل بحد ذاته على أن هذا الجديد مرعب بالفعل، لأنه بولادته في حقل المماوسات الطبقية للصراع الوطني قد غيَّر التربة التاريخية لتطور الحركة التحررية العربية. ما نريد قوله بشكل أوضح هو أن الصراع الطبقي، داخل هذه الحركة، الذي انفجر في الساحة اللبنانية بين الخط «القومي» الرجعي والخط الثوري لا ينحصر في كونه صراعاً سياسياً أو عسكرياً، بل هو أيضاً صراع ايديولوجي قد يفوق في حدته وعنفه ما بلغه من حدة وعنف في حقليه السياسي والعسكري. أو بتعبير آخر، لم يتوقف الصراع هذا مع التوقف المؤقت النسبي للقتال في الساحة اللبنانية، بل بالعكس، استمر عنيفاً متصاعداً في عنفه في شكل رئيسي منه هو الشكل الايديولوجي. في هذا الشكل، يدور الصراع، بالتحديد، بين الخطين حول ذلك الجديد التاريخي في الحركة التحررية: فالخط الوطني الثوري يعمل على أن يتثبت في هذه الحركة، على أن يكون فيها بديل الخط الذي سارت فيه إلى مأزقها التاريخي، أي على أن يكون فيها، بالممارسة الفعلية، الخط الذي تسير فيه إلى تحققها التاريخي كحركة تحررية. وهذا ما يعمل على طمسه الخط «القومي» الرجعي: إنه يعمل على كبت هذا الجديد في الحركة التحررية للحيلولة دون ظهوره للوعي الوطني، فيعمل، بالتالي، على تشويه ذلك الخط الثوري بالقول إنه خط مغامر، أو بالقول إنه خط معادٍ «للقومية»، أو إنه خط تقسيمي لأنه

«طبقي»، أو غير ذلك مما سمعنا ونسمعه من مقولات «قومية» هدفها الأساسي اخفاء ذلك الجديد في الحركة التحررية العربية الذي تفجر في الساحة اللبنانية، بنية من الزمان التاريخي هي بنية علاقة التناقض التناحري بين الخط «القومي» ونقيضه الوطني الثوري. فالمعركة الايديولوجية التي يخوضها الخط «القومي» هذا من موقع الدفاع التاريخي عن وجوده المهيمن، مستمرة إذن بعنف متصاعد لأنها، بالنسبة له، معركة «مصيرية»: يكون أو لا يكون. ولن يكون ما دام نقيضه الوطني الثوري قد انوجد بالممارسة الفعلية ضده، فافتتح، بذلك، السيرورة التاريخية لاحتضاره الطويل. في هذا الضوء، نستطيع أن نفهم التحالف القائم، في الحقل الايديولوجي على الأقل، (ولا ننفي وجوده في الحقول الأخرى) بين هذا الخط «القومي» وبين الخط «الانعزالي» الفاشي. فالخطان هذان متفقان في القول إن الصراع في لبنان طائفي، بين مسلمين ومسيحيين، فلا وجود إذن لجديد اسمه خط وطني ثوري هو النقيض التاريخي للخط الذي، على اختلاف ألوانه وأشكاله، سارت فيه الحركة التحررية العربية، منذ بداياتها حتى الآن. والاتفاق هذا بين الخطين، «القومي» و«الانعزالي» الفاشي، ليس غريباً، برغم ما قد يكون بينهما من اختلاف حول اللون أو الشكل، أو غير ذلك مما لن نجتهد الآن في تحديده، فهما الوجه والقفا من منطق يجمعهما في طرف واحد من علاقة التناقض التناحري التي تربطهما، صراعياً، بطرفها الآخر الذي هو الخط الوطني الثوري. وقد يحلو لنا التساؤل: أليس الخط «الانعزالي» خطاً «قومياً»؟ وقد نسترسل، للترفيه، في التساؤل: أليس موقف الخطين هذين من القضية الفلسطينية ومن ضرورة تصفيتها النهائية، إما سياسياً، بحسب الخط «القومي»، أو عسكرياً وجسدياً، بحسب الخط «الانعزالي»، موقفاً «قومياً» واحداً؟ وأين وجه الاختلاف بينهما إذا كان الأول ينطلق، في محاولته تحقيق هذه التصفية النهائية، من ضرورة «القومية العربية» ووحدة تماسكها، والثاني ينطلق، في محاولته تحقيق الأمر نفسه، من ضرورة «القومية اللبنانية أو المارونية» ووحدة تماسكها؟ المنطق «القومي» واحد في الخطين: إنه منطق العداء للقضية الوطنية بذاتها، سواء أكانت القضية هذه القضية الوطنية اللبنانية أم الفلسطينية أم، بشكل أتم وأشمل، قضية التحرر الوطني للشعوب العربية، لأن خط تحرير القضية الوطنية هذه من وجودها في مأزق الخط «القومي» هو، بالتحديد، الخط الوطني الثوري.

بدخول الحركة التحررية العربية في جديدها التاريخي، لم يعد المحرك لها، في علاقتها الصراعية بالامبريالية، قائماً، كما كان من قبل، على أساس غياب الخط الوطني الثوري

فيها، بين أنظمة رجعية تسير في خط «قومي» برجوازي هو خط الخيانة الوطنية، وأنظمة تسير في خط «قومي» برجوازي صغير هي التي كانت تسمى، تجوّزاً، «الأنظمة التقدمية»، بل صار التناقض فيها قائماً، في علاقتها الصراعية بالذات بالامبريالية، بين الخط «القومي»، بمختلف ألوانه، والخط الوطني الثوري. وبينما كان الموقف الوطني فيها يتحدد، في نهاية التحليل، قياساً على ذلك الصراع بين أنظمة رجعية وأنظمة «تقدمية»، فإن الموقف هذا بات يتحدد الآن قياساً على الصراع الرئيسي بين الخط «القومي» الممالىء للامبريالية، ونقيضه الثوري المعادي للامبريالية. ولئن كان الصراع هذا «يتركز اليوم بشكل أساسي حول القضية الفلسطينية» (تقرير اللجنة المركزية ـ شباط ١٩٧٧ ـ ص١٨)، فإن هذا يعني أن مواقف جميع القوى السياسية في العالم العربي، سواء أكانت في السلطة أم خارج السلطة، **بما فيها مواقف القوى السياسية في الثورة الفلسطينية نفسها**، باتت تتحدد الآن قياساً على الصراع بين الخطين السياسيين النقيضين في الحركة التحررية العربية. لقد تمزق القناع «القومي» الذي كان بعض القوى في صفوف المقاومة الفلسطينية يختفي فيه لضرب الثورة الفلسطينية، وسقطت عنه الحصانة «القومية»، كما سقطت عن أنظمة تدعي التقدمية أو الوطنية أو «القومية» وهي تسير على رأس قوى التآمر على قضية التحرر الوطني للشعوب العربية. لقد ازداد، بالتالي، الصراع الوطني وضوحاً على وضوح، حتى عند القوى «القومية» التي تسير ضد الخط الوطني الثوري، بمعنى أنها تعي بالضبط لماذا تسير، في ممارستها «القومية» للصراع الوطني، ضد هذا الخط الوطني الثوري. لم يعد التناقض يرتسم ـ إن أمكن القول ـ أفقياً على أساس «قومي» في الحركة التحررية بين أنظمة رجعية وأخرى «تقدمية»، أو بين قوى «قومية» مؤيدة للقضية الفلسطينية، لأنها «قومية» ولأن القضية هذه «قومية» أيضاً، وقوى «طبقية» معادية لهذه القضية، لمجرد كونها «طبقية»، بل انه يرتسم فيها عمودياً على أساس طبقي من ممارسة الصراع الوطني ضد الامبريالية، بين قوى الخط الوطني الثوري وقوى الخط «القومي» الرجعي، بمعنى أنه حاضر فيها عمودياً في جميع القوى السياسية التي تضم، والتي قياساً عليه يتحدد، حتى داخل التنظيم السياسي الواحد، موقفها الفعلي، وبالتالي، قياساً على موقفها من الخط الوطني الثوري فيه يتحدد موقفها: هل هو بالفعل وطني أم غير وطني. وما يصح على هذه القوى السياسية يصح أيضاً، بل بشكل خاص، على قوى الثورة الفلسطينية، لا سيما أن الموقف من هذه الثورة هو الذي يحدد، بشكل رئيسي، الطابع الوطني الثوري. بهذا المعنى إذن نقول، مع تقرير اللجنة المركزية، إن القضية الفلسطينية

٣ ـ المأزق الستراتيجي للخط البرجوازي «القومي» وضرورة انتصار الخط الوطني الثوري

في الوقت الذي كانت فيه حركة التحرر الوطني للشعوب العربية تدخل في مرحلة انحسارها الطويل، بدءاً من هزيمة حزيران ـ وربما من قبل أيضاً ـ وعلى امتداد السبعينات، وصولاً إلى الحرب الأهلية في لبنان، كان التلاحم النضالي، القائم على أساس ذلك الخط الوطني الثوري بين المقاومة الفلسطينية ـ في الخط البياني العام لممارساتها ـ والحركة الوطنية اللبنانية يخلق، في الساحة اللبنانية، مداً جماهيرياً ثورياً ضد ذلك الانحسار، فيجعل من الخط الوطني الثوري في الحركة التحررية العربية حقيقة ممارسية تاريخية. على هذا التلاحم النضالي بين الحركتين الثوريتين وقع العبء الأكبر من مجابهة الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية، لا سيما في هذا الوضع الذي أحدث فيه «بروز الاتجاه الساداتي اليميني في جميع الأصعدة، والتأثير السلبي الذي تركه ذلك على عدد من الأنظمة المشابهة للنظام المصري آنذاك... خللاً كبيراً، في الحركة التحررية». (تقرير اللجنة المركزية ـ شباط ١٩٧٧ ـ ص٧). لكن الخلل هذا ـ بل حتى التصدع ـ، على خطوراته، إنما هو، من زاوية أخرى، بداية انبناء جديد للحركة التحررية يتحدد فيه ذلك الانحسار التاريخي الذي تكلمنا عليه، كانحسار للخط «القومي» نفسه عن موقع الهيمنة في هذه الحركة التحررية، بينما يتحدد فيه ذلك المد الثوري الذي شهدته الساحة اللبنانية، كمد للخط الوطني الثوري، في هجومه التاريخي على موقع الهيمنة في الحركة التحررية. «ففي الوقت الذي كانت تتعزز فيه داخل «الأنظمة التقدمية» مواقع الاتجاهات اليمينية، وتخسر مواقع الاتجاهات التقدمية، لا سيما في مصر، بما لها من تأثير على مجمل الوضع العربي، ظلت قوى الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية تجابه فوق الساحة اللبنانية خاصة مهمات المرحلة، كمن «يسبح ضد التيار» (التقرير نفسه ـ ص٧).

كيف نفهم الواقع التاريخي في ضوء هذا الوعي الثوري المبني على ممارسة ثورية يتحدد فيها موقع قوى هاتين الحركتين الثوريتين في الحركة التحررية العربية كموقع من «يسبح ـ في هذه الحركة ـ ضد التيار»، أي، بالتحديد، ضد تيار هذه الحركة التاريخية بالذات؟

إن الخلل، ذلك الذي ظهر في الموقع الأساسي الذي تحتله مصر في الحركة التحررية العربية، ليس مجرد خلل «كمي» ـ إن جاز التعبير ـ، أو خلل جغرافي ـ سياسي، برغم الأهمية البالغة لموقع مصر ودورها في الجغرافية السياسية، بل في التاريخ السياسي للعالم العربي، ليس في هذه المرحلة وحسب، بل من عهد محمد علي الكبير على الأقل، أي من بدء دخول العالم العربي في تاريخه الحديث. ولا يجهل أي مطلع على هذا التاريخ أن مصر (أم الدنيا) كانت ولا تزال، وستبقى ـ ربما حتى آخر هذا القرن على الأقل ـ تمثل مركز الثقل في تطور الحركة السياسية في العالم العربي، وبالتالي، في تطور الحركة التحررية العربية. وبرغم هذا كله، لا بد من النظر في ذاك الخلل من زاوية أخرى، هي زاوية البنية السياسية لتطور الحركة التحررية. فالخلل الذي أصاب الحركة هذه خلل بنيوي، لا بسبب انتقال مركز الثقل فيها من مصر ـ وهي التي تمثل تاريخياً نقطة الثقل التي تكاد تكون ثابتة في صيرورة العالم العربي ـ، إلى لبنان ـ وهو الذي يمثل تاريخياً نقطة الضعف التي تكاد تكون هامشية في صيرورة العالم العربي ـ؛ بل بسبب انتقال مركز الثقل هذا من خط سياسي ظل المهيمن فيها طوال تاريخها، ينتقل، في مراحلها، من شكل إلى آخر منه، فيتنوع دون أن يتغير طابعه الطبقي الأساسي، فيحدد، بانتقاله هذا من شكل إلى آخر، انتقالها من مرحلة إلى أخرى، في إطار البنية الواحدة من الزمان التاريخي، قلنا، بل بسبب انتقال مركز الثقل ذاك من هذا الخط السياسي إلى خط سياسي اخر هو نقيضه، ينافسه في هذه الحركة على موقع الهيمنة. ولأن الخط السياسي النقيض هذا ـ كما شرحنا ـ ما صار حقيقة تاريخية ممارسة فيها إلا في لبنان، هذا الذي، كما سبق القول، يكاد يكون في موقعه الجغرافي ـ السياسي التقليدي في صيرورة العالم العربي على هامش هذا العالم، ظهر الخلل في سيرورة الحركة التحررية العربية بمظهر آخر يخفيه، كأنه خلل في انتقال مركز الثقل في تحديد سيرورة هذه الحركة من مصر إلى لبنان. وكان لقوى الخط «القومي» المهدد في موقع هيمنته في الحركة التحررية مصلحة سياسية وايديولوجية أولى في أن يظهر الخلل بهذا المظهر الجغرافي «الكمي» الذي تظل فيه مكبوتة حقيقته البنيوية السياسية والتاريخية، كأن ما حدث في لبنان محصور، في أسبابه وآثاره القريبة والبعيدة ـ أي التاريخية ـ، في لبنان، لا علاقة له بسيرورة الحركة التحررية العربية إلا من خارج هذه الحركة، أي بمقدار ما تكون العلاقة بين لبنان والعالم العربي علاقة خارجية، أو هامشية، فتكون، بالتالي، الآثار التي تتولد عنها في تطور طرفيها آثاراً عرضية. وهذا

أيضاً وجه من **المنطق «القومي»**. لو كان الأمر، بالفعل، كذلك، وكما يوهم المنطق هذا به، لما رأينا، بالممارسة ضد مثل هذا التنظير، الشراسة والاجماع شبه الكامل على الشراسة التي جابهت فيها الأنظمة العربية ـ أو قل أنظمة الخط «القومي» المتجدد في الرجعية أو اليمينية المعادية للوطنية ـ القوى الوطنية الثورية المتلاحمة بالنضال في الساحة اللبنانية. لقد اختل، بالفعل، توازن سيرورة الحركة التحررية العربية القائم على حركة التجدد من هيمنة الخط «القومي»، وبالتالي على حركة تجدد مأزق هذا الخط في حركة تجدد الأزمة المزمنة للحركة التحررية. وسبب هذا الاختلال هو بالتحديد، انتقال مركز الثقل في سيرورة هذه الحركة، وفي تحديد خطها التاريخي، من الخط «القومي» البرجوازي إلى الخط الوطني الثوري في ممارسة الصراع الوطني ضد الامبريالية. لهذا، كان موقع قوى الخط الوطني هذا، في حقل الممارسات الطبقية للصراع الوطني في السيرورة التاريخية للحركة التحررية، كموقع من «يسبح ضد التيار»، ليس بمعنى أن سيرورة هذه الحركة هي بمثابة التيار، كأن «التيار» هذا هو الواحد فيها؛ بل بمعنى أن «تياراً» آخر جديداً قد انوجد في هذه السيرورة التي باتت تمثل حركة الصراع بين هذين «التيارين» اللذين يحاول كل منهما ضد الآخر أن يرسم الخط التاريخي لهذه السيرورة. وبتعبير آخر، ولكي يكتمل وضوح الصورة (التيار) في معناها السياسي، وفي مقاربتها واقع الجديد في السيرورة التاريخية للحركة التحررية العربية، نقول إن قوى الخط الوطني الثوري كانت، في الساحة اللبنانية، كمن «يسبح ضد التيار»، لأن «التيار» الذ كان يحملها ويدفع بها ضد قوى الخط «القومي» البرجوازي هو، بالتحديد، «تيار» الخط السياسي الثوري النقيض لهذا الخط السياسي الرجعي. فقوتها في السير ضد «التيار» ليست، بالتالي، ذاتية، وليست **بحجمها الفعلي** الذي يكاد يكون هامشياً، قريباً من الصفر ـ أو من الواحد ـ إذاً قيس **بحجم** قوى الخط الرجعي. إن قوتها هذه هي **قوة الخط السياسي** الذي تسير فيه، قوة الخط **التاريخي** ـ الوطني الثوري. بهذه القوة التاريخية وحدها ـ وهي هائلة، بل مرعبة ـ تمكنت القوى الوطنية الثورية من أن تصد، في الساحة اللبنانية، الهجمة تلو الهجمة عليها من تحالف القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، فاكتسبت أفعال مناضليها الرائعة في الحياة وفي الشهادة معنى ملحمياً دونه ذلك الذي كان يوماً للبطل الاغريقي القديم في مجابهته قدراً أعمى يحكمه، لأنها، بالعكس، أفعال تصنع، **واعية**، «قدراً» تقهره وتطوعه، وترتفع بالفرد إلى مستوى التاريخ.

ألا يصح، عكسياً، على قوى الخط الرجعي ما يصح على القوى الثورية؟ وبرغم

ضخامة حجم القوى الرجعية واتساعها إلى حدود العالم العربي، وإلى ما وراء تلك الحدود من حدود، فإن لها، في التاريخ ـ والتاريخ ليس تجريداً، بل واقع مادي يصنع، عقلانياً، في مخاطرات الصراع الطبقي وفي حقل ممارساته ـ **قوة خطها السياسي**، تحملها، في مأزقها، إلى ضرورة التهافت وانتصار التاريخ عليها، في حركة من التخطي والتحرر تفجر الضعف فيها شظايا متناثرة. بهذه القوة المصابة بداء التاريخ وضرورته، لم تتمكن، بالطبع، قوى الخط «القومي» الرجعي، برغم انتصاراتها المتتالية ـ والانتصارات هذه واقع فعلي لا سبيل إلى تجاهله ـ من أن تنتصر على هذه «الحفنة» من القوى الوطنية الثورية المحاصرة من الاتجاهات العربية «الشرعية» كلها، في أضيق رقعة من العالم العربي، لبنان. بل حتى لو تمكنت ـ على سبيل الافتراض الوهمي ـ من أن تبدد تلك «الحفنة» كالرماد تذره على رمال الصحراء العربية، في جوار مكة أو المدينة أو الطائف؛ هل تنتصر على قوة ليست في الحفنة هذه إلا بمقدار ما هي في خط سياسي ثوري اقتحم بنية السيرورة التاريخية للحركة التحررية العربية، فلم يعد منحصراً في تلك «الحفنة»، بل التحم بالبنية هذه، فأدخلها في جديد يرعب، لأنه حد اللارجوع في حركة التاريخ؟ هذا هو المرعب في هذا الجديد، وهذا هو مانع انتصار الخط «القومي» الرجعي: إنه الحد هذا الذي كلما «استكلب» الخط الرجعي في محاولة محوه، في هدف ارجاع التاريخ إلى حركة تجدد مأزقه، انحفر أكثر فأكثر في بنية السيرورة التاريخية للحركة التحررية العربية، قدراً له شكل الاحتضار الطويل.

هل تدركون الآن معنى ذلك «التفاؤل التاريخي» الذي يتكلم عليه تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني في تحليله النافذ إلى بنية هذه السيرورة التاريخية، عبر ممارسته الطبقية الثورية للصراع الوطني، في الحرب الأهلية، في اطار وحدة الحركة الوطنية وتلاحمها النضالي مع الثورة الفلسطينية؟ نحن الشيوعيين اللبنانيين، حين ننظر بعين هذا «التفاؤل التاريخي» في سيرورة الحركة التحررية العربية، لا نفعل ذلك بالاستناد إلى النظرية العلمية لتطور المجتمع بشكل عام متجرد عن الواقع التاريخي الملموس لتطور الصراعات الطبقية في شروط محددة، وفي مرحلة محددة، «بل بالاستناد إلى التحليل الواقعي لمجريات الأمور، مدركين أننا أمام صعوبات اضافية، وأمام ظروف نضالية أشد قساوة، وأمام ثمن أكبر سوف نضطر لدفعه. ولكننا موقنون أن الخصم الذي نواجهه يدخل **مأزقه الستراتيجي**، ويسير **في الطريق المقفل** الذي لا مخرج له». (التقرير نفسه ـ ص٢٣). نعلم، بالماركسية اللينينية، وبالممارسة الثورية، إن التفاؤل التاريخي دوماً **مأسوي**، وأن المأساة فيه، بمعناها الدقيق، هي **الحركة الديالكتيكية للصراع الطبقي** في

سيرورة الحركة التحررية العربية بين الخط «القومي» الرجعي والخط الوطني الثوري، وان الحركة هذه قد دخلت بالفعل في مرحلة الاحتضار الطويل للخط «القومي» فيها، وإن المأزق الستراتيجي لهذا الخط وللقوى الطبقية التي تسير فيه قد انغلق عليه وعليها في وضوح الحرب الأهلية، يوم بلغت الحركة التحررية العربية حد اللارجوع فيها إلى حركة تجدد أزمتها المزمنة، وان لهذا الانغلاق شكل القبر، مهما اتسعت في الزمان حيطانه، وأن له طعم الحتف. هل تدركون الآن لماذا كان الحزب الشيوعي اللبناني، طوال الحرب الأهلية، يردد ويكرر في وثائقه، وعلى لسان قادته ومناضليه، ان حساب الربح والخسارة لا يقاس كمياً بأحداث آنية ـ مهما بلغت من خطورة ـ تجردت عن منطق وجودها في صيرورة تاريخية تحملها وتولدها، و«ان الربح الحقيقي هو الربح النهائي الذي يحققه النضال الشعبي التحرري في مدى تاريخي معين. إننا نستطيع أن نؤكد أن نضالنا وتضحياتنا وفق النهج الذي سرنا عليه بتوجيهات مؤتمري الحزب الثاني والثالث، قد أعطت حزبنا رصيداً نضالياً، من شأنه أن يزيد من دورنا اللاحق في معركة البديل الجذري لنهج التراجع والاستسلام في قيادة حركة التحرر الوطني لشعوبنا العربية. إن التحول التاريخي الذي بدأ في الخمسينات بمعزل عن الشيوعيين، وضدهم أحياناً، لن يتكرر. فموقع الشيوعيين في صلب الحركة التحررية لشعوبنا أصبح موقعاً عميق الجذور. وموقع سواهم من القوى التي تخلت عن موجبات النضال التحرري هو اليوم موضع الادانة. وقد ربط الشيوعيون مصيرهم بمصير حركة التاريخ، بمصير انتصار ارادة الشعوب العربية. وربطت القوى المنحرفة قومياً مصيرها بمصير المد الامبريالي المؤقت في منطقتنا، بمصير الصهيونية والرجعية العربية. لقد دخلت هذه القوى في عداد الماضي الذي ثارت وتثور ضده أوسع الجماهير، ودخل الشيوعيون الصفوف الطليعية لقوى الثورة التي يحبل بها الوضع العربي اليوم أكثر من أي وقت، والتي ترغب الرجعية العربية والأنظمة الضعيفة التي ارتبطت بها، فتجعل كل هؤلاء ساعين وراء «حلف مقدس» لمواجهة المد الجماهيري اللاحق». (التقرير نفسه ص ٢٢).

في ضوء هذا الوعي الثوري لواقع الصراع التاريخي في سيرورة حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، بين خط «قومي» رجعي ارتبطت القوى السياسية التي تسير فيه ارتباطاً تبعياً مخزياً بالامبريالية والصهيونية، وبين خط وطني ثوري ارتبطت القوى السياسية التي تسير فيه، وفي طليعتها الشيوعيون اللبنانيون، بمصير «الثورة التي يحبل بها الوضع العربي اليوم اكثر من اي وقت مضى. . .»، في ضوء هذا الوعي المنبثق من ممارسة ثورية يسندها وتستند اليه، تحمله فيما هويحملها، نستطيع القول اذن ان الصراع في الحرب الأهلية في

لبنان يرتسم في آلية هذا الصراع بين القوى المتناحرة في الحركة التحررية العربية، بمعنى ان الساحة اللبنانية لم تكن مجرد ساحة جغرافية لتحرك هذا الصراع المصدر اليها من خارج، بل كانت، بالضرورة، ساحته السياسية نفسها. لذا، حين نتكلم على انتقال مركز الثقل في السيرورة التاريخية لهذه الحركة من مصر إلى لبنان، فانما نحن نعطي هذا الانتقال معنى سياسياً اكثر منه جغرافياً، لا باختيار منا، او بصدفة تاريخية من خارج سيرورة الحركة التحررية بل بفعل قانون تفاوت التطور في هذه السيرورة، من حيث هي كل تاريخي معقد، متغيرة بتغير الشروط التاريخية لتطور الصراعات الطبقية في هذا الكل التاريخي الذي يتحدد، بالتالي، مصيره في ضوء تحدد مصير مركز الثقل الذي هو فيه. لئن كان يطغى على هذا الكلام نظري يجعله على شيء من التعقيد او التجريد، فان الواقع التاريخي السياسي الذي يفكر ساطع في وضوحه في هذا التحليل الذي يقدمه لنا تقرير اللجنة المركزية: «بمقدار ما كان تيار الاجنحة الرجعية، التقليدية منها واليمينية، يحقق النجاح، مؤقتاً وعبر عملية صراع عنيفة، طويلة ومعقدة، كسر المزيد من الحلقات المتصدية له، ويكسب مواقع جديدة في بلدان عربية اخرى، كان الصراع يحتدم اكثر فاكثر في لبنان، ويشتد الضغط على طرفي التناقض في الداخل وصولاً إلى الانفجار الشامل مع بداية القرار الامبريالي الصهيوني الرجعي العربي بفتح ملف الساحة اللبنانية لتصفية حساب قوى الثورة فوقها، بعدما اصبحت هذه القضية مهمة ملحة على جدول الاعمال». (التقرير نفسه ـ ص ٧ التأكيد بالاسود هو منا، م.ع).

كيف نفهم هذا النص؟ انه استمرار في توضيح صورة «التيار والتيار المضاد» السابقة. لكن الأهم فيه هو انه يحدد بدقة منطق انتقال مركز الثقل سيرورة الحركة التحررية إلى الساحة اللبنانية. فالنجاح الذي كان يلاقيه انحسار هذه الحركة التحررية عن المواقع الوطنية التي كانت تحتلها، بات يصطدم بمقاومة المد الوطني الثوري له في لبنان، بشكل يهدده ويجعل منه نجاحاً متزعزعاً. من هنا اتت ضرورة «فتح ملف الساحة اللبنانية لتصفية حساب قوى الثورة فوقها». وما هذه الضرورة السياسية سوى تلك التي بات يفرضها منطق الصراع التاريخي بين خط الانحسار المستمر عن المواقع الوطنية في الحركة التحررية، وخط المد الوطني الثوري في الدفاع عن هذه المواقع نفسها وتعزيزها، بل والانتقال منها إلى مواقع اكثر تقدماً، تحرر آلية التحرر الوطني بحركة هجومية تستهدف، على الصعيد الستراتيجي، اقتحام موقع الهيمنة السياسية والايديولوجية الذي يحتله في الحركة التحررية ذلك الخط «القومي». لذا، انتقل مركز الثقل في ذاك الصراع بين قوى هذين الخطين النقيضين الى الساحة اللبنانية، (لأن في الساحة اللبنانية هذه بالذات انوجد، بالممارسة الثورية، الخط الوطني الثوري، منذ العام ١٩٦٨) ولأن تصفية قوى

الثورة فيها أصبح أمراً مهماً وملحاً» يأتي على رأس جدول الأعمال. لقد انعقد، بتعبير آخر، **التناقض الرئيسي** في الحركة التحررية بين خطيها النقيضين في الساحة اللبنانية التي باتت، بالتالي، تمثل مركز الثقل في حركته الصراعية المعقدة، بمعنى أنها صارت في هذه الحركة منه **حلقته الرئيسية**. لهذا السبب بالذات، «راح الصراع يحتدم أكثر فأكثر في لبنان، ويشتد الضغط على **طرفي التناقض في الداخل**، وصولاً إلى الانفجار الشامل..». هذا يعني، بالتحديد، ان ذلك التناقض **الرئيسي** في الحركة التحررية العربية الذي انعقد في هذه الحلقة **الرئيسية** من حركته الصراعية المعقدة، وقد **انعقد فيها على عقدة التناقض في الداخل** (في لبنان)، أي على الحلقة **الرئيسية** من الحركة الصراعية المعقدة لهذا التناقض «الداخلي» نفسه، أو «اللبناني»، فكان «الانفجار الشامل».

نضع بين مزدوجين عبارتي: «الداخلي» او «اللبناني» لأنهما تفتقدان الدقة الضرورية للقبض على كامل التعقد من هذا الواقع التاريخي الذي اسمه الحرب الأهلية. لم يأت صدفة استعمال تقرير اللجنة المركزية لعبارة «طرفي التناقض في الداخل»، بدلاً من العبارة الاخرى التي قد يكون لها، في الظاهر، المعنى نفسه: «طرفي التناقض الداخلي». نقول هذا، وندرك تمام الادراك ان تقارير اللجنة المركزية لا تدقق دوماً في استخدام الالفاظ والعبارات. فللغتها منطق اللغة السياسية اكثر من منطق اللغة النظرية. وبرغم هذا، نحن لا نحمل النص اكثر من طاقته اللفظية، ولسنا بصددتحليل نصي، بل بصدد تحليل سياسي نظري هو الذي يدفعنا إلى مثل هذا التدقيق. ثم ان الحركة العامة للتحليل في تقرير اللجنة المركزية، ولممارسة الحزب في الحرب الاهلية، تؤكد صحة ما نذهب إليه في ضرورة اقامة الاختلاف بين ان يكون ذلك التناقض تناقضاً «داخلياً» ـ يعني لبنانياً ـ وبين ان يكون تناقضاً **في الداخل**، اي في الساحة اللبنانية. ان تحديد التناقض بكونه «داخلياً» يحجب رؤية التعقد الهائل للحرب الأهلية، بل انه يقلب فهمها التاريخي من النقيض الى النقيض، فتظهر، حينئذ، كما يدعي الفكر «الانعزالي» الفاشي ـ ويؤيده في قوله هذا إلى حد كبير منطق الفكر «القومي» ـ كأنها حرب **داخلية** بين اللبنانيين (حرب طائفية بين المسلمين والمسيحيين)، لا علاقة لها، إلا من خارج، بما يجري في العالم العربي، وبالتحديد، بالآلية الداخلية لسيرورة الحركة التحررية العربية، وبمقدار ما يستثير «الواجب القومي» بعض الدول العربية «القومية» لوضع حد لاقتتال «الاخوة» في لبنان. او تظهر كأنها حرب داخلية بين اللبنانيين والفلسطينيين، تفرض «قومياً» على العرب التدخل للحفاظ على اللبنانيين والفلسطينيين معاً.

خاتمة للقسم الأول
في شكل تمهيد للقسم الثاني:

مركز انحسار التناقضات

لا حاجة بنا إلى القول ان التحليل السابق يرتسم بكامله ضد هذا الفهم «الداخلي» للحرب الأهلية. لكن رفض هذا الفهم التضليلي المشوه لا يعني بتاتاً ان التناقضات الخاصة بالبنية الاجتماعية اللبنانية لا دور لها في نشوب هذه الحرب الأهلية، كأن التاريخ يجري، بشكل **خارجي وذاتي** بحسب ما يخطط له البعض، بوعي، او كأن التاريخ مؤامرة. همّ التحليل العلمي للتاريخ هو، بالعكس، ان يضع الاحداث والافعال والخطط المضادة، اي، بكلمة، **ممارسات** القوى السياسية المتصارعة، وآثار هذه الممارسات، في شروطها التاريخية الموضوعية التي هي شروط تطورها وترابطها في حقل الصراعات الطبقية التي تخضع بدورها لآلية موضوعية تتحدد، في نهاية التحليل، ببنية علاقات الانتاج القائمة في البنة الاجتماعية المحددة. ان لحركة التناقضات الخاصة بالبنية الاجتماعية اللبنانية **إذن** دوراً اساسياً في تحديد الحرب الاهلية، ولا يمكن ان يكون الأمر إلا كذلك. فهذا ليس، اذن، موضع نقاش. لكن الأهم في التحليل العلمي لآلية هذه الحرب هو، كما سبق القول في مقدمة هذه الدراسة، ان نقوم بتحليل الشكل التاريخي الملموس الذي انقدت فيه عقدة التناقض الرئيسي في سيرورة الحركة التحررية العربية على عقدة التناقض الرئيسي في سيرورة التطور التاريخي للبنية الاجتماعية اللبنانية في هذه المرحلة بالذات. لا شك ان عقدة التناقض الرئيسي في حركة الصراعات الطبقية في البنية الاجتماعية اللبنانية تجد في هذه البنية اساسها المادي. فلا بد، بالتالي، من تحليل الشكل الذي أتت فيه بنية علاقات الانتاج في هذه البنية **تحدد** حركة الصراع الطبقي فيها، **وتحدد** ايضاً عقدة التناقض الرئيسي في هذه الحركة. لكن **علاقة التحدد** هذه التي تربط عقدة

هذا التناقض الرئيسي ببنية علاقات الانتاج، في حركة تاريخية معينة، ليست كافية لتفسير ذلك «الانفجار الشامل» في الحرب الأهلية. فانعقاد تناقضات البنية الاجتماعية اللبنانية كلها في عقدة التناقض الرئيسي منها، اي في **مركز انصهارها**، ما كان له ان يؤدي إلى هذا «الانفجار الشامل» لو لم تنعقد عليه عقدة التناقض الرئيسي في سيرورة الحركة التحررية العربية. الانفجار هذا شامل لأنه **مركزي**، اي لأنه مركز انصهار تناقضات خاصة بالبنية الاجتماعية اللبنانية، انعقدت، في انعقادها فيه، على العقد التي هي ايضاً مركز انعقاد التناقضات **الخاصة** بسيرورة الحركة التحررية. لهذا كله، كان الضغط يشتد، في الساحة اللبنانية، «على طرفي التناقض في الداخل، وصولاً إلى الانفجار الشامل». **فالتناقض هذا اذن كان يتحرك بفعل تحدده بالبنية الاجتماعية اللبنانية، في تحدده بالذات، بحركة التناقض الرئيسي في سيرورة الحركة التحررية، من هنا أتى التعقد الهائل للحرب** الأهلية واتت، بالتالي، ضرورة الحذر والصبر في تفكيك عناصر هذا التعقد الذي هو عقدة عقد، والذي فيه يتحدد كل عنصر من عناصره كبنية من التناقض هي في علاقة **تفصل او ترابط مع العناصر الأخرى، أي مع بنيات التناقضات الأخرى.**

السؤال الذي نطرح، كي نستمر في هذا التحليل، هو التالي: ما هو نوع هذه الأزمة اللبنانية التي اتت تنعقد عليها ازمة الحركة التحررية العربية؟ سؤال بامكانه ان يتوزع اسئلة متعددة يتجاذبها ـ اي يوحدها ـ همّ واحد: ما الذي، في البنية الاجتماعية اللبنانية، وفي تطورها التاريخي، وبالتالي، ما الذي، في الأزمة اللبنانية، جعل الحرب الأهلية ـ كما تحددت سابقاً ـ **ممكنة**؟ أي، ما الذي، في الأزمة اللبنانية، جعل الحرب هذه تتحدد، في حقل الممارسات الطبقية للصراع الطبقي، **كضرورة تاريخية ممارسية**؟ قلنا ان هذه الحرب ما كانت لتنفجر لولا فعل ازمة الحركة التحررية العربية فيها. وبامكاننا القول، عكسياً، ان الحرب هذه، ما كانت لها ان تنفجر لو لم تجد ازمة الحركة التحررية هذه في البنية الاجتماية اللبنانية تربة خصبة تمارس فيها فعلها التفجيري. ولئن كنا قد نظرنا من قبل في الحرب الأهلية من زاوية السيرورة التاريخية للحركة التحررية العربية، فلا بد لنا الآن من ان ننظر فيها، وفي هذه السيرورة التاريخية نفسها، من زاوية السيرورة التاريخية لتطور البنية الاجتماعية اللبنانية. وحتى يأخذ النظر هذا مداه، لا بد لنا من ان نعزل، مؤقتاً، بالمنهج او بالفكر وحده، هذه البنية في سيرورة تطورها التاريخي عن علاقته البنيوية والتاريخية بالسيرورة التاريخية للحركة التحررية العربية. سننظر اذن فيها بذاتها، ولذاتها، حتى نتبين مواقع الخلل فيها ـ اي، ان صح التعبير، الفراغات البنيوية ـ التي بها التحم ذلك الخلل في سيرورة الحركة التحررية، فكان الانفجار «اللبناني» تأكيداً مادياً لالتحام السيرورتين في سيرورة تاريخية واحدة يحكمها قانون تفاوت التطور

القسم الثاني

عقدة التناقضات

في تطور البنية الاجتماعية اللبنانية

في أسباب تجدّد الأزمة المزمنة

١ ـ في البنية الأزميّة

ـ منطق البحث يقضي بضرورة تركيز النظر في الأزمة اللبنانية الراهنة التي انفجرت في حرب أهلية، والتي فيها انفجرت الحرب الاهلية، دون الرجوع إلى ما قبل، من تاريخ لها، يمتد في جذوره بعيداً حتى عهد الاستقلال، بل ربما إلى ما قبل هذا العهد أيضاً، حتى الشروط التاريخية التي تكونت فيها علاقات الانتاج الرأسمالية في لبنان، في ظل السيطرة الأمبريالية، في شكل متميز من علاقات إنتاج كولونيالية. لكن، كلما تركز النظر في هذه الأزمة، في الحدود التاريخية نفسها التي ترسمها لها الحرب الأهلية، ظهرت ضرورة إسنادها إلى بنية تفسرها، هي البنية هذه نفسها التي تكونت تاريخياً في ظل العلاقة الكولونيالية ـ طوال قرن تقريباً، من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين ـ واكتمل تكونها التاريخي مع الاستقلال، فتحددت، بالتالي، في تكوّنها هذا وفي اكتماله، **كبنية في أزمة**، فلا بد إذن، في فهم الأزمة **الراهنة**، من البدء بوضعها في الحركة التاريخية من هذه البنية التي تحملها والتي هي ـ إن جاز التعبير ـ **بنية أزميّة**. وحركة هذه البنية هي حركة **تجددها**، من حيث هي بنية أزميّة. لذا، وجب القول، في ضوء العلاقة البنيوية التي ترتبط فيها الأزمة **الراهنة**، في حركتها الداخلية، بحركة تجدد هذه البنية الأزميّة، إن الأزمة اللبنانية الراهنة ليست طارئة أو **عرضية** بل هي عريقة في القدم، لها، في وجه منها، عمر هذه البنية في تجددها، بمعنى أنها، في أساسها المادي، **أزمة مزمنة**، لأنها، بالضبط، أزمة **بنيوية**.

ماذا يعني هذا القول؟ وما هي الخطوط العريضة للتطور التاريخي التي يستند عليها في

وضعه أولى منطلقات النظر في الأزمة اللبنانية الراهنة؟

أن تبدأ عملية التكون التاريخي لعلاقات الانتاج الرأسمالية في لبنان، بفعل التغلغل الامبريالي، وبالتالي، مع دخول الرأسمالية في **طور أزمتها**، يعني أن نظام الانتاج الرأسمالي قد دخل، في لبنان، **في طور أزمته**، منذ دخوله في **طور تكوّنه**، لأن تكونه كان يتم في إطار علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية التي هي نفسها تمثل دخول نمط الانتاج الرأسمالي في العلم في طور أزمته. فعلى نقيض الرأسمالية في أوروبا الغربية، **لم تعرف** الرأسمالية في لبنان **طوراً صاعداً** ـ بالمعنى العلمي الدقيق، أي الماركسي، لمفهوم **الطور** من نمط الانتاج ـ بل كان طورها «الصاعد» هذا هو هو طور أزمتها، بسبب بنية العلاقة الكولونيالية، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية بالامبريالية، التي فيها تكونت، وفيها تتطور. ولقد أسهبنا في دراساتنا السابقة في تحليل هذه العلاقة وآلية تطورها الداخلية، فلا حاجة بنا الآن إلى تكرار تحليل بإمكان القارىء ـ إن أراد ـ أن يرجع إليه. ونكتفي بالقول هنا إن البنية الأزمية للانتاج الرأسمالي في لبنان، أو لهذا الشكل الكولونيالي المتميز من الانتاج الرأسمالي فيه، هي بالتحديد بنية علاقة التبعية التي تربطه، في تطوره بالامبريالية، بمعنى أن **أزمة** الرأسمالية في لبنان تكمن في **بنيتها** الكولونيالية بالذات، أي في بنية علاقة التبعية هذه. لذا، وجب القول إن الأزمة هذه أزمة **مزمنة**، لأنها بنيوية، أو قل، بتعبير آخر، إن تاريخ تطور البنية الاجتماعية اللبنانية هو، في أساسه المادي، تاريخ تطور هذه الأزمة، أي تاريخ تجدد هذه البنية الأزمية.

في هذا المجال، تقول الموضوعات السياسية للمؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني ما يلي: «لقد تكوّن هذا النظام (الرأسمالي في لبنان) وتطور في كنف التبعية الامبريالية. وكان خضوعه لعلاقات التبعية هذه إيذاناً بدخوله في إطار العلاقات الرأسمالية لنظام الحكم الاستعماري. وقد قضى هذا الخضوع بشكليه، المباشر وغير المباشر، على إمكانات تطوره «الطبيعي» وفقاً لقوانين التطور الرأسمالية الكلاسيكية.

ومع دخول الرأسمالية العالمية مرحلة الامبريالية خُصص للبنان دور خاص هو دور الوسيط التجاري ومن ثم المالي بين الدول الامبريالية وبلدان المنطقة، مما أعاق تطور القطاعات المنتجة في اقتصاده وأتاح لقطاع الخدمات الظروف الملائمة لأن ينمو ويهيمن على سائر القطاعات الاقتصادية بحيث أصبح مقرراً لاتجاهات تطورها بشكل عام. وإذا كانت مشاركة البرجوازية الكبرى للرأسمال الأجنبي، بالإضافة إلى بعض العوامل التي تتالت في ظروف إقليمية ودولية ملائمة قد أتاحت للاقتصاد اللبناني تحقيق نوع من

الازدهار الذي اقتصرت خيراته أساساً على فئات اجتماعية محدودة وعلى بيروت وبعض مناطق الجبل، إلا أن هذا الازدهار لم يستمر، كم لم تمنع العوامل التي ساعدت عليه بروز تناقضات نظام الاقتصاد «الحر» وتفاقم أزمته». (راجع كتاب: «الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة» ص١٥٨). الأزمة هي إذن، كما تؤكد الموضوعات في مكان آخر، «في الأساس أزمة بنيوية تجد بذورها في بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي التابع والوحيد الجانب السائد في لبنان». (المرجع نفسه. ص١٥٨). فالسد الذي أقامته علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية في وجه التطور الرأسمالي نفسه في لبنان هو أساس الأزمة. وما السد هذا سوى **بنية** الانتاج الرأسمالي التبعي (نفضل استخدام كلمة «التبعي» على كلمة «التابع»، لأن الثانية هذه ليست متحررة من طابعها الميكانيكي، بينما الأولى هي أدق علمياً، لأنها تنتسب إلى التبعية التي هي ليست في هذا الانتاج الرأسمالي عرضاً، بل هي هي بنيته)، من حيث هو نفسه الانتاج الكولونيالي، ولقد أخذت بنية هذا الانتاج شكلاً تاريخياً خاصاً بلبنان هو الذي هيمن فيه قطاع الخدمات على القطاعات المنتجة، فتحدد فيه، بالتالي، دور البرجوازية المسيطرة كدور «الوسيط التجاري، ومن ثم المالي، بين الدول الامبريالية، وبلدان المنطقة». هذا هو الشكل الذي سمح بتكون **الطغمة المالية** من حيث هي **الفئة المهيمنة** من البرجوازية المسيطرة، «فتفرد» به لبنان دون غيره من البلدان العربية التي يغلب فيها أيضاً، في أشكال مختلفة، نمط الانتاج الكولونيالي.

ماذا يترتب على هذا التحديد النظري للأزمة اللبنانية في القول إنها **مزمنة**، أو **بنيوية**، أي في القول إن بنية هذا الانتاج الرأسمالي التبعي في لبنان هي بنية أزمية، لأنها بنية تبعيته بالذات؟.

يترتب على هذا التحديد أشياء عدة منها: أن الأزمة هذه هي أزمة البرجوازية اللبنانية، أي أزمة سيطرتها الطبقية، وأن الأزمة هذه مزمنة، بمعنى أن البرجوازية فيها كانت قادرة على أن تؤمن لسيطرتها الطبقية حركة مستمرة من التجدد، برغم كونها في أزمة وهنا يطرح السؤال التالي نفسه علينا: ما الذي كان يجعل ممكناً تحقق آلية هذه الحركة من التجدد المستمر لأزمة البرجوازية؟ وما هي الأدوات التي كانت تستخدمها هذه الطبقة المسيطرة في تأمين تجدد سيطرتها الطبقية، برغم وجودها في أزمة؟ ولهذا السؤال، وللإجابة عنه، علاقة مباشرة ببنية الحقل العام للصراع الطبقي الخاص بالبنية الاجتماعية اللبنانية، وبآلية حركة هذا الصراع، لا سيما في مراحله السابقة على الحرب الأهلية. لا شك في أن بنية علاقات الانتاج الكولونيالية في لبنان هي التي تحدد، في

تحددها بالذات بعلاقة التبعية البنيوية التي تربطها بالأمبريالية، بنية حقل هذا الصراع الطبقي وآليته، وهي التي تمثل، بالتالي، الأساس المادي المحدّد لسيرورة تلك الأزمة المزمنة. لكن القول هذا ليس كافياً لتفسير حركة التجدد من هذه الأزمة، فليس بالنظر في بنية تلك العلاقات من الانتاج وحدها يكون التفسير، بل بالنظر في آلية الصراع الطبقي، في تحددها بهذه البنية. وبتعبير آخر، ليس التفسير هذا **اقتصادياً**، بل هو **سياسي**، بالمعنى الماركسي اللينيني للسياسي، أي بما هو يمثل حركة الصراع الطبقي، في تحدد هذه الحركة ببنية علاقات الانتاج، بالشكل الذي تتحدد فيه هذه البنية ببنية علاقة التبعية.

بالإمكان القول، بشكل سريع، إن السبب الرئيسي الذي كان يسمح، في حقل الصراعات الطبقية (والوطنية) بالتجدد المستمر لأزمة السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية هو، بالتحديد، بنية معينة من هذا الحقل هي بنية علاقة السيطرة فيه بين الممارسة السياسية للبرجوازية، أو للتحالف الطبقي المسيطر، والممارسة السياسية للقوى الاجتماعية الخاضعة لسيطرة هذا التحالف. فالطابع المميِّز لبنية علاقة السيطرة هذه هو الضعف النسبي، إن لم نقل الهزال **السياسي** الذي كانت مصابة به هذه القوى الاجتماعية التي تمثل، بحكم موقعها في علاقات الانتاج، الطرف النقيض في التناقض القائم بينها وبين البرجوازية الكبرى. ولئن أردنا أن نحدد هذه القوى الاجتماعية تحديداً **سياسياً** لقلنا إنها، بشكل عام، القوى نفسها التي ستجد في الحركة الوطنية تمثيلها السياسي. وبحسب لغتنا السياسية الراهنة نقول، إن الضعف السياسي للحركة الوطنية ـ وضعف الحزب الشيوعي فيها بوجه خاص ـ مكّن البرجوازية من أن تكون ممارستها السياسية هي المسيطرة بشكل ساحق في الحقل السياسي للصراع الطبقي، ومكنها، بالتالي، من أن تؤمن لسيطرتها الطبقية تجدداً مستمراً في إطار أزمتها بالذات. إن المنطق الذي اعتمدنا في تفسير تجدد الأزمة المزمنة لحركة التحرر الوطني العربية هو نفسه الذي نعتمده الآن في تفسير تجدد الأزمة المزمنة للبرجوازية اللبنانية المسيطرة. لم تكن البرجوازية هذه تجابه في حركة الصراع الطبقي، لا سيما في مراحله السابقة على انتفاضة **٢٣** نيسان الشعبية (**١٩٦٩**)، **قوة سياسية** قادرة على أن تفجر أزمتها المزمنة ضد سيطرتها السياسية، لأن الطبقات والفئات الاجتماعية التي تمثل، **اقتصادياً**، (بالمعنى الماركسي للاقتصاد الذي هو بنية علاقات الانتاج) **الطرف الرئيسي النقيض** في التناقض الرئيسي الذي تمثل البرجوازية ـ أو التحالف الطبقي المسيطر ـ **طرفه الرئيسي الآخر**، لم تكن **سياسياً** الطرف الرئيسي النقيض في الحقل السياسي للصراع الطبقي. هذا يعني، بالتالي، أنها لم تكن **قوة سياسية**، أو بالأحرى، لم

تتكون في **قوة سياسية بمستوى الموقع الاقتصادي** الذي تحتله فعلياً في بنية علاقات الانتاج. بسبب هذا **التفاوت** بين **موقعها الاقتصادي** في بنية هذه العلاقات، **وموقعها السياسي** في حقل الصراع الطبقي، كان الدور **الرئيسي** في تحديد حركة هذا الصراع، وفي تحديد أشكال ظهوره، يعود بالضرورة للممارسة السياسية للطبقة البرجوازية المسيطرة. لهذا ظل يظهر الصراع الطبقي، في هذه الشروط من تحركه، بمظهر «**اللعبة السياسية**» التي كانت البرجوازية اللبنانية تحتكر وضع قواعدها، على أساس حصر الصراع السياسي، أو بالأحرى هذه «اللعبة السياسية»، فيها، بمعزل عن الطرف الرئيسي النقيض لها الذي كانت تعمل دوماً على منع تكوّنه في **قوة سياسية مستقلة**.

صحيح أن هذا الطرف النقيض (الجماهير الشعبية) كان يتمكن **أحياناً** من أن يدخل عنوة في حقل الصراع السياسي (أو في الحقل السياسي للصراع الطبقي)، وأن يمارس، بحضوره **السياسي** هذا، على مختلف أطراف البرجوازية، ضغطاً فاعلاً، يعرقل، إلى حدّ، سياستها الرجعية في شتى حقول الصراع الطبقي، ويردعها، إلى حد أيضاً، عن السير في سياسة رجعية صريحة، واضحة العداء لحركة التحرر الوطني العربية، وينتزع منها مكتسبات عديدة، إنما محدودة. فلنتذكر، في هذا المجال، نضالات الجماهير الشعبية ضد مشروع الدفاع المشترك، وضد مشروع النقطة الرابعة، وضد حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور. ولنتذكر أيضاً سلسلة النضالات الطالبية والشعبية من أجل تعزيز التعليم الرسمي وتطويره، ومن أجل تعزيز الجامعة اللبنانية وتطويرها، وبكلمة، من أجل ديمقراطية التعليم، وغيرها الكثير من النضالات **اليومية** التي كانت تتمرس فيها الجماهير الشعبية بعناء، وعبر تضحيات كثيرة **وأوهام طبقية** كثيرة أيضاً، على الصراع الطبقي الوطني من موقع وجودها الموضوعي (أو الاقتصادي) كطرف رئيسي نقيض في التناقض بينها وبين البرجوازية. وكان يساعدها، في دخولها عنوة حقل ذلك الصراع السياسي، (برغم ذلك التفاوت الذي أشرنا إليه بين موقعها الاقتصادي وموقعها السياسي)، كون الحركة التحررية العربية في مدّ، بل في ذروة مدّها التاريخي الذي كانت تمثله «الناصرية»، والذي بفعله تساقطت أنظمة رجعية في سوريا والعراق، مثلاً، وفي اليمن أيضاً. وفي ذلك الوقت، كانت الثورة الجزائرية تستثير العديد من المظاهرات الوطنية في شوارع بيروت والمدن اللبنانية الأخرى. برغم هذا كله، كانت البرجوازية اللبنانية تتمكن دوماً من الانتصار السياسي على هذا التدخل السياسي، من قبل الجماهير الشعبية، في «لعبتها السياسية»، فتحول دون تكوّن هذه الجماهير في قوة سياسية **مستقلة** تعطل عليها

«لعبتها»، بتكوّنها المستقل هذا، وبدخولها في هذه «اللعبة» كطرف رئيسي نقيض، لأن دخولها فيها، في هذا الشكل، (أي كقوة سياسية مستقلة)، يحولها من «لعبة سياسية» تنحصر في أطراف البرجوازية وتقوم، في أساسها، **على قاعدة تغييب الصراع الطبقي**، إلى **صراع سياسي طبقي**. وبتعبير آخر، كي يتأمن للبرجوازية اللبنانية المسيطرة تجدد سيطرتها الطبقية، في أزمة سيطرتها هذه بالذات، لا بد من الوقوف بعنف وبجميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية الممكنة، ضد تكوّن **الجماهير الشعبية في قوة سياسية مستقلة**، أي ضد أن يصير، في **الحقل السياسي** للصراع الطبقي، الطرف الرئيسي النقيض، هذا الذي هو، في **موقعه الاقتصادي**، الطرف الرئيسي النقيض. لا خطر على سيطرة البرجوازية وعلى حركة تجدد أزمتها المزمنة، من أن يكون هذا الطرف (الذي هو، **اقتصادياً**، الطرف **الرئيسي** النقيض)، **سياسياً**، طرفاً **ثانوياً**، لأن ديمومته كطرف ثانوي تؤمن ديمومة تجدد تلك الأزمة المزمنة، فتؤمن بالتالي، ديمومة التجدد، في هذه الأزمة نفسها للسيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة. قد تعيق أحياناً، ولفترة موجزة، ديمومته هذه كطرف ثانوي، مجرى تلك «اللعبة السياسية» ـ كما حدث في مرحلة المد السابقة من الحركة التحررية العربية ـ أوقد تعدّلها أوتصححها، في إطار الاحترام الكامل لقواعدها الثابتة ـ كما حدث في «عهد الشهابية» بعد أحداث **١٩٥٨** الدامية ـ، لكنها تعجز بالضرورة عن **تعطيلها**، من حيث هي **الشكل المؤسسي** الذي حددته البرجوازية المسيطرة لحركة الصراع الطبقي، أو قل من حيث هي الشكل المؤسسي الذي يتغيّب فيه الصراع الطبقي، مكبوتاً بالعنف الطبقي البرجوازي، ليظهر فيه بمظهر «الصراع» الطائفي. والأفضل القول بمظهر «**التعايش** الطائفي»، إذ لا «**صراع** طائفياً» حتى في القول إنه الشكل الذي يختفي فيه الصراع الطبقي، ليظهر للوعي الاجتماعي، من زاوية نظر البرجوازية المسيطرة سياسياً وإيديولوجياً، بمظهر«الصراع الطائفي». فالتغييب البرجوازي للصراع الطبقي يحدد له شكلاً من الظهور هو شكل «التعايش الطائفي»، في ظل علاقة من «السيطرة الطائفية» أساسية له، من حيث هو الشكل الذي فيه تتأبد علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية. وكما سنرى بعد، حين سيتحرر الصراع الطبقي من كبته البرجوازي لينفجر، بالفعل، في شكله الرئيسي **كصراع سياسي**، ستستميت البرجوازية في محاولة إظهاره بمظهر «الصراع الطائفي»، أي بمظهر هذا «الصراع» الذي هو نتيجة منطقية «لخلل» في صيرورة «التعايش الطائفي»، وستفشل في محاولتها هذه، **بسبب المنطق الداخلي نفسه لآلية هذا الصراع الطبقي**، الذي، بتغييبه، كان يتحرك في شكل

«التعايش الطائفي»، فصار، بتحرره، يتحرك في شكل **الصراع السياسي** الذي هو، بالتحديد، المانع لظهور شكل ظهوره الطائفي. وما شكل ظهوره هذا سوى الأثر الذي تولّده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي، على أساس من الغياب السياسي، في هذا الحقل، للنقيض الطبقي الثوري. فالشكل ذاك إذن هو وليد فعل التغييب البرجوازي الطبقي للصراع الطبقي، والغياب السياسي هذا للنقيض الثوري، من حيث هو **الطرف الرئيسي** النقيض في الحقل السياسي للصراع الطبقي، هو الذي يجعل فعل هذا التغييب البرجوازي ممكناً.

لن نستبق البحث الآن، فما نريد قوله هو أن منطق تأبد السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية المسيطرة، لا سيما من حيث هو منطق تأبد هذه السيطرة الطبقية في تجدد أزمتها المزمنة، كان يقضي بضرورة منع الجماهير الشعبية من أن تتكون في قوة سياسية مستقلة، وتحقيق هذه الضرورة هو، بالنسبة لهذه البرجوازية بالذات، أمر حياة أو موت. لسنا نبالغ في هذا القول، ولا نلقيه عن تحزب للحركة الثورية ـ والتحزب هذا، بالطبع، لا ننكره ـ بل نقوله بشكل **موضوعي**، لأن له علاقة بطبيعة أزمة البرجوازية من حيث هي أزمة مزمنة، ومن حيث هي أزمة هذه البرجوازية **الكولونيالية**. فالوضع التاريخي الذي وصلت فيه هذ البرجوازية إلى السلطة، في نظام لها يتجدد طوره «**الصاعد**» نفسه **كطور أزمته**، يجعل من **التكوّن السياسي المستقل** لنقيضها الطبقي الثوري كارثة تاريخية لها، لأن استمرارها في الحياة (أي في السلطة) يجد شرط إمكانه في إمكان تجدد أزمتها، وتجدد أزمتها يجد شرط إمكانه في تجدد الغياب **السياسي** لنقيضها الطبقي الثوري. فإذا انوجد هذا النقيض، باتت تلك الأزمة مهددة بحل لها غير التجدد. إن تلك البنية الأزمية التي سبق التكلم عليها، والتي فيها وصلت البرجوازية إلى السلطة، هي التي **لا تحتمل** التكون السياسي المستقل لهذا النقيض الثوري. هنا، عند مطلع هذا التكون السياسي، تتوقف حدود الديمقراطية البرجوازية **الكولونيالية** في هذه البنية الأزميّة. لذا، يمكن القول إن **الديمقراطية الكولونيالية** هذه التي هي ديمقراطية البرجوازية في تجدد أزمتها المزمنة، تظل قائمة ـ أو ممكنة ـ ما دام النقيض الطبقي الثوري لم يتكون بعد في **استقلاله السياسي** في حقل الممارسات السياسية للصراع الطبقي، وتتهافت بسرعة مفجعة بمجرد أن يخطو النقيض الثوري هذا أولى خطواته في هذا الحقل، كقوة سياسية مستقلة هي شرط أساسي لوجود تحالف طبقي ثوري، لأنها **محور** هذا التحالف.

هل وضع هذه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية هو **نفسه** وضع البرجوازية الامبريالية في أوروبا الغربية مثلاً؟ قد يكون الأمر كذلك، إنما في الظاهر فقط. فلا بد لنا من أن نكون في يقظة مستمرة لما بين الاثنتين من **اختلاف**، لأن منطق **الممارسة السياسية الثورية** يقضي بذلك. لا شك في أن البرجوازية، في طور الأزمة العامة لنظامها الرأسمالي، تحاول أن تجد في **الحل الفاشي** مخرجاً لأزمة سيطرتها الطبقية. هذا ما حاولته في المانيا النازية، أو في إيطاليا الفاشية، أو في اسبانيا الفرنكوية. وهذا ما حاولته وتحاوله في بلدان أخرى من العالم الرأسمالي. فالفاشية، بكلمة، ليست حادثاً عابراً في تاريخ الرأسمالية، وليست عَرَضاً فيه، بل هي ملازمة له، ترتسم في طبيعة منطق التطور الامبريالي للرأسمالية. هذا ما تؤكده أبحاث ماركسية نظرية وتاريخية كثيرة، وهذا ما فهمته باكراً الحركة الشيوعية العالمية حيث أثبتت للجماهير الشعبية، بممارساتها الثورية في مناهضة الفاشية التي عمّت أوروبا في فترة ما بين الحربين، أن الشيوعيين هم أكثر الناس تمسكاً بالحرية وبالديمقراطية. وبرغم هذا القانون العام الذي يحكم التطور الامبريالي للرأسمالية في نزوعها إلى الحل الفاشي كمخرج لأزمتها العامة، والذي يفسر لنا، بالتالي، كيف أن البرجوازية هي التي دوماً تبادر، في شروط محددة من تأزم الصراع الطبقي، إلى انتهاك الأسس الشكلية التي أرست عليها ديمقراطيتها، أو قل بالأحرى، في إطار هذا القانون نفسه، ثمة **اختلاف** بين البرجوازية الامبريالية والبرجوازية الكولونيالية ـ اللبنانيةمثلاً ـ في علاقة الاثنتين بالديمقراطية البرجوازية نفسها، بمعنى أن القانون **الواحد** (الذي هو، في مثالنا هذا، التالي: النزوع إلى الفاشية ملازم بالضرورة للتطور الامبريالي للرأسمالية) يتميز، في هذا الاختلاف، في شكلين منه مختلفين. فالديمقراطية البرجوازية، من حيث هي، على حد تعبير لينين، الشكل الأفضل الذي فيه تمارس البرجوازية سيطرتها، أو قل ديكتاتوريتها الطبقية، تتسع حدودها، في البنية الاجتماعية الامبريالية، بشكل عام، وفي شروط محددة من تطور الصراعات الطبقية، لقبول الممارسات الطبقية للنقيض الطبقي الثوري، من موقع استقلاله السياسي نفسه في حقل الصراع الطبقي، لا سيما حين لا تشكل هذه الممارسات خطراً **مباشراً** على سيطرة البرجوازية. والسبب في ذلك يعود في نهاية التحليل، إلى أن الرأسمالية في أوروبا الغربية قد مرّت في تطورها التاريخي بطور

«صاعد». في هذا الطور «الصاعد» نفسه ابتدأت عملية التكوّن السياسي المستقل للنقيض الطبقي الثوري الذي هو الطبقة العاملة، فلم يعد من السهل على البرجوازية، بدخول نظامها في طور أزمته، أن تقضي على ما اكتسبته الطبقة العاملة من استقلال سياسي عبر تاريخ طويل حافل بالنضالات الثورية، يمتد حتى مطلع القرن التاسع عشر، فكان عليها، بالتالي، أن تتكيف مع هذا الواقع السياسي الثوري الذي ينخر من الداخل نظام سيطرتها الطبقية، وكان على ديمقراطيتها أن تتجدد باستمرار حتى تظل الشكل الذي فيه تمارس البرجوازية هذه بنجاح ديكتاتوريتها الطبقية. إن آلية تطور الرأسمالية، في نزوعها، في البنية الاجتماعية الامبريالية، إلى التوسع اللامحدود، وبالتالي، في نزوعها إلى القضاء على علاقات الانتاج السابقة عليها، هي الإطار البنيوي الذي تتم فيه، في إمكانها بالذات، وفي واقعها التاريخي الفعلي، تلك العملية من التكون السياسي المستقل للنقيض الثوري، وفيها أيضاً تجد الديمقراطية البرجوازية الأساس المادي لحدودها تلك التي تتسع، بشكل عام، وفي شروط محددة، لممارسات النقيض الطبقي الثوري، من موقع استقلاله السياسي.

فإذا نظرنا في البنية الاجتماعية الكولونيالية ـ في البنية اللبنانية مثلاً ـ وفي علاقة البرجوازية فيها بديمقراطيتها، وجدنا الأمر مختلفاً. وجه الاختلاف هنا يكمن، كما سبق القول، في أن ديمقراطية هذه البرجوازية الكولونيالية لا تحتمل التكون السياسي المستقل للنقيض الثوري. لهذه الديمقراطية إذن، من حيث هي أيضاً الشكل الذي تمارس فيه البرجوازية الكولونيالية في لبنان ديكتاتوريتها الطبقية، الحدود نفسها التي ترسمها حدود بنية التطور الكولونيالي. فآلية تطور هذا الشكل الكولونيالي من تطور الرأسمالية، في نزوعها إلى التوسع المحدود ببنية العلاقة الكولونيالية، وبالتالي، في نزوعها العام إلى الإبقاء على علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، في ديمومة تجددها في هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية، هي إذن الإطار البنيوي الذي تمارس فيه البرجوازية الكولونيالية **بالضرورة** قمعها لكل تكون سياسي مستقل لنقيضها الطبقي الثوري، لأن عملية هذا التكون التي تتم بالممارسة السياسية الثورية، في حقل الصراع الطبقي الوطني، تتم في طور الأزمة الذي هو من نمط الانتاج الكولونيالي **طوره الواحد**. **فهي إذن تتم في بنية أزمية** تتجدد فيها السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية بتجدد أزمتها، فإن هي تحققت، تعطلت حركة التجدد من هذه الأزمة بشكل تصير فيه البرجوازية مرغمة على البحث عن شكل آخر غير ديمقراطيتها الكولونيالية، تمارس فيه سيطرتها الطبقية من موقع

تعطل حركة التجدد من أزمتها المزمنة. لذا، يمكن القول إن الديمقراطية الكولونيالية ليست ممكنة إلا بمقدار ما تنجح البرجوازية المسيطرة في منع نقيضها الطبقي الثوري من التكون السياسي المستقل. ويمكن القول أيضاً إن الديمقراطية هذه هي بالفعل الشكل الأفضل الذي تمارس فيه البرجوازية سيطرتها الطبقية في بنية اجتماعية كولونيالية يحكم تطورها ذلك القانون العام من النزوع فيها إلى الابقاء على علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية التي تمثل حركة تجددها العائق المادي الرئيسي في وجه التكون الطبقي المستقل للطبقة العاملة، من حيث هي النقيض الطبقي الثوري. لكن عملية هذا التكون الطبقي المستقل، في تحددها نفسه ببنية علاقات الانتاج، تتم في حقل الصراعات الطبقية، بمعنى أنها عملية **سياسية** أكثر منها **اقتصادية**، أو قل إنها عملية سياسية تتحقق بالشكل الذي فيه تتحدد، اقتصادياً، ببنية علاقات الانتاج القائمة. ولقد بيّنا في دراسات سابقة أن الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية يتحرك، **بالضرورة**، في الشكل التاريخي المميِّز له **كصراع وطني**. ينتج عن هذا أن البرجوازية الكولونيالية لا تنجح، في ممارستها السياسية، في منع نقيضها الثوري من التكون السياسي المستقل، إلا بمقدار ما تنجح في أن تظهر، في حقل الصراع الطبقي، **بمظهر وطني**، وبالتالي، بمظهر معادٍ للامبريالية. وينتج عن هذا أيضاً أن النقيض الطبقي الثوري لا ينجح، في تكوّنه السياسي المستقل هذا، إلا بمقدار ما يكون، في حقل الصراع الطبقي، أي في خطه السياسي، النقيض **الوطني** الثوري للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة. فالخط الوطني في علاقة التناقض التناحري مع الامبريالية هو إذن نفسه الحد الطبقي الفاصل في ممارسات الصراع الطبقي بين القوى الثورية والقوى الرجعية. ولقد نجحت البرجوازية الكولونيالية، التقليدية منها والمتجددة، في أن تظهر في حركة تجدد أزمتها المزمنة، بمظهر وطني هو، من زاوية نظرها الطبقية، وبفعل سيطرتها السياسية والايديولوجية، المظهر «القومي» نفسه. ولقد نجحت في هذا لأن نقيضها الطبقي الثوري فشل في أن يكون، في حقل الصراع الطبقي، النقيض **الوطني** الثوري، ففشل، بالتالي، في تحقيق عملية تكونه السياسي المستقل. إن غياب هذا الاستقلال السياسي، في حقل الصراع الطبقي، للنقيض الطبقي الثوري هو الأساس المادي الذي تقوم عليه علاقة التماثل تلك، من زاوية نظر البرجوازية الكولونيالية، بين الوطني و«القومي»، ولا تماثل، كما سبق القول، بينهما، بل اختلاف هو القائم بين الثوري والرجعي. ففي عملية تحرير حركة التحرر الوطني من سيطرة البرجوازية الكولونيالية المتجددة في تجدد أزمتها المزمنة، لا بد لنا إذن من أن نقوم، في الوقت نفسه

بتحرير اللغة المفهومية العلمية من سيطرة الفكر «القومي» ومفاهيمه البرجوازية الكولونيالية.

لئن كانت الديمقراطية الكولونيالية ممكنة في الشروط التي ذكرنا، وفي هذه الشروط وحدها، فهي تصير مستحيلة بانتفاء الشروط هذه، أي بوصول النقيض الطبقي الثوري للبرجوازية الكولونيالية إلى موقع الاستقلال السياسي في حقل الصراع الطبقي. هنا، ينفتح تاريخ البنية الاجتماعية الكولونيالية على زمن جديد هو زمن الاحتضار الطويل للبرجوازية الكولونيالية ولنظام سيطرتها الطبقية، عبر مخاض ثوري عسير قد تتخلله محاولات، أو «حلول» فاشية متكررة، تدل في تكرارها نفسه على أن عهد الديمقراطية الكولونيالية قد ولّى.

ها نحن ـ كما يبدو ـ نستبق البحث مرة أخرى، ولما ننته بعد من وضع مقدماته الأولى. إنه منطق الاقتحام، علمتنا إياه الحرب الأهلية، فأتى يختصر المسافات في قفزة لم يألفها منطق التحليل النظري. فلنعد إلى حيث وصلنا في تحليل «اللعبة السياسية» اللبنانية التي ما ابتعدنا عنها قليلاً إلا لنتمكّن من النفاذ فيها إلى الآلية الخفية التي تحكمها. ليس في هذه «اللعبة» مكان لدور سياسي تلعبه فيها الجماهير الشعبية إلا بشرط أن تدخل فيها **كطرف ثانوي**، وأن يكون، بالتالي، دورها ذاك ثانوياً أيضاً. هذا يعني، بالتحديد، حصر «اللعبة» في أطراف البرجوازية المسيطرة التي لها وحدها الحق في **الوجود السياسي**، واستثناء الجماهير الشعبية منها، من حيث هي قوة سياسية مستقلة. فلا وجود سياسياً، أو لا دور سياسياً لهذه الجماهير **بذاتها**، بل **بطرف** من أطراف البرجوازية يظهر في «اللعبة» بفعل قواعدها الثابتة، أي بفعل آليتها الخفية، بمظهر **الطرف الرئيسي** في «صراع» يلعبه، أو في **لعبة** «يصارع»، فيها طرفاً رئيسياً آخر يتقاسم معه أدواراً متحركة، متبدلة، متغيرة، و«اللعبة» دوماً بينهما في وحدتها الطبقية ثابتة لا تتغير. لا وجود سياسياً إذن للجماهير الشعبية في هذه «اللعبة» إلا في **تبعيتها السياسية الطبقية** لأحد أطراف «اللعبة» التي بلغت من الاتقان البرجوازي الكولونيالي حداً كاد فيه أن يكون كل من هذه الأطراف واحداً قائماً بذاته، «زعيماً» منحه التاريخ، بالوراثة، حق الوجود والتمثيل واللعب، تنتقيه الجماهير من بين العشرات من أمثاله الذين تعرضهم البرجوازية الكولونيالية عليها في سوق النفايات التاريخية ـ أعني الانتخابات النيابية ـ. فقواعد السياسة في هذه البنية الكولونيالية تقضي بأن يكون موقع الجماهير الشعبية من هذا «المسرح السياسي» موقع المتفرج على «صراع» لا يلعبه سوى من احترف التمثيل الشعبي. ولا دور للجماهير في هذا «المسرح»

سوى أن تصفق لمن **يمثلها** فيه **ويلعب** دورها. لكن، أحياناً، يتعثر الممثل في لعب دوره أو في تقمص شخصية المتفرج، فتتصدع علاقة التمثيل هذه بين المتفرج والممثل، ويحيق الخطر بوجود «المسرح السياسي» نفسه. حينئذ، وحتى لا يجرأ المتفرج على اقتحام خشبة «المسرح» ليحل محل ذلك الممثل المحترف الفاشل، في تمثيل نفسه بنفسه في حركة الصراع السياسي، وفي القيام بدوره، دون أن يقوم بدوره فيها غيره، يدفع اصحاب «المسرح» بممثل آخر منهم يهيئون له شتى الظروف حتى يصير نجماً لامعاً، «محبوب الجماهير»، فتستمر «اللعبة» ثابتة في وحدة قواعدها الطبقية. وقد ينتقل «الصراع» من المسرح إلى خارجه، الشارع مثلاً. هنا يظهر الخلل في قواعد «اللعبة»، أي في ضوابط حركة تجددها، إذ لا مفر حينئذ من دخول الجماهير الشعبية كطرف فيها. لكن السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو التالي: في أي شكل تدخل الجماهير هذه كطرف في «اللعبة»؟ الاختلاف كبير جداً بين أن تدخل فيها كطرف **مستقل** سياسياً، وبين أن تدخل فيها **كطرف ثانوي**، أي كطرف **تبعي** ينحصر دوره السياسي في أن يكون **سنداً**، لطرف ضد طرف آخر من أطراف البرجوازية المسيطرة، أو لنهج ضد نهج آخر للبرجوازية الكولونيالية نفسها، في «صراع» هو «اللعبة السياسية» الفضلى التي تمارسها البرجوازية هذه في هدف تأبيد سيطرتها الطبقية في تجدد أزمتها المزمنة. في الحالة الأولى، تتعطل «اللعبة» هذه ـ كما سنرى بعد ـ وتنقلب على أصحابها في صراع طبقي تتساقط فيه الأقنعة، فيمارس كل من الأطراف دوره الفعلي دون أن يقدر على تمثيل دور الآخر، ويتوقف تاريخ «المسرح» عن الحركة ليبدأ مسرح التاريخ حركته. حينئذ تنقلب المهزلة مأساة إذ ينكشف سر «اللعبة»: كانت مهزلة تلك المأساة الملعوبة. أما في الحالة الثانية، «فاللعبة» مستمرة باختفاء السر فيها على المتفرج دون اللاعب، والسر هذا في المتفرج، يكشفه أو لا يكشفه: إنه في تلك العلاقة من التمثيل الشعبي التي هو فيها في موقع المتفرج على «لعبة» من يرى فيه ممثلاً له. هكذا مرّت أحداث سنة **١٩٥٨** الدامية، من غير ان تتعطل تلك «اللعبة السياسية» البرجوازية، بل بالعكس، كانت الاطار الذي فيه مرت الأحداث تلك ـ، ومن غير أن تتمكن الجماهير الشعبية من أن تنتزع، بممارساتها، استقلالها السياسي، بفك علاقة التبعية الطبقية التي كانت تربطها بأطراف البرجوازية نفسها.

ويبقى السؤال مطروحاً: إذا كان عدم تكوّن الجماهير الشعبية في قوة سياسية مستقلة تجعل منها الطرف الرئيسي النقيض في الصراع السياسي ضد البرجوازية الكولونيالية هو الذي مكّن الطبقة المسيطرة هذه من أن تؤمن التجدد لسيطرتها الطبقية في تجدد أزمتها

المزمنة، فما هي الأسباب التي كانت تحول دون وصول الجماهير تلك إلى استقلالها السياسي؟ وهل الأسباب هذه ما تزال قائمة، أم أن تحولاً جذرياً قد طرأ على حركة الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية اللبنانية، ومتى أبتدأ هذا التحول، وما هي آثاره؟

٣ ـ في علاقة التبعية السياسية الطبقية الكادحة

جملة من الأسباب كانت تتضافر في ترابطها الداخلي فتؤمن للبرجوازية اللبنانية ديمومة تجدد سيطرتها الطبقية. ولا يمكن عزل الواحد من هذه الأسباب عن الآخر، فلقد كانت ترابط جميعها في تجددها المتبادل، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم إيديولوجية، وسواء أكانت «داخلية» أم «خارجية» في حركة واحدة معقدة من الصراع الطبقي تحكم آليتها الداخلية، في نهاية التحليل، بنية علاقة التبعية السياسية الطبقية التي كانت تخضع فيها الجماهير الشعبية لسيطرة البرجوازية الكولونيالية، في صراعها الطبقي نفسه ضدها. فلا بد من البحث في هذه الأسباب، لا لذاتها، كأنها عناصر مستقلة قائمة بذاتها في بنية ثابتة، بل في علاقتها بحركة الصراع الطبقي في هذه البنية، أي في تحديدها لهذه الحركة، من حيث هي محكومة، في آليتها الداخلية، ببنية هذه العلاقة من التبعية السياسية الطبقية. معنى هذا أن البحث ليس بحثاً في الأسباب، على شكل بحث في سلاسل متراتبة من العناصر المكوّنة للبنية الاجتماعية، بل هو في الحقيقة بحث في آلية هذه الحركة بالذات من الصراعات الطبقية، ومن حيث أن الحركة هذه هي مبدأ الوحدة والتماسك من البنية الاجتماعية القائمة. وفي أساس كل تحليل مادي للتاريخ نجد ضرورة النظر في بنية علاقات الانتاج القائمة. وعلاقات الانتاج هذه ـ كما حددناها سابقاً ـ هي علاقات من الانتاج الرأسمالي التبعي يسيطر فيها، في البنية الاجتماعية اللبنانية، هذا النمط من الانتاج على الأنماط الأخرى السابقة عليه، في علاقة تعايشه معها، بشكل تتجدد فيه علاقات الانتاج الخاصة بهذه الانماط، بدلاً من أن يقضي عليها. فالطابع الكولونيالي الخاص بهذا الانتاج الرأسمالي التبعي المسيطر هو الذي يلجم، إذن، هذا الانتاج، فيسمح، بالتالي، بتجدد تلك العلاقات الانتاجية السابقة، ويقف عائقاً رئيسياً في وجه تحقق عملية التفارق الطبقي، لا بين الطبقات المسيطرة والطبقات الخاضعة لها، بل بين هذه الطبقات الشعبية

نفسها التي تخضع للسيطرة الطبقية البرجوازية. معنى هذا أن علاقة التبعية البنيوية التي يرتبط فيها الانتاج الكولونيالي بالانتاج الامبريالي، ملجوماً في تطوره نفسه، هي التي تقف عائقاً رئيسياً في وجه **التكوّن الطبقي المستقل** للطبقة العاملة التي هي، من بين الطبقات الشعبية الخاضعة لسيطرة البرجوازية، النقيض الطبقي الرئيسي لهذه الطبقة المسيطرة. لا نقول هذا لنستدل على السبب **الاقتصادي الأساسي** الذي يفسر لنا عدم التكون **السياسي** المستقل للجماهير الشعبية، فالسبب هذا، في تحدده ببنية علاقات الانتاج القائمة، **ليس اقتصادياً، بل سياسي** يجب البحث عنه في حركة الصراع الطبقي، في تحدد آليتها بتلك البنية من علاقات الانتاج. إنما نهدف من ذاك القول إلى شيء آخر هو تأكيد أن الشرط الأساسي للتكون السياسي المستقل للجماهير الشعبية في وجه البرجوازية المسيطرة وضدها هو، بالتحديد، التكون السياسي المستقل للطبقة العاملة، من حيث هي تمثل بالفعل، في علاقات الانتاج الكولونيالية، النقيض الطبقي الرئيسي للبرجوازية. فالاستقلال السياسي للطبقة العاملة هو إذن **محور** الاستقلال السياسي للجماهير الشعبية، لأن تلك الطبقة المهيمنة النقيض هي العمود الفقري للتحالف الطبقي ضد البرجوازية المسيطرة.

هل نحن في حلقة مفرغة؟ كيف يكون للطبقة العاملة مثل هذا الاستقلال السياسي الطبقي، في الوقت الذي تصطدم فيه، في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية، بعائق تكونها الطبقي المستقل؟ حين نتحرر من طغيان الاقتصادية على حركة فكرنا، نتحرر، بالتالي، من هذا الذي يشبه الحلقة المفرغة. وحين نفهم، بدقة، المفهوم النظري للعلاقة الكولونيالية، أي لعلاقة التبعية البنيوية بالامبريالية، نفهم حينئذ أن ليس لنا أن ننتظر تكوناً للطبقة العاملة في البنية الاجتماعية الكولونيالة على نموذج الطبقة العاملة في البنية الاجتماعية الامبريالية، أو أن نستورد، من خارج، طبقة عاملة جاهزة التكون، أو أن نحيل الثورة على الاستيداع، بانتظار أن تنتظم حركة التاريخ بنظام فكر متكون جامد في قوالبه، ينتحل لقب الماركسية وهو في تنافر صارخ معها. لكل بنية اجتماعية، في هذا العصر الذي هو عصر الانتقال إلى الاشتراكية، طبقتها العاملة التي لها شكل تكونها وتطورها التاريخيين. ثم إن مفهوم الاستقلال الطبقي **مفهوم سياسي** (بالمعنى الماركسي للسياسي). ففي **حقل الصراع الطبقي**، في تحدده ببنية علاقات الانتاج، وليس في هذه البنية، تستقل الطبقة العاملة (وكل طبقة اجتماعية أخرى)، **سياسياً**. بممارستها السياسية للصراع الطبقي تتكون هذه الطبقة المهيمنة النقيض كقوة سياسية. والقوة السياسيةهذه تكون **مستقلة** بمقدار ما يكون **الخط السياسي** الذي تسير فيه الطبقة العاملة، في ممارستها

السياسية، مستقلاً؛ أي بمقدار ما يكون في حقل الصراع الطبقي الخط السياسي النقيض للخط البرجوازي. معنى هذا ان الاستقلال السياسي للطبقة العاملة هو **ممارسة سياسية** لصراعها الطبقي ضد البرجوازية، من موقع وجودها الطبقي في علاقات الانتاج كطبقة مهيمنة نقيض. مع تكون **الحزب الشيوعي**، صار بالامكان التكلم على استقلال سياسي طبقي للطبقة العاملة في البنية الاجتماعية اللبنانية. هل معنى هذا أن الطبقة العاملة كان لها وحدها استقلال سياسي، بينما كانت الجماهير الشعبية (المفروض فيها أن تكون في تحالف طبقي مع الطبقة العاملة، بحكم وجودها معها في طرف واحد من علاقة التناقض الطبقي مع البرجوازية) تفتقد هذا الاستقلال؟ هل معنى هذا ان الجماهير الشعبية هذه لم تكن تمثل قوة سياسية، بينما كان للطبقة العاملة وحدها مثل هذه القوة السياسية؟ ليس هذا ما نريد قوله، بل العكس هو الصحيح..لئن ظلت الجماهير الشعبية، برغم نضالاتها الجريئة التي شارك الشيوعيون فيها بشجاعة نادرة، في علاقة تبعية سياسية للبرجوازية المسيطرة، لا سيما في المراحل السابقة على انتفاضتها الرائعة في **٢٣** نيسان **١٩٦٩**، فلأن الطبقة العاملة لم تتمكن، في ممارستها السياسية، من أن تفرض في حقل الصراع الطبقي استقلالها السياسي، بل كانت هي أيضاً، بشكل عام، في مثل تلك العلاقة من التبعية السياسية، بمعنى أن **الخط السياسي** الذي كانت تسير فيه لم يكن يمثل خط هذا الاستقلال السياسي، بل كان الوجه الآخر من الخط «القومي» البرجوازي. فبسبب خطها السياسي هذا الذي لم يكن **الخط الوطني الثوري**، أي نقيض هذا الخط «القومي» البرجوازي، انعزلت الطبقة العاملة، ممثلة بحزبها الشيوعي، عن الجماهير الشعبية الوطنية، فتعززت، بهذه العزلة، علاقة التبعية السياسية التي كانت الجماهير الشعبية خاضعة فيها للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية. (راجع، بهذا الصدد، تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثاني). نستخلص من هذا، قبل التوسع في تحليل هذه القضية، أن الاستقلال السياسي للطبقة العاملة لا يكون بتكون حزبها الشيوعي وبممارسته السياسية إلا بمقدار ما يكون الخط السياسي الذي يسير فيه هذا الحزب في ممارسته السياسية للصراع الطبقي خطاً سياسياً مستقلاً هو، في البنية الاجتماعية الكولونيالية، **الخط الوطني الثوري**.

قد يكون الطابع النظري **العام** هو الغالب حتى الآن في تحليلنا هذا. مع أن الأهم، برأينا، وبرأي القارىء، أن يتحرك التحليل، بما هو تحليل **نظري**، لا على صعيده العام، بل على صعيد الواقع التاريخي الملموس للبنية الاجتماعية اللبنانية. لقد مرّت هذه البنية الاجتماعية، لا سيما في الخمسينات، بمرحلة من الازدهار النسبي يخطىء من يرى فيها

«طوراً صاعداً» من الانتاج الكولونيالي، إذ هي إلا مرحلة ازدهار في طور أزمة. وربما كانت المرحلة هذه «العصر الذهبي» في عمر هذا النظام من «الاقتصاد الحر». ولهذا تفسيره الذي لن ندخل فيه لأنه يبتعد بنا، دون مبرر، عن الموضوع الذي نعالج. لكن الأهم بالنسبة لنا هو أن نتعرف الشكل الذي فيه انعكست هذه المرحلة في حركة الصراع الطبقي. باختصار نقول إن فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف كانت تجد، في مرحلة هذا الأزدهار النسبي (طوال الخمسينات وحتى بدايات الستينات أي حتى عشية أزمة بنك أنترا)، أن مصالحها الطبقية الخاصة مرتبطة بالمصالح الطبقية للطغمة المالية وبتطور نظامها الاقتصادي، بمعنى أنها كانت تعي علاقتها بعلاقات الانتاج الفعلية (وبالتالي بالطغمة المالية) في شكل إيديولوجي محدد هو شكل تحالفها الطبقي الضروري مع الطغمة المالية، برغم وجودها الفعلي في علاقات الانتاج في موقع الطرف الخاضع لسيطرة هذه الطغمة ولاستغلالها الطبقي. وما الشكل الايديولوجي هذا سوى الذي كانت تحدده لها الايديولوجية البرجوازية المسيطرة. فعلاقة **التناقض الاقتصادي** القائمة بين البرجوازية الكبرى وهذه الفئات (ولا نقول **الجماهير** لأن لهذه الكلمة، بعكس الأخرى، معنى **القوة السياسية**) الشعبية الواسعة، والتي هي في أساسها المادي **علاقة استغلال طبقي** تنعكس **سياسياً** في حقل الصراع الطبقي، أي تنقلب **نقيضها**، في شكل علاقة من **التحالف الطبقي** بين طرف يستغل وآخر يخضع لهذا الاستغلال الطبقي ويقبل، إلى حد، به. هذا لا يعني أن تلك الفئات الشعبية لم تكن تدرك، بشكل أم بآخر، أنها واقعة تحت الاستغلال الطبقي للبرجوازية الكبرى وخاضعة لسيطرتها الطبقية. بل ربما كان العكس هو الصحيح. لكنها، في إدراكها هذا بالذات، أو قل في هذا الشكل المحدد من الوعي الطبقي الذي كانت تظهر لها فيه علاقتها بتلك البرجوازية بمظهر التحالف الطبقي الضروري، كانت تجد في خضوعها لتلك السيطرة الطبقية، أي في ربط مصالحها الطبقية بمصالح الطغمة المالية، ضمان مصالحها بالذات. ويمكن لنا توضيح حركة هذا المنطق الطبقي البرجوازي الصغير الذي هو منطق القبول بالخضوع للسيطرة الطبقية للبرجوازية الكبرى، على الشكل التالي: لئن كان ازدهار نظام «الاقتصاد الحر»، في هيمنة قطاع الخدمات فيه على القطاعات المنتجة، يعود بالفائدة، ولو قليلاً، أو بفتات منها، على فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة، ولئن كان هذا الازدهار لا يتأمن إلا بسيطرة البرجوازية، وبهيمنة الطغمة المالية منها على سائر أطرافها الأخرى، فإن الاطراف هذه مستعدة للقبول بهذه الهيمنة ـ وهذا أمر طبيعي ـ وإن الفئات تلك مستعدة أيضاً

للقبول بالخضوع لتلك السيطرة الطبقية ولهذه الهيمنة الطبقية. فمصالح كل من هذه الفئات والأطراف تتأمن إذن، في تراتبها، وبالتالي، في تناقضاتها، بوحدة مصالح «النظام» ككل، أي بوحدة «**المصلحة العامة**». هنا تقوم الايديولوجية المسيطرة بوظيفتها **السياسية** الرئيسية في تأمين شروط الديمومة لإعادة إنتاج علاقات الانتاج القائمة، وبالتالي، لتجدد علاقة السيطرة الطبقية التي تخضع فيها الطبقات الشعبية والكادحة لسيطرة الطبقة أو التحالف الطبقي المسيطر. وتحت شعار تأمين «**المصلحة العامة**» التي هي **واحدة** (اي مصلحة «النظام» في تراتب مصالح فئاته وطبقاته) تقوم الايديولوجية المسيطرة بوظيفتها في تأمين شروط تلك الديمومة. وصعوبة القيام بمثل هذه الوظيفة لا تكمن في إقناع أطراف البرجوازية الواحدة المسيطرة بضرورة الخضوع، في إطار هذه السيطرة الطبقية، لهيمنة الفئة المهيمنة منها التي هي الطغمة المالية، بل هي تكمن في إقناع تلك الفئات الشعبية التي هي **اقتصادياً** (بالمعنى الماركسي للاقتصادي) مع الطبقة العاملة في طرف واحد من التناقض الذي يشكل طرفه الآخر البرجوازية المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر. فأنتصار البرجوازية (وبخاصة الطغمة المالية) **السياسي** على هذا الواقع **الاقتصادي** المادي تؤمنه الايديولوجية المسيطرة. فحتى تنعكس تلك العلاقة من التناقض الطبقي الاقتصادي بين الطغمة المالية والفئات الشعبية من البرجوازية الصغيرة، سياسياً في شكل علاقة من «التحالف» الطبقي السياسي، لا بد من أن ترى الفئات الشعبية هذه إلى علاقتها بالطغمة المالية بعين الايديولوجية المسيطرة، أي بعين إيديولوجية هذه الطغمة المالية نفسها. بهذه العين، تنقلب، في حقل الصراع الطبقي، علاقة التناقض الاقتصادي نقيضها، فتظهر، كما سبق القول، في شكل علاقة من «التحالف» السياسي الذي ليس بتحالف ـ إذ لا تحالف سياسياً فعلياً إلا بين أطراف يمثل كل منها، في إطار التحالف نفسه، قوة سياسية متميزة ـ وتفقد تلك الفئات الشعبية من البرجوازية الصغيرة، بتحالفها هذا «غير الطبيعي» قوتها السياسية بشكل تظل فيه في موقع الخضوع الطبقي لسيطرة البرجوازية والطغمة المالية، ويقوم، بالتالي، بينها وبين الطبقة العاملة، بفعل تلك العين نفسها، عازل إيديولوجي هو الذي تسعى دوماً البرجوازية المسيطرة إلى إقامته، لأنه يؤمن لسيطرتها الطبقية ديمومة التجدد، ما دام ذلك التحالف «غير الطبيعي» قائماً بينها وبين الحلفاء الطبيعيين للطبقة العاملة، نقيضها الثوري، أي ما دام طوق العزلة مضروباً على هذه الطبقة الثورية. هذا يعني، إذن، أن آلية تكوّن تلك الفئات الشعبية كقوة سياسية، أو أن آلية صيرورتها في حقل الصراع الطبقي قوة سياسية، هي بالتحديد آلية

تحالفها الطبقي «الطبيعي» مع هذه الطبقة الثورية .(والتحالف هذا«طبيعي» لأنه يتفق مع وضعها الطبقي الذي هي فيه، مع الطبقة العاملة، في بنية علاقات الانتاج القائمة، في طرف واحد من علاقة التناقض الطبقي ـ أي من علاقة الاستغلال الطبقي ـ التي تشكل البرجوازية، أو التحالف الطبقي المسيطر، طرفها الآخر). فالفئات هذه، من حيث هي فئات **وسيطة** واقعة، في البناء الاجتماعي، بين الطبقتين الرئيسيتين النقيضين: الطبقة العاملة والبرجوازية المسيطرة، ليس لها، بحكم وضعها الطبقي هذا، استقلال طبقي يؤهلها لأن يكون لها، بذاتها، استقلال سياسي لا تمتلكه سوى طبقة مهيمنة. فقوتها السياسية إذن لا تكون إلا بتحالفها الطبقي مع أحد القطبين الرئيسيين في الصراع الطبقي. لكن تحالفها مع الطبقة المسيطرة، من حيث هو تحالف «ضد الطبيعة»، أي ضد طبيعة وضعها الطبقي بالذات، يفقدها، كما سبق القول، قوتها السياسية التي لا تكتسبها، بالتالي، إلا بتحالفها الطبيعي مع الطبقة المهيمنة النقيض. وكما أن تحالفها هذا ضروري لها في صراعها الطبقي ضد البرجوازية المسيطرة، فهو أيضاً ضروري للطبقة العاملة التي، وإن كانت قادرة، بحكم وضعها الطبقي كطبقة مهيمنة، على تأكيد استقلالها السياسي الطبقي، فإن استقلالها هذا ليس استقلالاً عن التحالف، بل هو استقلالها فيه. بل قل إنه استقلال الخط السياسي لهذا التحالف الطبقي الذي يجد في الاستقلال السياسي للطبقة العاملة، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، الشرط الأساسي لتحققه. فباستقلالها السياسي هذا وحده، من موقع وجودها في التحالف الطبقي الثوري، وليس من موقع استقلالها عنه، تتمكن الطبقة العاملة من أن تؤمن لهذا التحالف استقلاله السياسي، أي استقلال خطه السياسي عن الخط السياسي للبرجوازية، أو للتحالف الطبقي المسيطر. في إطار هذا التحالف إذن، وبه وحده، تتكون، في حقل الصراع الطبقي وممارساته، تلك الفئات الوسطية، إلى جانب الطبقة العاملة ومعها، في قوة سياسية مستقلة، بشكل يصير فيه بالامكان التكلم بدقة على جماهير شعبية هي جماهير ذلك التحالف، أو على حركة جماهيرية ضد التحالف الطبقي المسيطر.

جملة من العوامل المتضافرة كانت تحول ـ كما سبق القول ـ دون التكوّن السياسي المستقل لهذه الجماهير، فتعرقل آلية التحالف الطبقي بين الطبقة العاملة وحلفائها الطبيعيين. وما مرحلة الازدهار النسبي تلك التي عرفتها البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية في الخمسينات سوى عامل من هذ العوامل التي لا فعل للواحد منها إلا في تضافره مع الأخرى في الحركة العامة للصراع الطبقي. لكنها مرحلة ازدهار في طور أزمة، أو

مرحلة ازدهار في تطور **بنية أزميّة**. ولهذا التحديد أهمية بالغة في تفسير ما نحن بصدد تفسيره من عوائق تكون الجماهير الشعبية في قوة سياسية مستقلة. فالطابع الكولونيالي للانتاج الرأسمالي في لبنان يحدد لعلاقة التعايش القائمة بين هذا النمط من الانتاج والانماط السابقة عليه شكلاً من السيطرة هو الذي يسمح لهذه الأنماط بالتجدد، في خضوعها نفسه لسيطرة هذا النمط المسيطر من الانتاج الكولونيالي. معنى هذا أن ما يتميز به هذا الانتاج الكولونيالي من الانتاج الرأسمالي، برغم كونه شكلاً تاريخياً محدداً منه، هو، بالضبط، عجزه عن القضاء، في تطوره التبعي، وبفعل تبعيته هذه، على علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية التي يؤمن لها، بتعايشه معها، نسبياً، ديمومة التجدد. هذا هو بالتحديد ما عنيناه بالقول إن بنية هذا الانتاج المسيطر في البنية الاجتماعية اللبنانية هي بنية ازمية. لا بد، إذن، في النظر في تلك المرحلة من الازدهار النسبي في تطور هذا الانتاج، من وضعها في إطارها الصحيح الذي هو إطار هذه البنية الأزمية بالذات. فإذا فعلنا هذا، وضح لنا أن مرحلة الازدهار هذه لم تغيّر، وما كان لها أن تغيّر مجرى القانون العام الذي يحكم تطور هذا الانتاج الكولونيالي، من حيث هو قانون تطوره في عجزه البنيوي عن القضاء على انماط الانتاج السابقة عليه، بل هي، بالعكس من ذلك، ترتسم في مجرى هذا القانون العام وتتحدد به. أما شكل تحددها به فيظهر في أنها كانت مرحلة ازدهار **قطاع الخدمات**، هذا الذي يتفق إلى حد بعيد مع منطق تجدد علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، لأن قدرته، على «بلترة» الفئات الاجتماعية المنتمية إلى هذه العلاقات ضعيفة جداً. (نقصد بـ «البلترة» هنا عملية تحويل هذه الفئات إلى بروليتاريا.) أوقل، على الأقل، إن قدرته هذه أضعف بكثير من قدرة القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة) على تحويل الفئات المرتبطة بأنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية إلى عمال.

كيف انعكس، في حقل الصراع الطبقي، مثل هذا الوضع الخاص بآلية الانتاج الكولونيالي، وبآلية تطور بنيته الأزمية في البنية الاجتماعية اللبنانية؟ هذا هو السؤال الأهم في مجال بحثنا الذي لا بد فيه من أن يتمركز النظر في حركة تطور الصراع الطبقي.

٤ ـ في علاقة التمثيل السياسي «الطائفي»

لقد انعكس ذلك الوضع في حقل الصراع الطبقي، بشكل أساسي، في نوع معين من

علاقة تمثيل سياسي بين قسم واسع من الطبقات والفئات الاجتماعية الوسطية ـ لا سيما في الريف ـ التي هي في معظمها تنتمي إلى علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، بل حتى بين قسم من الطبقة العاملة نفسها، من جهة، وبين «الاقطاعات السياسية» من جهة أخرى. نقصد «بالاقطاعات السياسية» الزعماء التقليديين من رؤساء العائلات اللبنانية الكبرى الذين يحتلون، اكثر من رجال الدين انفسهم، إن لم نقل دون رجال الدين، في حقل الصراع الطبقي، موقع رؤساء الطوائف وممثليها. إن علاقة التمثيل السياسي هذه التي كان يرى فيها ذلك القسم الواسع من «الجماهير» الشعبية في هؤلاء الزعماء التقليديين ممثليه السياسيين، كانت إذن تتحرك، في حقل الصراع الطبقي، كعلاقة تمثيل سياسي «طائفي»، فكانت، بالتالي، في تحركها هذا، تلغي علاقة التمثيل السياسي **الطبقي**، أو على الأقل تحول دون تكونها الفعلي في هذا الحقل، لأن تلك «الجماهير» كانت تتحدد فيها ـ وبها ـ «طائفياً» (أي «كطوائف»)، وليس طبقياً، (أي كطبقات)، بتحددها «الطائفي» هذا، أي بوجودها **السياسي** في هذه العلاقة **السياسية** التي هي علاقة تمثيل «طائفي»، لم تكن «الجماهير» هذه جماهير، بل كانت «طوائف»، وكان وجودها السياسي، بالتالي، في حقل الصراع الطبقي، يتمثل بالوجود السياسي لممثليها «الطائفيين» الذي هو ينفي وجودها السياسي، أو قل يمنع تكونها كقوة سياسية في هذا الحقل، من حيث هي جماهير، لا من حيث هي «طوائف»، لأن وجودها السياسي «الطائفي» (أي وجودها «كطوائف»)، هو الذي يمنع وجودها السياسي الطبقي ويبطله. فوجودها **السياسي الفعلي**، أي وجودها كقوة سياسية مستقلة، هو وجودها الطبقي سذا، لا وجودها الطائفي ذاك. وبتعبير أوضح، إن الطبقات والفئات الاجتماعية **بعامة**، من حيث هي طبقات وفئات اجتماعية، لا تتحدد بذاتها، إن جاز القول، «طائفياً» على صعيد وجودها الطبقي (الاقتصادي) في علاقات الانتاج المادي. فهي، على هذا الصعيد، طبقات وفئات اجتماعية تتحدد، اقتصادياً، بحسب موقعها في علاقات الانتاج هذه، أي في نهاية التحليل، بحسب موقعها من وسائل الانتاج، وبمعزل عن الشكل (الأيديولوجي) الذي تعي فيه علاقتها بهذه العلاقات الموضوعية الفعلية فهي، على هذا الصعيد ـ الذي لا بد من عزله **نظرياً**، أو من تمييزه **مفهومياً** في القبض عليه وتملكه المعرفي ـ ليست «طوائف» ولا معنى لهذا القول هنا، أو لهذا التحديد «الطائفي».

لا شك في أن الصعيد الاقتصادي هذا لا وجود له، في الواقع الفعلي المعقد، معزولاً عن الاصعدة الأخرى، السياسية والايديولوجية، فهو، في ذاك الواقع، متداخل مترابط

بها في كل واحد معقد يجد مبدأ وحدته في الحركة المحورية العامة للصراع الطبقي. إن الصفاء الخالص في تحديده كصعيد اقتصادي مادي، وبالتالي، في التحديد الاقتصادي للطبقات الاجتماعية ولعلاقات الانتاج بينها، هو صفاء **نظري ضروري** لتمييزه ولعدم الخلط بينه وبين الأصعدة الأخرى ـ أو المستويات الأخرى ـ التي تترابط معه في وحدة البنية الاجتماعية بحسب قانون التفاوت البنيوي فيها الذي يجعل من العامل الاقتصادي (بنية علاقات الانتاج) العامل المحدِّد، في نهاية التحليل، للكل الاجتماعي. وانتفاء هذا الصفاء النظري الملازم للصرامة العلمية في التمييز بين المفاهيم، في ترابطها الداخلي نفسه، يقود، حكماً، إلى تجريبية تكتفي بنقل الواقع وتدوينه، كما يتبدى في الظاهر، فيستحيل بها تعقد هذا الواقع **غموضاً فكرياً** يختلط فيه الايديولوجي بالسياسي بالاقتصادي دون تمييز، ويستوي، بالتالي، عنده الواقع المادي، في موضوعيته، وأشكال ظهوره في الوعي الأيديولوجي، أو أشكال تحركه السياسي في الأطر الجهازية (المؤسسية) التي تحدده له الطبقة المسيطرة، في هدف ضبط تحركه. فمن المفيد إذن أن نستعيد هنا قول ماركس إن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي وأشكاله، وليس الوعي الاجتماعي هذا هو الذي يحدد الوجود الاجتماعي. وما الفارق بين الاثنين سوى هذا الذي قائم باستمرار بين المادية والمثالية. كيف يمكن للفكر النظري، في صرامته العلمية، أن يقوم بتحديد «طائفي» للطبقات الاجتماعية تستحيل فيه الطبقات، هذه وفئاتها «طوائف»، فيما هو يقوم بتحديدها في الاطار البنيوي لعلاقات الانتاج المادي وبحسب موقعها في هذه العلاقات؟ يدخل البشر، في إنتاج حياتهم **المادية** (ولا نقول ـ ولم يقل ماركس ـ هنا، الروحية أو الفكرية أو الأيديولوجية الخ . . . ، برغم كون العلاقات الروحية هذه أو الفكرية أو الأيديولوجية أو السياسية علاقات انتاج اجتماعية) في علاقات موضوعية ضرورية محددة خارجة على إرادتهم ووعيهم، هي علاقات الانتاج التي تكون البنية **الاقتصادية**، أو **القاعدة المادية** للمجتمع. والبشر، في هذه العلاقات يتميزون **كطبقات** ـ بالمعنى الدقيق للكلمة ـ ولا دخل هنا لانتماءاتهم اللغوية أو الدينية أو «الطائفية» أو العائلية أو الفكرية أو الروحية الخ . . . ، في تحددهم، **على هذا الصعيد، وفي هذا الاطار بالذات**، كطبقات. والشكل الفعلي الموضوعي الذي فيه يتحدد البشر كطبقات في هذه العلاقات الانتاجية **المحددة**، وفي إطار عملية الانتاج المادي، (التي تختلف، في بنيتها وتطورها وعلاقتها بالقوى المنتجة، من بنية اجتماعية إلى أخرى، باختلاف الشروط التاريخية التي تكونت فيها هذه العلاقات والتي فيها تتطور عملية الانتاج) هو الذي يحدد

شكل ـ أو أشكال ـ الصراعات الطبقية التي لا تتم بينهم (نعني البشر) إلا في شروط وفي حركة معينة تتضافر في تحديدها جملة من العوامل التي ليس منها العامل الاقتصادي سوى واحد، هو المحدِّد. (**ملاحظة**: لا يعني قولنا السابق هذا أن مفهوم الطبقة **ينحصر** في مفهوم اقتصادي، بل بالعكس، يعني القول هنا أن المفهوم هذا هو في **أساسه** مفهوم اقتصادي، أو قل للدقة، إن له أساساً اقتصادياً. لكن، في الواقع، لا يوجد، بالفعل، إلاّ في علاقته بمفهوم **الصراع الطبقي**. ومفهوم الطبقة في هذه العلاقة، وفي هذا الصراع، مفهوم **سياسي**، كما سبق لنا أن بيّنا في كتابات أخرى. لكن، كما سبق أن بيّنا أيضاً، لا وجود لصراع طبقي إلا **ببنية** من علاقات الانتاج يتميز فيها البشر **تناقضياً** كطبقات، بمعنى أن للصراع الطبقي بالضرورة **أساساً اقتصادياً** هو علاقة الاستغلال الطبقي التي تجد شرطها المادي الضروري في هذه البنية من علاقات الانتاج. نحن هنا نكرر، في هذا القول، قول لينين فقط). ولا وجود فعلياً لتلك العلاقات من الانتاج المادي المحدِّدة لهذه الحركة من الصراعات الطبقية ولأشكالها إلا في هذه الحركة المحورية التي هي بالفعل مبدأ وحدة البنية الاجتماعية في كامل تعقدها، ومبدأ تماسكها الداخلي.

أما في حقل هذه الحركة من الصراع الطبقي، وعلى صعيدها البنيوي، فالوضع، في تحديد الطبقات والفئات الاجتماعية، مختلف عنه على الصعيد الاقتصادي، ففي هذا الحقل، ننتقل من الصعيد، أو المستوى **الاقتصادي** إلى الصعيد، أو المستوى **السياسي**. هنا، في هذا الحقل، وعلى مستواه البنيوي السياسي، وعلى المستويات البنيوية الأخرى من تحرك أشكال الصراع الطبقي، يدخل «العنصر» الطائفي، ليس بذاته، أو مستقلاً، بل في شبكة معقدة من العلاقات بعناصر أخرى تجد الأساس المادي لوحدة ترابطها وتمفصلها في بنية علاقات الانتاج القائمة. فالبنية الكولونيالية اللبنانية التي تسمح، في القانون العام لتطورها التبعي، بديمومة علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، هي التي تحدد، في بنية حقل الصراع الطبقي نفسه، إمكانية دخول قسم واسع من الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية في تلك العلاقة من التمثيل السياسي «الطائفي» التي فيها تتكون تلك الطبقات والفئات الاجتماعية «كطوائف»، فتنشلّ، بالتالي، كقوة سياسية. لكن تلك «الاقطاعات السياسية» في هذه العلاقة نفسها تتمكن، بالعكس، من موقع تمثيلها «الطائفي» لهذه الطبقات والفئات المشلولة سياسياً، من أن تكون في حقل الصراع الطبقي قوة سياسية متجددة بتجدد علاقة التمثيل «الطائفي». والعلاقة هذه هي التي تسمح لها، كفئة **غير مهيمنة** من البرجوازية المسيطرة، بأن يكون لها في **السلطة**، في إطار التحالف

الطبقي البرجوازي المسيطر، حصة متميزة. وحصتها هذه هي بحجم قدرتها على شلّ تلك الطبقات والفئات الشعبية، تكبر أو تصغر بحسب حجم هذه القدرة. والتغيّر هذا رهن بحركة تلك العلاقة من التمثيل السياسي «الطائفي» في حقل الصراع الطبقي.

ليس «للطوائف» إذن في هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية، وجود اجتماعي خارج هذه **العلاقة السياسية**، أوفي استقلال عنها. ليست «الطوائف» كيانات اجتماعية قائمة بذاتها إلا في إيديولوجية البرجوازية اللبنانية الكولونيالية المسيطرة. وهي لا تبدو هكذا، كأنها كيانات أو وحدات مستقلة بعضها عن بعض، تدخل في علاقات خارجية أو داخلية فيما بينها، من موقع استقلالها هذا، إلا من زاوية نظر البرجوازية المسيطرة، ومن موقع إيديولوجيتها الطبقية في الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي. ولئن هي بدت كذلك، حتى للمتمركسين من المتفكرين او المثقفين، فليس هذا، بالطبع، دليلاً على أنها كذلك في واقعها الفعلي الذي هو واقع وجودها الاجتماعي في حقل الصراع الطبقي، على الشكل الذي حددنا، وإنما هو، بالعكس، دليل على قدرة تلك الايديولوجية البرجوازية على أن تخضع لسيطرتها كل فكر يحاول، في النظر في الواقع الاجتماعي، نقدها من موقعها الطبقي ـ وإن تمركس ـ، بدلاً من ممارسة نقضها، في النظر في هذا الواقع، من موقع الطبقة المهيمنة النقيض التي هي الطبقة العاملة. نقول إذن ليس «للطوائف» وجود اجتماعي سابق على تلك العلاقة السياسية، بل هي فيها وليدة حركة هذه العلاقة في حقل الصراع الطبقي نفسه، في تحدد بنيته بتلك البنية الاجتماعية الكولونيالية. معنى هذا أن «الطوائف» ليست تلك الكيانات أو الوحدات الاجتماعية، بل هي **علاقات سياسية** تحددها حركة معينة من الصراع الطبقي خاصة بهذه البنية الاجتماعية اللبنانية، وبالشكل الذي تتحدد فيه الحركة هذه بهذه البنية. فالوجود الاجتماعي «للطوائف» في هذه البنية هو، بالتحديد، وجودها **السياسي**، أي وجودها، في حقل الصراع الطبقي، في تلك العلاقة السياسية التي تنتفي فيها، في هذا الحقل، القوة السياسية للطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية، بفعل تمثيلها «الطائفي» نفسه، أي بفعل هذا التمثيل **السياسي** الذي **تتكون** فيه «كطوائف»؛ بينما تتأكد فيها ـ نعني في تلك العلاقة السياسية ـ بالعكس، وتتأبد القوة السياسية لممثلي «الطوائف»، من حيث هي، في حقل الصراع الطبقي، قوة طبقية ـ وليس قوة «طائفية» ـ هي قوة هذه الفئة غير المهيمنة من البرجوازية المسيطرة. ربما وجب القول، للدقة، إن تحرّك تلك العلاقة السياسية من التمثيل «الطائفي» في حقل الصراع الطبقي يولّد في طرف منها أثراً معاكساً ـ أو عكسياً ـ

للأثر الذي يولّده في طرفها الآخر ـ وربما كان هذا قانون تحركها في هذا الحقل ـ: فبينما نرى الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية فيها **تتكوّن** «كطوائف»، نرى، بالعكس، فيها «الاقطاعات السياسية» (هؤلاء الزعماء التقليديون المتحدرون من مواقع السيطرة الطبقية في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، بل قل بشكل أدق، في البنية الاجتماعية السابقة على الرأسمالية) **تتكوّن، طبقياً**، كفئة من البرجوازية المسيطرة في البنية الاجتماعية الكولونيالية.

نحن هنا، في حركة تطور هذه البنية الاجتماعية، أي في حركة إعادة إنتاج علاقات الانتاج القائمة فيها، والتي هي حركة تجدد سيطرة نمط الانتاج الكولونيالي المسيطر فيها، في تعايشه مع الانماط الانتاجية الأخرى السابقة عليه، وفي حركة تطور الصراع الطبقي فيها بالشكل الذي تحدده لها سيطرة الممارسة السياسية البرجوازية في حقله السياسي، نحن هنا، إذن، أمام **حركة متناقضة** من التكون الاجتماعي: فبالحركة هذه، من جهة الطرف المسيطر عليه من تلك العلاقة السياسية (التي هي، بالفعل، **علاقة صراع طبقي**)، هي حركة **تكوّن** «**طائفي**»، تحول دون **التكون السياسي الطبقي** لهذه الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتكون فيها «كطوائف»، فتحول، بالتالي، ـ وهذا هو الأهم في حركة **هذا الصراع الطبقي** ـ دون التكون السياسي للتحالف الطبقي الثوري الذي يجد، بالضرورة، في الطبقة العاملة محوره الطبقي الذي هو أساسي لتكونه في استقلاله السياسي كنقيض ثوري للتحالف الطبقي البرجوازي المسيطر. أما من جهة الطرف المسيطر من تلك العلاقة، فإن تلك الحركة هي حركة **تكوّن طبقي** لأنها، بالتحديد، حركة التكون **البرجوازي** «للاقطاعيات السياسية» كفئة من البرجوازية. إنها، بتعبير آخر، حركة **تكامل** التحالف الطبقي البرجوازي المسيطر، في ظل هيمنة الفئة المهيمنة من البرجوازية التي هي الطغمة المالية، القابضة على القطاعات الاقتصادية كلها، وبوجه خاص على قطاع الخدمات وعلى تطوره، من حيث هو، بالتحديد، **القطاع المهيمن** («الطليعي») في هذا الاقتصاد الكولونيالي. وما هذا التناقض في حركة هذا التكون سوى **التناقض الداخلي** نفسه في حركة هذا الصراع الطبقي التي تحددها وتولدها حركة تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية في هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية التي يسيطر فيها نمط الانتاج الكولونيالي، في تميزه بهيمنة قطاع الخدمات فيه على الأنماط الانتاجية السابقة عليه، والمتعايشة معه بشكل تتحدد فيه علاقة السيطرة التي تربطه بها كعلاقة تتجدد، بتجددها، الأنماط هذه في خضوعها لسيطرته.

٥ ـ «الاقطاع السياسي» وعلاقة الوكالة الطبقية للسلطة

إن علاقة السيطرة هذه هي التي تجعلنا نتحفظ في استخدام مفهوم «الاقطاع السياسي» في مجال هذه المعالجة **النظرية** التي لا بد فيها من إخضاع مفاهيم **اللغة السياسية** للنقد، في هدف استخراج نواتها العقلية، نعني العلمية. ربما كان لمفهوم «الاقطاع السياسي» هنا فائدة **عملية** هي في أنه يدل على وجود مشكلة نظرية لا بد من مجابهتها. لكنه يشير إلى وجودها بشكل يزيدها غموضاً. وهنا تنطرح عدة أسئلة نكتفي الآن بطرحها، دون الدخول في تفاصيل الإجابة عنها: هل المشكلة في هذا المفهوم هي مشكلة **الإقطاع**، من حيث هو **نمط إنتاج**، ومشكلة الشكل السياسي الذي يوجد فيه؟ أم هي مشكلة **السياسة** ونمطها الإقطاعي، في نمط من الانتاج هو غير إقطاعي، وهو نمط الانتاج الكولونيالي المسيطر في البنية الاجتماعية اللبنانية؟ وما هي السياسة، أو قل ما المقصود بالسياسة في هذا المفهوم؟ بل كيف يمكن أن يكون للسياسة شكل إقطاعي في بنية اجتماعية لا يسيطر فيها نمط الانتاج الاقطاعي، وفي بنية اجتماعية ليست في طور **انتقالي**، بل هي في حركة تجدد في إطار تكاملها البنيوي؟ هل يشير ذاك المفهوم، ضمنياً، إلى أن للسلطة السياسية في هذه البنية الاجتماعية طابعاً إقطاعياً، وهل الإشارة الضمنية هذه تعني، بالتالي، أن السلطة السياسية هذه ليس لها طابع برجوازي أو أنها سلطة التحالف الطبقي بين البرجوازية والاقطاع؟ وفي هذه الحال، لمن تعود الهيمنة الطبقية في هذا التحالف؟ ألا يعني القول «بسلطة الاقطاع السياسي» أن الهيمنة في هذا التحالف تعود إلى «الاقطاع» أكثر منها إلى البرجوازية، وأن البنية الاجتماعية هي، بالتالي، في أزمة سياسية هي أزمة انتقال السلطة السياسية فيها من الإقطاع إلى البرجوازية؟. وكيف يمكن التوفيق بين هذا القول وبين القول إن الطغمة المالية هي، بالفعل، الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة، وإن السلطة السياسية هي، في نهاية التحليل، دوماً (إلا في حالات استثنائية تنتهي دوماً بغلبة القانون العام وانتصاره) سلطة الفئة المهيمنة، هذه التي تؤمن، بهيمنتها الطبقية، سيطرة الطبقة المسيطرة، وديمومة نظام هذه السيطرة؟

ليس هنا مجال الدخول في تفاصيل الأجوبة على هذه الأسئلة التي ما طرحناها إلا لنبيّن الأسباب التي تدعونا إلى التحفظ في استخدام مفهوم «الاقطاع السياسي»، وعدّه مفهوماً

نظرياً دون نقده. وأهم تلك الأسباب، بالنسبة لموضوع بحثنا، هو أن هذا المفهوم **السياسي**، إذا نُقل نقلاً غير نقدي إلى الحقل النظري، قد يوحي ـ أو يوهم ـ بوجود نظامين مستقلين من علاقات الانتاج هما في **علاقة خارجية**، مهما اختلف شكل هذه العلاقة، في انعكاسها في الحقل السياسي، أو تراوح بين التحالف والتناحر: نظام برجوازي ونظام إقطاعي. وربما ولّد ذلك المفهوم السياسي أيضاً أثر وهم بوجود نظامين من **السلطة السياسية**، أو نوعين منها هما في علاقة استقلال خارجي: سلطة البرجوازية وسلطة الاقطاع. والأمر، في الحالتين ليس كذلك. بل هو، بالضبط، عكس ذلك، لأن السلطة السياسية في هذه البنية الاجتماعية هي **سلطة البرجوازية** التي تهيمن فيها الطغمة المالية في هيمنتها، بوجه خاص، على قطاع الخدمات المهيمن في بنية الاقتصاد الكولونيالي اللبناني. ولئن كانت «الاقطاعات السياسية» تحتل في السلطة، وفي جهاز الدولة، موقعاً أساسياً، أو **موقع الصدارة**، فهذا لا يغيّر على الإطلاق الطابع الطبقي البرجوازي لسلطة الدولة، بل هو يعني أن «الاقطاعات السياسية» هذه تحكم ـ حين تحكم ـ باسم البرجوازية، وأن وجودها في هذا الموقع الذي تحتله في الدولة له دور محدد، هو أن تؤمن، من هذا الموقع بالذات، وبهذه الأداة التي هي الدولة، لسلطة البرجوازية ديمومة التجدد. ودور الدولة يكمن، بشكل أساسي، في قيادة المصالح الطبقية للطبقة المسيطرة ككل، بتأمين الديمومة لنظام سيطرتها الطبقية. فالسؤال الذي يطرح هنا هو التالي: لماذا أوكلت البرجوازية المسيطرة، والطغمة المالية نفسها، على هذه «الاقطاعات السياسية»؛ بوجه خاص، مهمة قيادة مصالحها الطبقية، من موقع وجودها المسيطر في الدولة؟ وبشكل أوضح: لماذا لم تتصد الفئة المهيمنة من هذه البرجوازية المسيطرة، مباشرة، لهذه المهمة التي تعود إليها بشكل طبيعي، بل ضروري، ولم تحتل في **الحقل السياسي**، وعلى صعيد الدولة نفسها، موقع **الهيمنة الطبقية** الذي تحتله في **الحقل الاقتصادي**؟ ما الذي جعلها تعتمد «الاقطاعات السياسية» هذه **وكلاء سياسيين** لها، بدلاً من أن تباشر بنفسها ممارسة **سلطتها السياسية**؟

إن القاعدة المادية للبنية الاجتماعية الكولونيالية التي تفسر لنا تلك العلاقة السياسية من التمثيل «الطائفي» القائمة بين الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية وبين «الاقطاعات السياسية»، هي نفسها التي تفسر لنا هذه العلاقة السياسية من **نوع آخر** بين هذه «الاقطاعات» وبين الطغمة المالية في إطار الوحدة الطبقية للطبقة البرجوازية المسيطرة، أو للتحالف الطبقي البرجوازي المسيطر. العلاقة السياسية هذه هي من نوع

آخر لأنها، بالتحديد، على نقيض العلاقة الأولى، **ليست علاقة تمثيل «طائفي»**، بل هي، بالعكس تماماً، **علاقة تمثيل طبقي** على صعيد السلطة، أو قل، إن جاز التعبير، علاقة **وكالة طبقية هي وكالة سلطة**. لئن كان الطرف الطبقي المسيطر عليه يتكوّن في العلاقة الأولى «**كطوائف**»، فيما يتكون فيها الطرف المسيطر طبقياً كفئة من البرجوازية، فإن الطرفين في العلاقة الثانية (الطغمة المالية والاقطاعات السياسية) يتوحدان ويتكاملان طبقياً في طبقة برجوازية مسيطرة واحدة لا تلغي وحدتها الطبقية وجود التفاوت أو التناقض بين فئاتها، بل هي تؤكده في شكل **علاقة من الهيمنة الطبقية** هي أساسية لديمومة تجدد السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة ككل، أو للتحالف الطبقي المسيطر الذي هو **تحالف برجوازي**، بمعنى أن الهيمنة الطبقية فيه تعود للبرجوازية الكبرى. فبكل دقة علمية، لا وجود إذن «للطوائف» في هذه العلاقة الثانية، ولا تكوّن لها في إطار هذه العلاقة التي تتماسك فيها، بالعكس، فئات الطبقة المسيطرة، أو التحالف البرجوازي المسيطر، في ظل الهيمنة لفئتها المهيمنة، فتتوحد فيها طبقياً **ضد** تلك الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية الكادحة التي استحالت«طوائف» بفعل وجودها في العلاقة الأولى. إن العلاقة بين هاتين العلاقتين: علاقة التمثيل «الطائفي» وعلاقة الوكالة الطبقية هي إذن علاقة **صراع طبقي** تحاول فيها الطبقة المسيطرة المتوحدة في العلاقة الثانية ضبط وجود هذه الطبقات والفئات الشعبية في العلاقة الأولى، بحيث تظل فيها أسيرة وجودها «الطائفي» الذي هو يحول دون تكوّنها السياسي الطبقي المستقل في تحالف ثوري تستحيل فيه جماهير (وهذه هي صيرورتها السياسية الطبقية)، أي قوة سياسية طبقية هي نقيض التحالف البرجوازي. من غير أن نستبق البحث، يمكن القول إنها، بصيرورتها السياسية الطبقية هذه، تتحرر من أسرها «الطائفي» في وجودها في هذه العلاقة السياسية (العلاقة الأولى)، بمعنى أن العلاقة هذه تنكسر، فيبطل، بالتالي، وجود «الطوائف» الذي هو في أساسه وجود سياسي. هذا هو الخطر الذي يتهدد البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقية.

هنا تظهر أهمية الدور الطبقي الذي تقوم به «الاقطاعات السياسية» في تأمين ديمومة التجدد للسيطرة الطبقية البرجوازية: إن دورها البرجوازي الطبقي هذا «دورها في العلاقة الثانية، علاقة وكالة طبقية للسلطة) يكمن، بالضبط في ضرورة قيامها بدورها في العلاقة الاولى، علاقة التمثيل «الطائفي». ودورها «الطائفي» هذا هو تأمين ديمومة التجدد لعلاقة التمثيل «الطائفي» التي تستحيل فيها الطبقات والفئات الشعبية الكادحة «طوائف» لا وجود لها إلا بهذه العلاقة، أي بوجود هذه «الاقطاعات السياسية»، ولا قوة لها إلا بقوة

هذه «الاقطاعات» التي لا قوة لها ـ في السلطة ـ ولا وجود لها ـ في الدولة ـ، إلا بانتفاء قوة «الطوائف» التي تمثل، وبانتفاء الوجود الطبقي لهذه «الطوائف». وبعبارة واضحة، إن دورها الطبقي في العلاقة الثانية هو هو دورها «الطائفي» في العلاقة الأولى. أو قل إن هذا شرط أساسي لذاك، والعكس بالعكس. هذا يعني أن لا ديمومة لنظام السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة، ولهيمنة الطغمة المالية فيها إلا بديمومة «الطوائف»، أي بمقدار ما يتأمن باستمرار التحقق الآلي لاستحالة (أي لصيرورة) الطبقات والفئات الشعبية الكادحة «طوائف». والصيرورة «**الطائفية**» هذه هي، بالتحديد، **صيرورة سياسية**، بمعنى أنها حركة **الصراع الطبقي** نفسه التي تتماسك فيها فئات البرجوازية المسيطرة في وحدتها الطبقية، أو في وحدة تحالفها الطبقي ضد الطبقات والفئات الشعبية الكادحة، في تكوينها **السياسي** لهذه الطبقات والفئات «كطوائف»، أي في الممارسة «الطائفية» لصراعها الطبقي ضدها، في تمثيلها السياسي «الطائفي» نفسه لها. إن «الصراع الطائفي» إذن، بهذا المعنى، وفي هذا الضوء، ليس صراعاً بين «طوائف» تحتل عمودياً كامل الفضاء الاجتماعي، بحيث لا يبقى في هذا الفضاء حيّز لطبقة. وليس صراعاً بين «طوائف كادحة» (هي، مثلاً، «الطوائف» الاسلامية) و«طوائف برجوازية» (هي، مثلاً «الطوائف» المسيحية). إن «الصراع الطائفي» ـ إذا كان لا بد من التكلم، في هذا المجال، على مثل هذا «الصراع» ـ هو، بالتحديد، هذا **الصراع الطبقي** المحدَّد ببنية اجتماعية كولونيالية معينة هي البنية الاجتماعية اللبنانية، الذي تمارسه الطبقة البرجوازية المسيطرة ضد طبقات وفئات اجتماعية كادحة تتكون **سياسياً** «كطوائف» في علاقة تمثيل «طائفي» تربطها **تبعياً** بوكلاء للبرجوازية الكبرى في السلطة هم ممثلوها «الطائفيون» من «الاقطاعات السياسية». معنى هذا أن للصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية **ممارسة «طائفية»** هي، بالتحديد، **ممارسته السياسية الطبقية البرجوازية**. ولئن كانت ممارسته «الطائفية» هذه هي المسيطرة في حقله السياسي، فليس هذا عائداً إلى أن البنية الاجتماعية هذه، **كبنية اجتماعية**، هي، في أساسها المادي، أي في بنية علاقة الانتاج فيها، «**بنية طائفية**» ـ كما يقال، أي كما تقول الأيديولوجية البرجوازية اللبنانية ـ، أو بنية مركبة من مجموعة «طوائف». وليس هذا عائداً، بالتالي، إلى الوجود الاجتماعي «للطوائف». فلا وجود لمثل هذا الوجود الاجتماعي، ولا وجود لهذه «الطوائف» ـ كما سبق القول ـ **إلا بوجود سياسي** معين، في **علاقة سياسية** معينة هي علاقة تمثيل «طائفي» **لقسم** من السكان فقط، هو الذي نجده في طرف واحد من علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية،

هـو الطرف الخـاضع لهـذه السيطرة. أمـا الشمـول الكلي الذي تنقلب فيـه الـطبقـات الاجتماعية كلها «طوائف» ـ سواء الكادحة منها أم المسيطرة، سواء سواء ـ، فلا وجود له إلا في إيديولوجية البرجوازية الكولونيالية، وفي النظر في واقع البنية الاجتماعية اللبنـانية من الموقع الطبقي المسيطر الذي تحتله هذه الايديولوجية البرجوازية في الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي. فسيطرة الممارسة «الطائفية» في الحقل السياسي من هذا الصراع تجد إذن تفسيرها في سيطرة **الممارسة السياسية** للبرجـوازية في الحقـل السياسي هـذا من الصراع الطبقي، لأن الشكل الذي يتحرك فيه هذا الصراع، على مختلف مستوياته البنيوية، هو الشكل الذي يحدده له الـطابع الـطبقي الخاص بـالممارسـة السياسيـة المسيطرة في حقله السياسي، كما أن أشكال النظر فيه، والأشكال التي يظهر فيها للوعي الاجتماعي، تختلف باختلاف الموقع الطبقي الذي يحتله النظر هذا في بنية حقله الايديولوجي. لهـذا، لا بد من إعادة النظر جذرياً بالمفاهيم التي تتداول في مقاربة الواقع الاجتماعي اللبناني، أي لا بد من إخضاعها لعملية من النقد العلمي هي نفسها عملية نقض مفاهيم الايديولوجية البرجوازية اللبنانية. ففي التكلم، مثلاً، على «صراع طـائفي» رأينا أن «الصـراع» هذا ليس ـ كما هو في هذه الأيديولوجية ـ صراعـاً بين «طـوائف»، بل هـو صراع بـين **طبقة مسيطرة** (أو تحـالف طبقي بـرجوازي) وبين طبقـات كادحـة هي **سياسياً** «طـوائف». لهذا الصراع الذي هو علاقة تناقض بين طرفين، بنية معينة هي القائمة بين **طرف طبقي** فيه (أي بين طرف **يتحرك** فيه كطرف طبقي) هو الطرف المسيطر، وبين طرفه الآخر الذي هو فيه كطرف «طائفي» (أي الذي **يتحرك** فيه كطرف «طـائفي»). إن هذا **الاختـلاف** القائم في الصراع بين طرفيه، أي بين الطابع الطبقي الذي يتحرك فيه طرفه المسيـطر، وبين الطابع «الطائفي» الذي يتحرك فيه طرفه الآخر، هو بالضبط الذي يحدده **كصراع سياسي** يتمكن فيه طرفه المسيطر من تأكيد سيطرته باستمرار، ما دام طرفه الآخر يتحرك في طابعه «الطائفي» الذي به ينشلّ. لهذا يجب القول، ضد البرجوازية وإيديولوجيتها، وضد تسلّلها إلى مواقع الايديولوجية الثورية النقيض: ليس طرفا الصراع الرئيسيـان في هذا «الصراع الطائفي» **طرفين «طائفيين»** إلا في مفهومه البرجوازي الذي يتكوّن إيديولوجياً بتغييب الـطرف المَسيطر فيـه كـطرف طبقي. وضـد أثـر الـوهم الـذي تـولـده سيـطرة الايديولوجية البرجوازية في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي نقول: إن الطرف الذي يتكون في هذا **الصـراع السياسي كـطرف «طائفي»** (بـالمعنى الذي حـددنا سـابقاً) **ليس الطرف الطبقي البرجوازي المسيطر**، بل هـو الطرف الآخـر النقيض، طرف الـطبقات

الكادحة. لكن الطرف هذا المسيطر عليه يتكون في هذا الصراع كطرف «طائفي» **بفعل الممارسة «الطائفية» البرجوازية**، وبفعل سيطرتها، كممارسة سياسية، في الحقل السياسي للصراع الطبقي. ونتيجة لهذا النقض الذي نمارس، واستكمالاً له نقول أيضاً: إذا كان لا بد من التكلم على «بنية طائفية» خاصة بالواقع الاجتماعي اللبناني، فالبنية هذه ليست ـ كما هي في مفهومهاالأيديولوجي البرجوازي ـ البنية **الاجتماعية**، من حيث هي في أساسها المادي بنية علاقات الانتاج، وإنما هي **بنية الحقل العام للصراع الطبقي**، أي **بنية الممارسات الطبقية** لهذا الصراع الخاص بالبنية الاجتماعية اللبنانية. وبنية هذا الحقل تتحدد، في حركتها العامة، بالممارسة السياسية الطبقية المسيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي. فالقول إذن إن البنية هذه «بنية طائفية» لا معنى له سوى أن الممارسة السياسية المسيطرة في هذا الحقل هي الممارسة البرجوازية، وإن الممارسة هذه هي ممارسة «**طائفية**» وما نقل **الصراع الطبقي**، في ممارساته «الطائفية»، وبهذه الممارسات منه، في شروط تاريخية محددة هي نفسها شروط صيرورة الطبقات الكادحة «طوائف»، من صراع ضروري بين التحالف الطبقي البرجوازي المسيطر، من جهة، وبين الطبقة العاملة وحلفائها الطبيعيين، من جهة، أخرى، في حركة تطور علاقة السيطرة الطبقية، إلى «**صراع طائفي**» (هو تمزيق طبقي وشلّ سياسي) بين «طوائف» و«طوائف» من الطبقات الكادحة نفسها. من جهة الطرف المسيطَر عليه في علاقة السيطرة الطبقية هذه، وإلى «تعايش طائفي»، هو تماسك طبقي موحِّد وهيمنة سياسية كاملة، من جهة الطرف الطبقي البرجوازي المسيطر، ما هذا إذن سوى أثر سيطرة الممارسة السياسية البرجوازية في الحقل السياسي للصراع الطبقي. أما البحث في تضافر العوامل التي بسببها تتحدد بنية الحقل العام للصراع الطبقي «كبنية طائفية»، في تحدد هذه البنية ببنية علاقات الانتاج القائمة في البنية الاجتماعية الكولونيالة، فهذا الذي لا نزال نحاول القيام به في البحث في آلية الانتاج الكولونيالي، وهذا الذي في هذا البحث، دفعنا إلى تحليل دور«الاقطاعات السياسية» في تحديد الوجود الاجتماعي والفئات الكادحة ـ أو على الأصح لقسم واسع منها ـ كوجود «طائفي»، عبر تلك العلاقة السياسية من التمثيل «الطائفي» التي ترتبط بها، من موقع وجودها في التحالف الطبقي البرجوازي المسيطر.

قلنا إن هذا الدور يجد أساسه المادي في تلك الآلية من الانتاج الكولونيالي التي تسمح بتجدد علاقات الانتاج السابقة عليه، بحيث أن حركة تجدد هذه العلاقات هي التي تمكن الزعماء التقليديين من رؤساء العائلات الكبرى، ممثلي «الطوائف»، من أن يتكونوا في

«إقطاعات سياسية» أي من أن تتجدد مكانتهم الاجتماعية الموروثة بشكل يحافظون فيه على نفوذهم السياسي (أو سلطتهم السياسية، والايديولوجية أيضاً) على «الجماهير ـ الطوائف». وقلنا أيضاً إن «جماهير» هذه الطبقات الكادحة لا تتكون «كطوائف» إلا في علاقة تبعيتها السياسية بممثليها «الطائفيين» هؤلاء الذين لا يتكونون بدورهم في «إقطاعات سياسية» إلا في هذه العلاقة التي هم فيها الطرف المسيطر. معنى هذا أن الوجود «الطائفي» (أو «الطائفية» ـ كما يقال)، من حيث هو نمط معين من الوجود السياسي للطبقات الاجتماعية ـ لا سيما الكادحة ـ في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية، ليس وجود «الطوائف» في هذه البنية، أو وجود هذه البنية كبنية العلاقات بين «الطوائف»، بل هو، بالضبط، وجود تلك **العلاقة السياسية**. إن هذه العلاقة هي المحدِّدة والمكوِّنة «للطوائف»، ـ على الشكل الذي شرحنا ـ وليست «الطوائف» هي المحددة والمكونة لها. لكنها، نعني العلاقة السياسية هذه (العلاقة الاولى، علاقة التمثيل «الطائفي») لا وجود لها، في تكونها وفي تطورها، إلا في إطار العلاقة السياسية الرئيسية في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية التي هي **علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية** في هذه البنية. كما أن تلك العلاقة الثانية، (نعني علاقة وكالة السلطة الطبقية بين البرجوازية الكبرى و«الاقطاعات السياسية») لا وجود لها أيضاً، في تكونها وفي تطورها، إلا في إطار علاقة السيطرة الطبقية. فالعلاقة هذه التي تشكل حركتها الحركة المحورية للصراع الطبقي، والتي بها تتماسك البنية الاجتماعية الكولونيالية كبنية طبقية، هي التي تحدد وجود العلاقتين، الأولى والثانية، وهي الرابط بينهما. فلا بد من الرجوع دوماً إليها في فهم هاتين العلاقتين، لأن تغييبها، الذي هو أثر تولده الممارسة «الطائفية» البرجوازية للصراع الطبقي، هو الذي يولد الوهم باستقلال العلاقة الاولى عنها (علاقة التمثيل «الطائفي» الموجدة «للطوائف») في شكل علاقة قائمة بذاتها، تظهر فيها البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية كأنها «بنية طائفية» (بحسب المفهوم البرجوازي)، أي بنية العلاقات بين «طوائف» هي كيانات اجتماعية مستقلة بعضها عن بعض، تتماسك فيها كل منها بذاتها تماسكاً «طائفياً»، يجد في بنية «الطائفية» نفسها مبدأ وجوده. وهو الذي يولد أيضاً الوهم باستقلال العلاقة الثانية عنها (علاقة الوكالة الطبقية الموجدة «للاقطاعات السياسية») في السلطة) في شكل علاقة قائمة بذاتها، تظهر فيها تلك البنية الاجتماعية اللبنانية كأنها بنية التعايش بين البرجوازية والاقطاع، وتظهر فيها السلطة السياسية، سلطة الدولة، في هذه البنية كأنها سلطة «الاقطاع السياسي»، ويظهر التناقض

السياسي الرئيسي، بالتالي، على صعيد السلطة، كأنه التناقض القائم بين برجوازية عاجزة عن الوصول إلى السلطة، و«إقطاع سياسي» هو في موقع السلطة. ينتج عن هذا أن إصلاح الدولة وإصلاح السلطة يكمن في ضرورة أن تكون السلطة كلها للبرجوازية دون هذا «الاقطاع».

٦ ـ في أسباب التحالف الطبقي بين الطغمة المالية و«الاقطاعات السياسية»

لعل في هذا القول تكراراً لما سبق. لكننا لا نخشى التكرار هذا ـ وإن أزعج القارىء ـ طالما أنه، في وجه منه، ضروري، بحسب منطق نقض الايديولوجية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، وفي وجه آخر منه، ضروري، بحسب منطق البحث في بنية علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية، وفي بنية السلطة السياسية لهذه البرجوازية الكولونيالية. لئن كان للنفوذ السياسي لممثلي «الطوائف» ذلك الأساس المادي الذي تكلمنا عليه، فإن تكونهم في «اقطاعات سياسية» هو وليد حركة علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية هذه ونتاج تاريخي لها. وحركة هذا التكون السياسي ليست ملازمة لحركة تجدد السيطرة الطبقية البرجوازية ونتاجاً لها إلا لأنها أساسية لهذه الحركة ولتحققها الآلي. فالآلية الداخلية لهذه الحركة التي بفعلها، وفيها، يتكون ممثلو «الطوائف» في «اقطاعات سياسية»، هي نفسها الآلية الداخلية التي بفعلها، وفيها، تتكون هذه «الاقطاعات» كفئة من البرجوازية المسيطرة. بالتكون السياسي هذا «للاقطاعات السياسية» التي هي «اقطاعات طائفية» أو «اقطاعات طوائف»، في وجودها كطرف في العلاقتين: علاقة التمثيل «الطائفي» (للطبقات الكادحة) وعلاقة الوكالة الطبقية (للبرجوازية الكبرى) في السلطة ـ هذه العلاقة التي ما كان لها أن توجد لولا وجود العلاقة الاولى ـ، وبتكونها الطبقي البرجوازي (الذي هو، في وجهه الأساسي، نتيجة لتكونها السياسي) كفئة من البرجوازية المسيطرة (أو من التحالف الطبقي البرجوازي المسيطر) متداخلة متكاملة طبقياً معها، تتحدد بنية السلطة السياسية في طابعها «الطائفي» وفي طابعها الطبقي البرجوازي. ولا تناقض بين هذين الطابعين، فما الأول منهما سوى الشكل الأساسي لوجود السلطة السياسية في طابعها الطبقي البرجوازي، ولديمومة طابعها هذا، أي لديمومة تجدد السيطرة الطبقية للبرجوازية

المسيطرة. لهذا السبب، أي لأن الطابع «الطائفي» للسلطة أساسي لوجود طابعها الطبقي البرجوازي وتأبده، يمكن التكلم هنا، على صعيد السلطة السياسية، على تحالف طبقي برجوازي مسيطر، من نوع خاص، هو القائم بين الفئة المهيمنة من البرجوازية (الطغمة المالية أو البرجوازية الكبرى) وفئة منها غير مهيمنة هي، بالتحديد، التي تكونت في «اقطاعات سياسية». والتحالف هذا من نوع خاص لأن الفئة غير المهيمنة هذه هي التي تحتل في السلطة السياسية (سلطة الدولة) الموقع الطبقي الذي يعود بشكل طبيعي وضروري للفئة المهيمنة. الغريب، أو الطريف، في الأمر ليس في أن تحتل الفئة غير المهيمنة من البرجوازية في السلطة موقع الفئة المهيمنة، فهذا قد يحصل (وهذا حصل بالفعل) في بلدان رأسمالية مختلفة، ونتج عنه أزمة هيمنة طبقية عنيفة وجدت فيها الفئة المهيمنة نفسها مرغمة على اللجوء إلى وسائل فاشية معادية للديمقراطية البرجوازية، للوصول إلى موقع الهيمنة الطبقية في السلطة. (مثلاً، المانيا النازية، حيث لم يجد الرأسمال الكبير سوى طريق الفاشية طريقاً لفرض هيمنته الطبقية). الطريف، أو الغريب، في أمر البرجوازية اللبنانية الكولونيالية هو أن فئتها المهيمنة بهيمنة قطاع الخدمات قد ارتضت، طوعاً، بما يشبه **الاستقالة السياسية** في بناء النظام السياسي لسيطرتها الطبقية وأدواته (الدولة وأجهزتها)، على شكل «طائفي» هو الذي يفرض بالضرورة وجود تلك «الاقطاعات السياسية» في السلطة ـ في الدولة ـ في موقع الهيمنة الطبقية، وبالتالي، في موقع قيادة المصالح الطبقية للطبقة البرجوازية المسيطرة ككل، وفي موقع تأمين الشروط الضرورية لديمومة النظام البرجوازي الكولونيالي بكامله.

فلماذا هذا الذي يشبه الاستقالة السياسية من قبل هذه الفئة المهيمنة التي فوّضت إلى «الاقطاعات السياسية» مهمة القيام بتأمين هذه الشروط؟ هذا هو السؤال الذي طرحنا، ونعيد الآن طرحه من جديد.

إذا علمنا أن الشرط الرئيسي الذي يؤمن الديمومة لهذا النظام هو إبقاء الطبقات الكادحة في حالة من الشلل السياسي الذي تعجز فيه عن تغيير هذا النظام، وأن شللها السياسي هذا يكمن في عدم تكونها في قوة سياسية مستقلة هي، في علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية، الطرف الثوري النقيض للطرف الآخر المسيطر الذي هو التحالف الطبقي البرجوازي، وأن العلاقة السياسية التي تستحيل فيها الطبقات هذه «طوائف» هي التي تولد شللها السياسي، إذا علمنا هذا كله مما سبق تحليله، وضح لنا الجواب على السؤال الذي نطرح. إن البرجوازية الكولونيالية اللبنانية تفتقد هذا النفوذ السياسي الذي تمتلكه

تلك «الاقطاعات السياسية» بحكم موقعها السياسي التقليدي المسيطر في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، والمتجدد بتجدد هذه العلاقات بفعل آلية الانتاج الكولونيالي نفسه. والبرجوازية الكولونيالية تلك تفتقد مثل هذا النفوذ، أو مثل هذه السلطة على «الجماهير» الكادحة، لا سيما في الريف، وتعجز، في آن معاً، عن القضاء عليه بنفوذ طبقي خاص بها يحل محله، بسبب الشروط التاريخية التي تكوّنت فيها كطبقة مسيطرة في ظل السيطرة الامبريالية، أي في ظل هذه العملية من تكون علاقات الانتاج الرأسمالية في لبنان كعلاقات انتاج كولونيالية، مرتبطة تبعياً وبنيوياً بالامبريالية. بتكونها الكولونيالي هذا، دخلت البرجوازية اللبنانية في أزمة سيطرتها الطبقية، منذ أن دخلت في طور تكونها الطبقي نفسه. ولقد بيّنا من قبل الأسباب التي تدعونا إلى النظر في البنية الاجتماعية الكولونيالة اللبنانية **كبنية أزمية**، فلا ضرورة للتكرار هنا. لذا نكتفي بالقول إن وجود البرجوازية الكولونيالية اللبنانية كطبقة مسيطرة في هذه البنية الأزمية بالذات هو الذي يفسر لنا عجزها البنيوي عن القيام، **بشكل مباشر**، بمهمات السلطة السياسية، وعن القيام، إذن **بثورتها السياسية**، من حيث هي بالتحديد ثورة برجوازية، وعن بناء دولتها كدولة ديمقراطية برجوازية **صريحة**، لا «**كدولة طائفية**». من موقع هذا العجز الذي يجد أساسه المادي في التكون التاريخي للبنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية كبنية أزمية، بالشكل الذي شرحنا سابقاً، ومن موقع هذا العجز نفسه عن أن تكون طبقة ثورية صاعدة قادرة على أن تربط بمصالحها الطبقية المباشرة كطبقة مهيمنة مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية المنتمية إلى علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، وعن تحويل هذه الطبقات أو الفئات الوسطية إلى طبقة عاملة، من موقع هذا العجز الطبقي عن قيادة التطور التاريخي للمجتمع، بحسب منطق التطور الرأسمالي الطبيعي، وعن تأمين الشروط الضرورية لديمومة هذا التطور، بديمومة سيطرتها الطبقية الناهضة، من هذا الموقع إذن وجدت البرجوازية الكولونيالية اللبنانية **ضرورة سياسية طبقية** في أن توكل على «الاقطاعات السياسية» مهمة القيام بدورها السياسي، في الدولة، في قيادة مصالحها الطبقية، وفي تأمين الشروط الضرورية لمنع تكون الطبقات الكادحة كقوة سياسية مستقلة. وما الشروط هذه ـ كما رأينا ـ سوى التي تتكون فيها الطبقات هذه «كطوائف» فيما تتماسك فيها الطبقة المسيطرة في وحدتها الطبقية. من موقع **قدرتها الطبقية** على تأمين هذه الشروط الطائفية، احتلت «الاقطاعات السياسية» تلك في السلطة موقع الهيمنة الطبقية، من غير أن تكون الفئة المهيمنة، ومن غير أن تتناقض مصالحها الطبقية الفئوية

مع مصالح هذه الفئة المهيمنة، بل بالعكس، إنها احتلت ذلك الموقع في اتفاق تام بين هذه المصالح كلها. من موقع قدرتها على ضبط حركة الصراع الطبقي في «صراع طائفي»، دخلت «الاقطاعات السياسية» هذه في تحالف طبقي برجوازي مسيطر من نوع خاص هو الذي تتجدد فيه الطغمة المالية كفئة مهيمنة تحكم باسمها وتقود مصالحها الطبقية «إقطاعات سياسية طائفية» لا يتأمن وجودها في الحكم واستمرارها فيه إلا بمقدار ما تقوم، من موقع وجودها في الدولة في موقع الهيمنة الطبقية، بقيادة المصالح الطبقية للطبقة المسيطرة، بحسب مصالح الفئة المهيمنة (الطغمة المالية) التي بتأمين مصالحها تتأمن مصالح الطبقة المسيطرة ككل. والمصالح الأساسية لهذه الفئة المهيمنة تكمن، بالتحديد، في تأمين ديمومة الهيمنة لقطاع الخدمات، وهذا ما كانت تقوم به على خير وجه دولة «الاقطاعات السياسية» التي هي، كدولة «طائفية» دولة البرجوازية نفسها (وليس دولة «الطوائف»، كما يحلو للإيديولوجية البرجوازية أن تقول)، التي تتحدد سلطتها، في طابعها الطبقي الرئيسي، من حيث هي سلطة الطغمة المالية. إن الموقع هذا الذي تحتله «الاقطاعات السياسية» في الدولة هو، في وجه رئيسي منه، ثمن، أو «ريع» ـ إن جاز التعبير ـ تتقاضاه لقاء «خدماتها» السياسية الطبقية في ضبط حركة الصراع الطبقي في «صراع طائفي» يؤمن للنظام ديمومة التجدد. لقاء هذه «الخدمات» تحظى «الاقطاعات السياسية» بمواقع نفوذ لها في الدولة، تسخرها لخدمة **مصالحها الاقتصادية**، ليس الفئوية أو الخاصة وحسب، **بل العائلية الفردية** بوجه خاص. في إطار هذا الشكل من التحالف الطبقي القائم على تبادل «الخدمات»، يتم تقاسم الادوار بين الطغمة الماليةو«الاقطاعات السياسية» ويتم، بالتالي، تقاسم الامتيازات في استغلال الطبقات الكادحة باسم «التمثيل الطائفي» أو «امتيازات الطوائف». ويتحدد هذا «السلم الاجتماعي الطائفي» الذي يؤمنه النظام السياسي، كإطار هو الأفضل لديمومة التحقق الآلي لعملية الاستغلال الطبقي البرجوازي. لهذا انبنت الدولة على شكل «طائفي» هو شكلها البرجوازي الملائم لهذا «السلم الاجتماعي الطائفي» الضابط لحركة الصراع الطبقي من جهة، والملائم، من جهة اخرى لهذا التحالف الطبقي، على صعيد السلطة، الذي تقوم فيه الفئة غير المهيمنة من البرجوازية المسيطرة («الاقطاعات السياسية») بدور الفئة المهيمنة (الطغمة المالية)، في قيادة المصالح الطبقية للطبقة المسيطرة، أو للتحالف الطبقي البرجوازي المسيطر. بانبنائها على هذا الشكل «الطائفي»، الذي هو شكل النظام السياسي لسيطرة البرجوازية، والذي يجد أساسه المادي في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية من حيث

هي بنية أزميّة، لم تعد الدولة تتحدد فقط كأداة هذه السيطرة الطبقية، أو كجهاز القمع الطبقي الذي به يتأمن هذا «السلم الاجتماعي الطائفي»، بل إنها باتت تتحدد، بالاضافة إلى ذلك، أو على الأصح بهذا التحدد نفسه، من حيث هي **الاطار المؤسسي** الذي **فيه** يتجدد هذا «السلم الطائفي»، وفيه تتم **إعادة إنتاج «الطوائف»**، بإعادة إنتاج العلاقة «الطائفية»، من حيث هي علاقة سياسية من «التمثيل الطائفي». وبتعبير آخر، إن هذه الدولة (وليس الكنيسة أو العائلة) هي **الجهاز الرئيسي** الذي فيه وبه يعاد إنتاج «الطوائف». والجهاز هذا **سياسي** بالدرجة الأولى (وليس إيديولوجياً). لذا، سيترتب على هذا التحديد، كما سنرى بعد، نتائج سياسية بالغة الأهمية: فحين سيتحرر الصراع الطبقي من الضابط «الطائفي» لحركته، بتحول الطبقات الكادحة فيه التي استحالت «طوائف» إلى **جماهير شعبية منظمة**، أي، بالتالي، إلى **قوة سياسية طبقية مستقلة**، سيصطدم الصراع هذا بشكل عنيف ومباشر بالاطار المؤسسي الكابت له، أي، بالدولة «الطائفية»، بشكل سيفرض فيه ضرورة تغيير **النظام السياسي** نفسه، من حيث هو النظام السياسي للسيطرة الطبقية البرجوازية. لكننا لن نستبق البحث.

لم ينعكس ذلك الشكل من التحالف الطبقي بين الطغمة المالية و«الاقطاعات السياسية» على صعيد السلطة السياسية، في هذا الشكل «الطائفي» للدولة فقط، بل إنه انعكس أيضاً، أو قل تالياً، في دور الدولة نفسه، بمعنى أن هذا الدور، الذي هو في طبيعته الأساسية دور سياسي، لم يعد يقتصر على تأمين الشروط الضرورية للتحقق الآلي لإعادة إنتاج علاقات الانتاج الكولونيالية، بإعادة إنتاج تلك «العلاقة الطائفية» التي فيها يعاد باستمرار إنتاج «الطوائف»، أي إنتاج الطبقات الكادحة «كطوائف»، بل إنه ـ نعني دور الدولة ـ اكتسب معنى آخر، أو ازداد تحديداً، بحيث أن «الدولة الطائفية» هذه باتت تتحدد بسبب احتلال «الاقطاعات السياسية» فيها موقع الفئة المهيمنة، كمجموعة من **مواقع النفوذ** التي يعود لمن هو فيها حق الانتفاع الخاص المباشر بها، من حيث هو حق **انتفاع عائلي، أو «طائفي»**. ولا فرق هنا بين العائلي و«الطائفي»، ما دام التمثيل «الطائفي» محصوراً، عملياً، في هذه «الاقطاعات السياسية» التي هي، بالفعل، «اقطاعات عائلية». بهذا المعنى يصح على هذه «الدولة الطائفية» القول الشائع إنها «مزرعة» يخرج منها متخم الجيبين من يدخلها خاوي الجيب. ولا غرابة في هذا الأمر، فالمواقع الاقتصادية لهذه «الاقطاعات» مواقع متداعية، بعكس مواقع الطغمة المالية، التي تمثل المواقع الأكثر تقدماً في هذا الانتاج الكولونيالي.

لكن هـذا الوضـع المتناقض الـذي توجـد فيه هـذه الفئة غـير المهيمنة (الاقـطاعات السياسية) في موقع الفئة المهيمنة في الدولة، هو وضع مرضي يحمل في صيرورته إمكانية تعـطل الدور السيـاسي الرئيسي للدولـة الذي هـو، إن جـاز التعبـير، دورهـا الـطبقي «**الطليعي**» في تأمين شروط ديمومة النظام. فبين استخـدام الدولـة كمواقـع نفوذ لتـأمين مصالح اقتصادية، لا نقول فئوية وحسب، بل عائلية (بـالمعنى الدقيق للكلمة)، بشكل **طفيلي**، وبين الضرورة الطبقية في أن تقوم الدولة بدورها **الطليعي** ذاك، تناقض قد ينشأ ويتطور في شروط معينة هي شروط احتدام الصراع الطبقي وتفاقم أزمة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، بشكل سلبي يتعطل فيه، أو على الأقل يتعرقل فيه تحقق الدور الطليعي هذا، إذا ما طغى عليه الدور ذاك الـذي تستحيل فيـه الدولـة «مزرعـة» «للاقـطاعات السياسية»، أو «لإقطاع» منها هو الذي في قمة الدولة.

٧ ـ في التناقض البنيوي للدولة البرجوازية اللبنانية

لا نتكلم هنا، في مجال هذا التناقض وإمكانه، على ذلك التناقض الذي هو طبيعي في دولة برجـوازية رأسمـالية، بشكـل عام، بـين مصالـح الفئة المهيمنـة من البرجـوازية، ومصالح فئـاتها الأخـرى غير المهيمنـة التي هي، في انتمائهـا لوحـدة الطبقـة المسيطرة، خاضعة لهيمنة هذه الفئة المهيمنة، ولا على التناقض ـ ليس بشكـل عام، بـل، بحسب مصالح هذه الفئة المهيمنة بالـذات، وبين مصـالح الفئـات الأخرى، في هـدف تأمـين مصالح النظام بكامله. ولا نتكلم أيضاً على تناقض هو ظاهري، لأنه مؤقت وآني، بين نهج تسير فيه الدولة، في شروط استثنائية معينة، وبين المصالح الآنية والمبـاشرة لمختلف فئات الطبقة المسيطرة، حفاظاً على ديمومة نظام السيطرة الطبقيـة لهذه الـطبقة، (وهنـا، بالفعل، يتأكد الدور الطبقي الـطليعي الذي تقـوم به الـدولة في قيادة مصالـح الطبقـة المسيطرة، حين تضطر هذه الدولة إلى اتخاذ اجراءات اقتصادية أو سياسية معينة **ضد** هذه المصالح). نحن نتكلم هنا، في مجال «الدولة الطائفية» على **تناقض بنيوي** في هذه الدولة هو أساس لوجودها «كدولة طائفية» ـ أي كدولة البرجوازية الكولونيـالية اللبنـانية ـ بـين دورها الطبقي السياسي الطليعي (بالشكل الذي حددنـا)، وبين دورهـا «الاقتصـادي» ـ إن جاز القول ـ الطفيلي في تأمين مواقع نفوذ «للاقطاعات السياسية»، منها تنطلق هذه

«الاقطاعات» في حصولها على ذلك «الريع» الذي يعود لها. إن دورها «الاقتصادي» هذا (ولا دقة في هذا التعبير، لكننا لم نجد بعد تعبيراً آخر اكثر دقة) هو **ثانوي** قياساً على دورها السياسي ذاك الذي هو الدور الرئيسي. لكنه يمثل، بالنسبة «للاقطاعات السياسية» الدور الرئيسي. وتمييزه هذا في طابعه الثانوي عائد، بالضبط، إلى أن هذه «الاقطاعات السياسية» تمثل الفئة غير المهيمنة التي لا تحتل في الدولة موقع الفئة المهيمنة إلا لتسير بالدولة في نهج يتفق مع منطق مصالح الفئة المهيمنة(الطغمة المالية). فحين تنقلب العلاقة هذه في الدولة بين دوريها، بشكل يطغى فيه الثانوي هذا على الرئيسي، وتستحيل فيه الدولة «مزرعة عائلية ـ طائفية»، يتعطل الدور السياسي الرئيسي نفسه للدّولة، الذي يكمن في قيادة المجتمع البرجوازي وتأمين الشروط الضرورية لديمومة النظام. وكي تقوم الدولة بدورها الطليعي هذا، لا سيما في شروط تفاقم أزمة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، لا بد من أن تتوفر عند القائمين عليها ممن هم في السلطة القدرة على التحرر من الحدود الضيقة للنظر الفئوي ـ خاصة إذا كانت الحدود هذه هي التي ترسمها مصالح الفئة غير المهيمنة من البرجوازية، انطلاقاً من مواقعها الايديولوجية والسياسية والاقتصادية غير الطليعية، بل المتخلفة بحسب المقياس البرجوازي نفسه ـ، وعلى معاندة الحركة التاريخية للمجتمع، من موقع النظر فيها بحسب مصالح النظام في تطوره، أي بحسب منطق الضرورة في تأمين الديمومة له في هذه الحركة بالذات. إن موقع القيادة الطبقية هذا يتطلب ممن هو فيه من فئات البرجوازية أو ممثليها أن يكون لنظره التاريخي مدى ستراتيجي يتخطى مدى النظر الخاص بأي من هذه الفئات، حتى المهيمنة منها. ومدى النظر هذا هو الذي ترسم حدوده المصالح الطبقية الخاصة بهذه الفئة، في علاقتها بنظام السيطرة الطبقية البرجوازية بكامله، وفي علاقتها أيضاً، في شروط معينة، بضرورة إصلاح هذا النظام لتأمين ديمومته. ولا معنى لأن يكون الدور الطبقي للدولة طليعياً (قياساً على مصالح البرجوازية، بالطبع)، إذا لم يكن في خدمة النظام، وإذا لم تكن الدولة، في شروط محددة، قادرة على إدراك مصالح الطبقة المسيطرة، وإدراك ما هو ضروري منها لديمومة النظام، أكثر من أي فئة من فئاتها، حتى المهيمنة منها. فإذا كان الأمر كذلك، وغلب في «الدولة الطائفية» دورها الثانوي ذلك، بسبب طابعها «الطائفي» نفسه، على دورها الرئيسي، الذي هو دورها السياسي الطليعي، فإن دورها هذا يتعرقل، إن لم نقل يتعطل حكماً، وينشلّ، بالتالي، وجودها السياسي بالذات «كدولة برجوازية». لكنها، من جهة أخرى، ليست قادرة على تأمين وجودها السياسي الضروري «كدولة

برجوازية» إلا بوجودها ذاك «كدولة طائفية». ولا سبيل لها إلى الخروج من هذا التناقض البنيوي الذي هو فيها، بالفعل، تناقض مأزقي، هو التناقض نفسه الواقعة فيه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية بين **ضرورة** تأمين سيطرتها الطبقية بتأمين الهيمنة السياسية الطبقية لفئتها المهيمنة، وبين **عجزها** عن تأمين هذه السيطرة الطبقية عن طريق احتلال الفئة المهيمنة منها في الدولة موقع هيمنتها السياسية الطبقية. فهي إذن في هذا التناقض موجودة في ضرورة «**الاستقالة السياسية**» حتى تتمكن من تأمين هيمنتها السياسية الطبقية. وما هذا التناقض سوى الذي يحدد البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية **كبنية أزمية**، فيها تتحدد البرجوازية الكولونيالية كطبقة مسيطرة، وتتحدد فيها، بالتالي، سيطرة هذه الطبقة المسيطرة بالضرورة **كسيطرة طبقية في أزمة**. بهذا المعنى يمكن القول إن هذا الشكل «الطائفي» من الدولة الذي تمارس فيه البرجوازية الكولونيالية المسيطرة سيطرتها الطبقية، في هذه «الاستقالة السياسية» لفئتها المهيمنة، وفي إحلال «الاقطاعات السياسية» في الدولة في موقع هذه الفئة المهيمنة بالذات، نقول إن هذا الشكل هو، بالتحديد، الشكل الذي تمارس فيه البرجوازية الكولونيالية هذه **عجزها** عن ممارسة سيطرتها الطبقية. وبتعبير آخر، إن هذه الدولة البرجوازية الكولونيالية لم تأخذ شكل «الدولة الطائفية» إلا لأن ممارسة البرجوازية هذه سيطرتها الطبقية في تلك البنية الأزمية، هي هي ممارسة عجزها الطبقي عن ممارسة سيطرتها الطبقية. فطبيعي جداً أن تكون دولة هذه البرجوازية مهددة باستمرار بحركة تناقض مأزقي هو فيها تناقضها البنيوي الذي هو أساسي لوجودها السياسي كدولة برجوازية. لكنه، في الوقت نفسه، عامل تفكيك لها وتعطيل لوجودها السياسي نفسه ـ الذي به تحتل، في البناء الاجتماعي، موقع القيادة لمصالح النظام القائم ـ بمقدار ما هو فيها أساسي لوجودها. وبدلاً، من أن يؤمن استقلالها النسبي شروط النجاح الضروري لدورها الطليعي هذا في قيادة مصالح الطبقة المسيطرة، فهو، بالعكس تماماً، يؤمن شروط النجاح الممكن لتعطيل دورها الطليعي هذا، بسبب ذاك التناقض نفسه الذي يضع «الاقطاعات السياسية» فيها في موقع القيادة. فهل «الاقطاعات» هذه مؤهلة، بمواقعها السياسية والايديولوجية والاقتصادية، للقيام بدور القيادة الطبقية لمصالح النظام البرجوازي، من موقع وجودها في هذه الدولة في موقع القيادة؟ هذا هو السؤال الذي نطرح، وهذا هو السؤال الذي سيطرح نفسه بشكل كارثي حين ستنفجر أزمة النظام البرجوازي اللبناني في حرب أهلية. وهنا أيضاً لن نستبق البحث.

لم نبتعد، بالطبع، عما كنا فيه من بحث في تضافر العوامل التي تمنع تكوّن الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية في قوة سياسية مستقلة قادرة على مجابهة السيطرة الطبقية البرجوازية، بل نحن ما زلنا فيه نقارب حركة تضافر هذه العوامل. فلنستعد إذن بسرعة حركة التفكير السابق لننطلق به انطلاقة جديدة.

قلنا إن فئات البرجوازية تتماسك، بدولتها «الطائفية»، في وحدة طبقية من التحالف البرجوازي الذي تتأمن فيه الهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة، بوجود «الاقطاعات السياسية» في هذه الدولة في موقع القيادة. هذا الشكل من التحالف الطبقي البرجوازي الذي تتحدد فيه دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية هذه كدولة «طائفية» هو الذي دفعنا إلى التحفظ في استخدام مفهوم «الاقطاع السياسي» وإلى استبداله بتعبير «الاقطاعات السياسية». فاستخدام صيغة الجمع هنا بدلاً من صيغة المفرد يهدف إلى تبديد الوهم بوجود **نظام** من الانتاج ـ إلى جانب الانتاج الرأسمالي ـ قائم بذاته، متماسك بآليته الداخلية، أو بوجود **نظام** من السلطة السياسية قائم بذاته، مستقل عن نظام السلطة البرجوازية، متحالف معه من موقع استقلاله عنه. ولا وجود في الواقع الكولونيالي لمثل هذا النظام «الاقطاعي» أولمثل هذه الازدواجية في السلطة السياسية، بين سلطة «الاقطاع السياسي» وسلطة البرجوازية. فالسلطة السياسية هذه واحدة ذات طابع برجوازي. ولئن هي وجدت في شكلها «الطائفي»، فلأن شكلها هذا أساسي لوجودها ـ كما بيّنا ـ كسلطة برجوازية. من هنا أتت صيغة الجمع في التكلم على «إقطاعات سياسية»، من هذه الضرورة في الإشارة إلى طابع التعدد في مواقع النفوذ التي تؤمنها الدولة «الطائفية» لهذه «الاقطاعات العائلية ـ الطائفية»، ومن ضرورة تأكيد أن هذه «الاقطاعات» ليس لها في الدولة سلطة طبقية أو «طائفية» قائمة بذاتها، مستقلة عن سلطة البرجوازية، إنما هي، بالعكس، عناصر لا تتماسك بذاتها، بل ببنية السلطة البرجوازية نفسها التي تجد أساسها المادي في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية. فمثلها إذن في السلطة كمثل أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فهي لا تتماسك بذاتها، بل بخضوعها لسيطرة نمط الانتاج الكولونيالي المسيطر. لهذا كله، نرى ضرورة في تأكيد وحدة البنية الاجتماعية الكولونيالية نفسها في كل متماسك يجد أساسه المادي في آلية الانتاج الكولونيالي، من حيث هو الانتاج المسيطر. لكن لهذه البنية الاجتماعية شكل التماسك الداخلي الذي يحدده لها الشكل المتميز من الحركة المحورية للصراع الطبقي الخاص بها. وما الشكل هذا سوى الذي يتحدد بسيطرة الممارسة السياسية للبرجوازية المسيطرة في الحقل السياسي لهذا الصراع، والدولة هي الاداة الرئيسية لهذه الممارسة السياسية الطبقية. والدولة البرجوازية هذه في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية هي الدولة «الطائفية» التي

يعود فيها «للاقطاعات السياسية» دور تأمين ديمومة التجدد لعلاقة التمثيل السياسي الطائفي التي فيها تتكون هذه «الاقطاعات» كفئة من البرجوازية، فيما تتكون فيها الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية «كطوائف» تعجز، بالمطلق، في تكوّنها «الطائفي» هذا عن التكون في قوة سياسية مستقلة. وهكذا، بتجدد هذه العلاقة «الطائفية»، تتأمن ديمومة تجدد علاقة السيطرة الطبقية في هذا الإطار نفسه من غياب (والغياب هذا، كالحضور، دوماً نسبي، لأنه يتحدد في العلاقة وبها، وليس بمعزل عنها) الجماهير الشعبية، كقوة سياسية مستقلة، في بنية حقل الصراع الطبقي، في حضورها «الطائفي» فيه، المتمثل بحضور ممثليها الطائفيين، وتظهر بنية هذا الحقل كأنها بنية حقل «التعايش الطائفي»، لأن «الصراع» في هذا الحقل ـ أي ذاك، فيما الحقل نفسه ـ ينحصر، أو يكاد ينحصر في ممثلي «الطوائف». ولا صراع فعلياً بين هؤلاء وغيرهم من الذين هم عناصر مختلفة من طرف واحد هو الطرف البرجوازي المسيطر في علاقة التناقض الطبقي الرئيسي التي هي علاقة السيطرة الطبقية. بفعل غياب الطرف الطبقي الآخر النقيض، أو قل بفعل تغييبه السياسي، عبر آلية تمثيله «الطائفي»، بالممارسة السياسية البرجوازية، من حيث هي الممارسة البرجوازية نفسها، ينحسر حقل الصراع الطبقي عن حقل «تعايش طائفي» هو وليد سيطرة هذه الممارسة الطبقية في حقل الصراع الطبقي. وبتغييب هذا الطرف النقيض من حقل هذا الصراع الطبقي. تنشلّ حركة التناقض بين النقيضين الطبقيين الرئيسيين، فتتأبد، بالتالي، العلاقة بينهما، في ديمومة تجددها، من حيث هي علاقة سيطرة طبقية برجوازية، وتحل علاقة «التعايش الطائفي» محل علاقة التناحر الطبقي، في تمثيل سياسي «للطوائف» كلها، بعد أن استحالت الطبقات والفئات الشعبية «طوائف»، وبقيت الطبقة البرجوازية المسيطرة واحدة، برغم تعدد الانتماءات «الطائفية» لأفرادها أو عناصرها أو فئاتها ـ ببقاء نظام سيطرتها الطبقية، وبديمومة تجدده. هذا التغييب هو الذي يفسر لنا إمكانية، تجدد السيطرة الطبقية البرجوازية، من حيث هي سيطرة طبقية في أزمة، وهو الذي يفسر لنا، بالتالي، قدرة البرجوازية على الاستمرار في ممارسة عجزها الطبقي عن ممارسة سيطرتها الطبقية. وهو الذي يفسر لنا أيضاً قدرة الدولة البرجوازية على القيام بدورها، كدولة «طائفية»، في تأمين ديمومة السيطرة الطبقية البرجوازية، من غير أن تقود حركة ذلك التناقض المأزقي فيها إلى إمكانية تعطيل دورها السياسي هذا في تأمين ديمومة التجدد لنظام هذه السيطرة الطبقية.

لكن، ما هو **الشكل** الذي تتماسك فيه البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية في إطار الدولة البرجوازية «الطائفية»؟ أي شكل من التماسك هو هذا الذي تحدده لها الممارسة «الطائفية» البرجوازية للصراع الطبقي؟.

لئن كانت الدولة «الطائفية»، تؤمن لفئات الطبقة المسيطرة **تماسكها الطبقي** في وحدة تحالفها البرجوازي الكولونيالي، فهي، بالعكس، تحدد لهذه البنية الاجتماعية شكلاً من التماسك «الطائفي» هو شكل تفككها الداخلي الفعلي. وتفكّكها الداخلي هذا الذي هو أساس لتماسكها «الطائفي» لا يعود إلى تفكك الطبقات الكادحة فيها، أو تفتيتها «الطائفي»، بقدر ما يعود، بسبب هذا التفتت «الطائفي» نفسه، إلى شلّ تلك الحركة من التناقض الطبقي الرئيسي بين نقيضيها الطبقيين، وبالتالي، إلى شلّ حركتها الدياليكتيكية الداخلية، التي هي فيها الحركة المحورية للصراع الطبقي، بفعل سيطرة الممارسة السياسية البرجوازية (من حيث هي الممارسة «الطائفية» نفسها) في الحقل السياسي لهذا الصراع. وآلية هذه الحركة هي، بالتحديد، الآلية الداخلية نفسها التي بها تقوم البنية الاجتماعية في وحدة تماسكها الداخلي. فإذا هي انشلّت ـ أو تعطلت ـ تفكّكت البنية هذه، واستمرت تتجدد، في تفككها، وبهذا التفكك نفسه، «كفسيفساء من الطوائف» (ميشال شيحا) التي تتلاصق أو تتعايش في علاقات خارجية مانعة لتماسك الطبقات الكادحة في وحدة سياسية طبقية هي وحدة تحالفها الطبقي الثوري. فالتفكك الداخلي هذا الذي تولده الممارسة السياسية «الطائفية» للبرجوازية هو إذن القاعدة المادية التي تقوم عليها السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية، وهو الذي، بحركة تجدده المستمر، يؤمن ديمومة التجدد لهذه السيطرة الطبقية التي، بدورها، تسعى، بالتالي، دوماً إلى تأمين ديمومة التجدد لهذا التفكك البنيوي الذي هو قاعدتها المادية. هنا يكمن دور الدولة «الطائفية»: فعلى نقيض الدولة البرجوازية التي هي، في البنية الاجتماعية الرأسمالية، (في أوروبا مثلاً) **عامل توحيد** لهذه البنية، بل، بحسب الأيديولوجية البرجوازية نفسها، مبدأ **وحدتها** (هيجل)، فالدولة، «الطائفية» تلك، من حيث هي دولة البرجوازية الكولونيالية نفسها، هي في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية، **عامل تفكيك** لهذه البنية. إنها، بتعبير آخر، في وحدتها الطبقية بالذات، أداة هذه البرجوازية الكولونيالية في ضبط سيرورة إعادة إنتاج البنية الاجتماعية، من حيث هي سيرورة إعادة إنتاج «تماسكها الطائفي»، بإعادة إنتاج تفككها البنيوي. وضبط هذه السيرورة يكون، بالتحديد، بضبط حركة الصراع الطبقي، أي بممارسته «الطائفية» (التي هي الشكل الطبقي البرجوازي لممارسته السياسية) بشكل يمنعه من التحرك كصراع بين نقيضين طبقيين، وبالتالي، بتعطيل حركته الدياليكتيكية التي بها تتماسك البنية الاجتماعية في وحدتها الصراعية الطبقية وهنا أيضاً نرى **الاختلاف** قائماً بين **قدرة** البرجوازية الاوروبية، في ممارسة سيطرتها الطبقية، وبهذه الممارسة السياسية بالذات، على توحيد المجتمع وتأمين تماسكه الداخلي الطبقي في إطار دولتها الطبقية نفسها. وبين **عجز** البرجوازية الكولونيالية اللبنانية عن القيام بدورها في

توحيد هذا المجتمع «الطائفي» الذي هي، بالعكس، تؤمن له، في ممارستها السياسية الطبقية وبهذه الممارسة، ديمومة التفكك البنيوي الضروري لسيطرتها الطبقية. وما الاختلاف هذا سوى القائم بين برجوازية كانت ـ في أوروبا الغربية ـ في طور نهوض الرأسمالية وتوسعها، **طبقية ثورية**، لها مصلحة طبقية مباشرة في أن ينبني المجتمع ويتوحد بحسب مصالحها الطبقية الخاصة، وبين برجوازية كولونيالية تكوّنت **تبعياً** في طور أزمة الرأسمالية، **فما كانت** بالتالي، يوماً، طبقة ثورية، بل كانت، بالعكس، في أزمة سيطرة طبقية منذ أن وصلت إلى السلطة وكانت فيها في موقع السيطرة الطبقية. أفلا يصح على البرجوازيات الكولونيالية العربية ما يصح على هذه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية من أنها، هي أيضاً، بسبب تكونها الكولونيالي التبعي، عاجزة، ليس عن تحقيق طموح الشعوب العربية إلى الوحدة وحسب، بل حتى عن توحيد مجتمعاتها، وعن تأمين التماسك الداخلي لها بشكل تتمكن فيه من الحفاظ على وحدة البلد الواحد؟ هذا ما يبيّنه تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني (شباط سنة ١٩٧٧) في قوله: «لقد جرى استبعاد مسألة الوحدة العربية بشكل شبه كامل من قبل هذه الأطراف (الاتجاهات اليمينية في حركة التحرر الوطني العربية)... حتى مظاهر التضامن الكفاحي بين الشعوب العربية التي كانت أساساً لكل مسيرة وحدوية قد جرى التخلي عنها. أكثر من ذلك، فبدلاً من أن تسعى الأحزاب والتيارات القومية المعنية نحو التقدم الملموس باتجاه الوحدة، نرى أن بعضها، عبر مواقع السلطة، ومن خلال مجمل نهجه، بات يهدد حتى وحدة الاقطار التي يحكمها، ويخلق الأجواء المؤدية إلى تمكين الامبريالية والصهيونية والرجعية من تعميم سياسة التجزئة. إننا نعيش اليوم جو اتساع التناقض بين الأقطار التي ضمها في السابق الاطار العام لحركة التحرر الوطني العربية. إننا نعيش اليوم خطر تفتت وتجزئة أكثر من قطر عربي» (ص ١٦).

ليس الآن، بالطبع، مجال التكلم على قضية الوحدة العربية وموقف القوى الرجعية و«القومية» منها، أو من وحدة القطر العربي التي تحكم. لكن الذي نراه بالملموس هو أن البرجوازيات الكولونيالية العربية تقف، في ممارسة سيطرتها الطبقية بالذات، عاجزة عن تأمين وحدة التماسك الداخلي للبنيات الاجتماعية التي هي فيها الطبقات المسيطرة. وما نهج تفتيت هذه البنيات الاجتماعية وتجزئتها الذي تسير فيه في حركة التحرر الوطني سوى الأثر الضروري الذي يولده عجزها عن ممارسة سيطرتها الطبقية. والعجز هذا هو هو ممارستها السياسية في أزمة سيطرتها الطبقية.

لم ننتهِ بعد من تحليل بنية التناقض الخاص بدولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية. لقد رأينا، في ما سبق من تحليل، أن من منطق حركة هذا التناقض المأزقي الذي فيه تمارس

البرجوازية هذه سيطرتها الطبقية، من موقع وجود هذه السيطرة في أزمة، أن تؤدي، في شروط تاريخية معينة من احتدام الصراع الطبقي، إلى تعطيل الدور السياسي الرئيسي للدولة في قيادة مصالح الطبقة المسيطرة. ورأينا أيضاً أن من منطق هذه الحركة أن تؤمن ديمومة التفكك البنيوي للبنية الاجتماعية، بتأمينها ديمومة التفتت «الطائفي» للطبقات الكادحة وتعطيل حركة الصراع الطبقي، فيما هي تؤمن لفئات البرجوازية المسيطرة وحدة تماسكها الطبقي. لكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المجال هو التالي: هل بهذا القول يكتمل تحليل البنية الطبقية الخاصة بهذه الدولة؟ وهل هذه الدولة تؤمن بالفعل وحدة هذا التماسك الطبقي، أم أنها، بسبب بنيتها الطبقية هذه بالذات التي هي بنية ذاك التناقض الذي هو فيها أساسي لوجودها، تعرقل تحقق هذه الوحدة، فيما هي تؤمنها، وبالشكل الضروري نفسه الذي هي فيه تؤمنها؟

لا يزال يطغى على هذا السؤال الطابع التجريدي. فلنقترب قليلاً من الملموس بالإجابة عنه.

إن دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية قائمة بتناقض هو فيها بينها كدولة «طائفية»، وبينها كدولة برجوازية. ولقد بيّنا الأسباب التي حددت انبناء هذه الدولة على شكل دولة «طائفية» كما أننا بيّنا الأسباب التي تجعلنا نؤكد أن الدولة «الطائفية» هذه، أو دولة «الاقطاعات السياسية» هي هي دولة البرجوازية، بل إنها هي هي الدولة التي بها تتأمن الهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة. وبرغم علاقة التماثل الطبقي هذه التي نؤكد وجودها بين الدولة «الطائفية» والدولة البرجوازية، فإننا نؤكد وجود ذلك التناقض في بنية دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية بينها كدولة «طائفية» وبينها كدولة برجوازية. والتناقض هذا الذي نحاول الآن تلمّسه هو غير التناقض الذي تكلمنا عليه، بين دورها السياسي الرئيسي في تأمين ديمومة النظام البرجوازي، ودورها «الاقتصادي» في تأمين ذلك «الريع» «للاقطاعيات السياسية» التي تحتل فيها موقع القيادة. إنه القائم فيها بين طابعها «الطائفي» وطابعها البرجوازي بشكل يتحدد فيه وجودها السياسي الطبقي نفسه، في تماثله البرجوازي بذاته، **كوجود تناقضي**. لئن كان وجودها كدولة برجوازية واضحاً، بما يعنيه مفهوم الدولة البرجوازية، فإن وجودها كدولة «طائفية» ليس كذلك. فهي، بحسب مفهومها النظري كدولة برجوازية، وكما بيّنا سابقاً، تقوم، أساسياً، بدور تأمين التحقق الآلي لإعادة إنتاج علاقات الانتاج القائمة التي تشكل القاعدة المادية لسيطرة الطبقية المسيطرة. وهي، بحسب مفهومها النظري هذا أيضاً، تؤمن لهذه الطبقة وحدة تماسكها الطبقي التي لا تتأمن إلا بتأمين الهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة. فعلاقة الهيمنة هذه بين فئات الطبقة المسيطرة الواحدة هي أساسية لعلاقة السيطرة الطبقية ،

وهي بالتالي أساسية لوحدة تماسك هذه الطبقة، برغم ما تولّده من تناقض بين فئاتها. والدولة، بوضع استقلالها النسبي في البناء الاجتماعي، هي مجال لحركة هذا التناقض وإطار لها، كحركة صراع من أجل الهيمنة الطبقية بين فئات الطبقة المسيطرة. وهي، يعني الدولة، أيضاً هدف لهذا الصراع، وفي الوقت نفسه، **ضابط له**. بمعنى أن الصراع بين هذه الفئات من أجل احتلال موقع الهيمنة السياسية الطبقية في الدولة هو أمر طبيعي، بحسب المفهوم النظري نفسه للدولة البرجوازية فليس بينه وبين هذا المفهوم تناقض، بل تلازم هو نفسه القائم بين علاقة الهيمنة الطبقية وعلاقة السيطرة الطبقية. لذا، يصعب القول إن الصراع هذا. من حيث هو صراع حول السلطة، ومن داخل السلطة، هو عامل تفكيك للدولة، أو عامل تعطيل لدورها السياسي الطبقي الرئيسي، برغم أن الدولة هذه هي هدف له، لأنه يشكل، بالتحديد، حركة تناقض ثانوي بين فئات الطبقة المسيطرة الواحدة، ولأن الدولة التي هي هدف له هي **مجال حركته** هذه، وهي التي ترسم له حدوده وتضبطه، بسبب وضع استقلالها النسبي في البناء الاجتماعي، في تبعيتها الطبقية نفسها للطبقة المسيطرة. بل قد يكون هذا الصراع، بالعكس، عامل توحيد وتماسك طبقي للدولة، من حيث أنه، في حركته، ضروري لوصول الفئة المهيمنة إلى موقع الهيمنة الطبقية السياسية في الدولة، وأن وصول هذه الفئة إلى هذا الموقع ضروري لتأمين ديمومة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، ولقيام هذه الدولة، بالتالي، بدورها الطبقي. نحن هنا في مجال التطور الطبيعي للدولة البرجوازية، لا نتخطى بالتحليل ما هو ملازم بالضرورة لمفهومها النظري الخالص. ولا يدخل في هذا المجال الذي هو مجال بحثنا التكلم على تلك الحالات الاستثنائية التي قد تنفجر فيها أزمة الهيمنة الطبقية في أزمة سيطرة طبقية، ليس بسبب حركة التناقض الثانوي بين فئات البرجوازية، بل بسبب حركة التناقض الرئيسي بين هذه الطبقة والتحالف الطبقي الثوري، وبسبب تمفصل تلك الحركة من التناقض الثانوي على هذه الحركة من التناقض الرئيسي، في شروط معينة من تطور الصراع الطبقي تتمكن فيها الطبقة الثورية النقيض (الطبقة العاملة)، في إطار تحالفها الثوري مع حلفائها الطبقيين الطبيعيين، من عزل الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة عن فئاتها الأخرى، ومن دفع هذه الفئات غير المهيمنة إلى إقامة تحالف معها (أي مع الطبقة العاملة) ضد هذه الفئة المهيمنة بالذات. (هذا ما يميز ستراتيجية الحزب الشيوعي اللبناني، مثلاً، في طرحه شعار الحكم الوطني الديمقراطي وإسقاط حكم الطغمة المالية، كما جاء في مؤتمره الثالث). لا نتكلم على تلك الحالات الاستثنائية التي قد يتحول فيها ذلك الصراع بين فئات البرجوازية من أجل الهيمنة الطبقية إلى عامل تفكيك للدولة وتعطيل لدورها، بدلاً من أن يكون عامل تماسك لها وتوحيد لفئات الطبقة

المسيطرة. فالذي يهمنا الآن في تحليل بنية التناقض الخاص بدولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية هو النظر في ما ملازم للمفهوم النظري الخالص للدولة البرجوازية كدولة برجوازية.

ومن طبيعة هذا المفهوم بالذات أن تكون دولة البرجوازية **علمانية**. فالمفهوم هذا قائم إذن في أساسه على فصل «الدين» عن الدولة. وللدقة يجب القول هنا إن الفصل هذا، بالنسبة للبرجوازية الأوروبية الثورية، في طور نهوضها الطبقي الكاسح، ليس فصلاً بين **الدين** والدولة، بقدر ما هو فصل للدولة واستقلال لها عن **الكنيسة** من حيث هي مؤسسة أو جهاز للدولة هو، في النظام السابق على نظام البرجوازية، جهاز أيديولوجي وسياسي معاً، وهو جهاز هذه الدولة **الرئيسي**. بهذا الفصل، أكدت البرجوازية هيمنتها على الدولة، واستقلال دولتها الطبقية المهيمنة هذه عن الجهاز الايديولوجي السياسي الرئيسي للدولة السابقة، أي لدولة الاقطاع، والذي كان يتمثل بالكنيسة. وبتعبير آخر، إن فصل الدولة البرجوازية عن الكنيسة، بتأكيد هيمنتها السياسية عليها، هو الشكل السياسي الذي انعكس فيه، في المفهوم النظري لدولتها الطبقية، واقع هيمنتها الطبقية وقدرتها، كطبقة مسيطرة، على توحيد المجتمع في النظام السياسي لسيطرتها، الطبقية، وبحسب هذا النظام نفسه. فالفصل ذاك إذن ليس سوى تأكيد لقدرتها الطبقية هذه، وتكريس لها ولتطلعاتها الهيمنية. أو قل إن هذه الوحدة الطبقية للدولة البرجوازية، في استقلالها عن الكنيسة، وفي إخضاعها الكنيسة هذه والعائلة والمدرسة وسائر الأجهزة الأيديولوجية الأخرى لهيمنتها الطبقية، هي تأكيد لانتظام المجتمع، في وحدة تماسكه الداخلي، بنظام السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية، وبحسب تطلعاتها الهيمنية.

أما دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية فهي، كدولة «طائفية» في تناقض داخلي مع المفهوم النظري للدولة البرجوازية، ليس وحسب بسبب ما بيّنا سابقاً من عجزها عن توحيد المجتمع، ومن رفعها العجز الطبقي هذا إلى مستوى التشريع السياسي، بحيث تجعل منه (أي من هذا العجز) النظام السياسي نفسه لسيطرتها الطبقية، ومن إعطائها «الاقطاعات السياسية» وكالة الحكم باسمها؛ بل أيضاً، بسبب ما هو ملازم بالضرورة لمفهوم الدولة هذه كدولة «طائفية». ليس أخطر ما في هذا المفهوم أن يتضمن بالضرورة نفياً للدولة البرجوازية، من حيث هي، في مفهومها النظري دولة **علمانية**. فقد لا يكون نفي هذا الطابع **العلماني** من الدولة، حكماً، نفياً لطابعها **البرجوازي**، وقد يكون العكس هو الصحيح، في شروط معينة هي الشروط نفسها التي رأينا فيها أن الشكل «الطائفي» الذي ينتفي فيه الطابع العلماني لهذه الدولة البرجوازية هو، في دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، الشكل التاريخي الضروري لوجود هذه الدولة كدولة برجوازية.

لكن الشكل هذا يأخذ هنا، قياساً على ذلك المفهوم النظري الخالص للدولة البرجوازية، معنى آخر هو الذي يصير فيه الشكل التاريخي نفسه الذي تعجز فيه دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية عن أن تكون دولة برجوازية. ولا غرابة في هذا الأمر إذا علمنا ـ ونحن نعلم ـ أن البرجوازية هذه، على نقيض البرجوازية الأوروبية، ما كانت يوماً طبقة ثورية، وما أمكن لها أن تحقق تطلعاتها الهيمنية إلا في إطار من التبعية الطبقية للامبريالية هي نفي فعلي لهذه التطلعات الهيمنية وتحقيق لها بالوهم. ففصل «الدين» عن الدولة في دولة هذه البرجوازية اللبنانية لا يعني شيئاً آخر غير تطهير الدولة هذه من طابعها «الطائفي» ـ ولا نقول الديني ـ وتحريرها منه بشكل تتطهر فيه فتتحرر من تلك العلاقة التي تربطها «بالاقطاعات السياسية»، والتي هي أساسية، كما سبق القول، لوجودها كدولة برجوازية. وكيف يكون لها مثل هذا التحرر، وهي التي ما انبنت في شكلها «الطائفي» ـ هذا ـ في تلك الشروط الخاصة بتكون البنية الاجتماعية اللبنانية كبنية كولونيالية ـ إلا لضرورة قيامها بدورها السياسي الطبقي، كدولة برجوازية، في تأمين ديمومة التجدد لنظام السيطرة الطبقية البرجوازية؟ لا يمكن إذن، في فهم هذه الدولة، وفي فهم علاقة التناقض فيها بين طابعها البرجوازي وطابعها «الطائفي»، عزلها عن هذه الشروط التي تكوّنت فيها. ولا معنى، بالتالي، للقول، في مقاربتها المفهومية بحسب المفهوم النظري للدولة البرجوازية، إن دولة هذه البرجوازية الكولونيالية لم تقم بما قامت به دولة البرجوازية الأوروبية من فصل «الدين» عن الدولة، إلا إذا حددنا، بالضبط، معنى هذا «الفصل» بأنه **استقلال** الدولة البرجوازية، في وحدتها الطبقية ليس عن الدين، بما هو دين، بقدر ما هو عن أجهزة الدولة السابقة على الدولة البرجوازية، وإخضاع هذه الأجهزة بالذات لهيمنة الدولة البرجوازية، وربطها تبعياً بها، بحيث تتحول إلى أجهزة هذه الدولة بالذات، وتسهم بالتالي، في القيام بالدور الطبقي الذي تقوم به هذه الدولة البرجوازية هذا **الاستقلال** هو الذي تفتقده دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية. وافتقادها هذا له لا يتحدد فيها «سلبياً»، إن جاز التعبير، كأنه فيها «ثغرة» بنيوية، بل إنه يتحدد فيها «إيجابياً»، بمعنى أنه مكوِّن لبنيتها بالذات وأساس لوجودها كدولة برجوازية. وهنا يكمن **التناقض** الذي نصوغه على شكل مقولة نضعها، هي التالية: إن الشكل «الطائفي» الذي توجد فيه دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، والذي هو أساسي لوجودها كدولة برجوازية، من حيث أنه هو الذي يؤمن لها وحدة تماسكها الطبقي، فيؤمن، بالتالي، لها إمكانية القيام بدورها السياسي الطبقي الضروري لديمومة النظام، هو نفسه الشكل الذي يقود، في شروط تاريخية محددة، إلى تفككها الطبقي، وبالتالي، إلى تعطيل دورها هذا، لأنها، بوجودها فيه، تدخل في تناقض مع نفسها كدولة برجوازية. فكما أن علاقة **الهيمنة الطبقية**

هي، في ضوء التحليل السابق، ملازمة بالضرورة للمفهوم النظري للدولة البرجوازية، بمعنى أنها اساسية لوجودها في وحدتها الطبقية وفي تماسكها الداخلي، كذلك، فإن علاقة **الهيمنة «الطائفية» هي، في هذه الدولة، ملازمة أيضاً بالضرورة لمفهوم الدولة** كدولة «طائفية». بل إنها أساسية لوجودها في وحدتها الطبقية بالذات. وبتعبير آخر، إن مفهوم الدولة البرجوازية نفسه يقضي بضرورة وجود الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة في موقع الهيمنة الطبقية في الدولة، كشرط أساسي لقيام الدولة بدورها في قيادة مصالح الطبقة المسيطرة بكامل فئاتها. ومفهوم الدولة «الطائفية» كذلك، في تلازمه بمفهوم الدولة البرجوازية، يقضي بضرورة ان تكون العلاقة «الطائفية». من حيث هي علاقة بين ممثلي «الطوائف» في السلطة، ومن حيث هي أيضاً علاقة تمثيلهم «الطائفي» **بالسلطة**، علاقة هيمنة «**طائفية**». إن في هذه الدولة، التي هي دولة **برجوازية، موقع هيمنة طبقية** لا بد أن يكون فيها، حكماً، موقع **هيمنة «طائفية»**، لأنها، بالتحديد، **دولة «طائفية»**. فموقع الهيمنة الطبقية الذي هو فيها موقع الطغمة المالية، الذي يحدد طابعها الطبقي البرجوازي، يتحدد بالضرورة، بسبب كونها دولة «طائفية»، كموقع هيمنة «طائفية»، هو أساسي لوجودها، في وحدتها الطبقية، كدولة برجوازية. ولا يمكن لهذا الموقع من الهيمنة الطبقية في هذه الدولة البرجوازية التي هي دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، إلا أن يكون موقع هيمنة «طائفية»، لأن الدولة هذه انوجدت كدولة «طائفية»، ولأن وجودها السياسي «الطائفي» هذا أساسي لوجودها الطبقي كدولة برجوازية.

نحن هنا، بوعي نظري تام، في مجال تحليل البنية الطبقية لهذه الدولة البرجوازية في شكل وجودها «الطائفي» نفسه. ولا يدخل، عن قصد، في مجال هذا التحليل، التاريخ الفعلي الملموس لتكوّن هذه الدولة، ولا يدخل الآن في مجال هذا التحليل للدولة، كما هي قائمة في بنائها الحقوقي السياسي، نوع «الطائفة» المعينة التي تحتل فيها موقع الهيمنة «الطائفية». نريد فقط من هذا التحليل أن نبين ما هو أصلاً واضح جلي في التجربة اليومية نفسها، كيف أن الشكل «الطائفي» الذي تنبني فيه كدولة برجوازية يفرض بالضرورة أن تكون علاقة التمثيل «الطائفي» فيها علاقة هيمنة «طائفية» ويفرض بالضرورة أن تكون علاقة «الطوائف» بها، من حيث هي علاقة ممثلي هذه «الطوائف» بالسلطة، علاقة **صراع** من أجل الوصول فيها إلى موقع الهيمنة «الطائفة». أما البحث التاريخي المادي الذي عليه أن يفسر لنا الشروط الملموسة التي تكوّنت فيها هذه الدولة البرجوازية في ظل الانتداب الفرنسي، وبتأثير مباشر منه، كدولة «طائفية»، والأسباب التي دعت إلى أن تكون «الطائفة» المارونية بالذات هي المدعوّة والمحضرة والمؤهلة لاحتلال موقع الهيمنة «الطائفية» في هذه الدولة البرجوازية، فهذا

بحث، على أهميته البالغة، لن ندخل فيه، لأنه بحث آخر يكاد يكون مستقلاً، عن البحث الذي نقوم به. والبحث هذا هو بحث في آلية هذه الدولة البرجوازية بما هي دولة «طائفية»، وفي آلية التناقض الداخلي فيها بين أن تكون دولة برجوازية، وبين أن تكون دولة «طائفية»، أو قل بين أن تكون دولة «طائفية» كي تكون برجوازية، وبين أن يكون وجودها «الطائفي» هذا الذي هو أساسي لوجودها البرجوازي عامل تفكيك لها وتعطيل لدورها كدولة برجوازية.

لعبة التضليل في إيديولوجية البرجوازية اللبنانية الكولونيالية، وفي مفهوم دولتها البرجوازية ـ «الطائفية»، تنلعب على صعيدين مترابطين متداخلين: الصعيد الأول هو الذي تحاول فيه هذه الأيديولوجية إخفاء الطابع الطبقي الخاص بدولتها وإظهارها مظهر الدولة المحايدة، دولة الشعب كله التي تستوي فوق الطبقات. ولا جديد في هذه اللعبة، فهي الملازمة للمفهوم البرجوازي للدولة بعامة. أما الصعيد الثاني، وهو الأهم هنا، فهو الذي تحاول فيه الايديولوجية هذه طمس العلاقة في هذه الدولة بين موقع الهيمنة الطبقية وموقع الهيمنة «الطائفية». هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إظهار علاقة الهيمنة «الطائفية» فيها مظهر علاقة المساواة الطائفية، أو التعايش «الطائفي»، أو الشراكة «الطائفية»، إلى غير ذلك من المظاهر التي تصب كلها في هدف واحد، هو نفي وجود هيمنة «طائفية» في هذه الدولة «الطائفية». ولعل خير تعبير لهذه الايديولوجية هو الذي نجده في مقولة ميشال شيحا التي يوجزها في الصياغة التالية: «لبنان هو بلد الأقليات الطائفية المشتركة». بمعنى أن كل «طائفة» في هذا البلد هي أقلية بذاتها، فلا غلبة إذن ممكنة لإحداها على الأخرى، بل تعايش مشترك في مساواة تامة. ونجد للفكرة هذه تنوعات مختلفة عند أرباب الرجعية اللبنانية الانعزالية دون تغيير في الجوهر. وما مقولة «التعددية الحضارية» سوى تنويع من هذه الفكرة. بل إننا نجد التنويع هذا نفسه عند سيّد الايديولوجية الرجعية اللبنانية ميشال شيحا.

لن ندخل الآن في تفاصيل تحليل هذه الايديولوجية وفي تفاصيل نقضها، بل سنخصص لهذا العمل، قريباً، دراسة قائمة بذاتها[1] تغنينا عن التشعب في البحث وعن الابتعاد فيه عن مركزه. لكن ما يلفت النظر هو التناقض الذي يقع فيه شيحا وأتباعه من الانعزاليين حين ينفي مبدأ الغلبة أو الهيمنة «الطائفية» نفسه، ليس في ذلك التعايش أو تلك «الشراكة» بين «الطوائف» بشكل عام وحسب، بل حين ينفيه أيضاً، وبشكل خاص، على صعيد السلطة بالذات، بمعنى أنه ينفي إمكانية وجود هيمنة «طائفية» في

(١) صدرت هذه الدراسة عن مركز الأبحاث الفلسطينية تحت عنوان: «القضية الفلسطينية في إيديولوجية البرجوازية اللبنانية».

السلطة السياسية نفسها. إنما هو يعود، فيؤكد بصراحة، أن الهيمنة في السلطة تعود فعلياً «لطائفتين»: الموارنة. والسنة. فهو، في هذا القول، مرغم إذن على التصريح بضرورة وجود مثل هذه الهيمنة «الطائفية» في السلطة، بسبب البنية الطبقية البرجوازية نفسها لهذه السلطة، وبسبب الطابع البرجوازي للدولة الذي يقضي بضرورة وجود موقع هيمنة «طائفية» فيها، لأن لها شكل دولة «طائفية». غير أنه، برغم تصريحه بوجود هيمنة «طائفية» في الدولة، في علاقة «الطائفتين» المارونية والسنيّة «بالطوائف» الأخرى، فإنه ينظر في العلاقة هذه بين الطائفتين وكأنها علاقة مساواة في السلطة، أو تعايش، أو شراكة، هي علاقة تنفي علاقة الهيمنة بينهما. ثم إنه، في مكان آخر من كتاباته (التي سنتناولها بالتحليل المفصل في دراسة مستقلة[1]) يؤكد **طغيان السلطة التنفيذية** في الدولة اللبنانية على السلطة التشريعية طغياناً يكاد يكون مطلقاً، ويمنع، في الوقت نفسه، من موقع تحليله «الطائفي» بالذات الذي هو نفسه موقع التحليل البرجوازي، بل الموقع الأيديولوجي الطبقي نفسه الخاص بالطغمة المالية (موقع الهيمنة الطبقية)، نقول يمتنع عن تحديد الطابع «الطائفي» الخاص بهذه السلطة التنفيذية الطاغية، والمحصورة كلياً، تقريباً، في رئاسة الجمهورية. وامتناعه هذا ليس في الحقيقة سوى صمت ايديولوجي على وجود الهيمنة «الطائفية»، بمعنى أن الصمت هذا تأكيد ضمني لوجودها. كأن المساواة «الطائفية» عنده لا تكون إلا على صعيد السلطة التشريعية التي يقول هو نفسه عنها إنها معدومة الوجود تقريباً، ولا دور فعلياً لها في السلطة. أما السلطة التنفيذية فلا بدّ ـ من موقع الهيمنة «الطائفية» التي هي ضرورية لوجود الهيمنة الطبقية ـ من أن تتنزه عن كل «مساواة» حتى تتمكن من الوجود الفعلي، «الطائفي» والطبقي معاً، كسلطة تنفيذية.

والتناقض هذا الذي يقع فيه شيحا (وهو تناقض من يحاول إخفاء ما يعجز عن إخفائه) هو نفسه التناقض الذي يقع فيه أتباعه من أقزام الانعزاليين وأيديولوجييهم، حين ينفون وجود طغيان «طائفي»، أو هيمنة «طائفية»، تطبع الدولة بطابعها، فيما هم يؤكدون «شرعية» هذا الطغيان أو هذه الهيمنة. و«الشرعية» هذه عندهم تأخذ، في منطق هذيانهم الطبقي الرجعي، تارة طابع «الشرعية التاريخية» وتارة طابع «الشرعية الطبيعية»، أو الجغرافية أو الجوهرية أو الدينية أو الحضارية أو العنصرية. كأنهم، في البحث عما يصف «شرعية» هذه الهيمنة «الطائفية» بالمطلق، في وجودها الأساسي لديمومة الهيمنة الطبقية، وفي البحث عن **تأصيلها** في طبيعة الأمور، إنما هم يؤكدون وجود هذه الهيمنة، فيما هم يعللون القول بنفيها. فردّ الهيمنة إلى الجوهر المطلق، ينفي وجودها كهيمنة في الدولة، إذ تصبح الدولة هذه شكلاً لوجود الجوهر

(١) هي المشار إليها في الهامش السابق.

المطلق ذاك. ويخرج، بالتالي، الصراع حول الهيمنة، سواء أكانت الهيمنة هذه «طائفية» أو طبقية، ـ وهي عندهم «طائفية»، لأنها بالتحديد، طبقية ـ يخرج الصراع إذن من حركة التاريخ ومن دائرته ليتحرر، بالوهم الايديولوجي الرجعي، ومن ضرورة تحكمه، ليستقر في ديمومة العلاقة بين الجوهر والعارض، وتأخذ حينئذ حركته، في الظاهر، شكلاً «تاريخياً» هو الذي تتكرر فيه، باستمرار، علاقة الجوهر بالعارض، من حيث هي في أساسها علاقة الجوهر بذاته، في تماثله بذاته، في حركة يتكرر فيها نفي الجوهر للعارض. وما الجوهر هذا سوى لبنان ـ الكيان الذي هو، منذ أن كان، وقبل أن يكون، وإلى أبد الآبدين، لبنان المسيحي الذي هو لبنان الماروني. هكذا يتجوهر لبنان، فتخترق المارونية فيه حدود الطائفة وحدود التاريخ معاً، فلا بدء لها، بل منها البدء. إنها الكيان ـ الجوهر، أي المطلق الذي فيه يتمورن (يصير مارونياً) الفينيقيون بالضرورة. أما العارض، فهو كل ما ليس من المطلق الجوهر سوى الغير، والغير هذا هو العرب، الإسلام، والآن الفلسطينيون. لهذا كله كان الصراع في الساحة اللبنانية، بالنسبة لهذا المنطق الرجعي الغيبي، حكماً، «صراعاً طائفياً». والصراع هذا ليس، بالنسبة لهذا المنطق، صراعاً بين طائفة وطائفة على حد سواء، وليس، بدقة، صراعاً حول الهيمنة «الطائفية»، من خارج السلطة. بل إنه صراع بين «طائفة» هي الجوهر، و«طائفة» أو «طوائف» هي العارض. والسلطة ملازمة بالضرورة لهذا الجوهر. إنها من طبيعته بالذات أساسية لوجوده، كما هو أساسي لوجودها. ليس من وجود فعلي في هذه السلطة، بالنسبة لهذا المنطق، لهيمنة «طائفية» أو طبقية، كأن السلطة هذه هي في علاقة خارجية مع «الطائفة» المهيمنة «والطائفة» غير المهيمنة. فالصراع «الطائفي» حول الهيمنة «الطائفية» في السلطة ليس «شرعياً» إلا بوجود هذه السلطة في علاقة خارجية «بالطوائف» المتعايشة. والأمر ليس كذلك، لأن «شرعية» السلطة تجد أساسها في هيمنة «طائفية» تعود بالضرورة «للطائفة» الجوهر. وبتجوهر «الطائفة» هذه، ينتفي طابع الهيمنة الطائفية من هيمنتها «الطائفية»، ويتحول فيها، وبها، إلى طابع «شرعي» طبيعي (إلهي) هو طابع جوهرها «الطائفي»، أو طابع «طائفيتها» الجوهرية. لذا كان الصراع «الطائفي» عند ذلك المنطق الرجعي صراعاً بين الجوهر والعارض، أي وجهاً «تاريخياً»، راهناً من صراع أزلي دائم، كان منذ أن كان لبنان، هو نفسه الصراع بين الجوهر والعارض، تمتد جذوره بعيداً في «التاريخ»، يتكرر كلما حاول العارض أن يطغى على الجوهر. (لنتذكر هنا قول شيحا: قدرنا نحن اللبنانيين أن نعيش دوماً في خطر. بل أن نعيش بهذا الخطر، الذي هو خطر طغيان العارض على الجوهر، ومخاطرة الجوهر في رد طغيان العارض عنه). ولا انتصار للجوهر إلا في تماثله بذاته، أي

في انغلاقه على عارض يتهدده. وهو أيضاً الصراع «القومي» نفسه بين لبنان وغيره، ، بين «القومية اللبنانية» التي هي هي «القومية المارونية»، وبين «القوميات» الأخرى، العربية الاسلامية. ولا تاريخ إذن للجوهر إلا بالعارض، حتى صار تاريخ الجوهر تاريخ صراعه ضد العارض. إنه «الصراع الطائفي» الذي له، في هذا المنطق الرجعي، معنى صراع «الطائفة» الجوهر ضد «الطوائف» ـ العوارض.

سعيد هو البلد الذي ليس له تاريخ. هكذا قال يوماً «سالازار»، حاكم البرتغال طوال نصف قرن من الفاشية. ومأساة لبنان، بحسب هذا المنطق المعادي للتاريخ، الخائف منه، أن له تاريخاً، ليس ذاك «التاريخ» الذي ليس إلا بالوهم الرجعي تاريخاً، بل التاريخ هذا الذي يعتمله، ويحمله بالعنف، ضد ذاك المنطق الغيبي وأصحابه، إلى أزمة انقراض «الطوائف».

نكْبُتُ الرغبة فينا جامحة في تهشيم بنيان هذا المنطق الايديولوجي الرجعي الغيبي والغبي معاً، لنعود إلى هدوء المنطق العلمي في تحليل بنية التناقض الداخلي الذي يعتمل دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية. إن من طبيعة علاقة الهيمنة نفسها أن تولد التناقض والصراع بين أطرافها. وما يصح، في هذا التناقض والصراع، على علاقة الهيمنة الطبقية، يصح أيضاً على علاقة الهيمنة «الطائفية». وبرغم هذا التماثل الشكلي، ثمة اختلاف بين الحالتين. لقد رأينا أن التناقض في علاقة الهيمنة الطبقية وما يتولد عنه من صراع، على صعيد السلطة، وحول السلطة، بين فئات البرجوازية المسيطرة هو، بشكل عام، ما عدا في بعض الحالات الاستثنائية، عامل توحيد وتماسك للدولة. فهو يتطور في الحدود نفسها التي ترسمها له علاقة السيطرة الطبقية، بمعنى أن العلاقة هذه هي ضابطة لتطوره بشكل يمنعه من اختراقها، أو كسرها. فمهما احتدم الصراع بين فئات الطبقة المسيطرة حول الهيمنة الطبقية، فالغاية النهائية تبقى الحفاظ على هذه السيطرة الطبقية، وتأمين الديمومة لها. لهذا السبب أمكن القول إن الصراع هذا، في غائيته هذه، ليس عامل تفكيك للدولة بقدر ما هو أساسي لوحدتها الطبقية، من حيث هي أداة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. ولهذا السبب أيضاً نرى أن الآلية التي تحكم هذا الصراع من أجل الهيمنة الطبقية هي دوماً آلية الضرورة في وصول الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة إلى موقع هذه الهيمنة الطبقية في السلطة، لأن الضرورة هذه ملازمة لطبيعة السيطرة الطبقية نفسها، من حيث هي سيطرة الطبقة، أو التحالف الطبقي ككل. وهذه الآلية هي التي تحددها آلية تفاوت التطور التي تحكم تطور الرأسمالية. هذا يعني أن سلطة الدولة لا وجود لها قائماً بذاته يضعها في علاقة خارجية بفئات الطبقة المسيطرة، بشكل تتساوى فيه هذه الفئات في علاقتها الخارجية هذه بسلطة الدولة، وفي صراعها الداخلي من أجل

الوصول إلى موقع الهيمنة الطبقية في هذه السلطة. فالقول هذا ينزع عن سلطة الدولة طابعها الطبقي الذي هو أساسي لوجودها، ويجعل من استقلالها النسبي الذي يتمييز به وضعها في البناء الاجتماعي، في تبعيتها الطبقية بالذات للطبقة المسيطرة، استقلالاً مطلقاً، ليس عن فئات الطبقة المسيطرة، بل عن الطبقات الاجتماعية المتصارعة نفسها. وواقع الأمر ليس كذلك، بل هو عكس ذلك تماماً. فسلطة الدولة، لأنها بالتحديد سلطة الطبقة المسيطرة نفسها، هي في **علاقة داخلية** بفئات هذه الطبقة، بحيث أن الصراع بين هذه الفئات من أجل الهيمنة الطبقية، على صعيد السلطة، ليس متعدد الجهات، بمعنى أنه ليس حرّ التوجه. بل إنه يسير دوماً في **اتجاه واحد** هو الذي تحدده له بالضرورة آلية تفاوت تطور الرأسمالية، وهو، بالتالي، اتجاه **الضرورة** في وصول الفئة المهيمنة، **دون** غيرها، من الطبقة المسيطرة إلى موقع الهيمنة الطبقية في السلطة. وبتعبير أوضح، إنه لا يسير أبداً، في قانونه العام، في اتجاه معاكس، أي مثلاً، في اتجاه إحلال فئة غير مهيمنة، محل الفئة المهيمنة في السلطة. لذا كانت علاقة السيطرة الطبقية التي يكمن دور الدولة، أساساً، في تأمين ديمومة تجددها، بحيث تتأبد السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة بتأبد نظام هذه السيطرة، نقول إذن إن علاقة السيطرة الطبقية هذه هي الإطار البنيوي الضابط لحركة علاقة الهيمنة الطبقية. بهذا المعنى قلنا إن الصراع الذي تولده حركة هذه العلاقة، من حيث هو الطريق الضروري لوصول الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة إلى موقع الهيمنة في السلطة، هو عامل تماسك الدولة الطبقية التي بتأمينها ديمومة النظام تؤمن وحدة مصالح الطبقة المسيطرة.

هل يصح على علاقة الهيمنة «الطائفية» هذا الذي يصح على علاقة الهيمنة الطبقية؟ وليغفر لنا القارىء بعض التكرار حتى لا يشوب القول منا أي التباس. نحن هنا لا نقيم المقارنة بين هاتين العلاقتين كأنهما في **علاقة خارجية**، ولا نقيم المقارنة بين دولتين: الأولى «طائفية»، والثانية برجوازية طبقية، كأنهما في **علاقة خارجية** أيضاً، وكأن الأولى في هذه العلاقة هي غير الثانية فيها، والعكس بالعكس. المشكلة التي نطرح ليست على هذا الشكل **وهمية**، بل هي فعلية. ولأنها فعلية، هي أكثر تعقيداً. فالدولة «الطائفية» هذه هي نفسها الدولة البرجوازية. والعلاقة في هذه الدولة الواحدة بين علاقة الهيمنة «الطائفية» وعلاقة الهيمنة الطبقية **علاقة داخلية**. لكن العلاقة الداخلية هذه هي **علاقة تناقض** تتماسك فيها الدولة هذه في وحدتها الطبقية كدولة برجوازية، في هذا الشكل من وجودها الضروري كدولة «طائفية». لكن الشكل هذا نفسه الذي تتماسك فيه، والذي هو أساسي لوجودها كدولة برجوازية، هو نفسه فيها عامل تفكيك لها وتعطيل لدورها كدولة برجوازية. فالعلاقة «الطائفية» في هذه الدولة لا يمكن أن توجد إلا كعلاقة **هيمنة**

«طائفية»، والتناقض فيها بين أطرافها ملازم بالضرورة لوجودها. معنى هذا أن من طبيعة هذه العلاقة التي تحدد الشكل الضروري لوجود الدولة البرجوازية أن تولّد بين أطرافها، على صعيد السلطة، ومن داخلها، صراعاً حول السلطة بالذات، من أجل الوصول إلى موقع الهيمنة «الطائفية» في الدولة. هنا أيضاً، يصح على علاقة الهيمنة «الطائفية» في هذه الدولة البرجوازية ما يصح على علاقة الهيمنة الطبقية، بمعنى أن وجود الهيمنة «الطائفية» فيها أساسي لوجودها بالذات كدولة «طائفية»، كما أن وجودها «الطائفي» هذا أساسي لوجودها كدولة برجوازية، من حيث أنها هي التي تؤمن ديمومة النظام السياسي للسيطرة «الطائفية» على سائر الطبقات الكادحة التي بخضوعها لنظام هذه السيطرة «الطائفية» يتأمن باستمرار تجدد تكونها «كطوائف»، أي إعادة إنتاجها السياسي «كطوائف». فوجود تلك الهيمنة «الطائفية» إذن أساسي لتأبد هذه السيطرة «الطائفية»، من حيث هي السيطرة الطبقية نفسها لسائر ممثلي «الطوائف»، في وحدتهم الطبقية البرجوازية. لكن الاختلاف هنا، بين علاقة الهيمنة «الطائفية» وعلاقة الهيمنة الطبقية، في علاقتها بالدولة وبوحدة تماسكها الطبقي، هو أن الصراع الذي تولده حركة التناقض في تلك العلاقة «الطائفية» هو «صراع طائفي»، ليس بمعنى أنه صراع بين «الطوائف»، كوحدات أو كيانات اجتماعية مستقلة متماسكة بذاتها، لاغية علاقة التناقض الطبقي في كل منها، بل بمعنى أنه، في الدرجة الأولى، وفي آليته الداخلية، أي في مفهومه النظري بالذات، صراع برجوازي بين ممثلي «الطوائف»، من البرجوازية المسيطرة نفسها. نقول هذا، وندرك في الوقت نفسه عجز هذا القول، في صياغته هذه، عن إيضاح ما نريد إيضاحه. بل ربما تضمنت الصياغة هذه نقيض ما نقول. لا نقصد بذلك الصراع «الطائفي»، على صعيد السلطة ومن داخلها، انتقال الصراع الاجتماعي من صراع بين «طوائف» تحتل كامل الفضاء الاجتماعي، أو من صراع بين طبقات كادحة وطبقات مسيطرة، إلى صراع بين فئات الطبقة المسيطرة نفسها. بل نقصد شيئاً آخر مختلفاً هو، بالتحديد، ما يلي: في تلك الدولة «الطائفية» التي هي نفسها دولة البرجوازية الكولونيالية، تأخذ السيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة شكل السيطرة «الطائفية» ليس بمعنى أن السيطرة هذه هي سيطرة «طائفة» معينة على سائر «الطوائف» الأخرى، بل بمعنى أنها سيطرة ممثلي «الطوائف» كلها (من حيث هم ممثلو هذه البرجوازية بالذات) على «طوائفهم» (أي على الطبقات الكادحة التي هي، في علاقة تمثيلها السياسي «الطائفي»، «طوائف»). في هذا الشكل من السيطرة «الطائفية» تتمثل «الطوائف» كلها في السلطة، بحيث تظهر السلطة هذه كأنها سلطة «الطوائف»، بينما هي، في شكلها «الطائفي» هذا نفسه سلطة البرجوازية التي تتحدد فيها العلاقة بين ممثلي «الطوائف» من البرجوازية المسيطرة كعلاقة «توازن طائفي». فالدولة

البرجوازية هي التي، في تحددها «الطائفي»، تؤمن إذن تجدد علاقة السيطرة الطبقية في هذا الشكل منها كعلاقة «توازن طائفي». و«التوازن الطائفي» هذا الذي هو أساسي لديمومة تجدد علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية ليس في هذه الدولة، وبالتالي، في حقيقته السياسية، سوى **التوازن** القائم في ضرورة علاقة الهيمنة الطبقية بالذات، من حيث هي أساسية لديمومة تجدد هذه العلاقة من السيطرة الطبقية. فكما أن «التوازن الاجتماعي» (الطبقي) القائم في علاقة السيطرة الطبقية هذه لا يتأمن إلا بالهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة من البرجوازية، كذلك، فإن «التوازن الطائفي» القائم في تلك العلاقة من السيطرة «الطائفية»، من حيث هي السيطرة الطبقية لممثلي الطوائف من البرجوازية، لا يتأمن إلا بهيمنة «طائفية» معينة، (أي بهيمنة ممثلي إحدى «الطوائف»)، هي أساسية لوجود السيطرة «الطائفية» التي هي الشكل الضروري نفسه لوجود تلك السيطرة الطبقية. بتعبير آخر، ليس من الممكن للبرجوازية الكولونيالية هذه أن تؤمن، بدولتها «الطائفية» ديمومة التجدد لسيطرتها الطبقية، إلا في هذا الشكل المحدد من السيطرة «الطائفية» الذي تظهر فيه سيطرتها الطبقية، في إطار دولتها تلك، كأنها **سيطرة «الطوائف» بذاتها على ذاتها**، فتظهر، بالتالي، سلطتها السياسية (ديكتاتوريتها الطبقية)، كأنها سلطة «الطوائف»، أو ديمقراطية «الطوائف». لكن السيطرة «الطائفية» هذه ليست ممكنة إلا بهيمنة «طائفية». ومن منطق هذه الهيمنة «الطائفية» أن تولد «صراعاً طائفياً» بين ممثلي «الطوائف»، من داخل السلطة نفسها، كسلطة برجوازية، حول احتلال موقع الهيمنة «الطائفية» فيها هنا تقع البرجوازية، وتقع دولتها الطبقية، أسيرة منطق الحركة من ذلك التناقض الداخلي الذي ميّزناه بالقول إنه التناقض المأزقي الذي يحكم صيرورتها الطبقية كطبقة مسيطرة، ويحكم صيرورة دولتها في ضرورة وجودها كدولة «طائفية» فلئن كان الصراع، على صعيد السلطة من أجل الهيمنة الطبقية، يضع فئات البرجوازية المسيطرة في **علاقة داخلية** بسلطة الدولة، في تبعيتها الطبقية للطبقة المسيطرة هذه، بحيث أنه يسير دوماً في اتجاه واحد **ضروري** هو الذي تحدده آلية تفاوت تطور الرأسمالية، وهو، بالتالي، اتجاه **الضرورة** نفسه في وصول الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة إلى موقع الهيمنة الطبقية في السلطة، فإن الصراع، على صعيد السلطة، من أجل الهيمنة «الطائفية»، لايخضع لمنطق هذه الضرورة الداخلية الطبقية التي تحكم الصراع من أجل الهيمنة الطبقية، بل هو، بالعكس تماماً، في علاقته الداخلية بهذا الصراع، أي في هذه العلاقة نفسها التي تفرض ضرورة وجود الدولة البرجوازية كدولة «طائفية»، يخضع لمنطق آخر هو منطق الايديولوجية البرجوازية نفسه الذي يضع «الطوائف» كلها، في **علاقة خارجية** بسلطة الدولة، تستقل فيها الدولة هذه، في الظاهر، أي في تحددها الأيديولوجي

البرجوازي، عن «الطوائف»، لأنها دولة هذه «الطوائف» جميعاً، بحيث لا تهيمن فيها «طائفة» على أخرى، بل تتأمن فيها، وبها، السيطرة، «للطوائف» كلها، في إطار من التعايش والتوازن بينها هو الذي تؤمنه لها هذه الدولة «الطائفية» بالذات. و«التوازن الطائفي» هذا الذي تؤمنه الدولة بين مختلف ممثلي «الطوائف» من البرجوازية، بتأمينها كامل السيطرة «الطائفية» لهذه الطبقة البرجوازية المسيطرة، لا يتأمن إلا بتأمين الهيمنة «الطائفية» لممثلي «طائفة» دون غيرها، بمعنى أن التوازن ذاك لا يوجد إلا بوجود هذه الهيمنة التي هي شرط وجوده. والهيمنة «**الطائفية**» هذه ليست في هذه الدولة **البرجوازية** هيمنة «الطائفة» بقدر ما هي هيمنة ممثليها من البرجوازية، في إطار السيطرة «الطائفية» نفسها لهذه الطبقة المسيطرة. إن موقع الهيمنة السياسية الطبقية لا يمكن أن يتحدد في هذه الدولة «الطائفية» إلا كموقع هيمنة «طائفية». لكن تحدده «الطائفي» هذا لا يجد ضرورته في بنية «**الطائفة**»، أو في **طبيعة** «الطائفة» التي يحتل ممثلوها في الدولة موقع الهيمنة، بل إنه يجد ضرورته في البنية السياسية الطبقية البرجوازية لهذه الدولة كدولة «طائفية»، فالضرورة هذه ليست سوى تلك الضرورة الملازمة لوجود الدولة البرجوازية كدولة «طائفية»، والتي هي، بالتالي، نفسها الضرورة الملازمة لوجود السيطرة الطبقية البرجوازية في شكل السيطرة «الطائفية». معنى القول هذا أن الضرورة هذه ليست **ضرورة** «**طائفية**»، بل هي **ضرورة طبقية**. وبتعبير آخر، إن الطابع «الطائفي» للدولة، في ضرورته الطبقية البرجوازية، هو الذي يحدد موقع الهيمنة السياسية الطبقية فيها كموقع هيمنة «طائفية»، وليست «الطبيعة الطائفية» «للطائفة» التي يحتل ممثلوها في الدولة هذا الموقع هي التي تحدده كموقع هيمنة «طائفية». التحديد هذا، في الحالة الأولى، يجد تفسيره في البنية الطبقية الخاصة بهذه الدولة البرجوازية الكولونيالية، وهو في وفاق مع المفهوم البرجوازي للدولة كدولة برجوازية. أما في الحالة الثانية، **فهو لا يجد تفسيره إلا بالانزلاق**، أوبالانتقال من صعيد التحليل الطبقي المادي إلى صعيد التحليل الغيبي العنصري أو العرقي، لأنه، في هذه الحالة، يجد تفسيره في قول هذياني هو أن «طائفة» **دون غيرها**،وبالتحديد«الطائفة المارونية» هي «**بطبيعتها** الطائفية» «الطائفة» المهيمنة. فجوهرها الأزلي هذا الذي هو بالضرورة جوهر هيمني، بسبب **تفوقه** الملازم له، هو الذي يفرض ضرورة وجودها في موقع الهيمنة السياسية في الدولة. ووجودها **الطبيعي** هذا، نعني الضروري بالطبيعة، في هذا الموقع، هو الذي يحدد الدولة كدولة «طائفية»، كما أنه هو الذي يؤمن «التوازن الطائفي» الضروري لديمومة النظام الذي، في تجوهره، صار الكيان. فلا «توازن» إذن، إلا بهذه الهيمنة الطبيعية الجوهرية التي تؤمنه. واختلال «التوازن الطائفي» هذا، بحسب هذا المنطق الهذياني، ليس، بالطبع، بسبب هذه الهيمنة الطامحة إلى المطلق، بل بسبب

الشك في «حقها الطبيعي»، الذي هو «حق إلهي».

لن نسترسل في تحليل هذا المنطق الهذياني، مع أن في التحليل هذا متعة للكاتب، وربما للقارىء أيضاً، بل نكتفي منه بتلك العيّنة، حتى لا نبتعد بالبحث عن موضوع البحث الذي هو، في مرحلته الراهنة، الفارق بين منطق الصراع من أجل الهيمنة الطبقية ومنطق الصراع من أجل الهيمنة «الطائفية»، في إطار دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية. بحسب المفهوم البرجوازي نفسه لهذه الدولة كدولة «طائفية»، لا وجود في منطق الصراع من أجل الهيمنة «الطائفية» لتلك **الضرورة الداخلية** التي تحكم منطق الصراع من أجل الهيمنة الطبقية بذلك الشكل الذي ينفرض فيه وصول فئة معينة **دون غيرها** (هي الفئة المهيمنة) من البرجوازية المسيطرة إلى موقع الهيمنة الطبقية في السلطة. لا وجود في آلية التطور الرأسمالي التبعي نفسه، من حيث هي آلية تفاوت هذا التطور، لضرورة داخلية تقضي بوجود «طائفة» معينة دون غيرها في موقع الهيمنة السياسية في هذه الدولة البرجوازية، برغم وجود الضرورة في أن يأخذ موقع الهيمنة السياسية هذا طابع موقع الهيمنة «الطائفية»، بسبب الضرورة الطبقية في أن تكون الدولة البرجوازية هذه دولة «طائفية». ثمة ضرورة ملازمة لمفهوم هذه الدولة بالذات، في أن يكون للهيمنة السياسية الطبقية فيها طابع «طائفي». لكن الضرورة هذه ليست في هذا المفهوم ضرورة أن تخص الهيمنة «الطائفية» هذه«بطائفة» دون غيرها. نقول هذا وندرك، في الوقت نفسه، تمام الادراك أن الواقع التاريخي الفعلي قد خصّ «الطائفة المارونية» دون غيرها بهذه الهيمنة «الطائفية». لكن منطق هذا الواقع، من حيث هو منطق تكوّنه ومنطق سيرورته أيضاً، غير هذا المنطق البنيوي الذي نحاول الآن تحليله، والذي هومنطق آلية التحرك الداخلي لدولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية كدولة «طائفية»، بحسب مفهومها النظري، ـ إن جاز التعبير ـ وبمعزل عن الشروط التاريخية الفعلية لتحركها. وما العزل هذا منا سوى إجراء منهجي ـ ومؤقت ـ لجأنا إليه كي نتمكن، بالضبط، من الوصول إلى معرفة معمقة بمنطق السيرورة التاريخية لواقع البنية الاجتماعية اللبنانية، من حيث هو منطق حركة الصراع الطبقي فيها. إن تحليل بنية الدولة اللبنانية وتحليل آلية تحركها الداخلي يفرض علينا ضرورة اعتماد منطق معين من التحليل المفهومي هو منطق التحليل البنيوي. فبهذا المنطق وحده نتمكن من كشف التناقض في بنية هذه الدولة وآلية تحركها، بين كونها دولة برجوازية وكونها دولة«طائفية». لكننا لا نفصل بين هذا المنطق الذي هو ضروري بضرورة بنية تلك الدولة، وبين منطق التحليل التاريخي، بل نحن، بالعكس من ذلك، نضعه ـ كما سنرى في حينه ـ في حركة هذا المنطق الذي هو أعم وأشمل، والذي هو منطق التناقض في حركة الصراع الطبقي، نعني المنطق الديالكتيكي المادي نفسه.

نوجز ما أوصلنا إليه منطق التحليل البنيوي في تحليل بنية الدولة اللبنانية في القول إن المفهوم البرجوازي لهذه الدولة «الطائفية» يقضي بضرورة الهيمنة «الطائفية» فيها، لأنه، بالتحديد، يقضي بضرورة أن تكون السيطرة الطبقية فيها، وبها، سيطرة «طائفية»، لكنه لا يقضي بضرورة أن تكون الهيمنة في هذه السيطرة «الطائفية»، «لطائفة»، معينة دون غيرها إطلاقاً. معنى هذا أن تحدد الدولة البرجوازية هذه كدولة «طائفية» يقوم **على ضرورة السيطرة «الطائفية»** أي على ضرورة أن تأخذ السيطرة الطبقية البرجوازية فيها شكل السيطرة «الطائفية» بالمعنى الذي حددنا سابقاً، **وليس على ضرورة الهيمنة «الطائفية»** بمعنى أن تكون الهيمنة فيها «لطائفة» مميزة دون غيرها. فضرورة الهيمنة هذه التي ليست بضرورة، بالمعنى الدقيق للكلمة، وبحسب المفهوم البرجوازي نفسه لهذه الدولة، هي نتيجة لضرورة السيطرة تلك. والعكس ليس بصحيح. أما القول به، نعني بهذا العكس، فلا وجود له إلا في ذلك المنطق الهذياني وبه. وهو المنطق العنصري نفسه في صيرورة المنطق الايديولوجي البرجوازي. لكننا لم نصل بعد في البحث إلى ضرورة هذه الصيرورة في تطور أزمة السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية. وانتفاء تلك الضرورة (ضرورة الهيمنة «الطائفية» بمعناها العنصري في أن تكون «لطائفة» محددة واحدة هي «الطائفة المارونية»)، في ضرورة السيطرة «الطائفية» نفسها هو الذي يضع، بحسب المفهوم البرجوازي للدولة «الطائفية»، أي بحسب الايديولوجية البرجوازية نفسها، «الطوائف» (نعني ممثليها من البرجوازية)، في علاقة من «التوازن الطائفي»، فيما بينها هي **علاقتها الخارجية** نفسها، بموقع الهيمنة «الطائفية» في الدولة. لكن انتفاء تلك الضرورة لا يلغي، بل بالعكس يؤكد ضرورة وجود هذا الموقع من الهيمنة، لأن الدولة، بالتحديد، دولة **برجوازية** ولأن موقع **السلطة** فيها هو نفسه موقع الهيمنة الذي هو ضروري لوجودها كدولة برجوازية، ولوجود السيطرة الطبقية، في شكلها «الطائفي»، كسيطرة برجوازية. ولا يمكن للدولة أن تقوم، في وحدتها الطبقية ـ «الطائفية»، وفي آلية تحركها، إلا بوجود موقع السلطة هذا فيها من حيث هو موقع الهيمنة. إن من منطق هذه **العلاقة الخارجية** التي يقيمها المفهوم البرجوازي للدولة «الطائفية» بين «الطوائف» (نعني ممثليها من البرجوازية) وموقع هذه الهيمنة السياسية في الدولة، أن يولّد بين هذه «الطوائف» صراعاً من أجل الوصول إلى موقع الهيمنة «الطائفية»، بسبب انتفاء تلك الضرورة في أن تعود الهيمنة هذه «لطائفة» دون أخرى. لكن الصراع «الطائفي»، هذا، على نقيض ذلك الصراع بين فئات البرجوازية من أجل الوصول إلى موقع الهيمنة الطبقية في الدولة، لا يمكن إلا أن يكون عامل تفكيك لوحدة الدولة ولتماسكها الداخلي، بسبب منطق حركته الداخلية الذي له شكل منطق الحركة التناحرية، من غير أن يكون، بالطبع، صراعاً

تناحرياً بين ممثلي «الطوائف» من البرجوازية. فتطلعات ممثلي «الطوائف» غير المهيمنة إلى احتلال موقع الهيمنة «الطائفية» في الدولة تصطدم، بالضرورة، بتطلعات ممثلي «الطائفة» المهيمنة إلى البقاء في هذا الموقع. لكن المفهوم البرجوازي للدولة «الطائفية» ينفي وجود «طائفة» مهيمنة بذاتها، و«طائفة» أو«طوائف» غير مهيمنة بذاتها، ويقيم، في تأكيده ضرورة السيطرة «الطائفية»، بين هذه «الطوائف» ـ أي ممثليها ـ علاقات تعايش وتوازن هي أساسية لديمومة تلك السيطرة «الطائفية». معنى هذا أن ذلك المفهوم نفسه هو الذي يفتح الباب واسعاً أمام إمكان الصراع بين ممثلي «الطوائف» من أجل الهيمنة «الطائفية». فالهيمنة هذه، على نقيض الهيمنة الطبقية، تفتقد في هذا المفهوم المقياس الضروري الذي به تتحدد «الطائفة» المؤهلة دون غيرها لاحتلال موقع الهيمنة. هنا تقع البرجوازية في شرك إيديولوجيتها بالذات، أي في هذا التناقض الداخلي الملازم لمفهوم دولتها الطبقية كدولة «طائفية»: فباسم الديمقراطية البرجوازية نفسها، بما تعنيه **شكلياً** من ضرورة رجحان كفة الأكثرية على الأقلية، يتطلع ممثلو «الطوائف» غير المهيمنة إلى احتلال موقع الهيمنة «الطائفية»، أو يتطلع ممثلو «الطائفة» الأكثر عدداً إلى احتلال هذا الموقع، بدلاً من ممثلي «الطائفة» التي كانت تحتله، بعد أن انتقلت مرتبتها في السلّم العددي «الطائفي» من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية. وباسم «التوازن الديمقراطي الطائفي» ترفع «الطوائف» غير المهيمنة شعار «المشاركة» في السلطة واقتسامها بالتساوي بين ممثلي «الطوائف» جميعاً، كل بحسب حجمه. وفي الحالتين يقود الصراع «الطائفي» هذا، من داخل السلطة، في تمحوره حول الهيمنة «الطائفية»، إلى تفكك السلطة التي لا تقوم، في وحدتها المركزية الطبقية، إلا بهيمنة سياسية لا بد من أن تأخذ فيها طابع الهيمنة «الطائفية». فالصراع هذا بين ممثلي «الطوائف» من البرجوازية، سواء أكان باسم «التوازن «الطائفي» أم باسم «المشاركة» أم باسم الديمقراطية البرجوازية «الطائفية»، يقود، **بمنطقه الداخلي**، إلى وضع الهيمنة «الطائفية» نفسها في السلطة موضع التساؤل، وإلى التشكيك بها، بل إلى رفضها، في ضرورتها السياسية الطبقية نفسها، وفي وضعه موضع التساؤل هيمنة ممثلي «الطائفة المارونية»، وفي كشفه انتفاء ضرورة هذه الهيمنة في ضرورة السيطرة «الطائفية» بالذات.

فهو إذن يتحرك، في منطقه الداخلي هذا، إما كصراع من أجل إحلال ممثلي طائفة معينة (السنة أو الشيعة مثلاً) محل ممثلي طائفة أخرى (المارونية مثلاً) في موقع الهيمنة السياسية «الطائفية»، فيكون، في تحركه هذا عامل تفكيك للسلطة البرجوازية، ولوحدة تماسكها الطبقي. وإما أنه يتحرك كصراع ضد «الهيمنة المارونية»، في هدف إلغاء أي هيمنة «طائفية» في السلطة، أي في هدف إلغاء «الطائفية السياسية» نفسها، ـ(وهذا يعني **تغييراً** في شكل السلطة السياسية)ـ فيقود، في تحركه هذا، بالضرورة إلى ضرورة إلغاء الطابع

«الطائفي» نفسه للدولة، أني إلى ضرورة إلغاء السيطرة «الطائفية» نفسها، من حيث هي الشكل السياسي الضروري لوجود السيطرة الطبقية البرجوازية. وإلغاء هذا الشكل ليس شكلياً، لأن هذا الشكل هو الذي لا يمكن لهذه السيطرة الطبقية إلا أن تنوجد فيه، بل أن تنوجد أيضاً به[1]. فإلغاؤه يمثل إذن، بالضرورة، خطراً كبيراً يتهدد وجود هذه السيطرة بالذات، من حيث هي سيطرة طبقية برجوازية. هنا أيضاً تقع البرجوازية في شرك إيديولوجيتها التي ترتد ضدّها، بل في شرك النظام السياسي نفسه لسيطرتها الطبقية، وتتخبط في هذا التناقض الملازم لبنية دولتها الطبقية، الذي يولّد بين ممثليها الطائفيين صراعاً يسهم في تفكيك دولتها، ويدل بحد ذاته على أن هذا الشكل «الطائفي» الذي فيه تمارس سيطرتها الطبقية إنما هو الشكل نفسه الذي فيه تمارس عجزها عن ممارسة سيطرتها الطبقية. إن هذا الشكل «الطائفي» الذي به تقوم دولتها الطبقية في وحدة تماسكها الداخلي، والذي هو ضروري لتحقق دور هذه الدولة في ضبط حركة الصراع الطبقي في إطار سياسي (مؤسسي) «طائفي» يمنعه من التحرك كصراع طبقي، هو نفسه الشكل الذي سيكون، في شروط تاريخية محددة، عامل تفكيك لهذه الدولة، وتعطيل لدورها السياسي الطبقي. وبتفكك هذه الدولة، من حيث هي دولة «طائفية»، وبتعطل دورها هذا، تتحرر حركة الصراع الطبقي من عائقها السياسي «الطائفي» وتظهر، في حقيقتها السياسية الفعلية، من حيث هي الحركة المحورية التي بها تتماسك البنية الاجتماعية في وحدتها الطبقية الصراعية بالذات، وليس بتلك الدولة «الطائفية» التي هي، بها، بالعكس، تتفكك. معنى هذا أن الدولة البرجوازية هي، في وحدة تماسكها الداخلي كدولة «طائفية»، الإطار السياسي البنيوي الذي تتفكك فيه البنية الاجتماعية، من حيث هي بنية «طوائف»، على أساس من ضبط حركة الصراع الطبقي، ومنع تكوُّن الطبقات الكادحة فيها في قوة سياسية مستقلة تتماسك، في وحدة تحالفها الطبقي الثوري، في صراعها الطبقي ضد البرجوازية المسيطرة. أما تماسك البنية الاجتماعية، في وحدتها الطبقية الصراعية، فهو يجد شرطه في تحرر حركة الصراع الطبقي التي بها يتفكك البناء «الطائفي» للدولة البرجوازية. وهذا ما سنصل إلى تحليله لاحقاً. لكن، لا مانع من القول هنا، برغم ما في هذا القول من استباق للبحث، إن البرجوازية الكولونيالية اللبنانية ـ والاصح القول إن القوى الفاشية في هذه البرجوازية الرجعية ـ ستحاول الخروج من تناقضها المأزقي، وإخراج دولتها «الطائفية» من ذلك التناقض فيها بين طابعها «الطائفي» هذا وطابعها البرجوازي، بتعميق هذا التناقض ـ لا بحله ـ في القول إن «طائفية» الدولة تكمن في ضرورة أن تكون «الطائفة» المارونية بالذات، دون غيرها من

(١) أنظر الهامش في آخر الفصل، ص ١٩٣.

«الطوائف»، في موقع الهيمنة السياسية «الطائفية» في هذه الدولة، وإن الضرورة هذه تكمن في **طبيعة** هذه «الطائفة» من حيث هي المهيمنة بذاتها ولذاتها، ومن حيث هي هي في ذاتها لبنان الكيان الجوهر. فالدولة إذن «طائفية» بطبيعة هذه «الطائفة»، ولا معنى، في هذا القول العنصري الهذياني، للقول **البرجوازي** السابق الذي يمكن صياغته على الشكل التالي: إن «طائفية» الدولة، في تحددها كدولة برجوازية، هي التي تحدد مواقع ممثلي «الطوائف» فيها، وليس موقع «الطائفة» المارونية فيها، من حيث هو **موقعها الطبيعي** «كطائفة» مهيمنة، هو الذي يحدد طابعها «الطائفي». للخروج من شرك إيديولوجيتها الطبقية بالذات، ومن ذلك التناقض في بنية دولتها الطبقية، كان لا بد لهذه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية من أن تقفز، بإيديولوجيتها هذه، إلى موقع رجعي متقدم هو موقع الايديولوجية الفاشية العنصرية. لكن القفزة هذه تمثل، بالفعل، السقوط في هاوية الحل المستحيل لأزمة سيطرتها الطبقية، أي في هاوية الحل الفاشي.

نصل الآن في البحث إلى منعطف لا بد من التوقف عنده قليلاً حتى لا نقع في شرك ربما كان ملازماً لطبيعة هذا المنطق من التحليل البنيوي الذي اعتمدنا في تحليلنا بنية التناقض في هذه الدولة. والشرك هذا الذي هو، بالتحديد، شرك المثالية، قد ننزلق إليه إذا استسلم التحليل لقوة في هذا المنطق البنيوي تجذبه برفق إلى إحلال منطق المفهوم محل منطق الواقع، بحيث يخرج الواقع هذا إلى الوجود، ليس بفعل حركته المادية وبحسب منطقها، بل بفعل حركة المفهوم الاستخلاصية وبحسب منطقها، فيتولد عند العقل وهم بأنه القادر، بذاته ولذاته، في انغلاقه على الحركة الداخلية الاستخلاصية لمفاهيمه، على إنتاج الواقع التاريخي نفسه، لأن حركة هذا الواقع ليست في هذا الوهم، عنده، سوى حركة مفهومه. نحن هنا في صلب الوهم الهيجلي الذي يقيم بين العقل والواقع تماثلاً يأتمر فيه الواقع بأمر العقل، لأنه نتاج له. لتبديد هذا الوهم، نحيله ثانية على نقد ماركس، ونكتفي من النقد هذا بالتذكر، ونقول، في مال له علاقة بموضوعنا: بعيدون نحن، في تحليلنا السابق نفسه، عن الظن أن التفكك الذي ستصل إليه دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية هو نتيجة لحركة مفهومها، من حيث هي حركة التناقض فيه بين أن تكون دولة برجوازية، وبين أن تكون دولة «طائفية»، بمعزل عن الحركة المادية للصراع الطبقي الفعلي. بل العكس هو الصحيح. فموضوع بحثنا هو، بالضبط، هذه الحركة المادية نفسها التي ستحمل، بحسب منطقها التاريخي، تلك الدولة إلى التفكك. ولهذا التفكك منطقه: إنه منطق ذلك التناقض الذي هو، في هذه الدولة، منطق تماسكها نفسه. لكن الحركة المادية للصراع الطبقي هي التي فجرّت منطق هذا التناقض ـ لا سيما في تفجر منطقها الداخلي في الحرب الأهلية ـ فسمحت، بالتالي، للفكر النظري، في

مقاربته لها، بانتاج مفهوم تلك الدولة البرجوازية كدولة «طائفية». فالمفهوم هذا هو إذن نتاجها، بمعنى أنه يجد فيها شرط إنتاجه. واعتماد الفكر هذا منطق التحليل البنيوي في تحليل بنية هذه الدولة يستند، في ضرورته المنهجية نفسها، إلى منطق التحليل التاريخي، من حيث هو منطق النظر في الحركة المادية للصراع الطبقي، ومن حيث أن الحركة هذه، في تفجيرها تناقض هذه الدولة، هي التي تكشف بنية هذا التناقض وتحدد، بالتالي، إمكانية إنتاج مفهومه. فالنظر في بنية هذا التناقض في الدولة، من موقع ما صارت إليه الدولة في حركة تناقضها، في حركة هذا الصراع الطبقي نفسه وتفجره في حرب أهلية، وبفعل حركة هذا الصراع، نقول إن النظر ذاك من هذا الموقع هو الذي يسمح، في التحليل البنيوي، بتتبع حركة المفهوم نفسه بشكل تظهر فيه حركة الواقع الفعلي كأنها نتيجة لحركة هذا المفهوم، وكأن حركة المفهوم هي التي تقود، استخلاصياً، وبحسب منطقها الداخلي، إلى حركة الواقع نفسه. مع أن العكس هو الصحيح. فالحاضر هو الذي يحمل مفتاح معرفة الماضي. والحركة التي تظهر في الفكر، وبالفكر، كحركة استخلاصية مفهومية تستنبىء الحاضر انطلاقاً من الماضي، ليست في إمكانها نفسه، سوى الشكل المعكوس، في الفكر وبالفكر، لحركة الفكر نفسه الذي، في مقاربته الواقع التاريخي، يسير بعكس حركة الواقع هذا، بمعنى أنه يسير فيها **تراجعياً**، أو قل إنه **يسترجعها** بالنظر فيها من الحاضر ـ ولا سبيل له إليها إلا كذلك ـ ليتملكها معرفياً، أي لينتج معرفتها كحركة تاريخية. لذا كان النظر في بنية الدولة اللبنانية، بالضرورة، نظراً فيها من موقع ما صارت إليه في الحرب الأهلية، بفعل حركة الصراع الطبقي، وكان النظر فيها من هذا الموقع كاشفاً لها، بحيث أن اعتماد منطق التحليل البنيوي في تحليلها صار ممكناً، بل ضرورياً لإنتاج مفهومها الذي هو أساسي لإنتاج معرفة صيرورتها الفعلية في حركة هذا الصراع الطبقي.

٨ ـ انحراف في الخط السياسي للحزب الشيوعي اللبناني

نعود من جديد إلى منطق التحليل التاريخي الذي هو منطق تحليل هذه الحركة المادية من الصراع الطبقي. فالحركة هذه، **وليس حركة المفهوم**، هي التي فجّرت التناقض في بنية الدولة اللبنانية. ولقد فجّرته في شروط تاريخية محددة هي الشروط نفسها التي ستتكون فيها الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية في قوة سياسية مستقلة، مناهضة للبرجوازية الكبرى. لكننا لم نستكمل بعد البحث في جملة العوامل التي تضافرت في تحديد حركة الصراع الطبقي بشكل كانت تحول فيه دون تكوّن هذه الطبقات والفئات في

مثل هذه القوة السياسية.

لقد رأينا أن مرحلة الازدهار النسبي التي مرّ بها نظام البرجوازية اللبنانية في الخمسينات كانت الحقل التاريخي الذي فيه تولّد الوهم الطبقي عند الفئات الوسطية (الفئات الشعبية من البرجوازية الصغيرة) بأن مصالحها الطبقية مرتبطة بمصالح البرجوازية الكبرى، بشكل لم تكن فيه الفئات الشعبية هذه ترى ضرورة تحالفها السياسي الطبقي مع الطبقة العاملة، النقيض الطبقي الثوري للبرجوازية المسيطرة. ورأينا أيضاً أن علاقة التمثيل السياسي «الطائفي» التي كان يخضع فيها القسم الأكبر من الفئات الشعبية هذه، في المدينة والريف، للسيطرة «الطائفية» البرجوازية، كانت تقف بدورها عائقاً في وجه تكوّن هذه الفئات الاجتماعية في قوة سياسية تجد استقلالها الطبقي في الاستقلال السياسي الطبقي للطبقة العاملة، وفي تحالفها الضروري معها. لكن هذا وحده ليس كافياً لتفسير ما نحن بصدد تفسيره. فلقد تركز النظر، حتى الآن، في علاقة هذه الفئات الشعبية بالطبقة المسيطرة، ولا بد، لاستكمال التحليل، من النظر في علاقتها بالطبقة العاملة، طالما أن هذه الطبقة تمثل محور التحالف الطبقي الثوري، من حيث هو الطرف الرئيسي النقيض للتحالف البرجوازي المسيطر، وأن الآلية الداخلية نفسها لتكون الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية في قوة سياسية مستقلة هي، في آلية الصراع الطبقي نفسه بين النقيضين الطبقيين الرئيسيين، آلية تحالفها الطبقي مع هذه الطبقة الثورية. هنا، ومن موقع النظر في هذه العلاقة، ينطرح السؤال نفسه الذي انطلقنا منه في هذا البحث، في شكل آخر هو التالي: ما هو العائق الذي كان يحول دون تحقق هذا التحالف الطبقي الثوري؟ وبتعبير أوضح نقول: ما الذي، في الممارسة السياسية للطبقة العاملة نفسها، كان يعيق تحالف هذه الطبقة الثورية مع تلك الفئات الاجتماعية التي هي معها في طرف واحد من علاقة التناقض الطبقي التي يشكل التحالف البرجوازي المسيطر طرفها الآخر؟ لا نضع، بالطبع، في هذا السؤال، الممارسة السياسية للبرجوازية على صعيد واحد مع الممارسة السياسية للطبقة العاملة، في علاقة الاثنتين بهذه الفئات الوسيطة، في إطار الحركة المحورية للصراع الطبقي، وفي أثر كل منهما في إعاقة تحقق ذلك التحالف الطبقي الثوري. لكن ضرورة البحث تقضي بطرح هذا السؤال. وللإجابة عنه، نذكّر القارىء بأن الصراع الطبقي لا يتحرك، في آليته الداخلية، في البنية الاجتماعية الكولونيالية، إلا في شكل صراع وطني، بالمعنى الذي تحدد سابقاً، سواء في هذه الدراسة أم في دراسات لنا سابقة. فإذا كان هذا هكذا، وكانت آلية الصراع الطبقي، في هذه البنية الاجتماعية (والبنية الاجتماعية اللبنانية بنية كولونيالية) هي هي آلية الصراع الوطني، وجب القول إذن إن حقل الصراع الوطني هذا هو الحقل الذي تتحقق

فيه عملية التكون السياسي المستقل للجماهير الشعبية كجماهير وطنية، وإن آليته الداخلية هي التي تتحكم بآلية التحالف الطبقي الثوري، من حيث هي بالتحديد آلية التحالف الوطني الثوري. وبحكم آليته الداخلية هذه، يرتسم الصراع الطبقي، بالضرورة، في البنية الاجتماعية اللبنانية، من حيث هو صراع وطني، في الآلية العامة التي تحكم حركة التحرر الوطني للشعوب العربية. فالعلاقة إذن بينه كصراع ضد البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، وبينه كجزء من هذه الحركة، هي فيه علاقة داخلية، بمعنى أنه يتحرك، في آليته الداخلية بالذات، كصراع طبقي، هو هو الصراع الوطني، ضد السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية المسيطرة، وفي آن معاً، كصراع وطني ضد ممارسة الخيانة الوطنية لهذه البرجوازية، في علاقتها بحركة التحرر العربية. فما الذي، في ممارسة الطبقة العاملة لهذا الصراع الوطني، كان يعيق تحقق تحالفها الطبقي الثوري مع الجماهير الوطنية؟

نقول الجماهير الوطنية، ونقصد بالتعبير تلك الطبقات والفئات الاجتماعية نفسها (ومنها قسم من الطبقة العاملة) التي قلنا عنها إنها لم تكن تمثل في حقل الصراع الطبقي قوة سياسية مستقلة. أليس في هذا القول تناقض، وقد أردنا بتعبير «الجماهير» أن ندل على هذه القوة بالذات؟ ربما كان التناقض هذا في الواقع الاجتماعي والتاريخي نفسه. «فالجماهير» هذه التي كانت، اقتصادياً، في تلك المرحلة من الازدهار النسبي، في علاقة تبعية طبقية تربطها بالبرجوازية المسيطرة وبنظام استغلالها الطبقي، وكانت في تلك العلاقة من التمثيل «الطائفي»، مشلولة، تقريباً، سياسياً، بحكم ارتباطها التبعي الطبقي نفسه بممثلي «الطوائف» من هذه البرجوازية، كانت هي نفسها، في حقل الصراع الوطني، وفي علاقة هذا الصراع بحركة التحرر العربية، في علاقة من التناحر الوطني مع البرجوازية، هي كاشفة لعلاقة تناحرها الطبقي مع هذه الطبقة المسيطرة. ولعل هذا التناقض الذي نلمحه في موقفها من البرجوازية هو أثر من التناقض الذي تقيمه الايديولوجية البرجوازية نفسها بين الصراع الطبقي الاجتماعي وبين الصراع الوطني، في فصل الواحد عن الآخر، بحيث يأخذ الصراع الوطني هذا شكل الصراع «القومي». فإذا صح هذا القول ـ وهو برأينا صحيح ـ كانت «الجماهير» هذه في علاقة تبعية طبقية، سياسية وإيديولوجية، تربطها بالبرجوازية الكولونيالية، حتى في صراعها «القومي» نفسه ضدها، لأنها، في هذا الصراع «القومي»، تنطلق من موقع الفصل الايديولوجي البرجوازي بينه وبين الصراع الطبقي. وما دام الفصل هذا قائماً، وما دام هو الذي يحدد ممارسة «الجماهير» لصراعها الوطني، فمن الصعب عليها أن تتكون، في حقل هذا الصراع نفسه، في قوة سياسية مستقلة ضد البرجوازية المسيطرة. فتكونها السياسي هذا يجد شرطه في ممارسة طبقية معينة للصراع

الوطني، هي التي ميّزناها بالقول إنها الممارسة الوطنية الثورية التي تنظر في الصراع الوطني على أنه هو هو الصراع الطبقي. وما الممارسة هذه سوى الممارسة البروليتارية نفسها، لأن الطبقة العاملة، بحكم موقعها الطبقي في علاقات الانتاج الكولونيالية، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، هي وحدها القادرة، في ممارستها الطبقية الثورية، على إدراك آلية الصراع الوطني من حيث هي هي آلية الصراع الطبقي. فالقبض المعرفي على هذه الآلية، في موضوعيتها، ليس ممكناً إذن إلا بالنظر فيها من موقع ايديولوجية الطبقة العاملة، دون غيرها من الايديولوجيات الطبقية الاخرى، «القومية» منها و«الطائفية». هنا يظهر الدور التاريخي للطبقة العاملة في إقامة التحالف الوطني الثوري وفي قيادة هذا التحالف، من حيث هو (أو من حيث هما، لأننا نقصد الدور ذاك والتحالف هذا) أساسي لانعتاق «الجماهير»، في ممارسة صراعها الوطني نفسه، من قيد الايديولوجية البرجوازية «القومية»، ومن حيث هو أساسي أيضاً لاستقلالها السياسي في تكونها كجماهير وطنية ثورية. وانعتاقها من هذا القيد يبدأ بانعتاق الطبقة العاملة نفسها منه. فما هو الموقع الفعلي الذي كانت الجماهير الشعبية ـ وكانت الطبقة العاملة فيها ـ تحتله في هذا الصراع الوطني الذي عرف، في أواخر الخمسينات، على الصعيد العربي، وفي لبنان أيضاً، مرحلة مدّ موازية لتلك المرحلة من الازدهار النسبي ـ أو لأواخرها ـ التي مر بها نظام البرجوازية اللبنانية؟ وبدقة، نحدد، زمانياً، مرحلة المد الوطني، على الصعيد العربي، بالسنوات الممتدة، بوجه خاص، من ١٩٥٦ حتى ١٩٦١، وعلى الصعيد اللبناني، بالسنوات نفسها، مع التركيز، بوجه خاص، على انتفاضة ١٩٥٨.

للتذكر، وحتى نستحضر بعضاً من المعالم الرئيسية من هذه المرحلة، نقول إنها، على الصعيد العربي، مرحلة تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، وما تبعه من تأميم للشركات الأجنبية وللتجارة الخارجية. وهي أيضاً مرحلة الوحدة بين سوريا ومصر، وتأميمات ١٩٦٠ و١٩٦١. لكنها أيضاً مرحلة فشل هذه الوحدة والانفصال بين البلدين. وهي أيضاً مرحلة سقوط الملكية وحكم نوري السعيد في العراق. أما على الصعيد اللبناني ـ وهذا ما يهم بحثنا الآن ـ فإننا سنستند، من جديد، في تمييز هذه المرحلة وتحليلها، إلى وثائق الحزب الشيوعي اللبناني، وبشكل خاص، إلى تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثاني. واستنادنا إلى هذه الوثائق دون غيرها يجد ضرورته، أو تبريره، في طبيعة موضوع هذه الدراسة. فلنتذكر أن موضوع هذه الدراسة هو، في آن، وبشكل مترابط داخلياً، الحرب الأهلية في لبنان، والنظرية في الممارسة السياسية للحزب الشيوعي اللبناني. وثائق الحزب تحدد مواقفه في هذه الممارسة، وتحدد وعيه النظري لها، في علاقتها الضرورية بوعيه النظري ـ الممارسي للحركة التاريخية للصراع الطبقي.

يقول التقرير: «شهد لبنان في سنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ نهوضاً وطنياً عاماً. وقد ساعد على هذا النهوض وزاد من اتساعه تصاعد الحركة الوطنية العربية بصورة عامة، والتطورات الايجابية التي كانت تحدث في كل من سوريا ومصر. وقد أثار تأميم شركة قناة السويس في مصر في ٢٦ تموز ١٩٥٦، موجة من الحماسة الشعبية الشاملة في لبنان، كما في سائر البلدان العربية، وأظهر بصورة قوية وعفوية قوة ومتانة الروابط الاخوية المصيرية التي تشد الشعوب العربية بعضها ببعض، بوجه الاستعمار واعداء حريتها واستقلالها وتقدمها». (نقولا شاوي ـ كتابات ودراسات ـ دار الفارابي ـ ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨).

نتبين من هذا المقطع أن النهوض الوطني في لبنان كان يسير، في هذه المرحلة، في خط النهوض الوطني العام في العالم العربي. بل يمكن القول إنه كان امتداداً للنهوض العام في حركة التحرر الوطني العربية. (وهذا ما يؤكده تقرير اللجنة المركزية لشباط ١٩٧٧ ـ ص ٦). هذا ما دفعنا إلى القول إن الطابع «القومي» هو الذي كان يغلب على ممارسة الجماهير الشعبية صراعها الوطني في هذه المرحلة من الازدهار الاقتصادي النسبي. وكان الطابع ذاك، كالازدهار هذا، أو قل، للدقة، كان الطابع «القومي» ذاك في الازدهار الاقتصادي هذا عاملاً يحول، في ممارسة الجماهير، دون الربط في آلية واحدة بين الصراع الوطني والصراع الطبقي. كان الطابع «القومي» هذا إذن نقطة ضعف، وليس موقع قوة في هذا النوع المعين من النهوض الوطني الذي سيعرف، في الحرب الأهلية، نوعاً آخر مختلفاً عنه في طابعه الطبقي بالذات، لكن يجب القول هنا إن انخراط الحزب في حقل هذا الصراع الوطني و«إسهامه النشيط في النضالات الوطنية والشعبية، سواء في مرحلة النضال ضد حلف بغداد أم في مرحلة النضال ضد العدوان الثلاثي....»، (المرجع نفسه. ص ٣٦٨)، قد لعبا دوراً هاماً في فك قيد العزلة الذي أحاط بالحزب، بسبب الخطأ الذي ارتكبه سنة ١٩٤٨ في موقفه غير البروليتاري من القضية الوطنية، وبالتحديد من قضية فلسطين. وهذا يدل على أن الموقف من القضية الوطنية بوجه عام هو المقياس في تحديد الطابع الثوري، أو نقيضه، للممارسة السياسية للطبقة العاملة، متمثلة بحزبها الشيوعي وبخطه الطبقي.

ويتابع تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثاني تحديد المعالم الرئيسية لمرحلة المدّ الوطني فيرى أن «مع بداية عام ١٩٥٧ بدأت معركة وطنية كبرى جديدة تطلبت من الحزب تعبئة قواه لخوض غمارها، هي معركة «مبدأ ايزنهاور»... لقد جاء مبدأ أيزنهاور لتدعيم النفوذ الاستعماري ولتوسيعه في المنطقة، لتثبيت حلف بغداد وتعزيزه، ولكن بزعامة أميركية مباشرة، لمساندة الأنظمة الرجعية العميلة في المنطقة، وخاصة الحكم الملكي في العراق، لحماية اسرائيل وتأييد أطماعها ومشاريعها العدوانية.

والأمر الخطير أن حكومة شمعون ـ مالك سارعت باعلان تأييدها لمبدأ أيزنهاور والقبول به، متحدية بذلك إرادة أكثرية الشعب اللبناني التي أدركت منذ البداية الاخطار الجسيمة التي يحملها هذا المشروع الاستعماري على لبنان وسلامته. . . .

. . . وفي الحقيقة لم يشهد لبنان، منذ معارك الاستقلال، حركة شعبية واسعة كتلك التي أثارها نهج شمعون في السير في ذيل السياسة الأميركية. وقد جذبت الحركة إلى صفوفها أكثرية رجال السياسة البارزين في البلاد من الوزراء ورؤساء الوزراء السابقين، والنواب ورجال الدين والمثقفين من مختلف الميول والاتجاهات. . . . . وقد عمل الحزب في هذه الفترة على أساس التعاون الواسع مع جميع القوى والعناصر المستعدة للنضال ضد حكم شمعون الرجعي العميل وضد مبدأ أيزنهاور الاستعماري. ففي البيان الانتخابي الذي أذاعه الحزب في أواخر آذار ١٩٥٧، يدعو الحزب جميع القوى الوطنية لجعل المعركة الانتخابية، بالدرجة الأولى، معركة ضد مبدأ ايزنهاور وضد الارتباط بأي اتفاق من نوعه، يعطي مركزاً ممتازاً لأية دولة كانت، ويجر لبنان إلى سياسة الانحياز إلى الدول الاستعمارية، وضد البلدان العربية الشقيقة. وقد جاء في البيان المذكور: . . . «ان المعركة في نظرنا هي معركة وطنية كبرى ضد الاستعمار، وليست معركة حزبية».

وقد أدت هذه السياسة الوطنية الواضحة التي انتهجها الحزب، والخط المرن الذي اتبعه للتعاون مع القوى الوطنية الأخرى، إلى تعزيز مكانة الحزب في صفوف الجماهير الشعبية، وزادت من نفوذه واحترامه بينها. وقد انعكس ذلك أثناء المعركة الانتخابية بالتفاف الجماهير حول الحزب وحول مرشحيه. فقد نال الرفيق انطوان تابت في بيروت أكثر من ١١ الف صوت رغم جميع اساليب الضغط والتزوير واعتقال الرفاق الذين كانوا يقومون بالحملة الانتخابية». (المرجع نفسه ص ٣٦٨ ـ ٣٧٣).

نتبين من النص السابق ان الخط الذي كان يسير فيه الحزب كان صحيحاً لأنه الخط الوطني، وكان الحزب فيه جزءاً من الحركة الوطنية العامة. وخط معاداة الاستعمار هذا هو الخط الدائم للحزب منذ أن تأسس في عام ١٩٢٤. وعلى أساسه عرف الحزب ذلك الالتفاف الجماهيري حوله، لا سيما في مراحل المد الوطني، كما في سنوات النضال من أجل الاستقلال، وكما في هذه المعركة الوطنية ضد مبدأ ايزنهاور وحكم شمعون الرجعي. وكلما انحرف الحزب عن الخط الوطني العام هذا الذي هو خطه الطبقي نفسه، كان الحزب يرى نفسه معزولاً عن الجماهير الوطنية، كما في سنة ١٩٤٨، وكما في المرحلة التي ستلي هذه المعركة. ونتبين من النص السابق أيضاً ان الحركة الشعبية المناهضة لحكم شمعون الرجعي لم تكن تقتصر على قوة سياسية معينة، كاليسار مثلاً، أو كهذا التحالف الوطني الثوري الذي سيعرف في الحرب الأهلية باسم الحركة الوطنية،

بل هي ضمت «مختلف الميول والاتجاهات» و«أكثرية رجال السياسة البارزين في البلاد»، وبالتالي، قسماً واسعاً ممن يطلق عليهم الآن اسم «الزعماء التقليديين» أو «ممثلي الطوائف» من البرجوازية. ربما كان المد الوطني الجارف الذي عرفته حركة التحرر الوطني العربية في أيام عبد الناصر هو العامل الرئيسي في دفع هؤلاء «لتقليديين» إلى ركوب الموجة الوطنية، خوفاً من العزلة، وحرصاً منهم على الحفاظ على مواقع نفوذهم السياسي «الطائفي» على الجماهير. وسيكون وجودهم في تلك الحركة الشعبية الواسعة، واحتلالهم فيها موقعاً رئيسياً، نقطة ضعف في هذه الحركة ستظهر آثارها السلبية في الحل الذي أوجدته أزمة عام ١٩٥٨.

ويستطرد تقرير اللجنة المركزية فيقول: «ان سياسة الخيانة الوطنية التي أمعنت فيها زمرة كميل شمعون، وما رافق ذلك من اتجاه رجعي سافر في السياسة الداخلية، تمثل في إثارة النعرات الطائفية، وقمع الحريات الديمقراطية، وتعطيل الصحافة، وتزوير الانتخابات بصورة فاضحة، وانتشار الرشوة والسرقات في جهاز الدولة ابتداء من شمعون نفسه، واللجوء إلى القمع واغتيال المعارضين. إن كل هذا جعل حكم شمعون في جهة تلفه العزلة، وجمع في الجهة الأخرى أكثرية الشعب اللبناني وجميع قواه الوطنية والتقدمية... فاندلعت نيران المقاومة المسلحة في أيار ١٩٥٨، للاطاحة بحكم الخيانة، حكم مبدأ ايزنهاور وحلف بغداد، حكم العداء للشعب اللبناني والشعوب العربية الشقيقة». (المرجع نفسه - ص ٣٧٣ - ٣٧٤).

في إطار تميز بانحسار عام في حركة التحرر العربية، قد تسمح لنا هذه المقارنة السريعة بالقول إن الوضع العام للقوى الوطنية، في علاقته بتطور حركة التحرر العربية، كان في معركة عام ١٩٥٨ أفضل منه في معركة عام ١٩٧٥، من غير أن ندفع هذه المقارنة إلى حدود لا يسمح بها التاريخ، بحيث يحتجب الاختلاف الجذري بين المعركتين، ويحتجب، بالتالي، الاختلاف في الخط السياسي نفسه للقوى الوطنية بين المعركتين. والاختلاف هذا هو الذي يجب أن نراه حتى نفهم طبيعة التطور التاريخي لحركة التحرر العربية، ونفهم الجديد فيها من مرحلة إلى أخرى. وهنا ينطرح هذا السؤال:

ما هي نتيجة الصراع بين القوى الرجعية والقوى الوطنية في معركة ١٩٥٨؟ وهل الوضع العربي، في مدّه الوطني العارم، كان كافياً لحسم الصراع هذا، بوضوح، لصالح القوى الوطنية؟

نعرف جيداً أن الصراع لم ينحسم لصالح القوى الوطنية، ولم تنهزم فيه القوى الرجعية هزيمة واضحة وان حركة التحرر العربية لم تتمكن من اختراق حدود البنية الاجتماعية اللبنانية الا بالشكل الذي تسمح لها فيه البنية هذه، وبالشكل الذي تحدده لها حركة

الصراع الطبقي في هذه البنية. نعرف جيداً ان الصراع انتهى بنتيجة ما سمي «لا غالب ولا مغلوب». فما هي أسباب ذلك؟ نجد الجواب على هذا السؤال في تقرير اللجنة المركزية. يقول التقرير: «غير أن المستوى السياسي المحدود لقسم كبير من الجماهير التي اشتركت في الانتفاضة وعدم وضوح الأهداف أمام الحركة بصورة كافية، وتبعثر قوى الانتفاضة بين قيادات مختلفة دون ان يجمعها تنظيم واحد ممركز (وليس بالضرورة تحت قيادة فئة واحدة بل كان يمكن إنشاء قيادة عليا موحدة تضم ممثلي جميع التيارات)، ووجود عناصر برجوازية واقطاعية على رأس بعض جبهات المقاومة، والضعف النسبي لقوى الحزب سواء في أعمال المقاومة أم على الصعيد الجماهيري، ودخول الجيوش الاميركية، والطابع الطائفي الذي أخذت تعطيه زمرة شمعون وسائر القوى الرجعية للانتفاضة، وبعض الملابسات في الوضع العربي، أدى إلى اقرار التسوية المعروفة، والتي تكرست تحت شعار «لا غالب ولا مغلوب». (المرجع نفسه. ص ٣٧٦).

جملة من العوامل، إذن، تضافرت في تحديد سيرورة الصراع وفي تحديد نتيجته. ولعل أهم هذه العوامل التي يذكرها التقرير ما له علاقة ببنية الحركة الشعبية بالذات: فالمستوى السياسي لقسم كبير من الجماهير في هذه الحركة كان محدوداً، وكانت الأهداف منها غير واضحة، والقوى فيها تتبعثر بين قيادات مختلفة بحيث يصعب التكلم فيها على تحالف طبقي وطني متماسك، بالمعنى السياسي الدقيق للكلمة، او بالشكل الذي نراه الآن متجسداً في الحركة الوطنية. بل ان قيادات «برجوازية واقطاعية» احتلت فيها حيّزا رئيسياً ما كان لها أن تحتله لولا الضعف النسبي لقوى الحزب، بوجه خاص ولقوى الأحزاب التقدمية بوجه عام. لكن القيادت «البرجوازية والاقطاعية» هذه تستوي على صعيد طبقي واحد مع القوى الرجعية، بمعنى انها توجد معها في طرف واحد من علاقة التناقض الطبقي الوطني التي تمثل الجماهير الشعبية الوطنية طرفها الآخر. ان وجود مثل هذه القيادات المعادية لهذه الجماهير، في الحركة الشعبية نفسها، هو نقطة الضعف الرئيسية في هذه الحركة التي لم يكن، بالتالي، ممكناً **للصراع الوطني** فيها ان يظهر واضحاً للجماهير في تحدده الضروري **كصراع طبقي** ضد البرجوازية المسيطرة. لذا تمكنت البرجوازية هذه، نسبياً، من إضفاء الطابع «الطائفي» على هذا الصراع الذي أرادت له أن يظل محصوراً بين ممثليها الذين هم هم ممثلو «الطوائف». ولقد ساعدها على ذلك، الضعف النسبي لقوى الاحزاب التقدمية، والحزب الشيوعي منها بوجه خاص، فظهر الصراع ذاك كأنه محصور بين طرفين منها، هما بالضرورة طرفان «طائفيان». وبتعبير آخر، إن الجماهير الشعبية لم تتمكن من أن تكون **الطرف الرئيسي** في هذا الصراع الوطني الذي هو صراعها ضد القوى الرجعية، لأنها لم تكن بعد، في هذا الصراع، قد قطعت علاقة التمثيل

السياسي «الطائفي» التي تربطها تبعياً بممثلي «الطوائف» من البرجوازية، بل هي، بالعكس، خاضت صراعها الوطني هذا، واشتركت بقسم كبير منها في تلك الانتفاضة، في إطار هذه العلاقة من التمثيل «الطائفي» بالذات، وفي حدودها. والقول، كما ورد في التقرير، إن المستوى السياسي لقسم كبير من الجماهير كان محدوداً، يعني، بالضبط، ان العلاقة هذه هي التي كانت ترسم حدود هذا المستوى السياسي، وكانت، بالتالي، تحول دون إقامة تحالف طبقي وطني ثوري يتمحور حول الطبقة العاملة، في مجابهة القوى البرجوازية الرجعية. لهذا السبب بالذات، ظهر ذلك الصراع كأنه قائم، حول الموقف نفسه من حركة التحرر العربية، ومن المدّ «الناصري» الوطني، بين الطرفين الرئيسيين من ممثلي «الطوائف» من البرجوازية المسيطرة: الطرف «المسيحي» والطرف «الاسلامي». وفي الصراع بين هذين الطرفين من البرجوازية الواحدة، وعلى أساس تغييب الطرف الرئيسي المتمثل بالجماهير الشعبية الوطنية، لا وجود، بالطبع، لغالب او مغلوب، لأن الغالب هو البرجوازية وسيطرتها «الطائفية». أما الجماهير الوطنية، فلن يكون لها غلبة في هذا الصراع الوطني الا بقطعها علاقة التمثيل «الطائفي» التي تربطها بممثليها من البرجوازية، وبدخولها الصراع هذا بقيادة ممثليها الطبقيين الفعليين ضد كل سيطرة طبقية ـ «طائفية». لكنها، برغم ذلك، اقتحمت، في تلك الانتفاضة، مسرح التاريخ و«برهنت ان الشعب اللبناني لا يسمح لأية فئة رجعية جره في سياسة ممالئة للاستعمار ومخالفة لمصالحه الوطنية ومعادية للشعوب العربية الشقيقة». (المرجع نفسه. ص ٣٦٧).

لكن عملية القطع تلك التي تتحرر فيها الجماهير الشعبية من تبعيتها السياسية «الطائفية» للبرجوازية، هي عملية معقدة من الصراع الطبقي تتطلب بالضرورة قيادة ثورية قادرة على ان تكون، بالممارسة، البديل الثوري للقيادة البرجوازية «الطائفية»، وعلى ان توضح للجماهير ان صراعها الوطني ضد القوى الرجعية هو نفسه صراعها الطبقي ضد البرجوازية، وأنه بالتالي، يقضي بضرورة تحررها من تبعيتها السياسية للبرجوازية، وبضرورة قطعها علاقة التمثيل «الطائفي» التي تربطها بها. وليس بامكان تلك القيادة الطبقية الثورية ان تقوم بدورها هذا إلا من موقع وجودها في حقل الصراع الوطني. معنى هذا ان الطبقة العاملة ـ وهي المؤهلة لاحتلال موقع القيادة هذه ـ لا يمكن لها ان تقوم بمثل هذا الدور الذي هو دورها الطبقي التاريخي نفسه، الا على أساس خط سياسي طبقي واضح هو الخط الوطني الثوري. وكل انحراف، في ممارساتها الطبقية، عن هذا الخط يحول بالضرورة دون قيامها بدورها هذا، ويشكل، بالتالي، عائقاً رئيسياً في وجه تكوّن الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية حولها بالذات، وفي تحالفها الطبقي معها، في قوة سياسية مستقلة.

في غمرة هذا المدّ الوطني المتصاعد الذي وقفت فيه الجماهير الشعبية في انتفاضتها المسلحة ضد القوى الرجعية، ظهر انعطاف مفاجىء وسريع في الخط السياسي للحزب نحو الانعزالية، منعه من الاستفادة من النهوض السياسي والجماهيري، إثر انتفاضة ١٩٥٨، لتقوية صفوفه، ولمساعدة تلك الجماهير على التحرر من تبعيتها السياسية لممثلي «الطوائف» من البرجوازية. ولقد ظهر ذلك الانعطاف في الخط السياسي للحزب في موقفه من الوحدة بين سوريا ومصر. ففي الوقت الذي بدأت تظهر، في حقل الصراع الوطني، في الساحة اللبنانية نفسها، ضرورة وجود قيادة وطنية ثورية قادرة، بالممارسة وبالنظرية، على أن تظهر العلاقة، في آلية الصراع الوطني بالذات، بينه كصراع وطني ضد الامبريالية، وبينه كصراع طبقي ضد البرجوازية الرجعية، بشكل توجه فيه نضال الجماهير الشعبية ضد هذه الطبقة المسيطرة، من موقع نضالها الوطني نفسه؛ في هذا الوقت الذي بدأت تظهر فيه ضرورة التخطي الممارسي للايديولوجية البرجوازية «القومية» القائمة على الفصل بين القضية الوطنية (التي تأخذ في هذه الايديولوجية شكل القضية «القومية») وبين القضية الاجتماعية، لا سيما في الساحة اللبنانية، حيث الجماهير الشعبية التي وقفت، على الصعيد الوطني، ضد القوى البرجوازية الرجعية، هي نفسها التي كانت، على الصعيد الاقتصادي، ترى، بوهمها الطبقي، أن مصالحها الطبقية ترتبط بمصالح البرجوازية الكبرى وبديمومة نظامها الاقتصادي، نقول إذن، في هذا الوقت بالذات، ظهر ذلك الانحراف في الخط السياسي للحزب، من حيث هو انحراف عن الخط الوطني الصحيح. ولا نعني بالخط الصحيح هذا الخط «القومي»، بل نعني به الخط الطبقي الثوري الذي هو، بالضرورة، خط الطبقة العاملة في ممارسة الصراع الوطني، من موقع وجودها في علاقات الانتاج الكولونيالية كطبقة مهيمنة نقيض، ومن موقع الضرورة التاريخية، الممارسية والنظرية، في قيادتها حركة التحرر الوطني، في اطار تحالفها الطبقي الوطني مع أوسع الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية، وفي إطار العلاقة الداخلية التي تربط الحركة الوطنية هذه بحركة التحرر العربية. وبنتيجة الانحراف هذا بالخط السياسي للطبقة العاملة عن خطها الوطني الصحيح، وانسجاماً معه ـ نعني مع هذا الانحراف ـ أيّد الحزب «الانفصال المجرم الذي وقع في ٢٨ أيلول ١٩٦١، والذي قامت به القوى اليمينية في سوريا مدعومة من الرجعية الأردنية والدوائر الاستعمارية». (المرجع نفسه ـ ص ٣٨١). لم يعد بإمكان الحزب، وقد انعزل، بانحرافه هذا عن الخط الوطني الصحيح، عن الجماهير الشعبية الوطنية، ان يقوم بدوره في قيادة النضال الوطني لهذه الجماهير، او قل في الاسهام في قيادة هذا النضال، في خط إقامة التحالف الوطني الثوري الذي فيه وحده تتحرر الجماهير الشعبية من تبعيتها السياسية للبرجوازية، فتستقل سياسياً

عنها، في نضالها الطبقي ضدها. إن عزلة الحزب هذه التي أضعفت كثيراً قدرة الطبقة العاملة على إقامة مثل ذلك التحالف الضروري، إن لم نقل شلّتها، انعكست سلبياً على نضال الجماهير الوطني والاجتماعي، بحيث بقيت الجماهير هذه أسيرة تبعيتها السياسية تلك التي تربطها بممثلي «الطوائف» من البرجوازية، فكانت عزلة الحزب إذن سبباً رئيسياً في إعاقة تكوّن الجماهير هذه في قوة سياسية مستقلة، مناهضة للبرجوازية، وكانت أيضاً سبباً رئيسياً في هيمنة الايديولوجية البرجوازية «القومية» على الصراع الوطني، أي في هيمنة الخط البرجوازي «القومي» في حركة التحرر الوطني. «لقد تكررت ولكن بصورة افظع مأساة الانعزال عن الجماهير كما حدث بعد عام ١٩٤٨. فكما تحطمت آنذاك جماهيرية الحزب التي بناها طليلة العهد العلني السابق، بسبب الخط اليساري، تحطمت جماهيرية الحزب وتحالفاته التي بناها طيلة الفترة ما بين ١٩٥٤ ـ ١٩٥٩، بسبب الخط اليساري الانفعالي ذاته، مع فارق أساسي أن عدونا في سنة ١٩٤٨ كانت الرجعية الخائنة، أما «خصمنا» في معركة ١٩٥٩ فكان فصيلة وطنية معادية للاستعمار» (المرجع نفسه ـ ص ٣٨٢).

لا يسعنا، في قراءة هذا النص، إلا أن نعجب بصراحة الحزب في نقد انحرافاته، بل بقساوته على نفسه. وهذه هي ميزة الحزب الثوري الذي لا يخشى مثل هذه القساوة، لأن لها عنده فضيلة منهجية هي ضرورة استئصال الانحراف في خطه السياسي من جذوره، حتى يقوم بدوره التاريخي كحزب ثوري.

«فما هي أسباب هذا الانحراف الخطير؟

السبب الأول، هو نفس السبب الأساسي الذي جرنا إلى الموقف من القضية الفلسطينية في عام ١٩٤٨. أي الانقطاع عن القضية القومية في بلادنا، وعدم التحسس بقوتها الثورية..» (المرجع نفسه. ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣). وفي مكان آخر من التقرير، ترى اللجنة المركزية «ان في أساس موقفنا هذا كان التفسير القديم لحركة التحرر الوطني، إذ اننا لم نستطع أن نرى الملامح الجنينية للطابع الجديد الذي اتخذته حركة التحرر الوطني المعاصرة، في ظروف تصفية نظام الحكم الكولونيالي في مرحلة انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية». (ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩).

في أساس هذا الانحراف نجد إذن فهماً معيناً لآلية حركة التحرر الوطني، هو الذي كان يحكم ممارسات الحزب، من موقع قيادته لنضال الطبقة العاملة. والفهم هذا خاطىء من أساسه، بمعنى انه غريب على النظرية الماركسية اللينينية. إنه وليد هيمنة الايديولوجية البرجوازية «القومية» وتسربها، أو تسللها إلى مواقع الطبقة العاملة في الحقل الايديولوجي وفي الحقل السياسي للصراع الطبقي. ولا حاجة بنا الآن للتوسع في تحليل هذا الفهم

«القومي» البرجوازي، وقد خصصنا له حيزاً واسعاً من التحليل في دراسات لنا سابقة، وفي هذه الدراسة بالذات. نكتفي هنا بالقول إنه الفهم الذي يقوم على أساس «تلزيم» القضية الوطنية للبرجوازية، من حيث هي، بحسب هذا الفهم الايديولوجي البرجوازي نفسه الغريب على النظرية الماركسية اللينينية، الطبقة التي عليها بالضرورة (أي بضرورة هذه الايديولوجية «القومية»، وليس بضرورة الحركة التاريخية الموضوعية) ان تقود، دون غيرها من الطبقات ـ وبالتحديد دون الطبقة العاملة ـ، حركة التحرر الوطني، لأن هذه الحركة منفصلة، بقوة الايديولوجية البرجوازية، في الزمان والمكان، عن حركة الانتقال إلى الاشتراكية، ومستقلة عنها. والفهم البرجوازي «القومي» هذا لحركة التحرر هو نفسه الذي لا يرى، لأن لا مصلحة طبقية له في ان يرى، ان الحركة هذه ترتسم فعلياً، في آليتها الداخلية، في حركة انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية. فهي إذن بالضرورة، أي بضرورة هذه الحركة التاريخية نفسها، حركة الانتقال إلى الاشتراكية في البنية الاجتماعية الكولونيالية. من موقع هذا الفهم البرجوازي «القومي» الذي ينحرف بالخط السياسي الطبقي للطبقة العاملة عن موقفها الوطني الصحيح، يبدو أن الطبقة العاملة هذه لا دور قيادياً لها في حركة التحرر الوطني، ويبدو كأن هذه الطبقة الثورية ليست معنية بهذه الحركة. مع أن العكس هو الصحيح. والعكس هذا لا يتكشف في الممارسة السياسية والنظرية الا من موقع طبقي آخر هو نقيض الموقع البرجوازي. نعني من موقع النظرية الماركسية اللينينية نفسها في حقل الصراع الطبقي. إن ذلك الانحراف الذي يتكلم عليه تقرير اللجنة المركزية هو بالفعل خطير، لأنه، في ضوء هذا التحليل، انحراف عن موقع هذه النظرية الماركسية اللينينية نفسها في ممارسة الصراع الطبقي، او قل للدقة، في الممارسة الوطنية الثورية للصراع الطبقي. وما دام ذلك الفهم البرجوازي «القومي» لحركة التحرر الوطني هو الذي يحكم هذه الممارسة، فان الممارسة هذه تظل باستمرار قابلة للوقوع في ذلك الانحراف، حتى وان لم تقع فيه. لذا، تكرر الانحراف، مرة في عام ١٩٤٨ ومرة في عام ١٩٥٩، وكان قد ظهر من قبل في عام ١٩٣٦. كأن الطبقة العاملة، بقيادة حزبها الشيوعي، واقعة باستمرار، في ممارساتها الطبقية، في تناقض دائم، أو متجدد، أو متكرر، بين ممارستها الثورية، بحكم كونها الطبقة المهيمنة النقيض، في شتى حقول الصراع الطبقي، وفي شتى مراحل تطور هذا الصراع، وبين فهم برجوازي «قومي» يتحكم بفهمها الطبقي لحركة التحرر الوطني، ويشدها دوماً، في شروط تاريخية محددة هي غالباً الشروط التي يحتدم فيها الصراع الوطني، إلى الوقوع في انحرافها عن خطها الوطني الصحيح. ولا سبيل لها إلى الخروج من هذا التناقض الا بنقضها ذلك الفهم البرجوازي «القومي»، وبتحررها منه، في

إنتاجها النظرية الماركسية اللينينة لحركة التحرر الوطني، التي هي نظريتها البروليتارية. وعملية انتاج هذه النظرية هي بحد ذاتها ممارسة حزبية بروليتارية للصراع الوطني، لا يمكن فصلها، بالتالي، عن الممارسة السياسية الثورية. هذا، بالتحديد، ما يقوم به تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثاني. فهو يقوم بنقض هذا الفهم البرجوازي «القومي» فيما هو يقوم بنقد ذلك الانحراف السياسي. وفي عملية هذا النقض، يضع الأساس النظري للفهم البروليتاري الثوري لحركة التحرر الوطني.

ثم يتابع التقرير تحليله لأسباب ذلك الانحراف فيقول: «السبب الثاني، عدم فهمنا للتبدلات التي اخذت تحدث في حركة التحرر الوطني بصورة عامة، وفي حركة التحرر العربية بالذات في الظروف الجديدة. وبقينا اسرى الصيغ والتفسيرات القديمة، ورأينا وصول قوى اجتماعية غير بروليتارية إلى السلطة بعد الاستقلال السياسي وقيامها ببعض الاصلاحات التقدمية التي كنا نطالب بها نحن، كما لو أنه إجهاض لمسيرة العملية الثورية، لأن هذه الإصلاحات ـ حسب رأينا ـ لا تتصف بالجذرية المطلوبة». (ص ٣٨٣).

لئن كان للسبب الأول علاقة بنظرية حركة التحرر الوطني وبالموقف الستراتيجي من القضية الوطنية، فالسبب الثاني هذا له علاقة ـ في ارتباطه بالسبب الأول، ومن حيث هو نتيجة له ـ بالموقف السياسي المحدد مما سمي «الأنظمة التقدمية». وهنا ايضاً لسنا بحاجة للتوسع في تحليل الموقف من هذه الأنظمة، فلقد بات معروفاً موقف الحزب منها، من خلال وثائقه العديدة، وبات معروفاً ايضاً الانتقاد الذي وجهه الحزب لموقفه السابق من الوحدة بين سوريا ومصر. والنص هذا يركز على وجه التزمت في هذا الموقف الذي يقود، موضوعياً، إلى عدم رؤية الطابع التقدمي المحدود لإصلاحات (الاصلاح الزراعي، التأميمات...) قامت بها قوى اجتماعية غير بروليتارية (عناصر وطنية من البرجوازية الصغيرة) من موقع وجودها في السلطة، في شروط تاريخية محددة، كانت فيها، موضوعياً، في علاقة تناقض مع الامبريالية والرجعية. فكأن الإصلاحات هذه ينتفي طابعها التقدمي المحدود بمجرد ان قوى غير بروليتارية هي التي قامت بها. في هذا التزمت تغليب للطابع الذاتي على الطابع الموضوعي في تحديد الموقف السياسي من القوى الاجتماعية التي في السلطة، ومن خطها السياسي الطبقي في ممارسة الصراع الوطني. وهو الذي حجب عن الحزب رؤية «التبدلات التي أخذت تحدث في حركة التحرر الوطني بصورة عامة، وفي حركة التحرر العربية بالذات في الظروف الجديدة». لقد حجب عن الحزب إذن رؤية هذا الواقع التاريخي في انتقال حركة التحرر الوطني في العالم العربي من مرحلة إلى مرحلة: من مرحلة كانت تحتل فيها البرجوازية الكبرى موقع القيادة الطبقية، إلى مرحلة هي مرحلة المدّ الوطني التي تمكنت فيها، في شروط محددة، فئات وطنية من البرجوازية الصغيرة من احتلال موقع

القيادة هذا، ومن الوجود في السلطة في موقع السيطرة الطبقية، لأسباب عديدة، منها ذلك الفهم الانحرافي عند الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي للقضية الوطنية. باحتجاب هذا التغيير في سيرورة حركة التحرر العربية، بانتقالها المرحلي هذا، لم يعد يتمكن الحزب من اتخاذ الموقف السياسي الصحيح من القيادة الطبقية الجديدة لحركة التحرر، في مرحلتها الجديدة هذه، ومن ممارساتها المحددة للصراع الوطني في شتى حقوله، ولم يعد يتمكن، بالتالي، من رؤية الانحراف في خطه السياسي، فانعزل عن الجماهير، في هذه المرحلة بالذات من المدّ الوطني، وهنا تكمن الخطورة. إن الكثير من الانتقادات التي كان يوجهها الحزب لممارسات هذه القيادة البرجوازية الصغيرة كان صحيحاً. لكن فاعلية هذه الانتقادات كانت، في حقل الصراع الوطني، ضعيفة، إن لم نقل معدومة، لأنها كانت تنطلق من موقع من وضع نفسه خارج الحركة التحررية الوطنية، لا من موقع الوجود الممارسي الثوري في الحقل التاريخي لهذه الحركة، ومن موقع من هو فيها يدرك مسؤوليته التاريخية في قيادتها، أو في اسهامه الضروري في قيادتها. ولئن نحن تساءلنا عن طبيعة ذلك الموقف السياسي الصحيح الذي كان على الحزب أن يأخذه من واقع حركة التحرر في مدّها هذا، لقلنا إنه الموقف الوطني الثوري الذي سينبثق عن المؤتمر الثاني، على أساس الفهم الماركسي اللينيني للقضية الوطنية.

ويتابع تقرير اللجنة المركزية تحليله لأسباب الانحراف في الخط السياسي للحزب، فيرى ان «السبب الثالث هو ان حزبنا لم تكن له سياسة مستقلة خاصة به. فلم تجر إعادة النظر في وضع الحزب وفي خطته السياسية بعد إقرار استقلال الحزبين اللبناني والسوري رسمياً عام ١٩٥٨. فقد بقينا مستمرين في التمسك بخطة موضوعة لحزب آخر، غير آخذين بعين الاعتبار ظروفنا الداخلية في لبنان، كما لم نعر انتباهنا إلى اننا لسنا طرفاً مباشراً في قضية الوحدة. فكانَ ينبغي عدم الانجرار في خط الآخرين، بل ان ندرس نحن الوضع بصورة موضوعية ومستقلة، ونقرر الموقف الذي نراه صالحاً لتطور الحركة في لبنان، وان نقدم المساعدة الضرورية لأشقائنا الشيوعيين، وللقوى الوطنية الأخرى، في اتجاه تجنب الاصطدام بين القوى الوطنية والتقدمية، أو التخفيف من حدة هذا التصادم» (ص ٣٨٣ - ٣٨٤).

ربما كان السبب هذا هو الأهم من بين الأسباب الأخرى كلها. لقد كان الحزب، في خطه السياسي، في **علاقة تبعية** لحزب آخر هي **علاقة تبعية سياسية** اكثر منها **تنظيمية**. او قل ان علاقة التبعية التنظيمية هذه انعكست، في تلك المرحلة من المدّ الوطني، بشكل خطير، في علاقة من التبعية السياسية كان فيها الخط السياسي للحزب، بالضرورة، امتداداً للخط السياسي الخاطىء الذي كان يسير فيه الحزب الآخر. فلم يتمكن

الحزب، بسبب علاقة التبعية التنظيمية، من ان يعيد النظر في الخط السياسي نفسه، اي انه لم يتمكن من ان يخضع الخط السياسي هذا لنقد ثوري يمكنه من الوصول إلى استقلاله السياسي عنه، برسمه الخط السياسي الوطني الصحيح، (وهذا ما سيقوم به في مؤتمره الثاني). والفارق بين هذا الخط والخط الآخر هو، بالتحديد، الفارق بين الخط البروليتاري لممارسة الصراع الوطني وبين الخط البرجوازي «القومي» الذي كان يظهر، في ممارسة هذا الصراع، في وجهه «الطبقي» الآخر، تارة مظهر الخط اليساري الانعزالي، وتارة مظهر الخط الانتهازي. بين اليسارية والانتهازية، لا خيار لحزب الطبقة العاملة سوى الضرورة الثورية في استئصال الانحراف من جذوره. وجذور هذا الانحراف تكمن، بالتحديد، في ذلك الخط البرجوازي «القومي» الذي ليس خط ممارسة الصراع الطبقي من خارج حركة التحرر الوطني سوى الوجه الآخر منه (قفاه)، لأنه هو الذي يقيم الفاصل «القومي» بين الصراع الطبقي والصراع الوطني. من موقع هذا الفصل البرجوازي «القومي» بين الصراعين، وعلى أساسه بالذات، ارتسم في الخط السياسي لحزب الطبقة العاملة خط الانحراف اليساري الذي هو بالتحديد خط التبعية السياسية نفسها للبرجوازية في ممارسة الصراع الوطني. فكيف يمكن للطبقة العاملة، وهي الواقعة في مثل هذه التبعية السياسية، ان تقود نضال الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية من اجل الوصول إلى موقع استقلالها السياسي عن البرجوازية، بل ضدها، في ممارسة صراعها الوطني بالذات؟ كيف يمكن للطبقة العاملة ان تكون في حقل هذا الصراع، وبخطها السياسي الطبقي نفسه، البديل الثوري للبرجوازية، وهي لم تتحرر بعد من سيطرة الايديولوجية البرجوازية «القومية»، في إقامتها التعارض الذي تقيمه الايديولوجية هذه بين الطابع الوطني والطابع الطبقي في صراع وطني هو الصراع الطبقي نفسه، او في صراع طبقي هو الصراع الوطني نفسه، في البنية الاجتماعية الكولونيالية؟ فلا سبيل لتلك الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية إلى التكون في قوة سياسية مستقلة، مادامت الطبقة العاملة لم تقطع بعد، بخطها السياسي، علاقة التبعية السياسية التي تربطها بالبرجوازية المسيطرة في حقل الصراع الوطني. في حقل هذا **الصراع الوطني** تكونت تلك العلاقة من التبعية السياسية، وفيه بالذات ستنقطع. معنى هذا أن **القضية الوطنية** هي القضية المحورية التي بها، او قياساً عليها، يتحدد ذلك الانحراف الذي هو، في الخط السياسي للطبقة العاملة، يدل على تبعيتها السياسية تلك. كما ان القضية الوطنية هي ايضاً القضية المحورية التي بها، او قياساً عليها، يتحدد الاستقلال السياسي لهذه الطبقة الثورية. وما الاستقلال هذا، في نهاية التحليل، سوى استقلال خطها السياسي في ممارسة الصراع الوطني، من حيث هو النقيض الطبقي الثوري للخط السياسي البرجوازي «القومي». إنه

الشرط الأساسي لصيرورة الجماهير الشعبية قوة سياسية مستقلة. والحقل التاريخي لتحقق هذه الصيرورة هو حقل الصراع الوطني[1].

(١) لا يعني هذا القول منا بالضرورة نفياً لإمكانية أن تجد البرَجوازية اللبنانية، في مرحلة مقبلة، وفي شروط تاريخية محددة من الصراع الطبقي، شكلاً آخر لنظامها السياسي غير الشكل «الطائفي». هذا لا يعني، بالتالي، أن إلغاء «الطائفية السياسية» يؤدي بالضرورة إلى تقويض النظام البرجوازي نفسه، بما هو نظام برجوازي. لئن نحن امتنعنا عن تحليل هذه الإمكانية، وغيرها، فلاستحالة التنبّؤ بالمراحل المقبلة من تطور حركة الصراع الطبقي.

مرحلة تاريخية جديدة

طرحنا سؤالاً وأجبنا عنه. انطلقنا في البحث من القول ان عدم تكون الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية في قوة ساسية مستقلة تجعل منها الطرف الرئيسي النقيض في الصراع السياسي ضد البرجوازية الكولونيالية اللبنانية هو الذي كان يمكن هذه الطبقة المسيطرة من ان تؤمن التجدد لسيطرتها الطبقية في تجدد ازمتها المزمنة، ومن ان تؤمن، بالتالي، نوعاً من الاستقرار النسبي للنظام السياسي لسيطرتها هذه. ثم بحثنا في الأسباب التي كانت تحول دون تكوّن مثل هذه القوة السياسية المستقلة في حقل الصراع الطبقي، من حيث هو هو حقل الصراع الوطني. وما اردنا أن يكون البحث هذا بحثاً تاريخياً، فنحن لسنا بصدد كتابة تاريخ البنية الاجتماعية اللبنانية، وتاريخ حركة الصراع الطبقي فيها. موضوع بحثنا محدد بدقة: انه **محاولة** في فهم هذه الحرب الأهلية التي ما كان لها ان تنفجر في الساحة اللبنانية لو لم تنعقد فيها عقدة تناقضات حركة التحرر العربية على عقدة التناقضات في تطور هذه البنية الاجتماعية. والقول ان البنية هذه هي بنية ازمية ليس كافياً لتحديد عقدة التناقضات في تطورها. فلا بد هنا من طرح سؤال آخر ومن الاجابة عنه: **أين** انعقدت التناقضات هذه في تطورها؟ وكيف انعقدت في حركة الصراع الطبقي بشكل بات انفجار الحرب الأهلية فيه ضرورياً بضرورة الأزمة نفسها، وبضرورة آليتها الداخلية، في مرحلة محددة من تطورها، وفي مصادفة تاريخية محددة؟

لقد بيّن لنا التحليل السابق ان النجاح النسبي للبرجوازية في حصر الصراع بين اطرافها الرئيسية، وبالتالي، بين مختلف ممثلي «الطوائف»، كان يخلق في حقل الصراع الطبقي نوعاً من **توازن** القوى هو التوازن «الطائفي» ـ (بالمعنى الذي تحدد سابقاً، وليس بالمعنى الذي تعطيه إياه الايديولوجية البرجوازية) ـ الذي به ينتفي الوجود السياسي للجماهير الشعبية، والذي به تقوم البنية الاجتماعية في حركة تجدد أزمتها. وبيّن لنا

التحليل أيضاً ان التوازن هذا الذي هو **الاطار السياسي** لتطور البنية الاجتماعية هو الذي كان يسمح بتجدد أزمة البرجوازية، فيمنع بالتالي انفجارها في **ازمة سياسية** تطرح قضية **النظام السياسي** لسيطرة البرجوازية وقضية تغييره على بساط البحث، نعني على جدول اعمال الصراع الطبقي. لم يكن للتحليل السابق سوى هذا الهدف المحدد: ان يكشف آلية هذا التوازن (من هنا أتت ضرورة اعتماد منهج التحليل البنيوي) الذي به، وبحسب قواعده الداخلية، كانت تنتظم آلية تجدد السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة، في آلية تجدد تلك البنية الأزمية. وآلية هذا التوازن **السياسي** هي آلية **ضبط** هذه الأزمة البنيوية (نعني آلية ضبط ازمة النظام البرجوازي **الكولونيالي** اللبناني). ويكون ضبط هذه الأزمة، بالتحديد، بمنع انفجارها في **ازمة سياسية**. لذا يمكن القول ان من الصعب، بل من المستحيل، على تناقضات هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية ان تتساتل نحو مركز انعقادها السياسي ما دامت هي تتطور في إطار هذا التوازن السياسي. معنى هذا ان اختلال هذا التوازن هو طريق تحررها، وشرط اساسي لإمكان انعقادها في مركزها هذا، ولإمكان تحرك الصراع الطبقي، بالتالي، في شكله الانجذابي، اي في هذا الشكل الذي تنعقد فيه جميع التناقضات في **حلقة مركزية** هي نقطة انصهارها السياسي. فكيف اختل هذا التوازن؟ وكيف انعقدت هذه التناقضات في أزمة سياسية عامة؟

أما حركة اختلال هذا التوازن السياسي «الطائفي» الذي فيه كانت تتنضد تناقضات البنية الاجتماعية، فهي حركة تطور الصراع الطبقي نفسها في هذه البنية الأزمية. انها، بتعبير آخر، حركة تكوّن الجماهير الشعبية كقوة سياسية مستقلة. ولهذه الحركة، بالطبع، تاريخها الطويل المعقد الذي هو هو تاريخ نضالات هذه الجماهير، وتاريخ تحررها من علاقة تمثيلها السياسي «الطائفي»، اي تاريخ انكسار هذه العلاقة وتكوّن علاقة اخرى على انقاضها، بل ضدها، هي علاقة التمثيل السياسي الطبقي الوطني القائمة بين الجماهير الشعبية واحزابها التقدمية. انه، بكلمة موجزة، تاريخ تكوّن **الحركة الوطنية**، في وحدة خطها السياسي الصحيح، من حيث هي **قائدة نضالات هذه الجماهير، وممثلة طموحاتها ومصالحها الطبقية**.

١ ـ في أسباب فشل «الإصلاح الشهابي»

لن ندخل في تفاصيل هذا التاريخ، ولا في تشعباته وتعرجاته. ولن نتوسع في تحليل المرحلة السابقة على انتفاضة نيسان ١٩٦٩. فموضوع البحث لا يقضي بذلك، بل هو يقضي بعكس ذلك ويقضي، بوجه خاص، بتدقيق النظر في سنوات النضال التي

افتتحتها هذه الانتفاضة التي تمثل، بالفعل، منعطفاً في حركة الصراع الطبقي. لكننا قد نجد بعض الفائدة لبحثنا في الوقوف قليلاً عند ظاهرات معينة عرفتها حركة هذا الصراع الطبقي في مرحلة ما قبل نيسان ١٩٦٩. ولعل اهم هذه الظاهرات هي ما اتفق على تسميته ظاهرة «الشهابية». ولفهم هذه الظاهرة، لا لذاتها او بذاتها، بل في علاقتها المباشرة بموضوع بحثنا، لا بد من وضعها في شروطها التاريخية المحددة التي هي، من جهة، شروط مرحلة المدّ في حركة التحرر الوطني العربية، وشروط انتفاضة ١٩٥٨ الشعبية المسلحة التي كانت «رداً مباشراً على سياسة الخيانة الوطنية، سياسة التبعية للاستعمار الجديد، ودفاعاً عن استقلال لبنان وسيادته». (راجع: نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه. ص ٦١ ـ سنشير، من الآن فصاعداً، إلى هذا الكتاب بكلمة **البرنامج**، أي برنامج الحزب). ومن جهة أخرى، تلك الشروط هي شروط انحسار مرحلة الازدهار النسبي في تطور الاقتصاد البرجوازي الكولونيالي اللبناني. فبعد تلك الانتفاضة المسلحة التي أكدت، بالملموس، قدرة الجماهير على التصدي لكل سياسة برجوازية معادية لحركة التحرر العربية، انوجدت البرجوازية اللبنانية أمام ضرورة التكيف في هذا النهوض الوطني العام، والظهور بمظهر «وطني» تقليدي يساعدها على ضبط حركة الجماهير الوطنية بشكل يحول دون تكونها في حقل الصراع **الوطني** في قوة **معادية** لها، لا سيما أنها ـ نعني الجماهير ـ كانت ما تزال، في الحقل الاقتصادي، ترى أن مصالحها الطبقية مرتبطة بمصالح البرجوازية وبتطور نظامها الاقتصادي. همّ دائم كان يستحوذ على البرجوازية المسيطرة هو هم «تطويق المدّ الشعبي والحد من تأثير القوى التقدمية». (البرنامج ـ ص ٦١). والهم السياسي الطبقي هذا هو بالتحديد هم الابقاء على الجماهير الشعبية في وضع هي فيه أسيرة تبعيتها السياسية لممثلي «الطوائف» من البرجوازية. لقد حاولت الشهابية أن ترد على تلك الضرورة وأن تظهر البرجوازية، على الأقل في تيار منها هو تيارها «الاصلاحي»، بمظهر «وطني» يقمع وقاحة نهج الخيانة الوطنية وصراحته في حكم شمعون، «ويصحح» انحياز البرجوازية الكبرى لتيار الرجعية ضد تيار التحرر الوطني في العالم العربي. لكن الطابع «الوطني» لهذا النهج البرجوازي الشهابي اقتصر، في الحقيقة، على «اقامة علاقات حسن الجوار مع البلدان العربية المتحررة، انطلاقاً من المصالح الاقتصادية بالذات للبرجوازية»، من حيث هي، بالتحديد، برجوازية **وسيطة**، تحتل في العالم العربي موقع المشارك التبعي للامبريالية في استثمار هذا العالم. (البرنامج ـ ص ٦١). والطابع هذا ليس جديداً. إنه طابع النهج التقليدي للبرجوازية اللبنانية، من حيث هو ـ كما اتفقت عليه أطراف هذه البرجوازية في صيغة ما سمته «الميثاق الوطني» ـ نهج توازن وحياد بالنسبة للصراع الوطني في العالم العربي. إنه،

في حقيقته الطبقية الفعلية، نهج الانعزال عن الحركة التحررية العربية، من موقع التناقض الطبقي التاريخي مع هذه الحركة، بسبب طبيعة البرجوازية اللبنانية كبرجوازية وسيطة. ولقد اسندت البرجوازية هذه نهجها ذلك إلى تبرير ايديولوجي يتكشف في مقولة «فرادة لبنان وتميزه». وما مقولة «قوة لبنان في ضعفه» سوى وجه من مقولة هذه «الفرادة» التي من منطقها الطبيعي أن تتناسل في أقوال تؤكدها، يعني تكررها، على هذا الشكل مثلاً: إن صحة لبنان في مرضه، وعلم لبنان في جهله، وبقاء لبنان في انعدامه، وازدهار لبنان في انهدامه... إلى غير ذلك من مظاهر اعجاز في سرّ الفرادة. بمثل هذا المنطق السحري، تنقلب الأشياء نقائضها. لكن النقيض يشهد على النقيض، إذ لا تناقض بينهما، بل التماثل قائم بحيث أن تلك التي هي، بسحر هذه الايديولوجية البرجوازية القوة أو الصحة، هي بالفعل الضعف او المرض، وبحيث أن ذلك الذي هو، بفعل أثر الوهم الطبقي الذي تولده هذه الايديولوجية العلم أو البقاء أو الازدهار، إنما هو، بالفعل، وضد هذا الوهم، الجهل نفسه، أو الانعدام، أو الانهدام. وكما ان للايديولوجية حيلتها، كذلك لحركة التاريخ المادية حيلتها المضادة. والحيلة هذه أقوى وأفعل، لأن الأولى احتيال، وهذه فضح للاحتيال وقبض على المحتال في جرمه المشهود.

إن نهج الخيانة الوطنية في حكم شمعون، وانحياز البرجوازية اللبنانية الوسيطة بشكل سافر لنهج التآمر الرجعي على حركة التحرر العربية والسير فيه، يرتسم، بالضرورة، في منطق هذه «الفرادة» ويشهد عليه. فمن موقع الحياد الذي هو موقع الانعزال عن حركة التحرر، إلى موقع الخروج عليها والسير ضدها، يرتسم نهج هو، في ضرورة منطقه الداخلي، نهج الخيانة الوطنية بالذات، أو نهج الضرورة في الوصول إليها. أما دور الايديولوجية البرجوازية فيكمن، بالتحديد، في ضرورة اعطاء تغطية «وطنية» لهذا النهج، أي في ضرورة محو آثار التعرف على منطق تلك «الفرادة» في منطق هذه الخيانة، بحيث يظهر الأول بمظهر نقيضه، أي بمظهر «وطني» «يصحح» انحيازاً عارضاً هو انحراف عن خط الحياد، ويقوّم اعوجاجاً طارئاً يعيد إلى الخط هذا قدرته على ضبط حركة الجماهير الوطنية، حتى لا تنفلت من علاقة تبعيتها السياسية للبرجوازية في حقل الصراع الوطني. هذا ما حاولته الشهابية ـ بضغط من الأحداث، أي بفعل الحيلة المضادة لحركة التاريخ في مدّ حركة التحرر الوطني ـ في ما سمته «اصلاحاً» هو عورة ضرورية، بضرورة حركة الصراع الطبقي نفسها، إلى ممارسة الاحتيال على حركة التاريخ الفعلية. وبرغم هذا «الاصلاح»، ظل الجوهر واحداً، وما تغيّر، بالطبع، موقع البرجوازية اللبنانية الوسيطة من حركة التحرر العربية. وسيكون لحركة التاريخ في هذه الحركة، في شروط تاريخية لاحقة، حيلتها المضادة في تفجير منطق «الفرادة» في حقيقته الطبقية

البرجوازية الرجعية، ليس من حيث هو منطق الضرورة في ممارسة العداء لحركة التحرر وحسب، بل من حيث هو، بالتحديد، منطق الايديولوجية العنصرية الفاشية.

لكن «الاصلاح» الشهابي لم يقتصر دوره، بالطبع، على معالجة ازمة البرجوازية اللبنانية في علاقتها بحركة التحرر العربية، وفي علاقتها بجماهير وطنية تتكون من هذا القسم الواسع من الطبقات والفئات الاجتماعية الوقعة تحت سيطرتها الطبقية، بل تعداه إلى محاولة ايجاد حل لأزمة النظام البرجوازي. فمع بداية الشهابية ابتدأت مرحلة انحسار الازدهار النسبي في تطور الاقتصاد البرجوازي اللبناني، ولم يكن صدفة هذا التزامن بينهما. ولم تهدأ الأزمة هذه، بل اخذت تزداد تفاقماً من بداية الستينات، مروراً بأزمة بنك انترا التي عانى فيها الاقتصاد من حالة انهيار عصبي ما تزال آثارها بادية فيه حتى اليوم، وصولاً إلى بداية السبعينات، حيث تضافرت عوامل عديدة في تحديد انفجار الحرب الأهلية، كما سبرى لاحقاً. وكما ان «الأصلاح» الشهابي ظل في حقل الصراع الوطني، وفي حقل العلاقة بحركة التحرر العربية، محدوداً بحدود الضرورة في تمويه الخط الطبقي الطبيعي للبرجوازية اللبنانية ـ دون اي تغيير في جوهره ـ بحسب التغير في الشروط التاريخية، بانتقال حركة التحرر إلى مرحلة مدها العام، فهو في حقل الصراع الداخلي، اي في حقل علاقة التناقض الطبقي المباشر بين البرجوازية المسيطرة والطبقات الكادحة، وعلى مختلف الاصعدة، قد ظل كذلك محدوداً بحدود هذه الضرورة الطبقية نفسها في الحفاظ على السيطرة الطبقية للبرجوازية وتأبيدها. وسيظهر فشله، في الحالتين، ساطعاً في وضوحه، بدخول حركة الصراع الطبقي في مرحلة جديدة مع انتفاضة نيسان ١٩٦٩، التي ستكون، بالفعل، الكاشف لطبيعة هذا «الاصلاح» وهشاشته. لكن، ربما كان علينا، قبل ان نستبق «الاصلاح» هذا إلى فشله، ان نحدد النهج العام الذي سار فيه، وان نبيّن الأسباب التي ادت به إلى الفشل.

نقرأ في برنامج الحزب ما يلي: «ان الشهابية، كتيار برجوازي، بسعيها لإقامة دولة برجوازية، تعبر عن مصالح البرجوازية كطبقة عملت على إنشاء جهاز دولة عصري، إلا انها لم تمس المواقع الأساسية للبرجوازية الوسيطة. واتجهت نحو تطويق المد الشعبي والحد من تأثير القوى التقدمية، فلم تستطع بالتالي الحفاظ على مقاليد السلطة، وقد جمعت الشهابية حولها فئات اجتماعية ذات انتماءات طبقية مختلفة، مما أدى إلى عدم الانسجام في تركيبها. ومع تطور الحركة السياسية والاجتماعية جرت وتجري في صفوفها عملية تمايز مستمر، فيما بقي اتجاهها العام أسير المنطلقات البرجوازية» (البرنامج ـ ص٦١).

نورد هذا النص عن قصد، لا لأن فيه تحديداً للشهابية وحسب، بل لأن فيه ايضاً تحديداً لموقف الحزب الشيوعي منها. انها تتحدد في إطار حركة الصراع الطبقي في البنية

الاجتماعية اللبنانية، وليس بمعزل عنها، أو من خارجها. فالنظر فيها ينطلق إذن بالضرورة من موقع طبقي محدد في حركة هذا الصراع هو، بالنسبة لنا، موقع الحزب الشيوعي في هذه الحركة. الشهابية تيار «اصلاحي» برجوازي يهدف إلى إقامة دولة برجوازية «عصرية» تعبر عن مصالح البرجوازية كطبقة. هذا التحديد الذي لا تنكره الشهابية، بل تتعرف فيه على نفسها، يدل على ان الاصلاح، في وعي هذا التيار البرجوازي، يبدأ **بالدولة**، أي **بالنظام السياسي** لسيطرة البرجوازية. فالمحاولة الشهابية، وبغض النظر عن نجاحها او فشلها، تدل بحد ذاتها، في ظهورها في الظرف التاريخي الذي حددنا، على ان **الاصلاح السياسي بات ضرورياً** لتجدد السيطرة الطبقة للبرجوازية المسيطرة، لا سيما في إطار تفاقم أزمة سيطرتها الطبقية هذه. معنى هذا ان دولة البرجوازية، في بنائها كدولة «طائفية» يحتل فيها ممثلو «الطوائف» من «الاقطاعات السياسية» موقع القيادة لمصالح النظام البرجوازي، ليست، من موقع هذا النظر البرجوازي الشهابي نفسه، الدولة القادرة على القيام بدورها الطبقي، لا سيما في شروط احتدام الصراع الطبقي، بفعل تفاقم ازمة النظام، وبفعل النهوض العام في حركة التحرر العربية. فتطور حركة الصراع الطبقي في هذه الشروط يقضي بضرورة **إصلاحها** بشكل تصير فيه قادرة على قيادة المجتمع بحسب مصالح الطبقة المسيطرة. لكن اصلاحها البرجوازي هذا الذي هو، بحسب الايديولوجية الشهابية، اعادة بنائها كدولة برجوازية «عصرية» يعني، بالتحديد، ايجاد حل للتناقض الملازم لبنيتها الطبقية الكولونيالية، بين كونها دولة برجوازية، وكونها دولة «طائفية». وحل هذا التناقض، في افق صيرورتها دولة «عصرية» على نموذج الدولة البرجوازية في اوروبا الغربية يقضي بضرورة تقويض بنائها «الطائفي» وضرب مواقع النفوذ السياسي التي تحتلها فيها «الاقطاعات السياسية»، وبالتالي، فك التحالف السياسي القائم على صعيد السلطة، بين هذه «الاقطاعات» وبين الطغمة المالية. لكن مواقع «الاقطاعات السياسية» في السلطة هي، في وجه رئيسي منها، كما رأينا سابقاً، مواقع هذه الطغمة المالية نفسها التي تهيمن عبر «الاقطاعات» التي هي ادوات هيمنتها الطبقية السياسية. معنى هذا ان كل تقويض للبناء «الطائفي» للدولة هو، في منطقه الداخلي نفسه، ضرب لمواقع «الاقطاعات السياسية» في السلطة، ولمواقع الطغمة المالية فيها أيضاً، انه، بالتالي، ضرب لمواقع البرجوازية الكولونيالية في السلطة. في هذا التناقض المأزقي يقع «الاصلاح» البرجوازي الشهابي: فهو، كاصلاح **سياسي**، ضروري لتجدد سيطرة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، في تجدد أزمتها، لكنه يقود، بضرورة منطقه الداخلي، كاصلاح سياسي، إلى تقويض مواقع البرجوازية هذه في السلطة من حيث هو يقود، في تحققه البرجوازي، إلى تقويض بناء الدولة «الطائفية» التي هي اساسية للوجود

الطبقي للدولة كدولة برجوازية. ولا خروج له من هذا التناقض الا بانتفاء تحققه كاصلاح سياسي، اي بالابقاء على هذا النظام السياسي نفسه الذي يجب اصلاحه. في هذا التناقض المأزقي اذن يكمن السبب الرئيسي لفشل «الاصلاح الشهابي»، بل لضرورة هذا الفشل. أوَ ليس هذا يعني ان الاصلاح **البرجوازي** لهذا النظام السياسي «الطائفي» هو، في البنية الاجتماعية **الكولونيالية**، امر **مستحيل**، بينما هو، في بنية اجتماعية رأسمالية، كالبنية الاجتماعية الاوروبية مثلاً، أمر **ممكن**، في شروط تاريخية محددة ربما كانت شروط انتقال الهيمنة الطبقية من فئة إلى فئة داخل الطبقة البرجوازية المسيطرة؟ أوَ ليس لهذه الاستحالة علاقة بالطابع الكولونيالي الخاص بهذه البنية الاجتماعية، وبالطابع المزمن لأزمة البرجوازية فيها؟ ان الطابع «الطائفي» لدولة هذه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية اساسي لوجودها كدولة برجوازية، بسبب ما ذكرنا من تكونها الكولونيالي في طور أزمة النظام الرأسمالي، بينما هو الذي يعوق، في الوقت نفسه، انبناء الدولة كدولة برجوازية «عصرية». وانبناء هذه الدولة الذي هو هو الاصلاح السياسي البرجوازي نفسه ضروري لحل ازمة تلك البرجوازية، كبرجوازية **كولونيالية**. لكنه يقضي بضرورة تغيير الطابع «الطائفي» الذي هو اساسي لوجود دولتها كدولة برجوازية. هنا يكمن التناقض الذي يجعل من ذلك الاصلاح السياسي البرجوازي نفسه امراً مستحيلاً. وما هذا التناقض سوى الذي يلازم بالضرورة الطبيعية الطبقية لهذه البرجوازية كبرجوازية كولونيالية، اي كبرجوازية هيْ، في صيرورتها الطبقية كطبقة مسيطرة مرتبطة تبعياً بالامبريالية، وفي ممارسة سيطرتها الطبقية هذه بالذات، عاجزة دوماً عن ان تصير برجوازية ـ على مثال البرجوازية الامبريالية ـ وعن ممارسة سيطرتها الطبقية التي هي، بالتالي، في ازمة متجددة. ان استحالة تحقق ذلك الاصلاح السياسي البرجوازي ترتسم اذن في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية التي تحدد الصيرورة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية بشكل يستحيل فيه ان تكون هذه الصيرورة الطبقية في علاقة تماثل بنيوي مع الصيرورة الطبقية الخاصة بالبرجوازية الرأسمالية الامبريالية. ان هذه الاستحالة تجد، في نهاية التحليل، اساسها المادي في بنية العلاقة الكولونيالية، من حيث هي علاقة اختلاف بنيوي بين بنية علاقات الانتاج الكولونيالة وبنية علاقات الانتاج الرأسمالية الامبريالية، وبالتالي، بين حركة الصراع الطبقي الخاصة بكل من هاتين البنيتين. لئن كان طموح الشهابية الى تحقيق مثل ذلك الاصلاح السياسي في بناء دولة برجوازية «عصرية» مشروعاً، فان «شرعيته» هذه لا تكمن في إمكان تحققه الفعلي، أو في استناد هذا الامكان منه إلى أساس مادي، بقدر ما هي تكمن في ذلك الوهم الطبقي عند البرجوازية الكولونيالية بامكان تماثلها، في صيرورتها الطبقية، بالبرجوازية الامبريالية، كالوهم عند التابع، في حركة العلاقة بينه

وبين السيد، بامكان صيرورته سيداً.

هل نخرج من التحليل السابق بأن كل إصلاح لهذا النظام السياسي «الطائفي» لسيطرة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، هو مسدود الأفق، ومستحيل في مبدأه؟ نجيب بالنفي على هذا السؤال ونقول: إن التجربة الشهابية تدل على ان الاصلاح البرجوازي لهذا النظام هو المستحيل. فأي اصلاح له هو الممكن إذن؟ وما هي شروطه؟ قبل الانتقال إلى هذه النقطة الجديدة، لا بد من توضيح ضروري: نعني بالإصلاح البرجوازي هذا اصلاحاً تبادر فيه البرجوازية الكولونيالية نفسها إلى تغيير الطابع «الطائفي» لدولتها، بالشكل الذي ذكرنا. لكن تغيير هذا الطابع يرتسم بالضرورة، كما سبق القول، ضد «المواقع الأساسية للبرجوازية الوسيطة»؛ (البرنامج)، وضد مواقع «الاقطاعات السياسية» في السلطة، اي ضد مواقع البرجوازية الكولونيالية هذه بالذات، من حيث هي هي الطبقة المسيطرة، لأن سيطرتها تأخذ، في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية، شكل السيطرة «الطائفية». ولئن نحن نظرنا في عملية هذا التغيير، من حيث هي عملية تغيير «للشكل الطائفي» للدولة البرجوازية، بمعزل عن الشروط الفعلية الملموسة لتحققها، وبمعزل عن القوى السياسية التي تقوم بها في حقل محدد من الصراع الطبقي، لربما أمكننا القول انها لا تقود بالضرورة إلى تغيير الطابع **الطبقي** للدولة كدولة برجوازية، بل تنتقل بهذه الدولة من **شكل** لها لا يتفق مع مفهومها النظري، إلى **شكل** آخر منها هو الذي تتفق فيه مع مفهومها النظري كدولة برجوازية. كأن «الشكل العصري» هذا الذي تنتقل اليه هو الذي يتجسد فيه مفهومها النظري هذا. لكن حركة الاصلاح السياسي ليست ـ للأسف ـ حركة إصلاح **مفهومي** يمكن التحكم بسيرورتها، دون تدخل خارجي من قبل القوى الاجتماعية المتصارعة، يعكر فيها صفاء تحققها الذهني. إنها، بالعكس، حركة **صراع طبقي** يتحدد فيها الاصلاح بميزان القوى السياسية المتصارعة، ويرتسم فيها، بالضرورة، على صورة القوى التي تقوم به. «فالاصلاح» الشهابي فشل في ان يكون إصلاحاً سياسياً، لا لأنه ظل، في اتجاهه العام، «أسير المنطلقات البرجوازية» وحسب، بل لأنه اتجه، في خطه الرئيسي، «نحو تطويق المد الشعبي والحد من تأثير القوى التقدمية»، بمعنى انه كان يتحدد، في غايته النهائية الطبقية، وفي شروط تفاقم أزمة البرجوازية وبدايات النهوض الشعبي، كمحاولة «اصلاحية» لمنع تكون الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية في قوة سياسية معادية للبرجوازية وللنظام السياسي «الطائفي» لسيطرتها الطبقية. فتحدده الطبقي البرجوازي هذا هو الذي معنه بالضرورة من الاستناد إلى هذه الجماهير الشعبية التي كان يهدف إلى تطويقها. هنا أيضاً وقعت الشهابية في تناقض ما كان من الممكن لها ان تخرج منه: فبقاؤها في السلطة كان يستلزم استنادها إلى

قاعدة جماهيرية تساعدها على الوقوف في وجه البرجوازية الوسيطة و«الاقطاعات السياسية»، وتحدد لها، بالتالي، مساراً غير الذي انتهجته. لكن اسنادها إلى هذه القاعدة الجماهيرية يجعل اصلاحها السياسي يتخذ بالضرورة طابعاً معادياً للبرجوازية، هو الذي تحدده له، في حقل الصراع الطبقي، طبيعة هذه القاعدة التي تتكون من الطبقات والفئات الاجتماعية الواقعة تحت سيطرة البرجوازية. وهذا ما لا تقبل به الشهابية، بالطبع، لأنه يتناقض مع طبيعتها الطبقية، من حيث هي تيار برجوازي. أما سيرها في خطها «الاصلاحي» الطبقي الطبيعي، من حيث هو خط العداء لهذه الجماهير الشعبية، وخط الضرورة الطبقية في الحيلولة، بالعنف، دون تكونها السياسي المستقل، فهو يقود بالضرورة إلى فشل «اصلاحها» هذا ويجعلها اسيرة المنطلقات البرجوازية، بمعنى انه يدفعها، في ممارسة الصراع الطبقي ضد الجماهير الشعبية، إلى ضرورة الابقاء على النظام السياسي «الطائفي» نفسه والحفاظ عليه. وفي هذا إبطال لدورها «الاصلاحي» وتعطيل له، بحيث لا يعود، بالتالي، لوجودها في السلطة اي مبرر آخر يختلف، مثلاً، عن مبرر وجود «الاقطاعات السياسية» فيها، فيستوي، حينئذ، وجودها في السلطة على صعيد واحد مع وجود هذه «الاقطاعات» فيها، مع فارق هو ان جهاز الجيش هو الذي بات يؤمن لها استمرار وجودها في السلطة، فتحول «اصلاحها» السياسي إلى نوع من الديكتاتورية والحكم البوليسي الذي ظهرت فيه الدولة ـ لا سيما في جهازها القمعي الرئيسي الذي هو الجيش ـ كأنها مستقلة **بذاتها ولذاتها**، وتفاقمت بهذا «الاصلاح» تناقضات نظام ديمقراطية «الطوائف» بدلاً من ان تتلطف.

وليسمح لنا القارىء، في هذا المجال، بأن نقرأ معاً نصاً طويلاً بعض الشيء، نقتطعه من الموضوعات السياسية التي اقرها المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني، ففيه نجد تحليلاً واضحاً لأسباب الفشل **الضروري** لهذا «الاصلاح» الشهابي. في الموضوعة رقم **٣٣** نقرأ ما يلي:

«ان دعوة اوساط من البرجوازية الكبرى إلى الاصلاح، وادعاءها العمل لإدخال تعديلات على النظام تخفف من أزماته ومن أثرها السيء على الجماهير الشعبية، تلاقيان الفشل الذريع لأنهما لا تمسان بمجملهما جوهر الأزمة وسببها الأساسي وهو تبعية الاقتصاد اللبناني للاستعمار الجديد وهيمنة الطغمة المالية هيمنة كاملة اقتصادة وسياسية على مقدرات البلاد.

ان الشهابية وهي احدى ابرز هذه المحاولات «الاصلاحية» البرجوازية قد فشلت ولم تستطع ان تحقق اصلاحاً يذكر في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والاداري والسياسي. ففي ظلّها ازدادت تبعية الاقتصاد اللبناني للاستعمار الجديد وازداد ارتباط لبنان اقتصادياً

بالرساميل الاحتكارية، والاميركية بخاصة، وكل الأمور التي اطلقت عن تطوير الصناعة والزراعة، وبعض القوانين التي اقرت في هذا المجال، لم تستطع تطوير هذين القطاعين المنتجين تطويراً جدياً. وبعض التدابير الاجتماعية التي انتزعت بفضل النضال العمالي، كالضمان الاجتماعي وسواه، لم تواز غلاء المعيشة وازدياد تكاليفها. واستمرت أزمة العمل والسكن والتعليم والتطبيب والدواء.

والتدابير التي اتخذت لاصلاح الادارة لجعلها «عصرية» لم تؤد إلا إلى زيادة تضخم جهاز الدولة. وساد المؤسسات التي انشئت لتقوم بها، نفس الفساد والفوضى والعنف المستشري في اجهزة الدولة الأخرى. وقانون الانتخاب لم يمس، وبذلت كل الجهود للمحافظة على نفوذ تحالف بقايا الاقطاع والطغمة المالية وهيمنته السياسية، ولترسيخ التقسيم الطائفي في البلاد.

إن الاستناد إلى المكتب الثاني، وتحويله إلى عنصر هام في الحياة السياسية، وتسليمه مقدرات البلاد الأساسية، بالاضافة لما ادى إليه من تحويل مؤسسات الحكم الأخرى إلى هيئات شكلية، أدى إلى فرض نوع من الديكتاتورية، والحكم البوليسي المتستر بستار مدني، وإلى التضييق على الحريات والتدخل بشؤون الناس من ابسطها إلى أكبرها.

إن الستار الاصلاحي للشهابية لم ينجح ولم يستمر، في حين بقي وتعزز الطابع البوليسي للحكم في ظلها». (راجع كتاب: الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة. منشورات الحزب الشيوعي اللبناني. ص ١٦٤ - ١٦٥).

نتبيّن من هذا النص، لا سيما في فقرته الأولى، ان فشل الاصلاح البرجوازي هو ضروري، وان ضرورته هذه تكمن، ببساطة، في أنه ليس باصلاح، لأنه لا يجابه العلّة الرئيسية في أزمة النظام. والعلة هذه ليست سوى علاقة التبعية البنيوية التي تربط هذا النظام بالامبريالية. وما دامت العلاقة هذه قائمة ـ وهي اساسية لوجود هذا النظام كنظام برجوازي كولونيالي، وأساسية، تالياً، لوجود البرجوازية الكولونيالية فيه كطبقة مسيطرة ـ فلا سبيل إطلاقاً لحل تلك الأزمة المتجددة دوماً بتجدد هذه العلاقة التي تتجدد فيها بنية الاقتصاد اللبناني البرجوازي بالضرورة كبنية أزميّة. والبنية الأزمية هذه هي الأساس المادي نفسه الذي تقوم عليه سيطرة البرجوازية الكولونيالية التي تهيمن فيها الطغمة المالية هيمنة اقتصادية وسياسية كاملة. معنى هذا ان الاصلاح يبدأ بضرورة ضرب مواقع الهيمنة الطبقية لهذه الفئة المهيمنة من البرجوازية في هذا النظام الرأسمالي التبعي. وليس من المعقول، بالطبع، ان تقوم به الطغمة المالية. فللقيام بمثل هذا الاصلاح **البرجوازي**، لا بد من وجود فئة اخرى من البرجوازية غير هذه الطغمة المالية، قادرة على ان تحتل موقع الهيمنة الطبقية، وعلى ان تؤمن مصالح رأس المال وتربط بمصالحها تطوره. لكن، مع

تكوّن الطغمة المالية، من حيث هي الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، بحسب المنطق الداخلي نفسه لتطور هذا الرأسمال التبعي الذي يتميز، في بنيته التبعية، بهيمنة قطاع الخدمات، وباحتلاله موقع الوسيط بين الرأسمال الامبريالي والسوق العربية (والمشارك لهذا الرأسمال في استغلال البلدان العربية، من موقع التبعية له)، انسدّ، في الصيرورة الطبقية نفسها لهذه البرجوازية اللبنانية، كل أفق ممكن لتكوّن اي فئة اخرى منها غير الطغمة المالية **كفئة مهيمنة**. لم يعد ممكناً، بتعبير آخر، لأي فئة من البرجوازية، غير الطغمة المالية، ان تصير الفئة المهيمنة. فلو كان الأمر غير ذلك ـ وهذا محض افتراض خيالي ـ لربما كان بالامكان لهذه الفئة من البرجوازية الطامحة إلى احتلال موقع الهيمنة الطبقية ان تقوم باصلاح **برجوازي** يتفق مع تطور رأس المال في ضرورة منطقه القاضي بأن تصير الفئة تلك الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة. حينئذ، يأخذ الاصلاح هذا معنى الضرورة في انتقال الهيمنة الطبقية من فئة إلى اخرى من البرجوازية المسيطرة.

ليس هذا، كما سبق القول، هو الوضع التاريخي الذي انوجدت فيه الشهابية امام ضرورة اصلاح النظام البرجوازي اللبناني. بل هي انوجدت في وضع آخر كان عليها فيه، لو اصلحت، ان تجد حلاً لأزمة بنيوية تجد حلها في ضرورة تغيير بنية الاقتصاد اللبناني، من حيث هي بنية تبعيته للامبريالية. لكن الأزمة هذه ظلت، بالطبع، في معالجة الشهابية لها، بلا حل. بل انها ازدادت تفاقماً بازدياد تبعية الاقتصاد اللبناني للامبريالية، وبازدياد ارتباطه بالرساميل الاحتكارية، وظل الخلل في تركيب هذا الاقتصاد قائماً في هيمنة قطاع الخدمات فيه على القطاعات المنتجة. لم تقم الشهابية باصلاح اقتصادي، إذا فهمنا الاصلاح هذا على أنه السعي إلى فك الارتباط التبعي للاقتصاد اللبناني بالامبريالية. اما في حقل الاصلاح السياسي، فلقد انمسخ الاصلاح هذا في «اصلاح» **اداري** لم يؤد «إلا إلى زيادة تضخم جهاز الدولة». بل إن «الاصلاح» الاداري هذا نفسه ظل ممسوخاً، لأنه انحصر في إضافة أجهزة إدارية إلى الاجهزة القائمة، دون محاولة إصلاحها. ولهذا دلالة طبقية محددة. إنه يدل على ان **السياسي** عند هذا التيار «**الإصلاحي**» البرجوازي له **معنى الاداري**، كأن عيب النظام السياسي عنده يكمن في بناء جهاز الدولة، من حيث هو، في مفهومه الايديولوجي البرجوازي، جهاز **اداري** محايد، قائم بذاته، مستقل عن حقل الصراعات الطبقية. بانحصار السياسي هذا في الاداري، تتعطل إمكانية القيام بأي إصلاح سياسي، ويظل الاصلاح، كاصلاح إداري، محكوماً **سياسياً** بضرورة الحفاظ على **النظام السياسي القائم**، من حيث هو نظام سيطرة البرجوازية الكولونيالية التي تهيمن فيها الطغمة المالية هيمنة كلية. ليس غريباً إذن ان يقود «الاصلاح» الشهابي في هذا الحقل إلى تكريس هذا النظام السياسي وترسيخ بنائه «الطائفي» بدلاً من أن يقود إلى تغيير بنائه

هذا، وبالتالي، إلى حل ذلك التناقض القائم في بنية دولة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، بينها كدولة برجوازية، وبينها كدولة «طائفية». لقد فشلت الشهابية، بتعبير آخر، في تحقيق مشروعها في إقامة دولة برجوازية «عصرية»، بل انها سارت، في «اصلاحها السياسي» المزعوم، بحسب المنطق الداخلي نفسه للنظام السياسي «الطائفي» وفي حدود بنيته، بدلاً من أن تسير بعكسه وتغير حدوده هذه، كما يقضي بذلك منطق إصلاحه السياسي البرجوازي، فانعكس «اصلاحها الذي رمت فيه إلى تأكيد الاستقلالية «الادارية» لجهاز الدولة، في ازدياد تضخم هذا الجهاز، وفي طغيان دور الجيش، كجهاز قمعي، ومكتبه الثاني بوجه خاص، على أجهزة الدولة الأخرى. وفي الحالتين، في تضخم جهاز الدولة، وفي احتلال الجيش موقع المركز في الحياة السياسية، لم تصلح الشهابية النظام السياسي البرجوازي «الطائفي»، بل أتت تؤكد ما هو ملازم له بضرورة منطقه الطبقي الداخلي: كونه عائقاً للتطور الديمقراطي، ونزوعه الضروري إلى تعزيز الطابع القمعي البوليسي للسلطة، كلما احتدم الصراع الطبقي، وقويت حركة نضال الجماهير الشعبية المناهضة للبرجوازية.

لقد دلّت تجربة الشهابية، برغم فشلها التاريخي في محاولتها «الاصلاحية»، على ان إصلاح النظام البرجوازي اللبناني بات ضرورياً لتجدده وديمومته، بسبب تفاقم أزمته البنيوية التي يكمن سببها الأساسي في تبعية الاقتصاد اللبناني للامبريالية. وماتركيب هذا الاقتصاد في هيمنة قطاع الخدمات فيه على قطاعاته المنتجة سوى نتيجة تاريخية ضرورية لتبعيته البنيوية هذه. ودلت تلك التجربة ايضاً، في «إصلاحها» الاداري نفسه، على ان الاصلاح الضروري ذاك يبدأ **بالنظام السياسي** كشرط اساسي لاصلاح النظام الاقتصادي. فبنية هذا الاقتصاد هي «مصدر دائم للأزمات. والحل الوحيد لدرء العواقب الوخيمة لهذه الأزمات يكمن باحداث **تغيير جذري** في بنية هذا الاقتصاد مما يفترض تحويلاً أساسياً في سياسة الدولة الاقتصادية. إن هذا التحويل يفترض بالضرورة إبعاد البرجوازية الوسيطة، التجارية والمالية ـ عميلة الاستعمار الجديد ـ عن مقاليد السلطة... ويتطلب بالضرورة قيام سلطة تستند إلى الفئات ذات المصلحة في تطوّر القطاعات المنتجة وفي الاستقلال الاقتصادي». (راجع البرنامج ص ٦٦ و ٦٨). من موقع هذا الوعي العلمي والثوري معاً يتحدد موقف الحزب الشيوعي اللبناني من المحاولة «الاصلاحية» الشهابية ومن ادعاءات البرجوازية الكبرى ـ أوبعض أوساطها ـ القدرة على اصلاح نظامها الطبقي، السياسي والاقتصادي، أوالرغبة فيه. فلا حل فعلياً للأزمة المزمنة لهذا النظام البرجوازي الكولونيالي الذي تولّد بنيته الطبقية باستمرار الازمات، إلا بتغيير جذري في بنيته هذه التي هي بنية تبعيته بالذات للامبريالية. والتغيير الجذري هذا يكون

بقطع علاقة تبعيته بالامبريالية، في عملية تاريخية معقدة من الصراع الطبقي هي هي عملية التحرر الوطني. هذا يعني ان لا حل برجوازياً ممكناً لأزمة يكمن حلها في هذا التغيير الجذري لبنية الاقتصاد البرجوازي التبعي، بل الحل الوحيد الممكن لهذه لأزمة هو حل وطني معاد للبرجوازية يقضي بضرورة تغيير السلطة السياسية، بابعاد البرجوازية الوسيطة (اي البرجوازية الكبرى، او الطغمة المالية) عن موقع الهيمنة الطبقية فيها. إنه يقضي اذن بضرورة قيام سلطة التحالف الطبقي الوطني الديمقراطي، واسقاط حكم الطغمة المالية. أدرك الحزب، في مؤتمره الثاني المنعقد سنة ١٩٦٨، بوعيه الثوري العلمي، هذه الضرورة التاريخية للتغيير الجذري كشرط أساسي لحل أزمة النظام البرجوازي، وحدد **الشروط السياسية** لهذا التغيير، ورفع، في مؤتمره الثالث، من موقع هذا الادراك، شعار إسقاط حكم الطغمة المالية واقامة حكم وطني ديمقراطي. وفي عيده الخمسين سنة ١٩٧٤، عشية الحرب الأهلية، رفع شعار **التغيير السياسي** هذا كمهمة آنية عاجلة، اي كمهمة قابلة للتحقيق، ليس بحكم ضرورتها التاريخية الموضوعية النظرية التي كانت واضحة منذ المؤتمر الثاني، والتي هي محور اساسي لبرنامجه، بل بحكم حركة الصراع الطبقي الملموس ومستوى النضج السياسي الذي بلغه، بتكون الجماهير الشعبية في قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية، بقيادة **الحركة الوطنية**. وهنا ايضاً لن نستبق البحث، إنما نريد ان نؤكد ان الوعي النظري العلمي بضرورة التغيير الجذري لبنية الاقتصاد البرجوازي التبعي، وللسلطة السياسية البرجوازية، ليس، بالطبع، كافياً، لطرح هذا التغيير **كشعار سياسي**، اي كمهمة سياسية قابلة للتنفيذ المباشر في ممارسة الصراع الطبقي. فالواقع الملموس لهذا الصراع، في نسبة القوى الفعلية فيه، هو الذي يحدد طرح هذه المهمة **العملية**، على اساس ذلك الوعي النظري. ست سنوات او سبع سنوات من النضال الجماهيري في شتى حقول الصراع الطبقي، كانت ضرورية لانتقال ذلك التغيير الجذري، في ضرورته التاريخية نفسها، من وجوده في الوعي النظري الحزبي إلى وجوده في شعار سياسي، اي ـ ان صح التعبير ـ من وجوده كحقيقة نظرية، إلى وجوده كحقيقة عملية، او ممارسية، في حقل الممارسات الطبقية للصراع الطبقي، بل في ممارسة الجماهير لهذا الصراع. لئن كانت للتجربة «الاصلاحية» الشهابية، ولفشلها التاريخي الضروري، مثل تلك الدلالة الطبقية التي بيّنا، فان لها، في وجه آخر منها، دلالة اخرى، هي ان الأعوام الخمسة او السبعة عشر الممتدة من اواخر الخمسينات او اوائل الستينات حتى عشية الحرب الأهلية، هي اعوام تجدد الضرورة التاريخية في اصلاح النظام السياسي البرجوازي، في اطار استحالة تحقق هذه الضرورة، وتراكم الفشل المتجدد الدائم في تحققها. انها اعوام ممارسة البرجوازية لعجزها الطبقي عن إصلاح هو ضروري لنظامها

السياسي. وكلما تراكم هذا العجز في حقل الصراع الطبقي، تراكمت ضرورة هذا الاصلاح (او التغيير)، بتراكم النضال الجماهيري الدافع إلى تحقيقها. ان حركة التناقض هذه في حقل الصراع الطبقي، بين حركة تراكم هذا العجز عن التغيير، من جهة البرجوازية، وحركة تراكم ضرورة التغيير، من جهة الجماهير الشعبية، هي حركة يحكمها، بالضرورة، منطق الانفجار، اي منطق **انصهار مختلف تناقضات البنية الاجتماعية في مركز رئيسي واحد هو مركز انفجارهار السياسي**. بتراكم عجزها الطبقي هذا عن المبادرة إلى أي اصلاح، ولو جزئي، لنظامها السياسي «الطائفي» المتعفن، لا سيما في شروط تاريخية لم تكن بعد فيها الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية قد تكوّنت بالفعل في قوة سياسية مستقلة، وفي شروط لم تكن بعد فيها الحركة الوطنية تمثل بالفعل الطرف الرئيسي في الصراع الطبقي الوطني ضد البرجوازية الرجعية، كانت هذه البرجوازية **الكولونيالية** اللبنانية تهيء فعلياً لانفجار الحرب الأهلية.

٢ ـ في انتفاضة نيسان ١٩٦٩

من نيسان **١٩٦٩** إلى نيسان **١٩٧٥**، تتعاقب الأحداث الضخمة في لبنان بسرعة مذهلة، فيكاد يزوغ نظر الباحث في اسباب الحرب الأهلية، او يكاد يختلط عليه الأمر، اي يكاد ينزلق إلى طرح سؤال من هذا النوع: اي الأحداث هي الأسباب، وايها النتائج؟ وينزلق، بالسؤال هذا، إلى وضع الأحداث في تسلسل **خطي** تتعاقب فيه حتى وصولها إلى الحدث الأكبر: الحرب الأهلية. وقد لا ينفي الباحث ـ إذا انزلق، في غفلة منه إلى مثل هذا المنطق ـ وجود التفاوت بين الاحداث، فمنها المهم، ومنها الأهم، ومنها ما ليس كذلك، فتتفاوت، حينئذ، عنده الأسباب بتفاوت الأحداث، بحيث يرى فيها المهم أو الأهم أو ما ليس كذلك، من غير أن يرى ما كان عليه ان يرى فيما هو ينظر في الاحداث، بل قبل ذلك، ان السبب في التاريخ ليس الحدث ـ وان عظم ـ، بل قانون يحكم التاريخ ويتميز في احداثه بالشكل الذي تترابط فيه الاحداث هذه. والقانون هذا **علاقة**، او مجموعة من العلاقات تتضافر في تحديد بنية حقل الصراع الطبقي الذي يسير فيه التاريخ بحسب آليته، محمولاً بضرورته. نظر الباحث في اسباب الحرب الأهلية هو اذن، بالضرورة، نظر في هذه الآلية، من حيث هي آلية الصراع الطبقي. هنا ينطرح السؤال في شكله الصحيح على الوجه التالي: ما الذي تغيّر في بنية الحقل من هذا الصراع حتى صار التاريخ فيه محكوماً بآلية تقوده إلى ضرورة انفجار الحرب الأهلية؟ منطق السؤال، في صياغته هذه، يقضي بضرورة تركيز النظر في هذه البنية من حقل الصراع

الطبقي التي فيها تنوجد الأحداث وتتولد، ويختلف، باختلافها، معناها. او قل انه يقضي بضرورة تركيز النظر في **العلاقة** بينها وبين الأحداث، لأن فعل الأحداث في التاريخ ليس، في نهاية التحليل، سوى فعلها في هذه البنية بالذات. فما **الجديد** الذي تولد في هذه البنية، بفعل احداث السنوات الست التي سبقت الحرب الأهلية؟ والسؤال هذا ايضاً ينطلق بدوره من منطق ضمني هو ان الحرب هذه تجد تفسيرها، ليس في احداث معينة ـ وان عظمت ـ بل في هذه البنية الجديدة من حقل الصراع الطبقي التي تولدت بفعل هذه الأحداث نفسها.

الجديد الجديد ذاك في احداث السنوات الست **ليس حدثاً**. انه **سيرورة تاريخية** هي سيرورة انتقال حركة الصراع الطبقي من بنية حقل معينة إلى بنية حقل أخرى. والسيرورة هذه هي حركة الصراعات الطبقية نفسها خلال هذه السنوات. لقد انتقلت حركة الصراعات الطبقية الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية من حقل كانت بنيته تؤمن ديمومة تجدد السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، في تجدد أزمة هذه السيطرة الطبقية، إلى حقل باتت بنيته تعرقل آلية تجدد هذه السيطرة الطبقية، ان لم نقل انها باتت تعطلها. اما الاختلاف الأساسي بين البنيتين فهو **اختلاف العلاقة** التي تربط، في كل منهما، الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية بالطبقة البرجوازية المسيطرة. في البنية الأولى، كانت العلاقة هذه ـ كما رأينا سابقاً ـ **علاقة تبعية سياسية** تتحدد فيها الطبقات والفئات هذه «كطوائف». و«الطوائف» هذه ليست قوى سياسية، ولا قوة سياسية لها، بمعنى ان الوجود «الطائفي» لهذه الطبقات الكادحة هو، بالتحديد، نفي لوجودها السياسي. على هذا الأساس، وفي هذا الاطار البنيوي الذي كان ينتفي فيه الوجود السياسي نفسه لهذه الطبقات والفئات الشعبية، في هذه البنية بالذات من حقل الصراع الطبقي، كانت البرجوازية تتمكن من ممارسة سيطرتها الطبقية في شكل سيطرة «طائفية» هو، بالتحديد، شكل تجدد ازمة سيطرتها الطبقية. اما في البنية الثانية التي ابتدأت حركة الصراع الطبقي تنتقل اليها، منذ نيسان **١٩٦٩** بوجه خاص، فالعلاقة تلك **لم تعد** علاقة تبعية سياسية، بل انها اخذت تتكون، على امتداد السنوات الست، **كعلاقة استقلال سياسي** تتحول فيها تلك الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية من «طوائف» إلى قوة سياسية مستقلة، مناهضة للبرجوازية، في عملية معقدة من الصراع الطبقي المتصاعد. عملية هذا التكون والتحول هي هي ذاك **الجديد** الذي لم يتحمله النظام السياسي لسيطرة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، لأنه كان، في أساسه، مبنياً على ضرورة غيابه وطرده، فلما تولد وتكوّن هذا الجديد المنبوذ، بالقمع حيناً وبالعنف حيناً، من حقل الصراع السياسي، واقتحم التاريخ من بابه الواسع المنفتح على المسرح العربي بأسره، اهتز نظام اللعبة،

و«تخردقت» صيغة كلها. حينئذ، اعلنت البرجوازية رفضها القاطع لكل ما لا يسمح بتأبيد أزمة سيطرتها الطبقية. لقد اعلنت الحرب على التاريخ ومولوده، وانهالت عليهما ضرباً حتى انهار نظام اللعبة بكامله، وظل التاريخ يسير بحسب منطقه. ضدها، وظل مولوده يكبر أيضاً ضدها. وما زال ينهار ما ينهار، ويكبر ما يكبر، والضد ضد الضد. انه التاريخ، يتقدم دوماً من جانبه المتعفن.

بانتفاضة ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ابتدأت فعلياً ولادة ذلك الجديد، في سيرورة تاريخية محكمة هي سيرورة تكون الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية في قوة سياسية مستقلة هي **الحركة الوطنية** التي، بصيرورتها طرفاً رئيسياً في حقل الصراع السياسي الطبقي، غيّرت بنية هذا الحقل، فاختل التوازن القائم في النظام السياسي البرجوازي على اساس الضرورة في انحصار الصراع ذاك بين اطراف البرجوازية المسيطرة، دون غيرها من الطبقات الاجتماعية. وككل ولادة تاريخية جديدة، لم تأت تلك الولادة، بالطبع، فجأة بين ليلة وليلة، او بعملية سحرية خارقة للعادة، نعني خارقة لمنطق العقل التاريخي في سيرورة انتقال حركة الصراع الطبقي في بنية حقلية إلى بنية حقلية اخرى. بل ان هذا المنطق، بالعكس، هو الذي كان يحكمها. ففي الحركة نفسها التي كانت فيها تتكون تلك القوة السياسية المستقلة، في مجابهة متنوعة ومتصاعدة مع البرجوازية، من جهة، وفي مجابهة ما كان يتولد بين العناصر المكونة لها من تناقضات ثانوية، من جهة اخرى، كانت بنية حقل الصراع الطبقي تتغير **عمقياً**، ولم يكن تغيرها هذا بالضرورة مرئياً، بمعنى انه لم يكن طافياً على سطح الاحداث، بل ربما كانت الأحداث هذه، في حدة تسارعها وعنفها، تحجبه، بما هو **تغير بنيوي**، فتظهره مظهر **التغيّر الحدثي**. من هنا اتت الضرورة في ان يعتمد البحث منهجاً معيناً من النظر هو الذي يذهَب فيه في الأحداث، من سطحها المرئي إلى عمقها الخفي، حتى يستخرج تلك البنية التي هي، في هذا العمق، تحمل الأحداث وتحركها بحسب وجهة السير التي تحددها لها، اي بحسب خط الامكان الذي ترسمه حدودها الداخلية لها. ففي هذه الحدود التي لا سبيل للإفلات منها ـ وفي هذه الضرورة ـ تتولد الاحداث التي بها يصير ذلك الامكان ضرورة. وما هذه الضرورة سوى تلك التي تكمن في بنية حقل الصراع الطبقي، من حيث هي فيه آليته.

نؤرخ لتلك الولادة، ونبتدئها بانتفاضة ٢٣ نيسان. نؤرخ لبنية تتكون، ولا نؤرخ لأحداث تتسلسل. ليست الانتفاضة هذه، بالتالي، عندنا حدثاً. انها الحد (او العتبة) التي بلغته (او قفزت اليها) حركة الصراعات الطبقية في البنية الاجتماعية اللبنانية، لتنطلق منه إلى حدّ آخر: الحرب الأهلية. فلا بد اذن من وضعها في إطارها التاريخي حتى نفهم بدقة ما يعنيه القول في تحديدها، إنها «بداية **مرحلة** جديدة».

في الموضوعات السياسية للمؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني نقرأ ما يلي: «ان الانتفاضة الشعبية في ٢٣ نيسان ١٩٦٩، شكلت نقطة تحول كبرى في تاريخ نضال الحركة الشعبية والقوى التقدمية ضد سياسة حكم الطغمة المالية على الصعيدين الخارجي والداخلي، وتركت تأثيرها اللاحق على مجمل تطورات السياسة في البلاد. وهي قد سجلت بداية مرحلة جديدة في لجوء سلطة الطغمة المالية إلى القمع البوليسي الوحشي من جهة، واظهرت من الجهة الثانية استعداد وامكانيات الحركة الشعبية والقوى التقدمية بالتعاون مع المقاومة الفلسطينية على خوض معارك بطولية جريئة تقدم فيها عشرات الشهداء في مواجهة سلطة البرجوازية الكبرى واجهزتها القمعية. وادت الانتفاضة والنضالات التي تلتها إلى تعميق ازمة الحكم وزيادة التناقضات بين اطرافه، وزيادة تصادم مختلف اطرافه مع الجماهير وقواها التقدمية احد اطراف الصراع. استطاعت الجماهير اللبنانية والفلسطينية ان تحمي المقاومة الفلسطينية بنضالاتها المتتالية، وأن تمنع تنفيذ مخطط التصفية ضدها في لبنان، ومخطط ضرب الحركة الشعبية والقوى التقدمية، وفرضت انتفاضة ٢٣ نيسان نفسها على مختلف اطراف الحكم، ولم يعد بالإمكان، في تلك الظروف، الخروج من الأزمة الوزارية التي امتدت اكثر من ستة اشهر بدون تقديم تنازلات كبيرة للحركة التقدمية والوطنية والشعبية، وقد انعكس ذلك في تشكيل الحكومة، مما ادى فيما بعد إلى بعض المكاسب الديمقراطية، والى توجيه ضربة رئيسية للأجهزة العسكرية التي كانت تحاول ان تؤمن استمرار وزيادة سيطرتها على السلطة» (راجع: الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة ـ الموضوعة ٣٥ ـ ص١٦٦).

لن نعتذر من القارىء عن الاستشهاد بهذا النص الطويل، ففيه يتكثف تحليل تاريخي عميق لهذه الانتفاضة الشعبية. ولا نخفي على القارىء، بالطبع، الموقع السياسي والايديولوجي الذي منه ننظر في آلية صراع طبقي معقد سيقود، بضرورة تحكمه، إلى انفجار حرب اهلية تفرض على الباحث فيها ان يحدد موقعه منها. وموقعنا نحن هو، بوضوح، موقع حزبي، نعني موقع فكر مناضل يجد في الممارسة السياسية الثورية مادة معرفته. في ضوء هذه الممارسة الحزبية، يتبين لنا ان تلك الانتفاضة لم تكن بداية النضال الجماهيري ضد الطغمة المالية وضد سياستها «على الصعيدين الخارجي والداخلي»، بل هي ترتسم في تاريخ طويل من النضال هو تاريخ حركة الصراع المستمر بين طرفي التناقض الرئيسي الفعلي: الطغمة المالية (وحلفائها) التي تمثل الطرف المسيطر من هذا التناقض، من جهة، والطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية التي هي، في هذا التناقض، الطرف الآخر الخاضع لسيطرة الطرف المسيطر. من جهة اخرى، لكن الطرف الآخر هذا المسيطر عليه لا يدخل طرفاً في حركة هذا الصراع الا من حيث هو فيه «الحركة التقدمية

الوطنية الشعبية»، اي من حيث هو فيه **قوة سياسية** متميزة. بهذا المعنى يمكن القول ان تلك الانتفاضة الشعبية التي ترتسم في تاريخ حركة هذا الصراع تمثل «نقطة تحول كبرى» في هذا التاريخ. ان تكثف التحليل في مثل هذه اللغة السياسية التي تدل على التحام الفكر بالممارسة في حركة النضال الثوري، اي في حركة تغيير الواقع وتحويله، يفرض علينا ملاحقة هذه اللغة باسئلة تفجرها، كي تستخرج منها عمقها النظري. ما الذي **تحوّل** بفعل تلك الانتفاضة؟ واذا كان التحول هذا **انعطافاً** بالسير عن خط سابق، فما الذي انعطف، ونحو اي افق تمّ هذا الانعطاف؟ من التحليل التاريخي الذي يقدمه لنا الحزب في وثيقته نفهم ان التحول المهم ذاك هو تحوّل «**في تاريخ نضال الحركة الشعبية والقوى** التقدمية ضد سياسة حكم الطغمة المالية على الصعيدين الخارجي والداخلي» يخطىء من يظن ان الهم **اللفظي** هو الذي يسيطر على تساؤلنا هذا. لا أهمية كبرى هنا للعبارة او اللفظة، بما هي عبارة او لفظة، ولسنا نتوقف عند كلمة التحول او الانعطاف او المنعطف الخ... المهم، او الأهم في هذا التحليل هو ان نفهم ان **الجديد** الذي طرأ على تاريخ ذلك النضال، او ان «نقطة التحول الكبرى» في هذا التاريخ، او ان الذي تغيّر بالفعل، وان الذي ينفذ اليه نظر الحزب في ذلك «الحدث» (انتفاضة نيسان) هو، بالتحديد، **العلاقة** في حركة الصراع بين الطغمة المالية والحركة الشعبية التقدمية الوطنية. **العلاقة** هذه بين طرفي الصراع (أو طرفي التناقض) في تاريخ النضال الجماهيري هي موضوع البحث ومحور النظر والتحليل. لقد دلت انتفاضة نيسان على ان العلاقة هذه بدأت تتغير. وبتغيرها هذا ابتدأت **مرحلة جديدة** في تاريخ حركة الصراع بين طرفي التناقض الرئيسي. فما الذي تغير في هذه العلاقة حتى تبتدىء مرحلة جديدة؟ نترك هذا السؤال معلقاً، ونعد بالاجابة عنه لاحقاً، لنسارع إلى تأكيد ما يسمح لنا هذا السؤال بتأكيده، وهو ان التاريخ، من حيث هو تاريخ حركة الصراع الطبقي يتمرحل بحسب تغير حركة هذا الصراع فيه. وتغيّر هذه الحركة هو بالضبط تغيّر **العلاقة** بين طرفي الصراع. ان تأكيد الحزب، من موقع ممارسته الثورية، ومن موقع وعيه الثوري لحركة التاريخ، ان تلك الانتفاضة الشعبية «قد سجلت بداية مرحلة جديدة» هو تأكيد منه، من هذا الموقع بالذات، ان **علاقة الصراع** بين الجماهير الشعبية والبرجوازية المسيطرة قد تغيّرت، قياساً، على ما كانت عليه قبل نيسان **١٩٦٩**، حين كانت الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية التي تتكون منها هذه الجماهير نفسها في **علاقة تبعية سياسية** تربطها بالبرجوازية المسيطرة، وبالطغمة المالية بوجه خاص، في ارتباطها التبعي «الطائفي» بها. فما الذي جعل هذه العلاقة تتغيّر، بحيث ان تلك الانتفاضة الشعبية باتت ممكنة؟ او قل بشكل ادق، ما هي الشروط التاريخية التي حددت تغير هذه العلاقة، فدفعت البنية الاجتماعية اللبنانية إلى

الدخول في بداية مرحلة جديدة من تاريخها؟ وكيف كان شكل هذا التغيّر.

كلما تعمق النظر في حركة الصراعات الطبقية في البنية الاجتماعية اللبنانية، ظهرت بوضوح اكبر العلاقة التي تربط هذه الحركة، في اليتها الداخلية نفسها، بحركة التحرر الوطني العربية. ولقد اعتمدنا، عن ضرورة بحثية، منهج عزل كل من هاتين الحركتين، مؤقتاً، عن الأخرى، حتى يتمكن النظر في كل منهما لذاتها من القبض، بعمق، على بنية العلاقة بينهما، وبالتالي، من رؤية الآلية الداخلية التي تتمفصل فيها كل منهما على الأخرى. في هذا الهدف الذي ما زلنا نسير في اتجاهه، تمّ العزل المنهجي لحركة البنية الاجتماعية اللبنانية. لكن الذي يزيد البحث تعقيداً، وقد يعرقله احياناً، هو اننا لسنا دوماً قادرين على احترام منهج العزل هذا الذي نعتمد. فالشروط التاريخية تلك التي نحن بصدد تحديدها هي التي تدفعنا، قسراً، إلى انتهاك هذا المنهج، لأنها، ببساطة، ومن حيث هي، بالضبط، شروط تلك المرحلة الخاصة بلبنان، شروط حركة التحرر العربية ايضاً، في وجه منها على الأقل. لهذا نقول، كان بالامكان الرجوع ببداية تلك المرحلة الجديدة الى ما قبل انتفاضة نيسان، وبالتحديد، الى هزيمة حزيران ١٩٦٧، لأن هذه الانتفاضة ترتسم في الخط التاريخي نفسه الذي ارتسمته، بهذه الهزيمة، حركة التحرر العربية، وترتسم ايضاً، في آن، بشكل مترابط بهذا الخط، في الخط التاريخي الذي ارتسمته أزمة النظام البرجوازي اللبناني بأزمة أنترا. وبتعبير آخر، وحتى نحافظ على الطابع الذي تتميز فيه حركة الصراع الطبقي في لبنان، في تمرحلها التاريخي نفسه، من حركة التحرر العربية، وفي علاقتها الداخلية بها، نقول ان بداية مرحلتها الجديدة تلك لا تتزامن مع بداية مرحلة جديدة دخلت فيها الحركة هذه بعد هزيمة حزيران وحسب، بل انها تدخل في اطار هذه المرحلة، وترتسم فيها كتموج متميز منها. العلاقة بين المرحلتين هاتين في الحركتين هي اذن اكثر من علاقة تزامن. انها علاقة تداخل وتمفصل تحكمها آلية واحدة هي آلية التحرر الوطني، في تمحورها في العالم العربي حول القضية الفلسطينية. هذا ما سنحاول ايضاحه.

لن نستعيد ما سبق تحليله في القسم الأول من هذه الدراسة؛ بل نكتفي هنا بتذكير القارىء أن هزيمة حزيران ١٩٦٧ كانت اعلانا فعلياً عن عجز أنظمة البرجوازية الصغيرة عن ايجاد حل للقضية الوطنية، وعن تحقيق مهمات التحرر الوطني، فكانت، بالتالي، إيذاناً بدخول حركة التحرر العربية في بداية مرحلة جديدة هي **مرحلة انحسار**، وفي الوقت نفسه، مرحلة الضرورة التاريخية في تغيير القيادة الطبقية لهذه الحركة، وايجاد البديل الوطني الثوري، نعني البروليتاري، لقيادتها البرجوازية «القومية». وفي بداية هذه المرحلة بالذات، بدأت تنشط المقاومة الفلسطينية التي يمكن لنا أن نرى في تكونها الممارسي

نفسه، برغم كل ما يحمله هذا التكون من ثغرات، «نقطة تحول كبرى» في تاريخ القضية الفلسطينية وفي تاريخ نضال الشعب الفلسطيني. فبتكونها كحركة تحرر وطني لهذا الشعب، وبدخولها كطرف رئيسي في الساحة السياسية العربية، انتقل الشعب هذا من وضع **اللاجئين** الذي كان فيه من قبل يفتقد **هويته السياسية**، **أي تمثيله السياسي المستقل**، فكان فيه في علاقة تبعية سياسية بشتى الانظمة والدول العربية التي كانت تنطق باسمه وتدعي تمثيله، إلى وضع **شعب مناضل** يتعرف نفسه في حركة تحرره الوطني التي لها تميزها الخاص بها، في علاقتها بالحركة التحررية العربية العامة، بمعنى أنه انتقل إلى وضع آخر هو فيه في علاقة التمثيل السياسي التي تربطه بالمقاومة (وبمنظمة التحرير)، في علاقة استقلال سياسي بالأنظمة والدول العربية. إن علاقة التبعية السياسية التي تربط هذا الفصيل أم ذاك من فصائل المقاومة، بهذه الدولة أم تلك من الدول العربية، لا تدل على انعدام وجود علاقة الاستقلال السياسي هذه، بقدر ما هي تدل على طبيعة العوائق التاريخية والبنيوية التي تعترض حركة التحرر الوطني الفلسطينية واستقلالها السياسي. إنها، بالعكس، تؤكد هذا الاستقلال، فيما هي تؤكد التناقض المستمر بين حرص الثورة الفلسطينية على استقلاليتها السياسية، ومحاولة الأنظمة العربية فرض التبعية عليها، في هدف تحييدها وتجريدها من سلاحها الرئيسي الذي يتهدد هذه الأنظمة، والذي هو استقلاليتها السياسية نفسها. ولقد أشرنا من قبل، في القسم الأول من هذه الدراسة، إلى أن الاستقلالية السياسية هذه لحركة التحرر الفلسطينية تتأكد بمقدار ما تسير هذه الحركة في الخط السياسي الوطني الثوري داخل حركة التحرر العربية، وتنتفي بمقدار ما تسير في الخط الآخر، أي الخط السياسي البرجوازي «القومي» المهيمن داخل هذه الحركة. فلا سبيل للحركة الوطنية الفلسطينية إلى الافلات من بنية هذا التناقض والصراع في الحركة التحررية العربية بين الخط «القومي» البرجوازي والخط الوطني الثوري. فالبنية هذه تخترقها، كما تخترق الحركة هذه، وما علاقة التبعية السياسية التي تربط بعض فصائلها ببعض الأنظمة العربية سوى تأكيد لوجود الصراع فيها بين هذين الخطين. بل إن غلبة خط من الاثنين فيها على الآخر، في مراحل معينة من تطورها، يؤكد أن سيرها في الخط «القومي» المهيمن هو الذي يتهدد استقلاليتها السياسية ويضعها تحت رحمة الأنظمة العربية، إن لم نقل إنه يضعها في علاقة تبعية سياسية بهذه الأنظمة العربية وخطها البرجوازي «القومي» المهيمن في الحركة التحررية العربية، بسبب الطبيعة الطبقية البرجوازية لقيادة هذه الحركة. وبتعبير آخر، إن **الموقع الموضوعي** الذي تحتله الحركة الوطنية الفلسطينية (والمقاومة بالذات) في حركة التحرر العربية من حيث هو موقع التناقض **التناحري المباشر**

مع الامبريالية والصهيونية، هو الذي يحدد، بشكل أساسي، الاستقلال السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية، **وضرورة** هذا الاستقلال، وهو الذي يضع الحركة هذه في تناقض فعلي مع الأنظمة الرجعية العربية ومع الخط السياسي «القومي» الذي هو نفسه الخط البرجوازي الرجعي في حركة التحرر العربية: إن موقعها ذاك يضعها في تناقض فعلي مع هذا الخط الذي يفقدها استقلاليتها السياسية، برغم أنها، كحركة مقاومة، كانت تسير، بشكل عام، في هذا الخط، أو انها سارت فيه احياناً، أو غالباً، أو أن بعض الفصائل منها دون الأخرى هي التي سارت فيه أو لا تزال تسير فيه. المهم هو أن موقعها الموضوعي هو الذي، بتميزه الفعلي في حركة التحرر العربية، يضعها **بالضرورة** في تناقض تناحري مع هذا الخط البرجوازي «القومي»، ويفرض عليها **بالضرورة** انتهاج الخط الآخر، الوطني الثوري، نقيض هذا الخط الرجعي. فحركة تكون استقلالها السياسي هي إذن حركة الصراع فيها بين هذين الخطين، وهي نفسها التي حددت، بتضافرها مع عوامل أخرى، انفجار الحرب الأهلية. فلا بد إذن، في تحليل انتفاضة نيسان **١٩٦٩**، من وضع هذه الانتفاضة في إطارها التاريخي. ولئن كانت العلاقة بينها وبين حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان أساسية في تحديد إطارها التاريخي هذا، فعلاقة الصراع بين الخطين السياسيين النقيضين في حركة هذه المقاومة، أي **بالتحديد**، بين خط موقعها الموضوعي الذي هو الخط الوطني الثوري الذي هو بالضرورة خط استقلالها السياسي، وبين خط تبعيتها السياسية للانظمة العربية الذي تتعدد ألوانه بتعدد هذه الانظمة، دون ان يتغير جوهره البرجوازي «القومي» الواحد، نقول إن علاقة الصراع هذا فيها أساسية ايضاً لفهم العلاقة بينها وبين تلك الانتفاضة الشعبة. ففي بداية تلك المرحلة الجديدة من حركة التحرر العربية التي حددنا بالقول انها، في آن، مرحلة انحسار هذه الحركة ومرحلة ضرورة تغيير قيادتها الطبقية، انوجدت فعلياً حركة المقاومة الفلسطينية التي فيها ـ أو قل بها ـ انتهى وجود **اللاجئين** الفلسطينيين ليبتدىء، من جديد، وجود **الشعب** الفلسطيني في حركة تحرر وطني تحتل، في الحركة التحررية العربية، موقع التناقض الفعلي ـ أي التناحري ـ مع الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، أي الموقع نفسه الذي يحتله، في هذه الحركة العامة، الخط الوطني الثوري ضد الخط البرجوازي «القومي» المهيمن. إن حركة المقاومة الفلسطينية التي تمكنت من أن تستقطب جماهير وطنية واسعة في لبنان، عشية انتفاضة **٢٣** نيسان وبعدها، هي إذن هذه الحركة نفسها التي تحتل، تاريخياً وفعلياً، أي موضوعياً وملموسياً، في الحركة التحررية العربية، وفي انحسار هذه الحركة بالذات، ذلك الموقع من التناقض التناحري، حتى وإن لم تكن حركة المقاومة هذه، في ممارساتها، أو في بعض منها، وفي إيديولوجيتها، وفي قيادتها، أو قياداتها، وفي تركيبها نفسه، تحتل هذا الموقع، بل الموقع الآخر، أي موقع

الخط البرجوازي «القومي». وبسبب احتلالها **الموضوعي** هذا الموقع بالذات من التناقض التناحري الذي تحتله، موضوعياً، الجماهير الوطنية، التفت الجماهير هذه حول المقاومة، ورأت فيها **البديل الثوري** للقيادات البرجوازية في حركة التحرر الوطني. هذا يعني أن الجماهير الشعبية التي التفت حول المقاومة قد التفت حولها من موقع **رفضها** لهذه القيادات ولخطها السياسي المهيمن في الحركة التحررية، أي من موقع طموحها إلى السير في هذه الحركة في الخط الوطني الثوري الذي هو نقيض الخط البرجوازي «القومي». ولئن كانت الجماهير هذه تعبر أحياناً عن طموحها هذا في اللغة الايديولوجية البرجوازية «القومية» نفسها، فهذا لا يعني أنها أتت إلى المقاومة من موقع هذا الخط البرجوازي «القومي». فلو كان هذا صحيحاً لما رأت في المقاومة البديل الثوري لهذا الخط البرجوازي. لا يعني هذا القول منا، بالطبع، إن المقاومة الفلسطينية هي **بالفعل** هذا البديل الثوري. ما نريد قوله هو ان لواقع هذه العلاقة التي رأت فيها الجماهير، أوبالأحرى قسم منها، في المقاومة البديل الثوري، دلالة تاريخية موضوعية محددة هي، بالظبط، رفض هذه الجماهير للخط البرجوازي «القومي» وطموحها إلى نقيضه الثوري. في هذا الاطار التاريخي، من انحسار حركة التحرر العربية وفشل هذا الخط البرجوازي «القومي» في حل القضية الوطنية ـ لا سيما القضية الفلسطينية ـ وتحقيق مهمات التحرر الوطني، ظهرت المقاومة الفلسطينية رداً على هذا الفشل التاريخي نفسه؛ فبدت كأنها تمثل البديل الثوري الذي تنتظره حركة التحرر العربية. ثم إن تطور العلاقة بين الجماهير الشعبية والمقاومة الفلسطينية يشهد على صحة تحليلنا، وعلى أن هذه العلاقة كانت تسوء كلما كانت المقاومة، أو بعض الفصائل منها، تبتعد، في ممارساتها المتعددة، عن الخط الوطني الثوري الخاص بموقعها الفعلي، من حيث هو موقع التناقض التناحري مع الخط البرجوازي الرجعي، وكانت، بالعكس، تتحسن وتتوطد كلما كانت المقاومة تسير في خطها الوطني الثوري، وصولاً إلى التلاحم النضالي في الحرب الأهلية. إن الايديولوجية البرجوازية «القومية» حاولت، وما زالت تحاول تفسير العلاقة النضالية بين الجماهير الوطنية والمقاومة الفلسطينية، ليس في انتفاضة نيسان وحسب، بل بعد هذه الانتفاضة وحتى الحرب الاهلية نفسها، بشكل يتفق مع الخط السياسي البرجوازي «القومي» ويؤكده، فتتأول التاريخ بشكل يشوهه، أي بشكل يخدم مصالح الطبقة المسيطرة، وتطمس هذه الحقيقة التاريخية الاساسية في الحركة التحررية العربية، وفي لبنان بوجه خاص، وهي أن القاعدة التي تقوم عليها تلك العلاقة هي، بالتحديد، الطموح «الغريزي» ـ إن جاز التعبير ـ للجماهير الشعبية إلى السير في حركة تحررها الوطني في خط ثوري هو النقيض التاريخي الطبقي نفسه للخط البرجوازي «القومي» الرجعي. من هذا

الموقع في حقل الصراع الطبقي أي الوطني ـ، من موقع ذاك الطموح ومن موقع إدانة هذا الخط السياسي نفسه، أقامت الجماهير الوطنية علاقتها الكفاحية بالمقاومة الفلسطينية فأدركت، بحسها الوطني ـ أي الطبقي السليم ـ الموقع الفعلي الذي تحتله المقاومة هذه في الحركة التحررية العربية، ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، وضد من هو، في المقاومة الفلسطينية، لا يحتل موقعها الوطني الثوري هذا. لقد كان لعلاقة الجماهير الوطنية تلك بالمقاومة دور كبير في توضيح الصراع الوطني بين الخطين الطبقيين النقيضين وتعميقه ودفعه إلى ضرورة الحسم بينهما، في كل من طرفي هذه العلاقة، أي في المقاومة الفلسطينية وفي الحركة الوطنية اللبنانية. هذا ما ستؤكده الحرب الأهلية، لا سيما في مراحلها الحاسمة.

لم نبتعد عن تحديد الاطار التاريخي العام لانتفاضة ٢٣ نيسان ١٩٦٩ قليلاً إلا لنتمكن من تحديده بدقة. هذا ما حاولنا أن نقوم به، بسرعة، في تحديد طابع العلاقة بين قسم واسع من الجماهير الوطنية اللبنانية وبين المقاومة الفلسطينية، في إطار بداية تلك المرحلة الجديدة من الحركة التحررية العربية، التي هي، في وجه رئيسي منها، مرحلة انحسار هذه الحركة. في إطار هذا الانحسار العام ـ بما يعنيه من انسداد أفق التطور في وجه أنظمة البرجوازية الصغيرة، ووجودها «أمام منعطف لم يبق من الممكن فيه الاستمرار بعملية التحويل الاجتماعي وتعميقها ودفعها إلى الأمم، بالوسائل القديمة التجريبية والتدابير الفوقية، والاعتماد على التأييد العاطفي للجماهير وعدم أخذ القوانين الموضوعية للتطور الاقتصادي والاجتماعي بكامل الاعتبار» (برنامج الحزب ـ ص ٣٣)، وبالتالي، في «بداية مرحلة الحسم بين الاتجاهين الرئيسيين في حركة التحرر العربية» (تقرير شباط ١٩٧٧ ـ ص ١١)، : الاتجاه الوطني الثوري، والاتجاه البرجوازي «القومي» الرجعي ـ نقول، في إطار ذلك الانحسار العام، انفجرت انتفاضة نيسان، فكانت في تاريخ نضال الجماهير اللبنانية بداية لمرحلة جديدة تتميز من تلك المرحلة نفسها من حركة التحرر العربية التي ترتسم فيها بأنها مرحلة **نهوض وطني ومد جماهيري** هي ـ كما رأينا في القسم الأول من هذه الدراسة ـ في **علاقة تناقض** مع مرحلة الانحسار في حركة التحرر العربية، والتناقض هذا ليس خارجياً، بل هو تناقض داخلي لأنه التناقض الكامن في حركة تحررية وطنية واحدة، بمعنى أن مرحلة النهوض أو المدّ تلك في لبنان لا تقتصر على كونها مرحلة نهوض أو مدّ في الحركة الوطنية فيه؛ بل هي، في تحددها هذا نفسه، تتحدد كبداية مرحلة النهوض الجديد في الحركة التحررية العربية، ضد ميلها الانحساري العام. إن الأهمية البالغة لتمييز هذا التناقض بأنه داخلي تظهر في اختلاف الوضع الطبقي الخاص بفئات البرجوازية الصغيرة في البنية الاجتماعية اللبنانية عنه في ما كان يسمى «الأنظمة

التقدمية»، مثلاً، وفي اختلاف دور هذه الفئات في حركة الصراع الطبقي في هذه البنية عنه في هذه الأنظمة، في هذه المرحلة من الحركة التحررية التي نحن بصدد تحليلها في طابعها الجديد. فالذي يميز، بشكل رئيسي، الصيرورة التاريخية للبنيات الاجتماعية الكولونيالية في ما كان يسمى «الأنظمة التقدمية»، هو أن عناصر وطنية من البرجوازية الصغيرة تمكنت لأسباب عديدة لا مجال لتحليلها الآن ـ لا سيما أننا قمنا بهذا التحليل في دراسات لنا سابقة ـ من الوصول إلى السلطة، ومن احتلال موقع السيطرة الطبقية فيها، وموقع قيادة الحركة التحررية الوطنية. ومهما يكن من أمر الأسباب التي تفسر لنا التحقق التاريخي لهذا **الامكان** من صيرورة البرجوازية الصغيرة (أو عناصر منها تمثلها، أو تدعي تمثيلها) طبقة مسيطرة، برغم كونها طبقة غير مهيمنة، فإن التجربة التاريخية قادت، بحسب منطقها الموضوعي، البرجوازية الصغيرة هذه، في ما كان يسمى «الأنظمة التقدمية»، ليس إلى فشلها الطبقي الضروري في تحقيق مهمات التحرر الوطني وحسب، بل إلى فشلها الضروري أيضاً في تأمين ديمومة التجدد لسيطرتها الطبقية بالذات. لقد عبّر هذا الفشل عن نفسه، بالممارسة، في هذه المأساة ـ المهزلة: هزيمة حزيران، وفي ما تلاها من مهازل فقدت طابعها المأسوي. أما في الصيرورة التاريخية للبنية الاجتماعية اللبنانية، فإن عوامل بنيوية وتاريخية عديدة تضافرت، وما زالت تتضافر، لتحول دون ظهور أي إمكان لصيرورة البرجوازية الصغيرة (أو فئات منها) طبقة مسيطرة. وربما كان الأصح القول: دون تمكن عناصر من البرجوازية الصغيرة من أن تحتل موقع السيطرة الطبقية في السلطة.

لقد أشرنا، من قبل، إلى أن آلية التكون التاريخي الطبقي للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية كبرجوازية **وسيطة** تشارك البرجوازية الامبريالية، من موقع تبعيتها الطبقية لها، استثمارها البلدان العربية، هي التي حددت تكون الطغمة المالية، من حيث هي الفئة المهيمنة فيها، وحددت، بالتالي، تركيب الاقتصاد البرجوازي الكولونيالي بشكل يهيمن فيه قطاع الخدمات على القطاعات المنتجة. بتكون هذه الطغمة المالية في قمة الهرم الطبقي البرجوازي. انسدت في وجه أي فئة أخرى، من البرجوازية إمكانية الوصول إلى موقع الهيمنة الطبقية، وانسدت الامكانية نفسها في وجه البرجوازية الصغيرة أيضاً. لم يعد من مجال هنا للتكلم على تناقض وهمي بين برجوازية تجارية مسيطرة وبرجوازية صناعية ناشئة. لو كان مثل هذا التناقض قائماً، ولو كانت الهيمنة الطبقية تعود لمثل هذه البرجوازية التجارية، بدلاً من الطغمة المالية، لأمكن التكلم على حل ممكن لأزمة الهيمنة الطبقية البرجوازية يكمن في وصول تلك البرجوازية الصناعية الناشئة إلى موقع الهيمنة الطبقية **بدلاً من البرجوازية** التجارية، في إطار نظام السيطرة الطبقية البرجوازية نفسه. ولو كان

الأمر كذلك، لاختلف التحليل الذي نقوم به لحركة الصراع الطبقي في انتفاضة ٢٣ نيسان وبعدها، اختلافاً جذرياً. لكن الأمر ليس كذلك. وهنا، لا بد من التوقف قليلاً عند مقولة ينكر فيها البعض وجود طغمة مالية في لبنان، فنقض هذه المقولة ضروري لسير التحليل الذي نقوم به.

٣ ـ في مفهوم الطغمة المالية

يستند من ينكر وجود مثل هذه الطغمة المالية ضمنياً إلى هيكل تفسيري لتطور رأس المال، هو الهيكل الكلاسيكي الخاص بالرأسمال الامبريالي. فالرأسمال هذا الذي هو الرأسمال **المالي الاحتكاري** هو الذي يسمح بالتكلم على **طغمة مالية** هي الفئة المهيمنة من البرجوازية الامبريالية. وهو نقطة الوصول في التطور التاريخي للرأسمال، من رأسمال تجاري إلى رأسمال صناعي ثم بنكي. **والحلقة الصناعية** هي الحلقة الرئيسية في هذا التطور، وهي، بالتحديد، **الحلقة المفقودة** في التطور التاريخي للرأسمالية في لبنان. وفقدان هذه الحلقة هو الذي حدد تكون البرجوازية اللبنانية كبرجوازية وسيطة هي، بحسب تلك المقولة التي ننقض، **برجوازية تجارية ـ مصرفية** لا علاقة لها بالقطاعات المنتجة في الاقتصاد اللبناني. ولأنها كذلك، يستحيل أن يتولد فيها، في صيرورتها الطبقية، طغمة مالية تصير الفئة المهيمنة. ربما كان الأفضل، في نقض هذه المقولة، أن نعرضها في الشكل الذي انصاغت فيه بوضوح تام، في هذا النص مثلاً: يجب «تحرير الماركسية من المفاهيم الايديولوجية، المتولدة عن النقل الميكانيكي للمفاهيم من حقل نظري إلى حقل نظري آخر، دونما اعتبار لمميزات هذا الحقل الجديد. كنقل مفاهيم الرأسمالية ـ الامبريالية وتطبيقها قسراً على البلدان المتخلفة الخاضعة للامبريالية.

لنأخذ مثلاً **مفهوم الطغمة المالية** الذي استخدم لفترة طويلة في تعيين طبيعة نمط الانتاج السائد في لبنان وفي تحديد طبيعة السلطة الطبقية فيه. إنه نموذج **لمفهوم** «برّاني». مفهوم منقول بطريقة ميكانيكية.

ـ لقد أنتج لينين مفهوم «الطغمة المالية» للتدليل على اندماج رأس المال المالي (المصرفي الكبير) بالرأسمالية الصناعية **الاحتكارية**. ويعلن هذا الاندماج انتقال الرأسمالية إلى طورها **الامبريالي**. هل هذا هو الحال بالنسبة **لاقتصاد تابع** كالاقتصاد اللبناني؟ لا. ذلك أن أبرز صفة لهذا النظام الاقتصادي هو **عدم اندماج** رأس المال التجاري ـ المصرفي بالقطاعات المنتجة.

ـ إن مفهوم «الطغمة المالية» يقيم **تطابقاً خاطئاً** بين **الطبقة المسيطرة اقتصادياً** وبين **الفئة السياسية الحاكمة**. إن البرجوازية التجارية ـ المصرفية هي الطبقة المسيطرة اقتصادياً. لكنها

تحكم بالواسطة. ذلك أن الفئة السياسية الحاكمة تنتمي إلى **بقايا الاقطاع** التي خسرت موقعها كطبقة مسيطرة اقتصادياً، لكنها **تحدد دورها كفئة حاكمة وكوكيل سياسي** للبرجوازية». (حوار مع الرفيق فواز طرابلسي، حول الماركسية والطائفية والتراث ـ مجلة الحرية ـ العدد ٨٣٤ ـ الاثنين ٣تشرين الاول ١٩٧٧. التأكيد بالأسود هو في النص نفسه).

يأخذ هذا النص، بشكل رئيسي، على مفهوم الطغمة المالية كونه مفهوماً «برانيا»، منقولاً بطريقة ميكانيكية من حقل نظري محدد إلى حقل نظري آخر وبالتالي، من حقل نظري خاص ببنية اجتماعية محددة، هي البنية الاجتماعية الامبريالية، إلى حقل نظري آخر خاص ببنية اجتماعية أخرى، هي البنية الاجتماعية الكولونيالية (بحسب لغتنا المفهومية)، دون تمييز **الاختلاف** بين الحقلين وبين البنيتين. والمأخذ هذا يبدو، في جانبه **المنهجي**، صحيحاً. إنه يطرح، بالتحديد، قضية هذا **الاختلاف** وضرورة إنتاج معرفته. لكن ينسى ـ كما يبدو ـ أن للحقل النظري **الخاص** الذي نقل عنه هذا المفهوم طابعاً كونياً، هو الطابع **الكوني** نفسه الخاص بنمط **الانتاج الرأسمالي**، في هذا الاطار التاريخي من تكون النظام الرأسمالي **كنظام عالمي**. لا سيما في طوره **الامبريالي**. فكونية ذلك الحقل النظري التي تستند، في المفاهيم الأساسية لهذا الحقل، إلى قاعدة مادية موضوعية، تقضي إذن بضرورة اعتماد هذه المفاهيم نفسها (إذ ليس للفكر النظري العلمي مفاهيم أخرى غيرها) في إنتاج معرفة البنية الاجتماعية الأخرى (الكولونيالية) التي لم تنتج بعد هذه المفاهيم معرفها. لكن إنتاج هذه المعرفة، بهذه المفاهيم (الأدوات)، تمر، بالضرورة، بانتاج معرفة ذلك الاختلاف في العلاقة بين البنيتين الاجتماعيتين، وبين حقليهما النظريين. هنا تكمن المشكلة كلها، في **تمييز** كونية هذه المفاهيم، في مجابهتها واقع هذا الاختلاف. فعملية التمييز هذه ليست عملية تطبيق، لا بالقسر ولا بالرضى، وليست أيضاً عملية نقل، لا ميكانيكي ولا دياليكتيكي (إذ لا معنى بتاتاً لنقل دياليكتيكي لا وجود له أصلاً)، ولا وجود، بالتالي، لحقلين نظريين اثنين، بل ثمة حقل نظري كوني واحد تتميز مفاهيمه بحسب تميز البنيات الاجتماعية التي يجابه في إنتاجه معرفتها. بل إن التكلم على مفهوم «براني» وآخر «جوّاني»، حتى في معرض نقده، وبرغم المزدوجين اللذين يحرسانه إما من الغموض وإما من عاميّة القول، لا ندري، يفصح في الحقيقة عن منطق ضمني يضع البنية الاجتماعية الكولونيالية في **علاقة خارجية** مع البنية الاجتماعة الامبريالية، ويقيم بين الاثنتين **فاصلاً ـ ولا** نقول **اختلافاً ـ** يعزلهما عن بعض. فوضع البنيتين هاتين في مثل هذه العلاقة الخارجية هو الذي يسمح بالتكلم على مفهوم «براني»، لكنه يمنع، بالمقابل، فهم علاقة الاختلاف بينهما، من حيث هي، بالتحديد، علاقة

داخلية بنيوية، أي من حيث هي أساسية لوجود كل من البنيتين، لأنها ترسم، من الداخل، حدود كل من الاثنتين، بمعنى أن كلا منهما هي للاخرى حدودها، في علاقتها الداخلية بها. وما العلاقة هذه سوى العلاقة الامبريالية نفسها التي ـ هي الواحدة ـ تختلف باختلاف زاوية النظر فيها من موقع كل من طرفيها: فهي علاقة سيطرة، من جهة بنية علاقات الانتاج الامبريالية، وهي علاقة تبعية، من جهة بنية علاقات الانتاج الكولونيالية. إنها، إذن، علاقة بنيوية تربط، تناقضياً وصراعياً، بنيتين متميزتين مختلفتين في بنية معقدة واحدة هي البنية الكونية لنمط الانتاج الرأسمالي الذي يتميز، في وجوده التاريخي، في شكلين منه مختلفين متناقضين: شكله الامبريالي وشكله الكولونيالي.

فمنطق ذلك الفكر الذي يميز في المفاهيم النظرية الماركسية بين مفاهيم «برانية» ومفاهيم «جوانية»، هو الذي يغيّب، ضمنياً، العلاقة هذه التي تستحيل عنده علاقة خارجية، فيغيّب، بالتالي الطابع الكوني لهذه المفاهيم التي لا تنتج معرفة إلا بمقدار ما تتميز كونيتها، ولا تتكونن إلا في هذا التمييز نفسه. بتغييبه تلك العلاقة التي يقود تغييبها إلى تغييب هذا الطابع الكوني، ينزلق الفكر، من حيث لا يدري، إلى صعيد المنطق الميكانيكي الذي يرفض، فيخصّ بنية علاقات الانتاج الامبريالية (وهي علاقات إنتاج **رأسمالية**) بحقل نظري من المفاهيم لا علاقة له بحقل المفاهيم الخاصة ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية، (وهي أيضاً علاقات انتاج **رأسمالية**، لكن في شكل تاريخي متميز)، بحيث **تقتصر** كونية المفاهيم النظرية الماركسية على البنية الأولى التي لها وحدها حق الانتماء إلى نمط الانتاج الرأسمالي، ويستحيل كل نظر في البنية الثانية (التي لا حق لها في هذا الانتماء) بمفاهيم الحقل النظري الماركسي نقلاً ميكانيكياً لهذه المفاهيم، فيقود رفض هذا النقل، حينئذ، إلى ضرورة النظر في هذه البنية بمفاهيم أخرى لا تنتمي إلى هذا الحقل النظري الذي فقد كونيته. أليس في هذا منزلق خطير إلى رفض كونية المفاهيم الماركسية؟ بأي مفاهيم إذن يفكر الماركسي ماركسياً، إذا هو لم يميز كونية مفاهيمه التي تتكونن في تمييزها؟ هنا تكمن القضية كلها: كيف نفكر **الاختلاف**؟ والاختلاف هذا قائم في علاقة كونية، إذا غيّبها الفكر، انحصر كل طرف من طرفيها في خاصّ يعزله عن الآخر، (ولعبارة **الخصوصية** التي كثر استعمالها في أيام هذا القحط دلالة هذا العزل بالذات)، بحيث يتغيّب الاختلاف هذا بينهما بالفكر نفسه الذي يفكره. لم نتقول النص ذلك إلا بحسب منطق القول فيه، فليفكر القول هذا منطقه إن كان بالفعل يرفض ما نقول. وما قلنا إلا ما نطق به منطقه. ففي تلك العلاقة الامبريالية ينتفي وجود مفاهيم «برانية» ومفاهيم «جوانيّة»، (أوليست المفاهيم «البرانية» هذه هي نفسها المفاهيم «المستوردة»، بحسب الايديولوجية البرجوازية الرجعية؟) وينتفي فيها وجود خارج

وداخل، فهي ليست علاقة بين خارج وداخل، والتناقض فيها ليس بينهما (إلا بحسب الفكر «القومي»؛ نعني البرجوازي)، لأنها بنية بنيتين من علاقات الانتاج، تتمايزان وتتخالفان في وحدتهما الكونية، أي التناقضية. وحده فكر كلي، نعني كوني، هو القادر على ان يفكرهما في بنية علاقتهما التي هي علاقة اختلاف، أو الأصح القول، علاقة تخالف. والفكر هذا هو الفكر الماركسي. على الفكر المناضل أن ينتجه.

ولننتقل الآن من نقد المنهج (نمط تحرك الفكر) إلى نقد مادة الفكر نفسه. يطرح النص الذي قرأنا على الفكر الماركسي، في لبنان وفي العالم العربي، مهمة نظرية هي «تحرير الماركسية من المفاهيم الايديولوجية. . . .». من هذه المفاهيم الايديولوجية، يعني غير العلمية وغير الماركسية، في علاقتها بالبنية الاجتماعية اللبنانية، «مفهوم الطغمة المالية الذي استخدم لفترة طويلة في تعيين طبيعة نمط الانتاج السائد في لبنان وفي تحديد طبيعة السلطة الطبقية فيه». نفهم من هذا النص أن القضية المطروحة على بساط البحث والنقد هنا، في هذه العملية من «تحرير الماركسية من المفاهيم الايديولوجية»، تتعدى مفهوم الطغمة المالية إلى قضية أهم وأخطر، هي قضية طبيعة نمط الانتاج السائد في لبنان وطبيعة السلطة الطبقية فيه. والقضية هذه أساسية، ولا يمكن لنا تجنب معالجتها، لأن لها علاقة مباشرة بطبيعة حركة الصراع الطبقي في لبنان، وبالتالي، بتحديد آلية تلك الأزمة السياسية التي انفجرت فيه في حرب أهلية. فحركة هذا الصراع تختلف، بالطبع، باختلاف نمط الانتاج السائد (ونفضل على كلمة «السائد» كلمة «المسيطر») وباختلاف السلطة الطبقية. وفي ضوء تحديد هذا النمط وهذه السلطة، وليس قبل ذلك، نتمكن من حسم الأمر النظري، في تحرير الماركسية من مفاهيمها الايديولوجية، بين القبول بمفهوم الطغمة المالية وبين رفضه. الأمر النظري هذا محسوم بالنسبة لنا، كما تبين من التحليل السابق. فما هو التحليل النظري الخاص بنمط الانتاج السائد في لبنان وبطبيعة السلطة الطبقية فيه، الذي يستند اليه رفض مفهوم الطغمة المالية؟ للاجابة على هذا السؤال، نترك الكلام للرفيق فواز طرابلسي الذي يقول، في الحوار الذي أشرنا اليه سابقاً، ما يلي:

«الجدال إذن ليس في أن الاقتصاد اللبناني بلغ طوره الرأسمالي أم لا. بل هو حول **أية رأسمالية هي الطاغية في هذا البلد**. والجواب: إنها رأسمالية تجارية ـ مصرفية **تشكل جزءاً من نمط الانتاج الامبريالي (الغربي)** تلعب دوراً مزدوجاً في إلحاق لبنان بالسوق الرأسمالية العالمية وفي تحويله إلى محطة وساطة بين هذه السوق والداخل العربي. وأبرز ميزة لهذه **الرأسمالية التجارية ـ المصرفية هي استقلالها النسبي (حركتها المستقلة) عن قطاعات الانتاج**. ما معنى ذلك؟ إنه يعني أن الرأسمالية التجارية ـ المصرفية في لبنان، التحقت بنمط الانتاج الامبريالي، **دون أن تبني لنفسها نمط انتاج داخلي خاص**. لهذا، فهي تغزو

أنماط الانتاج (نمط الانتاج السوقي الصغير في الزراعة والانتاج الحرفي، ونمط الانتاج الرأسمالي الصناعي الخاضع، الخ) من الخارج. **أي أنها تستغل المنتجين بالمحافظة على علاقات التبعية التقليدية وشبه الاقطاعية السابقة** (الولاء العائلي والطائفي)، بدلاً من تدمير هذه العلاقات.

استنتاج أول: إن الاستغلال المضاعف الذي تمارسه هذه الرأسمالية التجارية ـ المصرفية على المنتجين، يجد أساسه في استمرار **علاقات التبعية التقليدية** (أي ما يسميه كارل ماركس «الضغوط غير الاقتصادية»).

استنتاج ثان: إن تعايش هذه الرأسمالية التجارية ـ المصرفية مع أنماط الانتاج القديمة واستغلالها للمنتجين على أساس انماط الانتاج هذه، هو **القاعدة المادية لتجدد علاقات الولاء والتبعية («والعصبية» بمعناها العلمي) العشائرية والطائفية!**

٣٠ ـ إن الولاءات العائلية والطائفية هي جزء من علاقات الانتاج. إنها هذه الضغوط والعوامل «غير الاقتصادية»: التي تتدخل في توزيع العمل كما في توزيع الدخل. أي أن الطوائف هي أيضاً قنوات للعمالة ولتوزيع المداخيل». (المرجع نفسه).

لقد اقتضت ضرورة البحث أن نسرد النص الطويل هذا بكامله. الجملة الأولى فيه تؤكد أن الاقتصاد اللبناني قد بلغ بالفعل «**طوره الرأسمالي**»، فلا سبيل إذن، ولا معنى أبداً لطرح السؤال إذا كان هذا الاقتصاد قد صار رأسمالياً أم لا. إنه اقتصاد رأسمالي. لكننا، في مكان آخر من ذلك الحوار، نقرأ جملة نرى فيها **تناقضاً** مع هذا التأكيد، ونحار في أمرنا وفي أمر فكر يرى أن الاقتصاد اللبناني قد بلغ طوره الرأسمالي، فيما هو يستدرك فيقول: «**إن المجتمع اللبناني... هو في مرحلة من التكون الطبقي الانتقالي المعاق**». (المرجع نفسه). يستنهض هذا القول، بشكل منطقي، أسئلة عديدة، دون استثارة: إنه يعني، بدقة، أن للمجتمع اللبناني بنية طبقية محددة حاضرة فيه هو في مرحلة **انتقال** منها إلى بنية طبقية اخرى **تتكون فيه**؛ لكن انتقاله هذا من بنية إلى بنية هو معاق، كما أن عملية تكون هذه البنية الطبقية التي إليها ينتقل هي أيضاً بدورها عملية معاقة. فمن أي بنية طبقية إلى أي بنية طبقية ينتقل؟ هل هو في مرحلة انتقال معاق من الاقطاع إلى الرأسمالية؟ وكيف يكون ذلك وهو الذي قد بلغ اقتصاده، بالفعل، «طوره الرأسمالي»؟ فالمنطق الشكلي والمنطق التاريخي معاً يقضيان بواحدة من اثنتين: إما أن يكون الاقتصاد اللبناني قد بلغ «طوره الرأسمالي»، وإما أن يكون في طور الانتقال إليه. وكل من هذين القولين يقود إلى تحليل للواقع الاجتماعي التاريخي ولحركة الصراعات الطبقية فيه يختلف عن التحليل الذي يقود إليه القول الآخر. ثم إن مسألة أن يكون انتقال الاقتصاد ذاك معاقاً أو غير معاق لا تنطرح إلا على أساس القول إن هذا الاقتصاد هو في طور انتقالي.

لكنها لا تنطرح على أساس القول إن هذا الاقتصاد بلغ «طوره الرأسمالي»، ولا سعى بتاتاً لطرحها على هذا الأساس. (إلّا إذا كان المعنيّ بالانتقال هذا انتقالاً بالرأسمالية نفسها من «طور» إلى آخر، أو على الأصح، من مرحلة إلى أخرى. وهذا ما سبراه في حينه). إذا تأكد أن الاقتصاد اللبناني هو بالفعل اقتصاد رأسمالي ـ وهذا ما يؤكده النص الذي نحن بصدد نقده ـ فإن المشكلة التي تنطرح على الفكر الباحث في بنية هذا الاقتصاد، وعلى الفكر الماركسي بالذات، لا تكمن في تحديد طبيعة نمط الانتاج السائد في لبنان (فالنمط هذا هو نمط الانتاج الرأسمالي)، بل في تحديد **الشكل التاريخي** الخاص بهذا النمط من الانتاج. لكن **مفهوم الانتقال المعاق** ـ بما يعنيه هذا الانتقال فيه من **نمط انتاج** محدد إلى نمط إنتاج آخر ـ ليس المفهوم الملائم أو الصالح لذي به نقدر أن **نفكر** هذا الشكل التاريخي الذي يتميز فيه نمط الانتاج الرأسمالي في البنية الاجتماعية اللبنانية. بين هذا المفهوم وهذا الشكل المادي **علاقة تنافر** تقف عائقاً في وجه إنتاج معرفة هذه البنية الاجتماعية، وبالتالي، في وجه تميز كونية المفاهيم النظرية الماركسية. إن العلاقة هذه هي التي تجعل من ذلك المفهوم مفهوماً إيديولوجياً يسير بتلك العملية من «تحرير الماركسية من مفاهيمها الايديولوجية» في خط الاخفاق في إنتاج المعرفة العلمية بالبنية الاجتماعية اللبنانية المتميزة.

ما معنى أن يكون «الاقتصاد اللبناني بلغ طوره الرأسمالي»؟ إنه يعني، بدقة، أن **انتقال** المجتمع اللبناني من نمط الانتاج الاقطاعي إلى نمط الانتاج الرأسمالي قد تمّ بالفعل، وأنه ليس **معاقاً**. لكن الذي يولد الوهم الايديولوجي بأن هذا الانتقال معاق هو، بالتحديد، عدم رؤية هذا الواقع التاريخي بعين المفاهيم الماركسية الكونية التي تدل على أن هذا الانتقال قد تم في اطار علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية، اي في اطار دخول نمط الانتاج الرأسمالي في **طور أزمته**، فكان، بالتالي، انتقالاً بالاقتصاد اللبناني، ليس من الاقطاع إلى «طوره الرأسمالي»، بل من الاقطاع إلى **طور الازمة** من نمط الانتاج الرأسمالي، بشكل لم يعرف الاقتصاد اللبناني الرأسمالي هذا فيه طوراً صاعداً، بل إنه، بدخوله في **طور تكونه** في ظل علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية، قد دخل في **طور ازمته**. إن مفهوم «الانتقال المعاق» (أو المعطل) الذي يحتل موقعاً مركزياً في نظام الفكر عند **محمود حسين** ـ في كتابه، مثلاً، «الصراع الطبقي في مصر» ـ هو المسؤول، بغموضه «الانظري»، عن تغيب علاقة التبعية هذه التي هي **علاقة بنيوية داخلية**، فيها تكون الاقتصاد اللبناني كاقتصاد **رأسمالي تبعي** يتحدد، بالضرورة، طور تكونه كطور أزمته. وما أزمته هذه التي فيها يتطور، في علاقة تبعيته الداخلية البنيوية هذه، سوى **أزمة الامبريالية** نفسها. ولا ننس هنا أن الامبريالية **علاقة**، وأن العلاقة هذه هي، بالتحديد، علاقة **هذه** التبعية البنيوية التي هي، من زاوية نظر طرفها المسيطر، علاقة **سيطرة بنيوية**. حين نقول إن **أزمة** ذلك

الاقتصاد الرأسمالي التبعي، أي الكولونيالي، هي نفسها أزمة الامبريالية، فإن هذا يعني ان الازمة هذه هي **ازمة العلاقة البنيوية** تلك التي لا يمكن إلا أن يكون فيها طرفاها، التبعي والمسيطر، في أزمة، وأن تكون الأزمة هذه، بالتالي، ازمة العلاقة بين البنيتين. فبتغيب هذه العلاقة، كيف يمكن فهم ازمة الاقتصاد اللبناني وفهم أزمة البنية الاجتماعية اللبنانية، وقد استحالت الامبريالية فيها (نعني في تلك العلاقة المغيّبة) **الخارج**، والبنية هذه (أي المجتمع اللبناني) **الداخل**؟ في فهمه الأزمة هذه، ينزلق الفكر، بضرورة منطق التغيب هذا الذي يحكمه، إلى النظر في هذا **الداخل**، بمعزل عن ذلك **الخارج** الذي لم تعد تربطه به سوى علاقة خارجية، أي من خارج بنية علاقات الانتاج فيه، وإلى البحث فيه، أي في بنية ذلك الداخل، عن الأسباب التي تعوق، او تعطل، عملية **انتقاله** إلى ما هو فيه أصلاً من **تطور رأسمالي معاق**. بانزلاقه ذلك، لا يرى الفكر ان **المعاق ليس الانتقال** إلى التطور الرأسمالي، بل **هو هذا التطور** نفسه. والتطور الرأسمالي هذا ليس «معاقاً» في البنية الاجتماعية **الكولونيالية** اللبنانية إلا لأنه قد تكون **في طور ازمته**، التي هي نفسها ازمة الامبريالية. بل ان تحديد التطور هذا نفسه بالقول إنه «معاق» ليس تحديداً علمياً، لأنه تحديد **نفيّ** يؤكد، ضمنياً، في نفييته هذه، إمكان إزالة هذا «العائق» من وجه هذا التطور الرأسمالي. أو قل إنه لا ينفي هذا الامكان، فيغيب، بالتالي، عنه أن «العائق» هذا ليس **خارجياً**، وليس **على حدود** بنية هذا التطور، بل هو يرتسم في هذه البنية، **أو قل إنه هو هو هذه البنية نفسها التي هي بنية الانتاج الكولونيالي**. **ولا وجود** لهذه البنية إلا في بنية العلاقة الامبريالية، **وبها**. ومن هنا أمكن القول إن أزمتها هي هي أزمة الامبريالية.

ففي بحثه عن الأسباب التي تفسر له ذلك «الانتقال المعاق» الذي افترض أن المجتمع اللبناني هو فيه، زاح ذلك الفكر المنزلق، بدلاً من أن ينظر في بنية العلاقة الامبريالية وفي أزمتها، ينظر في «داخل» أقام مع «داخله» (أي مع **بنيته الداخلية** التي تولدها العلاقة الامبريالية) **علاقة خارجية**، فغابت الأسباب الفعلية (التي تكمن في هذه العلاقة الامبريالية) في آثارها التي ظهرت، لذلك الفكر، في مظهر الأسباب، وكانت الأسباب هذه، عنده، «العلاقات الطائفية»، ـ أو علاقات الولاء والتبعية العشائرية، أو «العصبية» بمعناها العلمي ـ على حد تعبيره. لقد انزلق الفكر ذلك، بتعبير آخر، إلى أن يرى في **علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، وفي تجددها، سبب ذلك «الانتقال المعاق»**. أليس هذا الانزلاق انزلاقاً بالفكر إلى مواقع الايديولوجية البرجوازية، و«القومية» منها بالتحديد؟

لقد بيّنا، بالتفصيل، في دراسات لنا سابقة، أن أحد المواقع الرئيسية للايديولوجية

البرجوازية **الامبريالية و«القومية»** هو، بالضبط، هذا الذي تظهر فيه علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية كأنها العائق الذي يحول دون تحقق عملية الانتقال إلى الرأسمالية، في البنية الاجتماعية الكولونيالية، أو الذي يحول دون تحرر التطور الرأسمالي فيها. من هذا الموقع الايديولوجي أيضاً، تظهر البنية الاجتماعية **الكولونيالية** كبنية **«تخلفية»** (ومفهوم «التخلف» مفهوم ايديولوجي برجوازي، بامتياز) يكمن سبب «تخلفها» في «انتقالها المعاق» إلى الرأسمالية، أو في ارتطام التطور الرأسمالي فيها بعلاقات من الانتاج سابقة على الرأسمالية، هي التي تعوق تطورها الرأسمالي. وسواء أكانت البنية هذه في «انتقال معاق» إلى الرأسمالية، أو في تطور رأسمالي «معاق»، فإن العائق هذا، في الحالتين، يكمن، بالنسبة للايديولوجية البرجوازية، في وجود علاقات الانتاج السابق على الرأسمالية. والغائب الأكبر، في الحالتين أيضاً، هو العلاقة الامبريالية التي، بتغييبها، تنتظم مفاهيم الايديولوجية البرجوازية، بوجهها الامبريالي وقفاها «القومي»، في نظام فكري قادر، من موقع سيطرته الطبقية، على التسلل إلى مواقع الايديولوجية الطبقية النقيض، أي إلى مواقع إيديولوجية الطبقة العاملة. من هنا أتت الضرورة الملحة في تحرير مواقع النظرية الماركسية العلمية من مفاهيم إيديولوجية قد تتسلل إليها من مواقع الايديولوجية البرجوازية، في ممارسة الصراع الطبقي نفسه ضد هذه الايديولوجية المسيطرة. لا خلاف بين الماركسيين الثوريين، أي بين الشيوعيين، على ضرورة هذه الممارسة من الصراع الطبقي الايديولوجي. من موقع هذه الضرورة تناقش ذلك النص ونتساءل: لعل المقصود من القول: «إن المجتمع اللبناني هو في مرحلة من التكون الطبقي الانتقالي والمعاق»، ومن القول: «إن الاقتصاد اللبناني بلغ طوره الرأسمالي»، هو أن الاقتصاد الرأسمالي نفسه هو الذي يضع هذا المجتمع في مرحلة من الانتقال المعاق إلى التكون الطبقي الرأسمالي. ولعل بهذا الفهم للقولين يلغي التناقض بينهما، أو ينقله من تناقض شكلي في القول إلى تناقض مادي في الواقع التاريخي الاجتماعي. لكنه يستثير المزيد من الاسئلة، ويستنهض الكثير من المشكلات التي يطرحها تحليل معين للبنية الاجتماعية اللبنانية، قد لا يكون سليماً. ربما كانت أهم هذه المشكلات تلك التي يتضمنها هي السؤال التالي: إذا كان المجتمع اللبناني، بسبب طبيعة اقتصاده **الرأسمالي** نفسه، في مرحلة انتقال معاق إلى التكون الطبقي الرأسمالي، فما هي طبيعة علاقات الانتاج السائدة فيه؟ وما هي بنيته الطبقية الخاصة؟ وهل بنيته هذه هي بالفعل بنية طبقية؟ ونلاحظ، في طرح هذه الاسئلة، إن النص الذي يحدد المجتمع اللبناني بأنه «في مرحلة من التكون الطبقي الانتقالي والمعاق» لا يتكلم على تكون طبقي رأسمالي، أي أنه لا يخص هذا التكون الطبقي بالطابع الرأسمالي، بل يتكلم عليه **بالإطلاق**. ولغياب كلمة «الرأسمالي» دلالة

خطيرة. فكأننا بصاحب النص يرى أن المجتمع اللبناني هو في مرحلة انتقال معاق من بنية لا يصح عليها القول إنها بنية طبقية، إلى بنية طبقية في تكوّن، هي البنية الطبقية الرأسمالية. منطق هذا القول يعني، بدقة، أن علاقات الانتاج السابق على الرأسمالية **ليست**، في المجتمع اللبناني، **علاقات طبقية**، بل هي علاقات عشائرية عائلية «**طائفية**»، أي أن «الطوائف» في هذه العلاقات تحل محل الطبقات. والمجتمع اللبناني **الراهن** هو في مرحلة انتقال من بنية هذه العلاقات التي هي علاقات «طائفية»، إلى بنية العلاقات الطبقية التي هي علاقات رأسمالية. فكأن مرحلة الانتقال هذه هي مرحلة انتقال من مجتمع لم تتكون بعد فيه الطبقات إلى مجتمع طبقي، وكأن المجتمع الطبقي هذا ينحصر في المجتمع الرأسمالي. فمرحلة الانتقال هذه هي إذن مرحلة التكون الطبقي للمجتمع اللبناني. وبما أن هذا الانتقال معاق، فالمجتمع هذا معلق بين المجتمع «الطائفي» من حيث هو مجتمع ما قبل الرأسمالية، وبين المجتمع الطبقي، من حيث هو ينحصر في المجتمع الرأسمالي.

هل نحن بحاجة إلى نقد هذا القول الذي يبدو له أن تاريخ المجتمع الطبقي يبدأ من المجتمع الرأسمالي؟ إنه، بالطبع، قول مرفوض، وما نظن أن صاحب النص نفسه يقبل به. لكن المنطق الذي يحكمه هو الذي يقود إلى مثل هذه الغرابة التي يرفضها كل تحليل علمي للتاريخ الاجتماعي. لم نشوه النص، بل نقلنا إلى القارىء ما يقول، يشهد على هذا ما نقرأه في النص نفسه من تفسير لما يعنيه صاحب النص بتلك «المرحلة من التكون الطبقي الانتقالي والمعاق»، في قوله، مباشرة بعد هذه الجملة: «أي أننا نعيش لحظة تاريخية قلقة بين الانشطار العمودي والانقسام الأفقي. والسؤال الذي يجب أن يطرح هو: أيهما الأصح، الحديث عن تفاوت طائفي ضمن الطبقات، أم عن تكون طبقي يخترق التشكيلات العائلية والطائفية»؟. فمرحلة ذلك «التكون الطبقي الانتقالي والمعاق» هي نفسها هذه «اللحظة التاريخية القلقة» التي لم تستقر فيها بعد البنية الاجتماعية اللبنانية على حال واحدة بل هي، «في تكونها الطبقي الانتقالي والمعاق»، ما زالت تتأرجح، باستمرار، دون أن تحسم أمرها بين «انشطار عمودي» هو «انشطارها الطائفي» الخاص بها، من حيث هي بنية سابقة على الرأسمالية، وبين «انقسام أفقي» هو «انقسامها الطبقي» الذي هي في انتقال معاق إليه، أو الذي هو فيها في تكون معاق. وما دام الانتقال هذا من الانشطار الأول إلى الانقسام الثاني معاقاً بشكل يظل فيه التكون الطبقي نفسه معاقاً فإن المجتمع اللبناني لا يقوم، في أساسه، إلا **على** هذه ـ أو بهذه ـ **الازدواجية** (أو الثنائية) التي هي فيه «حالة انفصام» دائم، كما يميزها، دون نقد، صاحب النص، نقلاً عن ميشال شيحا الذي عنه نقل رينه حبشي التشخيص نفسه. هذا يعني أن النص الذي قرأنا

يتبنى هذا التحليل ـ التشخيص الذي يقوم به ميشال شيحا للمجتمع اللبناني، دون إخضاعه لعملية ضرورية من النقد ـ بل من النقض ـ تبدأ بتغيير موقع النظر الايديولوجي الطبقي في هذا المجتمع اللبناني. فكل نقض للايديولوجية البرجوازية من موقع نظرها الطبقي أمر مستحيل، لأنه يقود، بالضرورة، الفكر الناقض إلى الانزلاق إلى موقع الفكر المنقوض، فتتعطل، حينئذ، عملية النقض نفسها.

نقول إن «حالة الانفصام» تلك التي يتميز بها المجتمع اللبناني، وتتميز بها أيضاً، بحسب هذا النص، «الشخصية اللبنانية»، هي «حالة انفصام» دائم، لأن الانتقال من «الانشطار الطائفي» ـ الذي يحول دون التكون الطبقي ـ إلى «الانقسام الطبقي» ـ الذي تتكون فيه الطبقات ـ، هو انتقال معاق. بديمومةهذا «الانفصام»، تتعطل حركة التاريخ نفسها (أليس هذا التعطل طبيعياً في منطق الفكر الغيبي الذي يحكم فكر ميشال شيحا؟ أليس وليداً لهذا الفكر نفسه؟)، بحيث تظل متأرجحة بين «صراع طائفي» (هو في الحقيقة «نقاش طائفي» في ظل سيطرة البرجوازية المسيطرة) تتماسك فيه «الطوائف» فيتأبد «الانشطار الطائفي» الذي به يتأبد المجتمع اللبناني في بنية ما قبل الرأسمالية، وبين «صراع طبقي» لا يمكن له أن يتحرك إلا في إطار شبكة العلاقات «الطائفية» (بسبب التكون الطبقي المعاق)، فيستحيل، بدوره، «صراعا طائفياً» يؤيد «الانشطار الطائفي» الذي به يتأمن التجدد المستمر لبنية ما قبل الرأسمالية. فكأن المجتمع اللبناني، دون غيره من المجتمعات البشرية، قد كتب عليه البقاء إلى الأبد في «بنية طائفية» تتأبد بحركة الصراع نفسها ضدها. (لعل هذه هي «الخصوصية» اللبنانية، أو «الخصوصية الطائفية»، التي تعجز الماركسية عن القبض المعرفي عليها!). «فالصراعات الوطنية ـ كما نقرأ في مكان آخر من النص المذكور ـ مضطرة لأن تعبر عن نفسها من خلال «حقوق الطوائف». وفي مكان آخر من النص، نقرأ بوضوح أكبر ما يلي: «إن كل طبقة في المجتمع اللبناني (إذا استثنينا الطبقة العاملة المالكة لقدر من التماسك بفضل الشيوعيين ووحدة الحركة النقابية)، تفتقد إلى التمثيل السياسي والايديولوجي الموحد، بما هي طبقة. أي أنها تنشق، على أساس طائفي، في مؤسساتها السياسية والايديولوجية. وتضطر المصالح الطبقية أن تعبر عن نفسها من خلال المؤسسات السياسية ـ الايديولوجية العائلية والطائفية. وهكذا فالمواطن اللبناني ينتمي في آن معاً إلى نطاقين متراكبين، غير متطابقين ـ التشكيلة الاقتصادية ـ المهنية (الطبقية) والتشكيلة السياسية ـ الايديولوجية (العائلية ـ الطائفية) وهذا هو أبرز أوجه حالة الانفصام في الشخصية اللبنانية». من هذا النص نفهم أن المصالح الطبقية ـ أي مصالح الطبقات كلها، سواء أكانت مصالح البرجوازية أم مصالح الطبقات

الكادحة ـ لا تستطيع أن تعبر عن نفسها إلا من خلال المؤسسات السياسية ـ الايديولوجية العائلية والطائفية. ونفهم من النص أيضاً أن الصراعات الوطنية هي كذلك لا تستطيع أن تعبر عن نفسها الا من خلال هذه المؤسسات، أي بحسب لغتنا المفهومية، من خلال الأجهزة الايديولوجية للدولة البرجوازية، من حيث هي هي الدولة «الطائفية». قد يكون هذا صحيحاً، إنما في شروط تاريخية محددة من حركة الصراع الطبقي، هي الشروط التاريخية نفسها التي يتحرك فيها هذا الصراع على أساس وجود الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية فيه «كطوائف» ـ كما بيّنا في تحليلنا السابق ـ، أي على أساس وجود هذه الطبقات والفئات في علاقة تبعيتها السياسية للبرجوازية، بشكل لا تمثل فيه أي قوة سياسية مستقلة. على هذا الأساس **وحده** الذي تتمثل فيه الطبقات الكادحة هذه بمثليها «الطائفيين» من البرجوازية، لا يمكن للمصالح الطبقية أن تعبر عن نفسها، بالطبع، إلا من خلال تلك المؤسسات «الطائفية» التي هي مؤسسات **الدولة البرجوازية**، على نقيض ما يوحي به النص من أنها مؤسسات ما قبل الرأسمالية. لكن **المصالح الطبقية** هذه ليست مصالح **هذه الطبقات الكادحة**، بل هي مصالح «الطوائف». أو قل إنها ليست، مصالح هذه الطبقات إلا بمقدار ما تتجدد هذه الطبقات «كطوائف»، في علاقة تبعيتها السياسية بالبرجوازية وبالتالي، بمقدار ما **تجهل** مصالحها الطبقية الفعلية. إنها إذن مصالح «طائفية» أكثر منها مصالح طبقية. أو قل إنها، **كمصالح طبقية**، تمثل مصالح الطبقة البرجوازية المسيطرة. وما يصح من قول على هذه المصالح الطبقية، وعلى هذا الصراع الطبقي، يصح أيضاً على الصراعات الوطنية التي ينتفي طابعها **الوطني**، بمعناه العلمي الذي حددنا سابقاً، بمقدار ما تظل أسيرة «حقوق الطوائف». لكن الوضع هذا يختلف تماماً بتكون الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية الكادحة في قوة سياسية مستقلة. فهي، في وضعها السياسي الجديد هذا، لا تعود تعبر، في صراعها الطبقي الوطني، عن مصالحها الطبقية الوطنية من **خلال** تلك المؤسسات الايديولوجية العائلية و«الطائفية» الخاصة بالدولة البرجوازية، بل من خلال **أحزابها السياسية** التقدمية، أي **ضد** هذه المؤسسات بالذات. لهذا السبب، ولأنها، بتكونها في مثل تلك القوة السياسية المستقلة، باتت تعبر عن مصالحها تلك، **ليس من خلال** هذه المؤسسات، بل **ضدها**، رفعت الجماهير الشعبية، بقيادة حركتها الوطنية، شعار إلغاء «الطائفية» السياسية، أي شعار **تغيير** النظام السياسي «الطائفي». ولو أن ذلك القدر **الغيبي** الملازم لتلك الحالة من «الانفصام» الدائم كان يقضي عليها بأن تعبر عن مصالحها الطبقية الخاصة (التي هي في تناقض طبقي مع مصالح البرجوازية المسيطرة) من **خلال** تلك المؤسسات «الطائفية»، ومن خلال «حقوق الطوائف»، من موقع وجودها في حقل الصراع الطبقي في قوة سياسية مستقلة، لو أن

ذلك كان كذلك، لما رفعت شعار تغيير النظام السياسي البرجوازي «الطائفي»، ولما رأت البرجوازية المسيطرة نفسها مضطرة على تفجير الحرب الأهلية ضد هذه الجماهير الوطنية في هدف الحفاظ على مؤسساتها «الطائفية» العائلية. ثم لماذا تشذ الطبقة العاملة وحدها، دون غيرها من الطبقات الاجتماعية، عن قاعدة ذلك «الانفصام» والانشقاق «الطائفي» على النفس؟ لماذا هذا الاستثناء من القاعدة؟ أم أن لهذا الاستثناء قاعدة خاصة به تختلف عن قاعدة المجتمع ككل؟ لا شك في أن وجود حزب شيوعي يمكن الطبقة العاملة من أن تتماسك سياسياً وايديولوجياً في وحدتها الطبقية. لكن الحزب الشيوعي ليس حزب الطبقة العاملة وحدها، بل هو حزب هذه الطبقة وحلفائها الطبيعيين من فلاحين ومثقفين ثوريين وحرفيين، إلى سائر الفئات الاجتماعية الشعبية. فالفئات هذه تتماسك إذن «لكن بشكل متفاوت، كما سنرى لاحقاً) سياسياً وايديولوجياً في وحدة تحالفها الطبقي الثوري مع الطبقة العاملة، بمقدار ما تتمثل في هذا الحزب ـ وفي غيره من الاحزاب التقدمية ـ وتعبر عن مصالحها الطبقية من خلاله، وليس من خلال تلك المؤسسات «الطائفية» الخاصة بالدولة البرجوازية. هذا ما يؤكد تحليلنا السابق الذي رأينا فيه أن «الطائفة» **ليست كياناً اجتماعياً**، بل هي **علاقة سياسية**، وأن **العلاقة «الطائفية»** ليست علاقة بين طائفة وطائفة ـ من حيث أن كل طائفة هي كيان اجتماعي ـ، بل هي علاقة تبعية طبقية سياسية تربط الطبقات الكادحة بممثلي «الطوائف» من البرجوازية، بشكل يحول دون تكون الطبقات الكادحة هذه في قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية. إن المنطق الذي يؤكد وجود المجتمع اللبناني في «مرحلة تكون طبقي انتقالي معاق»، بالشكل الذي شرحنا سابقاً، ليس هو المنطق القادر على أن يفكر واقع التماسك السياسي الطبقي (النسبي) للطبقة العاملة، وواقع التكون التاريخي الطبقي الفعلي للطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة تتحرر بها، في ممارسة صراعها الطبقي الوطني، من وجودها «الطائفي» في علاقة تبعيتها السياسية للبرجوازية المسيطرة. لفهم هذا الواقع التاريخي الذي هو واقع حركة الصراع الطبقي في تطورها في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية، لا بد من اعتماد منطق آخر هو، بالتحديد، منطق تحرير الماركسية من مفاهيم الايديولوجية البرجوازية «القومية»، في عملية معقدة من انتاج المعرفة العلمية هي عملية تمييز لكونية المفاهيم النظرية الماركسية في مجابهتها واقع تلك البنية الاجتماعية اللبنانية.

ما زلنا نسير في هذه العملية، في نقد ذلك النص. يؤكد النص هذا أن موضوع النقد في نقد مفهوم الطغمة المالية هو تحديد طبيعة نمط الانتاج السائد في لبنان، وتحديد طبيعة السلطة الطبقية فيه، فيقول «إن الاقتصاد اللبناني بلغ طوره الرأسمالي»، ولا يرى حول هذا القول خلافاً، بل يرى أن الخلاف «هو

حول أية رأسمالية هي الطاغية في هذا البلد؟». ويحدد الرأسمالية الطاغية هذه (لماذا هذه الصفة ـ الطاغية ـ؟ وما هي دلالتها الفعلية؟) بأنها «رأسمالية ـ تجارية ـ مصرفية تشكل جزءاً من نمط الانتاج الامبريالي (الغربي)». وهنا أيضاً نتوقف عند هذا التعبير الأخير لنتساءل عن السبب الذي يدعو إلى إلحاق صفة «الغربي» بنمط الانتاج الامبريالي. لا نظن أن المقصود بهذه الصفة هو الإشارة إلى امكانية وجود نمط انتاج امبريالي «شرقي»، بل المقصود شيء آخر له علاقة بذلك التمييز الذي يقيمه منطق الفكر في هذا النص بين «الداخل» و«الخارج»، أو بين **نمط داخلي ونمط خارجي** من الانتاج في نمط الانتاج الرأسمالي الامبريالي، بحيث تتحدد **العلاقة الامبريالية** (هذه التي ترتبط فيها البنيات الاجتماعية الكولونيالية بالامبريالية ارتباطاً تبعياً بنيوياً) **كعلاقة خارجية** يفقد فيها نمط الانتاج الرأسمالي طابعه الكوني، في تطوره الامبريالي نفسه. بهذا الفهم المعين للعلاقة الامبريالية، (ليس من الضروري أن نكرر نقد هذا الفهم)، يأخذ تأكيد تلك الصفة معنى محدداً هو تأكيد أن نمط الانتاج الامبريالي الغربي هذا هو، في علاقته بالبنية الاجتماعية اللبنانية، **نمط خارجي** من الانتاج، له، بهذه البنية، علاقة خارجية. قراءة النص المذكور تؤكد صحة هذا التحليل النقدي. فأبرز ميزة لتلك الرأسمالية التجارية ـ المصرفية الطاغية في لبنان هي، بحسب النص، «استقلالها النسبي (حركتها المستقلة) عن قطاعات الانتاج»، بمعنى «انها التحقت بنمط الانتاج الامبريالي دون أن تبني لنفسها نمط انتاج داخلي خاص». لئن نحن وجدنا ضرورة في التوقف طويلاً عند هذا النص، فلأنه يستحق منا قراءة دقيقة، لأهميته النظرية في محاولته «تسجيل بعض المنطلقات والمؤشرات الأساسية لنظرية ماركسية في صدد مسألة الطائفية»، وبالتالي، في صدد مسألة بنية المجتمع اللبنانية ـ كما يؤكد الرفيق فواز طرابلسي ـ، ولما يستثير من قضايا ما تزال موضوع نقاش في الفكر الماركسي. والقراءة الدقيقة هذه ضرورية أيضاً لأن الكلمات **الواحدة** نفسها التي نستخدم ليس لها دوماً المعنى الواحد نفسه، بل إن معناها يختلف باختلاف منطق الفكر الذي يحكمها. فالقول، مثلاً، إن الرأسمالية، التي هي في لبنان، بحسب النص، تجارية ـ مصرفية، تشكل **جزءاً** من نمط الانتاج الامبريالي، هو، لأول وهلة، قول صحيح لا غبار عليه من الناحية النظرية. لكن، ما إن نضعه في سياق منطق الفكر الذي يحكمه، والذي يؤكد، من جهة أخرى، أن للرأسمالية هذه حركة مستقلة عن قطاعات الإنتاج، وأنها لم تبن لنفسها نمط انتاج داخلي خاص، حتى تهتز صحة ذلك القول، ويبدأ التساؤل: ما معنى أن تكون الرأسمالية هذه جزءاً من نمط الانتاج الامبريالي؟ في «الجزء» هذا تكمن المشكلة كلها، وتكمن في «الجزء» هذا نفسه أيضاً، المشكلة التي يتضمنها القول، مثلاً: «إن الولاءات العائلية والطائفية هي جزء

من علاقات الانتاج». مشكلة «الجزء» ذاك هي مشكلة تحديد نوع العلاقة أو طبيعة العلاقة القائمة بين الانتاج الرأسمالي في لبنان، وبين الانتاج الامبريالي. إذا نحن انعمنا النظر في النص وفي سياق منطق الفكر فيه، وجدنا أن كلمة «الجزء» هذه **لا تعني** أن الانتاج الرأسمالي في لبنان موجود في شبكة معقدة ـ أي في بنية معقدة ـ من علاقات الانتاج الرأسمالية العالمية هي التي يقوم بها النظام الرأسمالي **كنظام عالمي**، ولا **تعني** أيضاً أن الانتاج الرأسمالي في لبنان، في انتمائه **الداخلي** نفسه لهذا النظام ولبنيته الكونية، يتميز من الانتاج الامبريالي، في ارتباطه التبعي البنيوي به، كشكل تاريخي محدد من نمط الانتاج الرأسمالي الواحد الذي ينتمي إليه أيضاً الانتاج الامبريالي، هو شكله الكولونيالي. فالعلاقة بين هذا الانتاج الكولونيالي (الرأسمالي التبعي) والانتاج الامبريالي ليست، في النص، **علاقة بنيوية**، أي أنها ليست علاقة داخلية في بنية واحدة تناقضية هي بنية العلاقة الامبريالية، بل هي **علاقة خارجية تستقل** فيها تلك «الرأسمالية التجارية ـ المصرفية» عن «قطاعات» الانتاج، إن لم نقل **عن حركة الانتاج** في لبنان، بسبب كونها **جزءاً** من نمط الانتاج الامبريالي. وبتعبير آخر، إن لهذه الرأسمالية حركة مستقلة هي التي بها تشكل جزءاً، من نمط الانتاج الامبريالي، بحيث أنها، في حركتها المستقلة هذه **عن حركة الانتاج** نفسه في لبنان، لا تنتمي إلى بنية هذا الانتاج الكولونيالي ـ بحسب لغتنا المفهومية ـ بل إلى بنية الانتاج الامبريالي، أي أنها، في تلك العلاقة الخارجية التي يقيمها النص بين هذين الانتاجين، لا تنتمي إلى «**الداخل**» بل إلى «**الخارج**» «**الغربي**». بهذا المنطق (أوَ ليس هذا المنطق هو المنطق الميكانيكي نفسه في فهم العلاقة الامبريالية؟) يصل الفكر، في ذاك النص، إلى حد تأكيد هذا القول الغريب: وهو أن تلك «الرأسمالية التجارية ـ المصرفية» لم تبن «لنفسها نمط انتاج داخلي خاص» أي أنها، ببساطة، **ليست نمط إنتاج**، بل هي جزء من ذلك النمط من الانتاج الامبريالي الغربي الذي هو **نمط إنتاج خارجي**، أي نمط إنتاج ذلك «**الخارج**» الذي هي تمثل حضوره، من الخارج، في ذلك «الداخل» الذي هو لبنان. هذا القول يؤدي إلى طرح سؤال شرعي: ما هو، إذن، نمط انتاج «الداخل»؟ إذا لم تكن تلك الرأسمالية الطاغية في الاقتصاد اللبناني نمط انتاج، فما هي طبيعة نمط الانتاج السائدة في لبنان؟ نعود، بهذا السؤال، إلى السؤال نفسه الذي انطلقنا منه في نقدنا نقد مفهوم الطغمة المالية. لكن المسافة التي قطعها التحليل بين طرح السؤال هذا، في البدء، وبين إعادة طرحه، كانت ضرورية لرؤية حركة منطق الفكر الذي يحكم نقد هذا المفهوم. وحركة هذا المنطق واضحة بسيطة: إذا صح القول إن الرأسمالية «الطاغية» في الاقتصاد اللبناني هي رأسمالية تجارية ـ مصرفية، وان الرأسمالية هذه لم تبن لنفسها نمط إنتاج داخلي خاص، وإنها ليست نمط إنتاج، بل هي تغزو، من

الخارج (أي من خارج بنية الانتاج اللبناني، ومن خارج علاقات الانتاج الداخلي، وفي حركة غزو نمط الانتاج الامبريالي الغربي الخارجي الذي هي جزء منه) أنماط الانتاج الداخلي، إذا صح هذا القول المترابط في سلسلة حلقاته، فإن **نمط الانتاج** السائد في لبنان **ليس نمط الانتاج الرأسمالي** (لأن الرأسمالية الطاغية فيه ليست نمط إنتاج)، وإن علاقات **الانتاج** السائدة فيه **ليست علاقات الانتاج الرأسمالية** (لأن العلاقات الرأسمالية فيه ليست علاقات إنتاج). هذا هو الأساس النظري الذي يقوم عليه نقد (أو رفض) مفهوم الطغمة المالية: إنه يقوم على أساس القول **إن الانتاج** في لبنان ليس رأسمالياً، وإن الرأسمالية فيه ليست منتجة. إنه، في نهاية التحليل، يقوم على أساس **تغييب العلاقة الامبريالية**، بالشكل الذي حددنا سابقاً. ونتابع حركة ذلك المنطق فنتساءل: ما هي، إذن، أنماط الانتاج الداخلي؟ وما هي طبيعة علاقات الانتاج السائدة في لبنان؟ يجيب النص بالقول إن أنماط الانتاج هذه هي أنماط الانتاج **القديمة**، أي بالتحديد، أنماط الانتاج **السابقة على الرأسمالية** (كنمط الانتاج السوقي الصغير في الزراعة، وكالانتاج الحرفي). يستتبع هذا القول، بشكل منطقي، قولاً آخر أشد خطورة منه، هو أن علاقات الانتاج **السائدة** في لبنان هي، بالتحديد، **علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية** التي في ظلها تتجدد **العلاقات «الطائفية»**، من حيث هي جزء منها. وفي النهاية، يصل منطق هذا الفكر إلى خلاصة من التحليل تفرض نفسها عليه وعلينا، هي أن المجتمع اللبناني ليس له **بنية واحدة** (بغض النظر عن مدى تماسكها أو تفككها، فهذه قضية أخرى تطرح على صعيد آخر هوصعيد حركة الصراع الطبقي)، هي **بنية علاقات الانتاج** فيه، في تحددها نفسه **كبنية علاقة السيطرة** التي تربط **نمط الانتاج المسيطر** فيه بأنماط الانتاج السابقة عليه التي يتعايش معها في علاقة سيطرته عليها، **وبالشكل** الذي هو فيه يسيطر عليها، في إطار بنية العلاقة نفسها التي تربطه بالامبريالية ارتباطاً تبعياً بنيوياً. بل إن المجتمع اللبناني يتكون، وفق ذلك المنطق، **من بنيتين متلاصقتين** هما فيه **في علاقة خارجية**. لكن هاتين البنيتين **مختلفتان**، بمعنى أنهما ليستا من نوع واحد، ولا تستويان على صعيد واحد: فالأولى هي **بنية علاقات إنتاج**، وهي، بالتحديد، بنية علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية. أما الثانية (الرأسمالية التجارية ـ المصرفية)، فهي ليست بنية علاقات إنتاج، ولا نعرف، بالأحرى لا يعرف ذلك المنطق، بالفعل، كيف يحددها إلا بأنها هذا «**الخارج**» الملتصق «بالانتاج الداخلي». فالمجتمع اللبناني هو إذن علاقة التعايش الخارجي بين بنية للداخل وبنية للخارج، أو بين بنية الانتاج وبنية غير الانتاج الذي يغزو الانتاج من خارجه. ولعل الحركة **الخفية** لانزلاق الفكر إلى تأكيد **ثنائية البنية** هذه في المجتمع اللبناني، وإلى إقامة تلك العلاقة الخارجية بين البنيتين، الفاصلة لكل منهما عن الأخرى،

هي تلك الحركة التي بها نستبدل بنية **علاقات** الانتاج ببنية **قطاعات** الانتاج، بحيث أن وحدة الأولى، بما هي وحدة معقدة تناقضية، تغيب في ثنائية الثانية (القطاعات **المنتجة**، كالزراعة، والصناعة، والقطاعات **غير المنتجة**، كالخدمات)، فيستحيل، حينئذ، **قطاع** الانتاج ـ وهو اوحد من بين قطاعات **نمط الانتاج الواحد**، **نمطاً** من الانتاج، وينحصر **النمط** هذا في **قطاع** واحد منه. ربما كان هذا الانزلاق هو الذي قاد إلى النظر في تلك الرأسمالية «الطاغية» في لبنان على أنها **ليست نمط انتاج**، فقاد، بالتالي، النظر إلى تغييب نمط الانتاج الرأسمالي، من حيث هو، في شكله الكولونيالي الخاص، نمط الانتاج المسيطر (السائد) في لبنان، وإلى أن يرى في نمط (أو أنماط) الانتاج السابقة على الرأسمالية، نمط الانتاج السائد فيه. ومهما يكن من أمر هذا الانزلاق وسببه، فإنه يصل بالفكر، في تلك الثنائية التي بها يفكر تركيب الاقتصاد اللبناني، وتركيب المجتمع اللبناني في حالة **انفصامه**، إلى وضع نظري يلتقي فيه مع النظرية الاقتصادية القديمة (والبرجوازية) التي ترى سبب «التخلف» في **انفصام** الاقتصاد بين **قطاع تقليدي** (قطاع ما قبل الرأسمالية) متجه «**للداخل**»، ومتجدد بآليته الداخلية، وبين **قطاع رأسمالي** حديث (قطاع استيراد وتصدير) متجه «**للخارج**»، ومتجدد بآلية الانتاج الرأسمالي **الغربي**، لأنه يشكل جزءاً من نمط هذا الانتاج، ولأن علاقته «بالداخل» علاقة خارجية. هذه النظرية هي التي تحكم التحليل الاقتصادي الحاضر في النص الذي ننقد. وبرغم قدمها، وبرغم تخلي كثير من الاقتصاديين عنها، تناولناها بالنقد في أولى دراساتنا. لكنها ـ كما يبدو ـ ما تزال قادرة على التسلل، حتى إلى التحليلات الماركسية المجتهدة. من هنا أتت ضرورة هذا النقد الذي نقوم به، والذي هو موجه، بالدرجة الأولى، ضد هذا التسلل بالذات.

لكن حجة ذلك التحليل الاقتصادي، في نفيه أن تكون تلك الرأسمالية التجارية ـ المصرفية نمط انتاج، هي قول ماركس إن «التجارة والربا لا يخلقان انماط انتاج جديدة. إنهما يكتفيان بغزو أنماط الانتاج القديمة من الخارج». تبدو هذه الحجة قوية إلى حد القول: «إن هذه العبارة لماركس في «رأس المال» هي مفتاح أسرار الاقتصاد اللبناني. وهذا هو مفتاح أسرار النظام الطائفي: «حيث يسود رأس المال التجاري، يسود التخلف». (انتهى النص). الحجة هذه قوية، ولهذا نتبناها ونقول: إن هذه العبارة لماركس هي، بالفعل، مفتاح أسرار هذا المنطق من الفكر الذي ننقد. لقد اكتفى هذا المنطق، في تحليل الاقتصاد اللبناني، **بنقل حرفي** (نعني ميكانيكي) للعبارة الماركسية دون النظر في ما بين الوضع التاريخي الذي يتكلم عليه ماركس، (وضع ما قبل الامبريالية)، والوضع التاريخي الخاص بالاقتصاد اللبناني (وضع انتقال الرأسمالية إلى الامبريالية) من **اختلاف جذري** هو الاختلاف **البنيوي** القائم بين بدايات الرأسمالية، في طور تكونها

الصاعد (ما قبل الامبريالية)، ونهايات الرأسمالية، في طور أزمتها التي هي أزمة الامبريالية. بتغييبه هذا الاختلاف، وبعدم تمييزه، بالتالي، في تطور نمط الانتاج الرأسمالي، بين طوره الصاعد وطور أزمته، أي بين ما هي الرأسمالية، في تطورها هذا، قبل الامبريالية، وبين ما هي فيه، في تطورها الامبريالي، أي في أزمتها، تحرك منطق الفكر، على الشكل التالي، في نقله المكانيكي ذاك الذي يجد أساسه النظري، في نهاية التحليل، في تصور **خطي** لحركة تطور نمط الانتاج الرأسمالي، هو تصور إيديولوجي تنطمس فيه أزمة هذا النمط البرجوازي: لقد استعاض عن «التجارة والربا»، في العبارة الماركسية، بالرأسمالية التجارية ـ المصرفية في لبنان، وثبّت الكلمات الأخرى من هذه العبارة، فكان له ما كان من أن **الرأسمالية** هذه لم تخلق، في لبنان، نمطاً جديداً من الانتاج هو نمطها الداخلي الخاص، بل اكتفت بغزو أنماط الانتاج القديمة من الخارج. لكن الملفت للنظر، في عملية هذا النقل، أن ماركس لا يتكلم على «الرأسمالية» بل على «التجارة والربا». فلو أنه كان يتكلم على «الرأسمالية» أو على «رأسمالية» من نوع خاص، لما قال، بالتأكيد، ما قاله، أو بالأحرى ما تقوّله إياه ذلك المنطق من الفكر، من أن **الرأسمالية** هذه لا تخلق، أو لم تخلق نمطاً جديداً من الانتاج، لسبب بسيط هو أن الرأسمالية هذه، وبما هي رأسمالية، هي **عنده**، أي عند ماركس (والفكر الماركسي) **نمط انتاج**. المشكلة، كل المشكلة، تكمن في تأكيد هذا القول، أو في نفيه. والمشكلة هذه ليست، بالطبع، **لفظية**. فحتى نفهم فهماً صحيحاً أن هذه الرأسمالية بالذات، التي هي من نوع خاص، والتي يقول عنها ذلك النص إنها «تجارية ـ مصرفية»، ، ونقول عنها إنها تبعية، أي كولونيالية، وإن الشكل التاريخي الخاص. الذي تنوجد فيه في لبنان هو الشكل التاريخي الخاص الذي تتميز فيه من الرأسمالية الكولونيالية (أو من نمط الانتاج الكولونيالي الذي هو شكل تاريخي متميز من نمط الانتاج الرأسمالي)، وليس من الرأسمالية الامبريالية، أو قل، للدقة، إنه ذلك الشكل الذي تتميز فيه من نمط الانتاج الكولونيالي، في التميز التاريخي نفسه لهذا النمط من الانتاج من نمط الانتاج الرأسمالي، من حيث هو شكل تاريخي منه، نقول إذن، حتى نفهم فهماً صحيحاً أن تلك الرأسمالية هي، في تميزها هذا نفسه، **نمط إنتاج**، لا بد لنا من فهم **العلاقة الامبريالية**، أي لا بد لنا من وضعها في إطارها التاريخي الفعلي الذي تكونت فيه في طور الأزمة من نمط الانتاج الرأسمالي، والذي ما زالت فيه تتطور، في أزمتها هذه بالذات. وما الاطار هذا سوى تلك العلاقة الامبريالية. لهذا، نعود فنقول، إن تغييب ذلك الاختلاف الجذري (البنيوي) بين الوضع التاريخي الذي يتكلم عليه ماركس، والوضع التاريخي الخاص بلبنان، ليس في الحقيقة سوى تغييب لهذه العلاقة التي **فيها**، وليس من خارجها، تتحدد الرأسمالية التبعية، (و«التجارية ـ المصرفية» نفسها

التي يتكلم عليها النص الذي ننقد) **كنمط انتاج** كولونيالي هو شكل تاريخي متميز من نمط الانتاج الرأسمالي. في هذه العلاقة الامبريالية التي تحدد، على الصعيد العالمي، تقسيماً للعمل، بين بلدان امبريالية، وبلدان كولونيالية يتخصص فيه كل بلد من البلدان الكولونيالية، في النظام الرأسمالي العالمي، بانتاج معين، وبشكل معين من الانتاج، هو الذي يحدده له، في نهاية التحليل، رأس المال الامبريالي؛ في هذه العلاقة الامبريالية التي تتكامل فيها اقتصاديات بلدان النظام الرأسمالي العالمي بحسب مصالح رأس المال الامبريالي (الذي هو رأس مال مالي احتكاري متعدد الجنيسية بمعنى أنه متحرر من الحدود والقيود القومية، لأن لا وطن له ولا قومية، بل يسعى إلى بسط هيمنته على العالم كله)، وفي ظل هيمنته، لم يعد من الممكن اطلاقاً التمييز بين نمط إنتاج داخلي وآخر خارجي، أو التمييز بين رأسمالية «منتجة» وأخرى «غير منتجة»، أو التمييز بين رأس مال متداخل (أو«مندمج») بالقطاعات المنتجة هو رأس المال المالي، وآخر مستقل عن قطعات الانتاج، متداخل بالقطاعات «غير المنتجة»، هو رأس المال «التجاري ـ المصرفي»، أي رأس مال نزع عنه طابعه المالي. لا ننس أن أمام رأس المال المالي تسقط **كل الحدود** (إلا تلك التي ترتسم في **بنية التناقض الأساسي** الذي يقوم عليه نمط الانتاج الرأسمالي)، ليس بين القوميات أو الجنسيات وحسب، بل بين قطاعات الانتاج الاجتماعي نفسها أيضاً، لأن القطاعات هذه كلها هي، بالنسبة لرأس المال هذا، **قطاعات منتجة**، بمعنى أنها **منتجة للربح**. **فالربح** هو المحرك الأول لرأس المال والموّجه له. فرأس المال يتجه حيث **معدل الربح** هو الأعلى، ولا يهمه في هذا أن تكون الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو «الخدمات» هي حقل هذا الربح. أما في لبنان، وبسبب تلك العلاقة الامبريالية والشروط التاريخية المحددة التي تكونت فيها علاقات الانتاج الرأسمالية فيه، في شكلها الكولونيالي الخاص، والتي ما زال يتطور فيها الانتاج الرأسمالي في ارتباطه التبعي البنيوي بالامبريالية، فإن قطاع الخدمات هو الذي كان يؤمن لرأس المال أعلى معدل للربح. وبتغير تلك الشروط، لا سيما تلك التي تخص تطور العلاقة بين لبنان والسوق العربية، في إطار تلك العلاقة الامبريالية وتجدد أشكالها (والبحث في هذا الامر يستحق دراسة مستقلة بذاتها)، تأكد توجه رأس المال نحو الصناعة، ونحو نوع معين من الصناعة الاستهلاكية تتفق، بوجه خاص، مع حاجات السوق العربية المتزايدة (سوق الخليج ودول النفط) من جهة، ومن جهة أخرى، مع توجه الامبريالية لا سيما منذ الستينات، نحو فرض شكل جديد من تقسيم العمل على الصعيد العالمي، في إطار النظام الرأسمالي العالمي، وبالتالي، نحو شكل جديد من التبعية لا يقوم ـ كما كان من قبل ـ على حصر الانتاج الصناعي في الدول الأمبريالية، وانتاج

المواد الخام في المستعمرات، بقدر ما يقوم على أساس آخر هو الذي تحتكر فيه الدول الامبريالية القطاعات **الطليعية** من الإنتاج التي بتطورها يرتبط تطور القطاعات الأخرى، والتي إنتاجية العمل فيها هي الأرفع. لقد تأكد توجه رأس المال ذاك نحو الصناعة، لا سيما في السنوات الأخيرة، بوتيرة ما تزال في تصاعد مستمر، لما رأى معدل الربح في هذه الصناعة ليس أدنى منه في القطاعات الأخرى، للأسباب التاريخية التي ذكرنا. ولم يظهر أي تناقض حاد بين توظيفات رأس المال هذا في الصناعة وتوظيفاته في التجارة وفي القطاعات الأخرى، بل ظل تطور التجارة (تجارة الاستيراد والتصدير) يواكب تطور الصناعة دون احتكاك أو تضارب في المصالح، بل في إطار من التكامل الرأسمالي الكولونيالي الذي قد يجد تفسيره في أن الصناعة هذه كانت، ولا تزال تتطور، بشكل رئيسي **كصناعة تصديرية**، فسوق الخليج، بوجه خاص، هو سوقها المفضل. إن هذا الواقع الاقتصادي ـ بالإضافة إلى كل الأسباب التي ذكرنا في التحليل السابق ـ يسمح لنا بالتكلم على **رأس مال مالي هو المهيمن** في الاقتصاد الرأسمالي التبعي (الكولونيالي)اللبناني. أما نفي وجود رأس المال المالي هذا (وبالتالي، نفي وجود طغمة مالية في لبنان هي الفئة **المهيمنة** من البرجوازية المسيطرة) بالاستناد إلى القول إن الاقتصاد اللبناني هو «اقتصاد تابع»، وإن «أبرز صفة لهذا النظام الاقتصادي هو عدم اندماج رأس المال التجاري ـ المصرفي بالقطاعات المنتجة»، فهو غير مقنع، على الصعيد النظري البحت، بالإضافة إلى أنه يتناقض مع الواقع الاقتصادي الفعلي وتطوره. إنه غير مقنع، لأنه الأساس النظري الذي يستند إليه في القول ـ كما رأينا ـ إن **الإنتاج** في لبنان ليس رأسمالياً، لأن الرأسمالية فيه ليست نمط إنتاج، لأنها في علاقة خارجية من التبعية للامبريالية ليست تبعية **الإنتاج** الرأسمالي لها، بل تبعية الانتاج السابق على الرأسمالية، لأن الانتاج السابق هذا هو، في الاقتصاد اللبناني «التابع»، وحده الإنتاج، نقول إن الاساس النظري ذاك نفسه لا يسمح، برغم خطأه، وبكل صرامة منطقية، بنفي **وجود** رأس مال مالي في لبنان، ولا بنفي **إمكانية** هذا الوجود من أساسها، بل جلّ ما يسمح بنفيه هو أن يكون رأس المال المالي هذا قد تكون في حركة من التطور الرأسمالي **مثيلة** بتلك التي تكوّن فيها رأس المال المالي الامبريالي بتداخل (أو باندماج) رأس المال المصرفي، برأس المال الصناعي الاحتكاري. لكن النفي هذا ليس نفياً لوجود رأس مال مالي في لبنان، بل هو، في **حقيقته المنطقية**، تأكيد **لوجود اختلاف** في آلية تطور الرأسمالية نفسها، بينها في البلدان الامبريالية، وبينها في البلدان الكولونيالية. إنه، بتعبير آخر، تأكيد لوجود اختلاف في آلية هذا التطور بين **طرفي العلاقة الامبريالية**. والاختلاف هذا لا ينفي، بل بالعكس يؤكد، نظرياً على الأقل، **إمكانية** تكون رأس مال مالي **تبعي** في الطرف الكولونيالي من هذه

العلاقة. لكن المشكلة التي تنطرح على الفكر النظري في هذا المجال، وعلى الفكر التاريخي أيضاً، هي المشكلة **الأساسية** نفسها التي انطرحت في السابق، وهي الملازمة دوماً، وبالضرورة، للفكر الماركسي، في إنتاجه المعرفة العلمية لبنية اجتماعية محددة، **كالبنية** الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية: كيف يفكر هذا الاختلاف؟ والشرط الأول الذي بدونه يستحيل على الفكر أن يفكر هذا الاختلاف هو ألاّ يصل الفكر إلى «تطيير» هذا الاختلاف ـ أي الغائه ـ فيما هو يفكره.

هذا ما وقع فيه الفكر، في ذلك النص الذي ننقد، إذ إنه لم يحترم الشرط هذا، فغيّب الاختلاف القائم بين طرفي العلاقة الامبريالية، لمّا حكم باستحالة أن يكون رأس المال في لبنان مالياً، لا لسبب آخر سوى أن الحركة التي تكوّن فيها رأس المال هذا، وما زال يتطور فيها، **تختلف** عن الحركة الخاصة برأس المال الامبريالي، بحكم طبيعة العلاقة الامبريالية نفسها، في بنيتها التناقضية. لكن، إذا نحن نظرنا في منطق هذا الحكم، رأينا أنه يقوم على أساس ضمني هو ضرورة أن **يتماثل** الطرفان من هذه العلاقة، في الحركة الداخلية لكل منهما، بحيث يكون الطرف الامبريالي هو **المقياس** الذي به يتحدد الطرف الآخر، في طابعه نفسه، أي في انتمائه إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، أوفي عدم انمائه إليه. وهذا يعني ببساطة أن الرأسمالية، إما أن تكون، في سيرورة تكونها وتطورها، كما هي في البلدان الامبريالية، وإما لا تكون بتاتاً. وفي هذا **الغاء للاختلاف** القائم في العلاقة الامبريالية بين طرفيها، في تميزهما كشكلين مختلفين من نمط الإنتاج الرأسمالي الواحد، بحيث ينوجد الفكر في وضع لا يقدر فيه على أن يفكر الطرف الكولونيالي من هذه العلاقة إلا **بقياسه** على الطرف الامبريالي ومماثلته به، أي **بإسقاط** ما هو خاص بهذا الطرف عليه (أليس هذا هو منطق الفكر الميكانيكي؟). فإذا تمّ **التطابق** بينهما (ولن يتمّ، بحكم علاقة الاختلاف التي تربطهما في بنية تناقضية واحدة)، كان الطرف الكولونيالي **رأسمالياً**، وكان، بالتالي، رأس المال المهيمن في لبنان مالياً. أما إذا ظهر الاختلاف بينهما (وهو بالضرورة قائم بينهما، بل هو منطلق التفكير نفسه)، فيحنئذ لا يبقى أمام الفكر الميكانيكي الذي يحكمه منطق التماثل سوى مخرج واحد لتفكير هذا الاختلاف، هو أن **يطرد** الطرف المغاير للطرف ـ المقياس من الحقل المفهومي(النظري)الخاص بهذا الطرف الأخير، وأن يضعه في حقل مفهومي آخر لا يستطيع فيه أن يفكره إلا بمفاهيم أخرى، أي بمفاهيم مغايرة. وهذا مأزقه: إنه يفكر واقع هذا الاختلاف بمنطق التماثل، فيقع، بالتالي، في تناقض لا مخرج له منه، هو الذي ينزلق إليه، حين يحاول أن يفكر الواقع هذا **ماركسياً**، إنما بمفاهيم غير **ماركسية**. وهو، إذ ينزلق إلى هذا التناقض، فإنما ينزلق إليه في تحديده العلاقة الامبريالية **كعلاقة خارجية**. لهذا كان الاقتصاد اللبناني عنده، في هذه العلاقة، اقتصاداً **تابعاً**ـ

ولا غبار، من حيث المبدأ، على هذا القول. لكن الاقتصاد هذا، بما هو اقتصاد **تابع**، ليس، عنده، الاقتصاد **الرأسمالي**، بل هو الاقتصاد السابق على الرأسمالية. أو قل إن الاقتصاد الرأسمالي هذا، إن كان تابعاً، فهو، كاقتصاد **رأسمالي**، ليس كذلك إلا بمقدار ما ليست الرأسمالية فيه نمط إنتاج. وهنا تكمن المشكلة، في هذا القول الذي، بإقامته تلك العلاقة الخارجية في العلاقة الامبريالية، يقيم في الفكر الماركسي انشطاراً ينقسم فيه الفكر هذا على نفسه بقسمين: قسم، من جهة الطرف الامبريالي، يبقى فيه ماركسياً، وقسم آخر، من جهة الطرف الكولونيالي، هو فيه مرغم، كي يكون ماركسياً، ألا يكون كذلك، أو قل إنه فيه مرغم، في أحسن الحالات، على أن يجتمع فيه الفكر الماركسي والفكر غير الماركسي، في علاقة خارجية هي على صورة ثنائية البنية في المجتمع اللبناني، بحيث يفكر الفكر الماركسي القسم الذي هو، من هذا المجتمع، جزء من نمط الإنتاج الامبريالي، ويفكر الفكر غير الماركسي فيه القسم الآخر المغاير له. ويتعايش هذان الفكران في الفكر الواحد، بالشكل الذي تتعايش فيه «الرأسمالية التجارية ـ المصرفية، مع أنماط الإنتاج القديمة». لكن المشكلة في هذا الفكر هي أنه ربما لم يدرك أن **علاقة التعايش** هذه هي، كما يحددها الفكر الماركسي، وكما هي في الواقع المادي نفسه، **علاقة سيطرة**. وهي، لأنها كذلك، ولأنها علاقة **يمارس** فيها نمط الإنتاج **المسيطر** في البنية الاجتماعية سيطرته على إنماط الإنتاج السابقة عليه التي هو يتعايش معها، فمن **الضروري** القول، بكل صراحة نظرية، إن تلك الثنائية (وحالة الانفصام، في الفكر والواقع معاً) لا وجود لها في البنية الاجتماعية اللبنانية، لأن **علاقة التعايش** بين إنماط الإنتاج فيها ليست **علاقة** تعايش **خارجية**، بل هي **علاقة سيطرة**. فالفكر الذي يقول بثنائية البنية في المجتمع اللبناني لا يصل إلى هذا القول إلا بتغييبه علاقة السيطرة هذه، أي بوضعه الرأسمالية في لبنان مع انماط الإنتاج السابقة عليها، في **علاقة تعايش** تنسحب عليها تلك العلاقة الخارجية نفسها التي يقيمها بين طرفي العلاقة الامبريالية، بحيث إنها، هي أيضاً، تتحدد بدورها **كعلاقة خارجية ينتفي فيها وجود نمط مسيطر من الإنتاج**، لأن الرأسمالية فيها التي تخضع لها انماط الإنتاج القديمة ليست بنمط إنتاج. قد تكون، إذن، علاقة التعايش تلك في المجتمع اللبناني، بالنسبة لهذا الفكر الذي ننقد، علاقة «سيطرة»، لكن «السيطرة» هذه **لا تعود فيها لنمط إنتاج**، بل **لقطاع** غير منتج يسيطر على أنماط الانتاج، لأنه، بالتحديد، غير منتج. من هنا أتى الحكم بوجود المجتمع اللبناني في حالة انفصام بنيوي، ومن هنا أتى الحكم بعدم وجود طغمة مالية فيه. مشكلتنا مع هذا الفكر، وهي التي أشرنا إليها سابقاً، تتكرر هنا في عدم قدرته على أن يرى الاختلاف في بنية علاقة السيطرة تلك، بينها في الطرف الامبريالي، وبينها في الطرف الكولونيالي من

العلاقة الامبريالية الواحدة. فما يميز علاقة السيطرة هذه، في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية، منها في بنية اجتماعية امبريالية، هو أنها لا وجود لها مستقلاً بذاته، بل هي توجد في إطار علاقتها **الداخلية** البنيوية بالعلاقة الامبريالية نفسها التي بها توجد. أي، بتعبير آخر، إن نمط الإنتاج الرأسمالي المسيطر في البنية الاجتماعية اللبنانية لا يتعايش مع أنماط الإنتاج السابقة عليه، في **علاقة سيطرته** عليها، إلا في علاقة **تبعيته البنيوية بالامبريالية**، وبالشكل الذي تتطور فيه علاقة تبعيته هذه. فوجود **علاقة السيطرة** تلك في **علاقة التبعية** هذه التي بها تتحدد، هو الذي يميزها من **علاقة السيطرة** التي يتعايش فيها نمط الانتاج الرأسمالي، في تطوره الامبريالي، مع أنماط الانتاج السابقة عليه التي يمارس عليها سيطرته، في **علاقة السيطرة** نفسها التي يمارس فيها سيطرته الامبريالية، على تطور البنيات الاجتماعية الكولونيالية، وهو الذي، بكل صراحة نظرية، يمنع التكلم على ثنائية بنيوية يفترض وجودها في المجتمع اللبناني نفي وجود علاقة السيطرة تلك، وهو الذي يسمح أيضاً بتفكير **الاختلاف** في حركة تكون رأس المال المالي، بينها في الطرف الامبريالي، وبينها في الطرف الكولونيالي التبعي، فيضفي، بالتالي، على مفهوم الطغمة المالية، في علاقته بحركة تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية، شرعيته النظرية.

ثم ألم ير منطق الفكر في ذلك النص ما يتكلم عليه النص من «نمط الانتاج الرأسمالي الصناعي الخاضع»، في سياق تكلمه على أنماط الانتاج التي تغزوها «الرأسمالية التجارية ـ المصرفية» في لبنان من الخارج؟ وهنا تبدأ الصعوبات النظرية بالنسبة لهذا الفكر: أين يضع هذا النمط من الانتاج الصناعي الرأسمالي الخاضع في بنائه المفهومي، أو في نظامه التفسيري؟ هل يلتحق هذا النمط من الانتاج، كالرأسمالية التجارية ـ المصرفية، بنمط الانتاج الامبريالي؟ لكن سياق النص يدل على عكس ذلك، فالنمط هذا مغزو من الخارج، وليس غازياً. أم أنه يلتحق بأنماط الانتاج القديمة؟ وهذا مستبعد أيضاً، لأن النص يميزه بكونه **إنتاجاً رأسمالياً**. لكنه، من حيث هو نمط إنتاج رأسمالي **خاضع**، ليس «السائد». فما هو نمط الانتاج «السائد» في لبنان؟ إذا لم يكن هذا النمط من الانتاج الرأسمالي هو «السائد»، لأنه «خاضع»، فهل النمط «السائد» هذا هو «الرأسمالية التجارية ـ المصرفية»؟ لكن هذه الرأسمالية «الطاغية» ليست نمط إنتاج، ولم تبن لنفسها نمط إنتاج داخلي خاص. فهل يكون «نمط الانتاج السوقي الصغير في الزراعة والانتاج الحرفي»، دون نمط الانتاج الرأسمالي الصناعي الخاضع، هو نمط الانتاج «السائد»؟ هل يكون نمط الانتاج السابق على الرأسمالية هو «السائد»، بينما الرأسمالية التجارية ـ المصرفية هي «الطاغية»؟ بين ذاك «السائد» وهذه «الطاغية»، ضاع المفهوم النظري الأساسي في الفكر الماركسي، الذي هو مفهوم **نمط الانتاج المسيطر**،

واستحال «السائد» و«الطاغية» كلمتين، أو لفظتين أدبيتين، بدلاً من أن يكونا مفهومين. هل هذا يعني أن في البنية الاجتماعية اللبنانية لا وجود **لنمط مسيطر من الانتاج**؟ ربما كان منطق الفكر القائل بثنائية البنية في هذه البنية الاجتماعية يقود إلى نفي وجود نمط من الانتاج مسيطر فيها. لكن، في هذه الحال، وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان مثل هذا القول ينسجم مع البناء المفهومي الماركسي، تبلغ «خصوصية» البنية الاجتماعية اللبنانية حدّ التفرد (أو الفرادة)، فهي تتميز، من سائر البنيات الاجتماعية كلها، بعدم وجود نمط إنتاج مسيطر فيها. وفي هذه الحال، لا بد، في فهمها، من بناء مفهومي خاص حتى التفرد. لكن التفرد هذا يلغي ضرورة البناء المفهومي ويقود الفكر إلى الاكتفاء بالوصف التجريبي، أي بتعيين الواقع وتبينه كما **يظهر** للوعي، دون ضرورة للتفسير. وما هذا الذي يصل إليه الفكر سوى نتيجة لمنطلقاته في نمط فهمه العلاقة الامبريالية. وتتوالد الصعوبات النظرية في أسئلة عديدة منها، مثلاً، بالإضافة إلى ما سبق: لأي نمط من الانتاج **يخضع** ذلك النمط من الانتاج الرأسمالي الصناعي **الخاضع** في البنية الاجتماعية اللبنانية؟ نفهم من النص أن هذا النمط من **الانتاج الرأسمالي الصناعي** هو **خاضع** لتلك الرأسمالية التجارية ـ المصرفية التي ليست بنمط انتاج، ولم تبن لنفسها نمط انتاج داخلي خاص، بل هي جزء من نمط الانتاج الامبريالي. لكن، ألا يعني **خضوع** هذا الانتاج الرأسمالي الصناعي لهذه الرأسمالية «التجارية ـ المصرفية» أن **الرأسمالية** هذه، في ارتباطها **التبعي البنيوي** بالامبريالية، بالشكل الذي حددنا على نقيض ما يحدده النص، هي التي تتحكم، ليس بالتجارة والمصرف والخدمات والزراعات وحسب، بل بالانتاج الرأسمالي الصناعي نفسه الذي هو **خاضع** لها؟ فإذا كان هذا هكذا، أفليست **الرأسمالية** هذه هي، في علاقة تبعيتها البنيوية نفسها بالامبريالية، **رأسمالية مالية**، لها، بسبب هذه العلاقة بالذات، شكل كولونيالي خاص تتميز به من الرأسمالية الامبريالية؟ وإذا كان هذا هكذا، ألا يصح القول إن لمفهوم الطغمة المالية شرعية نظرية تفرض على الباحث في تمييز البنية الاجتماعية الكولونيالية نفسه من البنية الاجتماعية الامبريالية ضرورة استخدامه؟ ثم، ألا يقود نفي هذا المفهوم إلى نفي آخر أشد خطورة منه، على الصعيد النظري، هو نفي الامكانية نفسها لتحقق عملية تراكم رأس المال في البنية الاجتماعية الكولونيالية، وحصر هذا التراكم في البنية الاجتماعية الامبريالية وحدها؟ أليس من الممكن للفكر أن يتجنب الوقوع في مثل تلك المنزلقات التي تولّد له صعوبات نظرية يصعب عليه تخطيها؟ من هذه الصعوبات، أيضا، ما يقود إليه منطق ذلك الفكر من ضرورة التمييز، في البرجوازية اللبنانية المسيطرة، بين برجوازية تجارية ـ مصرفية، هي، بكل دقة، جزء من الامبريالية، وبرجوازية صناعية خاضعة لها، لكنها ليست جزءاً من البرجوازية

الامبريالية، وقد لا تكون جزءاً من «الطوائف» أو قد تكون كذلك، وقد تكون تلك البرجوازية «الوطنية» التي عليها، بحسب منطق أيديولوجي برجوازي معين كان سائداً لفترة طويلة، أن تحل في السلطة وفي موقع الهيمنة الطبقية محل البرجوازية التجارية ـ المصرفية، أو قد لا تكون كذلك. ومن هذه الصعوبات أيضاً ما يقود إليه ذلك المنطق من الفكر الذي تنفصم به بنية المجتمع اللبناني بنيتين، من أن الطبقة المسيطرة **اقتصادياً** ليست المسيطرة **سياسياً**، بمعنى أن **السلطة السياسية** ليست في لبنان سلطة البرجوازية المسيطرة اقتصادياً، وليست سلطة الطغمة المالية، كما أنها، بالطبع، ليست سلطة البرجوازية الصناعية. وما يقوله النص من «أن الفئة السياسية الحاكمة تنتمي إلى بقايا الاقطاع التي خسرت موقعها كطبقة مسيطرة اقتصادياً، لكنها تجدد دورها كفئة حاكمة وكوكيل سياسي للبرجوازية»، ليس سوى شكل آخر من تأكيد القول إن **السلطة السياسية** في لبنان ليست سلطة البرجوازية، والطغمة المالية منها بوجه خاص. هذا ما يؤكده، مثلاً، في القول: «إن مفهوم «الطغمة المالية» يقيم تطابقاً خاطئاً بين الطبقة المسيطرة اقتصادياً وبين الفئة السياسية الحاكمة». وهو، في هذا القول، لا يرى أن السلطة السياسية بإمكانها أن تكون سلطة هذه الطبقة المسيطرة اقتصادياً ـ وهي كذلك، مع التحفظ اللازم على مفهوم الرأسمالية التجارية ـ المصرفية ـ حتى وإن لم تكن الفئة السياسية **الحاكمة فئة** من هذه الطبقة. (لا بد من التمييز هنا بين الطبقة **المسيطرة سياسياً** وبين الفئة **الحاكمة**، فقد تكون الفئة **الحاكمة** من «اليسار» مثلاً، من غير أن يعني ذلك أن **السلطة السياسية** هي سلطة «اليسار». ألم يكن هذا حال الحكومة الاشتراكية، مثلاً، في فرنسا، أيام غي موللييه عام ١٩٥٦؟). بتعبير آخر، ليس شرطاً ضرورياً، على الصعيد النظري البحت، أن تكون الفئة **الحاكمة** فئة من الطبقة المسيطرة، أو أن تكون الفئة هذه الفئة **المهيمنة** من الطبقة المسيطرة، حتى تكون السلطة السياسية سلطة هذه الطبقة، أو سلطة هذه الفئة منها. فلجوء الطبقة المسيطرة، في شروط تاريخية محددة، إلى فئة سياسية تحكم باسمها لا ينفي بقدر ما يؤكد، بالعكس، أن السلطة السياسية هي سلطتها الطبقية، وليست سلطة هذه الفئة، دونها. ولقد رأينا في تحليلنا السابق أن الفئة الحاكمة في لبنان هي، في علاقة التمثيل السياسي الطائفي، **فئة من البرجوازية**، وليس من بقايا الاقطاع، وأن السلطة السياسية هي سلطة الطغمة المالية. لذا، ليس من الضروري استعادة ذلك التحليل. ما نريد قوله، في هذا المجال، هو أن البناء المفهومي في النص الذي ننقد، لا يكتفي باستنهاض تلك الصعوبات النظرية، بل إنه يسمح بتأويل معين يفصل بين برجوازية صناعية وبرجوازية تجارية ـ مصرفية، كأننا أمام طبقتين مختلفتين، ويقيم بينهما التناقض بشكل تظهر فيه البرجوازية الصناعية كأنها المؤهلة إلى الوصول إلى

السلطة السياسية، وإلى موقع السيطرة الطبقية بدلاً من البرجوازية التجارية ـ المصرفية، وكأن وصولها الطبقي هذا إلى السلطة هو الذي قد يحرر سيرورة الانتقال المعاق إلى التطور الرأسمالي، أو، بحسب البناء المفهومي للنص، إلى **نمط الانتاج الرأسمالي**، وكأن **الأزمة**، في لبنان، سواء في الحقل الاقتصادي أم في الحقل السياسي، هي **أزمة هذا الانتقال**، بالبنية الاجتماعية اللبنانية، إلى نمط **الانتاج** الرأسمالي. وهنا تكمن الخطورة، في هذا التصور للحركة التاريخية ولآلية الصراع الطبقي الخاص بهذه البنية الاجتماعية. والتصور هذا الذي هو، في رأينا، خاطىء، قد لا يعترف به صاحب النص، وقد لا يقرّ به، بل هو يرفضه. لكنه ملازم لمنطق الفكر في هذا النص، بمعنى أن المنطق هذا هو الذي يقود إليه. ولئن كان نقضه ضرورياً ـ وهو ضروري ـ فليس بهذا المنطق، بالطبع، ينقض، بل لا بد، في نقضه، من اعتماد منطق آخر من الفكر هو **منطق الاختلاف**، أي بالتحديد، منطق تمييز كونية المفاهيم النظرية الماركسة، وليس منطق الخروج عليها، أو الخروج من حقلها، في هدف القبض على «خصوصية» يقوم منطقها، في عزلتها عن الكونية هذه وفي علاقتها الخارجية بها، على «التفرد». وما هذا «التفرد» سوى الوجه الآخر من «عمومية» المفاهيم الايديولوجية البرجوازية. لا بد إذن، في ممارسة ذلك النقض، من الانطلاق من موقع نقض هذه المفاهيم ونقد تسللها إلى مواقع النظرية الماركسية.

٤ ـ في سيرورة الانفكاك الطبقي للفئات الوسطية عن الطغمة المالية

بعد هذا النقد لنقد مفهوم الطغمة المالية، نعود إلى ما كنا فيه من تحليل لانتفاضة نيسان **١٩٦٩**، وقد ثبتت لدينا الشرعية النظرية لذاك المفهوم، بحيث أن استخدامه في تحليل البنية الاجتماعية اللبنانية وفهم أزمتها بات ضرورياً. طرحنا، بهذا الصدد، سؤالاً ولم نجب عنه. رأينا أن تلك الانتفاضة تدّل على أن **العلاقة** في حركة الصراع الطبقي بين الطغمة المالية والحركة الشعبية قد تغيّرت، وأن بتغيرها هذا ابتدأت **مرحلة جديدة** في تاريخ النضال الجماهيري. وتساءلنا: ما الذي تغيّر في هذه العلاقة حتى أمكن القول إن مرحلة جديدة قد ابتدأت؟ وتساءلنا: ما هي الشروط التاريخية التي حددت تغير هذه العلاقة بحيث دخلت البنية الاجتماعية اللبنانية في بداية مرحلة جديدة من تاريخها؟ ونزيد على هذا التساؤل تساؤلاً آخر: ما **الجديد** في هذه المرحلة الجديدة؟ لكننا رأينا، في تحليلنا لهذه الشروط، أن المرحلة هذه تتحدد، في جديدها نفسه، بآلية الصراع الطبقي الخاص بالبنية الاجتماعية اللبنانية، في تمفصل آلية هذا الصراع على آلية حركة التحرر الوطني العربية،

وليس بمعزل عنها. من هنا أتت الضرورة في ربط أزمة نظام الطغمة المالية بأزمة حركة التحرر هذه، في مرحلتها الانحسارية التي ميزناها بكونها، في **وجهها الرئيسي**، أزمة قيادتها الطبقية «القومية»، البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. نوجز فنقول إن هزيمة حزيران كانت، في دلالتها التاريخية، وفي ما تلاها من عجز «الأنظمة التقدمية» بالتحديد عن حسم الصراع فيها، وبالتالي في حركة التحرر العربية، لصالح الاتجاه الوطني الثوري، اعلانا تاريخياً لفشل البرجوازية الصغيرة **الوطنية** نفسها، في قيادتها حركة التحرر. في هزيمة حزيران انفجرت، بتعبير آخر، أزمة هذه البرجوازية الصغيرة وأزمة أنظمتها، من حيث هي أزمة سيطرتها الطبقية، بمعنى أن الأزمة هذه كانت، في تحددها كأزمة وطنية، أزمة اقتصادية وسياسية وايديولوجية. هنا تظهر بوضوح علاقة الترابط، او التمفصل، بين هذه الازمة وأزمة نظام الطغمة المالية. وسيكون لهذه العلاقة بين الأزمتين أهمية بالغة في تحديد مجرى الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية اللبنانية. ففي الوقت نفسه الذي دخلت فيه البرجوازية الصغيرة **المسيطرة** هذه، أو التي تحتل موقع الطبقة المسيطرة في ما كان يسمى «الانظمة التقدمية»، في **أزمتها السياسية العامة** التي بها دخلت حركة التحرر في مرحلتها الانحسارية تلك، نقول إذن، ونذهب في هذا القول مباشرة إلى الهدف، في هذا الوقت بالذات، دخلت البنية الاجتماعية اللبنانية في بداية مرحلة جديدة هي، بالتحديد، مرحلة **انفكاك** أوسع الفئات الوسطية، في المدينة والريف، **عن** البرجوازية الكبرى (الطغمة المالية)، أي مرحلة فك «**التحالف الطبقي**» الذي كانت فيه هذه الفئات، في تحددها «كطوائف»، خاضعة لهيمنة الطغمة المالية. هذا هو **الجديد** الذي بدأت تدخل فيه حركة الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية اللبنانية، وهذا هو، بالضبط، **العامل الرئيسي**، في تغيير بنية هذه الحركة. فبسبب طبيعة تبعيته البنيوية للامبريالية، وبعد الصدمة العنيفة التي أصابته، في أزمة بنك انترا، في موقع القوة منه، ـ أي في موقع ضعفه الرئيسي ـ، لم يعد النظام الاقتصادي البرجوازي، في تركيبه الكولونيالي المميز، قادراً على أن يهيء للفئات الواسعة من البرجوازية الصغيرة التي ارتبطت به ظروفاً معيشية تجعلها تقبل بهيمنة الطغمة المالية، وبخضوعها لسيطرة البرجوازية. ولقد كان الحزب الشيوعي اللبناني في ممارسته السياسية الثورية، مدركاً تمام الادراك لهذا التغير في الوضع الاجتماعي، ولما يهيئه هذا الوضع من **شروط موضوعية** لفك ذلك «التحالف» الذي كان قائماً بين البرجوازية الكبرى وفئات البرجوازية الصغيرة، في ظل هيمنة الطغمة المالية. ففي الموضوعات السياسية للمؤتمر الثالث الذي انعقد في الفترة بين ٧ و ١٠ كانون الثاني ١٩٧٢، نقرأ ما يلي: «مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، ونتيجة لسياسة البرجوازية الكبرى، تعاني فئات واسعة جداً من الحرفيين والبرجوازية الصغيرة وأوسع أوساط المنتجين الصغار

والمتوسطين في المدينة والريف، المزيد من المصاعب، وتتعرض مصالحها الحيوية للضرر البالغ (أزمة الحرفيين، أزمة تصريف الانتاج الزراعي، مصاعب مزارعي التبغ، والحبوب والحمضيات ومربي الدواجن، أزمة التجارة الداخلية، أزمة القطاع السياسي والفندقي....)

إن مصلحة هذه الاوساط تتعارض مع مجمل سياسة الطغمة المالية في الحقل الاقتصادي وفي ميدان التسليف والضرائب والعلاقات التجارية مع الخارج وسواها... وتحتدم التناقضات أكثر فأكثر بين هذه الأوساط وبين البرجوازية الكبرى وتبدأ بالتخلص من سيطرتها وتخوض بأشكال مختلفة نضالات من أجل مطالبها». (المرجع المذكور، ص ١٧٥).

مع تفاقم تلك الأزمة الاقتصادية انوجدت إذن الشروط الموضوعية لتحرر هذه الفئات الواسعة من البرجوازية الصغيرة من **ارتباطها السياسي التبعي** «الطائفي» بالطغمة المالية. وفي إطار هذه الشروط ابتدأت عملية هذا التحرر التي افتتحتها انتفاضة نيسان **١٩٦٩**، وتوجتها الحرب الأهلية. لكن الشروط الموضوعية هذه ليست شروط هذه الأزمة الاقتصادية وحسب، بل هي، أيضاً، شروط تلك الازمة السياسية العامة لأنظمة البرجوازية الصغيرة. معنى هذا أن في هذه الشروط التاريخية من انعقاد هذه الأزمة في حركة التحرر العربية على تلك الأزمة المتفاقمة الخاصة بنظام الطغمة المالية، انسدت، بشكل مضاعف، في وجه البرجوازية الصغيرة اللبنانية الوطنية المنفكة عن هذه الطغمة المالية، كل امكانية لصيرورتها طبقة مسيطرة، أو لوصولها، في تجربة تاريخية تكرر تجربة بعض البلدان العربية، إلى موقع السيطرة الطبقية. وأنسداد هذا الأفق في وجه صيرورتها الطبقية داخل حركة الصراع الطبقي يعود إلى أسباب عدة يتمفصل كل منها على الآخر، بالشكل نفسه الذي تتمفصل فيه آلية الصراع الطبقي في حركة التحرر العربية على آلية هذا الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية اللبنانية، في حركة واحدة معقدة هي التي تحدد بنية تلك المرحلة الجديدة من تاريخ النضال الوطني في لبنان. ربما كان السبب الرئيسي الذي أتت تتمفصل عليه الأسباب الأخرى لتحدد تحديده انسداد ذلك الأفق، أي لتزيده تحديداً، هو أن الطغمة المالية هي الفئة المهيمنة من هذه البرجوازية الكولونيالية الوسيطة. فبتكون الطغمة المالية، وباحتلالها موقع الهيمنة الطبقية، انقفلت في الصيرورة الطبقية نفسها لهذه البرجوازية المسيطرة كل امكانية لوصول أي فئة أخرى منها، بما فيها البرجوازية الصغيرة بشتى فئاتها، إلى موقع الهيمنة الطبقية، فانحكمت صيرورة هذه الفئات في إطار صيرورة البرجوازية ككل، وفي تطور نظامها الطبقي، بهيمنة الطغمة المالية وبخضوعها الضروري لهذه الهيمنة. وإذا نحن عاينا التجربة التاريخية الخاصة

بالانظمة التي كانت تسمى تقدمية في بعض البلدان العربية، رأينا أن طريق الانقلابات العسكرية كانت فيها طريق وصول تلك العناصر الوطنية من البرجوازية الصغيرة إلى موقع السيطرة الطبقية، أي أن الجيش هو الذي كان أداة وصولها إلى السلطة. لكن الجيش في لبنان ما كان بإمكانه، على الاطلاق، أن يلعب الدور الذي لعبته الجيوش في تلك الانظمة، لأسباب عديدة منها أنه ما تكوّن، أصلاً، في تركيبه الداخلي «الطائفي»، الذي انعكست فيه بنية النظام السياسي «الطائفي»، إلا ليكون في خدمة الطغمة المالية، وفي خدمة نظامها هذا. ومنها أنه، على نقيض تلك الجيوش، ما انوجد يوماً في مجابهة مباشرة مع إسرائيل. ولـمّا سمحت له الظروف، في أيام شهاب، بأن يلعب، كجيش، دوراً مباشراً في الحياة السياسية، كان دوره هذا في خدمة نظام البرجوازية الكبرى، بحيث تأكدت، بالعكس، هيمنة الطغمة المالية، فكانت الهيمنة هذه سبباً رئيسياً في فشل التجربة «الاصلاحية» الشهابية، بمعنى أن تكوّن هذه الطغمة المالية، من حيث هي الفئة المهيمنة من البرجوازية، قطع الطريق على كل محاولة اصلاحية برجوازية، وقضى عليها بضرورة الفشل، كما رأينا سابقاً. فبدلاً من أن يكون الأداة الصالحة لتحقيق **إمكانية** وصول البرجوازية الصغيرة، أو عناصر منها هي العناصر الوطنية، إلى السلطة، كان الجيش في لبنان، بالعكس، عاملاً يزيد في تحديد **استحالة** وصول هذه البرجوازية الصغيرة أو عناصر منها، إلى موقع السيطرة الطبقية. وبتعبير آخر، إن الاستحالة هذه هي استحالة بنيوية، أي إنها ترتسم في بنية التطور الكولونيالي نفسه الذي أدى إلى تكون الطغمة المالية، كالفئة المهيمنة من البرجوازية. والجيش، هذا الذي هو في تركيبه «الطائفي» الداخلي على صورة ذلك النظام السياسي «الطائفي» الذي هو أداة الحفاظ عليه، هو أثر من هذه البنية نفسها التي تحدد تلك الاستحالة التي بها يتحدد، من حيث هو، بالذات، أداة الحفاظ على هذا النظام الذي هو نظام الطغمة المالية. فإذا كان السبب الرئيسي الذي يحدد استحالة صيرورة البرجوازية الصغيرة في لبنان طبقة مسيطرة سبباً **بنيوياً**، على الشكل الذي بيّنا، فإن السبب هذا، في تحديده الاستحالة هذه، لا يتحرك منفرداً أو منعزلاً بل إنه يتحرك، في حقل الصراع الطبقي، في تحدده بعوامل أخرى تتضافر في تحديد هذا الحقل من الصراع الطبقي الذي فيه يتحرك. ولقد أتى عامل الجيش يزيد تحديداً تحديد تلك الاستحالة البنيوية في وصول البرجوازية الصغيرة إلى موقع السيطرة الطبقية. ولم يكن العامل هذا وحده، بل أتت عوامل تاريخية أخرى تتمفصل عليه في تمفصله على ذلك السبب البنيوي الرئيسي، فتزيد هذه الاستحالة استحالة، وتؤكدها. هكذا دوماً يتحرك التاريخ: أسباب تولد آثاراً بها تتحدد في تحديدها لها في حركة واحدة متشاملة من الصراع الطبقي. فحركة هذا الصراع الطبقي التي بدأت تنفك فيها فئات

البرجوازية الصغيرة عن الطغمة المالية، لم تأخذ، في لبنان المنحى الذي أخذته في تلك الأنظمة التي كانت تسمى تقدمية، وما كان بإمكانها أن تأخذ فيها هذا المنحى، لا للأسباب التي ذكرنا وحسب، بل بسبب تمفصلها أيضاً على حركة الصراع الطبقي في حركة التحرر العربية، بحيث أن انعقاد الأزمة في هذه الحركة، من حيث هي في وجهها الرئيسي أزمة سيطرة البرجوازية الصغيرة فيها، على أزمة نظام الطغمة المالية، في انفكاك فئات البرجوازية الصغيرة عن هذه الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة، زاد في تحديد استحالة وصول تلك الفئات من البرجوازية الصغيرة إلى السلطة، فساعد، بالتالي، على الحيلولة دون وقوعها في وهمها الطبقي بإمكان وصولها إلى موقع السيطرة الطبقية، أو قل إنه ساعد على تحررها من هذا الوهم، أو كان شرطاً تاريخياً مادياً من شروط هذا التحرر. ففي ظل أزمة البرجوازية الصغيرة الموجودة في موقع السيطرة الطبقية في حركة التحرر العربية، وفي موقع القيادة من هذه الحركة، ابتدأت إذن عملية انفكاك فئات البرجوازية الصغيرة عن الطغمة المالية في لبنان، في عملية معقدة من الصراع الطبقي هي، بالضبط عملية تحرر وطني تتمفصل، في آليتها الداخلية نفسها، على آلية حركة التحرر العربية، في حركة واحدة يحكمها **قانون تفاوت التطور**. هذا القانون الذي يحكم حركة التحرر العربية، هو إذن الذي يجعل من الساحة اللبنانية الحلقة الرئيسية (المركزية) في هذه الحركة. ولئن نحن نظرنا الآن في السنوات العشر الماضية نظرة تاريخية، في ضوء الحرب الأهلية وفي ضوء جديدها بالذات، لرأينا أن الساحة اللبنانية ابتدأت تصير الحلقة الرئيسية في الحركة التحررية العربية قبل هذه الحرب، أي منذ أبتدأت فيها سيرورة انفكاك فئات البرجوازية الصغيرة عن البرجوازية الكبرى، ليس بمعزل عن سيرورة أزمة البرجوازية الصغيرة التي تحتل في الحركة التحررية العربية موقع السيطرة الطبقية، وبالتالي، موقع القيادة، بل بالعكس، في ارتباطها الداخلي بهذه السيرورة بالذات. فالعلاقة بين هاتين السيرورتين في حركة تفاوت تطور الحركة التحررية العربية هي التي تفسر لنا ضرورة الذهاب في تحديد الساحة اللبنانية كالحلقة الرئيسية من هذه الحركة إلى ما قبل الحرب الأهلية، أي بالضبط، إلى بدايات سيرورة ذلك الانفكاك، وحديثاً، إلى انتفاضة نيسان ١٩٦٩. وسبب ذلك يعود، بشكل رئيسي، إلى أن سيرورة الانفكاك هذا أخذت في حقل الصراع الطبقي، الذي هو هو الصراع الوطني، في الساحة اللبنانية، منحى لم تعرفه من قبل حركة التحرر الوطني في العالم العربي، هو، بالتحديد، منحى **التحالف الطبقي**، في ممارسة الصراع الوطني. بين فئات هذه البرجوازية الصغيرة المنفكة عن البرجوازية الكبرى، وبين الطبقة العاملة، على أساس وجود تلك الفئات في هذا التحالف في **موقع السند الطبقي للطبقة العاملة**، وليس كما كان الأمر في تلك الأنظمة

التي كانت تسمى «تقدمية»، على أساس وجود الطبقة العاملة، في هذا التحالف، في موقع السند الطبقي للبرجوازية الصغيرة في السلطة. أن تكون الطبقة العاملة في موقع السند الطبقي لهذه البرجوازية الصغيرة في السلطة يعني، بكل دقة، أن تربطها بها في ذلك النوع من «التحالف الطبقي» **علاقة تبعية سياسية** تفقدها استقلاليتها السياسية الطبقية، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، أي أن تمارس معها، في هذا التحالف، الصراع الوطني على أساس **الخط السياسي الطبقي لهذه البرجوازية الصغيرة**، الذي هو، كما رأينا سابقاً، الخط السياسي البرجوازي «القومي» نفسه، وإن تغيّر منه الشكل، دون الجوهر، في شروط تاريخية محددة. وشروط ممارسة الصراع هذا على أساس هذا الخط السياسي «القومي» هو غياب، أو تغييب الخط السياسي الوطني الثوري الذي هو نفسه الخط البروليتاري في ممارسة الصراع الوطني. أما أن تكون فئات البرجوازية الصغيرة في موقع السند الطبقي للطبقة العاملة في التحالف الطبقي الوطني الثوري، فهذا يعني، بالتحديد، أن تسير الحركة الوطنية ـ أي هذا التحالف الطبقي ـ في ممارسة الصراع الوطني على هذا الخط السياسي الوطني الثوري الذي، **فيه وحده**، تتمكن الجماهير الوطنية من أن تتكون في قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية. ففي سيرورة انفكاكها عن الطغمة المالية، أتت فئات البرجوازية الصغيرة تحتل، في حقل الصراع الطبقي، **موقع الاستحالة** تلك، من حيث هي، في فائق تحددها، استحالة وصولها، في صيرورتها الطبقية، إلى موقع السيطرة الطبقية. باحتلالها موقع الاستحالة هذه، كانت البرجوازية الصغيرة تحتل، **موضوعياً**، في الساحة اللبنانية، **موقع السند الطبقي للطبقة العاملة**. أو قل، بتعبير أدق، إن احتلالها موقع تلك الاستحالة لم يترك لها، في سيرورة انفكاكها الطبقي عن الطغمة المالية، سوى موقع طبقي واحد ممكن في بنية حقل الصراع الطبقي، هو، بالتحديد، موقع السند هذا للطبقة العاملة. أما الموقع الآخر الممكن الذي هو موقع السند الطبقي للبرجوازية الكبرى، فهو الموقع نفسه الذي كانت تتحرر منه في سيرورة انفكاكها الطبقي ذاك. فالسيرورة هذه كانت **تهيؤها** إذن لاحتلال موقع السند للطبقة العاملة، بمعنى أنها كانت تجعلها قابلة لأن تقيم مع الطبقة العاملة علاقة من التحالف الطبقي الوطني ضد الطغمة المالية، لا يمكن لها أن تكون فيها إلا في موقع السند الطبقي لحليفها الرئيسي الجديد هذا، بحكم انسداد الأفق في وجه وصولها إلى موقع السيطرة الطبقية.

لكن، لا بد هنا من توضيح أمر حتى لا يقع القول هذا منا في التباس أو غموض. فسيرورة هذا الانفكاك الطبقي للبرجوازية الصغيرة عن الطغمة المالية ليست هي هي سيرورة إقامة تحالفها مع الطبقة العاملة. نحن هنا، بالعكس، أمام سيرورتين متميزتين، لكنهما مترابطتان في حركة واحدة معقدة من الصراع الطبقي: الأولى هي

سيرورة فك تحالف طبقي قديم، والثانية هي سيرورة إقامة تحالف طبقي جديد ومن نوع آخر. ولا فاصل بين الاثنتين، برغم تميز كل منهما من الأخرى، فكلما تسارعت الأولى، تسارعت الثانية، والعكس بالعكس. لكن لترابط الاثنتين في حركة واحدة **شرطاً أساسياً** هو أن تكون الطبقة العاملة مهيَّأة، **في خطها السياسي وفي ممارساتها الطبقية**، لإقامة هذا التحالف، من موقع وجودها فيه، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، ولمساعدة تلك الفئات من البرجوازية الصغيرة على التحرر من هيمنة الطغمة المالية. وعدم توفر هذا الشرط الاساسي لا يعرقل تحقق السيرورة الثانية وحسب، بل هو يعرقل تحقق السيرورة الأولى أيضاً، إن لم نقل إنه يعطلها، لأنه يضعها في أفقها التاريخي المسدود، ذلك الذي ترتطم به الصيرورة الطبقية لفئات البرجوازية الصغيرة بشكل تظل فيه الفئات هذه، في انفكاكها نفسه عن الطغمة المالية، في موقع خضوعها المتجدد لهيمنتها الطبقية. وبتعبير آخر، إذا لم تكن الطبقة العاملة، في حقل الصراع الطبقي، مهيَّأة بخطها السياسي الثوري لطرح البديل لذلك الأفق التاريخي المسدود، أي لفتح أفق تاريخي آخر يتفق مع المصالح الطبقية الفعلية لأوسع فئات البرجوازية الصغيرة، ومع طموحاتها الوطنية، فإن أزمة نظام الطغمة المالية تبقى في حركة دائمة من التجدد لا تشكل فيها سيرورة ذلك الانفكاك الطبقي خطراً جدياً على هذا النظام. هنا تظهر الأهمية التاريخية العظمى للمؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني. لقد رسم المؤتمر هذا الخط السياسي الوطني الثوري الذي جعل الطبقة العاملة قادرة على أن تكون بمستوى المهمات الضخمة للمرحلة التاريخية الجديدة، ليس في حركة الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية اللبنانية وحدها، بل في حركة التحرر العربية بكاملها. بخطها السياسي الثوري، هذا الذي غيّر بنية حقل الصراع الطبقي، إذ وضع النضال الجماهيري فيه في أفق تاريخي جديد هو بديل ذلك الأفق التاريخي المسدود بهيمنة الطغمة المالية، كانت الطبقة العاملة ـ وحزبها الشيوعي ـ مهيأة بالفعل لأن تلعب دورها الطبقي **القيادي** في الانتقال بتلك الفئات الواسعة من البرجوازية الصغيرة، في سيرورة انفكاكها الطبقي نفسها عن الطغمة المالية، إلى سيرورة **تحررها الطبقي السياسي** من هيمنة هذه الأخيرة، في تحالفها الطبقي مع الطبقة العاملة، على أساس ذلك الخط السياسي الوطني الثوري نفسه. بهذا التغير **البنيوي** الذي أحدثه المؤتمر الثاني في حقل الصراع الطبقي بإيجاد هذا الخط السياسي فيه، أزدادت أزمة نظام الطغمة المالية عمقاً، وازدادت استحالة تلك الاستحالة لوصول البرجوازية الصغيرة، أو فئات منها، إلى موقع السيطرة الطبقية، بمعنى أن الحل البرجوازي الصغير لهذه الأزمة ـ على الشكل الذي ظهر فيه في الأنظمة «التقدمية» ـ ازداد استحالة، بسبب انفتاح هذه

الإمكانية بالذات في حقل الصراع الطبقي، في أن تحتل الطبقة العاملة في التحالف الطبقي الوطني موقع الطبقة المهيمنة النقيض، أي الموقع الذي قياساً عليه يتحدد موقع فئات البرجوازية الصغيرة في هذا التحالف بكونه **موقع السند الطبقي للطبقة العاملة**.

نعود فنؤكد مرة أخرى، بلا خوف من التكرار، أن الجديد الجديد في المرحلة التاريخية التي افتتحتها انتفاضة نيسان **١٩٦٩**، والتي ترتسم الحرب الأهلية في ضرورة منطقها الداخلي، هو، بالتحديد، انفتاح هذه **الإمكانية** التي أوجدت في حقل الصراع الطبقي أفقاً تاريخياً جديداً كان من قبل مسدوداً. ليس في الساحة اللبنانية وحدها، بل في الساحة العربية أيضاً. أو قل إنه كان غائباً بغياب **النقيض الطبقي** للخط السياسي البرجوازي «القومي». بانفتاح هذه الامكانية، بعد المؤتمر الثاني، وبفعله، دخلت سيرورة الانفكاك الطبقي للبرجوازية الصغيرة عن البرجوازية الكبرى في خط تاريخي لم تعرفه من قبل حركة التحرر العربية، هو خط التحالف الطبقي بين فئات هذه البرجوازية وبين الطبقة العاملة، على أساس الخط الطبقي نفسه لهذه الطبقة المهيمنة النقيض في ممارسة **الصراع الوطني**، فتحرر التاريخ من حركة التجدد الدائم لأزمة نظام الطغمة المالية بشكل باتت فيه حركة الصراع الطبقي تسير، بحسب منطق ضرورتها الداخلية في أن تكون، أو بالأحرى في أن **تصير** الطبقة العاملة محور التحالف الطبقي الوطني، فتستقل الجماهير الشعبية، بهذا التحالف، **سياسياً**، **باستقلال الخط السياسي الطبقي** للطبقة العاملة في ممارسة الصراع الوطني، عن الخط السياسي البرجوازي «القومي» وعن وجهه الآخر الذي هو **الخط السياسي الانتهازي** في الحركة التحررية الوطنية. (على أساس تلك الامكانية **الموضوعية** المرتسمة في خط الحركة التاريخية نفسها، رفع الحزب، في مؤتمره الثاني وفي مؤتمره الثالث شعاره الأساسي الذي ما يزال قائماً، وهو **ضرورة** صيرورة الحزب **حزباً جماهيرياً**، وليس حزب الطبقة العاملة وحدها). ولئن تساءل البعض عن السبب الذي يدفعنا إلى القول إن الجماهير هذه تستقل سياسياً باستقلال الخط السياسي نفسه للطبقة العاملة، نجيب: لأن الخط الطبقي هذا هو هو الخط الوطني الثوري، أي نقيض الخط البرجوازي في ممارسة الصراع الوطني، ونجيب أيضاً: لأن استقلال الجماهير السياسي هذا هو نفسه تكونها في **قوة سياسية**، ولأن الجماهير ليست قوة سياسية إلا بقدر ما تكون القوة هذه **مناهضة للبرجوازية**، وفي هذا يكمن استقلالها. ونجيب كذلك: لأن الجماهير لا تمثل هذه القوة إلا **بذلك** التحالف وفي إطاره، ولأن وجود الطبقة العاملة في هذا التحالف، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، ووجودها فيه على أساس خطها الوطني الثوري، هو الذي يحدد الاستقلال السياسي لهذا التحالف، من حيث هو التحالف الطبقي الوطني، ومن حيث أنه **ثوري**

في علاقة تناقضه التناحري مع البرجوازية الرجعية المسيطرة.

٥ ـ الجديد في المرحلة التاريخية الجديدة

ليس غريباً أن يغلب الطابع النظري، حتى الآن، على هذا التحليل، فتحديد **الجديد** في المرحلة التاريخية التي نحن بصدد تحليلها هو الذي يقضي بذلك، لأن **الجديد** هذا ليس في **الحدث** نفسه، على أهميته، بل في بنية حقل الصراع الطبقي. وتغيّر هذه البنية هو الجديد ذاك، وهو الذي يسمح بالتكلم على **مرحلة جديدة** كانت بدايتها انتفاضة نيسان. إنه انفتاح ذلك الأفق التاريخي الجديد الذي هـو، في حقل الصراع الطبقي، أفق صيرورة الطبقات والفئات الاجتماعية المقهورة قوة سياسية مستقلة هي، بالتحديد، الحركة الوطنية. والصيرورة السياسية هذه التي تجد في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني شرطها التاريخي، لها تاريخها: إنه تاريخ النضالات الجماهيرية العارمة على امتداد سنوات ست ـ من انتفاضة نيسان حتى الحرب الأهلية ـ هي من أغنى السنوات في تاريخ الصراع الطبقي في لبنان، إن لم تكن أغناها وأكثرها تعقيداً. ولهذا التاريخ وتيرته: فالزمان فيه كثير كثير. كأن الزمان أكثر من الزمان، والحدث أكثر من الحدث، يتكثف ويتمعدن، وقد كان من قبل في تمدّد وتفتت. كأنه في استباق مستمر. كأن الزمان في لهفة إلى الوضوح، كأن الوضوح هو الانفجار. إنها لحظة الولادة: زمان يموت. يصير الزمان زماناً آخر. في حقل **الصراع الوطني** كانت الصيرورة السياسية تلك تتحقق، بمعنى أن الحقل هذا كان مجالها التاريخي. فيه كانت «الطوائف» تستحيل طبقات، وكانت الطبقات المقهورة هذه تتكون **سياسياً**، فتستقل **طبقياً** في **حركة وطنية** هي، بالتحديد، حركة تحالفها الطبقي ضد البرجوازية الكبرى. وحين نتكلم هنا على حقل **الصراع الوطني**، فإنما نعني به ـ كما هو في حقيقته التاريخية الموضوعية، أي العلمية ـ **حقل الصراع الطبقي** نفسه. ولا انفصال بين هذين الحقلين اللذين هما، في حركة التحرر الوطني، **حقل واحد**، إلا بالايديـولوجية البرجوازية «القومية» التي هي تقيم الفصل بينهما. لذا، كان من الطبيعي، أي من الضروري، أن تتحقق تلك العملية من التكوين السياسي المستقل، في وجه رئيسي منها، ضد هذه الايديولوجية «القومية» بالذات، فكانت، بالتالي، في تحققها التاريخي، عملية تحرر طبقي من هذه الايديولوجية البرجوازية. ولقد ظل الصراع مستمراً، وما زال كذلك، وسيبقى لفترة طويلة ـ وهذا أيضاً طبيعي وضروري ـ في هذه الحركة التاريخية الوطنية، بين مواقع الايديولوجية التي منها كانت تنتقل ـ أي تتحرر ـ تلك الطبقات المقهورة، والتي هي

مواقع الايديولوجية البرجوازية، «القومية» أو«الطائفية» (وهما وجهان من عملة برجوازية واحدة)، وبين مواقع الايديولوجية التي **إليها** كانت تنتقل، **وبها** كانت تتحرر، في صيرورتها السياسية تلك، والتي هي مواقع إيديولوجية الطبقة العاملة في حركة التحرر الوطني، من حيث أن موقع هذه الطبقة في هذه الحركة هو موقع قيادتها الطبقية **الضرورية** لها، ومن حيث أن ايديولوجية هذه الطبقة تمثل، بالضرورة إيديولوجية هذه الحركة، أي نظريتها الثورية. فحقل الصراع الوطني هو إذن حقل الصيرورة السياسية للطبقة العاملة، أي حقل استقلالها السياسي الطبقي ،ليس، بالطبع، عن الحركة الوطنية، بل في هذه الحركة نفسها التي هي حركة صيرورة الطبقات المقهورة قوة سياسية هي مستقلة، لأنها مناهضة للبرجوازية، وهي مناهضة للبرجوازية، بفعل تحالفها مع الطبقة العاملة، ولأن الطبقة العاملة تحتل، في هذا التحالف، بخطها السياسي الوطني فيه، الموقع الرئيسي الذي يعود إلى الطبقة المهيمنة النقيض، أو قل إنها، بخطها هذا، تسير، في هذا التحالف، في خط احتلالها هذا الموقع الرئيسي فيه، بحسب المنطق الذي يحكمه، والذي هو منطق ضرورة تناقضه التناحري مع البرجوازية المسيطرة. فلا استقلال سياسياً إذن للطبقة العاملة إلا في هذه الحركة وفي إطار استقلالها السياسي نفسه. ولا استقلال سياسياً للحركة الوطنية، بما هي حركة وطنية، إلا بالاستقلال السياسي للطبقة العاملة، وعلى أساس خطها الوطني الثوري.

ولقد سبق لنا القول إن علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية هي التي تحدد بالضرورة الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية، كالبنية الاجتماعية اللبنانية، كصراع وطني. فالصراع الوطني ضد الامبريالية هو نفسه الصراع الطبقي ضد الطغمة المالية، والعكس بالعكس. معنى هذا أن علاقة التلاحم النضالي مع المقاومة الفلسطينية ليست هي التي تحدد الصراع الطبقي ضد الطغمة المالية كصراع وطني، بل بالعكس، إن علاقة التبعية البنيوية التي تربط نظام الطغمة المالية بالامبريالية هي التي تحدد الصراع الطبقي ضدها كصراع وطني. على هذا الأساس من تحدد الصراع الطبقي في آليته الداخلية نفسها كصراع وطني، تتحدد علاقة التمفصل بين الحركة الوطنية اللبنانية والحركة الوطنية الفلسطينية في حركة التحرر الوطني العربية. لهذا ستعرف حركة التكون السياسي المستقل للطبقات المقهورة، في حركة وطنية واحدة، ضد البرجوازية الكبرى، صراعاً إيديولوجياً وسياسياً بين الخط الوطني الثوري (بالشكل الذي حددنا سابقاً) وبين الخط «القومي»، لا سيما في مجال العلاقة بين هذه الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية. وهذا أيضاً طبيعي وضروري في الحركة الثورية الواحدة، لا سيما في الشروط التاريخية المحددة من انتقال هذه الحركة إلى مرحلة جديدة هي،

بالتحديد، مرحلة الضرورة التاريخية في انتصار الخط الوطني الثوري على الخط «القومي» ـ وعلى حليفه الخط الانتهازي ـ في حركة التحرر الوطني بعامة، وفي العالم العربي بخاصة.

لم ننته بعد من تحديد **الجديد** في تلك المرحلة التاريخية التي افتتحتها انتفاضة **١٩٦٩**، ميزنا الجديد هذا بأنه تغيّر في بنية العلاقة السياسية **الطبقية** بين البرجوازية الكبرى والجماهير الشعبية، وقلنا إن التغيّر في بنية هذه العلاقة كان يتم في حقل **الصراع الوطني**. لقد تمكنت هذه الجماهير وقواها التقدمية، في تلاحمها النضالي مع المقاومة الفلسطينية، من أن تجابه «سلطة البرجوازية الكبرى وأجهزتها القمعية... وأن تمنع تنفيذ مخطط التصفية ضدها في لبنان، ومخطط ضرب الحركة الشعبية والقوى التقدمية.... (وأن توجه) ضربة رئيسية للأجهزة العسكرية التي كانت تحاول أن تؤمن استمرار وزيادة سيطرتها على السلطة». (راجع، سابقاً، النص الذي اقتطفنا من الموضوعة **٣٥** من الموضوعات السياسية التي أقرّها المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني). لم تكن انتفاضة نيسان إذن، بحسب هذا النص: «بداية مرحلة **جديدة** في لجوء سلطة الطغمة المالية إلى القمع البوليسي الوحشي» وحسب، بل إنها كانت أيضاً، وبوجه خاص، بداية مرحلة جديدة في قدرة الجماهير الشعبية اللبنانية المتلاحمة بالجماهير الفلسطينية، على التصدي لهذا القمع، وعلى تحقيق مكاسب هامة ضد سلطة الطغمة المالية، منها منع تنفيذ مخطط التصفية ذاك، (في أثر تلك الانتفاضة، ثم توقيع اتفاق القاهرة الذي انتزعت فيه المقاومة الفلسطينية حقها الشرعي في الوجود المسلح في لبنان)، ومنها توجيه تلك الضربة الرئيسية للأجهزة العسكرية، بالإضافة إلى بعض المكاسب الديمقراطية. هذا يعني أن البرجوازية الكبرى لن تكلّ عن تصعيد قمعها الطبقي، بشتى الوسائل، للجماهير الشعبية اللبنانية الفلسطينية، وأن الجماهير هذه، بدورها، لن تكلّ عن تصعيد تصديها لهذا القمع بشتى الوسائل أيضاً، وأن حركة الصراع بين طرفي هذا التناقض الطبقي قد دخلت، بالتالي، في مرحلة جديدة، هي، بالتحديد، مرحلة **انكسار** حركة التجدد الدائم لأزمة نظام الطغمة المالية. أن **تنكسر** حركة تجدد هذه الأزمة يعني أن بنية حقل الصراع الطبقي التي كانت تؤمن لها تحققها الآلي، بلا عائق، قد تغيّرت، بحيث انوجد فيها **العائق** الذي يحول دون هذا التحقق الآلي. بارتطام حركة التجدد تلك بعائقها هذا، انطرحت، في حقل الصراع الطبقي، قضية **النظام البديل**، بمعنى أن **حل** تلك الازمة المزمنة الذي يكمن في ضرورة إيجاد بديل هو **نقيض** نظام الطغمة المالية، قد اندرج في جدول أعمال الصراع الطبقي **كمهمة ممارسية** (عملية) هي مهمة ذلك «العائق» نفسه. وما «العائق» هذا سوى **الحركة**

الوطنية التي تمثل تحول الطبقات والفئات الاجتماعية المقهورة إلى قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية. لما كانت الطبقات والفئات هذه، في حقل الصراع الطبقي، «طوائف»، كانت أزمة نظام الطغمة المالية تتجدد بلا عائق **سياسي** يحول دون تجددها. فلما صارت «الطوائف» هذه طبقات متحالفة في حركة وطنية هي قوتها السياسية المستقلة، استحالت ذلك «العائق» الذي بات تجدد الأزمة من نظام الطغمة المالية يقضي بضرورة إزالته. ولم تتمكن الطغمة المالية من الإطاحة بهذا «العائق» السياسي الذي، كلما كانت تزداد شراسة في محاولة القضاء عليه، كان، بالعكس، يتعزز ويتثبت، فيزداد قوة على قوة، ويحشر البرجوازية الكبرى في زاوية مأزقها الطبقي، ويحقق ضدها انتصارات وطنية وديمقراطية مهمة. حتى كانت الحرب الأهلية.

إن المرحلة الممتدة من نيسان **١٩٦٩** حتى نيسان **١٩٧٥**، في الأفق التاريخي الذي ارتسمه الخط السياسي الوطني الثوري المنبثق عن المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني، هي التي يمكن لنا أن نميزها بكونها **تاريخ تكون الحركة الوطنية اللبنانية**، ليس بمعنى أن النضال الوطني في لبنان يبتدىء من بداية هذه المرحلة، ـ وهو الذي يمتد، بالعكس، إلى ما قبل الانتداب نفسه ـ، بل بمعنى أن تاريخ هذا التكون، في امتداد ذلك النضال الوطني الطويل السابق عليه، هو تاريخ انتقال هذا النضال إلى مرحلة جديدة هي مرحلة السير فيه في ذلك الخط الوطني الثوري. والتاريخ هذا هو نفسه تاريخ التكون **السياسي الطبقي** لتلك «الطوائف» في قوة سياسية مستقلة، أي تاريخ **تحررها الوطني** من علاقة تبعيتها السياسية للبرجوازية المسيطرة، وبالتالي، **صيرورتها** السياسية الطبقية **حركة وطنية** من **نوع جديد**، هو القائم على قاعدة هذا الخط الوطني الثوري الذي هو النقيض **الطبقي** للخط البرجوازي«القومي». وحين نقول إن حقل تاريخ هذا التكون السياسي الطبقي الذي تتمفصل فيه، في سيرورة واحدة، سيرورة الانفكاك الطبقي للبرجوازية الصغيرة عن الطغمة المالية، وسيرورة تحالفها مع الطبقة العاملة، هو حقل **الصراع الوطني**، فإننا لا نفهم الصراع هذا، بحسب الايديولوجية البرجوازية، على أنه الصراع «**القومي**»، ولا نحصره، بالطبع، في كونه صراعاً من أجل الدفاع عن المقاومة الفلسطينية. فمنطق الفكر «القومي» يلتقي هنا مع منطق الفكر «الانعزالي» في **منطق واحد** هو منطق الفكر البرجوازي في القول، مثلاً، إن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان هو السبب في انفجار الازمة اللبنانية، بمعنى أن الأزمة هذه ليست أزمة نظام الطغمة المالية، بل هي «أزمة العمل الفدائي» في لبنان. فالنظام ذاك ليس في أزمة، ولأنه ليس كذلك، فإن الوجود الفلسطيني المسلح هو الذي يتهدده، من **الخارج**، ويشكل خطراً عليه. بهذا المنطق، يصل الفكر «القومي» إلى ما

يصل إليه الفكر «الانعزالي» من تأكيد أن الحرب في لبنان لم تكن **اهلية**، بل كانت حرباً بين اللبنانيين و «الغرباء»، أي الفلسطينيين (ملاحظة في شكل سؤال: أليس بالفكر «القومي» وقياساً عليه، يتحدد فكر البرجوازية اللبنانية، والطغمة المالية منها بوجه خاص، كفكر «**انعزالي**»؟ أليس التحديد هذا لهذا الفكر تحديداً «قومياً»، وبالتالي، ايديولوجياً برجوازياً؟ ألم يحن الوقت لتحرير اللغة العلمية ـ وهي اللغة الماركسية نفسها ـ من سيطرة الايديولوجية البرجوازية؟ أليست عملية هذا التحرير اللغوي، في وجه رئيسي منها، تحريراً للفكر العلمي في إنتاجه المعرفة النظرية لحركة التحرر الوطني؟ ثم أليست عملية تحرير هذا الفكر جزءاً من عملية التحرر الوطني نفسها؟). وكيف يكون النظام في أزمة، وهو الكيان ـ الجوهر، والجوهر هذا لا يعتمله أي تناقض؟ إذن، فالتناقض خارجي، وبالتالي، «**قومي**»: إنه قائم بين النظام ـ الكيان ـ الجوهر، وبين المقاومة الفلسطينية. والصراع، في هذا التناقض، ينحصر **كله** بين **هجوم** على المقاومة هذه ـ من حيث هي تشكل الجسم الغريب عن الكيان، وبين **دفاع** عنها، من حيث هي تشكل، ضد هذا الكيان **الزائف**، جسد الكيان الحقيقي (الكيان العربي)، أو تجسيده التاريخي. وفي الحالتين، يقوم الصراع هذا، بين منطق الفكر الانعزالي ومنطق الفكر «القومي»، على قاعدة مشتركة بين الاثنين هي الاقرار الضمني بأن الأزمة ليست داخلية في بنية نظام الطغمة المالية، وبأن الصراع في هذه البنية ليس صراعاً **طبقياً**، بل هو صراع «**قومي**». أليس **منطق** هذين الفكرين **واحداً**، برغم «الصراع» بينهما؟ ألا تقوم وحدة المنطق من هذين الفكرين على أساس الاتفاق التام بينهما على **ضرورة** تغييب الصراع الطبقي؟ بنفيه الصراع الطبقي هذا، أو قل بنفيه أن يكون الصراع هذا هو هو **الصراع الوطني** نفسه، ألا يقدم الفكر «القومي» للفكر «الانعزالي» **حجته** «**القومية**»؟ أليس هو يؤكد الطابع «القومي» لهذا الفكر «الانعزالي» في نفيه له **نفياً** «**قومياً**»؟ لا تناقض بين فكر «قومي» وفكر «قومي» آخر، حتى لو كان الأول منهما «لبنانياً» والآخر «عربياً». لا تناقض بينهما إلا في **الظاهر**، أي **بالفكر** «القومي»، **وفي** الفكر «القومي» نفسه. وما الفكر هذا، وحقيقته التاريخية الاجتماعية، وفي ظهوره «القومي»، سوى الفكر **الطبقي** البرجوازي الرجعي في حركة التحرر الوطني. كهذا الفكر «الانعزالي» الذي، في مظهره «القومي اللبناني»، الذي يتستر فيه، يرفع إلى **المطلق** نظام الهيمنة الطبقية للطغمة المالية، فيظهره مظهر الكيان ـ الجوهر، بحيث أن كل صراع طبقي ضد هذا النظام ينقلب عنده، وبه أي بفعل أثر الوهم الايديولوجي الطبقي الذي تولده في الوعي الاجتماعي سيطرة الايديولوجية البرجوازية «القومية ـ الطائفية»، صراعاً «قومياً» ـ أو صراعاً «طائفياً» ـ ضد الكيان ـ الجوهر.

ضد هذا المنطق من الفكر «القومي» نقول إن حقل الصراع الذي كانت تتكون فيه الطبقات المقهورة في قوة سياسية مستقلة هو حقل الصراع الوطني، الذي هو هو حقل الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية، حيث نظام السيطرة السياسية الطبقية هو نظام الطغمة المالية. والنظام هذا الذي دخل في أزمته منذ بدء تكونه، قد دخل، بانتفاضة نيسان، في مرحلة جديدة هي مرحلة جديدة من أزمته هذه بالذات. لهذا القول أهمية بالغة، ليس على الصعيد النظري وحده، بل على صعيد الممارسة السياسية أيضاً، في تحديد نوع العلاقة بين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، في ممارسة الصراع الوطني ضد الطغمة المالية. ولقد انطرحت القضية هذه، في حقليها النظري والسياسي، منذ تلك الانتفاضة وما زالت، بالطبع، مطروحة حتى الآن، بالشكل نفسه. من هنا أتت الضرورة في التوقف طويلاً عند انتفاضة ٢٣ نيسان. نحن أمام منطقين من الفكر في تحليل هذه الانتفاضة: الأول، هو منطق الفكر «القومي» الذي يعزلها عن سياقها التاريخي في حركة تجدد الأزمة من نظام الطغمة المالية، ولا يرى إليها إلا من زاوية واحدة هي زاوية علاقتها بالعمل الفدائي، دون أن يفهم حقيقة هذه العلاقة، فيصل، بالتالي، من موقع هذا النظر «القومي» إلى حصر الصراع كله ضد نظام الطغمة المالية، في **شعار واحد** هو شعار الدفاع عن المقاومة الفلسطينية، بحيث يصل، تحت هذا الشعار، بشكل متسق جداً، إلى **ضرورة** وضع الحركة الوطنية في علاقة من التبعية السياسية للمقاومة الفلسطينية **تنتفي** فيها، في نهاية التحليل، **ضرورة تغيير** ذلك النظام من السيطرة الطبقية نفسه. أما الثاني، فهو منطق الفكر الوطني الثوري الذي يضع تلك الانتفاضة، بالعكس، في سياقها التاريخي ذاك، فيرى فيها انعقاد أزمة نظام الطغمة المالية على القضية الفلسطينية التي تنعقد عليها أزمة حركة التحرر العربية، بحيث تتحدد المرحلة الجديدة من أزمة ذاك النظام بكونها، في آن، مرحلة جديدة من أزمة هذه الحركة نفسها، في انعقاد الأزمتين، على القضية الفلسطينية في الساحة اللبنانية، أي في حقل الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية اللبنانية. في ضوء هذا المنطق، تصير الاستقلالية السياسية للحركة الوطنية، في علاقة تحالفها الثوري بالمقاومة الفلسطينية، أساسية، ليس لهذه المقاومة وحدها، بل لحركة التحرر الوطني كلها في العالم العربي، لأنها تمثل، في نهاية التحليل، استقلالية الخط السياسي الوطني الثوري الذي تسير فيه الحركة الوطنية، في الساحة اللبنانية، في تلاحمها النضالي مع الثورة الفلسطينية، ضد الخط السياسي البرجوازي «القومي» في الحركة التحررية العربية. منذ بداية هذه المرحلة، أي منذ مؤتمره الثاني، أدرك الحزب الشيوعي اللبناني الأهمية التاريخية العظمى لهذا الصراع الطبقي بين الخطين السياسيين النقيضين في الحركة

الثورية نفسها، وتوقف طويلاً عند انتفاضة ٢٣ نيسان، كأنه كان يرى في هذه الانتفاضة مقدمات الحرب الأهلية. قد يظن القارىء أن في هذا القول منا مبالغة تدل على تعصب حزبي يرفضه هدوء منطق الفكر العلمي. فلندع القارىء يحكم بنفسه، ولنطلب منه، تسهيلاً لمهمته، العودة إلى سلسلة من ثلاثة مقالات نشرها الرفيق جورج حاوي تباعاً في العدد السادس والسابع والثامن من مجلة الطريق سنة ١٩٦٩، فلئن فعل ذلك، وجد في هذه المقالات تحليلاً مسهباً لانتفاضة ٢٣ نيسان ولأسبابها، وتحديداً لطبيعة المرحلة الجديدة ولمهمتها المركزية.

٦ ـ في العلاقة بين الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية.

تبرز القضية الأساسية بوضوح في عنوان المقال الأول نفسه: «حكم الطغمة المالية يفقد كل مبررات وجوده». هذا هو الدرس التاريخي الذي تستخلصه الممارسة السياسية الثورية من انتفاضة نيسان. فالانتفاضة هذه، «بإسقاطها الحكومة التي نفذت المجزرة الكبرى ضد الجماهير اللبنانية والفلسطينية، دفعت **أزمة نظام الاقتصاد الحر**، في لبنان، وحكم الطغمة المالية، إلى **مرحلة جديدة** في تعمقها واتساعها. وإلى جانب ذلك، طرحت بالحاح قضية **النظام البديل والحكم القادر** على الخروج من الأزمة». (مجلة الطريق ـ العدد السادس ـ١٩٦٩). إنها الأسطر الأولى، تختصر القضية **كلها**، بوجهيها: النظري والسياسي. وما التحليل الذي سيتبعها سوى توضيح وتثبيت لهذا الدرس التاريخي المكثف. لكنه ضروري. فالكل، في الحركة الثورية نفسها، أي في هذا التحالف الطبقي الثوري، لا يرى ما تنفذ إليه تلك الممارسة السياسية بعين خطها الوطني الثوري. من هنا أتت الضرورة في إثبات صحة هذا الخط، ضد نقيضه، الخط البرجوازي «القومي». الأزمة ليست **عارضة**، والأزمة ليست «**قومية**»، والعلاقة ليست **خارجية** في تصادم نظام الطغمة المالية والمقاومة الفلسطينية. ولأن الأزمة «ليست أزمة العمل الفدائي، بل أزمة نظام الطغمة المالية»، (المرجع نفسه)، كان التصادم. فحكم الطغمة المالية «هو الذي عرّض، ويعرّض، سيادة البلاد وسلامتها للخطر. وهو بعد ثبوت عجزه الاقتصادي والاجتماعي قد أثبت في الأزمة الراهنة عجزه السياسي والوطني، ففقد كل مبررات وجوده. لولا حالة الضعف والوهن والهزال التي أوصل هذا الحكم البلاد إليها لما كانت قضية الفدائيين لتشكل أي مشكلة أو لتثير أي أزمة». (المرجع نفسه). هنا تكمن **الأزمة، في بنية النظام** هذا نفسه. **الخطأ، كل الخطأ، في منطق الفكر**

«القومي»، ـ (حتى هذا القول يفتقد الدقة العلمية: هل الخطأ هذا خطأ؟ أليس هو بنية هذا المنطق نفسه؟) ـ ليس في نفيه أن يكون نظام الطغمة المالية في أزمة، بل هو في أنه يرى الأزمة هذه كنتيجة لعلاقة التصادم بين هذا النظام والمقاومة الفلسطينية. لكن العكس هو الصحيح: فأزمة هذا النظام ليست وليدة علاقة تصادمه بالمقاومة الفلسطينية، بل إن علاقة تصادمه هذه هي وليدة أزمته البنيوية، لا سيما في بداية مرحلتها الجديدة تلك. هذا هو أساس الاختلاف بين منطق الفكر «القومي» ومنطق الفكر الوطني الثوري في تحديد طبيعة الأزمة من نظام الطغمة المالية: فالأول يرى أن المقاومة الفلسطينية هي التي وضعت النظام هذا في أزمة، وهي التي تقع عليها، بالتالي، مهمة «تغييره»، ويعود إليها دور قيادة هذه المهمة، ليس من حيث هي مهمة إيجاد الحل الفعلي لتناقضاته البنيوية بإقامة نظام بديل عنه هو نظام الحكم الوطني الديمقراطي، بل من حيث هي تنحصر في فرض حكم عليه، دون تغيير له أو لبنيته، ينتظم في إطاره نفسه، ويكون قادراً على إقامة علاقة مع المقاومة الفلسطينية هي، في أحسن الحالات، علاقة «حسن جوار». فهو إذن ـ نعني ذلك المنطق من الفكر «القومي ـ يؤكد ضمنياً إمكانية أن يكون الحكم في هذا النظام حكماً وطنياً، أي أن تكون سلطة البرجوازية المسيطرة نفسها، أو أن تصير هذه السلطة سلطة وطنية، لأن الحافز «القومي» عنده أقوى من الحافز «الطبقي»، على أساس الفصل بينهما. إنه يجهل إذن تمام الجهل، وله مصلحة طبقية في أن يجهل أن العلاقة بين بنية ذاك النظام وبين عدائه للمقاومة (وللحركة الوطنية) هي علاقة ضرورية، بمعنى أن العداء هذا ملازم بالضرورة لبنيته الداخلية. فما دام هذا النظام قائماً، فلا بد لعلاقته بالمقاومة أن تكون علاقة عدائية، كعلاقته العدائية بكل حركة وطنية، ليس في لبنان وحسب، بل في العالم العربي أيضاً. ولا غرابة في هذا الأمر الذي يبدو لمنطق الفكر «القومي» غريباً، والذي يجد تفسيره العلمي في طبيعة علاقة التبعية البنيوية التي تربط ذلك النظام بالامبريالية، فتحدد الصراع الوطني بالضرورة كصراع طبقي ضد البرجوازية وضد الفئة المهيمنة منها بوجه خاص، التي هي الطغمة المالية. ولئن كان منطق الفكر «القومي» عاجزاً عن أن يفهم هذا الأمر الذي يبدو له غريباً، فلأنه، ببساطة، منطق الايديولوجية البرجوازية نفسه.

أما منطق الفكر الوطني الثوري الذي هو، في طابعه التاريخي العلمي، منطق الفكر الطبقي البروليتاري، فهو يرى أن أزمة نظام الطغمة المالية هي أزمة بنيته، وأن الأزمة هذه مزمنة، وأنها دخلت بانتفاضة نيسان في مرحلة جديدة، وأن الجديد هو في هذه المرحلة منها ليس في تمفصلها على القضية الفلسطينية ـ برغم ما لهذا التمفصل من أهمية

بالغة في تحديد انفجار الأزمة ـ بل الجديد فيها هو أنها، في **تمفصلها هذا بالذات**، قد «طرحت بإلحاح قضية **النظام البديل، والحكم القادر** على الخروج من الأزمة». ليست المقاومة الفلسطينية إذن هي التي وضعت النظام في أزمة. ففي انتفاضة نيسان التي «كانت ردة فعل على مؤامرة السلطة لتصفية العمل الفدائي»، (مجلة الطريق ـ العدد السابع ـ **١٩٦٩**)، «وجد الحكم نفسه وجهاً لوجه أمام أزمته الفعلية»، (مجلة الطريق ـ العدد السادس)، بمعنى أن أزمته هذه التي كانت في حركة تجدد دائم قد **انفجرت** وتمكنت الجماهير الشعبية اللبنانية والفلسطينية من أن تمنع مؤامرة التصفية أن تمر، ومن أن تعرقل، بالتالي، حركة تجدد الأزمة التي راحت تستمر في دورانها ضمن حلقة مفرغة هي التي انوجد فيها الحكم «وجهاً لوجه أمام أزمته الفعلية». أن ينوجد الحكم في حلقته المفرغة هذه يعني، بالتحديد، أن قضية النظام البديل باتت مطروحة، على جدول أعمال الصراع الطبقي كمهمة ملحة. لهذا، استحال التناقض في بنية النظام، في هذه المرحلة الجديدة من أزمته، **تناقضاً انفجارياً**، أي أنه استحال **مركزاً لانصهار** مجموعة من التناقضات تضافرت في تحديده، هي تلك التي أشرنا إليها سابقاً، في انعقاد أزمة حركة التحرر العربية على أزمة نظام الطغمة المالية، في عقدة القضية الفلسطينية في الساحة اللبنانية، في هذه المرحلة التاريخية بالذات من تمفصل سيرورة الانفكاك الطبقي للبرجوازية الصغيرة عن الطغمة المالية على سيرورة تحالفها الطبقي مع الطبقة العاملة، على أساس الخط الوطني الثوري، نقيض الخط البرجوازي «القومي».

إن حركة انعقاد تلك التناقضات كلها على عقدة مركزية واحدة هي، في الساحة اللبنانية، نقطة تمفصل أزمة نظام الطغمة المالية على قضية المقاومة الفلسطينية، جعلت من العقدة هذه مركزاً لانصهار هذه التناقضات، بحيث استحالت قضية النظام البديل مجالاً لصراع طبقي عنيف، تارة خفي، وتارة صريح، بين قوى الخطين السياسيين النقيضين في الحركة التحررية العربية: الخط البرجوازي «القومي» والخط الوطني الثوري. هذا يعني، بوضوح، أن هذا الصراع بين قوى الخطين حول قضية النظام البديل لم يكن محصوراً في القوى السياسية المتصارعة في البنية الاجتماعية اللبنانية وحدها، بل إن قوى هذين الخطين النقيضين في المقاومة الفلسطينية وفي الحركة التحررية العربية كانت أيضاً بدورها معنية بهذا الصراع، بمعنى أن قوى الخط البرجوازي «القومي» في هذه المقاومة وفي هذه الحركة كانت في صراع ضد قوى الخط الوطني الثوري في الحركة الوطنية اللبنانية حول قضية النظام البديل نفسها، فكانت، بالتالي، عائقاً يحول، بأشكال مختلفة، دون تحقيق تلك المهمة الملحة: اسقاط حكم الطغمة المالية وإقامة الحكم الوطني الديمقراطي. وما ذلك النظر في أزمة نظام الطغمة المالية، من جانبها

الواحدي الذي تظهر فيه، بمنطق الفكر «القومي»، كأنها أزمة عارضة لا علاقة لبنية هذا النظام بها، أي كأنها نتيجة علاقة تصادم هذا النظام بالمقاومة الفلسطينية، سوى شكل من أشكال هذا الصراع الطبقي، هو شكل تحركه في حقله الايديولوجي. من هنا أتت ضرورة التصدي لمنطق هذا الفكر «القومي» في تحديد طبيعة الأزمة التي انفجرت في انتفاضة نيسان، من حيث هي أزمة نظام الطغمة المالية، ومن حيث أن الأزمة هذه طرحت بإلحاح قضية النظام البديل. وما كان لهذه القضية أن تنطرح بهذا الشكل الملح لو لم يكن النظام هذا في أزمة هي أزمة **بنيته الطبقية** الداخلية. لقد أدرك الحزب الشيوعي اللبناني منذ البدء أن عليه أن يخوض صراعاً إيديولوجياً حاسماً ضد هذا المنطق من الفكر، فما الصراع هذا سوى وجه من صراعه التاريخي ضد الخط السياسي البرجوازي في الحركة الثورية نفسها، عليه يترتب تحديد طبيعة العلاقة الثورية الصحيحة بين الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. في هذا الهدف يحدد الرفيق جورج حاوي، انتفاضة نيسان بقوله إن «حركة الجماهير في الثالث والعشرين من نيسان كانت ردة فعل على مؤامرة السلطة لتصفية العمل الفدائي». والقول هذا صحيح، بما يعنيه من تمفصل للنضال الجماهيري على القضية الفلسطينية وبما يعنيه من تحديد للطابع **الوطني** لهذا النضال ضد السلطة البرجوازية الطبقية. لكنه قد يستثير التباساً يؤدي به إلى الانزلاق إلى ذلك المنطق من الفكر «القومي». ضد هذا المنطق يأتي قول آخر يؤكده صاحب المقال بالأسود حين يقول، مباشرة بعدما سبق: «إن محاولة السلطة تصفية العمل الفدائي هي جزء من مخطط شامل لسياسة الدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً... وانتفاضة الثالث والعشرين من نيسان ضد تصفية العمل الفدائي كانت انتفاضة ضد المخطط الشامل لسياسة الدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً». (الطريق ـ العدد السابع ـ **١٩٦٩**). فالدفاع عن المقاومة الفلسطينية إذن يأخذ في هذا النضال الجماهيري الوطني كامل معناه، من حيث هو نضال ضد البرجوازية الكبرى وضد سلطتها الاقتصادية والسياسية. أما بالنسبة لذلك الفكر «القومي»، فالدفاع عن المقاومة ليس له، بالطبع، هذا المعنى الذي يستند إلى أن الصراع الوطني هو نفسه الصراع الطبقي، بل هو موقف «قومي» مستقل عن الموقف «الطبقي»، في الصراع الاقتصادي الاجتماعي، وله الغلبة عليه، لأن الغلبة هي للصراع «القومي» على الصراع «الطبقي» في انفصال الاثنين واستقلالهما، في الزمان والمكان، بعض عن بعض. كأن للبرجوازية الكبرى تلك سياستين مستقلتين: واحدة للحقل «القومي» هي التي تقودها إلى موقف العداء للمقاومة الفلسطينية، وهي التي ضدها كانت انتفاضة نيسان، وأخرى للحقل الاقتصادي الاجتماعي، قد تكون سليمة وقد لا تكون، لكنها لا تدخل في تحديد هذه الانتفاضة، ولا علاقة لها بها. وقد تخوض الجماهير في هذا الحقل

ضد البرجوازية صراعاً «طبقياً» هو صراعها الاقتصادي الاجتماعي. لكن الصراع «الطبقي» هذا ليس هو صراعها **السياسي** الذي به تتمكن من تغيير النظام، أو من إسقاط حكم البرجوازية الكبرى، إن هي أرادت ذلك، أو إن كان هذا التغيير وارداً كمهمة عملية. فصراعها «السياسي» هذا هو صراعها «القومي» نفسه الذي به وحده، من خارج الصراع «الطبقي» وفي استقلال عنه، ومن خارج حركة التناقض في بنية النظام، يكون لها «تغيير» هذا النظام، إن كان هذا «التغيير» الذي ليس بتغيير وارداً. لهذا، كان الصراع «الطبقي» ذاك **دون** الصراع «القومي» هذا الذي يجب أن تظل له الغلبة عليه، كأنهما في علاقة تنافر يعرقل فيها الواحد منهما الآخر، والعكس بالعكس. فلا بد من تقديم الصراع «القومي» على الصراع «الطبقي»، ولا بد من تأجيل هذا حتى يتم النصر لذاك. إذن، فلينحصر نضال الجماهير الشعبية في شعار واحد هو شعار المرحلة، من حيث أن هذه هي المرحلة «القومية»، ومن حيث أن شعارها هو الدفاع عن المقاومة الفلسطينية.

لكن البرجوازية ليس لها سياستان: واحدة «قومية»، وأخرى «طبقية»، بل إن لها سياسة **طبقية** واحدة هي التي تمارسها في شتى حقول الصراع الطبقي، من موقع وجودها، في سيطرتها الطبقية نفسها، في أزمة. ولا وجود لصراعين مستقلين: واحد «قومي»، والآخر «طبقي». فالصراع الطبقي ـ وإن تحرك في حقول منه مختلفة ـ واحد، هو، في البنية الاجتماعية الكولونيالية، الصراع الوطني. فمن موقع ممارستها الصراع هذا، تقف الجماهير الشعبية الوطنية موقف الدفاع عن المقاومة الفلسطينية ضد البرجوازية الكبرى وضد سلطتها الطبقية. لكنها تمارس، في موقفها هذا، صراعها ذاك في أشكال إيديولوجية محددة هي التي فيها تعي صراعها هذا وتمارسه. ولئن نحن نظرنا في أشكال هذا الوعي، لرأينا أنّها تلك التي ما تزال واقعة تحت سيطرة الايديولوجية «القومية» بالذات، أو قل إنها تلك التي، في حركة الصراع الجماهيري نفسها من أجل التحرر من هذه الايديولوجية، ما تزال واقعة تحت سيطرتها. وهنا، لا بد من التمييز بين الحركة المادية التاريخية وبين أشكال الوعي الاجتماعي التي فيها تتحقق هذه الحركة. فمن الخطأ الفادح ـ كما يقول ماركس ـ أن نحكم على مرحلة تاريخية معينة، لا سيما إذا كانت المرحلة هذه **ثورية**، من خلال **وعيها لذاتها**. علينا، بالعكس، أن نفسر الوعي هذا بتناقضات الحياة المادية. (ماركس ـ مقدمة إسهام في نقد الاقتصاد السياسي). فإذا كان الطابع **الايديولوجي** الغالب في موقف الجماهير في انتفاضة نيسان موقف الدفاع عن المقاومة الفلسطينية، هو طابع الايديولوجية «القومية»، أي إذا كانت الجماهير هذه، بتعبير آخر، أو قسم منها، تعي موقفها هذا في شكل إيديولوجي هو الذي تحدده

الايديولوجية «القومية»، فإن هذا لا يعني أن الموقف **الوطني** هذا هو، في حقيقته الفعلية، أي في الحركة المادية للصراعات الطبقية، كما تحدده هذه الايديولوجية «القومية». إنه، بالعكس، على نقيض ذلك. لذا، كان نقض هذه الايديولوجية ضرورياً حتى يأخذ الموقف هذا كامل معناه التاريخي. والنقض هذا ممارسة ثورية للصراع الطبقي ضد الخط البرجوازي «القومي» في الحركة الثورية. هذا ما أدركه الحزب الشيوعي اللبناني منذ البداية: فكلما تحررت الجماهير الوطنية من سيطرة الايديولوجية «القومية»، ازدادت قدرة على حماية المقاومة الفلسطينية والدفاع عنها ضد السلطة الرجعية. على قاعدة خطه السياسي الوطني الثوري، كان الحزب، ولا يزال يناضل في هدف تحويل تلك الحقيقة التاريخية العلمية إلى وعي جماهيري: لا فاصل بين الصراع الطبقي والصراع الوطني، فالصراع هذا واحد، في علاقة تمفصله بالذات على القضية الفلسطينية. المشكلة، في الممارسة الثورية تكمن في ضرورة العمل على أن تصير **الحقيقة النظرية** هذه حقيقة **عملية** في ممارسة الجماهير الوطنية صراعها الطبقي. إنها تكمن، بتعبير آخر، في ضرورة العمل على أن تدرك الجماهير هذه أن ممارسة صراعها الطبقي ضد البرجوازية الكبرى، من **موقع الدفاع عن المقاومة الفلسطينية**، هي هي، في الصراع الوطني، ممارسة صراعها الطبقي ضد البرجوازية الكبرى، من **موقع الدفاع عن مصالحها الطبقية**، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والمشكلة في الممارسة الثورية، وبوجه خاص في ممارسة التحالف بين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، هو أن تدرك المقاومة الفلسطينية أيضاً هذه الحقيقة النظرية. لكن علاقة التماثل بين الصراع الطبقي والصراع الوطني، تلك التي قد تبدو في الحقيقة النظرية تكراراً فارغاً لشيء واحد، ليست هذا التكرار في صيرورة الحقيقة النظرية هذه حقيقة عملية. إنها، في الحالة الأولى، أي في الحقيقة النظرية، موضوعة **كمنطلق** للفكر، ولكنها، في الحالة الثانية، أي في **صيرورتها** حقيقة عملية، ليست منطلقاً يتكرر، بل هي **نتيجة** لسيرورة تاريخية مادية هي سيرورة الصراع الطبقي نفسه، من حيث هو، في هذا المجال الذي نحن بصدد تحليله، الصراع القائم، في شتى حقوله، بين الخطين السياسيين الطبقيين النقيضين: الخط البرجوازي «القومي»، والخط الوطني الثوري. معنى هذا أن **الشرط العملي** لممارسة الصراع الطبقي كصراع وطني، ولممارسة الصراع الوطني كصراع طبقي في الحركة الثورية التي هي، في الساحة اللبنانية، تحالف حركتين ثوريتين: الحركة الوطنية اللبنانية والحركة الوطنية الفلسطينية، تتمفصل الواحدة منهما على الأخرى في حركة ثورية واحدة تتمفصل، بدورها، على الحركة التحررية العربية، نقول إن ذلك

الشرط العملي هو، بالتحديد، تمفصل موقع الدفاع عن المقاومة الفلسطينية على موقع الدفاع عن المصالح الطبقية للجماهير الشعبية في موقع طبقي واحد، أي في موقع وطني واحد، داخل حقل الصراع الطبقي، أي داخل حقل الصراع الوطني، هوموقع الطبقات الاجتماعية المقهورة في صراعها ضد سلطة البرجوازية الكبرى وضد سيطرتها الطبقية. وكل عرقلة لتحقق ذلك الشرط العملي في ضرورة تمفصل الموقعين في موقع واحد في سيرورة الصراع الطبقي ضد هذه الطبقة المسيطرة، ترتد فعلياً ضد المقاومة وضد الحركة الوطنية. إنها، بالضرورة، لصالح الخط البرجوازي «القومي» في حركة التحرر الوطني، أي لصالح الطبقة البرجوازية. ضد هذا الخط الطبقي الرجعي يرتسم الخط السياسي للحزب الشيوعي اللبناني. إنه يرتسم، بالتالي، ضد إقامة الفاصل، في الصراع الطبقي الوطني ضد البرجوازية الكبرى، بين موقع الدفاع عن المقاومة الفلسطينية، وموقع الدفاع عن المصالح الطبقية للطبقات المقهورة، أي للجماهير الشعبية. فالبرجوازية هذه التي حاولت، في نيسان ١٩٦٩، تصفية المقاومة ـ وما زالت مستمرة حتى الآن في محاولتها هذه ـ هي نفسها التي، من موقع وجودها في أزمة سيطرتها الطبقية، تمارس سيطرتها هذه على الطبقات الكادحة. وممارستها الطبقية هذه، في الحقلين، واحدة. ضد هذه الممارسة، في الحقلين، كانت انتفاضة نيسان. هذا ما تؤكده الموضوعات السياسية للمؤتمر الثالث في قولها، مثلاً: «إن البرجوازية الكبرى سعت على الدوام لتوحيد صفوفها ومواقفها في مواجهة الأزمة، وفي مجابهتها الحركة الشعبية... (لقد عملت) دائماً باتجاه حصر الصراع بين أطرافها الرئيسية، وإبعاد الحركة الشعبية والقوى التقدمية عن ممارسة تأثير متزايد على سياسة البلاد، وتوحيد المواقف في معظم الأحيان حيال النضالات الشعبية الكبرى.

إن السنوات التي تلت العدوان الامبريالي الصهيوني عام ١٩٦٧ كانت سنوات النضال الشعبي **ضد البرنامج الموحد للبرجوازية** الكبرى....

ضد هذا البرنامج الموحد للبرجوازية الكبرى جرت معركة ٢٣ نيسان والمعارك التي تلتها». (الشيوعيون اللبنانيون، ومهمات المرحلة المقبلة ـ ص ـ ١٦٥ ـ ١٦٦).

قلنا إن أزمة نظام الطغمة المالية التي ظلت تنضج طوال سنوات ثلاث، منذ إفلاس بنك أنترا، سنة ١٩٦٦، مروراً بهزيمة حزيران، سنة ١٩٦٧، قد دخلت، بانتفاضة نيسان ١٩٦٩، في مرحلة جديدة من تاريخها هي التي انطرحت فيها قضية النظام البديل كمهمة عملية ملحة على جدول أعمال الصراع الطبقي، وانطرحت فيها، تالياً، قضية أمين الشروط الضرورية لتحقيق هذه المهمة الثورية. فما هي هذه الشروط؟ وما عقبات التي كانت تعترض، في حقل الصراع الطبقي تحققها؟ نترك الرفيق جورج

حاوي يجيب عن هذا السؤال: «إن هذه المهمة ما زالت أكبر من الامكانيات الذاتية للقوى التقدمية. إن حلها بنجاح يفرض على هذه القوى ارتفاعاً في مستوى وعيها، وخطتها، وتنظيمها، وأعمالها، ووحدة نضالها، وارتفاعاً في مستوى المعارك التي تدعو إليها وتخوضها، وتقودها، حتى لا تدخل هي الأخرى، في الدوامة التي دخلها الحكم، فتستمر في الدوران، أو في اللحاق به وهو يدور في الحلقة المفرغة» (الطريق ـ العدد السادس). إن من منطق التاريخ ألا تتحقق ضرورته الداخلية إلا بحركة الصراع الطبقي الذي هو فيه القوة المحركة. فمهمة تغيير ذلك النظام الذي ظهرت، في حقل الصراع الطبقي، ضرورة تغييره، بفعل تطور أزمته الداخلية، هي مهمة القوى الثورية. لكن هذه القوى لم تكن بعد بمستوى مهمتها التاريخية، لا في وعيها الطبقي ولا في خطها السياسي ولا في تنظيمها الداخلي ولا في نوع علاقة التحالف بين عناصرها المكونة. فطبيعة مهمتها كانت، إذن، في ضرورتها التاريخية، تتطلب منها الارتفاع إلى شكل آخر من الوعي والتنظيم والتحالف لن تصل إليه إلا في صراع طبقي طويل ومعقد سيكون عليها أن تخوضه على جبهتين: جبهة «خارجية» ـ إن جاز التعبير ـ هي جبهة العدو الرئيسي (الطغمة المالية)، وجبهة «داخلية» هي جبهة التحالفات فيها. الجبهة الأولى هي التي يحددها **التناقض الرئيسي** بينها وبين التحالف الطبقي الرجعي، والجبهة الثانية هي التي تولدها حركة **التناقضات الثانوية** داخل التحالف الثوري نفسه. لا شك في أن طبيعة الصراع على الجبهة الاولى هي غيرها على الجبهة الثانية. (لن ندخل في تحليل هذا الاختلاف الذي يعرفه كل مناضل ثوري). لكن حركة الصراع على الجبهتين واحدة، بمعنى أنها ترتسم في ستراتيجية ثورية واحدة، بحيث أن حل التناقضات الثانوية في التحالف الثوري، على أساس الخط الوطني الصحيح، يصير **أساسياً** لحل التناقض الرئيسي. وبتعبير، أوضح، إن حقل التناقضات الثانوية هذه هو نفسه حقل **صراع طبقي** بين الخط الوطني الثوري والخط البرجوازي «القومي». وانتصار الخط الأول على الخط الثاني في هذا الحقل الذي هو حقل **التحالف** بين القوى الوطنية التقدمية الثورية، هو **شرط أساسي** لانتصار هذه القوى على عدوها الرئيسي. أما إذا ظل الخط الثاني مهيمناً على الخط الأول، فإن هذه القوى التي عليها تقع مسؤولية تحقيق المهمة التاريخية في تغيير نظام الطغمة المالية تدخل، بالعكس، في دوامة الأزمة من هذا النظام، بحيث تؤمن، من جديد، لهذه الأزمة امكانية الاستمرار في حركة تجددها الدائم. من هنا أتت الضرورة في تشديد الصراع داخل القوى التقدمية نفسها ضد الخط البرجوازي «القومي». فطابع الالحاح الذي انطرحت فيه قضية النظام البديل كمهمة عملية هو الذي بات يفرض هذه الضرورة، فيفرض، بالتالي، على

الحزب الشيوعي القيام بهذه المهمة السياسية الأساسية في تحديد الخط السياسي الوطني الثوري الذي على قاعدته وحده يمكن للقوى التقدمية أن تضطلع بمهمتها التاريخية الملحة. ولم تكن عملية تحديد ذلك الخط سهلة، ولم تكن مجرد عملية نظرية، بل كانت، بالعكس، عملية معقدة وطويلة من الصراع الطبقي ما زالت مستمرة حتى اليوم في إطار الحركة الثورية نفسها. لكن الحزب ـ وهذا دوره الطليعي ـ كان له فضل الجرأة على خوض مثل هذا الصراع، في وقت كان الخط «القومي» كاسحاً في هيمنته على الحركة الجماهيرية «العفوية». فلنترك ثانية للرفيق جورج حاوي الكلام: «لقد كان لأحداث الثالث والعشرين من نيسان حجم أكبر من حجم قوى اليسار، وكان لها مضاعفات أوسع بكثير من امكانيات اليسار للاحاطة بها وقيادتها. من هنا نشأت مخاطر انحراف الحركة ضمن إطار الانقسام اللبناني التقليدي، . . . كخطوة نحو إعادة حلها على أساس الحل اللبناني التقليدي. فللمرة الأولى ربما، لم تتخذ الحركة الشعبية الوطنية أي مظهر من مظاهر الطائفية في انطلاقها، وأي مظهر من مظاهر الصراع السياسي التقليدي يوم قيامها.

إذا كانت نسبة معينة من القوى قادرة على احداث خلل كبير في بناء هرم متصدع، فإن النسبة ذاتها غير قادرة على إزالة هذا البناء، وخاصة على إقامة بناء جديد بديل. من أجل ذلك لا بد من نسبة قوى أرفع وأكثر فعالية. وهكذا الحال بالنسبة لأحداث ٢٣ نيسان. ردة الفعل الجماهيرية كان فيها الكثير من «العفوية» و«العاطفية». وإذا كانت كافية لإحداث المزيد من التصدع في نظام الحكم المتفسخ، غير أنها لم تكن من القوة والاتساع بالمقدار الذي يؤمن لها استمراراً يمكنها من اسقاط حكم الطغمة المالية (وهي لم تضع أصلاً مثل هذه المهمة نصب أعينها) ولا خاصة من إقامة حكم وطني ديمقراطي.

وقد خشيت البرجوازية اللبنانية نشوء حركة «من نوع جديد»، وأعلنت عن ذعرها لتطور هذه الحركة «على أساس جديد» فسعت وما زالت تسعى لإعادتها «إلى الصف»، إلى الصراع التقليدي والانقسام التقليدي. وما محاولات دفع الأمور إلى المزيد من التأزم، وكذلك محاولات التصعيد المفتعل، إلا لإخراج الحركة الشعبية من اطار تأثير وقيادة القوى التقدمية إلى اطار القيادات السياسية البرجوازية التقليدية». (الطريق ـ العدد ـ السابع ـ ١٩٦٩).

إن الأهمية التاريخية الكبرى التي تجعل من معركة نيسان فاتحة لمرحلة جديدة في تاريخ حركة الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية اللبنانية تكمن، في وجه رئيسي منها، في أن الصراع هذا قد اخترق، للمرة الأولى، الاطار التقليدي «الطائفي» الذي كان

يتحرك فيه، فدلّ بهذا على ان سيرورة تحرر الطبقات الكادحة من علاقة تبعيتها السياسية للبرجوازية الكبرى قد ابتدأت، وابتدأ بها البناء السياسي لسيطرة البرجوازية هذه يتخلخل. لكن حركة الجماهير، في بداية هذه السيرورة التاريخية، لم تكن بعد، بالطبع، قادرة على إزالة هذا البناء، وإقامة البديل عنه على أنقاضه. وحين نقول إن معركة نيسان كان لها حجم أكبر من حجم قوى اليسار، فهذا يعني، بالتحديد، أن المعركة هذه ليس لها «حجم» أحداثها، بل إن لها «حجم» **مهمات** تلك المرحلة **الجديدة** التي افتتحتها، من حيث هي، في طابعها **الثوري**، مرحلة تغيير نظام الطغمة المالية. **ومهمات** هذه المرحلة كانت أكبر من قدرة «اليسار» على تحقيقها، ليس بالمعنى **الكمي** وحده الذي قد توحي به كلمة «حجم» (والمعنى هذا ضروري، من حيث هو يشير إلى ضرورة أن تشمل الحركة الثورية أوسع الجماهير الشعبية)، بل، بشكل خاص، بمعنى أن طبيعة هذه المهمات تفرض على قوى «اليسار» أن تنوجد في حركة «من نوع جديد»، تتطور «على أساس جديد». فما هو هذا **النوع الجديد** من الحركة الثورية، وما هو هذا **الأساس الجديد** لتطورها التاريخي؟ طبيعة المرحلة، في جديدها التاريخي، هي التي تعطينا الجواب. فجديدها هذا هو، في معركة نيسان، اختراق ذلك الاطار التقليدي «الطائفي» الذي كانت تفرضه البرجوازية الكبرى على حركة الصراع الطبقي، في ممارستها السياسية لسيطرتها الطبقية، في شكل السيطرة «الطائفية». ولقد تم اختراق هذا الاطار في حقل الصراع الوطني، في تمفصل هذا الصراع على القضية الفلسطينية. في أفق هذا التحرر الضروري للطبقات الكادحة من السيطرة البرجوازية «الطائفية» يرتسم إذن الأفق التاريخي لتكون تلك الحركة الثورية التي هي من نوع جديد لأنها، بالضبط، معادية لهذه البرجوازية ولهذا الشكل «الطائفي» من سيطرتها الطبقية. في هذا الأفق انطرحت قضية النظام البديل، من حيث هي **شعار المرحلة**. قياساً على هذا الشعار، (اسقاط حكم الطغمة المالية وإقامة حكم وطني ديمقراطي) الذي يجعل من المرحلة هذه مرحلة **جديدة**، يتحدد النوع **الجديد** من الحركة الثورية التي هي، بالتالي، حركة التحالف الطبقي الوطني الديمقراطي لأوسع الطبقات والفئات الاجتماعية التي لها **المصلحة** الأولى، في إسقاط حكم الطغمة المالية. للطبقة العاملة، في هذه الحركة، الدور الذي يعود للطبقة المهيمنة النقيض في هذا التحالف. هذا ما بيّناه سابقاً، فلا حاجة للتكرار. ولقد بيّنا أيضاً أن الطبقة العاملة لا تقوم بدورها هذا بفعل قرار، بل بقدر ما تكون، في خطها السياسي وفي حزبها الطليعي، أهلاً للقيام به، أي بقدر ما تستحق هذا الدور وتثبت حقها الطبقي التاريخي فيه، في ممارستها السياسية الثورية، على أساس الاستقلال الطبقي لخطها السياسي عن البرجوازية وخطها. هذا ما هيأها له

المؤتمر الثاني. لكن معركة نيسان بيّنت أيضاً أن الأفق التاريخي لتكون تلك الحركة الثورية هو أفق الدفاع عن المقاومة الفلسطينية، بمعنى أن الحركة هذه هي، **في ممارسة دفاعها نفسه عن المقاومة**، من نوع جديد هو نفسه الذي تتحدد فيه كحركة ثورية، في ممارسة الصراع الطبقي ضد البرجوازية، وضد النظام السياسي «الطائفي» لسيطرتها الطبقية. فما معنى أن تكون الحركة الثورية هذه من «نوع جديد»؟ معنى هذا، ببساطة، أن الأساس الجديد الذي تقوم عليه ممارستها الصراع الطبقي ضد نظام الطغمة المالية، دفاعاً عن المقاومة الفلسطينية، ومن أجل إقامة الحكم الوطني الديمقراطي، هو، بالتحديد، الخط السياسي الوطني الثوري في ممارسة الصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني ضد البرجوازية المسيطرة وضد خطها السياسي الطبقي «القومي». لقد كانت البرجوازية اللبنانية على حق في خوفها الغريزي الطبقي من نشوء مثل هذه الحركة الثورية من نوع جديد وعلى أساس خط طبقي جديد في ممارسة الصراع الوطني. هذه الحركة التي ارتسم في معركة نيسان أفق تكونها التاريخي بوضوح هي الحركة الوطنية اللبنانية ـ (التي لما سارت، في وحدة فصائلها، وفي تلاحمها النضالي مع المقاومة الفلسطينية، في خطها السياسي الوطني الثوري، صارت «بحجم» مهمات المرحلة، فكانت الحرب الأهلية، بالتالي، إعلاناً من البرجوازية عن رفضها القاطع لهذا الواقع السياسي الثوري الجديد. وظلت الحركة الوطنية، في هذه الحرب الأهلية المستمرة، «بحجم» مهمات المرحلة، أي بمستوى الضرورة التاريخية في انتصار الخط الوطني الثوري على الخط البرجوازي «القومي»، الرجعي). ولقد ارتسم ذلك الأفق، في تلك المعركة، بوضوح، من حيث هو أفق تكونها السياسي في ممارسة الصراع الطبقي، على هذا الأساس الجديد من الخط السياسي الوطني الثوري على جبهتين: جبهة الخط السياسي «الطائفي»، وجبهة الخط السياسي «القومي». وجهان من الخط السياسي البرجوازي الذي كانت له مواقعه القوية، وما زالت له مواقع، في صفوف التحالف الوطني الثوري نفسه.

من الضروري، في كل مرحلة تاريخية، تحديد العدو الطبقي الرئيسي، وقياساً عليه، تحديد جبهة التحالف. ربما كانت العملية هذه صعبة، وهي كذلك. لكن الأصعب هو تحديد **الموقع السياسي والايديولوجي**، في حقل الصراع الطبقي، الذي منه نخوض الصراع ضد هذا العدو الرئيسي. والأصعب أيضاً هو تحديد **الخط السياسي الصحيح** الذي على أساسه نمارس هذا الصراع الطبقي. والأصعب كذلك هو إقامة **الحد الطبقي الفاصل**، في **كل موقف** سياسي محدد، وفي كل وضع تاريخي **ملموس**، بين هذا الخط الطبقي الثوري وبين نقيضه، الخط الطبقي البرجوازي. فإذا انطمس الحد الطبقي

الفاصل ذاك بين هذين الخطين، انزلقت الحركة الثورية إلى مواقع انتهازية، يمينية أو «يسارية» تفقدها استقلالية خطها السياسي التي بدونها تفقد قدرتها على مجابهة العدو الطبقي الرئيسي. والحركة الشعبية، في معركة نيسان، كانت تجابه خطر هذا الانزلاق، لأنها، بالضبط، اخترقت، للمرة الأولى في تاريخها، إطار الصراع التقليدي «الطائفي». لم يكن هذا الخطر يأتيها «من الخارج» فقط ـ إن جاز القول ـ، أي من البرجوازية المسيطرة التي كانت تسعى جهدها إلى إعادة الصراع إلى اطاره «الطائفي»، الذي ينحصر فيه بين أطرافها، دون القوى التقدمية. بل كان، أيضاً، يأتيها «من الداخل»، بوجه خاص، أي من بين صفوفها بالذات. فمن جهة «الخارج» أي من جهة البرجوازية، كان الخطر يأتي في هذا الشكل «الطائفي» الذي كانت تعتمده البرجوازية في ممارستها السياسية الطبقية للوصول إلى هدف أساسي هو تأمين ديمومة التجدد لسيطرتها الطبقية، بالابقاء على الطبقات الشعبية أسيرة علاقة التمثيل السياسي «الطائفي» التي تربطها بها ربطاً تبعياً، أي بالحيلولة دون تحررها من العلاقة التي تخصيها سياسياً، وبالوقوف، تالياً، في وجه كل حركة من الصراع الطبقي تقود إلى تكون علاقة أخرى من التمثيل السياسي، هي التي تتمثل فيها الجماهير وطنياً بقواها التقدمية المناهضة للبرجوازية، وليس «**طائفياً**» بممثلي البرجوازية المسيطرة، فتصير فيها قوة سياسية مستقلة. للوصول إلى هذا الهدف **السياسي**، كانت البرجوازية، لا سيما في بعض أطرافها، تحاول الظهور بمظهر «**قومي**» هو مظهر الدفاع عن المقاومة الفلسطينية، من موقعها «**الطائفي**» نفسه، أي من موقع سيطرتها الطبقية التي تأخذ، في نظامها السياسي، شكل السيطرة «الطائفية». لاتناقض إلا في **الظاهر** بين هذا الموقف «**الطائفي**» من المقاومة الفلسطينية (من حيث هو، في وجه منه، موقف الدفاع عنها)، وبين الشكل «**القومي**» الذي يظهر فيه في الممارسة السياسية **الطبقية البرجوازية**. بهذا الموقف **الطبقي**، تهدف البرجوازية إلى تحقيق ذلك الهدف **السياسي** الأساسي، إذ هي تحاول، بموقفها هذا، أن تجعل من قضية المقاومة الفلسطينية موضوع صراع «طائفي» أي أنها تحاول أن تعيد إلى الإطار «الطائفي» البرجوازي، هذا الصراع السياسي الطبقي الذي في تحركه كصراع وطني، وفي تمفصله، في هذا التحرك منه، على القضية الفلسطينية، قد اخترق إطاره «الطائفي» هذا، فطرح باختراقه هذا الاطار، وبكسره حركة تجدد الأزمة من نظام الطغمة المالية، قضية النظام البديل، في انفصال الصراع «القومي» ـ أو ما يظهر كذلك ـ عن الصراع «الطبقي»، في الايديولوجية البرجوازية، بحيث تنطرح قضية المقاومة الفلسطينية في حقل هذا الصراع «القومي» الذي هو، في لبنان، في استقلاله التام عن الصراع «الطبقي» وفي انفصاله عنه، هو حقل الصراع

«الطائفي» نفسه. على هذا الأساس الايديولوجي البرجوازي من طمس حقيقة الصراع **الوطني**، من حيث هو هو الصراع الطبقي، وفي هذا الشكل الذي تنطرح فيه قضية المقاومة، «**من خارج**» النظام، على حقل الصراع «الطائفي»، الخاص به، يصير الصراع السياسي الذي تستثيره المقاومة في هذا الحقل، في تحدده نفسه كصراع بين موقف الدفاع عنها وموقف الهجوم عليها، **امتداداً** لصراع «طائفي» لا تناقض بين طرفيه، بل تماثل طبقي قائم على **تغييب** الطرف الوطني النقيض، أي الطرف الطبقي النقيض، هذا الذي اخترق، في معركة نيسان، إطار هذا الصراع التقليدي، وهذا الذي تستميت البرجوازية في محاولتها تغييبه من جديد، ضد منطق التاريخ نفسه.

أما الخطر الرئيسي الذي كان، في معركة نيسان، يتهدد الحركة الشعبية بالانزلاق إلى مواقع سياسية طبقية هي مواقع برجوازية، فهو الخطر الذي كان يأتيها من داخلها. ولقد تجسد هذا الخطر في طابع «العفوية» الذي كان يميز هذه الحركة في بدايات نهوضها الوطني، أو الذي كان فيها الغالب. (هذه الغلبة هي، بالطبع، **نسبية**، فالجماهير لم تنزل إلى الشارع «بعفوية» **مطلقة**، بل استجابة لنداء القوى التقدمية بالتظاهر، أي **بقيادة** هذه القوى، وتحت شعاراتها الوطنية). فأين كانت تكمن هذه «العفوية»؟ وعلى ماذا كانت تدل؟ إنها كانت تكمن في ضعف التنظيم الداخلي للحركة الشعبية، (والضعف **نسبي** أيضاً. وللكلام، بوجه عام، في تحليلنا دوماً طابع نسبي، لأن للحركة التاريخية المادية دوماً طابعاً نسبياً هو الذي يميز قوانينها الداخلية، من حيث أن القانون، في التاريخ، دوماً ميلّ)، أي في ضعف وحدتها السياسية والايديولوجية، أو قل في ضعف **تماسكها** السياسي والايديولوجي الداخلي، سواء على صعيد **القيادة**، أي على صعيد التنظيمات أو الأحزاب السياسية التقدمية، أم على صعيد **القاعدة** بمعناها الواسع، أي على صعيد الجماهير التي اشتركت في الانتفاضة، أم على صعيد **العلاقة** بين هذه الجماهير وقيادتها ـ أو بالأحرى قياداتها ـ السياسية. إن مقارنة سريعة، أو خاطفة، للوضع السياسي للحركة الشعبية في نيسان **١٩٦٩**، على هذه الأصعدة الثلاثة، بوضعها السياسي الراهن في هذه الحرب الأهلية المستمرة، قد توضح ما نقصد بهذا الضعف. ولن نقوم بهذه المقارنة، فالقارىء قادر على ذلك، فلنترك له أن يستخلص ما يجب. ما نريد قوله، أو ـ فلنعترف ببساطة ـ ما نحوّم عليه منذ أكثر من لحظة، ونجد صعوبة في قوله، أي في صياغته وفي نقله إلى القول، هو ما يلي: إن جماهير انتفاضة نيسان ـ هذه التي تضمها حركة ثورية واحدة، أو هذه التي ستولّد في نضالاتها المتصاعدة المتشابكة حركة ثورية واحدة هي التي ستصير، في **الحرب الأهلية**، **الحركة الوطنية** الواحدة، هي تلك الجماهير نفسها الداخلة، منذ أزمة

بنك أنترا، في سيرورة تاريخية **محكمة** هي سيرورة انفكاكها الطبقي عن الطغمة المالية، في سيرورة تحالفها الطبقي مع الطبقة العاملة ذات الخط السياسي المنبثق عن المؤتمر الثاني، في سيرورة تحالفها الوطني الثوري مع المقاومة الفلسطينية. إنها، بتعبير آخر، تلك الجماهير نفسها التي كانت، قبل دخولها في هذه السيرورة (التي هي صيرورتها السياسية)، «طوائف» والتي هي، بدخولها في هذه السيرورة **الواحدة المعقدة**، في حركة **تحرر** من مواقعها «**الطائفية**» السابقة. بدخولها في معركة نيسان، دخلت الجماهير هذه في مرحلة من صيرورتها السياسية الطبقية هذه هي، بكل معنى الكلمة، مرحلة **حاسمة**، لأنها بالتحديد، مرحلة **انتقالية** هي مرحلة انتقالها، في حقل الصراع الطبقي، أي في ممارسات صراعها الطبقي ضد البرجوازية الكبرى، من مواقعها «الطائفية» السابقة إلى مواقعها الوطنية الثورية **الجديدة**. والمواقع الأولى، كالمواقع الثانية، مواقع طبقية محددة. ولقد ميّزنا المواقع «الطائفية» بأنها مواقع **البرجوازية المسيطرة**، وميّزنا المواقع الوطنية الثورية بأنها مواقع **الطبقة العاملة**، في خطها السياسي **الوطني** المنبثق عن المؤتمر الثاني. فطبيعي جداً أن تتغير **بنية** حقل الصراع الطبقي تغيراً **جذرياً**، وان يتغيّر، بالتالي، **خط** الحركة التاريخية نفسه تغيراً جذرياً، أي أن تنعطف الحركة هذه بخطها العام انعطافاً جذرياً، بانتقال الجماهير في ممارسات صراعها الطبقي، من مواقع الطبقة المسيطرة إلى مواقع الطبقة العاملة الثورية التي هي مواقع الطبقة المهيمنة النقيض. وما الانتقال هذا الذي هو انتقال **سياسي** سوى انتقال الطبقات الاجتماعية المقهورة من موقع وجودها، في حقل الصراع الطبقي، في علاقة بالبرجوازية هي علاقة تبعيتها السياسية، إلى موقع وجودها فيه في علاقة أخرى بالبرجوازية، نقيض للأولى، هي علاقة استقلالها السياسي. فالتوازن السياسي الذي كان يؤمن الاستقرار لنظام البرجوازية في تجدد أزمته، كان قائماً على قاعدة علاقة التبعية هذه. بهذا الانتقال، اختل التوازن، فلم يبق للبرجوازية إلا حل واحد لتأمين البقاء لنظامها. والحل هذا الملازم دوماً لطبيعتها الطبقية ولمنطق نظام سيطرتها السياسية ولآلية أزمتها العامة، هو محاولة تحطيم القوة السياسية المستقلة للجماهير الشعبية: أي الحرب الأهلية. أهم ما في الأمر هو هذا الذي يجعل التحليل صعباً ومعقداً، ويفرض على الفكر منطقاً من الحركة كأنه يدور فيها على نفسه منغلقاً ـ وهو ليس كذلك ـ فالفكر، في حركته هذه، إنما هو يحاول أن يقبض على حركة هذا الواقع التاريخي، أي على آليته الداخلية. أهم ما في الأمر، نقول، هو هذه الآلية بالذات. وهي **واحدة**، لكنها **معقدة**، لأنها تمثل، في الحركة العامة للصراع الطبقي، وحدة تمفصل سيرورات تاريخية متميزة في سيرورة تاريخية واحدة هي التي تنفك فيها الطبقات الاجتماعية المقهورة عن البرجوازية الكبرى في سيرورة تحالفها

الطبقي مع الطبقة العاملة، وفي تمفصل سيرورة هذا التحالف على سيرورة التحالف الوطني الثوري مع حركة المقاومة الفلسطينية، بحيث أن هذه السيرورة التاريخية الواحدة ـ أي العامة ـ نفسها تتحدد من حيث هي سيرورة انتقال هذه الجماهير الوطنية من المواقع البرجوازية إلى مواقع الطبقة العاملة في حقل الصراع الوطني.

ليس هذا الانتقال ميكانيكياً، وما كان بامكانه أن يكون كذلك. إنه **سيرورة تاريخية**. فالجماهير الشعبية لم تنتقل فجأة، بقفزة واحدة، أو بقدرة ساحر، من مواقعها السابقة إلى مواقعها الجديدة، بل كان عليها، على امتداد سنوات عديدة قبل الحرب الأهلية، وفي أثنائها، أن تخوض صراعات طويلة ومعقدة وشاقة تكتشف فيها، ملموسياً، بتجربتها الخاصة وبممارساتها الثورية، ضرورة انتقالها هذا إلى مواقع خطها السياسي الوطني الثوري الجديد. وما تزال تعيد، باستمرار، اكتشاف هذه الضرورة في ممارسة صراعها الطبقي. وبوضح أكبر نقول إن الجماهير الشعبية التي دخلت، في معركة نيسان، في صراع مكشوف وصريح مع البرجوازية الكبرى، قد دخلت، بالفعل، في حركة تحررها الوطني من المواقع «الطائفية» البرجوازية، التي كانت تنطلق منها، في السابق، في صراعها الطبقي نفسه ضد الطبقة المسيطرة. لكنها لم تكن بعد تدرك تماماً أن حركة تحررها هذه من المواقع «الطائفية» هي، في منطق **ضرورتها المادية** نفسه، حركة تحررها الوطني من المواقع «القومية». بل ربما كان الشكل الايديولوجي الذي كانت تدرك فيه علاقتها بهذه الحركة المادية من تحررها السياسي الطبقي ضد البرجوازية هو، بالعكس، الشكل «القومي» من الايديولوجية البرجوازية. هنا يجد طابع «العفوية» الذي كان يغلب، نسبياً، على حركة الجماهير في معركة نيسان، تفسيره المادي: في هذا التناقض القائم بين هذه الحركة المادية، في ما هي عليه في علاقتها الفعلية بمنطق ضرورتها الداخلية، وبينها نفسها، في ما هي عليه من علاقتها بالشكل الايديولوجي الذي تظهر فيه، في وعي الجماهير، على غير ما هي فيه في علاقتها الفعلية تلك. ففي علاقتها هذه بمنطقها الفعلي، إنما هي حركة تحرر وطني تتوفر لها الشروط التاريخية لأن تكون، في الساحة اللبنانية، بفعل الأسباب كلها التي ذكرنا، حركة «من نوع جديد»، تقوم «على أساس جديد»، أي لأن تسير بحسب منطقها الداخلي نفسه في الخط التاريخي الذي تلمّس ضرورته المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني، والذي هو الخط الوطني الثوري، خط الطبقة العاملة في ممارسة الصراع الوطني. لكن سيرها بحسب منطقها الداخلي هذا هو في علاقة تصادم مباشرة بالايديولوجية البرجوازية «القومية». والايديولوجية هذه هي المسيطرة. حتى في وعي الجماهير. «فالعفوية» في الحركة الشعبية لا تعني أن الجماهير كانت تنظر في حركتها هذه بعين هذه الايديولوجية وحسب، بل

هي تعني أيضاً أن الجماهير هذه ـ وهنا يكمن الخطر الأكبر ـ كانت تنطلق في صراعها الوطني ضد البرجوازية المسيطرة من مواقع إيديولوجية وسياسية «قومية»، هي مواقع هذه البرجوازية بالذات. هذه المواقع كانت إذن **العائق الرئيسي** الذي كانت به تصطدم الجماهير الشعبية في حركة تحررها الوطني. وهذا أمر طبيعي: فممارسة الصراع الطبقي، في هذه الحركة، ضد البرجوازية لا تكون متسقة وفاعلة إلا بقدر ما تنطلق من مواقع الطبقة الثورية النقيض. نقول إن هذا الأمر طبيعي، ونعني أنه ضروري بضرورة منطق التحرر الوطني. لكننا لسنا بصدد تحليل هذا المنطق على الصعيد النظري، أو على الصعيد المفهومي، بل نحن بصدد تحليل حركة تاريخية ملموسة هي حركة الجماهير الشعبية في انتفاضة نيسان. والجماهير في هذه الانتفاضة لم تنتقل، في تحررها من المواقع البرجوازية، من مواقع «طائفية» إلى مواقع «قومية»، على درب انتقالها، في سيرورة صراعها الطبقي، إلى مواقع الطبقة العاملة في خطها الوطني الثوري. قد يبدو، للوهلة الأولى، أن الانتقال هذا إلى المواقع «القومية» هو محطة في سيرورة الانتقال التاريخي إلى المواقع **الوطنية**. وقد يؤيد هذا القول ما قد ظهر، في معركة نيسان، من اختراق، من موقع الدفاع عن المقاومة الفلسطينية، للاطار التقليدي «الطائفي» الذي كانت البرجوازية تسعى دوماً إلى ضبط حركة الصراع الطبقي فيه. لكن هذا القول يفترض، من جهة، أن الموقع «الطائفي» هو غير الموقع «القومي»، وأن بين الموقعين تناقضاً، بمعنى أن الواحد منهما هو نقيض الآخر، من حيث أن الأول هو الموقع البرجوازي، أما الآخر، فلا يصح عليه التحديد الطبقي، لأنه ليس نقيض الموقع البرجوازي وحده، بل هو نقيض لكل موقع طبقي، بما هو موقع طبقي. ويفترض ذلك القول، من جهة أخرى، أن الجماهير التي كانت أسيرة موقعها «الطائفي» لم تكن، قبل نيسان، في مواقع «قومية» بل هي أتت إلى هذه المواقع بدخول المقاومة الفلسطينية في الساحة اللبنانية، فانحصر موقعها «القومي» هذا الجديد في موقع الدفاع عن المقاومة.

ضد هذا القول الذي هو، بالتحديد، أثر وهم تولده الايديولوجية البرجوازية «القومية» نفسها، نقول إن المواقع «الطائفية» التي كانت تحتلها الطبقات الاجتماعية الشعبية في علاقة تبعيتها السياسية بالبرجوازية هي نفسها المواقع «القومية»، والمواقع هذه هي مواقع البرجوازية في حقل الصراع الطبقي. فالجماهير التي دخلت في معركة نيسان في بدايات سيرورة تحررها الطبقي من مواقعها السياسية «الطائفية»، لم تكن تنتقل إذن إلى مواقع «قومية»، بقدر ما كانت تنتقل منها إلى مواقع الطبقة الثورية النقيض في حقل الصراع الطبقي، فكانت، بالتالي، تصطدم، في سيرورة انتقالها التاريخي هذه، بعائق إيديولوجيتها «**العفوية**» التي هي هي الايديولوجية البرجوازية

«القومية». من موقع النظر الطبقي الخاص بهذه الايديولوجية المسيطرة، تظهر تلك السيرورة كأنها سيرورة الانتقال من مواقع «طائفية» إلى مواقع «قومية». في هذا المظهر منها الذي تظهر فيه، يتغيّب **الاختلاف الطبقي** الجذري بين **المواقع «القومية»**، من حيث هي مواقع البرجوازية في ممارسة الصراع الوطني، **والمواقع الوطنية الثورية**، من حيث هي، بالعكس، مواقع الطبقة العاملة. هكذا يظهر الخط السياسي «القومي» كأنه نقيض الخط السياسي «الطائفي»، ويحل بين الخطين، تناقضاً **وهمياً** هو الذي تقيمه بينهما الايديولوجية الطبقية البرجوازية في هدف أساسي هو تغييب النقيض الطبقي الفعلي لخطها السياسي. والنقيض هذا هو الخط الوطني الثوري. إن تغييب هذا الخط البديل ليس، بالطبع، وليد عملية ذهنية أو فكرية. إنه وليد الممارسة السياسية والايديولوجية للبرجوازية في صراعها الطبقي ضد القوى الثورية، في هدف واضح هو تعطيل سيرورة ذلك الانتقال السياسي للجماهير الوطنية إلى مواقع الطبقة العاملة في ممارسة الصراع الوطني. فحين تنتقل الطبقات الاجتماعية المقهورة، في صراعها الطبقي نفسه ضد البرجوازية، من مواقع «طائفية» إلى مواقع «قومية»، أي أنها حين تظل، في صراعها هذا، أسيرة المواقع السياسية والايديولوجية للبرجوازية، فإن طابع «العفوية» يظل غالباً في ممارسات صراعها الطبقي، بحيث تظل أسيرة علاقة التبعية السياسية التي تربطها بالبرجوازية. من موقع وجودها في هذه العلاقة، يأخذ صراعها «القومي» حينئذ، بالضرورة، طابع الصراع «الطائفي»، بحيث تتأمن للبرجوازية ديمومة سيطرتها الطبقية في شكل السيطرة «الطائفية»، وتتأمن لأزمتها ديمومة التجدد. هذا ما جرى، بوجه عام، في أحداث **١٩٥٨**. ففي تمفصلها على مرحلة المدّ «الناصري»، أخذت الحركة الشعبية مجرى الصراع «القومي» الذي كانت تسير فيه حركة التحرر الوطني بقيادة البرجوازية الصغيرة، في إطار غياب الخط الوطني الثوري، نقيض الخط البرجوازي «القومي» فلم تتمكن، بالتالي، من اختراق الاطار «الطائفي» التقليدي لمجرى الصراع الطبقي، بل ظلت فيه، فأخذ صراعها «القومي» ذاك، طابع الصراع «الطائفي» بقيادة ممثلي «الطوائف» من البرجوازية المسيطرة، بل بسبب وجود هؤلاء، في موقع القيادة من ذلك الصراع. أما في نيسان **١٩٦٩**، وبرغم تمفصل الصراع الطبقي على قضية المقاومة الفلسطينية التي هي، بحسب الايديولوجية «القومية»، القضية «القومية» الأولى في العالم العربي، فإن حركة الجماهير اخترقت، بالعكس، الاطار «الطائفي»، ودخلت في سيرورة التحرر من مجرى الصراع «القومي» ضد البرجوازية بالذات.

قد بيدو للبعض أن اختراق هذا الاطار «الطائفي» كان بفعل حركة المقاومة

الفلسطينية التي، لو لم تكن موجودة، لما تمّ اختراق هذا الاطار، والتي لو كانت موجودة في لبنان ١٩٥٨، لما أخذ الصراع الطبقي فيه مجرى الصراع «الطائفي»، بل لانتقل، بالعكس، من مجرى هذا الصراع إلى مجرى الصراع «القومي». على نقيض هذا القول الذي لا يخرج من دائرة الايديولوجية البرجوازية «القومية»، نقول إن اختراق هذا الاطار الطائفي في معركة نيسان نفسها التي خاضت الجماهير الشعبية فيها الصراع ضد البرجوازية تحت شعار الدفاع عن المقاومة الفلسطينية وحماية العمل الفدائي المسلح في لبنان، لم يكن بفعل حركة المقاومة هذه، ولم يكن اختراقاً «قومياً» ـ إن جاز التعبير ـ لهذا الاطار «الطائفي»، (وهل في **البقاء** في الموقع الطبقي البرجوازي الواحد اختراق له؟)، بل كان نتيجة لسيرورة تاريخية معقدة من الصراع الطبقي، هي التي كانت تنفك فيها الطبقات الاجتماعية الشعبية عن البرجوازية الكبرى، اقتصادياً وسياسياً وايديولوجياً، بشكل كانت تتحرر فيه من علاقة تمثيلها السياسي «الطائفي». وبتعبير أوضح نقول، إن هذه العلاقة الجديدة التي أخذت تنشأ، في حقل الصراع الطبقي، بين الطبقات الشعبية والقوى التقدمية، والتي كانت ترى فيها الطبقات هذه في هذه القوى التقدمية ممثليها الطبقيين الفعليين، هي التي صدّعت الصرح السياسي «الطائفي»، فوضعت الصراع الطبقي في مجراه السياسي الطبيعي.

هذا لا يعني، بالطبع، أننا نقيم فاصلاً بين هذا الصراع الطبقي وبين صراع آخر، هو الصراع «القومي» من أجل القضية الفلسطينية، أو أننا نفاضل بينهما، فنغلّب الأول على الثاني، بينما يغلّب الفكر «القومي»، بالعكس، هذا على ذاك. لقد بيّنا بما فيه الكفاية، طوال هذه الدراسة، أن منطق الايديولوجية البرجوازية «القومية» وحده هو الذي يقيم هذا الفاصل بين الصراعين، فيضعهما في علاقة خارجية يصل فيها إلى ما نحن بصدد نقضه من أن اختراق ذلك الاطار «الطائفي» لمجرى الصراع الطبقي في لبنان قد تمّ بفعل حركة المقاومة الفلسطينية التي وضعت الصراع هذا في مجراه «القومي» الصحيح. لا ننطلق من هذا المنطق، بل، بالعكس، نؤكد ضده أن **نقطة تمفصل** حركة الصراع الطبقي، الذي هو نفسه الصراع الوطني ضد البرجوازية، على حركة المقاومة الفلسطينية في الساحة اللبنانية هي نقطة ارتكاز ذلك الأثر من الوهم الطبقي الذي تولّده الايديولوجية البرجوازية، بأن المواقع «الطائفية» في حقل الصراع الطبقي هي غير المواقع «القومية» فيه، وبأن الجماهير الشعبية التي انتفضت في نيسان ضد سلطة الطغمة المالية دفاعاً عن المقاومة، إنما انتقلت، في دفاعها هذا، وبه، من المواقع الأولى إلى المواقع الثانية، التي هي مواقع المقاومة نفسها. نؤكد هذا ونقول إن **علاقة** الحركة الوطنية للجماهير الشعبية بحركة المقاومة الفلسطينية، في تمفصل الأولى على الثانية، في

حركة ثورية واحدة ضد البرجوازية المسيطرة وضد نظامها السياسي الطبقي، قد استحالت ـ نعني تلك **العلاقة** ـ هي بالذات، وبسبب هذا التمفصل نفسه، حقلاً، أو مجالاً رئيسياً **لصراع طبقي** بين الخطين السياسيين النقيضين: الخط البرجوازي «القومي» والخط الوطني الثوري، بدخول تلك الجماهير، في معركة نيسان، في تلك السيرورة التاريخية لانتقالها من المواقع البرجوازية «الطائفية ـ القومية»، إلى المواقع الوطنية الثورية للطبقة العاملة. لقد صارت هذه العلاقة مجالاً لهذا الصراع، ليس بمعنى أن احد طرفيها، يمثل خطاً من هذين الخطين النقيضين، بينما الآخر يمثل الطرف الآخر ـ فلو كان الأمر كذلك لكانت العلاقة بين الطرفين، أي الحركتين، علاقة تناقض تناحري، بينما هي، بالعكس، علاقة تحالف ثوري ستراتيجي ـ بل بمعنى أن هذا الصراع بين الخطين إنما هو يخترق كلاً من طرفيها، ويتمحور حول قضية رئيسية هي: تحديد نوع هذه العلاقة من التحالف، وتحديد طبيعتها. وبتعبير آخر، إن **الحد الطبقي الفاصل** في الحركة الثورية نفسها بين الخطين السياسيين النقيضين يرتسم في تحديد هذه العلاقة بالذات، وقياساً عليها. فما موقف كل من هذين الخطين منها؟ وكيف ينظر إليها؟ أو قل، للدقة، ما هي القضايا الرئيسية التي جابهها الخط الوطني الثوري، داخل الحركة الثورية، في المعركة التي خاضها، ضد الخط البرجوازي «القومي»، منذ أن انطرحت، في ضرورتها، في معركة نيسان، أي في بدايات تلك المرحلة الجديدة الحاسمة من حركة التحرر الوطني للشعوب العربية؟

في نص مكثف من الموضوعات السياسية لمؤتمره الثالث، وفي سياق تحليله لانتفاضة نيسان ١٩٦٩، يحدد الحزب الشيوعي اللبناني نقاط التصادم الرئيسية بين هذين الخطين السياسيين، في مجال العلاقة بحركة المقاومة الفلسطينية، على الوجه التالي: «. . . وكان بامكان الحركة الشعبية أن تزيد من وزنها أكثر من ذلك بكثير، وكان بامكان القوى التقدمية أن تصل إلى مستوى أرفع من العمل المشترك والوحدة، لولا المزيدات والاعمال المغامرة التي انغمست فيها شلل «اليسار» الطفولي من جهة، ولولا المحاولات المستمرة لبعض المسؤولين النافذين في حركة المقاومة لتحويل الحركة الشعبية اللبنانية والقوى التقدمية في لبنان من حليف وسند لحركة المقاومة إلى تابع تبعية مطلقة لهذه الحركة، والدعوة لترك كل النضالات الاخرى، والتخلي عن الشعارات المختلفة الاقتصادية والسياسية التي تجند جماهير اللبنانيين، لخوض معركة وحيدة وتحت شعار وحيد هو شعار حماية المقاومة الفلسطينية.

إن الحزب الشيوعي اللبناني لعب دوراً كبيراً في انتفاضة ٢٣ نيسان وفي المعارك التي تلتها، في تشرين، وآذار، وسواهما، وشارك بنشاط في المظاهرات الجماهيرية العديدة

التي انطلقت، وفي شتى أشكال النضال الأخرى، بما في ذلك حمل السلاح مساهمة في الدفاع عن الجنوب ضد الاعتداءات الاسرائيلية، وعن الفدائيين ضد الأخطار التي تعرضوا لها. وقدم الحزب في هذه النضالات، عدداً من الشهداء والجرحى من خيرة أعضائه ومناضليه. ودعا الحزب على الدوام لوحدة القوى التقدمية، ولحشد أوسع القوى الوطنية والتقدمية الممكنة بجانب الحركة الشعبية والمقاومة الفلسطينية، وأبدى رأيه بوضوح وصراحة وجرأة في أن العلاقة بين الحركة الشعبية والتقدمية في لبنان وبين المقاومة الفلسطينية ينبغي أن تكون علاقة تحالف نضالي رفاقي، بين جزئين مكونين من حركة تحرر واحدة هي حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، يلتقيان على النقاط الأساسية، ويتضامنان ويخوضان المعارك المشتركة في إطار استراتيجية ثورية واحدة ومهمات مرحلية متشابهة، دون أن ينفي ذلك الاستقلالية النسبية والكيان المتميز لكل من الحركتين، وما يفرضه النضال على كل منهما من تحرك وتنوع وتعدد في الأشكال واختلاف في بعض النواحي والشعارات يمليه اختلاف المواقع والمهمات. ورفض الحزب وقاوم بشدة علاقات الالحاق والتبعية، ومحاولات حصر المعركة بشعار وحيد، وفضح الأوهام الطفولية التي حاولت زرعها بعض «الشلل» حول امكانيات اسقاط نظام الطغمة المالية في هذه المعركة، وكشف خطر تلك الآراء التي تحاول أن تستعيض عن الطبقة العاملة والجماهير الشعبية اللبنانية بحركة المقاومة الفلسطينية، وتحاول أن تحمل هذه الأخيرة أعباء ومهمات ليست من صلاحياتها ولا في حدود امكانياتها» (المرجع المذكور أعلاه، ص ١٦٦ - ١٦٧).

بين الحركة الوطنية وحركة المقاومة الفلسطينية علاقة تحالف ونضال مشترك. والعلاقة هذه قائمة فعلياً، بضرورة تمفصل الحركة الأولى على الثانية، في تمفصل الاثنتين على حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، بل في تمفصل هذه الحركة العامة على القضية الفلسطينية. أن تكون العلاقة هذه مجالاً لصراع بين ذينك الخطين النقيضين لا يعني، بالطبع، أن أحد هذين الخطين هو مع إقامة مثل هذه العلاقة، بينما الآخر هو ضدها. ليست المشكلة هنا، وليس هذا هو موضوع الصراع بين الخطين. المشكلة تكمن في تحديد **نوع** هذه العلاقة وطبيعتها، أي في تحديد مفهوم التحالف الثوري بين حركتين وطنيتين متميزتين تتمفصلان في حركة وطنية ثورية واحدة. إنها تكمن، بتعبير آخر، في تحديد **الشكل** الذي **ينبغي** أن تتوجد فيه علاقة التحالف بينهما في **ممارسة** الصراع الوطني. والمشكلة تكمن أيضاً في تحديد **الأساس السياسي** - نعني **الخط السياسي** - الذي **ينبغي** أن تقوم عليه العلاقة هذه، في ممارسة هذا الصراع. وحين نطرح المشكلة في شكلها الأمري هذا، في قولنا: «**ينبغي**»، فلنؤكد أن الشكل

الذي توجد فيه هذه العلاقة، في واقعها الفعلي، ليس الشكل الثوري الصحيح الذي ينبغي أن تكون فيه، وأن الأساس السياسي الذي تقوم عليه، في واقعها الفعلي، ليس الشكل الثوري الصحيح الذي ينبغي أن تقوم عليه، لا سيما في هذا الأفق التاريخي الجديد الذي دخلت فيه حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، بدخولها في مرحلة الصراع الطبقي ضد الخط البرجوازي «القومي» المهيمن فيها (أي بدخول النقيض الثوري لهذا الخط فيها)، وفي بداية تلك المرحلة الجديدة من تاريخ البنية الاجتماعية اللبنانية التي انطرحت فيها ضرورة تغيير نظام الطغمة المالية. من هنا أتت الضرورة الثورية الملحة في خوض المعركة ضد هذا الخط «القومي» في الحركة الثورية في هدف إعطاء علاقة التحالف بين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية شكلها الصحيح وأساسها السياسي الصحيح.

ابتدأت المعركة باكراً، نعني في وقتها الضروري. وما زالت مستمرة حتى اليوم. بل يمكن القول إنها ملازمة بالضرورة لهذه الحركة الثورية، مستمرة باستمرارها. إنها معركة مريرة. وكان من الطبيعي أن تقع مسؤولية قيادتها على حزب الطبقة العاملة ـ فهذه مهمته التاريخية ـ، وكان من الضروري أن يسير فيها، في خطه الوطني الثوري، بعكس التيار، أي **ضد** هذا التيار الذي كان في الحركة الشعبية مهيمناً بهيمنة الايديولوجية «العفوية» للجماهير، من حيث هي هي الايديولوجية البرجوازية «القومية». وحده الحزب السياسي **الطليعي** قادر على السير في الحركة الجماهيرية، بحسب منطق **ضرورتها** الداخلية الثورية، **ضد** الايديولوجية «العفوية» هذه لأنه، وبخطه الوطني الثوري، وبسيره **الضدي** هذا، يحتل، فعلياً، موقع القيادة الطبقة في هذه الحركة. فالموقع هذا لا يتحدد **كمياً** بحجم هذا الحزب، بقدر ما يتحدد **نوعياً** أي **سياسياً**، بخطه السياسي الذي هو خط الضرورة التاريخية في الحركة الثورية. وللحزب جرأة خطه، هذا الذي اقتحم بعنف حقل الصراع الوطني في معركة نيسان، فصار في **ممارسة** الجماهير، وفي ممارسة الطبقة العاملة بوجه خاص، **واقعاً مادياً**. «إن الطبقة العاملة اللبنانية، بقيادة حزبها الطليعي، قد أكدت في المعركة دورها القيادي كقوة ثورية أساسية في مواجهة التآمر الاستعماري والرجعي، وفي النضال ضد حكم الطغمة المالية ومن أجل التطور الديمقراطي اللاحق للبلاد». (من دراسة بقلم هيئة تحرير جريدة الأخبار ـ ٤ أيار ١٩٦٩ ـ العدد ٧٦٩). هذا هو أحد الدروس الرئيسية التي استخلصها الحزب في تحليله معركة نيسان. لقد أرادت بعض قوى الخط «القومي» في المقاومة الفلسطينية وخارجها أن تمتحن الحزب في هذه المعركة، وأن تضع خطه السياسي المنبثق عن المؤتمر الثاني على محك **الممارسة**، فكانت، بالعكس، ممارسة الحزب الثورية امتحاناً وطنياً لقوى

هذا الخط «القومي»، لأنها باتت تضع هذه القوى في حقل ممارسات الصراع الوطني، على محك الخط الوطني الثوري. ولم تكن هذه القوى ترى بعين الرضى إلى هذا الخط الجديد، فهو طريق الوصول الضروري للطبقة العاملة، بقيادة حزبها الطليعي، إلى موقع القيادة الطبقية في الحركة الوطنية الثورية. ولم تكن ترى بعين الرضى إلى دور الحزب الشيوعي في هذه الحركة، فلقد اعتادت أن تحتكر تمثيل القضية الوطنية. على أرض هذه القضية بالذات، بل على أرض القضية الفلسطينية نفسها التي أتت تتمفصل عليها الحركة الوطنية الثورية، انوضعت قوى الخط «القومي»، التي تدّعي احتكار القضية «القومية»، على محك الممارسة الثورية الصحيحة في حقل الصراع الوطني. وكانت نقطة التصادم الرئيسية بينها وبين قوى الخط الوطني الثوري علاقة التحالف بين الحركةالوطنية اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية. فقوى الخط البرجوازي «القومي»، في حركة المقاومة وخارجها، كانت، ولا تزال، تحاول أن تجعل من علاقة التحالف هذه **علاقة إلحاق** للحركة الوطنية بحركة المقاومة، **وعلاقة تبعية سياسية** مطلقة لها. بينما كانت، ولا تزال، قوى لخط الوطني الثوري تؤكد ضرورة **الاستقلالية السياسية للحركة** الوطنية، في علاقة تحالفها الثوري بالمقاومة الفلسطينية. هكذا ارتسم، في مجال هذه العلاقة بالذات، الحد الطبقي الفاصل بين هذين الخطين النقيضين واكتسبت قضية الاستقلالية السياسية للحركة الوطنية أهمية ثورية كبرى، بما كانت، ولا تزال، تعنيه من ضرورة تأكيد **استقلال الخط السياسي الوطني الثوري**، من حيث هو **خط الطبقة العاملة في ممارسة الصراع الوطني**، عن الخط البرجوازي «القومي» في حركة التحرر الوطني. ومهما يكن من أمر الشكل الايديولوجي الذي كان يتستر فيه الرفض «القومي» لاستقلالية الحركة الوطنية (وقد تستر في أشكال مختلفة)، فإن لهذا الرفض معنى محدداً هو رفض البرجوازية أن ينوجد، ضد خطها السياسي «القومي»، **بديل**، عن خطها الطبقي هذا هو، بالضبط، الخط الوطني الثوري. هذا هو، في نهاية التحليل، جوهر الصراع، وإن اختلفت أشكاله، أو تعددت حقوله. فبحسب منطق الخط البرجوازي «القومي»، مثلاً، إن «كون القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى، يعطي الثورة الفلسطينية «مركز القيادة» في الثورة العربية الشاملة. وكون الثورة الفلسطينية «ثورة تحرر وطني» من الاحتلال الصهيوني يطبع حركة التحرر العربي بطابع التحرر الوطني فقط، لا بطابع التحرر الوطني الاجتماعي» (جورج حاوي ـ الطريق ـ العدد السابع ـ ١٩٦٩). ويتماسك منطق هذا الخط «القومي» تماسكاً داخلياً محكماً هو الذي يحدده له موقع الطبقة البرجوازية المسيطرة في حقل الصراع الطبقي الوطني، فتأخذ علاقة الحركة الوطنية والجماهير الشعبية فيه بحركة المقاومة الفلسطينية،

بالضرورة، شكل **علاقة التبعية السياسية**، وينحصر، بالتالي، نضال هذه الجماهير كله في شعار واحد، هو شعار الدفاع عن المقاومة. وهو لا ينحصر في هذا الشعار إلا على أساس سياسي طبقي محدد هو **الفصل** الاصطناعي الذي تقيمه إيديولوجية البرجوازية المسيطرة في الصراع الوطني الواحد، بين ما تسميه الصراع «القومي»، وما تسميه الصراع «الطبقي». وتحل المقاومة الفلسطينية، في هذا المنطق «القومي»، محل الطبقة العاملة في موقع القيادة، ليس في الثورة الفلسطينية وحسب، بل في الحركة الوطنية اللبنانية، وفي حركة التحرر الوطني للشعوب العربية بأسرها. ويفقد، بالطبع، موقع القيادة هذا طابعه الطبقي، ليغلب عليه الطابع «القومي» الذي هو هو الشكل الذي فيه يتستر الطابع الطبقي البرجوازي نفسه. ونعود، بهذا المنطق، إلى تلك الحلقة المفرغة التي كانت تدور فيها حركة التحرر العربية، في حركة تجدد أزمتها المزمنة، بفعل غياب الخط الطبقي النقيض فيها للخط البرجوازي «القومي». إن الحركة الثورية ترتكب خطأ فادحاً إذا هي استهزأت بقدرة البرجوازية على تجديد أسلحتها الايديولوجية، وعلى التسلل بها إلى مواقع القوى الوطنية الثورية. لقد رأت البرجوازية، بغريزتها الطبقية، الخطر الكبير الذي يتهددها، والذي يتمثل في علاقة التحالف الثوري بين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، لا سيما إذا قام التحالف هذا على اساس سياسي صحيح هو، بالتحديد، الخط السياسي الوطني الثوري الذي كانت تفتقده حركة التحرر العربية، فعملت ـ نعني البرجوازية ـ وما زالت تعمل على ضرب هذا التحالف، من جهة، وعلى دفعه، من جهة أخرى، **من الداخل**، إلى السير في نقيض هذا الخط الوطني الجديد، أي في الخط البرجوازي «القومي» التقليدي. في هذا الهدف بالذات، كانت تدعم تلك الشعارات التي تتفق تمام الاتفاق مع منطق خطها «القومي». وضد هذا الهدف بالذات، وضد هذا المنطق، دخل الحزب في تلك المعركة التي أرادها أن تكون، معركة استقلال الخط السياسي الوطني الثوري عن الخط البرجوازي «القومي»، ليس في هذا التحالف وحده، بل في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية.

في منطق هذا الخط الوطني الثوري، وفي مجال العلاقة بالمقاومة الفلسطينية، لا معنى، بكل دقة، للقول إن المقاومة هذه يجب أن يكون لها موقع القيادة في حركة التحرر، فالموقع هذا موقع طبقي، ولا معنى لأن يكون لحركة بعينها، بدلاً من أن يكون لحركة أخرى، هي كالأولى، جزء من حركة شاملة. وبتعبير أوضح، لا معنى لأن يكون **موقع القيادة** في حركة التحرر العربية، للحركة الوطنية الفلسطينية أو اللبنانية أو المصرية أو أي حركة وطنية أخرى في بلد عربي آخر. لكن لهذا القول الذي لا معنى له دلالة تاريخية وسياسية محددة. ودلالته هذه، بحد ذاتها، متناقضة: إنه يدل،

من جهة، على أن علاقة الجماهير الوطنية بالمقاومة الفلسطينية ليس لها معنى الدفاع عن المقاومة وحسب، بل إن لها أيضاً **معنى إدانة** البرجوازيات العربية كلها التي، من موقع وجودها في قيادة حركة التحرر، فشلت تكراراً في حل القضية الوطنية، وفي حل القضية الفلسطينية بوجه خاص. إن لها، إذن، معنى البحث، عند هذه الجماهير، عن **البديل الثوري لهذه القيادة الطبقية البرجوازية**. ولقد ظهر البديل الثوري هذا بالملموس، في معركة نيسان، في الخط السياسي **للطبقة العاملة**، في ممارسة الصراع الوطني ضد البرجوازية، ودفاعاً عن المقاومة الفلسطينية. فظهر، بظهوره **الملموس**، الخطر الفعلي الذي يتهدد البرجوازية المسيطرة وقيادتها الطبقية لحركة التحرر الوطني، ضد المنطق التاريخي لهذه الحركة. ويدل ذلك القول الذي لا معنى له، من جهة أخرى، على قدرة البرجوازية على التسلل إلى مواقع القوى الوطنية، في محاولة الانحراف بها عن السير في خطها الوطني الثوري، بإظهار المقاومة الفلسطينية كأنها البديل الثوري، وبإظهار البديل هذا كأنه **بديل «قومي»** هو، بسبب كونه بديلاً **«قومياً» في تناقض تناحري** مع أي بديل **«طبقي»** آخر. (والبديل «الطبقي» هذا لا ينطبق، بالطبع، بحسب المنطق «القومي»، على البرجوازية، بل على الطبقة العاملة وحدها). إن الهدف الذي تسعى البرجوازية إليه، بإظهار المقاومة مظهر البديل «القومي» هذا، ليس سوى قطع الطريق على الطبقة العاملة، ومحاولة منعها من أن تحتل، في الحركة الثورية التحررية، موقع القيادة الطبقية الذي يعود لها، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، ومن حيث أن خطها الطبقي في ممارسة الصراع الوطني هو الخط الوطني الثوري، ومن حيث أنها، بخطها السياسي الثوري هذا، هي محور التحالف الطبقي في ممارسة هذا الصراع ضد البرجوازية المسيطرة، ودفاعاً عن الثورة الفلسطينية. هدف البرجوازية، ذاك الذي هو نفسه هدف الرجعية العربية، هو الحيلولة دون تكوّن الجماهير الشعبية الوطنية في قوة سياسية مستقلة هي مناهضة للبرجوازية في تحالفها الثوري مع الطبقة العاملة، على أساس هذا الخط السياسي الثوري. وهدفها أيضاً هو الحيلولة دون صيرورة هذا الخط الوطني خط التحالف نفسه بين الحركة الوطنية وحركة المقاومة الفلسطينية، بحيث يتحول الخط هذا إلى خط حركة التحرر الوطني للشعوب العربية. على هذا الصعيد تم التقاء المصالح الطبقية المشتركة بين الرجعية العربية والبرجوازية اللبنانية: فمصلحة الأولى تكمن في تأمين ديمومة الهيمنة المطلقة للخط البرجوازي «القومي» في حركة التحرر، بحيث تظل هذه الحركة، في تجدد أزمتها المزمنة، أسيرة غياب النقيض الثوري لهذا الخط «القومي» فيها، وبحيث تظل حركة المقاومة الفلسطينية نفسها، في ممارساتها، وبالتحديد، في مجال علاقتها بالحركة الوطنية

اللبنانية، أسيرة المنطق الايديولوجي لهذا الخط السياسي البرجوازي. وهي بالفعل أسيرة هذا المنطق الذي يرتد ضدها، ما دامت هي تحاول أن تبني علاقتها بالحركة الوطنية في شكل علاقة تحتل فيها الحركة هذه موقع التبعية السياسية لها، بينما هي ـ أي المقاومة ـ تحتل فيها موقع الهيمنة «القومية». لكن الهيمنة هذه، في مثل هذه العلاقة، ليست في الحقيقة، أي في واقعها السياسي الفعلي، سوى هيمنة الخط السياسي البرجوازي «القومي». إنها، إذن، هيمنة القوى السياسية البرجوازية الرجعية في حركة التحرر العربية، أي هيمنة هذه القوى نفسها التي تهدف إلى تصفية الثورة الفلسطينية والقضاء عليها سياسياً وعسكرياً، بل بشرياً، منذ أن وجدت هذه الثورة. ومصلحة الثانية ـ نعني البرجوازية اللبنانية ـ التي لا تختلف، بالطبع، عن مصلحة الرجعية العربية في تصفية الثورة الفلسطينية، وفي تأمين الهيمنة المطلقة للخط البرجوازي «القومي» في حركة التحرر، إنما تكمن، بشكل أساسي، في ضرورة تأمين ديمومة النظام السياسي لسيطرتها الطبقية. وديمومة هذا النظام الذي له شكل «طائفي»، تقوم، كما رأينا، على ضبط حركة الصراع الطبقي في إطار «طائفي» تتحدد فيه الطبقات الكادحة «كطوائف»، في علاقة تبعيتها السياسية بالبرجوازية. ولقد وجدت البرجوازية هذه في الايديولوجية «القومية» ما يساعدها على ضبط هذه الحركة في إطار «طائفي»، في مجال العلاقة بقضية العمل الفدائي نفسها. فهي «تبذل كل جهدها لإبقاء العمل الفدائي قضية مطروحة لوحدها على بساط البحث، وتعمل لحصر الخلاف حولها فقط مع السعي لعزلها عن مجمل سياسة الحكم. وهي بذلك ترمي إلى إثارة الانقسام الطائفي وتعزيزه بما يؤمن لها استمرار سيطرتها المطلقة على الحكم. إن الاستمرار في المعركة على هذا الأساس يعزز لعبة البرجوازية في تكريس طرفيها ممثلين لنصفي البلاد، وفي تكريس الاتفاقات التي يصل إليها طرفاها كاتفاقات تلزم كل البلاد. وهي بذلك لا تغرق الحركة الشعبية في دوامة الصراع التقليدي فحسب، بل تُصعِّبُ آفاق التطور اللاحق أمام هذه الحركة، وأمام التطور اللاحق لكل لبنان». (المرجع نفسه ـ العدد السابع.).

ماذا يعني حصر المعركة في شغار واحد هو شعار حماية العمل الفدائي؟ هذا يعني، بوضوح، فصل القضية الاجتماعية عن القضية الوطنية، وإظهار الأولى مظهر القضية الاقتصادية البحت التي لا علاقة لها بالصراع السياسي، أي بضرورة تغيير النظام السياسي للبرجوازية المسيطرة، وإظهار الثانية مظهر القضية «القومية» التي تنحصر، بدورها، في القضية الفلسطينية، وتغليبها، بشكل مطلق، على الأولى، وإقامة التعارض بين الاثنتين ـ بفعل الفصل المصطنع بينهما ـ بحيث يظهر تطور الواحدة

معرقلاً لتطور الأخرى، والعكس بالعكس. ولما كان للثانية الغلبة، على الأولى، فإن كل صراع طبقي اجتماعي ضد البرجوازية نفسها يظهر كأنه عائق للصراع «القومي» دفاعاً عن المقاومة الفلسطينية. وهذا هو منطق الفكر «القومي»، نعني منطق الايديولوجية البرجوازية الذي يفرغ حركة التحرر الوطني من مضمونها التاريخي المادي، من حيث هي حركة تحويل ثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية القائمة. لن نُخضع، مرة ثانية، هذا المنطق للنقض، بل نكتفي بالقول إن المعركة التي انخاضت، في الحركة الثورية، حول شعار حماية العمل الفدائي، كانت، في الحقيقة، فاتحة معركة الخط الوطني الثوري في حركة التحرر ضد الخط البرجوازية «القومي»، لا سيما في مجال العلاقة بحركة المقاومة الفلسطينية. إنها معركة ضد هذا الخط الطبقي الرجعي الذي، على أساس ذلك الفصل الذي يقيمه بين القضية الاجتماعية والقضية الوطنية، يفصل حركة المقاومة هذه عن حركة التحرر العربية، **فيعزلها** عنها تحت ستار أنها طليعة هذه الحركة أو بديل عنها. لكنه، في الحقيقة، لا يظهرها هذا المظهر إلا في هدف تأمين هيمنته المطلقة في الحركة التحررية ضد نقيضه الوطني الثوري.

من موقع هذا النقيض الثوري، كان الحزب الشيوعي اللبناني يؤكد، بالطبع، ضرورة حماية العمل الفدائي. لكنه كان يؤكد أيضاً ـ وهذا هو الأهم ـ أن هذه الحماية «ليس من الضروري أن تجرى تحت هذا الشعار، ولا ينبغي على كل حال أن تجري فقط تحت هذا الشعار». فحصر المعركة في هذا الشعار، بما يعنيه هذا الحصر لها من فصل القضية الاجتماعية عن القضية الوطنية، هو، بالتحديد، الخط السياسي الذي تسير فيه البرجوازية اللبنانية «لإبقاء العمل الفدائي قضية مطروحة لوحدها على بساط البحث». فعلى القوى الوطنية الثورية إذن في المقاومة الفلسطينة وفي الحركة الشعبية أن تتلافى الانزلاق إلى مواقع الخط السياسي للبرجوازية. إن حماية العمل الفدائي هي حماية له **من هذه البرجوازية** بالذات، بمعنى أن المعركة الوطنية هي معركة ضد هذه الطبقة المسيطرة وضد نظامها السياسي. فكل نضال جماهيري ضدها، حتى لو لم يكن تحت شعار حماية المقاومة، هو نضال وطني دفاعاً عن المقاومة، في انفصالها «القومي» عن حركة التحرر، بل في انتمائها الفعلي لهذه الحركة، من حيث هي جزء منها، وفي تحالفها الثوري مع الحركة الوطنية اللبنانية. بل إن كل دفاع وطني ثوري عن المقاومة لا يمكن أن يكون، في الممارسة السياسية الفعلية، إلا نضالاً ضد البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقية. إنه يمر إذن بالضرورة عبر هذا **الصراع الطبقي** الذي هو الصراع الوطني ضد البرجوازية ونظامها السياسي «الطائفي». فالبرجوازية هذه هي التي لها المصلحة الطبقية الأولى في حصر المعركة في شعار حماية العمل

الفدائي، أي في **عزل** هذه المعركة عن المعركة ضد نظامها ـ بحسب المنطق «القومي» نفسه لعزل القضية الوطنية عن القضية الاجتماعية ـ لأنها، بهذا العزل، تهدف إلى تطويق الحركة الشعبية وحصرها في المجرى «الطائفي» التقليدي للصراع الطبقي، بحيث تظهر قضية العمل الفدائي، في طرحها «القومي» هذا، كأنها قضية «طائفية»، تكرس، هذا المجرى للصراع بدلاً من أن تخرج عليه. ولا تخرج عليه إلا في طرحها الوطني الثوري ضد منطق الايديولوجية البرجوازية «القومية». لقد وجدت البرجوازية اللبنانية إذن في هذه الايديولوجية «القومية» خير حليف لها في صراعها الطبقي من أجل تأمين الديمومة لنظامها السياسي «الطائفي»، وأدركت، بغريزتها الطبقية، أن منطق أيديولوجيتها «الطائفية» ومنطق هذه الايديولوجية، «القومية» إنما هو **منطق واحد** هو منطق سيطرتها الطبقية. وأدرك حزب الطبقة العاملة، بالمقابل، أن تحرير حركة الصراع الطبقي من المجرى «الطائفي» ضد البرجوازية، إنما هو أيضاً، في آن واحد، تحرير لها من منطق الايديولوجية «القومية» المهيمن في ممارسات «الشلل اليسارية» وفصائل من المقاومة الفلسطينية، وأن حركة التحرير هذه هي نفسها، في ضرورتها الثورية، **ممارسة سياسية وايديولوجية** للصراع الطبقي ضد الخط البرجوازي «القومي» في صفوف الحركة الثورية. من هنا أتت الضرورة في خوض تلك المعركة التي خاضها الحزب باكراً ضد هذا الخط، والتي لاتزال، بالطبع، مستمرة في أشكال متعددة. ولقد انخاضت على أساس ذلك الفهم التاريخي الصحيح للقضية الوطنية، من حيث هي هي قضية التحرر من نظام السيطرة الطبقية البرجوازية. وكان ضرورياً أن يتحول هذا الفهم الصحيح إلى **قوة مادية** في الحركة التاريخية، أي أن يدخل وعي الجماهير ويتجسد في ممارساتها. ولذلك، رفض الحزب بشدة، نظرياً وممارسياً، حصر معركة الجماهير، من أجل تحررها هذا، في شعار واحد، وسار، في الحركة الشعبية، وفي علاقتها النضالية بالمقاومة الفلسطينة، ضد ذلك التيار «القومي» وأكد، باستمرار، على ضرورة أن تخوض الجماهير أوسع المعارك الديمقراطية والمطلبية والوطنية، في أفق واضح **هو إسقاط حكم الطغمة المالية**. كان ملحاً، بتعبير آخر، أن تتحول الحقيقة النظرية (في القول، مثلاً، إن الصراع الطبقي هو هو الصراع الوطني، وإن التحرر الوطني هو هو التحرر الاجتماعي، وإن الدفاع عن المقاومة الفلسطينية هو نفسه الصراع الطبقي الوطني ضد البرجوازية المسيطرة، وإن حمايتها لا تكون إلا بالتحالف الوطني الثوري مع الحركة الوطنية، على أساس الاستقلالية السياسية للحركة الوطنية، وليس بتحالف «قومي»، مع طرف «طائفي» معين من أطراف البرجوازية يجعل من التحالف هذا تحالفاً «طائفياً» تنقلب فيه القضية الوطنية الفلسطينية قضية «طائفية»...) إلى **حقيقة ممارسة (عملية)**

تكتشف فيها الجماهير الوطنية، بتجربتها التاريخية ونضالاتها، مواقعها الطبقية الثورية مجابهة مواقع البرجوازية المسيطرة، فتكتشف قوتها السياسية المستقلة وقدرتها الفعلية على التحرر من هذه الطبقة ومن نظامها السياسي «الطائفي». لكن صيرورة تلك الحقيقة النظرية حقيقة ممارسية كانت تصطدم، كما سبق القول، بعائق الايديولوجية «القومية» «العفوية» في وعي الجماهير، وبالقوى التي تمثل الخط «القومي» في المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية. لذلك كانت المعركة ضد هذه الايديولوجية وضد هذا الخط والقوى التي تمثله ضرورية وحاسمة. وانخاضت المعركة هذه ـ وما تزال مستمرة ـ على جبهات عديدة، منها جبهة «الشعار الواحد».

يتلخص منطق الخط الوطني الثوري في هذه المعركة، وعلى هذه الجبهة، على الشكل التالي: «.... مع استمرار شعار نصرة ودعم العمل الفدائي كأحد الشعارات الرئيسية للحركة الشعبية والقوى الوطنية والتقدمية، لا بد من خوض معارك واسعة تحت شعارات أخرى تجمع أوسع أوساط الجماهير من كل الفئات الاجتماعية الوطنية التي تتعرض مصالحها للضرر الفادح بسبب تعقد أزمة الحكم وتعمقها، والتي لها مصلحة في إزالة سيطرة الطغمة المالية عن الحكم وإحداث تغيير جذري في أسس البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الراهن. إن هذه المعارك ليست «بديلة» لمعركة حماية العمل الفدائي، بل هي وضع لها في **الإطار اللبناني**. إن دعم الثورة الفلسطينية في لبنان يكون مجدياً وفعالاً أكثر بقدر ما تقرره وتحدده «ستراتيجية الثورة اللبنانية»، وبكلام أوضح مصلحة تطور ونجاح النضال الشعبي الوطني التقدمي... فبقدر ما تشتد المعارك الشعبية، وبقدر ما تزداد علاقات القوى التقدمية والوطنية توطداً في قيادة هذه المعارك، يخف دوران هذه القوى مع أطراف النظام في حلقته المفرغة. ويصبح بالإمكان إبقاء الرجعية وحدها في الطريق المسدود» (جورج حاوي ـ المرجع نفسه ـ العدد السابع).

ثمة خطر يتهدد الحركة الشعبية في بداية نهوضها الوطني: إنه خطر الانزلاق إلى المواقع «الطائفية» الخاصة بالممارسات الطبقية للبرجوازية. وبرغم أن الحركة هذه لم تتخذ، في انتفاضة نيسان، طابعاً «طائفياً»، بل اخترقت كما سبق القول، لأول مرة في تاريخ النضال الجماهيري، الاطار «الطائفي» للعبة السياسية التقليدية، فإن هذا الخطر يتهددها، لأنها كانت، إلى حد كبير أسيرة أيديولوجيتها «القومية» «العفوية». هذا يعني أن الخط السياسي «القومي» هو، بالتحديد، منزلقها إلى تلك المواقع «الطائفية» البرجوازية. هذا ما كانت تدركه البرجوازية تمام الادراك، وهذا ما كانت تسعى إليه في محاولتها عزل قضية المقاومة الفلسطينية عن قضية نظامها السياسي «الطائفي»، حتى

يتسنى لها أن تجعل من قضية المقاومة، في طرحها «القومي»، عامل انقسام «طائفي» يكرس نظامها السياسي الطبقي، ويقود الحركة الشعبية، بالتالي، إلى الدوران معها في حلقته المفرغة. كان على قوى الخط الوطني الثوري، إذن، أن تجابه هذه المحاولة البرجوازية بطرح طبقي ثوري صحيح للقضية الوطنية بعامة، من حيث هي، في ضرورتها التاريخية، قضية التحرر من نظام السيطرة الطبقية السياسية والاقتصادية للبرجوازية، ولقضية المقاومة الفلسطينية بخاصة، في ترابطها الداخلي بهذه القضية الوطنية، بحيث تصير القضية هذه، في طرحها الصحيح ذاك، عامل توحيد طبقي وطني للطبقات الكادحة ضد البرجوازية وضد نظامها الطبقي. الخطر الذي كان يتهدد الحركة الشعبية هو خطر الدخول في لعبة النظام، وفي حلقته المفرغة التي كانت ترسمها حركة تجدد أزمته. فالسؤال الذي انطرح بالحاح على القوى الوطنية والتقدمية هو السؤال السياسي الرئيسي التالي: كيف الخروج من هذه الحلقة المفرغة؟ كيف الخروج من هذا الطريق المسدود الذي وضعت الطغمة المالية تطور البنية الاجتماعية فيه؟ بل قل ما هي الشروط الضرورية التي تجنب القوى الوطنية والتقدمية الدخول في هذه الحلقة المفرغة، وتمكنها، بالتالي، من فتح أفق تاريخي جديد لتطور البنية الاجتماعية؟ ولن نكبح رغبتنا في القول إن الخروج من هذه الحلقة لا يكون إلا **بكسرها**، برغم ما في هذا القول من سذاجة ظاهرية. والقول هذا صحيح، لكن المشكلة **السياسية** الفعلية هي: كيف يتم فعل الكسر هذا؟ ما هي شروطه؟ ومن هي القوى القادرة عليه؟.

ليس من **داخل** هذه الحلقة تنكسر الحلقة، او تُكسر، بل من **خارجها**. ولئن كانت الحقلة هذه، كما سبق القول، هي حركة تجدد الأزمة من نظام الطغمة المالية، وكان النظام هذا يتجدد **سياسياً** في شكل النظام «الطائفي»، فان هذا يعني، ببساطة، ان كسر حلقته المفرغة هو **تعطيل** حركة تجدد أزمته، باقتحام حقل الصراع السياسي الطبقي من قبل **القوة السياسية** التي كان **تغييبها** من هذا الحقل هو الذي يؤمن ديمومة تجدد هذه الأزمة. والقوة السياسية هذه لا يمكن لها ان تكون «قوة طائفية»، اوطرفاً «طائفياً» من أطراف الصراع. فلو كانت كذلك، لكانت بالضرورة **برجوازية**، ولتعطل فعل ذلك التعطيل، وبطل فعل الكسر. لا تكسر تلك الحلقة، بتعبير آخر، «طائفياً»، لأنها، بالضبط، حركة إعادة إنتاج النظام السياسي الطبقي البرجوازي كنظام «طائفي». وحدها قوة النقيض السياسي الطبقي للبرجوازية قادرة على كسر تلك الحلقة المفرغة، بتعطيل حركة إعادة الانتاج هذه. والموقع الطبقي لهذه القوة السياسية النقيض هو، بالضرورة، نقيض لكل موقع «طائفي»، لأنه على الطرف النقيض من الموقع الطبقي البرجوازي في حقل الصراع الطبقي، ولأن الموقع

«الطائفي» هذا، بما هو موقع «طائفي»، هو هو الموقع البرجوازي. هل معنى هذا أن القوة السياسية النقيض هذه هي الطبقة العاملة؟ كلا ونعم. كلا، لأنها لا تنحصر في الطبقة العاملة **وحدها**، وفي حزبها الشيوعي الطليعي. نعم، لأنها تمثل **التحالف الوطني الثوري** للطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية، ولأن الطبقة العاملة، **بموقعها الطبقي** في علاقات الانتاج، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، **وبحزبها الثوري، وبخطها السياسي الصحيح**، هي بالضرورة، **المحور السياسي** في هذا التحالف الثوري، أي انها، بهذا كله، تحتل، في هذا التحالف، موقع الهيمنة السياسية الطبقية التي هي، أساساً، هيمنة خطها السياسي. فبقدر ما يكون خطها السياسي هذا هو **الخط السياسي للتحالف** الثوري، تهيمن الطبقة العاملة سياسياً في هذا التحالف.

في هذا الضوء، يمكن الاجابة عن السؤال الذي طرحنا بالقول إن طريق الخروج من حلقة النظام المفرغة هي طريق التحرر، في ممارسات القوى الوطنية والتقدمية، من الخط السياسي البرجوازي «الطائفي». والخط هذا هو نفسه الخط البرجوازي «القومي». فالمشكلة السياسية التي انطرحت، منذ انتفاضة نيسان، على القوى الوطنية والتقدمية، في انطراح قضية النظام البديل كمهمة ثورية ملحة، هي إذن ضرورة انتقال هذه القوى، في ممارساتها السياسية، وفي تحالفها الوطني الثوري مع المقاومة الفلسطينية، من المواقع «الطائفية ـ القومية»، التي هي هي مواقع البرجوازية المسيطرة، إلى المواقع الوطنية الثورية، التي هي هي مواقع الطبقة المهيمنة النقيض. لقد انطرحت المشكلة هذه إذن في شكلها السياسي الصحيح، من حيث هي مشكلة **الخط السياسي** الذي ينبغي على القوى الوطنية والتقدمية ان تسير فيه للخروج من طريق الرجعية المسدود، ولكسر حركة التجدد من أزمة نظام الطغمة المالية. لقد انطرحت المشكلة، بتعبير آخر، من حيث هي مشكلة الخط السياسي الذي على قاعدته وحده يمكن للجماهير الشعبية ان تستقل سياسياً، بنضالاتها، وفي نضالاتها، في قوة مناهضة للبرجوازية، وان تستقل سياسياً في علاقة تحالفها الوطني الثوري نفسها مع المقاومة الفلسطينية. كان الخطر الذي يتهدد الحركة الشعبية إذن، في مطلع نهوضها الوطني، هو أن تنطلق، في دفاعها عن المقاومة، من مواقع «قومية» هي التي تدفعها البرجوازية اليها، بايديولوجيتها المهيمنة «عفوياً»، وهي التي تضعها في علاقة من **التبعية السياسية** للمقاومة (ولخطها السياسي «القومي»)، ويكرس وجودها «الطائفي» في علاقة تبعيتها السياسية بالبرجوازية، بحيث تظهر أطراف من هذه البرجوازية مظهر المدافع عن المقاومة، من مواقع «طائفية»، بينما تظهر أطراف اخرى منها مظهر المعادي لها، من مواقع «طائفية» اخرى، فتنطمس في هذه العلاقة «القومية» ـ «الطائفية» علاقة التناقض

الطبقي بالبرجوازية كعلاقة تناقض وطني، وينسدّ، بالتالي، في وجه الجماهير الوطنية طريق استقلالها السياسي في قوة لا يمكن لها، اصلاً، ان تتكون سياسياً الا كقوة مناهضة للبرجوازية. ان الجرأة الثورية للحزب الشيوعي اللبناني تكمن، بالتحديد، في انه، في معركة نيسان بالذات، طرح قضية التحالف بين القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية، وقضية التحالف بينها وبين حركة المقاومة الفلسطينية، من حيث هي، في أساسها **النظري والممارسي**، قضية **خط سياسي**، وطرح، بالتالي، ضرورة ان يكون الخط السياسي هذا هو الخط الوطني الثوري، نقيض الخط البرجوازي «القومي». (وغني عن القول ان القضية هذه ما زالت مطروحة حتى اليوم في هذا الشكل، بل انها اليوم مطروحة بحدة وبالحاح اكثر من اي وقت مضى). ولم يطرح قضية هذا الخط من موقع، أن الخط السياسي هذا هو خطه الطبقي، بل طرحها ـ كما هي بالفعل ـ من موقع ان مهمات المرحلة التاريخية، في تعقدها وترابطها، هي التي تقضي بضرورة السير في هذا الخط الوطني الثوري، لأنه، بالتحديد، خط حماية الثورة الفلسطينية، وخط الاستقلال السياسي للجماهير الشعبية الوطنية التي ستكتشفه، اي ستنتجه وتبلوره، ملموساً، باستمرار، يوماً بعد يوم، في كل نضال من نضالاتها المتصاعدة ضد البرجوازية، بقيادة **الحركة الوطنية**. بل ان الطبقة العاملة نفسها، وحزبها الشيوعي نفسه، سيعيدان إنتاج هذا الخط السياسي الثوري يومياً، وعند كل خطوة حاسمة في مسار هذه المعركة الشرسة، كأنهما يكتشفانه للمرة الأولى ـ نعني للمرة الألف بعد الألف منذ المؤتمر الثاني ـ ويكتشفان، دوماً من جديد، صحته. لكن الصعوبة، برغم كل هذا، ليست في وضع هذا الخط نظرياً، بل في **ممارسته**، وفي ان يكون، او ان يصير خط **الجماهير** الشعبية، **خط الحركة الوطنية** في ممارستها الصراع الوطني ضد البرجوازية وضد الامبريالية وضد الصهيونية.

ثمة إذن، شروط سياسية أساسية لكسر حلقة النظام المفرغة، ولكي تصير القوى الوطنية والتقدمية بمستوى مهمات المرحلة التاريخية الجديدة، مرحلة الضرورة في تغيير نظام حكم الطغمة المالية: «فهذا يتطلب من القوى التقدمية، كل القوى التقدمية، ايجاد شكل جديد للعلاقات فيما بينها وفيما بينها وبين اوسع القوى الوطنية، يختلف **نوعياً** عن العلاقات القائمة الآن». وفي مكان آخر من المقال نفسه نقرأ ما يلي: «إذا كان تطوير تجمع الأحزاب والفئات التقدمية وتوسيعه ضرورياً وملحاً، فان هذا التطوير بحد ذاته لا يفي بغرض تحويل اليسار إلى قوة اكثر فعالية تستطيع ان تمسك بزمام تطور المعركة في البلاد. ان المطلوب هو **تغير نوعي** (التأكيد بالأسود هنا هو منا م.ع.) في استراتيجية اليسار وتركيبه وشعاراته بما يتفق مع ضرورة تطوير المعركة إلى **معركة لبنانية**

تأخذ بعين الاعتبار كل خصائص الوضع اللبناني.

ان عمل القوى التقدمية اللبنانية لا يمكنه ان يكون «**محض امتداد**» **لحركة المقاومة الفلسطينية** او لفصيلة من فصائلها. وجبهة المساندة اللبنانية للعمل الفدائي تفقد الكثير من امكانياتها «للمساندة» اذا اصبحت مجرد امتداد فكري وسياسي وتنظيمي لهذا العمل. كما ان عمل القوى التقدمية اللبنانية لا يمكنه ان يكون «**محض امتداد**» **لحركات تقدمية عربية**. ان اخذ الخصائص المميزة للوضع في لبنان بعين الاعتبار، وعدم النقل الميكانيكي والتطبيق الجامد للستراتيجية الواحدة لحركة التحرر العربي، ان ذلك يفترض «**يساراً عربياً في لبنان**»، واذ نقول ذلك فنحن ابعد ما يكون عن «الكيانية» أوعن «الاقليمية»، فاعتبارنا نابع من المبدأ الذي سبق وذكرناه، مبدأ «**الاستقلالية النسبية**» لكل فصيلة من فصائل حركة التحرر العربي ضمن «**الستراتيجية العربية الواحدة**». (المرجع نفسه. العدد السابع).

المطلوب، اذن، هو **تغير نوعي**، ليس في **شكل** العلاقات بين القوى التقدمية وحسب، بل في «**استراتيجية اليسار وتركيبه وشعاراته**». المطلوب هو **خط سياسي جديد**، غير الذي تسير فيه حركة التحرر بقيادة البرجوازيات العربية. والخط الجديد هذا هو الذي يحدد الشكل الجديد من علاقات التحالف بين القوى المتحالفة، وهو الذي يحدد صورة الاستقلالية السياسية للحركة الوطنية، ولكل فصيل من فصائل حركة التحرر الوطني للشعوب العربية. وتكتسب هذه الاستقلالية السياسية اهميتها الكبرى، وضرورتها الثورية، بفعل هذا الخط السياسي الوطني الثوري الجديد الذي انوجد في حركة التحرر هذه، ربما لأول مرة في تاريخها، **كنقيض طبقي** للخط البرجوازي «القومي» المهيمن فيها. فاستقلالية الحركة الوطنية اللبنانية تعني اذن، بالتحديد، استقلالية هذا الخط السياسي الجديد الذي هي، في مجابهتها الفعلية للبرجوازية ولنظامها السياسي «الطائفي»، تسير فيه فعلياً في قيادتها نضالات الجماهير الشعبية. وكل محاولة لوضعها في علاقة تفقدها استقلاليتها السياسية هذه، وتكون فيها **امتداداً** لحركة المقاومة الفلسطينية، او لهذه الحركة «التقدمية» او تلك، في هذا البلد العربي او ذاك، إنما هي محاولة برجوازية **رجعية** ـ مهما تسترت باقنعة «قومية» ـ تستهدف، بشكل رئيسي، القضاء على هذا الخط الوطني الثوري الذي هو اهم **سلاح** تمتلكه الحركة الوطنية، لأنه سلاحها السياسي، سلاحها الستراتيجي. ان تكون الحركة الوطنية **امتداداً** لهذه الحركة ام تلك من الحركات «القومية»، يعني ان تمتد هيمنة الخط البرجوازي «القومي» على كل شبر من ساحة نضال الجماهير العربية، بحيث يظل نضال هذه الجماهير يسير في افق غياب الخط الثوري البديل، اي في طريق مسدود هو طريق

تجدد الأزمة المستمر من الأنظمة البرجوازية العربية. لقد باتت هيمنة الخط «القومي هذه في حركة التحرر هي التي تؤمن ديمومة تجدد هذه الأنظمة القائمة، وتؤمن، في البنية الاجتماعية اللبنانية، ديمومة تجدد النظام السياسي «الطائفي» لسيطرة البرجوازية. من هنا أتت الضرورة الثورية في نقض هذا الخط «القومي» والحاق الهزيمة السياسية به، داخل الحركة الشعبية، وداخل التحالف الوطني الثوري بين هذه الحركة وحركة المقاومة الفلسطينية. وما انتصار الخط الوطني الثوري عليه، في ممارسات الجماهير ونضالاتها، سوى انتصار على الخط البرجوازي «الطائفي». لهذا كانت السيرورة التاريخية لتكون الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية في قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية **سيرورة سياسية واحدة** تلازمت فيها حركة تحرر هذه الطبقات والفئات من مواقعها «الطائفية» في الحقل السياسي والايديولوجي للصراع الطبقي، وحركة تحررها من مواقعها «القومية» فيه، بحيث انها، كلما كانت تنزلق، في ممارساتها الطبقية، إلى مواقع «قومية»، كانت المواقع هذه تتحدد فعلياً، في حقل الصراع الطبقي، كمواقع «طائفية»، (والعكس بالعكس)، فكانت السيرورة السياسية تلك تجد، بالتالي، في هذه المواقع عائق تحققها. معنى هذا، بتعبير آخر، ان تحرر الطبقات الشعبية من هذه المواقع كان، ولا يزال، شرطاً اساسياً لاستقلالها السياسي الطبقي ضد البرجوازية المسيطرة.

هذا ما دفعنا، في تحليلنا السابق، إلى التمييز بين سيرورة الانفكاك الطبقي لهذه الطبقات، ولفئات البرجوازية الصغيرة منها بوجه خاص، عن الطغمة المالية، وسيرورة تكونها السياسي في قوة مستقلة تتمحور حول الطبقة العاملة. لئن كانت الأولى، في أساسها الموضوعي، **سيرورة اقتصادية** ملازمة لتطور التناقضات البنيوية الخاصة بنظام الاقتصاد «الحر» في ارتباطه التبعي بالامبريالية، فان الثانية هي **سيرورة سياسية** مرتبطة بتطور حركة الصراع الطبقي. والتمييز بينهما، برغم تمفصلهما في سيرورة تاريخية واحدة، ضروري لفهم طبيعة المعركة التي خاضتها قوى الخط الوطني الثوري ضد المواقع «القومية ـ الطائفية» داخل الحركة الشعبية، لأن الأولى ،(سيرورة الانفكاك الطبقي) لا تقود إلى الثانية (سيرورة الاستقلال السياسي) الا **بشرط اساسي** اذا انتفى، تعرقل، او تعطل تحقق الثانية، بحيث يتعرقل، او يتعطل تحقق سيرورة الانفكاك الطبقي نفسها، فتتمكن، بالتالي، الطغمة المالية، ثانية، من تعزيز علاقة التبعية السياسية والايديولوجية التي تخضع فيها الطبقات الكادحة، لاسيما فئات البرجوازية الصغيرة، لهيمنتها الطبقية التي تأخذ شكل الهيمنة «الطائفية». والشرط الأساسي هذا **شرط سياسي** هو وجود **خط سياسي طبقي ثوري**، نقيض للخط البرجوازي «الطائفي ـ القومي»، تسير فيه الطبقات الكادحة في نضالاتها المتعددة بشكل تتمكن فيه من

الوصول إلى استقلالها السياسي الطبقي. والطبقة العاملة وحدها قادرة على طرح مثل هذا الخط السياسي، لأنها النقيض الثوري المباشر للبرجوازية المسيطرة. ولقد طرح حزب الطبقة العاملة، كما رأينا، في حقل الصراع الطبقي، هذا الخط الثوري الذي، في افقه التاريخي، ستتكون تلك الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة، بقيادة الحركة الوطنية. ولقد انطرح **الخط الطبقي** هذا، من حيث هو الخط **الوطني** الثوري، وكان الحقل التاريخي لتكون هذه القوة السياسية (اي للسيرورة السياسية للطبقات الشعبية) هو **حقل الصراع الوطني**. ولا نقول حقل الصراع «القومي»، للأسباب التي شرحنا. فما هو الخط؟ او قل، في أي ستراتيجية للعمل السياسي الجماهيري تجسد هذا الخط الوطني ـ نعني الطبقي ـ الثوري، في بدايات تلك المرحلة الجديدة من تاريخ البنية الاجتماعية اللبنانية التي افتتحتها معركة نيسان؟

٧ ـ في الخط الوطني الثوري

حدد الحزب، في مؤتمره الثالث، الشعار الستراتيجي لهذه المرحلة التاريخية بانه النضال من أجل اسقاط حكم الطغمة المالية، وإقامة حكم وطني ديمقراطي يفسح في المجال أمام الانتقال إلى الاشتراكية. واستند، في تحديده شعار المرحلة هذه، إلى تحليل لأزمة النظام الاقتصادي الاجتماعي السياسي في لبنان وصل فيه إلى «ان اي معالجة جذرية للأزمة وتحقيق اي اصلاح حقيقي في ظروف تطور الرأسمالية المشوه في لبنان يتطلب إجراء تغيير يتناول الأسس والبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام.

والشرط الأساسي لإجراء هذا التغيير هو إزالة سيطرة الطغمة المالية عن الحكم، وإقامة حكم وطني ديمقراطي يمثل تحالف الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدينة والريف والمثقفين والثوريين والأوساط المرتبطة بالانتاج الوطني الصناعي والزراعي ويقوم بسلسلة إصلاحات وتدابير اقتصادية اجتماعية وسياسية تفتح الطريق أمام انتقال لبنان إلى الاشتراكية». (الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة ـ الموضوعة ٥٨).

وكان الحزب قد رفع هذا الشعار منذ مؤتمره الثاني، وحدد في برنامجه مهمات المرحلة بعشر، نوجزها على الوجه التالي:

«أولاً ـ تصفية الشركات الاحتكارية الأجنبية...

ثانياً ـ تقليص مواقع الطغمة المالية اقتصادياً باتجاه تصفيتها نهائياً بتأميم مؤسسات التمويل والتأمين، وحصر التجارة الخارجية، أساساً في مؤسسة تابعة للقطاع العام.
ثالثاً ـ اجراء اصلاح زراعي....
رابعاً ـ تقوية القطاع الصناعي بتوسيعه وتطويره وانشاء صناعات جديدة وتطوير شبكة التجهيزات والمرافق العامة وتوسيعها...
خامساً ـ اطلاق الحريات الديمقراطية الواسعة... وتعديل الدستور الذي وضعته سلطات الانتداب وتحويله إلى دستور ديمقراطي عصري... ووضع قانون انتخابي جديد على أساس النسبية والقائمة الوطنية الموحدة.
سادساً ـ تحقيق المطالب المعاشية والاجتماعية للطبقة العاملة وسائر الكادحين والفئات الشعبية الاخرى...
سابعاً ـ تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصاديين بين لبنان والدول العربية...
ثامناً ـ انتهاج سياسة خارجية مستقلة معادية للأمبريالية...
تاسعاً ـ تحصين القرى الأمامية وتسليح سكانها، واقرار التجنيد الاجباري وتدريب جميع افراد الشعب ورفع القدرة الدفاعية للبنان بالاستناد إلى مساعدة الدول الاشتراكية.
عاشراً ـ ... توسيع التعاون وتطويره بين لبنان وبلدان المنظومة الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفياتي» (نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه ـ ص ٩٧ ـ ٩٨).

محور هذا التحليل هو ان التناقض الرئيسي في هذه المرحلة التاريخية ليس قائماً بين الطبقة العاملة وبين الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، انما هو قائم بين الطغمة المالية، هذه الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة، وبين سائر الطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة لهيمنتها الطبقية والمتضررة من نظام حكمها. على هذا الأساس من تحديد التناقض الرئيسي الخاص بهذه المرحلة، يتحدد العدو الرئيسي (الطغمة المالية)، وتتحدد عناصر التحالف الطبقي ضد هذا العدو، وتتحدد، تالياً، قياساً على طبيعة ذاك التناقض بين هذين الطرفين، مهمات المرحلة. وفي تحديد طبيعة هذه المهمات، وتحديد القوى الاجتماعية القادرة على تحقيقها، نقرأ في الموضوعات السياسية للمؤتمر الثالث مايلي: «ان مهمات الحكم الوطني الديمقراطي، كما حددها برنامج الحزب، ليست بطبيعتها مهمات اشتراكية، غير انها في ظروف تطور الرأسمالية اللبنانية، وارتباطها العضوي بالاستعمار الجديد، تؤدي إلى تغيير نوعي في بنية المجتمع اللبناني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ان تحقيقها لن يتم من خلال تراكم كمي لإصلاحات معينة

اقتصادية واجتماعية في اطار السلطة السياسية القائمة. ان الوصول إلى الحكم الوطني الديمقراطي، اية كانت اشكال النضال التي سوف تعتمد، سيتم حتماً عبر عملية تغيير نوعي في السلطة السياسية قوامه اسقاط السلطة السياسية للطغمة المالية وإقامة سلطة التحالف الوطني الديمقراطي التي تمثل الطبقة العاملة والأجراء وكادحي الريف واوسع اوساط البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف والمثقفين الثوريين وفئات البرجوازية المحلية المرتبطة بالانتاج الوطني وبالسوق المحلية والعربية، أي ممثلي جميع الاوساط الاجتماعية ذات المصلحة في تحقيق مهام الحكم الوطني الديمقراطي. ويتوقف على الدور الذي تحتله الطبقة العاملة في النضال لإقامة الحكم الوطني الديمقراطي، وعلى مركزها اللاحق في التحالف الوطني الديمقراطي، جذرية الاصلاحات الاقتصادية الاجتماعية السياسية من جهة، والطريق اللاحق للانتقال إلى الاشتراكية من جهة ثانية». (المصدر المذكور سابقاً. الموضوعة ٦٠).

لن نكتفي بسرد هذا المقطع من الموضوعات السياسية، فهو يستدعي منا الوقوف عنده قليلاً، للقيام، في تحليله، بتحليل المفاصل الرئيسية للخط السياسي الذي اعتمده النضال الجماهيري ضد الطغمة المالية وحكمها الطبقي. والقضية الأولى التي نقف عندها في هذا النص، والتي تحكم ترابط هذه المفاصل كلها في خط سياسي ثوري، هي القول ان تحقيق مهمات هذه المرحلة التاريخية لا يمكن له ان يجري «في اطار السلطة السياسية القائمة»، بل هو يستدعي، بالضرورة، تغييراً نوعياً «في السلطة السياسية». هذا يعني بوضوح ان تغيير النظام السياسي هو النقطة المركزية في ستراتيجية هذه المرحلة، فهو مركز انصهار التناقضات الاجتماعية كلها، هذه التي ستنعقد، عشية الحرب الأهلية، في مركز تفجرها الذي هو، بالضبط، هذا النظام السياسي. من موقع هذا الوعي الثوري ـ نعني العلمي ـ بآلية الحركة التاريخية، سيبادر الحزب إلى رفع شعار «التغيير» ـ بما يعنيه من تغيير هذا النظام السياسي نفسه ـ وسيقوم بعض قادته ومناضليه بحملة واسعة شعبية من الندوات والمحاضرات في المدن والأرياف، خلال سنتي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، شملت سائر المناطق اللبنانية، وتُوّجت بالعيد الخمسيني للحزب، عشية الحرب الأهلية، في تشرين الأول من سنة ١٩٧٤. كان من الضروري ان يدخل هذا الوعي الطليعي في وعي الجماهير حتى يصير الشعار هذا شعاراً جماهيرياً، اي شعار هذه الجماهير. فليس كافياً ان يدرك الحزب الطليعي حقيقة تاريخية حتى تتحقق الحقيقة هذه في ضرورتها المادية، اذ ليس بالوعي وحده تتحقق الضرورة التاريخية، وان كان هذا الوعي ضرورياً لتحققها، بل بنضال الجماهير وبممارساتها الثورية، من موقع وعيها الطبقي لمصلحتها في تحقيق هذه العملية الثورية. ولن ترتفع

الجماهير بوعيها إلى مستوى وعي هذه الضرورة التاريخية الا في نضالات منها تتراكم، شيئاً فشيئاً، وتتسارع في تراكمها لا سيما على امتداد السبعينات ـ فللجماهير ذاكرة تاريخية هي ذاكرة نضالاتها ـ وتزداد اتساعاً واحتداماً لتصل، في النهاية، إلى حد لا رجوع عنده عن ضرورة اجراء التغيير في النظام السياسي الذي باتت تصطدم به اصطداماً مباشراً. ولم يكن لهذه النضالات شكل واحد، ولم يكن لها طابع دون غيره. بل كانت تتداخل فيها اشكال متعددة، وكان يغلب فيها، تارة طابعها الاقتصادي الاجتماعي المطلبي، وتارة طابعها الوطني، دفاعاً عن الثورة الفلسطينية، ومن اجل فرض سياسة وطنية صريحة في مجابهة العدو الاسرائيلي، دفاعاً عن الوطن واستقلاله وسيادته، من غير ان ينفصل الواحد منهما عن الآخر، بل كانا متلازمين فيها، فعلياً، تلازماً عضوياً، حتى يمكن القول ان الواحد منهما هو نفسه الآخر، او يصيره، في **الطابع الطبقي الواحد** من هذه النضالات، في تحددها كنضالات ضد الطغمة المالية ونظام حكمها الطبقي. فالتناقض الرئيسي في الصراع الطبقي بين هذه الجماهير وبين الطغمة المالية هو الذي يحدد الطابع الطبقي الواحد من هذه النضالات، في تداخل اشكالها، بحيث يجب القول ان الصراع الطبقي هذا واحد في شتى حقوله، ولا يختلف في حقل عنه في آخر. ومهمة الحزب الثوري هي في ان يحسن قيادة هذه النضالات، بحيث تصب كلها في نقطة مركزية واحدة تضع الجماهير في علاقة تصادم مباشر مع عدوها الطبقي الرئيسي. ولقد اشرنا، من قبل، إلى المعركة السياسية والايديولوجية التي كان على الحزب ان يخوضها، اثر انتفاضة نيسان ١٩٦٩، داخل التحالف الطبقي الذي ستتكون أطرافه لاحقاً، في جبهة واحدة هي الحركة الوطنية اللبنانية، وداخل التحالف بين هذه الحركة وبين الثورة الفلسطينية، ضد تيار «قومي» كان ينزع، باستمرار، إلى تغليب الطابع «القومي» على الطابع الاجتماعي الاقتصادي من تلك النضالات، بتغييبه طابعها **الطبقي**، وإلى حصرها في شعار واحد هو شعار «الدفاع عن المقاومة».

من موقع هذا الوعي الثوري بضرورة دفع هذه النضالات كلها، في تداخل اشكالها وتنوع حقولها وترابط هذه الحقول منها، في اتجاه مركز انصهارها في تغيير النظام السياسي، خاض الحزب هذه المعركة الضرورية. وفي هذا يقول الرفيق جورج حاوي، في سلسلة المقالات التي رجعنا اليها سابقاً: «... بقدر ما يستطيع النضال التقدمي ان يعزل العدو الرئيسي ويفقده امكانيات جر اطراف اخرى من البرجوازية المحلية ومن البرجوازية المتوسطة والصغيرة إلى جانبه، بقدر ما يؤمن امكانيات اسقاط هذا العدو وفتح المجال رحباً امام التطور الديمقراطي للبلاد. والدور القيادي للطبقة العاملة،

ولحزبها السياسي، يمكن ممارسته بشكل اقوى وافضل، بقدر ما يمكن استيعاب هذه الحقيقة، والتعبير عن مصالح اوسع الفئات التي يصيبها تطور حكم الطغمة المالية بأفدح الأضرار، وذلك بقصد اجتذابها في النضال ضد هذا الحكم.

ان القضية الرئيسية لنضال القوى الاشتراكية والتقدمية تكمن في كيفية جمع كل النضالات، في هذا الميدان او ذاك، وصبها كلها في تيار واحد حول هذه النقطة المركزية التي تحدد وتوجه ستراتيجية النضال التقدمي في المرحلة الراهنة. فنحن عندما ندعو مثلاً إلى تشديد الحملة الاقتصادية والاجتماعية المطلبية للطبقة العاملة وجماهير الشعب الأخرى، فذلك لأن هذه الحملة، مع كون مطالبها هدفاً بحد ذاته، فهي وسيلة رئيسية ايضاً لتجنيد اوسع طاقات الشعب ضد العدو الرئيسي، ولتأمين قيام حكم ينفذ هذه المطالب.

وعندما ندعو إلى توسيع النضال من اجل المطالب الوطنية الملحة، كرفع قدرة البلاد الدفاعية وتحصين الحدود وتطبيق التجنيد الاجباري... وسواها، فذلك لأن هذا النضال، مع كون المطالب التي يرفعها هدفاً بحد ذاته، فهو ايضاً وسيلة رئيسية لتجنيد اوسع طاقات الشعب ضد العدو الرئيسي، وتأمين قيام حكم يستطيع تلبية هذه المطالب.

وعندما ندعو إلى دعم المقاومة الفلسطينية وإلى مدها بالمقاتلين والمال وبالسلاح وبكل المساندة الممكنة، فمع كون هذا الدعم هدفاً بحد ذاته، فهو ايضاً وسيلة رئيسية لتجنيد اوسع طاقات الشعب ضد العدو الرئيسي، وتأمين قيام حكم يساند الثورة الفلسطينية.... كما في نضالنا لدعم العمل الفدائي، عندما ندعو إلى توسيع قاعدة هذا النضال، فانما نعني التوجه بالتوسيع نحو القوى ذات المصلحة في اسقاط حكم الطغمة المالية... ان القضية الأساسية في النضالات الجماهيرية هي بلورة وعي الطبقة العاملة والجماهير الاخرى لمصلحتها الفعلية وجذبها اكثر فاكثر إلى نضالات يرتفع مستواها باستمرار، ضد عدوها الرئيسي». ويخلص إلى القول: «... ان تشابك مهمات النضال من اجل التحرر الوطني في لبنان بمهمات النضال من اجل التحرر الاجتماعي يقتضي ربط المعركة الوطنية ـ القومية ربطاً صحيحاً بالمعركة الاقتصادية الاجتماعية لتزداد التصاقاً والتحاماً في اطار ستراتيجية واحدة وطنية تقدمية للنضال اللبناني». (مجلة الطريق ـ العدد الثامن ـ ايلول ١٩٦٩).

هذا الالحاح الدائم على ضرورة الا ينحصر النضال في شكل دون آخر، او في حقل منه دون آخر، ينطلق من فهم علمي لطبيعة حركة التحرر الوطني، في تشابك مهماتها، الاجتماعية والاقتصادية السياسية الوطنية، من حيث هي نفسها حركة الانتقال إلى

الاشتراكية، في ممارسة العداء للامبريالية. وعلى قاعدة هذا الفهم، ينطلق من تلك الرؤية الستراتيجية الواضحة لطبيعة التناقض الرئيسي في المرحلة الراهنة، بين الطغمة المالية وبين اوسع الطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة لهيمنتها الطبقية. فالقضية المركزية في الصراع الطبقي ضد الطغمة المالية، من حيث هي، في هذه المرحلة، العدو الطبقي الرئيسي، وضد نظامها السياسي تكمن، إذن، في ضرورة تغيير هذا النظام. ولا يصح، في هذا الصراع، استبدال شعار التغيير هذا، من حيث هو الشعار **السياسي** الرئيسي، بشعار آخر ينضوي، بالضبط، تحته، كشعار «الدفاع عن المقاومة»، فالأول اعمّ واشمل، بل يجب القول، للدقة، انه الشعار **المركزي**، بما هو الشعار **السياسي**، بمعنى ان التناقضات الاجتماعية كلها تسير في اتجاه انعقادها على النظام السياسي ذاك الذي هو مركز تساتلها. هذه هي حركة تسيّس النضالات الجماهيرية وحركة تسييسها: ان تتداخل اشكالها وتترابط حقولها لتصّب كلها في اتجاه واحد هو الحقل السياسي للصراع الطبقي، وفي مركز واحد هو تغير النظام السياسي. ولا يصح، في ذلك الصراع ايضاً، اقامة التعارض، او التناقض بين الشعارين، فلا تعارض ولا تناقض بينهما الا في الايديولوجية البرجوازية «القومية»، أو على تربتها. فخير دفاع عن المقاومة الفلسطينية يكون بتغيير النظام السياسي، ولا يكون تغيير هذا النظام بالدفاع عن المقاومة **وحده**، بل بنضالات مختلفة، في اشكال وحقول منها مختلفة، تجند اوسع الجماهير الشعبية التي تدخل، بنضالاتها، في تصادم مباشر مع عدوها الطبقي الفعلي، تدرك فيه، بتجربتها الملموسة، ضرورة ذلك التغيير السياسي، وليس ضرورياً ان تصل إلى مستوى هذا الادراك، من موقع الدفاع عن المقاومة، وقد تصل اليه من موقع آخر، ولأسباب اخرى. لا سيما «... ان الظروف التاريخية لتطور لبنان، والشروط الموضوعية الملموسة المتوفرة فيه، تجعل من استمرار طرح قضية العمل الفدائي كقضية قائمة بذاتها، وحتى من استمرار طرح القضايا الوطنية ،لعامة وحدها على بساط البحث والنضال، وسيلة لتجنيد قسم من لبنان دون سواه مع الثورة، وتجنيد قسم آخر (من العمال والفلاحين والمستخدمين ايضاً...) مع الثورة المضادة. لذلك، فمع العمل لتطوير النضال الوطني القومي وتوسيعه باستمرار، وتصعيد شعاراته ومستواه وأساليبه، لا بد من فتح وتطوير المعركة ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي المعاشي كسبيل اساسي لتجنيد اوسع القوى الشعبية المعادية للنظام في المعركة ضده، وكسبيل رئيسي لكشف ديماغوجية النظام وخاصة ديماغوجية بعض اطراف البرجوازية اللبنانية التي تحاول ان تبقي نفسها ناطقة باسم الجماهير الشعبية والوطنية على اساس بعض المواقف المائعة والتصريحات العامة «الايجابية» من القضايا الوطنية والقومية...

ان المعركة الاقتصادية الاجتماعية هي الطريق الصحيح السليم لتحرير جماهير واسعة من العمال والفلاحين والمستخدمين من سيطرة اطراف اخرى من الطغمة المالية تستخدمهم فصيلة صدام لها في معركتها ضد القوى الوطنية والتقدمية في لبنان عن طريق تأجيج وتسعير جو العداء الطائفي بشكل رئيسي». (جورج حاوي. مجلة الطريق ـ العدد الثامن ـ ١٩٦٩).

عائقان كانت حركة الصراع الطبقي تصطدم بهما في البنية الاجتماعية اللبنانية، فيحولان دون سيرها في شكل صفائها النظري ـ وما كانت حركة الصراع الطبقي تسير، يوماً، في اي بنية اجتماعية، الا في شكل ملموس تحدده لها الشروط التاريخية الملموسة ـ عائق «قومي» وعائق «طائفي». وما هذان العائقان، في الحقيقة سوى واحد يتبادل وجهيه، الواحد منهما يكون بالآخر، والعكس بالعكس. أما العائق «القومي»، فهو الذي كان يحول دون رؤية الجماهير الوطنية حقيقة المواقف الطبقية الفعلية لبعض اطراف البرجوازية اللبنانية من القضية الوطنية بعامة، والقضية الفلسطينية بخاصة، ويحجب عنها رؤية عدوها الرئيسي عارياً في حقيقته الطبقية، اذ يستثني منها أطرافاً، ويحصره في اطراف اخرى، على قاعدة **ايديولوجية «طائفية»** هي قاعدة الايديولوجية البرجوازية بالذات، فيلتبس على الجماهير امر التناقض الرئيسي، بما هو تناقض **طبقي** في حقل الصراع الوطني نفسه، وينزع هذا التناقض إلى الظهور مظهر التناقض «القومي» على قاعدة «طائفية» فتتعرقل، بالتالي، حركة تسييس النضالات المطلبية للجماهير، اي حركة تسييس الصراع الطبقي في حقله الاقتصادي. وللعائق «الطائفي» الآثار نفسها التي يولّدها العائق «القومي» هذا في حركة الصراع الطبقي، بل انه يضع قسماً من الطبقات الكادحة في خدمة الثورة المضادة، حين ينطلق هذا القسم من موقع «طائفي» هو فيه اسير الايديولوجية البرجوازية، في رفضه الطابع «القومي» للصراع. فالمجابهة في هذا الصراع بين «القومي» و«الطائفي» قائمة، اذن، على قاعدة الايديولوجية البرجوازية نفسها، تؤكد الطابع «الطائفي» للصراع «القومي» وتكرسه، في تأكيدها الطابع «القومي» للصراع «الطائفي» وتكريسها له، والعكس بالعكس. انها الممارسة السياسية الطبقية الخاصة بالبرجوازية اللبنانية، تحاول فيها البرجوازية هذه دفع الطبقات الكادحة إلى الانزلاق اليها، في ممارستها السياسية بالذات. وتكون الممارسة السياسية للطبقات الكادحة **ممارسة برجوازية**، بمقدار ما تكون ممارسة «قومية» او «طائفية». فان كانت كذلك، **بطلت**، وفقدت طابعها الطبقي الذي يميزها **كممارسة سياسية**. هكذا تنتصر البرجوازية في سيطرة ممارستها السياسية في الحقل السياسي للصراع الطبقي، فتنتصر، اذن، بانتصار ايديولوجيتها الطبقية، ليس في ممارستها

السياسية وحسب، بل في الممارسة السياسية ايضاً للطبقات الكادحة الخاضعة لسيطرتها الطبقية، أي في تعطيل هذه الممارسة **كممارسة سياسية**، بحصرها في ممارسة «قومية» او «طائفية» او الاثنتين معاً، بحيث تظل الطبقات الكادحة هذه، فيها وبها، اسيرة **علاقة تبعيتها السياسية** بالبرجوازية.

ضد هذه الايديولوجية البرجوازية، في وجهها «القومي» وقفاها «الطائفي»، او في قفاها «القومي» ووجهها «الطائفي»، وضد آثارها في حقل الممارسات السياسية الطبقية، خاض الحزب تلك المعركة على قاعدة خطه السياسي الوطني الثوري، ومن موقع تحديده التناقض الرئيسي في المرحلة التاريخية التي ميّزها بكونها مرحلة اسقاط حكم الطغمة المالية واقامة الحكم الوطني الديمقراطي، فكان خطه السياسي هذا قاعدة التقاء القوى الاجتماعية التي لها مصلحة في تحقيق مهمات هذا الحكم الوطني، وكان، بالتالي، خطاً سياسياً جبهوياً. وهذه هي القضية الثانية التي ينبغي الوقوف عندها قليلاً، في النظر في ذلك المقطع الذي سردنا من الموضوعات السياسية، في هدف تحديد المفاصل الرئيسية لخط الحزب في قيادة النضال الجماهيري.

بتحديد العدو الطبقي **الرئيسي** في مرحلة تاريخية معينة، يتحدد **النقيض الثوري** لهذا الطرف من التناقض **الرئيسي** الخاص بهذه المرحلة، وترتسم الخطوط العامة لستراتيجية العمل الثوري باتجاهين: الاول هو عزل هذا العدو الرئيسي وتضييق الحصار عليه، للتمكن منه وضربه في مقتله، والثاني هو إقامة اوسع تحالف طبقي بين سائر الطبقات والفئات الاجتماعية التي تدخل مصالحها الطبقية، **بشكل متفاوت**، في تناقض مع المصالح الطبقية لهذا العدو. وهذان الاتجاهان مترابطان متلازمان، بمعنى ان النجاح في الواحد منهما اساسي للنجاح في الآخر، والعكس بالعكس. فعزل العدو الرئيسي رهن بتحقيق التحالف ضده، كما ان تحقيق هذا التحالف ينعكس في عزله. والطغمة المالية هي العدو الطبقي الرئيسي في لبنان، من حيث هي، بالذات، الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة. هذا يعني ان نقيضها الثوري لا ينحصر، في هذه المرحلة التاريخية، في الطبقة العاملة وحدها، ولا في التحالف الطبقي بين العمال والفلاحين، بل **عليه** ان يضم كذلك، بحسب طبيعة التناقض الرئيسي الخاص بهذه المرحلة، سائر فئات البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف، ـ اي الفئات **الوسيطة** ـ والفئات **غير المهيمنة** من البرجوازية المسيطرة نفسها.

نستخدم، عن قصد، صيغة **الأمر** في التكلم على العناصر الطبقية المكوّنة لهذا النقيض الثوري، حتى نشير إلى ان وجود التناقض الفعلي (الاقتصادي) بين المصالح الطبقية للطغمة المالية والمصالح الطبقية لهذه الطبقات والفئات الاجتماعية لا يستتبع،

مباشرة وبشكل ميكانيكي، وجود هذه الطبقات والفئات في تحالف طبقي ضد الطغمة المالية. من الصحيح القول ان هذا التحالف ليس ممكناً الا على قاعدة ذلك التناقض. لكن من الصحيح القول ايضاً انه ليس وليد هذا التناقض ـ برغم تحدده به، في ضرورته نفسها ـ بقدر ما هو نتيجة تاريخية لسيرورة **سياسية** من الصراع الطبقي هي سيرورة قطع علاقة التبعية السياسية التي تربط ما سميناه الطبقات الكادحة بالطغمة المالية وبنظامها السياسي. ولقد وقفنا، سابقاً، عند هذه القضية في تحليل ما سميناه سيرورة الانفكاك الطبقي وسيرورة الاستقلال السياسي لهذه الطبقات الكادحة عن الطغمة المالية. ما يهمنا الآن شيء آخر: هو تحديد موقع الفئات غير المهيمنة من البرجوازية المسيطرة في هذا التحالف الطبقي ضد الطغمة المالية. ولتوضيح ما نريد قوله، ننطلق من سؤال نطرحه على الوجه التالي: كيف يقوم تحالف طبقي **ثوري** في نظام رأسمالي كالنظام اللبناني، بين الطبقة العاملة التي هي، في هذا النظام، الطبقة المهيمنة النقيض، وبين فئات من البرجوازية المسيطرة نفسها التي هي فيه، كطبقة، الطرف النقيض الآخر، اي الطرف المسيطر من التناقض الطبقي القائم، **دوماً**، بين الطبقتين الرئيسيتين النقيضين في المجتمع، ما دام النظام الرأسمالي قائماً؟

أما وضع الفئات **الوسطية** الواقعة بين هاتين الطبقتين، اي التي تحتل موقعاً وسطياً في بنية علاقات الانتاج التي تضمها البنية الاجتماعية، في تعايش عدة انماط من الانتاج فيها، فهو، في هذا التحالف، مختلف عن وضع تلك الفئات من البرجوازية المسيطرة. فالفئات الوسطية هذه، بما هي فئات **وسطية**، ليست، بكل دقة، من **الطرف المسيطر** في ذلك التناقض التناحري بين الطبقتين الرئيسيتين، بل هي، في وضعها الطبقي نفسه في علاقات الانتاج القائمة، وفي خضوعها، بالتالي، لسيطرة البرجوازية المسيطرة، اقرب إلى الطبقة العاملة منها إلى الطبقة المسيطرة، لا سيما ان آلية التطور الرأسمالي، في ارتباطه التبعي البنيوي بالامبريالية، تدفعها باستمرار، او تدفع اكثريتها الساحقة إلى السقوط في وضع اجتماعي شبيه بوضع الطبقة العاملة، ان لم يكن، في **بعض** أوجهه، اسوأ منه. وهذا ما جرى، بالفعل في لبنان، لا سيما في السبعينات، كما رأينا سابقاً وكما سنرى لاحقاً. فالتحالف الطبقي، اذن، بين هذه الفئات الوسيطة والطبقة العاملة تحالف طبيعي، بل هو ضروري بضرورة منطق هذا التطور الرأسمالي التبعي ومنطق الصراع الطبقي فيه. فهل هو كذلك مع فئات من البرجوازية المسيطرة؟

لعل في طرح السؤال عيباً يجعله طرحاً خاطئاً. والعيب هذا يكمن في صيغة منه تجرده عن الشروط التاريخية الملموسة التي فيها يطرح. اذ لا يقوم تحالف طبقي بالمطلق، بل، دوماً، في شروط تاريخية محددة، وفي مرحلة تاريخية محددة، فيختلف،

بالتالي، باختلاف هذه الشروط، وباختلاف هذه المرحلة. وما الشروط هذه سوى شروط الصراع الطبقي في هذه المرحلة. لذا، وجب التمييز، دوماً، في سيرورة التحويل الثوري للبنية الاجتماعية القائمة، اي في سيرورة التحرر الوطني التي هي، في مجتمعاتنا الكولونيالية، كما هي في لبنان، سيرورة الانتقال نفسها إلى الاشتراكية، بين مراحل هذه السيرورة التي تختلف، من بنية اجتماعية إلى اخرى، باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بتكون هذه البنية، وبتطورها، وبحركة الصراعات الطبقية فيها. بتمييز هذه المراحل بعضاً من بعض، يتميز **التناقض الرئيسي** الخاص بكل منها بتميز طرفيه، ويتغير بتغيّر طرفيه، بفعل تغيّر المرحلة. لذا، وجب التمييز، ايضاً، بين التناقض القائم في البنية الاجتماعية بين الطبقيتين الرئيسيتين النقيضين، وهو التناقض **الدائم** فيها بديمومتها، أي بديمومة نمط الانتاج المسيطر فيها، لا يزول إلا بزواله، وبين **التناقض الرئيسي** في كل مرحلة من مراحل تطورها، وهو الذي يتحرك فيها دوماً في شكل تناقض **بين تحالف طبقي هو المسيطر**، وبين **تحالف طبقي** آخر هو **النقيض**. ومع ان الاول ـ اي التناقض الدائم ـ لا يتحرك، فعلياً، في واقعه التاريخي الاجتماعي الملموس، الا في تحرك الثاني ـ اي التناقض الرئيسي ـ، فالتمييز بينهما ضروري بضرورة تمرحل الحركة التاريخية للبنية الاجتماعية، وتمرحل سيرورة تحويلها الثوري. ان كل طرف من طرفي التناقض الدائم هو محور كل من طرفي التناقض الرئيسي، او قطبه الجاذب، يحتل فيه موقع الهيمنة الطبقية، في علاقته بالعناصر الاخرى التي يضمها هذا الطرف. او قل ان موقعه في علاقات الانتاج كطرف من التناقض الدائم في البنية الاجتماعية هو الذي يحدد له **ضرورة** ان يحتل موقع الهيمنة الطبقية في كل من طرفي التناقض الرئيسي، اي في التحالف الطبقي الذي هو فيه. وقد لا يجري الواقع التاريخي الفعلي بحسب منطق هذه الضرورة الذي يحكمه، وقد يجري في اتجاه معاكس له، فتتمكن فئة او فئات وسطية، مثلاً، في شروط محددة، ولأسباب مختلفة، من ان تحتل موقع الهيمنة هذا في التحالف الطبقي المناهض للتحالف الطبقي المسيطر، مع ان هذا الموقع ليس موقعها الطبقي الطبيعي. وقد تتمكن ايضاً، في شروط محددة، وبطرق مختلفة، من الوصول إلى السلطة، فتحتل فيها موقع الطبقة المسيطرة. وقد يكون هذا الاستثناء من منطق التاريخ وضرورته **حالة عامة** في كثير من المجتمعات الكولونيالية، ان لم نقل في اكثريتها الساحقة. ومع هذا، فانه لا يغيّر شيئاً من صحة القاعدة النظرية العامة التي تؤكد ضرورة ان يعود موقع الهيمنة الطبقية في التحالف الطبقي الثوري إلى الطبقة المهيمنة النقيض ـ اي إلى الطبقة العاملة ـ، وان يكون هذا الموقع للبرجوازية المسيطرة في التحالف الطبقي المسيطر، بل ان يكون بالتحديد، للفئة المهيمنة من هذه

الطبقة المسيطرة. وحين لا يكون الأمر كذلك، اي حين يأخذ الواقع التاريخي مجرى معاكساً لمنطق ضرورته، تدخل البنية الاجتماعية في أزمة تظهر في اشكال متعددة، قد تكون هذه الأزمة أزمة هيمنة طبقية في التحالف الطبقي المسيطر، اي ازمة الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة، في عجزها، او قصورها عن ان تحتل في هذا التحالف، وبالتالي، في **السلطة**، موقع الهيمنة الطبقية، وقد تكون ازمة هيمنة طبقية في الحركة الثورية نفسها ـ اي في التحالف الطبقي الثوري ـ هي ازمة الطبقة العاملة في عجزها، او قصورها عن ان تحتل في هذه الحركة موقع الهيمنة الطبقية الذي هو موقعها الطبقي الطبيعي، وقد تكون الاثنتين معاً، او تباعاً، او غير ذلك، بحسب الشروط التاريخية الخاصة بهذه البنية الاجتماعية او تلك. (أوَليست ازمة الطغمة المالية في لبنان، في علاقتها بالسلطة، او ازمة القيادة الطبقية البرجوازية في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، او ازمة النقيض الثوري في هذه الحركة، في بعض الأوجه منها، اشكالا تاريخية مميّزة من هذه الأزمة)؟. ان وجود البنية الاجتماعية نفسها في مثل هذه الأزمة يؤكد صحة تلك القاعدة النظرية العامة، في فرضه على الواقع التاريخي ان يستعيد مجراه، بحسب منطق الضرورة فيه، مهما طالت الأزمة، اذ لا خروج منها الا بحسب هذا المنطق. وواقع الأزمة في الحركة التحررية الوطنية العربية دليل على صحة ما نقول. ودليل على صحته ايضاً ما جرى، في ما كان يسمى الانظمة التقدمية في بعض البلدان العربية، من تحول الفئة، او الفئات الوسطية التي احتلت في السلطة موقع السيطرة الطبقية، إلى فئة او فئات من البرجوازية الكولونيالية المتجددة بتجدد علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة، في سيرورة تاريخية معقدة من الصراع الطبقي، كنا قد عالجنا آليتها، من قبل، بتحليل موسع في كتاب لنا بعنوان: «في نمط الانتاج الكولونيالي». فلا حاجة اذن للتكرار.

هل أجبنا عن السؤال الذي طرحنا؟ مهدّنا للإجابة، وعلينا أن نستكملها. قلنا إن الموقع الذي يحتله كل من طرفي التناقض **الدائم** في علاقات الانتاج القائمة هو الذي يحدد له ضرورة أن يحتل موقع الهيمنة الطبقية في كل من طرفي التناقض **الرئيسي**. هذا يعني أن الموقع الأول، وهو موقع **اقتصادي**، هو الذي يحدد موقع الهيمنة هذا الذي هو موقع **سياسي** في التناقض الرئيسي الذي هو، بدوره، تناقض **سياسي**. فللهيمنة الطبقية، إذن، معنى **سياسي**، في تحددها الاقتصادي نفسه، أي في تحددها بعلاقات الانتاج، وبموقع كل من طرفي التناقض الدائم فيها. إنها، بتعبير آخر مفهوم **سياسي**، بالدرجة الأولى. وما الصراع بين عناصر كل من طرفي التناقض الرئيسي حول موقع الهيمنة الطبقية فيه سوى صراع هو، في نهاية التحليل، صراع حول **السلطة السياسية**

بالذات، برغم كونه يدور في كل من هذين الطرفين، أي في كل من هذين: التحالفين الطبقيين النقيضين، في حقل التناقضات الثانوية. لذا، كان كل من طرفي التناقض الدائم يحاول، في حقل التحالف الطبقي الذي هو فيه، أن تظل الغلبة، في الصراع الطبقي، للتناقض الرئيسي بين طرفيه، على التناقضات الثانوية بين عناصر كل من هذين الطرفين. ويحاول أيضاً، ضد الطرف الآخر النقيض، وفي هدف عزله، تحويل التناقضات الثانوية هذه بينه وبين العناصر الأخرى من التحالف الطبقي الذي هو فيه، إلى تناقضات رئيسية، فتنتقل، حينئذ، هذه العناصر من طرف إلى آخر هو نقيضه في التناقض الرئيسي، وتتغير التحالفات الطبقية، وبتغيّرها تتغيّر المرحلة. هذا الصراع المستمر يدور، بوجه خاص، بين طرفي التناقض الدائم، في حقل التناقض الرئيسي نفسه. ولئن كانت الطبقة المسيطرة، وبالتحديد، الفئة المهيمنة منها التي تحتل، في السلطة، موقع الهيمنة الطبقية، تحاول باستمرار، من موقعها الطبقي هذا، عزل الطبقة العاملة التي هي، في التناقض الدائم، نقيض طرفه المسيطر، ومنعها بشتى الوسائل، الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، من النجاح في إقامة تحالفها الطبقي الضروري مع أوسع الفئات الوسطية، ومن احتلال موقع الهيمنة الطبقية فيه، فإن الطبقة العاملة، بقيادة حزبها الطليعي، تحاول بدورها، عكسياً، في كل مرحلة من مراحل السيرورة الثورية، أن تحدد التناقض الرئيسي في هذه المرحلة وأن تعزل العدو الطبقي الرئيسي، في هذه المرحلة، وأن تعزل العدو الطبقي الرئيسي، فتتجابهه بأوسع تحالف طبقي ممكن، على قاعدة خط سياسي واضح، هو خطها الطبقي الثوري بقدر ما تتمكن من أن تجعل منه قاعدة لنضال هذا التحالف، وخطاً سياسياً له. فإن هي قامت بهذا الدور الذي هو دورها الطبقي، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، وقامت به، فعلياً، وفي ممارساتها الثورية في شتى حقول الصراع الطبقي، احتلت موقع الهيمنة الطبقية في حقل التحالف الطبقي الثوري، وكان موقعها الهيمني هذا موقع خطها السياسي نفسه، من حيث هو خط هذا التحالف. وإلاّ، تمكنت فئات أخرى، ممثلة بقوى سياسية أخرى، من أن تحتل هذا الموقع في التحالف، برغم كونها لا تحتل، في علاقات الانتاج، موقعاً هيمنياً لا يعود إلا إلى الطبقة العاملة. هنا، بسبب هذا الخلل في التناقض بين الموقع الاقتصادي غير الهيمني الذي تحتله تلك الفئات في علاقات الانتاج، وبين موقع الهيمنة الطبقية الذي تحتله، ممثلة بقواها السياسية، في التحالف، والذي هو موقع سياسي، تدخل الحركة الثورية في أزمة هي ازمة النقيض الثوري، في التناقض بين موقعه **الاقتصادي الهيمني** وموقعه السياسي **غير الهيمني** في التحالف الطبقي

الثوري. ولا حلّ لهذه الأزمة إلاّ **سياسياً**، لأن السبب منها يكمن في أن الخط السياسي الذي تسيرفيه الطبقة العاملة في نضالها، بقيادة حزبها، ليس خطها الطبقي الذي يمكنها من أن تحتل في التحالف الثوري موقعها السياسي الهيمني، من حيث هو موقع القيادة الطبقية لهذا التحالف ونضالاته. بل انه الخط الذي يساعد عدوها الطبقي على عزلها، لأنه ـ أي خطها ـ ينحرف عن خط الحركة الثورية الذي تفرضه طبيعة المرحلة، فيدخل في تناقض معه يستحيل فيه، فعلياً، حليفاً سياسياً للخط الطبقي البرجوازي نفسه.

بتحديده شعار المرحلة، حدد الحزب الشيوعي اللبناني العدو الطبقي الرئيسي بأنه الطغمة المالية، واستثنى الفئات غير المهيمنة من البرجوازية المسيطرة. إن القانون الكوني الذي يحكم تطور الرأسمالية هو قانون تفاوت التطور. هذا القانون هو الذي يفرض، في النظر في السيرورة الثورية، ضرورة التمييز بين تناقض دائم وتناقض رئيسي، وبين تناقض رئيسي وتناقضات ثانوية، أو بين مرحلة وأخرى، وبين تحالف طبقي وآخر. وهو الذي يفرض أيضاً ضرورة التمييز بين فئات الطبقة المسيطرة نفسها، أو بين عناصر التحالف الطبقي المسيطر. لن نستعيد الآن، في هذه الدراسة، ما قمنا به، في كتاب آخر بعنوان: «**في التناقض**»، من تحليل لمفهوم السيطرة الطبقية ومفهوم الهيمنة الطبقية، وعلاقة الاختلاف بينهما. يكفينا القول، في هذا المجال، إن من البرجوازية المسيطرة فئة هي المهيمنة، وهي التي، بشكل عام، تؤمن، بهيمنتها الطبقية، سيطرة الطبقة المسيطرة، وبتأمينها مصالحها الفئوية، تؤمن مصالح هذه الطبقة، أو مصالح التحالف الطبقي المسيطر. وتسعى أيضاً في هذا نفسه، إلى ربط مصالح الفئات الوسطية الواسعة بمصالحها الطبقية، بحيث ترى هذه الفئات مصلحتها في ديمومة النظام القائم على هيمنة تلك الفئة المهيمنة، فترتبط بها وبنظامها هذا، اقتصادياً وسياسياً وايديولوجياً، ارتباطاً تبعياً. ولقد نظرنا، سابقاً، في آلية انفكاك هذه الفئات عن الطبقة المسيطرة، وعن الطغمة المالية، فئتها المهيمنة. فلننظر الآن قليلاً في وضع الفئات غير المهيمنة من البرجوازية اللبنانية.

إن علاقة الهيمنة بين فئات هذه الطبقة، أو بين عناصر التحالف الطبقي المسيطر، هي علاقة **سياسية** قائمة على قاعدة اقتصادية. فهي التي تؤمن لفئات الطبقة المسيطرة وحدة تماسكها الطبقي، من حيث هي الطرف المسيطر في التناقض الرئيسي. وكل خلل يصيبها يصيب، في الوقت نفسه، وحدة هذا التماسك الطبقي للطبقة المسيطرة، ويصيب، بالتالي، تماسك نظام سيطرتها الطبقية. فديمومة هذا النظام التي بها تتأمن ديمومة هذه السيطرة الطبقية هي، في نهاية التحليل، رهن بديمومة تلك العلاقة التي، إذا تعطلت حركة تجددها ـ لا سيما في شروط تاريخية محددة من الصراع الطبقي، تحتل فيها الطبقة العاملة، في التحالف الطبقي الثوري، موقعها الهيمني ـ تعطلت حركة تجدد النظام هذا

نفسه. أو قل، على الأقل، إن تعطل الحركة الأولى، في هذه الشروط، هو شرط أساسي لتعطل الحركة الثانية، بغضّ النظر عن طبيعة المرحلة التاريخية اللاحقة التي تتولد، في السيرورة الثورية، عن تعطل الاثنتين معاً، والتي تتضافر في تحديدها جملة من العوامل الملموسة التي لا يمكن، بالطبع، تحليلها مسبقاً، بل في حينه. من هنا أتت الضروره في استخدام التناقضات بين فئات الطبقة المسيطرة، وبين عناصر التحالف الطبقي المسيطر، في هدف عزل الفئة المهيمنة وتركيز الصراع الطبقي ضدها. فعلاقة الهيمنة تلك هي، إذن، مولِّدة، باستمرار، لتناقضات بين هذه الفئات والعناصر، هي تناقضات ثانوية. في حقل هذه التناقضات بالذات، تتماسك الطبقة المسيطرة في وحدتها الطبقية، وفق تطور علاقة الهيمنة الطبقية التي تحكم تطورها. لذا، أمكن القول إن هذه الوحدة الطبقية ليست نهائية، وهذا التماسك الطبقي ليس نهائياً، ولا يمكن لهما أن يكونا كذلك، ما دامت علاقة الهيمنة هي التي تحكمهما، فهي أساسية لهما بقدر ما هي في تناقض معهما. إنه التناقض نفسه الذي به يتماسك النظام الرأسمالي، في تفاوت تطوره، والذي به يتفكك أيضاً، في تفاوت هذا التطور منه. ولا خروج له من هذا التناقض الذي يحكم بنيته، إلاّ بحركة معقدة من الصراع الطبقي هي حركة كليّة تسير في خط هذا التفكك الذي يولّده منطق التناقض في تماسك هذا النظام نفسه، وتدفع به، في حدود بنيته، إلى أقصى هذه الحدود التي بها يصطدم، فتعيد بناء عناصره في بنية أخرى تتماسك فيها هذه العناصر على قاعدة اقتصادية مختلفة، وفي ظل سلطة سياسية مختلفة تؤمن لها هذا التماسك. فللتناقض بين فئات الطبقة المسيطرة وبين عناصر التحالف الطبقي المسيطر، إذن، أساس موضوعي يتجدد بتجدد النظام في حركة تفاوت تطوره التي تعيد، باستمرار، إنتاج تلك العلاقة من الهيمنة الطبقية وتعمقها.

إلى هذا الأساس تستند الحركة الثورية في التمييز بين الفئة المهيمنة والفئات غير المهيمنة من الطبقة المسيطرة، وفي تحديد العدو الطبقي الرئيسي. وتستند إليه أيضاً في لبنان، في السعي إلى إقامة التحالف الطبقي الوطني الديمقراطي، حتى مع الفئات غير المهيمنة من البرجوازية نفسها، ضد الطغمة المالية. فالتناقض بين هذه الفئة المهيمنة وتلك الفئات غير المهيمنة، برغم كونه تناقضاً ثانوياً، هو في حركة تحكمها حركة تفاوت تطور الرأسمالية في لبنان، في الشروط التاريخية الخاصة بتطور حركة الصراع الطبقي فيه. معنى هذا أنه يسمح، في شروط تطوره في حركته هذه، بالسعي إلى إقامة ذلك التحالف مع هذه الفئات غير المهيمنة، بل هو يفرض ذلك، لا سيما أن نظام الطغمة المالية، بسبب تفاقم أزمته، لم يعد قادراً على تأمين مصالح هذه الفئات، بينما يقترح الحكم الوطني الديمقراطي في برنامجه تأمينها، في شروط اقتصادية وسياسية وإيديولوجية مختلفة. ثم إن

هذا التناقض، بخضوعه، في حركته، لقانون تفاوت التطور، لا يتحرك بالوتيرة نفسها في كل حقل من حقول الصراع الطبقي. ففي شروط تاريخية معينة، قد تتفاوت حركة تطوره في الحقل الاقتصادي من هذا الصراع، عنها في الحقل السياسي أو الايديولوجي، بحيث يحتدم في حقله السياسي أو الايديولوجي هذا، أكثر منه في حقله الاقتصادي، لأسباب لها علاقة بالحركة العامة للصراعات الطبقية، وبانعكاس هذه الحركة العامة في حقل حركته الخاصة، بما هو **تناقض ثانوي**، إذ أن حركته الخاصة هذه ليست مستقلة عن حركة التناقض الرئيسي، بل هي مرتبطة بها في وحدة الحركة المحورية العامة للصراع الطبقي، من حيث هي وحدة حركة التناقض الرئيسي وحركة التناقضات الثانوية في كل من طرفيه، في حركة كلّية واحدة. وبتعبير آخر، قد تجد الطغمة المالية في الفاشية، أو في شكل منها ملائم لنظامها، حلاً لأزمة هذا النظام، أو مشروعاً لحل هذه الأزمة المتفاقمة، فتحاول، من موقعها في علاقة الهيمنة الطبقية التي تخضع فيها الفئات غير المهيمنة من البرجوازية المسيطرة لهيمنتها الطبقية، أن تفرض، بشتى الوسائل، على هذه الفئات السير في مشروع الحل الفاشي والقبول به حلاً تعتمده البرجوازية، كطبقة مسيطرة، بكامل فئاتها ـ وليس الطغمة المالية وحدها ـ فتعود إلى النظام وحدة تماسكه الطبقي، على قاعدة هذا الحل، وتتحدد، على هذه القاعدة، علاقة الهيمنة الطبقية التي بها تتماسك فئات الطبقة المسيطرة في وحدة سيطرتها الطبقية. نقول، إذن، قد تجد الطغمة المالية في الفاشية هذا الحل، بينما ترفضه فئات غير مهيمنة من البرجوازية، أو تتردد، على الأقل، في القبول به، لأسباب قد تكون سياسية وإيديولوجية أكثر منها اقتصادية. بل قد تكون هذه الفئات راغبة، فعلياً، في القبول بهذا الحل الفاشي، لكن أسباباً سياسية وإيديولوجية تفرض عليها، بالعكس، موقفاً معادياً منه. وقد يتغلب، في النهاية، العامل السياسي ـ الايديولوجي، فيكون العامل الحاسم في تحديد موقفها الطبقي. ومن غير الدخول في التفاصيل، يمكن القول إن هذا ما جرى، بوجه عام، في لبنان، حين فرض على فئات من البرجوازية اللبنانية الوقوف، بأشكال مختلفة ومتفاوتة في وجه مشروع الحل الفاشي لأزمة نظام الطغمة المالية، ففرض عليها، بالتالي، نوع من التحالف الضمني، أحياناً، والصريح أحياناً أخرى، مع القوى الوطنية والديمقراطية ضد الطغمة المالية وأدوات تنفيذ مشروعها الفاشي. هكذا انتقلت، في فترات معينة من تطور الصراع الطبقي في مرحلة تاريخية محددة، عناصر من الطرف المسيطر في التناقض الدائم، إلى الطرف الآخر النقيض، فتحرك التناقض الدائم في تناقض رئيسي تمكنت فيه قوى التحالف الطبقي الثوري من جذب فئات من البرجوازية المسيطرة، هي فئات غير مهيمنة، بوجه عام، إلى مواقفها السياسية، أو من التعاون معها في فترات معينة، أو، في كل الحالات، من تحييدها نسبياً،

بشلّ قدرتها السياسية على أن تكون، أو أن تصير، في التناقض الرئيسي الخاص بتلك المرحلة التاريخية المحددة، الطرف المقابل للطرف الآخر المسيطر.

هنا نصل إلى النقطة الأهم في محاولة الإجابة عن السؤال الذي طرحنا. فكما أن من الضروري التمييز في السيرورة الثورية بين تناقض رئيسي وتناقضات ثانوية، كذلك، يجب التمييز بين تحالف رئيسي وتحالفات ثانوية. ولهذه التحالفات كلها أساس مادي في بنية علاقات الانتاج القائمة، وفي نمط تحرك التناقض الدائم الذي تتمرحل فيها حركته بتغير طرفي التناقض الرئيسي الذي فيه، دوماً، يتحرك. على هذا الأساس، يتحدد، كتحالف رئيسي، التحالف الطبقي القائم بين العمال والفلاحين، أو بين «الطبقة العاملة، الأجراء وكادحي الريف»، كما ورد في الموضوعة ٦٠ من الموضوعات السياسية للمؤتمر الثالث للحزب. وعلى هذا الأساس نفسه، يختلف هذا التحالف عن التحالف بين الطبقة العاملة والفئات الوسطية في المدينة والريف، باختلاف الموقع الطبقي الذي يحتله الأجراء وكادحو الريف في علاقات الانتاج، عن الموقع الطبقي الذي تحتله فيها هذه الفئات الوسطية. فهذه الفئات تملك وسائل إنتاجها. لكن لها مصلحة طبقية في التحالف مع الطبقة العاملة، ومع الأجراء وكادحي الريف، لأنها خاضعة للاستغلال الطبقي نفسه الذي تمارسه الطغمة المالية عليها وعليهم، بأشكال متفاوتة. أما العمال والأجراء فلا يملكون سوى قوة عملهم. ولا يملك كادحو الريف من وسائل الانتاج سوى ما لا يكاد يكفي لبقائهم أحياء. فالموقع الطبقي الذي تحتله عناصر هذا التحالف في علاقات الانتاج يختلف، إذن، باختلاف موقع كل منها من وسائل الانتاج. على هذا الأساس تتحدد طبيعة التحالف الطبقي بينهم. وتتحدد، أيضاً، على هذا الأساس المادي، في مجرى الحركة المحورية العامة للصراع الطبقي، بحسب تفاوت تطورها بين حقل وآخر، في ترابط حقولها وتمفصل هذه الحقول، الواحد منها على الآخر، في حركة تحرر وطني هي هي حركة التحويل الثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية القائمة. ولئن كان التحالف الطبقي بين هذه العناصر كلها تحالفاً رئيسياً يتحدد، في هذه الحركة، كتحالف وطني ديمقراطي، في المرحلة التاريخية المحددة بالنضال ضد حكم الطغمة المالية ونظامها، من أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي، فإن التحالف الطبقي بين هذه العناصر مجتمعة، وبين الفئات غير المهيمنة من البرجوازية المسيطرة، هو تحالف **ثانوي** لا نقصد بوصف هذا التحالف بالثانوي أنه تحالف غير مهم، أو أن بإمكان التحالف الطبقي الثوري أن يهمله. نؤكد، بالعكس، أن التحالف الثانوي هذا **أساسي** ـ أي ضروري ـ لنجاح التحالف الثوري في تحقيق مهمته في عزل العدو الطبقي الرئيسي وتغيير نظامه. نقصد بهذا، ما نقصده بوصف التناقض، مثلاً، بالثانوي، وتمييزه من التناقض الرئيسي، دقة في تحديد

العلاقة بين عناصر الطرف الواحد من التناقض. فالعلاقة بين هذه العناصر ليست واحدة، بل هي تختلف باختلاف موقع كل منها من الطبقة العاملة، أي بالتحديد، من هذا العنصر الذي هو الطرف النقيض للطرف المسيطر في التناقض الدائم، والذي عليه، بالتالي، أن يحتل موقع الهيمنة الطبقية في الطرف النقيض للطرف المسيطر في التناقض الرئيسي. وبتعبير أوضح، حين تنتقل، في شروط محددة، عناصر من الطرف المسيطر في التناقض الدائم، (أي فئات من البرجوازية المسيطرة هي غير مهيمنة)، إلى الطرف النقيض في التناقض الرئيسي الذي هو حقل تحرك التناقض الدائم، لا يمكن أن تكون علاقتها بالطرف الذي هو، في التناقض الدائم، **نقيضها الطبقي**، والذي هو، هنا، في التناقض الرئيسي، بشكل أم بآخر، **حليفها الطبقي**، أو قل إنه معهـا في طرف واحد من التناقض الرئيسي، كعلاقة الفلاحين، مثلاً، به، أو حتى كعلاقة الكادحين من الفئات الوسطية به. فهؤلاء ليسوا، مثلها، من الطرف المسيطر في التناقض الدائم. من هنا أتت الضرورة في وصف هذا التحالف بالثانوي، وتمييزه من التحالف الرئيسي، في التحالف الطبقي نفسه، الوطني الديمقراطي، ضد الطغمة المالية. فطبيعة العلاقة، في هذه المرحلة التاريخية من السيرورة الثورية، بهذه الفئات غير المهيمنة من البرجوازية المسيطرة، تختلف، إذن، في هذا التحالف الطبقي الثوري، عن طبيعة العلاقة بحلفاء الطبقة العاملة الطبيعيين. حتى في إطار هذا التحالف، وبرغم ضرورته، لا يمكن أن يزول التناقض الدائم في التناقض الرئيسي، أو أن يُلغى، بحيث يحل هذا محل ذاك، فينتفي الأول في الثاني. إنه، بالعكس، حاضر فيه، متميز منه. وبهذا الحضور والتميز معاً، تتحدد الثورة **كسيرورة تاريخية** تتمرحل، وليس ـ كما يحلو للبعض، من الرومنطيقيين الثوريين أن يقول ـ «كلحظة ثورية» يستحيل فيها التاريخ صفراً مطلقاً.

لنقرأ، في هذا المجال، مقطعاً من مقال للرفيق نقولا شاوي، بعنوان: «اللينينية وبعض قضايا الحركة الثورية في البلدان العربية». (مجلة الطريق ـ العدد ٤ ـ ٥ ـ نيسان ـ أيار: ١٩٧٠): «. . . . إن نظام الطغمة المالية المرتبط بالامبريالية والاستعمار الجديد هو العدو الرئيسي لشعبنا ومصالح فئاته الكادحة، والعقبة الرئيسية في وجه تحقيق آماله في التحرر الوطني والاجتماعي. ولذلك يطرح حزبنا، أمام الحركة الثورية في لبنان، وأمام جماهيره الشعبية، مهمة إسقاط نظام الطغمة المالية على أساس كونها المهمة المرحلية الرئيسية، والخطوة الأولى نحو الثورة الاشتراكية. فالخط الستراتيجي المرحلي لنضالنا الراهن هو ـ بالاستناد إلى القوة الأساسية للثورة: الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين والتحالف مع البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدينة والريف **وبشلّ** البـرجوازية المرتبطة بالانتاج المحلي، في المدينة، والريف، كلياً أو جزئياً ـ إسقاط حكم الطغمة المالية وإقامة الحكم

الوطني الديمقراطي.

وكشرط ضروري لتحقيق هذه المهمة، يدعو حزبنا ويعمل لوحدة القوى التقدمية والوطنية في لبنان». (التأكيد بالأسود، منا نحن. م.ع.).

قد يبدو للوهلة الأولى أن بين هذا النص والنص الذي اقتطفنا من الموضوعات السياسية للمؤتمر الثالث (الموضوعة ٦٠) تناقضاً يكمن في أن النص الأول يتكلم على «**شلّ** البرجوازية المرتبطة بالانتاج المحلي...»، بينما يتكلم النص الثاني على «سلطة التحالف الوطني الديمقراطي التي تمثل الطبقة العاملة والأجراء وكادحي الريف وأوسع أوساط البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف والمثقفين الثوريين وفئات البرجوازية المحلية المرتبطة بالانتاج الوطني وبالسوق المحلية والعربية» وقد يبدو التناقض صارخاً بين النصين، إذا فُهم الأول على أنه يستثني من التحالف الوطني الديمقراطي هذه الفئات غير المهيمنة من البرجوازية ، وإذ فُهم الثاني على أنه، بالعكس، ينظر إلى هذه الفئات كجزء من التحالف.

والحقيقة غير ذلك. في رأينا أن الأول يفسر الثاني، بتحديده **نوع** التحالف هذا الذي يتكلم عليه الثاني، وهدفه. والتفسير هذا يكمن، بالضبط، في عبارة «شل». وهنا يطرح علينا السؤال الثاني: كيف يكون تحالف مع هذه الفئات، ويكون هدف التحالف شلّها فيه؟ وما معنى أن تشلّ هذه الفئات في التحالف؟

أن يكون ضرورياً إقامة التحالف مع هذه الفئات، هذا ما بيّناه سابقاً. وإذا فهمنا أن هذه الفئات هي عناصر من الطرف المسيطر في التناقض الدائم، وأنها فئات غير مهيمنة من البرجوازية المسيطرة، صار بإمكاننا أن نفهم أن شلّها يعني، فيما يعنيه، ضرورة قطع الطريق على وصولها إلى موقع الهيمنة الطبقية في السلطة، بدلاً من الفئة المهيمنة. وبرغم ما في وصولها إلى هذا الموقع من تناقض، أشرنا إليه سابقاً، مع منطق الضرورة التاريخية في أن يعود هذا الموقع إلى الفئة المهيمنة، فهو ممكن، في شروط محددة من تطور الصراع الطبقي هي، بالتحديد، الشروط التي تتمكن فيها هذه الفئات، أو بعضها، من أن تكون الطرف الرئيسي **المقابل** للطرف المسيطر في التناقض الرئيسي، بحيث ينحصر الصراع في هذا التناقض، حينئذ بين عناصر الطرف الواحد الذي هو الطرف المسيطر في التناقض الدائم، أي بعبارة أوضح، بين أطراف البرجوازيه المسيطرة، بمعزل عن الطرف النقيض في التناقض الدائم، وعلى قاعدة شلّة سياسياً، في التحالف الطبقي الذي هو الطرف النقيض في التناقض الرئيسي. ويكون شلّه هذا بالحيلولة دون وصوله إلى موقع الهيمنة الطبقية في هذا التحالف. وبتمكين تلك الفئات غير المهيمنة من البرجوازية المسيطرة من أن تحتل هذا الموقع فيه. ولقد رأينا البرجوازية اللبنانية تحاول دوماً حصر

الصراع السياسي بين أطرافها، بحيث يتحدد موقع الطبقة العاملة وحلفائها الطبيعيين كطرف ثانوي في هذا الصراع، هو سند طبقي لأحد الطرفين الرئيسيين فيه المنحصرين في البرجوازية نفسها. إن شلّ الفئات غير المهيمنة من هذه البرجوازية، في التحالف معها ضد الطغمة المالية، يهدف إذن إلى تعطيل هذه اللعبة السياسية البرجوازية وكسر حركة تجددها، بدخول الحركة الوطنية الثورية، أي هذا التحالف الطبقي الثوري من العمال والفلاحين والفئات الوسطية، **كطرف رئيسي** في الصراع السياسي ضد الطغمة المالية ونظامها، هو الطرف الثوري النقيض في التناقض الرئيسي. إن طريق وصول تلك الفئات غير المهمينة من البرجوازية إلى موقع الهيمنة الطبقية في السلطة يمرّ، إذن، في إمكانه نفسه، باحتلالها، في هذا التحالف ضد الفئة المهيمنة، موقع الهيمنة الطبقية، وبالتالي، بإبقاء هذه الطبقات الكادحة أسيرة علاقة تبعيتها السياسية بها. من هنا، كان حقل التناقضات الثانوية بين عناصر التحالف الطبقي الواحد حقل صراع حول موقع الهيمنة الطبقية فيه. بنتيجة هذا الصراع، يتحدد الشكل الذي يأخذه حل التناقض الرئيسي، وتتحدد، بالتالي، طبيعة المرحلة التاريخية اللاحقة.

وهنا ننتقل إلى القضية الثالثة والأخيرة التي نريد الوقوف عندها سريعاً في النظر في الموضوعة ٦٠ من الموضوعات السياسية للمؤتمر الثالث. للتذكير، نستعيد الجملة الأخيرة من المقطع الذي سردنا سابقاً: «ويتوقف على الدور الذي تحتله الطبقة العاملة في النضال لإقامة الحكم الوطني الديمقراطي، وعلى مركزها اللاحق في التحالف الوطني الديمقراطي، جذرية الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية السياسية من جهة، والطريق اللاحق للانتقال إلى الاشتراكية من جهة ثانية». نفهم من هذا النص أن الموقع **السياسي** للطبقة العاملة في التحالف الوطني الديمقراطي، في علاقتها بعناصر هذا التحالف، لا يتحدد بموقعها الطبقي في علاقات الانتاج، بقدر ما يتحدد بدورها الفعلي في النضال الجماهيري ضد الطغمة المالية، في إطار هذا التحالف نفسه. أو قل إنه يتحدد بدورها هذا، في تحدده بموقعها ذاك. فالموقع السياسي الذي تحتله في التحالف ليس بالضرورة الموقع الهيمني الذي تحتله في علاقات الانتاج. إنها، بالعكس، تحتل فيه موقعاً بحجم الدور الفعلي الذي تقوم به في النضال الوطني الديمقراطي. ويتعاظم هذا الدور وتزداد فاعليته، بقدر ما يكون الخط السياسي الذي تسير فيه الطبقة العاملة في ممارسة الصراع الوطني صحيحاً في تحديد آلية هذا الصراع، بما هو صراع طبقي، وفي تحديده مراحله وطبيعة كل مرحلة، والتناقض الرئيسي فيها ومهماتها. ولا يكون هذا الخط صحيحاً إلا بمقدار ما يكون الخط السياسي للتحالف الطبقي الثوري في كل مرحلة، من حيث هو الخط الطبقي للطبقة المهيمنة النقيض بالذات. فضروري، إذن، في كل مرحلة من مراحل السيرورة الثورية،

بما هي سيرورة التحرر الوطني نفسها، إقامة الحد الطبقي الفاصل، في حقل الممارسات الطبقية للصراع الوطني، بين الخط الطبقي البرجوازي، خط التحالف الطبقي المسيطر، وبين الخط الطبقي النقيض، خط الطبقة العاملة في التحالف الطبقي الثوري. على قاعدة هذا الخط فقط، وفي ممارساتها الثورية، من موقع وجودها في هذا التحالف وليس من خارجه، تقترب الطبقة العاملة من موقعها السياسي الهيمني فيه. فممارساتها هذه وحدها هي طريق وصولها إلى هذا الموقع، في سيرورة طويلة من الصراع الطبقي في حقل التناقضات الثانوية، إذا أحسنت هذه الطبقة فيها، بقيادة حزبها الطليعي، معالجة هذه التناقضات بشكل يتوطد فيه التحالف ليصبح ضرورياً لكل عنصر فيه، كان وجودها في موقع الهيمنة الطبقية السياسية فيه أمراً واقعاً، بل ضرورياً بضرورة قيادتها له، وبضرورته لكل عنصر من عناصره. (**ملاحظة**: لتبديد اللبس في استخدام المفاهيم، وحتى لا نستخدم عبارة واحدة في الكلام على طرفي التناقض، كالتناقض الرئيسي مثلاً، وفي الكلام على أطراف عدة هي في طرف واحد من هذا التناقض هو تحالف طبقي، نشير إلى كل من هذه الأطراف في الطرف الواحد من التناقض بعبارة «العنصر». قد يكون «العنصر»، هذا، إذن، طرفاً في تناقض، بينما هو «جزء» من طرف في تناقض آخر. لذا وجب التمييز في التناقض، بحسب سياق القول، بين طرف منه وآخر، وبين عنصر وآخر في الطرف الواحد منه). فعلى نجاحها أو فشلها في الوصول إلى هذا الموقع يتوقف، فعلياً النجاح أو الفشل في أن تكون مرحلة الحكم الوطني الديمقراطي مرحلة انتقال إلى الاشتراكية. والتجربة التاريخية التي عرفت باسم «الأنظمة التقدمية» في بعض البلدان العربية تؤيد، إلى حد بعيد، صحة هذا القول. في هذه البلدان التي عرفت هذه التجربة، انغلقت مرحلة الحكم الوطني، أو شكل منه، على نفسها، ولم تنفتح على مرحلة لاحقة أرفع تتخطاها، انطلاقاً منها، في السيرورة الثورية الواحدة، من حيث هي سيرورة التحرر الوطني في سيرورة الانتقال إلى الاشتراكية، ومن حيث هي، عكسياً، سيرورة الانتقال إلى الاشتراكية في سيرورة التحرر الوطني؛ بل إن تلك المرحلة، بانغلاقها على نفسها، كغاية بذاتها، ولدت الشروط المادية التي جعلت من المرحلة اللاحقة مرحلة ارتداد عليها وعلى ما تمّ فيها من إنجازات كان من الممكن أن تكون قاعدة لمرحلة أرفع في السيرورة الثورية، لو لم تكن في موقع الهيمنة الطبقية فئات وسطية انفردت، من موقعها هذا، بالسلطة، واستأثرت، دون الطبقة العاملة إن لم نقل ضدها، بقيادة حركة التحرر الوطني، فأوصلت هذه الحركة إلى مأزق تاريخي هو مأزقها الطبقي في عجزها عن قيادة حركة التحويل الثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية القائمة، بسبب التناقض الذي يُعاد إنتاجه باستمرار، في إعادة انتاج هذه العلاقة، بين وجودها في موقع السيطرة الطبقية

فيها، نعني في هذه العلاقات، وبين وجودها في قيادة هذه الحركة الثورية. والتناقض هذا، كما سبق القول، مأزقي، أي لا حلّ له، ما دامت القوى التي تحتل موقع السيطرة الطبقية هذا تعمل على تأمين تحقق إعادة إنتاج هذه العلاقات من الانتاج التي يفرض منطق سيرورة التحرر الوطني تحويلها الثوري. ولا يقود عملية تحويل هذه العلاقات قوى طبقية تؤمّن عملية إعادة إنتاجها. ولا خروج لحركة التحرر الوطني من مأزقها هذا إلا بتغيير قيادتها الطبقية التي لم يعد من الممكن القول إنها قيادة تلك الفئات الوسطية لها. فلقد تحولت هذه الفئات، في موقعها الذي هو في السلطة موقع الطبقة المسيطرة في علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة، أي موقع البرجوازية الكولونيالية نفسها، إلى فئات من هذه البرجوازية المتجددة، وانسلخت عن الفئات الوسطية التي كانت تنتمي إليها قبل وصولها إلى السلطة، في سيرورة تاريخية معقدة من الصراع الطبقي هي سيرورة تلك التجربة التاريخية نفسها التي كان يحكمها، في نهاية التحليل، منطق إعادة علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة، في إعادة إنتاج علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية، بحيث تغلّب في النهاية منطق هذه الضرورة الموضوعية على منطق الإرادة الذاتية في رغبة تلك الفئات في ممارسة العداء للامبريالية، أو في إعارتها هذه الرغبة المتناقضة مع رغبتها في تأبيد سيطرتها الطبقية. إن العامل الحاسم الذي يحول دون وقوع حركة التحرر الوطني في مثل هذا المأزق الطبقي، والذي يحول دون تكرار الفشل التاريخي لقيادة البرجوازية أو فئات وسطية لهذه الحركة، هو إذن وصول الطبقة العاملة إلى موقع الهيمنة الطبقية في التحالف الطبقي الثوري. هذا هو الشرط الأساسي الذي بتوفره تتوفر لمرحلة الحكم الوطني الديمقراطي إمكانية انخراطها في سيرورة الانتقال إلى الاشتراكية كمرحلة منها تنفتح على مرحلة لاحقة تتواصل بها في حركة ثورية واحدة. فموقع هذه المرحلة من الحكم الوطني الديمقراطي في سيرورة الانتقال إلى الاشتراكية يتحدد، بوجه عام، في المرحلة السابقة عليها، أي في مرحلة النضال نفسها من أجل إقامة هذا الحكم الوطني، وقبل وصول التحالف الطبقي الثوري إلى السلطة. ويختلف هذا الموقع باختلاف الموقع السياسي الذي تحتله الطبقة العاملة في هذا التحالف. لذا وجب القول إن الطبقة العاملة تقوم بدورها الطبقي التاريخي في قيادة عملية الانتقال الثورية إلى الاشتراكية فيما هي تقوم بدورها الطبقي هذا في ممارسة الصراع الوطني، في كل مرحلة من مراحل تطوره، من موقع وجودها، بما هي الطبقة المهيمنة النقيض في علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة، في حقل هذا الصراع نفسه، في التحالف الطبقي الذي هو فيه تحالف وطني ديمقراطي تعمل الطبقة العاملة باستمرار، بقيادة حزبها الطليعي، على أن تحتل فيه، بممارساتها الثورية، وعلى قاعدة خطها السياسي الطبقي في ممارسة الصراع الوطني، موقع الهيمنة السياسية

الطبقية، لأن وجودها في موقع الهيمنة هذا هو الذي يؤمّن للسيرورة الثورية استمرارها، في شتى مراحلها، بما هي سيرورة التحرر الوطني التي هي سيرورة الانتقال إلى الاشتراكية. فوجودها في هذا الموقع هو الضمانة الطبقية التاريخية لتحقق هذه السيرورة والتجارب التاريخية كالتجربة الكوبية أو تجربة اليمن الديمقراطية نفسها تؤكد، بحد ذاتها، في **منطق صيرورتها**، صحة هذا القول، في تأكيدها وجود الحزب الطليعي الثوري، حزب الطبقة العاملة، كضرورة تاريخية لاستمرار السيرورة الثورية في تسلسل مراحلها، وفي تأكيدها أيضاً ضرورة أن تحتل الطبقة العاملة، ممثلة بحزبها الطليعي، موقع الهيمنة السياسية الطبقية في التحالف الطبقي الثوري المسيطر، لا سيما في مرحلة محددة من تطورها هي مرحلة ضرورة الحسم بين الاستمرار في السيرورة الثورية في خط الانتقال إلى الاشتراكية، وبين التوقف عند مرحلة ما قبل الانتقال إلى الاشتراكية. فالطبقة العاملة إذن تمارس دورها الطبقي التاريخي نفسه فيما هي تمارس دورها في النضال في كل مرحلة من مراحل تطور الحركة التحررية الوطنية، وفي كل شكل من أشكال هذا النضال من موقع وعيها الثوري ضرورة أن تكون في موقع القيادة الطبقية لهذه الحركة، أو أن تصل إلى هذا الموقع السياسي الهيمني في إطار التحالف الطبقي الثوري نفسه، لأن في وصولها إليه ضرورة هي ضرورة هذه الحركة، أي ضرورة آليتها الداخلية.

في سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة

قلنا إن الانتفاضة الشعبية في نيسان ١٩٦٩ افتتحت مرحلة جديدة من النضال الجماهيري ميّزناها بأنها مرحلة احتدام الصراع الطبقي بين قوى الخطين الطبقيين النقيضين: قوى الخط السياسي البرجوازي في وجهيه، «القومي»، و«الطائفي»، وقوى الخط الوطني الثوري. وقلنا إن هذه المرحلة التاريخية هي التي فيها ستتمكن الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة من أن تتكون في قوة سياسية مستقلة مناهضة، في خطها السياسي الوطني الديمقراطي، للبرجوازية. ولو لم تكن الطبقة العاملة مهيأة، بخطها السياسي الصحيح منذ المؤتمر الثاني لحزبها الطليعي، لقيادة هذا النضال الجماهيري، لما تمكنت هذه الطبقات والفئات الاجتماعية، برغم تفاقم الأزمة الاقتصادية، من أن تقطع بالفعل علاقة تبعيتها السياسية بالبرجوازية، وبالطغمة المالية منها بوجه خاص، فتستقل سياسياً، في تحالفها الطبقي مع الطبقة العاملة، محور هذا التحالف. ولم يكن استقلالها السياسي الطبقي هذا نتيجة لمعركة واحدة، ولم يكن نتيجة لشكل واحد من المعارك، أو لمعارك في حقل واحد من حقول الصراع الطبقي، بل كان نتيجة لسلسلة متواصلة من المعارك في شتى الحقول، تداخلت أشكالها في سيرورة تاريخية واحدة حتى عشية الحرب الأهلية هي سيرورة هذا الاستقلال السياسي الطبقي.

إن مجال هذه الدراسة لا يسمح بتتبع هذه المعارك واحدة تلو الأخرى، وبتحليل آثار كل منها في هذه السيرورة، برغم ضرورة هذا العمل الذي هو، بالدرجة الأولى، عمل المؤرخ الاجتماعي. ولا بد من القيام به، حين يتوفر له صاحبه، ولا بد من النظر، بالمجهر، في سنوات هذا النضال، نظراً يزاوج الشمولي والميداني، ويرى إلى الاختلاف في تحقق تلك السيرورة بين منطقة وأخرى، وبين شكل منها وآخر، وبين فئة اجتماعية وأخرى، ويرى إلى التفاوت في تحققها، وإلى تضافر العوامل الاقتصادية والسياسية

والايديولوجية، إما في تسريعها وإما في إعاقتها وإما أيضاً في تعطلها، أو في أخذها مجرى عكسياً هو نقيضها. ولا بد، في هذا النظر، من تعاون الاقتصادي والمؤرخ وغيرهما في ورشة فكرية تتكاتف فيها الاختصاصات وتتساند فتتكامل في منهج الفكر الكلي الذي لا بد له من أن يكون جماعياً حتى يصير علمياً. وهو في كينونته هذه وصيرورته، الفكر الثوري نفسه.

١ ـ دور الطبقة العاملة في النضالات الجماهيرية

لكن سنوات هذا النضال ما زالت في الذاكرة التاريخية حاضرة طازجة. وما زالت ماثلة أمام أعين المناضلين الوطنيين جميعاً مجزرة الرجعية اللبنانية ضد عمال غندور، ومجزرتها ضد مزارعي التبغ في النبطية، وتسريحها مئات المعلمين، وقمعها بالعنف تحركات الطلاب ومظاهراتهم. وما زالت دافئة تجري دماء الشهداء دفاعاً عن الثورة الفلسطينية في أيار ١٩٧٣ وما نسيت الجماهير الوطنية بعد مظاهرة ربع المليون في تشييع قادة الثورة الفلسطينية الثلاثة الذين اغتالهم الصهاينة في بيروت، ومظاهراتها الكبرى ضد الغلاء وضد قمع الحريات وضد مشروع قانون الاحزاب الرجعي ومن أجل التغيير الديمقراطي. ولعل أهم مظاهرة هي المظاهرة العمالية الكبرى التي دعا إليها الاتحاد الوطني لنقابات العمال في ٢٧ آذار ١٩٧٤، فكانت أول مظاهرة عمالية منذ سنة ١٩٤٦، أكدت فيها الطبقة العاملة وحدتها الطبقية ضد «الطائفية»، وأكدت فيها، بالممارسة، دورها في قيادة النضالات الجماهيرية.

حتى لا نكتفي بالتذكير بهذه المحطات الكبرى في سيرورة الصراع الطبقي ضد الطغمة المالية ونظامها السياسي، سنعرض، بإيجاز الخطوط الكبرى لحركة النضال الجماهيري في مرحلته التاريخية الجديدة هذه، دون ادعاء بأن هذا العرض بإمكانه أن يقوم مقام التحليل التاريخي الضروري. وسنعتمد فيه على تقرير المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني أمام اللجنة المركزية، في دورتها الكاملة خلال شهر نيسان ١٩٧٤، تحضيراً لاحتفالات الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب. ولقد نشرت مجلة «الاخبار» الأسبوعية هذا التقرير كاملاً في عددها الصادر في ١١ أيار ١٩٧٤.

في مقدمة تحليله الوضع الداخلي، يركز التقرير على أهم ظاهرتين في حركة النضال الشعبي هما: الطابع الشمولي لهذا النضال، ودور الطبقة العاملة فيه: «فالنضال الشعبي

والنضال الجماهيري لم يكونا محصورين في فئة دون أخرى. بل إنهما شملا أوسع الأوساط الشعبية: من عمال وفلاحين، ومن طلاب ومعلمين، ومن فئات صغرى ومتوسطة، في المدينة والريف. وكان نضال هذه الفئات يجري في آن معاً من أجل مطالب سياسية وديمقراطية واجتماعية واقتصادية، وطبقية عامة، وفئوية، ومطالب محصورة في إطار مناطق. . . .

وبرزت الطبقة العاملة اللبنانية أكثر من أي وقت مضى، قوة مستقلة كبرى لها دور جدي جداً في الأحداث وتطوراتها». (للاختصار، نشير إلى هذه الوثيقة «بتقرير ٧٤»). بتلازم هذين الطابعين للنضال الجماهيري: طابع شموله أوسع الطبقات والفئات الاجتماعية، وطابع الاستقلال السياسي الطبقي للطبقة العاملة الذي به أكتسبت الجماهير هذه قوتها السياسية المستقلة، طرحت في حقل الصراع الطبقي ضرورة إجراء تغيير سياسي جذري جابهته البرجوازية، أو بالأحرى الطغمة المالية والقوى الرجعية من البرجوازية، بتعزيز القمع وبمحاولة إقامة «حكم قوي»، أي نوع من «الديكتاتورية المدنية» تجسد في حكومة صائب سلام، أول حكومة في رئاسة سليمان فرنجية. إتجاهان رئيسيان أشار اليهما المؤتمر الثالث للحزب، (مثلاً الموضوعة ٣٦)، كانا يتنازعان البرجوازية اللبنانية: اتجاه نحو «حكم قوي»، ديكتاتوري، يقمع باكراً الحركة الشعبية العارمة في نهوضها، قبل أن يستفحل أمرها، ويضرب الثورة الفلسطينية، ويفك تلاحمها بالحركة الشعبية الوطنية، واتجاه «ليبرالي» يرى في «الحكم القوي» تعميقاً للأزمة يدفع بالحركة الشعبية إلى مواقع اكثر جذرية، فيضع النظام في مأزق يتهدده. لكن «هذين الاتجاهين الممثلين للبرجوازية الكبرى يلتقيان بالطبع على الأمور الأساسية، المتعلقة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة على زيادة تبعية الاقتصاد اللبناني للاحتكارات الاستعمارية والمحافظة على طابعه الراهن» (الموضوعة ٣٦). وكانت الغلبة في السلطة للاتجاه الأول بشكل واضح. وظهرت آثار هذا الاتجاه سريعاً في مسلسل القمع الدموي للنضال الجماهيري، ابتداء من المجزرة ضد عمال غندور، وصولاً إلى أحداث أيار ضد الثورة الفلسطينية، مروراً بالمجزرة ضد مزارعي التبغ، وتسريح المعلمين وقمع الحركة الطالبية الخ. وطرح الحزب مهمة التصدي لهذا الاتجاه وضرورة إحباطه. «في هذه المعارك الكبرى. . . كانت ـ «الطائ الحزب مركزة على العمل في اتجاهات ثلاثة:

١) النضال في سبيل صيانة الديمقراطية وتوسيعها وتطويرها.
٢) النضال في سبيل المطالب الملحة لأوسع فئات الشعب.
٣) النضال في سبيل سياسة عربية وخارجية سليمة، ومن أجل حماية المقاومة الفلسطينية ودعمها.

وفي هذا النضال أخذنا بعين الاعتبار أن المرحلة الصعبة الكبرى ستكون أساساً في النصف الأول من سنوات العهد الست، وأن إفشال سياسة «الحكم القوي» في هذه المرحلة من شأنها أن تعزز مواقع الحزب والقوى التقدمية في السنوات الثلاث التالية. كما حرصنا على الدوام في نضالنا، في هذه الاتجاهات، على السعي باستمرار لمنع الرجعية والاستعمار من استفرادنا، أو استفراد أية قوة تقدمية، في المعارك، وعملنا بدأب وصبر وحزم على تجميع أوسع قوى ممكنة في كل معركة على حدة، وفي النضال بمجمله. وكنا نأخذ بعين الاعتبار أن كل معركة لها طابعها الخاص. فمعارك الدفاع عن الديمقراطية يمكن أن تجند فيها قوى لا تخوض معركة الدفاع عن المقاومة، وكذلك في معارك الدفاع عن المطالب الشعبية، في حين أن معارك حماية المقاومة ودعمها يمكن أن تعبىء قوى سياسية لا تهتم بالضرورة بالقضايا المطلبية... إلخ» (تقرير ٧٤).

إنه الخط السياسي نفسه الذي تكلمنا عليه سابقا يضعه الحزب موضع التنفيذ في هذه المعارك المتداخلة.

وتعززت في هذه المعارك وحدة الحركة النقابية التي فرض عليها تفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية «طرح شعارات ذات طابع شامل يهم الجميع: غلاء المعيشة، زيادة الاجور، قضايا السكن والصحة، التسريح الكيفي، الخ... وفرضت القوانين الاجتماعية (الضمان بفروعه وعقود العمل الجماعية)، المزيد من النضالات المشتركة ذات الطابع الوحدوي المتعلقة بالمهنة ككل أحياناً، أو بالطبقة العاملة ككل، أحياناً أخرى» (تقرير ٧٤). وتمكنت الحركة العمالية من انتزاع مكاسب كبيرة، من زيادة الأجور إلى تنفيذ الضمان الصحي وشموله فئات جديدة من الكادحين في الريف والمدينة، إلى التعديلات التي أدخلت على المرسوم ٣٤، بحيث لا يشمل أحكام هذا المرسوم المواد الغذائية. ولعل أهم مكسب حققته الحركة العمالية هو توقيع الاتفاق بينها وبين السلطة على تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل.

وارتبط نضال كادحي الريف، في هذه الفترة نفسها، أي في السنوات الأولى من السبعينات، بنضال الطبقة العاملة وحركتها النقابية، فشملت حركة العمال الزراعيين، ألوف العمال في حوالي ١٧٠ قرية شكلت في العديد منها لجان للعمال الزراعيين الذين عقدوا، في هذه الفترة، مؤتمرهم الوطني الأول. لقد كانت هذه الحركة «واسعة وعميقة ومنظمة لهذه الفئة الطليعية من كادحي الريف، أوجدت تنظيماً جماهيرياً لهم فرض وجوده والاعتراف به... لقد توصلت هذه الحركة بتأييد الحركة النقابية والقوى التقدمية إلى انتزاع مكسب هام كان يعتبر بعيد المنال لسنوات خلت، هو قرار من الدولة بشمولهم بالضمان الاجتماعي والصحي» (تقرير ٧٤).

ولعب نضال مزارعي التبغ في الجنوب دوراً بالغ الأهمية في مجرى النضال الوطني العام، لأسباب عديدة منها أن قضية الجنوب ليست قضية جنوبية بقدر ما هي قضية وطنية عامة. فالجنوب هو في علاقة تصادم مباشر يومياً بالعدو الاسرائيلي، وفي علاقة تصادم مباشر يومياً «بالاقطاع السياسي». والنقيض المباشر لهذا «الاقطاع السياسي»، هو، بالضبط، القوى الوطنية التقدمية. وفي هذا يقول التقرير المذكور: «... إن تحرر الجنوب من الاقطاع السياسي الممثل بكامل الأسعد مرتبط بكوننا مع الأحزاب التقدمية القوة الأساسية المواجهة له، والمناضلة ضده وضد تسلطه». (ملاحظة: الكل يذكر حدة المعركة الانتخابية ذات الطابع الوطني، التي خاضتها القوى التقدمية قبيل الحرب الأهلية، بمرشحها المناضل الوطني حبيب صادق، ضد مرشح هذا «الاقطاع السياسي» في دائرة مرجعيون، علي العبدالله. لقد دلت هذه المعركة على تدهور النفوذ السياسي لهذا «الاقطاع» بشكل سريع جداً). ليس صدفة، إذن، أن يبتدىء «الحكم القوي» ممارسة قمعه الوحشي في بيروت ضد عمال مؤسسة غندور الصناعية الكبرى ـ وصفة «الكبرى» هذه هي، بالطبع، نسبية، تقاس بمقياس هذا التطور الرأسمالي التبعي في لبنان، والذي يهيمن فيه قطاع الخدمات ـ، وفي الجنوب ضد مزارعي التبغ. فكأنه يشير، بالرمز، إلى أن القوة السياسية الأساسية المعادية له هي، بالضبط، تحالف العمال والفلاحين، وأن حقل الصراع الطبقي ضده، هو هو حقل الصراع الوطني، بالمعنى الذي تحدد سابقاً.

لكن تصاعد النضال الجماهيري لم يقتصر على طبقة أو فئة اجتماعية دون غيرها، ولا على منطقة من لبنان دون أخرى، بل كان شاملاً أوسع الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من نظام الطغمة المالية، كمنتجي الحمضيات والخضار على امتداد الساحل كله، وكمزارعي الفواكه، والتفاح بوجه خاص، في جبل لبنان. وكان شاملاً المناطق اللبنانية كلها. ففي هذه الفترة عقد المؤتمر الوطني لمزارعي البقاع، فكان مظاهرة فعلية ضد الطغمة المالية بشتى عناصرها. وفي هذه الفترة من النهوض الشعبي، أعدّ الحزب مشروع برنامجه الزراعي، فأمكن له أن يطرح «القضية الزراعية على نطاق واسع بوصفها قضية وطنية عامة تستأثر باهتمام أوسع الأوساط في الريف والمدينة على السواء» (تقرير ٧٤).

وتصاعدت نضالات الطلاب في المدارس الرسمية والخاصة، وفي جامعات لبنان، والجامعة اللبنانية منها بوجه خاص، من أجل ديمقراطية التعليم، بتعزيز التعليم الرسمي وتوسيعه، وبتعزيز الجامعة اللبنانية وفتح فروع تطبيقية فيها، وبوضع الشعارات الأخرى التي رفعتها الحركة الطالبية موضع التنفيذ، كإلغاء البكالوريا القسم الأول، وتوحيد البرامج التعليمية وتوحيد الكتاب المدرسي، وإلغاء مباريات الدخول إلى الجامعة اللبنانية

الخ . . . «ومع تطور الجامعة اللبنانية، والازدياد الكبير في عدد طلابها، والتغير النوعي في تركيبهم، توفرت امكانيات جدية لتحويل الجامعة اللبنانية إلى قلعة حصينة للحركة التقدمية، وقائد فعلي لمجموع الطلاب في لبنان» (تقرير ٧٤). ولقد تحولت الجامعة اللبنانية، بالفعل، عشية الحرب الأهلية، إلى مثل هذه القلعة، وكانت رمزاً من رموز الوحدة الوطنية. وهذا ما يفسر العداء العميق الذي تكنه لها القوى الفاشية، وهذا ما يفسر أيضاً محاولات هذه القوى، بالتواطؤ مع السلطة الشرعية، لضربها وتفتيت وحدتها والقضاء على ما تحقق فيها من منجزات ديمقراطية نسبية، بفضل نضال طلابها وأساتذتها ودعم الحركة الشعبية لهذا النضال.

وأنضم الحرفيون، بأعداد متزايدة، إلى حركة النضال الشعبي العام ضد الطغمة المالية، بسبب ما لحق بمؤسساتهم الصغيرة من خراب، بفعل تطور رأسمالي يغلب عليه طابع احتكاري. وأخذت فئات واسعة منهم تتحول إلى اجراء. ولعل خير مثال نقدمه على نضال هذه الفئات الشعبية هو نضال صيادي الأسماك ضد شركة بروتيين الاحتكارية التي يرأسها كميل شمعون، والتي أعطتها السلطة حق احتكار صيد السمك على كامل الساحل اللبناني. وهنا أيضاً، لم تجد السلطة غير القمع المسلح للتصدي لمظاهرة الصيادين في صيدا، التي استشهد فيها المناضل معروف سعد برصاص الجيش، فكانت الشرارة الأولى للحرب الأهلية.

كل هذه النضالات، والكثير غيرها مما لم نذكر، كانت تؤكد في طابعها الشمولي نفسه، «أهمية الدور المستقل الذي تلعبه الطبقة العاملة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في حياة البلاد؛ (لقد) تعزز الدور القيادي والطليعي للطبقة العاملة وحركتها النقابية (بشعاراتها السليمة) بالنسبة للحركات الجماهيرية الأخرى، كالحركات الفلاحية والطلابية وغيرها» (تقرير ٧٤). ولا مبالغة في هذا القول، فالحركة النقابية العمالية قلما طرحت، من قبل، ما طرحت في هذه الفترة من شعارات لا تهم الطبقة العاملة وحدها، ولا تهم كادحي الريف وحدهم، بل تهم جميع الطبقات الكادحة في لبنان، كالشعارات التي لها علاقة بقضايا الغلاء والدواء والطبابة والتعليم والحريات الديمقراطية الخ . . . وشملت التحركات الجماهيرية أكثرية القرى اللبنانية، ولم تقتصر على مناطق دون أخرى، «بل شملت القرى المسيحية والاسلامية على حد سواء. وساهمت مساهمة جدية في توجيه ضربة أولية للانقسامات الطائفية المفتعلة التي يسعى الإقطاع السياسي على الدوام لافتعالها وإغراق اللبنانيين في أحابيلها، وإلهائهم عن قضاياهم الحقيقية. هذه الوحدة في النضال، نشأت وتعززت في معارك العمال وكادحي الريف ضد نفس العدو، الطغمة المالية». ويخلص التقرير بهذا الاستنتاج: «إن هذه

النضالات من أجل مصالح الطبقات والفئات الأهم في لبنان (العمال والفلاحون والمستخدمون والعمال الزراعيون)، ما كان يمكن أن تحقق انتصارات جدية لولا توسيع نطاقها ليشمل أوسع الفئات المتأثرة بتسلط الطغمة المالية وبأزمات نظام الاقتصاد «الحر». كما أن النضال الذي خاضه حزبنا والاحزاب التقدمية دفاعاً عن مصالح الفئات والجماهير الشعبية الأخرى كان دعماً كبيراً لنضال العمال والفلاحين، وعاملاً مهماً في إضعاف القوى الرجعية واليمينية، وفي عزل الاتجاه الرامي إلى إقامة «الحكم القوي» وضرب الديمقراطية» (تقرير ٧٤).

لم يكن من السهل على البرجوازية أن تقرّ بهذا التغيّر الذي أحدثه تطور الحركة الشعبية في ميزان القوى الطبقية لصالح هذه الحركة. وما كانت القوى الوطنية والتقدمية، والحزب الشيوعي منها بوجه خاص، واهمة بأن البرجوازية ستقر بهذا النهوض الشعبي العارم، وبهذا الدور القيادي فيه للطبقة العاملة. لقد كان تقدير الحزب، في تقرير مكتبه السياسي هذا الذي نستند إليه، «ان الاحتمال الأقوى الذي يظل وارداً بالنسبة للبرجوازية هو احتمال استخدام القوة». صحيح أن معارك أيار ١٩٧٣ أظهرت «أن جماهير واسعة من شعبنا لا يمكن أن تسمح بضرب المقاومة». وصحيح أن نسبة القوى تغيّرت بعد هذه المعارك، وكانت في صالح الحركة الشعبية التي أفشلت بنضالاتها المتصاعدة الشاملة خطة البرجوازية الرجعية في فرض «الحكم القوي». لكن هذا التغيّر، «لم يكن حاسماً لاستبدال الحكومة السابقة بحكومة تختلف جذرياً عنها. بل إن الوزارة الجديدة عكست إلى حد كبير نسبة القوى المتقاربة بين اتجاهي البرجوازية وبين الحركة الشعبية. وفي ظل نسبة القوى هذه اشتدت النضالات المطلبية والديمقراطية والسياسية، وسوف تشتد أكثر فأكثر. إذ أن كل تراجع للحكومة أمام الضغط الشعبي سيقابل بضغط متزايد من الطغمة المالية والقوى الرجعية اليمينية، مما من شأنه أن يدفع بعض الأحيان إلى ظروف صدام شبه حاسم بما في ذلك مع المقاومة. هذا الصدام لا يمكن للقوى التقدمية أن تقدم عليه إلا إذا ضمنت الظروف الأكثر ملاءمة لانتصارها». (تقرير ٧٤).

لم يكن تراجع البرجوازية في تشكيل الحكومة الجديدة، حكومة رشيد الصلح، بعد معارك أيار، إلا تراجعاً شكلياً أمام الضغط الشعبي. وسيكون لفشل تجربة «الحكم القوي» في حكومة صائب سلام، دور كبير في دفع القوى الرجعية إلى السير في طريق الفاشية وتفجير الحرب الأهلية. ليس جديداً هذا الميل الجارف عند البرجوازية، والطغمة المالية منها بوجه خاص، إلى استخدام القوة كوسيلة للخروج من أزمتها، بضرب الحركة الشعبية الوطنية وبضرب الثورة الفلسطينية. فلقد نبّه إليه الحزب بوضوح في مؤتمره الثالث الذي نكاد نرى فيه تحليلاً مفصلاً لما ستقوم به البرجوازية في تفجيرها الحرب

الأهلية. نقرأ في الموضوعة ٤٨ من الموضوعات السياسية ما يلي: «إن الخطر على الحد الأدنى من الديمقراطية الذي تمّ انتزاعه يتزايد باستمرار أمام الاتجاه المتزايد في أوساط البرجوازية الكبيرة لفرض ما يسمى بالحكم القوي، وأمام عجز هذه الأوساط عن مواجهة الحركة المطلبية للجماهير الشعبية. وتحاول الرجعية اللبنانية أن تستفيد إلى الحد الأقصى من الهجمة الامبريالية الصهيونية الكبرى على الصعيد العربي، ومن المجازر ضد المقاومة الفلسطينية، والحركة الشعبية والتقدمية في الأردن، ومن حملة العداء للديمقراطية والشيوعية في بعض البلدان العربية، لفتح معركة ضد القوى التقدمية اللبنانية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي، وضد المقاومة الفلسطينية. وإذا كان ثمة دور هام قد أوكل إلى المنظمات الفاشية والطائفية والأوساط المغرقة في الرجعية، غير أن الأوساط الأكثر رجعية في السلطة وأجهزة الحكم تتخذ كل الترتيبات لتنفيذ هذا المخطط وتعمل لتقوية أجهزة القمع وإعدادها».

ليس في هذا تنبؤ بالمستقبل بقدر ما فيه استناد إلى تحليل واع لمرحلة تاريخية محددة يسمح برؤية الخط التاريخي العام لحركة الصراع الطبقي في هذه المرحلة، فيحدد مركز انعقاد التناقضات ويرسم مهمات النضال فيها. ولقد بيّنا بالتفصيل سابقاً أن المرحلة التاريخية التي ستنفجر فيها الحرب الأهلية هي نفسها المرحلة التي تهيأ لها الحزب بتصحيح خطه السياسي في مؤتمره الثاني، والتي افتتحتها، عملياً، انتفاضة نيسان ١٩٦٩. فهي مرحلة يحكمها منطق الصراع الطبقي الواحد بين طبقات كادحة تتكون، في حقل الصراع الوطني، في قوة سياسية مستقلة، تلعب فيها الطبقة العاملة دوراً قيادياً طليعياً، وبين طغمة مالية تجنح نحو الفاشية، في استقلال فئات وسطية واسعة عنها باتت تصطدم مصالحها الطبقية وتطلعاتها إلى التحرر الوطني، بالنظام السياسي القائم. بتغير بنية الحقل العام للصراع الطبقي، من حيث هو هو حقل الصراع الوطني، بفعل وجود الخط الطبقي النقيض فيه للخط الطبقي البرجوازي المهيمن، دخلت حركة الصراع الطبقي في تلك المرحلة التاريخية الجديدة التي افتتحتها انتفاضة نيسان، وصار من الممكن، فعلياً، للحزب الطليعي أن ينظر، في ضوء خطه السياسي الصحيح، في الحركة التاريخية نظرة ثاقبة تستشرف آفاق تطور هذه الحركة، من حيث هي، بالذات، آفاق تطور هذه المرحلة فيها، في خط تطور التناقض الرئيسي بين قوى الخطين الطبقيين النقيضين: قوى خط البرجوازية، وقوى خط الطبقة العاملة في ممارسة الصراع الوطني في البنية الاجتماعية اللبنانية. فمنذ معركة نيسان، بالتحديد، ارتسمت في المرحلة الجديدة هذه آفاق تطورها، واتضحت، بوجه عام، للخط الوطني الثوري أهداف البرجوازية اللبنانية وخطتها لتحقيق هذه الأهداف الطبقية الرجعية ضد الحركة الشعبية الوطنية

وضد الثورة الفلسطينية.

في مقالاته الثلاثة التي أشرنا إليها سابقاً ـ مجلة الطريق، العدد السادس والسابع والثامن من سنة ١٩٦٩ ـ يرصد الرفيق جورج حاوي، في تحليله خطة البرجوازية في الرد على نهوض الحركة الشعبية في انتفاضة نيسان، ثلاثة احتمالات خطيرة: «أولى هذه الاحتمالات: تسعير جو من العداء الطائفي يصل إلى درجة الفتنة. إن أركان الحلف الثلاثي من جهة، (كميل شمعون وبيار الجميل وريمون أده، م.ع)، وسائر غلاة الرجعية من الجهة الثانية يعملون لتصوير الانقسام حول العمل الفدائي بالبلاد وكأنه انقسام طائفي، ساعين جهدهم لتكتيل طائفية معينة حول غلاة الرجعية، ولإشباع الطوائف الأخرى انقساماً بغية شلّ أية مقاومة لمخططهم في ضرب المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية والتقدمية...

أما الاحتمال الثاني الذي يسعى إليه غلاة الرجعية فهو: العمل لتدويل الأزمة، وافتعال بدعة «التدخل العربي» المزعوم لتبرير استدعاء قوات استعمارية للمحافظة على نظام الحكم القائم، ولضرب الحركة الشعبية والمقاومة الفلسطينية الباسلة...

أما الاحتمال الثالث الذي لا تتورع الرجعية اللبنانية من اللجوء إليه لتثبيت مواقعها المنهارة فهو: الاتفاق مع اسرائيل للقيام باعتداء على جنوب لبنان. إن الرجعية اللبنانية، في حال عجزها عن تصفية المقاومة الفلسطينية، تفكر بإيكال هذه المهمة إلى اسرائيل نفسها. وهي في كل ما تقوم به حتى الآن تحاول تبرير إقدامها على مثل هذا العمل، وإلقاء تبعته على المقاومة الفلسطينية، وعلى القوى التقدمية في الداخل». ويضيف الرفيق جاوي إلى هذه الاحتمالات: «احتمال اللجوء إلى «حكم قوي» لضرب الحركة الشعبية والقوى التقدمية والوطنية والمقاومة الفلسطينية». ويختم تحليله هذا بقوله: «إن هذا الحكم (أي حكم الطغمة المالية م.ع)، نظراً لضعفه ولعجزه، يصبح أقل قدرة على مواجهة الحركة الشعبية، ولكن أكثر رغبة وشراسة في مقاومتها. ومن هنا بالذات مكمن الخطر والخطورة فيه». (مجلة الطريق، العدد السادس، ١٩٦٩).

وهذا ما وقع بالفعل. وهذا ما قامت به الرجعية اللبنانية في محاولتها تصوير الصراع الوطني حول القضية الفلسطينية كأنه صراع «طائفي»، وفي لجوئها «إلى «حكم قوي» لضرب الحركة الشعبية والقوى التقدمية والوطنية والمقاومة الفلسطينة»، وفي إيكالها هذه المهمة على إسرائيل، كما هو واضح الأن، بعد أن عجزت عن القيام بها بنفسها. لقد ركّز الحزب على ضرورة التصدي لهذه المحاولات كلها، ليس من باب «رفع العتب»، بل من موقع الوعي الثوري أن الجماهير الوطنية قادرة على مجابهة الرجعية اللبنانية وعلى سدّ طريق الفاشية. في الموضوعة ٤٩ من الموضوعات السياسية للمؤتمر الثالث نقرأ ما يلي: «إن تزايد

الميل بصورة عامة، لدى البرجوازية اللبنانية الكبرى، إلى الرجعية السياسية، بسبب صعوباتها وأزماتها، لا يكفي للبت بصورة مطلقة بحتمية نجاح القوى الرجعية بدفع لبنان في الطريق الفاشي. إن كل الامكانيات متوفرة لصيانة الديمقراطية ومنع القوى الرجعية السوداء من الاستئثار بالسلطة. وقد أثبتت تجارب الماضي، وخاصة نضال السنتين الأخيرتين عن توفر هذه الامكانيات» وهذا ما أثبتته أيضاً تجربة أربع سنوات قاسية من النضال الجماهيري الوطني في هذه الحرب الأهلية المستمرة.

قلنا إن البرجوازية اللبنانية لم ترم سلاحها بعد فشل تجربة «الحكم القوي» واستقالة حكومة صائب سلام في أعقاب معركة أيار ١٩٧٣ التي وجهت فيها الجماهير الشعبية، بقيادة أحزابها التقدمية، ضربة قوية للسلطة الرجعية أجبرتها على تراجع مؤقت. وفيما ظل النضال الجماهيري يتصاعد ويشتد حدة وشمولاً، كانت البرجوازية تتهيأ لمجابهة أكبر وأعنف من تلك التي افتعلتها ضد الحركة الشعبية والثورة الفلسطينية في نيسان ١٩٦٩ وأيار ١٩٧٣، وتدفع ميليشياتها الفاشية، لا سيما ميليشيات حزب الكتائب، إلى التدريب والتسلح. بل إنها وضعت الجيش نفسه في خدمة هذه الميليشيات. كانت تتحين الفرص المؤاتية لإعادة محاولتها في ما فشلت فيه من توجيه ضربة قاضية للحركة الشعبية وللثورة الفلسطينية. لقد أرعبها النهوض العارم للنضال الجماهيري وأفقدها السيطرة على الوضع، فأفقد الدولة «هيبتها».

وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى حدثين بالغي الأهمية أدركت البرجوازية دلالتهما السياسية الكبرى: الأول هو المظاهرة العمالية الضخمة (أكثر من ثلاثين ألف شخص)، في ٢٧ آذار ١٩٧٤، والثاني هو العيد الخمسيني للحزب الشيوعي اللبناني في تشرين الأول من السنة ذاتها. إن وضع هذين الحدثين في سياقهما التاريخي في حركة النهوض الشعبي هو الذي يمكننا من رؤية أهميتها وإدراك دلالتهما السياسية. لقد عكس الحدث الأول المستوى المتقدم الذي بلغته الحركة النقابية في تطورها وتعزيز وحدتها، على قاعدة عزل القوى اليمينية فيها، في إطارها التنظيمي نفسه الذي هو الاتحاد العمالي العام. كانت البرجوازية تسعى باستمرار، عبر اليمين النقابي وعبر تشجيع الدولة له، إلى استخدام هذا الإطار التنظيمي لاحتواء التيار التقدمي في الحركة النقابية، وتطويقه وشلّه. لكنها فشلت في هذا، إذ أن التيار التقدمي في الاتحاد العام تمكن، نسبياً، من عزل القيادات اليمينية النقابية، بطرحه شعارات تجاوبت معها القاعدة العمالية تجاوباً واسعاً وتجاوبت معها أيضاً الفئات الشعبية غير العمالية، فلعبت الحركة النقابية دوراً قيادياً في الحركة الجماهيرية العامة. إن مظاهرة ٢٧ آذار لم تدلّ على أن وحدة الطبقة العاملة ممكنة وحسب، بل على أن هذه الوحدة أخذت تتحقق، بالفعل، ضد الايديولوجية البرجوازية

«الطائفية»، وضد اليمين النقابي، وتواطئه مع البرجوازية، أي أنها أخذت تتحقق على قاعدة سياسية صحيحة وبقيادة القوى الطليعية الثورية من الطبقة العاملة.

وكانت هذه المظاهرة أيضاً فاتحة لأسلوب من النضال، إن لم يكن جديداً بالمطلق على الطبقة العاملة، فهو جديد عليها في هذه المرحلة التاريخية المحددة. فالعاصمة لم تعرف، منذ ١٩٤٦، مظاهرة عمالية جماهيرية. وهذا يدل، بحد ذاته، على المستوى المرتفع الذي بلغته كفاحية الطبقة العاملة وتنظيمها الطبقي، النقابي والسياسي معاً، وعلى أهمية دورها في قيادة النضال الجماهيري.

كانت الحركة النقابية قد دعت إلى إضراب عام وشامل في ٢ نيسان ١٩٧٤، فلعبت مظاهرة ٢٧ آذار دوراً أساسياً في تحقيق أهداف هذا الاضراب، ومنعت القيادات النقابية من إجراء تنازلات للبرجوازية على حساب الطبقة العاملة، ونجحت في عزلها أمام القاعدة العمالية. (راجع ما ورد في تقرير ٧٤ عن هذا الموضوع). كما أن هذه المظاهرة أتت بعد سلسلة من التحركات الطلابية لعب فيها بعض الشلل المغامرة دوراً سلبياً ولّد استياء في صفوف الجماهير (كالقيام ببعض الأعمال التخريبية التي لا مبرر لها، كتكسير الإشارات الضوئية مثلاً). فأعطت الطبقة العاملة في مظاهرتها هذه درساً في التنظيم والوعي السياسي لعناصر يسهل عليها الانزلاق ـ بسبب طغيان العفوية على وعيها الاجتماعي ـ إلى مواقع فوضوية تسيء إلى النضال الجماهيري، وأثبتت ـ نعني الطبقة العاملة ـ بالممارسة أنها وحدها القادرة على قيادة هذا النضال، لأن موقعها الطبقي نفسه وخطها السياسي يؤهلانها للقيام بهذا الدور. لقد أدركت البرجوازية مدى الخطر الذي يتهددها ويتهدد نظامها السياسي «الطائفي»، إذا استمرت سيرورة هذا التطور الديمقراطي النسبي الملائم لتطور الصراع الطبقي، بحيث تتعزز في النضال وحدة الطبقة العاملة ووحدة حركتها النقابية، على قاعدة تفكك الايديولوجية «الطائفية» وعزل قيادات اليمين النقابي الذي يكمن دوره، في نهاية التحليل، في إبقاء الطبقة العاملة أسيرة انقسام، أو تفتت «طائفي» هي فيه في علاقة تبعية سياسية طبقية للبرجوازية المسيطرة.

وأتى الحدث الثاني ـ العيد الخمسيني للحزب ـ يؤكد هذا الخطر ويعمق في البرجوازية رعبها من آثار استمرار هذا التطور الديمقراطي. إن الدلالة السياسية الأساسية لهذا الحدث هي أن حزب الطبقة العاملة قطع شوطاً كبيراً في صيرورته حزباً جماهيرياً. وفي هذا تأكيد للاستقلال السياسي الطبقي للطبقة العاملة، وتأكيد لدورها القيادي في التحالف الطبقي الثوري. لم يكن هذا العيد عيداً للحزب وحده، ولا عيداً للطبقة العاملة وحدها، بل كان مظاهرة سياسية كبرى لمجموع القوى الوطنية والديمقراطية، وعيداً جماهيرياً، نعني عيداً لهذه الجماهير الملتفة حول الطبقة العاملة، الواثقة بحزبها

الطليعي. وهذا، بالضبط، ما أرعب البرجوازية: أن تصير الطبقة العاملة، من موقع استقلالها السياسي الطبقي نفسه، قادرة، بقيادة حزبها الطليعي، على أن تستقطب أوسع الجماهير المناضلة من أجل تحررها الوطني، ومن أجل تطور ديمقراطي فعلي تكون فيه الجماهير هذه قوة سياسية مستقلة في وجه البرجوازية المسيطرة. ما أرعب البرجوازية هو أن تكون هذه الطبقة العاملة، فعلياً، محور التحالف الطبقي الوطني الديمقراطي. لقد لمست البرجوازية لمس اليد مخاطر التطور الديمقراطي على نظامها السياسي المتعفن، لا سيما بعد هذا السيل الجارف من النضالات الجماهيرية على امتداد السنوات الخمس الأولى من السبعينات، بل منذ نيسان **١٩٦٩** بوجه خاص.

٢ ـ البرجوازية والحل الفاشي

في هذه النضالات تكوّنت الطبقات الكادحة، بشكل عام، في قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية ولنضالها السياسي، فدخلت، بالتالي، بقيادة أحزابها التقدمية في الحركة الوطنية، **كطرف رئيسي** في الصراع السياسي أبطل لعبة البرجوازية في حصر هذا الصراع بين أطرافها، وأحدث في نظامها السياسي خللاً جذرياً تعطلت به حركة تجدده، بتعطل حركة تجدد علاقة التبعية السياسية الطبقية التي كانت تربط الطبقات الكادحة هذه، «**طائفياً**»، بالبرجوازية، فانطرحت في حقل الصراع الطبقي ضرورة تغيير هذا النظام السياسي «الطائفي» كمهمة ملحة بات يرتبط بتحقيقها مصير التطور الديمقراطي للبنان. هذا هو، بالضبط، **جديد** المرحلة التاريخية التي افتتحتها معركة نيسان **١٩٦٩**: إنه هذا «الحدث» المذهل الذي ليس بحدث بقدر ما هو نتيجة لسيرورة تاريخية طويلة معقدة هي سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة. وهذا ما لم يحتمله نظام البرجوازية. كأن هذا النظام يقوم على قاعدة تؤمن له استقراره النسبي في ديمومة تجدده، وكانت قاعدته هذه علاقة من التمثيل السياسي «الطائفي» تربط الطبقات الكادحة «بممثليها الطائفيين» من البرجوازية ربطاً تبعياً سياسياً، فتشلّ قدرتها على التحرك في حقل الصراع الطبقي كطبقات كادحة هي في الطرف النقيض للطرف المسيطر من التناقض الطبقي الرئيسي القائم بينها وبين البرجوازية المسيطرة. بتحررها من علاقة هذا التمثيل السياسي «الطائفي»، تحررت الطبقات الكادحة من علاقة تبعيتها السياسية الطبقية للبرجوازية، واستقلت سياسياً في سيرورة من النضالات كان للاستقلال السياسي

الطبقي للطبقة العاملة في تحقـقها دور أساسي هو، بالتحديد، دور الطبقة المهيمنة النقيض في التحالف الطبقي الثوري المناهض للبرجوازية. وانعقدت على النظام السياسي لسيطرة البرجوازية جميع التناقضات المحتدمة في حقل الصراع الطبقي، بحيث صار هذا النظام العقبة الرئيسية التي يصطدم بها التطور الديمقراطي للبنان، فانوجدت البرجوازية، بالتالي، أمام أحد أمرين: إما الإقدام على إصلاح ديمقراطي لنظامها السياسي «الطائفي»، وإما التمسك بهذا النظام ضد إرادة أوسع الجماهير الشعبية المطالبة بتغييره.

ورفضت البرجوازية الحل الديمقراطي. لم يكن رفضها هذا عن وعي وحسب، بل ربما كان أيضاً عن عجز طبقي عن السير في طريق هذا الحل، في شروط تاريخية محددة هي شروط الاستقلال السياسي الطبقي نفسه للطبقات الكادحة. فالنقيض الطبقي هذا للبرجوازية، أو قل للطرف المسيطر من التناقض الطبقي الرئيسي، هو الذي رفع شعار الاصلاح الديمقراطي، أي شعار التغيير السياسي، من موقع وجوده في حقل الصراع الطبقي **كطرف رئيسي** فيه، وليست البرجوازية هي التي رفعت هذا الشعار. لقد تأخرت البرجوازية كثيراً ـ على الأقل عشر سنوات ـ عن الاقدام على إصلاح نظامها السياسي. ربما كان عليها أن تقوم بهذا الاصلاح في شروط تاريخية أفضل لها، حين لم تكن الطبقات الكادحة، في قسمها الأعظم، قد تكونت بعد في قوة سياسية مستقلة. فلربما جنبت لبنان هذه الحرب الأهلية. لو أنها قامت به في هذه الشروط. (والقضية هذه كانت مطروحة، كما رأينا، منذ رئاسة شهاب). لكن هذا كان يقضي بأن تقوم الدولة بدورها الطبقي «الطليعي» في قيادة مصالح الطبقة المسيطرة، وفي تأمين الاصلاحات الضرورية لديمومة تجدد نظام سيطرتها الطبقية، حتى لو دخلت هذه الاصلاحات في تناقض مع مصالح هذه الفئة أو تلك من فئات البرجوازية المسيطرة. وما كان بإمكان الدولة أن تقوم بهذا الدور، لأن قيامها به يفترض، بالضرورة، أن تكون على غير هذا الشكل «الطائفي» الذي هي فيه تعطل هذا الدور بدلاً من أن تقوم به في هذا التناقض المأزقي كانت الدولة البرجوازية لـمّا طرحت في حقل الصراع الطبقي ضرورة التغيير السياسي الديمقراطي. وما كان لهذا التغيير، لو جرى، إلا أن يأخذ الطابع الطبقي الذي تحدده له القوة السياسية الطبقية التي تفرضه. أو قل إن طابعه هذا يتحدد، في نهاية التحليل، وفي أفق صيرورته التاريخية، بنسبة القوى المتصارعة في حقل الصراع الطبقي. لم يكن مطروحاً على جدول أعمال هذا الصراع تغيير النظام البرجوازي، بما هو نظام برجوازي، بل كان مطروحاً تغيير ديمقراطي ـ يعني برجوازي ـ في هذا النظام البرجوازي نفسه. كان مطروحاً تغيير معين يفرض ضرورة انتقال الدولة البرجوازية من شكل منها، هو «الطائفي»، إلى شكل آخر غير طائفي قد تكون فيه في توافق أفضل مع طبيعتها الطبقية كدولة برجوازية. كان مطروحاً

إيجاد حل لهذا التناقض المأزقي في بنية الدولة البرجوازية اللبنانية، بينها كدولة «طائفية» وبينها كدولة برجوازية. إن التغيير الجذري في بنية حقل الصراع الطبقي هو الذي حدد ضرورة إجراء هذا التغيير السياسي. لقد كان الشكل «الطائفي» من الدولة البرجوازية في علاقة توافق مع بنية من حقل الصراع الطبقي هي التي تتحدد بعلاقة التبعية السياسية الطبقية التي كانت الطبقات الكادحة ترتبط فيها بالبرجوازية ارتباطاً «طائفياً» هو ارتباطها التبعي السياسي نفسه. بانفكاك هذه العلاقة، للأسباب التي شرحنا، وفي السيرورة التاريخية من الصراعات الطبقية التي حلّلنا، بتكون الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية تشكل الطبقة العاملة محورها الرئيسي، تغيّرت بنية حقل الصراع الطبقي فصارت تتحدد ببنية التناقض الرئيسي بين طرفين رئيسيين هما البرجوازية المسيطرة، والطغمة المالية منها بوجه خاص، والطبقات الكادحة المتمثلة سياسياً بالحركة الوطنية. إن دخول الحركة الوطنية في الصراع السياسي كطرف رئيسي هو الطرف النقيض للطرف المسيطر في هذا التناقض الرئيسي، هو الذي أحدث، إذن، هذا التغيير الجذري في بنية حقل الصراع الطبقي، بحيث لم يعد الشكل «الطائفي» من الدولة البرجوازية في توافق مع البنية الجديدة لهذا الحقل، فصار ضرورياً تغييره والانتقال بالدولة إلى شكل آخر يتفق مع هذه البنية، ويسمح للطبقات الكادحة بالوجود السياسي المستقل. هذا، باختصار، هو مضمون ذلك التغيير السياسي الذي كانت تطالب به الحركة الشعبية. وبرغم هذا، أي برغم أن هذا التغيير كان يرتسم في حدود النظام البرجوازي نفسه، فلقد كان له طابع معاد للبرجوازية، لأن القوى الطبقية المعادية للبرجوازية ولنظامها السياسي هي التي تطالب به، بينما تقف البرجوازية المسيطرة، أو بالأحرى الطغمة المالية ضده. في حقل الصراع الطبقي، وقياساً عليه، يتحدد طابع الاصلاح وآفاقه، ويتحدد بنسبة القوى الطبقية المتصارعة فيه، ويتغيّر بتغيّرها. لم تكن البرجوازية والقوى الرجعية خائفة من هذا الاصلاح الديمقراطي وحده، بل كانت خائفة، بوجه خاص، من قوة الحركة الشعبية المتزايدة التي لو تمكنت من فرض تحقيق هذا الاصلاح لتحولت إلى قوة رئيسية في حقل الصراع الطبقي، يصعب على البرجوازية مجابهتها، فيتفاقم حينئذ الخلل في نسبة القوى المتصارعة لصالح الحركة الشعبية، وتقع البرجوازية أسيرة هذه الحركة. إن القوى الرجعية في السلطة كانت، إذن، خائفة من آثار الاصلاح الديمقراطي في حقل من الصراع الطبقي لم تعد قادرة على التحكم به. فما دامت نسبة القوى المتصارعة في هذا الحقل تميل باستمرار لصالح الحركة الشعبية، فمن الممكن، في هذه الشروط، أن تدخل البنية الاجتماعية في سيرورة من التطور الديمقراطي يتسارع تعاقب المراحل فيها، بحيث تنفتح الواحدة منها على الأخرى في حركة تؤمن لها نسبة هذه القوى بالذات استمراريتها.

إنه منطق **السيرورة الثورية** نفسه، هذا الذي أرعب الرجعية اللبنانية فدفعها إلى السير في طريق **الحل الفاشي**. «إن الحل الفاشي هو آخر الحلول التي تلجأ إليها البرجوازية الكبيرة للتغلب على أزماتها. وقد بيّنت التجربة التاريخية، أيضاً، أن البرجوازية لم تلجأ إلى الديكتاتورية الفاشية إلا بعد أن استنفدت أشكالاً عديدة للسلطة، وتحالفات عديدة، وهي لم تعتمد الحل الفاشي إلا في مواجهة نضوج ظروف ثورية حقيقة». (جورج البطل، مقدمة كتاب «محاضرات في الفاشية» ـ تأليف بالميرو توليياتي ـ دار الفارابي، وقد نشرت مجلة الطريق في عددها الثاني **١٩٧٩** هذه المقدمة). ولا نبالغ إذا قلنا إن ظروفاً ثورية حقيقية كانت تنضج في لبنان عشية الحرب الأهلية، وكانت هذه ظروف **تكامل** سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة ضد الطغمة المالية ونظامها السياسي «الطائفي». بتفجيرها الحرب الأهلية، وبسيرها في طريق الفاشية، أرادت الرجعية اللبنانية إيقاف هذه السيرورة بالذات وتعطيلها، كي تأخذ حركة الصراع الطبقي من جديد مجراها «الطائفي» السابق، فتعود الطبقات الكادحة، أو قسم كبير منها، ثانية إلى وضعها في علاقة التمثيل السياسي «الطائفي» التي تربطها بالبرجوازية المسيطرة، فتتحرك، بالتالي «كطوائف»، في تبعيتها السياسية الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة، فيستعيد النظام السياسي «الطائفي» حينئذ حركة تجدده الدائم التي تعطلت بتعطل حركة تجدد هذه العلاقة نفسها من التبعية السياسية الطبقية.

لعل من المفيد، هنا، القيام بالملاحظة السريعة التالية: قد يعترض البعض على استخدام مفهوم الفاشية في مجال الكلام على أزمة البرجوازية اللبنانية، وعلى الحل الذي أرتأته للخروج من هذه الأزمة، وقد يجد في استخدام هذا المفهوم، في هذا المجال نقلاً ميكانيكياً له من حقل نظري وتاريخي خاص بتطور البنيات الاجتماعية الرأسمالية الامبريالية، إلى حقل نظري وتاريخي آخر لا يصح استخدامه فيه، هو حقل تطور البنيات الاجتماعية الكولونيالية. إن هذا الاعتراض هو من نوع الاعتراض السابق على استخدام مفهوم الطغمة المالية. فبإمكاننا، إذن، أن نعتمد، في رفض ذلك الاعتراض، المنطق نفسه الذي اعتمدنا في رفض هذا، وأن ننظر، بالتالي، في الشكل التاريخي الخاص الذي ظهرت فيه الفاشية في لبنان، أو بالأحرى مشروع الحل الفاشي لأزمة البرجوازية اللبناني ولئن أردنا أن نميز هذا الشكل التاريخي لقلنا، بكلمة إنه الشكل الطائفي ـ العنصري. فالمحاولة الفاشية، في هذا الشكل منها الخاص بشروط الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية اللبنانية، هي إذن، بالدرجة الأولى، محاولة تعطيل سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة، بإعادة تثبيت دعائم النظام السياسي «الطائفي»، من حيث هو نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة، وإعادة تثبيت موقع الهيمنة الطبقية

فيه، في شكل ظهوره كموقع هيمنة «طائفية» باتت تبحث في الايديولوجية العنصرية عن تبريرها الشرعي، بعد أن فقدت مبرر وجودها السياسي، فاستحالت الايديولوجية البرجوازية «الطائفية»، بسبب تفاقم أزمتها، إيديولوجية عنصرية هي إيديولوجية تفوق العنصر الماروني وحقه «الشرعي الطبيعي» في الهيمنة، بحكم كون لبنان كياناً ـ وليس نظاماً اجتماعياً تاريخياً محدداً ـ، هو في جوهره الأبدي كيان مسيحي ماروني. (لمزيد من التفصيل حول البناء المفهومي لايديولوجية البرجوازية اللبنانية وتحولها، في زمن أزمتها المأزقية، من إيديولوجية «طائفية ـ ليبرالية» إلى إيديولوجية «طائفية ـ عنصرية»، راجع كتابنا الذي صدر حيثاً عن مركز الابحاث الفلسطينية بعنوان: «القضية الفلسطينية في إيديولوجية البرجوازية اللبنانية»). لكن تلك الشروط نفسها التي بها تتحدد المحاولة الفاشية في لبنان تفرض علينا ضرورة النظر في هذه المحاولة، ليس في علاقتها بأزمة النظام السياسي لسيطرة البرجوازية اللبنانية وحسب، **بل في علاقتها أيضاً بعلاقة هذه الأزمة بأزمة** الامبريالية بالذات، من حيث أن الأزمة الأولى هي وجه متميز من الأزمة الثانية، وفي علاقتها، بالتالي، بأزمة تجدد العلاقات الامبريالية. وهذا يفرض بدوره ضرورة النظر فيها في علاقتها، أيضاً، بأزمة القيادة الطبقية في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، لا سيما في تمحور هذه الحركة حول القضية الفلسطينية. حين نؤكد في هذه الدراسة أن الحرب الأهلية التي نحن بصدد تحليل أسبابها ليست حرباً أهلية **لبنانية**، بل هي حرب أهلية في **لبنان**، وأن البرجوازية استهدفت، في تفجيرها هذه الحرب، ضرب الحركة الوطنية اللبنانية وضرب الحركة الوطنية الفلسطينية وضرب علاقة تلاحمهما النضالي في حركة ثورية واحدة هي حركة من **نوع جديد** في حركة التحرر العربية نفسها، فإن هذا التأكيد يفرض علينا، لو كان صحيحاً ـ وهو صحيح ـ ضرورة النظر في المحاولة الفاشية من موقع النظر نفسه في هذه الحرب التي فيها انعقدت عقدة التناقضات في حركة التحرر العربية على عقدة التناقضات في البنية الاجتماعية اللبنانية، وكان النظام السياسي «الطائفي» فيها مركز انعقاد العقدتين. فالحركة الوطنية اللبنانية تتصدى، إذن، في تحالفها الثوري مع الثورة الفلسطينية، للقوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية مجتمعة، في تصديها نفسه لهذه المحاولة الفاشية، وتدافع عن الحركة التحررية الوطنية العربية كلها وعن القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية فيها، في دفاعها عن الثورة الفلسطينية، وعن وحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي. هذا هو الشكل التاريخي المميز الذي تظهر فيه الفاشية في لبنان، في هذه الشروط المحددة من تعقد أزمة البرجوازية اللبنانية وتمفصلها على أزمة الامبريالية وأزمة حركة التحرر العربية. ويصل الرفيق جورج البطل إلى هذه الخلاصة نفسها، في النص الذي أشرنا إليه من قبل، في قوله، مثلاً: «إن

ارتباط الوضع الداخلي اللبناني الوثيق والعميق بالوضع العام في المنطقة العربية، قد كان عاملاً أساسياً في ترجيح الحل الفاشي ليس فقط بفعل قرار صادر عن البرجوازية اللبنانية، بل أيضاً بفعل تشجيع من القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية في المنطقة، الأمر الذي يلزمنا بأن ننظر إلى الفاشية اللبنانية ليس فقط بوصفها أداة للرجعية اللبنانية بل أيضاً بوصفها أداة للقوى الامبريالية والصهيونية وللرجعية العربية، مما يساعدنا اليوم على فهم أفضل لكُنه العلاقة الوثيقة التي تربط القوى الانعزالية ـ الفاشية بالقوى الصهيونية».

لكن، لعل الاعتراض الجدي على هذا التفسير للفاشية في لبنان يأتي من الواقع السيء نفسه الذي نرى في أن أقساماً أو فئات واسعة، نسبياً، من الطبقات الكادحة، قد سارت في طريق الفاشية، تحت راية الطغمة المالية وتنظيماتها السياسية، وضد مصالحها الطبقية الفعلية. فكيف نفسر هذه الظاهرة؟ وكيف نوفق بينها وبين تأكيدنا أن سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة هي السبب الرئيسي الذي دفع بالرجعية اللبنانية إلى تفجير الحرب الأهلية واعتمادها الفاشية حلاً لأزمة نظامها السياسي؟ أليس في هذا الواقع نفي لصحة هذا التأكيد؟

إن أخطر ما في هذه الظاهرة هو أن هذه الفئات التي انتقلت، في ممارساتها السياسية والإيديولوجية، لا سيما في أثناء الحرب الأهلية، إلى مواقع الطغمة المالية، تكاد تكون كلها فئات مسيحية. وهذا ما يجب الوقوف عنده. وهذا ما يجب تعليله. وما نظن أن التفسير «الطائفي» الذي تقدمه الايديولوجية البرجوازية بصحيح. مع أن البعض من «المفكرين» الذين يحتلون في الحقل السياسي للصراع الطبقي مواقع وطنية، أو قريبة من مواقع الحركة الوطنية، يعتمد هذا التفسير «الطائفي» نفسه، فيرى في الحرب الأهلية حرباً «طائفية»، وفي الصراع الطبقي فيها صراعاً «طائفياً»، فتستحيل تلك الظاهرة الاجتماعية التاريخية عنده ظاهرة «طبيعية» تجد تفسيرها، أو ما يشبه التفسير، في أن لبنان يتكون من مجموعة «طوائف» متعايشة في ظل هيمنة «الطوائف» المسيحية، و «الطائفية» المارونية منها بوجه خاص. فمن الطبيعي جداً أن تلتحم هذه «الطوائف» بذاتها في عصبية مسيحية، بل مارونية، ضد العصبية الاسلامية أو العربية، أو إن شئتم، ضد القومية العربية، وأن تجهر بانعزاليتها، فهذا هو موقفها، كان ولا يزال هو نفسه، منذ الفتح العربي ـ الاسلامي حتى اليوم، مروراً بالحروب الصليبية والانتداب.

إن منطق هذا «التفسير»، هو هو منطق الايديولوجية «الطائفية» ـ العنصرية، برغم لونه «القومي». ولقد أسهبنا في نقض هذا المنطق، سواء في هذه الدراسة، أم في تلك التي أشرنا إليها سابقاً والتي صدرت حديثاً، عن مركز الأبحاث الفلسطينية. فلا حاجة بنا إلى التكرار. لذا، نكتفي بالقول هنا إن هذا «التفسير الطائفي» ليس بتفسير، لأنه

يلغي المشكلة التي يدعي تفسيرها. إذ لا وجود عنده في لبنان لطبقات اجتماعية، أو طبقة برجوازية مسيطرة وطبقات كادحة، ولا وجود عنده لصراع طبقي، بل إن البعض ممن يعتمد هذا المنطق من التفسير يلغي أصلاً وجود لبنان كبنية اجتماعية متميزة، ويرى فيه، بعينه «القومية»، مجرد أثر من التجزئة الاستعمارية، ليس للعالم العربي أو العربي ـ الاسلامي وحده، بل للعالم العثماني أيضاً[1].

(١) هذا ما يقع فيه الزميل المؤرخ وجيه كوثراني، ليس في رده على مداخلتنا «في طرح مشكلة الطائفية» وحسب ـ وقد نشرت المداخلة هذه في العدد السادس من مجلة **الطريق ١٩٧٨**، ونشر ردّ الزميل عليها في العدد الرابع من ستة **١٩٧٩** ـ بل في كتابه أيضاً: «الاتجاهات السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠». وليطمئن قلبه: ففي إشارتنا إليه في مداخلتنا تلك، لم نقصده وحده في نقدنا منطقاً من الفكر يعتمد مفهوم العصبية الخلدوني أو «نظام الملل» العثماني في «تفسير» الطائفية. فمثل هذا المنطق، على اختلاف ألوانه، لا ينحصر ـ للأسف ـ فيه وحده، بل إنه منطق به يفكر الكثيرون، في مجالات مختلفة، حين ينطلقون من الماضي إلى الحاضر في تفسير الحاضر دون التمييز بينهما.
يتهمنا الزميل بأننا نغيّب **التاريخ** ـ والتأكيد بالأسود منه ـ في تحليلنا «الطائفية»، لأننا نكتفي، على حد قوله، بذكر مرحلة ما قبل الرأسمالية دون أن نقول ما هي هذه المرحلة التاريخية، وما هي أنماط الانتاج المتعايشة فيها، وما هو نمط الانتاج الذي كان فيها مسيطراً. ويشير علينا بالبحث في التاريخ، أي كما يقول، بالبحث «في نظام الملل العثماني ونظام الامتيازات الأجنبية ودخول الرساميل، والطوائف والعشائر والعائلات والعصبية والمهن والحرف وطوائفها».
حبذا لو أن الزميل قرأ بدقة ما كتبنا، فلو فعل هذا، لجنّب نفسه عناء الرد والاتهام، أو لكان رده غيره. ما يجب أن يفهمه هو أن ثمة فارقاً أساسياً بين تاريخ **تكوّن** النظام السياسي «الطائفي» في لبنان، وبين **تاريخ** هذا النظام، **بعد** اكتمال تكوّنه، باكتمال تكون البنية الاجتماعية اللبنانية كبنية رأسمالية تبعية، أي كولونيالية، ودخولها بعد الاستقلال في حركة إعادة إنتاجها. فالتاريخ هذا غير التاريخ ذاك. إنه تاريخ آخر هو تاريخ هذه البنية في حركة تجددها ـ بينما هي في الآخر **عناصر** في بنية سابقة عليها تتفكك. ولا بد **للمؤرخ** من أن يرى، في ممارسته التاريخية بالذات، هذا الفارق الأساسي بين الاثنين وبين الاثنتين، ولا يصح الخلط بينهما إلا في نظرة للتاريخ خطّية تلغي فيه القفزات البنيوية. وما النظرة هذه سوى النظرة الهيجلية نفسها التي يتهمنا بها الزميل ـ سامحه الله ـ والتي لا تنفع الديالكتيكية المثالية في إظهارها على عكس حقيقتها **الخطّية**، لأنها بالضبط ديالكتيكية **مثالية**.
لقد ركّزنا النظر، من جهتنا، على تاريخ ذلك النظام، وليس على تاريخ تكوّنه، فما كنا بحاجة إلى بحث تاريخي مفصل في مرحلة ما قبل الرأسمالية، **فهذا ليس موضوعنا**، على أهمية هذا البحث وضرورته. موضوعنا هو تحليل **آلية نمط التحرك الداخلي** للنظام السياسي «الطائفي»ووظيفته في البنية الاجتماعية اللبنانية **القائمة**. والمنطق الذي يستلزمه مثل هذا

وبانتفاء الطبقات والصراع الطبقي، وحتى الانتاج الرأسمالي، تنتفي من أساسها ظاهرة الفاشية نفسها، وتتغيب العلاقة الامبريالية، أو قل إنها تظهر في شكل منها يعيدها إلى مجاهل الايديولوجية «القومية». من السهل على فكر كسول لا يذهب في الواقع إلى أبعد من سطحه أن يحسم أمر التفسير «طائفياً»، ويزيل من دربه عقبة تلك

التحليل هو، بالضبط، منطق التحليل البنيوي. في رأينا أن هذا التحليل **شرط أساسي** لتحليل تاريخ **تكوّن** النظام «الطائفي». فمعرفة الواقع، في آلياته الداخلية التي بها يقوم ويتماسك في حاضره، شرط لكتابة تاريخ تكوّنه، وقاعدة انطلاق لها. هذا هو منهج النظر في الماضي انطلاقاً من الحاضر، ففي هذا سرّ ذاك، وليس العكس. وقراءة الماضي لا تضيء الحاضر، إلا بمقدار ما يكون الحاضر هذا ومعرفته العلمية قاعدة انطلاق لها. ولا سبيل آخر، أصلاً، للمؤرخ وغير المؤرخ، إلى النظر في الماضي إلا من هذا الحاضر وفي ضوئه. فلعل الزميل يجد في هذه الدراسة ما يساعده على إعادة النظر في منهجه.

ومنهجه في قراءة التاريخ يستوقف. إنه يؤكد، عملياً، ضرورة النظر في الماضي، انطلاقاً من الحاضر نفسه، بينما ينكر الزميل علينا ذلك ويرفضه. يقول في الصفحة الأولى من كتابه، محدداً منهجه، ما يلي: «أحاول أن أقرأ التاريخ من وجهة نظر... قومية... لا بالمفهوم المثالي «الرومنطيقي»... بل بالمفهوم العلمي الذي يرى في الأمة العربية **مشروعاً سياسياً**...» (التأكيد بالأسود منا. م.ع.) إنها قراءة **إيديولوجية** للتاريخ من موقع نظر الايديولوجية «القومية». بعين هذه الايديولوجية يرى الزميل الكريم إلى البنية الاجتماعية اللبنانية فيلغيها، فيما هو يؤرخ لها. وفي هذا عين التناقض: كيف نؤرخ لبنية اجتماعية ننفي وجودها، ليس في الماضي وحسب، بل في الحاضر أيضاً، بينما وجودها هذا في الحاضر هو شرط إمكان تأريخها؟ وإذا انعمنا النظر في هذا المنهج من القراءة التاريخية، وجدنا أن «المشروع السياسي» ذاك، بما هو **مشروع**، أي **إيديولوجية** معينة، هو صاحب الالغاء والنفي، فيه تتبخر البنية الاجتماعية اللبنانية القائمة فعلياً، أي مادياً، ـ بغضّ النظر عما سيكون مصيرها في المستقبل ـ لأن تلك هي إرادة الايديولوجية «القومية». بحسب هذا المنهج **المثالي**، كل تاريخ لمصر أو سوريا أو العراق أو الجزائر أو المغرب إلخ... هو بذاته تاريخ **باطل**. فإما أن يكون التاريخ تاريخ هذا «المشروع» أو لا يكون. إما أن يأتمر به، فيكون تاريخه، وإما أن يتمرد عليه، في حركته المادية الفعلية، أو يسير فيها بعكسه، أو منحرفاً عنه، أو في اتجاه آخر غير الذي يرسمه له، فيقع حينئذ المؤرخ في مأزق إيديولوجيته: أيكتب التاريخ ضد هذه الايديولوجية، أم أنه يحاول أن يسقطها عليه؟ هذا هو السؤال. هل يصح، في كتابة التاريخ أو قراءته، تكييف الواقع بحسب ذلك «المشروع»، أو غيره، أي بحسب إيديولوجية معينة بها ينتظم التاريخ في أحداثه، لأنها تريد له هذا الانتظام، وليس غيره، حتى لو أباه؛ أم يجب النظر فيه، في حركته المادية الفعلية، بحسب المنطق الداخلي لهذه الحركة التي هي، في نهاية

المشكلة التي نطرح. فلا مبرر عنده لكلام على طغمة مالية وطبقات كادحة وسير قسم من هذه في طريق تلك، ولا مبرر لحشر مفهوم الفاشية في مجال «الطائفية»، وهو المفهوم الغربي المستورد، ، فالخصوصية تقضي بإعطاء تفسير «طائفي» بفكر «طائفي» لواقع «طائفي» هو واقع لحمة «الطائفة» المارونية وعصبيتها، على اختلاف درجات عناصرها فيها. والماضي يؤيد الحاضر ويشهد له، فإذا كان ضرورياً، إعطاء حجج إضافية على صحة هذه الظاهرة «**الطبيعية**»، فالماضي (التاريخ) هو الذي يقدمها لنا في حركته الخطيّة الغائية.

التحليل حركة الصراعات الطبقية فيه، مهما اختلفت أشكال ظهورها؟ هذه هي المسألة: إنها مسألة علمية التاريخ نفسها. وما نظنها علمية قراءة للتاريخ تكيّف التاريخ وأحداثه بحسب «مشروع رؤيا» المؤرخ.

ولا يحدد لنا الزميل **هوية** ذلك«المشروع» الذي في ضوئه يقرأ تاريخه. وليس في القول إنه مشروع يتحدد من «وجهة نظر الجماهير العربية»، **تحديد لطابعه الطبقي**. ربما كان الزميل لا يحب الطبقات ولا الصراع الطبقي. وهذا من حقه. لكن الإلغاء «القومي» لهذا الطابع الطبقي لا يساعد الممارسة التاريخية على أن تكون علمية، من حيث هو يمنعها من أن ترى أن الواقع التاريخي لم يكن يأتمر بذلك «المشروع» الذي يعود، في أحسن حالاته، إلى نهايات القرن التاسع عشر، أو بدايات القرن العشرين، بل لعله كان يسير، في معظم الحالات، ضده. وكيف يمكن للايديولوجية «القومية» أن تساعد الممارسة التاريخية على رؤية هذا الواقع التاريخي في حركته المادية **الضدية هذه**، وهي التي تغيّب، بالضبط، الطبقات والصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني العربية، فتغيّب، بالتالي، أسباب فشل هذه الحركة أو بالأحرى قيادتها **الطبقية**، في تحقيق مهماتها، وفي تحقيق «مشروع» **الوحدة العربية** بالذات؟ إن فشل هذا «المشروع» يعود، بالدرجة الأولى، إلى ارتباطه بقيادات **طبقية برجوازية** لم تتخلّ عنه وحسب، بل باتت تعمل ضده، باسم «القومية العربية» نفسها، وبهدي الايديولوجية «القومية». وكما أن تحقيق مهمات حركة التحرر الوطني بات مرتبطاً ارتباطاً تاريخياً ضرورياً بقيادة الطبقة العاملة لهذه الحركة، فإن تحقيق الوحدة العربية بات يرتبط الارتباط نفسه بهذه القيادة وبسيرورة الانتقال إلى الاشتراكية، من حيث هي هي سيرورة التحرر الوطني. إن هذا الواقع التاريخي المادي هو الذي يفرض على المؤرخ ـ إن أراد لممارسته أن تكون علمية ـ أن يغيّر موقع نظره في التاريخ، فينتقل به من موقع نظر الايديولوجية «القومية» إلى موقع نظر الطبقة العاملة. إن ممارسته التاريخية العلمية هي التي تفرض عليه، بتعبير آخر، ضرورة تحريرها، وتحريره، من سيطرة الايديولوجية البرجوازية «القومية». وفي هذا صراع مرير بين تلك الممارسة وهذه الايديولوجية، قد لا يجرأ المؤرخ على خوضه. وتلك مأساته.

كلمة أخيرة. حبذا لو أعاد الزميل قراءة كتابه نفسه، فلو فعل ذلك بدقة لرأى ما رأينا من خطأ في اعتماد مفاهيم «كالعصبية» في تفسير «الطائفية» في البنية الاجتماعية اللبنانية القائمة. فهو،

لا رغبة لنا في الاستمرار في نقض هذا المنطق من الفكر «الطائفي»، فلقد قمنا بهذه المهمة في ما سبق من تحليل، فلا ضرورة للإطالة. إن العقبة الرئيسية التي يصطدم بها «التفسير الطائفي» هي أن الجماهير الشعبية الواسعة التي نهضت في وجه الطغمة المالية وتصدت ولا تـزال تتصدى للقوى الفاشية في هذه الحرب الاهلية المستمرة، كانت ولا تزال تخوض نضالها هذا بقيادة **الحركة الوطنية**، وليس بقيادة «الاقطاعات السياسية» أو الزعماء «الطائفيين» من البرجوازية ـ كما جرى في حوادث **١٩٥٨**. وهذا هو الفارق الأساسي بين أزمة **١٩٥٨** وأزمة **١٩٧٥**. وهذا ما بيّناه سابقاً بالقول إن الحركة الوطنية لم تكن في الأزمة الأولى **طرفاً** رئيسياً في الصراع السياسي، بل كانت **سنداً** لطرف ضد آخر في صراع انحصر، أو كاد ينحصر بين أطراف البرجوازية نفسها، في **لعبة سياسية** أخذت شكلها «الطائفي»، فانتهت إلى حيث أوصلها شكلها هذا في «لا غالب ولا مغلوب»، أي في ضرورة ألاّ تكون الغلبة فيها لطرف على آخر، لأنها محكومة بضرورة أن تكون الغلبة كل الغلبة فيها للبرجوازية المسيطرة، بمختلف أطرافها. وتجسدت، بالفعل، هذه الغلبة في انتصار مبدأ «التوازن الطائفي»، وفي تأمين ديمومة التجدد لهذا التوازن الذي به تتأمن ديمومة تجدد النظام السياسي «الطائفي» للسيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة. وهذا «التوازن الطائفي» بالذات هو الذي اختل في الأزمة الثانية (**١٩٧٥**). لكنه لم يختل «طائفياً»، بل كان اختلاله بفعل دخول **الحركة الوطنية** في الصراع السياسي، من حيث هي **الطرف الرئيسي النقيض** فيه للطرف البرجوازي المسيطر، فتعطلت، بدخولها هذا، اللعبة السياسية «الطائفية» للبرجوازية، وأخذ الصراع مجراه الطبقي كصراع صريح بين قوى فاشية لا تتمسك بالنظام السياسي «الطائفي»

في كتابه، تارة يضع كلمة العصبية بين مزدوجين، وتارة يسقطها، كأنه متردد، غير مقتنع، في قرارة نفسه أو فكره، بصحة هذا الاستخدام. وهكذا يفعل أيضاً مع كلمة البرجوازية أو الطبقات، كأن بين ممارسته التاريخية الفعلية وبين إيديولوجيته «القومية» التي تحكم هذه الممارسة تناقضاً هو الذي يفسر تردده. فحين تطغى الممارسة التاريخية على إيديولوجيتها، يسقط المزدوجان عن البرجوازية وتحاصر العصبية بينهما، وتنقلب الآية حين تطغى، بالعكس، الايديولوجية التاريخية على الممارسة التاريخية. وما يصح على هذين المفهومين يصح على غيرهما، وهو كثير كثير لا مجال لتتبعه في هذا الهامش، كمفهومي القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، فهما تارة مستوردان من الغرب، وتارة أصيلان في قوميتها الاسلامية أو العربية أو العثمانية، مع أنهما ـ على حد علمنا ـ ركن أساسي في الجهاز المفهومي الماركسي.
أما ما ورد في رد الزميل الكريم من محاولات جاهدة في المهارة اللغوية، أو ما يشبهها، فلا فائدة للفكر من الوقوف عندها. ومن الأفضل إسقاطها من هذا الهامش.

المتعفن وحسب ، بل تعمل أيضاً على إعادة تثبيته على قاعدة عنصرية، ضد مصالح الشعب اللبناني وحركة تحرره الوطني وضد الحركة التحررية الوطنية العربية، وبين قوى وطنية هي قوى التغيير في اتجاه الحفاظ على وحدة لبنان وارتباطه التاريخي بالحركة الوطنية العربية، وتأمين تطوره الديمقراطي. إن وجود الحركة الوطنية، إذن، في قيادة النضال الجماهيري الوطني هو الذي يجعل «التفسير الطائفي» باطلاً. فلو كان الانقسام حول الفاشية بالفعل «طائفياً»، أو عمودياً ـ كما يقال ـ لكان هذا «التفسير» ممكناً. لكنه ليس كذلك، للأسباب التي ذكرنا. فالجماهير الوطنية التي تصدت، بقيادة احزابها التقدمية، للحل الفاشي لم تكن تتحرك «كطوائف» في حقل الصراع الطبقي ضد هذا الحل الذي حاولت الطغمة المالية فرضه عليها. كانت تتحرك فيه كقوة سياسية مستقلة. لو أن هذه الجماهير كانت لا تزال تتحرك، في هذا الحقل «كطوائف» هي فيه أسيرة علاقة التبعية السياسية بالبرجوازية، لما كانت الطغمة المالية لجأت أصلاً إلى الفاشية، ولما انفجرت أزمة نظامها السياسي. ولا يغير من أمر هذا الواقع السياسي كون هذه الجماهير الوطنية، في أغلبيتها الساحقة، جماهير «إسلامية». فهي لم تتصد للحل الفاشي «كطوائف» مسلمة»، بل كجماهير وطنية تربطها، بوجه عام، بالحركة الوطنية، وبأحزابها التقدمية علاقة تمثيل سياسي طبقي هي نقيض علاقة التمثيل السياسي «الطائفي» التي كانت تربطها، من قبل، بممثليها «الطائفيين» من البرجوازية. نقول إن العلاقة الأولى هي النقيض المباشر للعلاقة الثانية، لأن الأولى هي التي تؤمن للطبقات الكادحة استقلالها السياسي الطبقي، فتجعل منها قوة سياسية، أي جماهير، بينما الثانية هي التي تفقدها قوتها هذه وتجعلها أسيرة تبعيتها السياسية الطبقية للبرجوازية. ولا يغير من أمر هذا الواقع السياسي أيضاً كون أكثرية هذه الطبقات الكادحة تنتمي إلى مذاهب دينية اسلامية أو محمدية. قد يساعد البحث التاريخي في آلية تكون الرأسمالية في لبنان وفي آلية تطورها فيه على فهم هذه الظاهرة وتفسيرها. فهو إذن ضروري، بشرط ألا يحكمه منطق التفسير «الطائفي»، وإلا كان باطلاً. ليس بعين الايديولوجية البرجوازية يُقرأ التاريخ، في حركته المادية، بل ضدها. ولو فعلنا ذلك، وقرأنا التاريخ من موقع نظر الطبقة الثورية النقيض فيه، وهو موقع نظر حركته المادية الفعلية التي هي حركة الصراعات الطبقية، مهما اختلفت الأشكال التي تتستر فيها وتظهر، لرأينا جملة من العوامل تتضافر في تفسير تلك الظاهرة: منها، على سبيل المثال وليس الحصر، تكوّن الرأسمالية في جبل لبنان قبل تكوّنها في المناطق الأخرى، لا سيما في هذه التي ألحقت به سنة ١٩٢٠، ومنها الشروط التاريخية الفعلية التي فيها تكونت هذه الرأسمالية في ظل التغلغل الامبريالي، منذ أواخر القرن التاسع

عشر، وفي ظل الانتداب الفرنسي، ودور الوسيط الطبقي بين العالم العربي والامبريالية الذي خصّ به التقسيم الامبريالي، للعمل البرجوازية اللبنانية، ومنها الشكل «الطائفي» للنظام السياسي لسيطرة هذه البرجوازية، كشكل ملائم لديمومة ذلك الدور ولديمومة تجدد العلاقة الامبريالية، ومنها، بوجه خاص، قانون تفاوت التطور الذي يحكم تطور الرأسمالية بعامة، وتطور الرأسمالية التبعية بخاصة، بحيث لا تزداد المناطق المتطورة تطوراً، فيما تزداد المناطق المتخلفة تخلفاً، في علاقة هذه بتلك، وحسب، بل أيضاً بحيث تظل علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية في حركة تجدد يحكمها قانون عجز الانتاج الكولونيالي ـ نعني الرأسمالي التبعي ـ في تطوره العام، عن القضاء عليها، بفعل تطوره هذا في ارتباطه التبعي البنيوي بالامبريالية، ومنها، كذلك، بنية التناقض المأزقي للدولة اللبنانية، بينها كدولة «طائفية» وبينها كدولة برجوازية، إلى غير ذلك من العوامل التي لا بد، في النظر فيها، من الاحتكام باستمرار إلى آليات تطور البنية الاجتماعية اللبنانية كبنية رأسمالية تبعية متميزة.

إنما يجب ألاّ تختلط الأمور علينا، فلا نعود نميز بين موضوع وموضوع، ولا بين مشكلة ومشكلة. ولعل ما يجب الانتباه إليه بالدرجة الأولى هو أن «الطائفة»، كما حددناها من قبل، ليست كياناً اجتماعياً قائماً بذاته، أو وحدة أو «عصبية» متماسكة بذاتها. إنها كذلك في إيديولوجية البرجوازية وحدها. لكنها في حقيقتها الاجتماعية الفعلية **علاقة سياسية** مشروطة بوضع معين من حركة الصراع الطبقي، وبنية محددة من حقل هذا الصراع وبتغير هذا الوضع، وبتحول هذه البنية، انقطعت تلك العلاقة السياسية في سيرورة تاريخية هي، بالتحديد، سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة، ولم يعد أي معنى للقول إن الجماهير الوطنية التي تصدت للحل الفاشي هي «الجماهير الاسلامية»، أو «الطوائف الاسلامية». فالقول هذا لا يكتسب هذا المعنى إلا في الايديولوجية البرجوازية «الطائفية». ليست «الطوائف» هذه هي التي تصدت للحل الفاشي، وما كان لها، «كطوائف» أن تتصدى له: إنها **الطبقات** الكادحة التي انعتقت من تمثيلها السياسي «الطائفي» فتحررت من تبعيتها السياسية الطبقية للبرجوازية، واستقلت **كطبقات**، أو كتحالف طبقي ثوري في الحركة الوطنية، فصارت، بالتالي، قوة سياسية مناهضة للطغمة المالية ولفاشيتها «الطائفية» العنصرية.

ويجابهنا البعض بالقول: لكنها، في أكثريتها الساحقة، «اسلامية». ونعلم هذا. ولا نلعب على الألفاظ. كل ما نقوله، وما يجب أن نفهمه بدقة هو أن «اسلاميتها» هذه لا معنى سياسياً لها. وحدها الايديولوجية البرجوازية «الطائفية» ـ ومن ينزلق إلى مواقعها ـ تتكلم على «اسلام سياسي» أو «مارونية سياسية»، أو غير ذلك من مفردات الجهاز اللغوي

للفكر «الطائفي». لو كان «لإسلاميتها» هذه المعنى **السياسي** الذي تستميت الطغمة المالية والقوى الفاشية في إعطائها إياه، لكان الحل الفاشي قد انتصر بالفعل، ولتمكنت الطغمة المالية بسهولة من تحقيق أهدافها في ضرب الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية، ومن إعادة تثبيت أركان نظامها السياسي «الطائفي» على قاعدة الوفاق البرجوازي بين «الاسلام السياسي» و«المارونية أو المسيحية السياسية». وهنا، بالضبط، يكمن مأزقها الطبقي ومأزق حلها الفاشي. لئن هي نجحت، نسبياً، في إسناد حلها الفاشي هذا إلى قاعدة شعبية، باسم «المارونية أو المسيحية السياسية»، فجرّت إلى مواقعها أقساماً واسعة من الطبقات الكادحة، فهي قد فشلت فشلاً ذريعاً في أن يكون «الاسلام السياسي» الطرف المقابل في العلاقة بينه وبين «المارونية السياسية»، بحيث تكتمل الصيغة «الطائفية» لحلها الفاشي. وما فشلها هذا سوى فشل هذه الصيغة بالذات. فالمشكلة التي نجابه ليست في أن الطبقات الكادحة التي استقلت **سياسياً** هي «**طائفياً**»، «اسلامية». المشكلة هذه مغلوطة لأن في طرحها على هذا الوجه عيباً يكمن في الخلط بين **مستويين سياسيين مختلفين** تتحدد عليهما هذه الطبقات الكادحة بشكل مختلف: الأول هو مستوى استقلالها السياسي الطبقي، والثاني هو مستوى تبعيتها السياسية الطبقية. على المستوى الأول، لا يصح تحديد هذه الطبقات تحديداً «**طائفياً**» بالقول، مثلاً، إنها «طوائف» إسلامية، أو مسيحية، أو إنها تنتمي إلى هذه «الطوائف». فهي على هذا المستوى تتحدد **طبقياً** كقوة سياسية مستقلة مناهضة، ليس للبرجوازية المسيطرة وللطغمة المالية وحسب، بل «للطائفية» أيضاً وبوجه خاص، أي للنظام السياسي «الطائفي» ولمشروع الحل الفاشي في إعادة تثبيت هذا النظام على قاعدة عنصرية. إنها، إذن، الطرف السياسي النقيض في الصراع السياسي ضد القوى الفاشية «الطائفية» العنصرية. أما على المستوى الثاني فهي، بالعكس، تتحدد «**طائفياً**»، بمعنى أنها على هذا المستوى من وجودها في علاقة تبعيتها السياسية الطبقية بالبرجوازية، وعلى هذا المستوى **فقط**، تتحدد «كطوائف»، في حقل الصراع الطبقي نفسه. إذا ميّزنا بين هذين المستويين واستخدمنا المفاهيم بحسب معانيها الدقيقة دون خلط بينها، أمكننا تحديد المشكلة التي نجابه، وأمكننا طرحها بشكل صحيح. ليست الطبقات الكادحة، أو الأقسام الواسعة منها التي استقلت سياسياً، فلم تعد تتحرك «كطوائف» في حقل الصراع الطبقي، نقول ليست هذه هي التي تطرح علينا مشكلة. فسيرورة الاستقلال السياسي الطبقي لهذه الطبقات الكادحة هي السيرورة **الطبيعية** في مجرى الصراع الطبقي. قد تعترضها عقبات شتى تلجمها أو تحول، لمدة، دون تحققها، أو تجعلها، تتحقق، كما سنرى بعد، بشكل يتفاوت من طبقة أو فئة اجتماعية إلى أخرى، ومن منطقة في البلد الواحد إلى أخرى؛ لكن منطق الضرورة في سيرورة التحويل الثوري

للبنية الاجتماعية القائمة هو الذي يحكمها. إنه منطق الضرورة في تحرر الطبقات الكادحة من السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة. إنه منطق تحررها الوطني من السيطرة الامبريالية. وهذا ما نعنيه بالقول إنها سيرورة **طبيعية**، ولا نعني، بالطبع، أنها سيرورة تلقائية. وغير الطبيعي هو أن تظل هذه الطبقات الكادحة أسيرة تبعيتها السياسية الطبقية للبرجوازية، وأن ترضى بها، بل أن تظن أن انعتاقها الطبقي يكمن في تبعيتها هذه التي تأخذ شكل الاستقلال «الطائفي». نقول من غير الطبيعي أن تسير هذه الطبقات الكادحة، أو أقسام منها، ضد مصالحها الطبقية نفسها، وفي خط الممارسة السياسية الطبقية للبرجوازية المسيطرة، لا سيما إذا كان هذا الخط هو الفاشية. ولا نعني بهذا القول إن الظاهرة هذه غير قابلة للتفسير، كأن التفسير يكمن في طبيعة ميتافيزيقية للأشياء، «كالتفسير الطائفي» مثلاً، أو أنها ليست محددة بشروط تاريخية يمكن، بل يجب تحليلها، كل ما نعنيه هو أن ثمة تناقضاً بين المصالح الطبقية الفعلية لهذه الطبقات الكادحة وبين الحل الفاشي، هو الذي يجعل سيرها في هذا الحل ضد مصالحها بالذات أمراً غير طبيعي يجب تفسيره. المشكلة التي نجابه هي، إذن بالضبط، مشلكة هذه الأقسام أو هذه الفئات من الطبقات الكادحة التي انجرّت إلى المواقع الفاشية للطغمة المالية في الحرب الأهلية، فكانت القاعدة الشعبية التي استندت إليها هذه الطغمة المالية في محاولتها فرض الحل الفاشي.

٣ ـ الفاشية وأقسام من الطبقات الكادحة

كيف نفسر هذه الظاهرة؟ وأي منهج من التحليل نعتمد في النظر فيها؟.

منهجنا هو التالي: سنحاول أن نذهب من القانون العام إلى الأشكال التاريخية الخاصة التي تميزه، في حركة نرتقي فيها ـ على حدّ تعبير ماركس في مقدمة كتابه «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي» ـ من المجرد إلى الملموس. أما القانون العام فهو الذي يرى في الفاشية ظاهرة تاريخية **ملازمة** لآلية تطور الرأسمالية نفسها، في زمن أزمة الامبريالية، حين تعجز البرجوازية الكبرى، عن تأمين هيمنتها الكاملة بالطرق التي ارتسمتها لنفسها في نظام ديمقراطيتها الشكلية، فترتد حينئذ ضد ديمقراطيتها هذه بالذات، في تعميمها الإرهاب والقمع، مستندة، بهذا، «إلى حركة جماهيرية تنتظم فيها البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وفئات غير واعية من الكادحين وحتى من العمال». (جورج البطل، في مقدمته لكتاب تولياتي المذكور آنفاً). فظاهرة الفاشية إذن **قابلة للتكرار** ما دامت الرأسمالية في طور

أزمتها، تختلف من بلد إلى آخر باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بتطور حركة الصراعات الطبقية التي تظهر فيها ضرورتها، في هذا البلد، كآخر حل تلجأ إليه البرجوازية الكبرى للخروج من أزمتها وترويض نقيضها الطبقي وحلفائه من الطبقات الكادحة. والقانون العام الذي ننطلق منه أيضاً في تفسير تلك الظاهرة هو هذا الذي يميز بين الطبقة العاملة وحزبها الطليعي. فالحزب هو قائد نضال الطبقة العاملة وطليعتها الثورية. والوعي السياسي الطبقي الذي يجسده خطه السياسي ليس حاضراً في وعي فئات الطبقة العاملة كلها بالمستوى نفسه، بل هو يتفاوت من فئة إلى أخرى بحسب الشروط التاريخية الملموسة التي تتطور فيها نضالاتها. والشروط هذه ليست اقتصادية أو اجتماعية وحسب، إنما هي أيضاً، وربما بالدرجة الأولى، شروط إيديولوجية. هذا يعني، بتعبير آخر، أن مستوى وعيها السياسي لمصالحها ولموقعها ودورها في السيرورة الثورية يختلف باختلاف مستوى تحررها من سيطرة الايديولوجية البرجوازية المسيطرة. فمن الممكن إذن ألا تدرك فئات أو أقسام من الطبقة العاملة مصلحتها الطبقية الفعلية، بل أن تسير ضدها، ما دامت هي أسيرة هذه الايديولوجية. وما يصح عليها يصح أيضاً، بدرجة أقوى، على غيرها من فئات الطبقات الكادحة. هنا تظهر أهمية دور الحزب في قيادة نضال الطبقة العاملة من أجل تعزيز وحدتها وتحالفها الطبقي الثوري مع حلفائها الطبقيين الطبيعيين، ومن أجل الارتقاء بها، بكامل فئاتها، إلى مستوى الوعي السياسي الطبقي الثوري الذي تتطلبه مهمات المرحلة.

لكن هذا لا يكفي لتفسير تلك الظاهرة. فما سبق من قول يصح على لبنان كما يصح على غيره. لا بد لنا إذن من النظر في الشروط التاريخية الملموسة التي سارت فيها أقسام من الطبقات الكادحة في طريق الفاشية. ولئن نحن أنعمنا النظر في هذه الشروط لرأينا أنها هي نفسها التي كانت تجري فيها سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة. فالسيرورة هذه لم تكن تجري بوتيرة واحدة في جميع المناطق اللبنانية، بل كان يحكمها **قانون تفاوت التطور** الذي يحكم تطور الرأسمالية، فيجعلها أسرع في منطقة ـ كالجنوب مثلاً ـ منها في أخرى، كجبل لبنان. ومع أنها كانت قد أخذت تشمل، **قبيل الحرب**، القسم الأعظم من الطبقات الكادحة، بما فيها الأقسام التي ستنقلب، **في أثناء الحرب**، إلى السير في طريق الفاشية، فإنها كانت تجري بوتائر متفاوتة تختلف باختلاف الوضع التاريخي الاجتماعي الخاص بكل فئة من فئات هذه الطبقات، وتختلف أيضاً باختلاف **أشكال النضال وحقوله** التي فيها كانت تسير هذه الفئات في طريق استقلالها السياسي الطبقي. إلى تفاوت تطور هذه السيرورة، أشارت الموضوعات السياسية للمؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني باكراً، في قولها مثلاً: «إن محاولات التخلص من سيطرة

البرجوازية الكبرى يتميز باختلاف سرعة ووتائر حدوثه بالارتباط مع أوضاع فئات البرجوازية الصغيرة طائفياً وتاريخياً ومن حيث وضع كل فئة منها في المدينة والريف». (الموضوعة ٤٣). لعلنا نجد في **تفاوت تطور** هذه السيرورة **مبدأ** تفسير تلك الظاهرة التي نحن بصدد تحليلها. والتحليل **العلمي** هذا يستلزم القيام بدراسة تاريخية مفصلة لوتائر هذه السيرورة وتفاوتاتها، وهي دراسة قائمة بذاتها لا يمكن لنا النهوض بها وحدنا، لا في إطار هذا البحث ولا في إطار آخر، لأنها تقضي بتضافر اختصاصات متنوعة، لكنها مترابطة متكاملة، منها الاقتصادي ومنها التاريخي والديمغرافي والنفسي ومنها غير ذلك. لذا نرانا مرغمين على الاكتفاء بتلمس البعض من خطوطها العريضة، مع علمنا التام بأن هذا التلمس لا يفي بغرض ذلك التحليل العلمي.

لأسباب لها علاقة بتفاوت تطور الرأسمالية في لبنان، بوجه خاص، دخلت الطبقات الكادحة في سيرورة استقلالها السياسي الطبقي في المناطق المحيطة بجبل لبنان ـ لا سيما في الجنوب والبقاع ـ قبل دخولها فيها في جبل لبنان. وما إن بدأت الطبقات الكادحة في جبل لبنان تدخل في هذه السيرورة، ببطء، في أول الأمر، ثم بوتيرة أسرع قبيل الحرب الأهلية ـ لا سيما مع نهوض حركة التصنيع على امتداد الساحل الشمالي بوجه خاص، ومع تحول فئات متزايدة من البرجوازية الصغيرة الريفية في جبل لبنان «المسيحي» إلى عمال وأجراء، ومع الاختلاط السكاني، في مراكز السكن الشعبية المحيطة بالمصانع، وفي ما سمي «أحزمة البؤس»، بين اللبنانيين أنفسهم من «طوائف» اسلامية هجرت الجنوب أو البقاع إلى المدينة بحثاً عن عمل، و«طوائف» مسيحية هجرت الجبل إلى المدينة بحثاً عن عمل أيضاً، وبين هؤلاء اللبنانيين الكادحين والفلسطينيين المقاتلين ـ نقول ما إن بدأت تلك الطبقات تدخل في سيرورة استقلالها السياسي الطبقي في سلسلة من النضالات الاجتماعية **المطلبية** ضد البرجوازية والطغمة المالية، وفي سلسلة من المظاهرات الجماهيرية كنا قد أشرنا من قبل إلى أهمّها، نعني مظاهرة ٢٧ آذار ١٩٧٤، حتى فجّرت الرجعية اللبنانية الحرب الأهلية، لأسباب عديدة من أهمها إيقاف هذه السيرورة الثورية بالذات واستعادة مواقع سيطرتها، لا سيما على هذا القسم «المسيحي» من الطبقات الكادحة، ليكون لها قاعدة شعبية تستند إليها في محاولتها الفاشية. بتفجيرها الحرب، استبقت الرجعية اللبنانية آثار هذه السيرورة الثورية بأن حاولت أن تضع حداً لها قبل تفاقمها. فلو استمرت هذه السيرورة متصاعدة في مجرى التطور الديمقراطي والنهوض الشعبي العارم فترة أخرى من الوقت، أو بضعاً من السنين، لتعززت أكثر مواقع الاستقلال السياسي الطبقي لهذا القسم بالذات من الطبقات الكادحة ضد الايديولوجية «الطائفية» وضد النظام السياسي «الطائفي»، وارتفع مستوى وعيه

السياسي الطبقي بحيث لا يعود بإمكان الرجعية أن تستعيد سيطرتها الطبقية عليه، باسم الدفاع عن المسيحية أو المارونية، أو باسم ضرورة اقامة وطن قومي مسيحي. لا نظن أن في هذا القول منا مبالغة، وإن كان من الصعب التنبؤ، بالطبع، بما كان سيحدث لو أن تلك السيرورة استمرت في مجرى تحققها الطبيعي. لا نبالغ، ولسنا نحن من يتنبأ بهذا الذي أشرنا إليه، بل الرجعية اللبنانية نفسها هي التي تنبأت به، ففجرت الحرب الأهلية، من موقع رؤيتها هذه، ومن موقع إدراكها الطبقي منطق هذا التطور الديمقراطي وآثاره. دليلنا على ما نقول هو، بالضبط، مجرى أحداث الحرب الأهلية نفسه. فالرجعية اللبنانية والقوى الفاشية ما لجأت إلى مسلسل الجرائم «الطائفية» إلا لأنها أدركت أن سلاح «الطائفية» لم يعد ماضياً كما كان من قبل، وأن «الجماهير المسيحية» لم تكن، في بدايات الحرب الأهلية، مقتنعة بتضليل إيديولوجي «طائفي» يوهمها بأن خطراً «طائفياً» يتهددها «كجماهير مسيحية». لقد سعت القوى الفاشية، بارتكابها مثل هذه الجرائم، إلى استنهاض وعي «طائفي» عند هذه «الجماهير» يجعلها أسيرة تبعيتها السياسية الطبقية للطغمة المالية، أو إلى إعادة ترميم هذا الوعي «الطائفي» الذي كان يتضعضع وينحلّ عندها قبيل الحرب الأهلية. ولقد تعاونت مع هذه القوى الفاشية قوى مثلها، في الطرف المقابل من المعادلة «الطائفية»، في استثارة هذه الجرائم، للوصول إلى هدف واحد هو هدف الطغمة المالية نفسه: تحويل الصراع السياسي الطبقي بين القوى الوطنية والقوى الرجعية الفاشية إلى صراع «طائفي». ولم تكن قوى رجعية عربية أخرى غائبة عن مسرح هذه الجرائم، بل كانت بالعكس فاعلة فيه، تحاول الإمساك بخيوط ما تظنه «لعبة سياسية» تريد أن تكون سيدتها، فكان ما كان من هجوم على بلدة القاع في البقاع (٢ تموز ١٩٧٥) ومن مجزرة داريا قرب طرابلس (٧ أيلول ١٩٧٥) ومن هجوم على بيت ملات في عكار (١١ أيلول ١٩٧٥) وعلى تل عباس (٩ تشرين الأول ١٩٧٥). وأتى السبت الأسود (٦ كانون الأول ١٩٧٥) يتوّج هذه الجرائم «الطائفية»، في اليوم نفسه الذي كان يزور فيه بيار الجميل دمشق. وكان حزب الكتائب الفاشي الأداة التنفيذية الرئيسية لهذه الجرائم.

كادت السنة الأولى من الحرب الأهلية (١٩٧٥) تكون سنة هذه الجرائم. ثم أخذت الحرب الأهلية في سنتها الثانية مجرى آخر مختلفاً نسبياً. لسنا بصدد تحليل أحداث الحرب الأهلية وتسلسل مراحلها. فهذا موضوع آخر لا يدخل في دراستنا هذه. ما نريد أن نثبته هو أن هذه الجرائم كانت ضرورية للقوى الفاشية لإعادة شحذ سلاح «الطائفية» واستثارة ردود فعل عليها من النوع نفسه بحيث تكتمل المعادلة «الطائفية» في صراع لا تتحكم به الطغمة المالية وتتمكن فيه من إيقاف سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات

الكادحة بشتى فئاتها وحسب، بل تتمكن فيه أيضاً من إعادة هذه الطبقات إلى وضعها السابق في علاقة تبعيتها السياسية الطبقية بالبرجوازية. وهذا يدل، بحد ذاته، على أن هذه السيرورة لم تكن قبيل الحرب الأهلية مقتصرة على «المسلمين» وحدهم من الطبقات الكادحة، بل كانت شاملة، بنسب ووتائر متفاوتة، القسم الأعظم منها، من «مسلمين» و«مسيحيين» معاً. ويمكن القول، بلا مبالغة، إن الطغمة المالية فشلت حتى الآن في إيقاف هذه السيرورة التي تزداد، بالعكس، عمقاً وتصاعداً، وفشلت، بالتالي، في محاولتها الفاشية، ولم تتمكن، برغم ما لقيته من مساعدة من قوى رجعية مختلفة، من إعادة الحياة إلى معادلتها «الطائفية»، فنقيضها الطبقي المباشر هو **الحركة الوطنية**، وهذا مأزقها ومأزق حلها الفاشي. لكنها نجحت، نسبياً، بما لجأت إليه، في السنة الأولى بوجه خاص من الحرب الأهلية، من جرائم «طائفية»، في تضليل قسم من الطبقات الكادحة بإيديولوجيتها «الطائفية»، وفي إعادته إلى وضعه السابق في علاقة التمثيل السياسي «الطائفي».

ومن الأسباب الرئيسية التي تفسر لنا نجاحها النسبي هذا هو ما أشرنا اليه آنفاً من تفاوت تطور سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة. ان ما حدث في بدايات الحرب الأهلية هو **ارتداد** هذا القسم من الطبقات الكادحة على سيرورة استقلاله السياسي الطبقي، لأنه انخرط في هذه السيرورة **متأخراً**، بالقياس إلى تلك الأقسام الواسعة الأخرى التي انخرطت فيها قبله باكراً، فلم يتمكن من الارتقاء بوعيه السياسي الطبقي، ولم تسمّح له الحرب الأهلية بالارتقاء به إلى حدّ يكون فيه مسلحاً ضد التضليل الايديولوجي «الطائفي» الفاشي، لا سيما في حقل **الصراع الوطني** الذي تمحور حول القضية الفلسطينية. وهنا نصل إلى السبب الذي ربما كان **الاهم** في تفسير هذه الظاهرة.

ان تفاوت تطور سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة لا يقتصر على تفاوت وتائرها، ولا يعود فقط إلى تفاوت هذه الوتائر بين منطقة واخرى من المناطق اللبنانية، وبين فئة واخرى من هذه الطبقات الكادحة، بل هو يعود ايضاً، او قل يتجسد في اختلاف اشكال النضال، وفي اختلاف حقول الصراع الطبقي التي فيها كانت تجري هذه السيرورة، بحيث انها كانت تتفاوت في تطورها بتفاوت هذه الحقول بالذات. ولقد اثبتنا من قبل في تحليل مفصّل ان **الحقل الرئيسي** الذي كانت تتحقق فيه هذه السيرورة منذ انتفاضة نيسان **١٩٦٩**، بل منذ هزيمة حزيران **١٩٦٧** وانعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني في اول صيف **١٩٦٨**، هو حقل **الصراع الوطني** نفسه، في تمحور هذا الصراع بوجه خاص حول القضية الفلسطينية، ليس من حيث هو، كما تحدده الايديولوجية البرجوازية «القومية»، صراع «قومي» يتنافى مع الصراع الطبقي ويستقل

عنه، بل بالعكس، من حيث هو هو الصراع الطبقي نفسه في البنية الاجتماعية الكولونيالية، اي من حيث هو صراع طبقي من اجل التحرر الوطني من السيطرة الامبريالية ومن السيطرة البرجوازية، في تلازم الاثنتين في حركة تجدد **العلاقة** الامبريالية. وما كان هذا الصراع يجري يوماً بتجرد، او في دائرة مفهومه النظري، بمعزل عن الشروط التاريخية الملموسة الخاصة بالبنية الاجتماعية التي فيها يجري، بل في هذه الشروط نفسها التي تجعله يتمحور في لبنان حول القضية الفلسطينية، للأسباب كلها التي حللنا في هذه الدراسة، والتي تجعله، في تمحوره هذا نفسه، وللأسباب هذه نفسها، ينعقد بشكل انفجاري على النظام السياسي «الطائفي»، فيطرح، بالتالي، مهمة تغيير هذا النظام كشرط ضروري لايجاد حل وطني ديمقراطي للأزمة. لكن، ان يكون هذا الصراع الوطني في حركته المادية الفعلية، اي في آليته الداخلية وفي قوانين تطوره في البنية الاجتماعية الكولونيالية، هو هو الصراع الطبقي نفسه، هذا لا يعني ان القوى الاجتماعية او الطبقات الكادحة التي تخوضه تعيه كما هو في حركته المادية هذه؛ فالتمييز ضروري بينه في حركته الموضوعية، وبينه في اشكال وعي القوى الاجتماعية له. انه، في الحالة الأولى، موضوع معرفة علمية في ضوئها يحاول الحزب الطليعي الثوري ان يبنى خطه السياسي الطبقي الذي على قاعدته يقود نضال الجماهير. أما في الحالة الثانية، فهو يظهر دوماً في اشكال ايديولوجية مختلفة لا تتطابق بالضرورة مع حقيقته الفعلية، او ربما كان فيها غيره في معرفته العلمية. في هذه الاشكال الايديولوجية المختلفة، سواء اكانت حقوقية أم سياسية ام دينية ام فلسفية ام غير ذلك، تعي الجماهير الصراع الطبقي الذي تخوضه والذي فيه تصنع تاريخها. ولا يُصنع التاريخ الا في هذه الأشكال الايديولوجية التي لها اثر بالغ في تحديد السيرورة الثورية، برغم ما بين هذا التاريخ في حركته الموضوعية وبينه في اشكال ظهوره للوعي الاجتماعي من اختلاف. فعلى حد تعبير ماركس، ليس وعي البشر هو الذي يحدد وجودهم، بل بالعكس ان وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم. لكن في اشكال هذا الوعي يجري الصراع الطبقي الذي فيه يُصنع التاريخ. نقول هذا لنؤكد ضرورة النظر في هذه الأشكال الايديولوجية، فيما نحن ننظر في سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة في لبنان. هكذا نصل إلى النقطة المركزية التي كنا نحوّم حولها. فالايديولوجية التي من خلالها كانت الأقسام الواسعة من هذه الطبقات الكادحة ترى إلى صراعها الطبقي ضد الطغمة المالية ونظامها السياسي «الطائفي» هي الايديولوجية البرجوازية نفسها المهيمنة بوجهيها المتقابلين: «القومي» و«الطائفي». ولئن أردنا أن نلطّف هذا الحكم الذي يتناقض، **ظاهرياً**، مع تحليلنا السابق، لقلنا ان الشكل «القومي» من هذه الايديولوجية الطبقية هو الشكل الايديولوجي الذي كان، بوجه عام،

طاغياً في وعي الجماهير صراعها **الوطني** هذا في السيرورة الثورية لاستقلالها السياسي الطبقي، بينما كان الشكل «الطائفي» من هذه الايديولوجية طاغياً في وعي تلك الأقسام من الطبقات الكادحة التي جرفها التيار الفاشي. وباحتدام الصراع الطبقي في الحرب الأهلية بين القوى الوطنية والديمقراطية وبين القوى الفاشية، كلما كان يتعزز الشكل «القومي» من تلك الايديولوجية، بفعل ازدياد التلاحم بين الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية، وبفعل نزوع هذه بوجه خاص، او نزوع بعض فصائلها إلى وضع الحركة الوطنية في علاقة **تبعية سياسية** بها، كان الشكل «الطائفي» بدوره يتعزز ايضاً، ويجمح في اتجاه «قومي» عنصري فيدفع، بالتالي، الشكل «القومي» المقابل له إلى الجنوح في اتجاه «طائفي». لكن الذي كان يمنع هذا الشكل «القومي» من الوعي الايديولوجي الطاغي في وعي الجماهير الوطنية من ان يتجسد في شكل «طائفي» مقابل للآخر، يستوي معه على تربة واحدة من الايديولوجية البرجوازية، ويمنع، بالتالي، الصراع الطبقي من ان ينقلب صراعاً «طائفياً»، هو بالتحديد، كما سبق القول، وجود الحركة الوطنية اللبنانية كطرف رئيسي في هذا الصراع، ووجود الحزب الشيوعي المسلّح فيها بخط سياسي صحيح هو هو الخط الوطني الثوري، جنبا إلى جنب مع الأحزاب التقدمية الأخرى، في تحالف طبقي وطني ثوري يقود النضال الجماهيري على قاعدة ذلك الخط الوطني الثوري نفسه، وليس على قاعدة الخط البرجوازي «القومي»، نقيضه المباشر. فالتناقض الفعلي، إذن، في الصراع الطبقي في الحرب الأهلية بين القوى الوطنية المتلاحمة مع الثورة الفلسطينية، وبين القوى الفاشية المتحالفة من الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية، لم يكن قائماً، في حقله الايديولوجي، بين شكل «قومي» من الصراع هو الذي كانت فيه تعي، بوجه عام، الجماهير الوطنية صراعها ضد الفاشية، وبين شكل «طائفي» هو الذي كانت تعي فيه اقسام «مسيحية» من الطبقات الكادحة صراعاً احتلت فيه، ضد مصالحها الطبقية الفعلية، مواقع القوى الفاشية نفسها ومواقع الطغمة المالية. فلا تناقض بين هذا الشكل وذاك من الايديولوجية البرجوازية الواحدة. او قل ان هذا التناقض الظاهري بينهما هو في الواقع **اثر وهم طبقي** تولّده الممارسة الايديولوجية البرجوازية في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي، من حيث هي في الممارسة الايديولوجية **المسيطرة**. ووظيفة هذا الأثر من الوهم الإيديولوجي الطبقي تكمن، بالضبط، في تغييب ايديولوجية النقيض الطبقي المباشر للطبقة البرجوازية، المسيطرة، اي في تغييب ايديولوجية الطبقة العاملة، حتى لا تكون، او بالأحرى حتى لا تصير هذه الايديولوجية الثورية العين التي بها ترى هذه الطبقة الى سيرورة الصراع الطبقي في حركتها المادية الفعلية، من موقع وجودها فيها في التحالف الطبقي الثوري، فتعي السيرورة هذه، وتعمل على ان يعيها حلفاؤها

ايضاً وعياً سياسياً ثورياً يمكنها من ان تحسم الصراع فيها لصالحها ولصالح هذا التحالف الذي هي فيه، اي في النهاية، لصالح الحركة الثورية. طوال سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة، ومنذ نيسان **١٩٦٩** بوجه خاص، لم يكن الصراع الطبقي اقلّ حدة في حقله الايديولوجي منه في حقوله الأخرى، حتى في اثناء الحرب الأهلية، او قل لا سيما في اثنائها، بل لعله كان فيه اكثر حدّة منه في الحقول الأخرى. وهذا امر طبيعي، لا سيما في الحالات الثورية. فالشكل «الطائفي» لم يكن الشكل الوحيد من الايديولوجية البرجوازية الذي فيه كانت البرجوازية تمارس صراعها الطبقي ضد الجماهير الوطنية ـ وان كان الشكل **الرئيسي** ـ بل كانت تمارس صراعها هذا في شكل آخر من ايديولوجيتها الطبقية، هو الشكل «القومي». وممارستها له في هذا الشكل، وإن اختلفت عنها في الشكل «الطائفي» هي **واحدة** في شكليها هذين الاثنين، من حيث هي ممارسة ايديولوجية **طبقية برجوازية**، يكمل كل من شكليها الآخر في السعي الى تأمين السيطرة الكاملة لها في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي. لئن كانت البرجوازية تسعى، في ممارستها الايديولوجية «الطائفية» إلى اظهار الصراع الطبقي مظهر «الصراع الطائفي»، في هدف حصره، في **حقله السياسي**، بين اطرافها، حتى لا تتمثل الطبقات الكادحة فيه بطرف يمثلها كقوة سياسية طبقية مستقلة هي الحركة الوطنية، فانها في ممارستها الايديولوجية «القومية» تسعى، بالمقابل، إلى إظهار الصراع الطبقي، في تمحوره حول **القضية الوطنية** التي تتمحور بدورها حول القضية الفلسطينية دون أن تنحصر، بالطبع، فيها، مظهر «صراع قومي» قائم على قاعدة «طائفية» بين «طوائف اسلامية» تمثل في طرف منه القومية العربية او الاسلامية (او ربما غير ذلك)، وبين «طوائف مسيحية» تمثل في طرفه الآخر القومية المسيحية او المارونية (او ربما غير ذلك)، حتى لا تتمثل الطبقات الكادحة، على قاعدة خطها السياسي الوطني الثوري، بالطرف الذي يمثلها كقوة سياسية طبقية مستقلة في هذا الصراع الطبقي بينها وبين قوى الخط السياسي البرجوازي الرجعي، بوجهيها «القومي» و«الطائفي». فالبرجوازية اذن كانت ولا تزال تسعى، في ممارستها الايديولوجية **الطبقية**، إلى اظهار **التناقض الرئيسي** في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي كأنه قائم بين الايديولوجية «الطائفية» وبين الايديولوجية «القومية»، لا سيما في هذه المرحلة التاريخية الجديدة التي ميّزناها بالقول انها، في تمفصل الأزمة في الحركة التحررية الوطنية العربية على الأزمة في تطور البنية الاجتماعية اللبنانية، مرحلة الصراع الرئيسي في حقل الصراع الوطني نفسه، اي في حقل الصراع الطبقي حول القضية الوطنية، بين خطين سياسيين طبقيين نقيضين: الخط البرجوازي الرجعي، بوجهيه «القومي» و«الطائفي»، والخط الوطني الثوري الذي هو هو خط الطبقة العاملة في

سعيها إلى ان يكون نفسه خط التحالف الوطني الثوري. وسعي البرجوازية هذا في ممارستها الايديولوجية كسعيها في ممارستها السياسية إلى اظهار التناقض الرئيسي في الحقل السياسي للصراع الطبقي كأنه قائم بين «المارونية السياسية» وبين «الاسلام السياسي». وما كان سعيها هذا جديداً، لا في الحقل الايديولوجي ولا في الحقل السياسي. انه قديم قدم أزمتها. مع فارق بسيط هو الذي خلخل نظامها وصدّعه: فبينما كان الغياب النسبي للطبقات الكادحة، كقوة سياسية مستقلة، أي كطرف رئيسي في الصراع السياسي، يؤمن لسيطرتها الطبقية ديمومة التجدد في تجدد ازمتها هذه، عطّل دخول هذه الطبقات الكادحة في اقسامها الواسعة، بقيادة الحركة الوطنية كطرف رئيسي في هذا الصراع، حركة هذا التجدد، فلم يبق للبرجوازية الاّ أحد حلّين: اما تحرير التطور الديمقراطي للبنية الاجتماعية من عائق نظامها السياسي «الطائفي»، وإما المغامرة الفاشية. وكانت الحرب الأهلية طريق محاولة انجاح هذه المغامرة الانتحارية.

قلنا ليس من تناقض بين الشكل «الطائفي» والشكل «القومي» من الايديولوجية البرجوازية، بل علاقة بينهما تشبه، في الظاهر، التناقض، هي اثر وهم طبقي تولّده الممارسة الايديولوجية البرجوازية. اما التناقض الرئيسي الفعلي فهو القائم بين هذه الايديولوجية البرجوازية، بشكليها هذين، وبين ايديولوجية الطبقة العاملة، من حيث هي هي ايديولوجية حركة التحرر الوطني، في وجودها المادي، نعني الممارسي، في الخط السياسي الوطني الثوري. فمن السهل القول ان التناقض الايديولوجي الرئيسي هذا هو القائم بين ايديولوجية القوى الفاشية وبين ايديولوجية الحركة الوطنية. لكن هذا القول لا يتطابق مع الواقع الفعلي، فضلاً عن انه يتناقض مع قولنا السابق في تأكيدنا ان الايديولوجية «القومية» كانت طاغية في وعي الجماهير الوطنية صراعها الطبقي ضد الطغمة المالية ومغامرتها الفاشية. ما نريد قوله هو ان الصراع الرئيسي هذا بين الايديولوجيتين الطبقيتين النقيضين لم يكن قائماً في طرف منه، بين الحركة الوطنية، وفي طرفه الآخر النقيض، بين الطغمة المالية والقوى الفاشية وحسب، بل انه كان يخترق الحركة الوطنية نفسها ويحتدم فيها، منذ انتفاضة نيسان ١٩٦٩ بوجه خاص، وكان يخترق الثورة الفلسطينية ايضاً ويحتدم فيها، كما أنه كان يخترق التحالف الثوري بين الحركة الوطنية، والثورة الفلسطينية ويحتدم فيه. ولقد اشرنا في فصول سابقة من هذه الدراسة إلى المعركة العنيفة التي خاضها الحزب باكراً ضد الايديولوجية «القومية» في الحركة الوطنية اللبنانية والحركة الوطنية الفلسطينية، وضد القوى «القومية» في هاتين الحركتين التي كانت تجنح، باسم الدفاع عن الثورة الفلسطينية، إلى وضع الحركة الوطنية في علاقة تبعية سياسية لهذه تفقدها القدرة الفعلية على قيادة نضال الجماهير الوطنية اللبنانية وعلى تحريرها

وتحرير تلك الأقسام من الطبقات الكادحة «المسيحية» التي سارت في طريق الفاشية، من سيطرة الايديولوجية البرجوازية المسيطرة. وما زالت هذه المعركة محتدمة، وستزداد حدّة كلما احتدم الصراع السياسي الطبقي بين الخطين السياسيين الطبقيين النقيضين في هذه المرحلة التاريخية الجديدة. ما نريد قوله ايضاً هو ان مواقع الهيمنة التي كانت تحتلها الايديولوجية «القومية» في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي وفي وعي الجماهير الوطنية نفسها، بشكل عام، عزّزت مواقع الهيمنة التي تحتلها الايديولوجية «الطائفية» في وعي تلك الأقسام من الطبقات الكادحة التي شكلت قاعدة شعبية للفاشية في شكلها «الطائفي» العنصري. ولئن ظهرت العلاقة، في مجرى الحرب الأهلية بوجه خاص، بين هذين الشكلين المتقابلين من ايديولوجية الطبقة البرجوازية الواحدة في ما يشبه علاقة تناقض بينهما، فلسببين رئيسيين: **اولهما** هو ان الايديولوجية «الطائفية»، او هذا الشكل «الطائفي» العنصري من الايديولوجية المسيطرة، كان ولا يزال يمثل **الشكل الرئيسي** منها في هذا الصراع الرئيسي بين القوى الوطنية والديمقراطية، وبين القوى الفاشية في الحرب الأهلية، فكان من الطبيعي ان يتركز **ضده** الهجوم الايديولوجي **الرئيسي** للقوى الوطنية، كما تركز الهجوم السياسي الرئيسي ضد مشروع الحل الفاشي. فالشكل ذلك، من حيث هو الشكل الايديولوجي لهذا المشروع بالذات، كان يمثل اذن **الخطر الرئيسي**. بينما كان الشكل «القومي» من الايديولوجية البرجوازية المسيطرة يمثل، في شروط هذا الصراع الرئيسي في الحرب الأهلية، الشكل الثانوي، فكان يمثل بالتالي خطراً ثانوياً ظهرت آثاره السلبية في بعض مواقف الحركة الوطنية في أثناء الحرب الأهلية، (مثلاً، في تأخر الحركة الوطنية في معالجة المشكلات التي جابهت أمن الجماهير ومعيشتها في المناطق الوطنية، لا سيما في ترددها في الاقدام على ما سمي في حينه «الادارة المدنية» ـ راجع تقرير شباط ١٩٧٧ ـ ص ٥٨ ـ ٥٩. وما هذا التأخر وهذا التردد سوى اثر غير مباشر لهيمنة الايديولوجية «القومية» في الفصل بين القضية الاجتماعية والقضية «القومية»، وتغليب الثانية على الأولى في تغليب شعار الدفاع عن المقاومة الفلسطينية على اي شعار آخر، بل في حصر المعركة فيه). وظهرت آثاره السلبية في العلاقة بين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية (مثلاً، في محاولة وضع الأولى في تبعية سياسية للثانية، وفي محاولة «دخول بعض فصائل المقاومة في عملية تنافس مع الحركة الوطنية حول الجماهير اللبنانية». راجع تقرير شباط ١٩٧٧ ـ ص ٥٨ ـ وهذا بدوره أثر من هيمنة الايديولوجية «القومية»). كما ظهرت آثاره السلبية أيضاً في العلاقة بالجماهير، كأن المعركة هي معركة الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية وحدهما، وليست بالدرجة الأولى معركة هذه الجماهير بالذات. وهذا ايضاً، بدوره، اثر من هيمنة الايديولوجية «القومية» في المعركة ضد الفاشية، بحيث

ظهرت المعركة هذه كأنها محصورة في معركة الدفاع عن المقاومة الفلسطينية، فلم يظهر للجماهير بوضوح طابعها **الوطني** الفعلي من حيث هي ايضاً، في الوقت نفسه، معركة التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الديمقراطي ضد حكم الطغمة المالية وجنوحه نحو الديكتاتورية الفاشية. ولعل اهم الآثار السلبية لطغيان هذه الايديولوجية «القومية» هو، بالضبط، إظهار الصراع في الحرب الأهلية كأنه صراع حول القضية «القومية»، بما هي القضية الفلسطينية، على قاعدة فصلها عن القضية الاجتماعية، بما هي قضية هذا التغيير الديمقراطي نفسه.

في ضوء هذه الايديولوجية «القومية» ومن خلالها، كان لا بد للصراع **الوطني** في هذه الحرب الأهلية من ان يظهر، سواء في شكل «طائفي»، لا سيما عند ذلك القسم من الطبقات الكادحة الذي جرفه التيار الفاشي، ام في شكل «قومي»، لا سيما في التحالف الطبقي المناهض للفاشية. لكن خطر هذا الشكل «القومي» على السيرورة الثورية، وعلى علاقة الطبقات الكادحة بها، لم يكن له، بالطبع، وضوح خطر الشكل «الطائفي»، لسبب بسيط هو ارتباط هذه بالفاشية، بينما ارتبط ذاك بالحركة المناهضة لها. من هنا أتى ما يشبه التناقض بين هذين الشكلين من الايديولوجية الطبقية الواحدة. فثاني ذينك السببين الرئيسيين اللذين اشرنا إليهما آنفاً هو التفاوت القائم بين حقول الصراع الطبقي الواحد، وبوجه خاص، بين حقله الايديولوجي وحقله السياسي. فالصراع هذا في حقله السياسي واضح المعالم بوضوح طرفيه الرئيسيين: القوى الفاشية، والحركة الوطنية المتحالفة مع الثورة الفلسطينية. لكنه ليس كذلك في حقله الايديولوجي، بدليل ما بيّنّا سابقاً من ظهوره مظهر الصراع بين الايديولوجية «القومية» والايديولوجية «الطائفية» العنصرية، برغم كونه في حقيقته الفعلية قائماً بين الايديولوجية البرجوازية، بوجهيها «القومي» و«الطائفي»، وبين إيديولوجية الطبقة العاملة في تحددها كايديولوجية حركة التحرر الوطني. ان وجود الجماهير الوطنية في الطرف المناهض للقوى الفاشية في الصراع الرئيسي بينها وبين هذه القوى هو الذي يظهر الشكل «القومي» من الايديولوجية البرجوازية الذي فيه تعي وتخوض صراعها ضد القوى الفاشية، او قل الذي يطغى في وعيها الصراع هذا، كأنه علاقة تناقض تناحري مع الشكل «الطائفي» المقابل له من هذه الايديولوجية الطبقية الواحدة. فلا بد إذن من التمييز بين هذين الحقلين، السياسي والايديولوجي، من الصراع الطبقي الواحد، ولا بد من رؤية **التفاوت** بينهما. فليس ضرورياً ان يكون الشكل الايديولوجي الذي فيه تعي الجماهير الثورية صراعها الوطني مطابقاً لحقيقة هذا الصراع، في حركته المادية الفعلية، من حيث هو الصراع الطبقي نفسه، حتى يكون لصراعها هذا طابع تقدمي او ثوري. ليس ضرورياً ان تكون العين الايديولوجية التي بها

ترى الجماهير صراعها عين الايديولوجية البروليتارية نفسها، حتى يكون صراعها هذا ثورياً. فليس الوعي الايديولوجي هو الذي يحدد الطابع الثوري لهذا الصراع، بل ان حركته المادية الفعلية والشروط التاريخية الملموسة التي فيها تجري حركته هذه، وطبيعة المرحلة التي تمر بها هي التي تحدد طابعه هذا وتحدد ايضاً اشكال الوعي الايديولوجي التي فيها تظهر للقوى الاجتماعية المتصارعة. ان **الخط السياسي العام** الذي على قاعدته تخوض الجماهير صراعها هو الذي يحدد، في نهاية التحليل، طابعه، ان كان ثورياً او غير ثوري. معنى هذا ان الطابع الثوري لهذا الخط السياسي الطبقي هو الذي يحدد، في كل مرحلة تاريخية محددة، من حيث هو خط المرحلة، الطابع الثوري لنضال الجماهير. ولا بد في تحديد هذا الطابع الثوري من إقامة **الحد الطبقي الفاصل**، الذي حددنا آنفاً هويته الطبقية بالقول انه خط الطبقة العاملة في معالجة القضية الوطنية، من حيث هي قضية التحرر من السيطرة الامبريالية ومن السيطرة البرجوازية الكولونيالية المسيطرة. والخط هذا كان، بشكل عام، الخط السياسي العام الذي سارت فيه الحركة الوطنية. ولا يعني هذا القول منا ان جميع القوى المتحالفة في الحركة الوطنية، وان الجماهير الوطنية كلها التي كانت تناضل بقيادة الحركة الوطنية ضد القوى الفاشية، كانت تعي هذا النضال وعياً سياسياً هو وعي الطبقة العاملة، او بالأحرى وعي حزبها الطليعي له. بل ربما يجب القول ان كثيراً من القوى الوطنية خاض النضال هذا ضد الفاشية من مواقع ايديولوجية «قومية» او «طائفية». وبرغم هذا، كان لنضاله طابع ثوري، من حيث هو نضال ضد مشروع الحل الفاشي. فالتناقض الفعلي اذن ليس قائماً بين شكلين متقابلين من الإيديولوجية البرجوازية الواحدة، او بين موقعين ايديولوجيين متقابلين يؤكد كل منهما الآخر في نفيه له، على تربة ايديولوجية طبقية واحدة ينزع فيها كل منهما إلى حصر هذه الإيديولوجية فيه دون الآخر، في تماثله به. لذا كان كل منهما ينقلب الآخر في احتدام **التنافس** بينهما على هذه التربة الواحدة، فتنقلب، مثلاً الايديولوجية «الطائفية» ايديولوجية «قومية»، في الشكل «الطائفي» العنصري من المشروع الفاشي، وتنقلب الايديولوجية «القومية» ايديولوجية «طائفية»، في تغييب الطابع الطبقي الفاشي من هذا المشروع، واظهاره كأنه مشروع «الطائفة المارونية»، او «الطوائف المسيحية»، وليس مشروع الطغمة المالية بالذات. التناقض الفعلي هو القائم بين **موقع سياسي وطني وموقع سياسي فاشي** في الصراع الطبقي في الحرب الأهلية، بغضّ النظر عن الأشكال الايديولوجية التي فيها تعي القوى الاجتماعية موقعها في هذا الصراع، او علاقتها، من موقعها السياسي هذا، بالقوى الأخرى في الموقع السياسي النقيض. والتناقض الفعلي هذا قائم بين الموقعين، حتى لو كانت الايديولوجية «القومية» هي الطاغية في الوعي الاجتماعي للقسم الأكبر من

القوى التي تحتل الموقع السياسي الوطني. فليست الإيديولوجية هذه هي التي تحدد الموقع هذا كموقع ثوري، بل بالعكس، ان هذا الموقع هو الذي يحددها كايديولوجية رجعية. ثمة تناقض اذن في القوى الاجتماعية التي تحتل في الصراع الطبقي موقعاً سياسياً وطنياً ضد الفاشية في شكلها «الطائفي» العنصري، بين موقعها السياسي هذا وبين ايديولوجيتها «القومية». والتناقض هذا هو الذي ولّد الصراع الذي اشرنا اليه داخل التحالف الوطني الثوري نفسه، اي داخل الحركة الوطنية نفسها، في تحالفها بالذات مع الثورة الفلسطينية، بين ايديولوجية خطها السياسي الوطني التي هي، بوجه عام، ايديولوجية الطبقة العاملة، وبين الايديولوجية «القومية» التي لا يزال لها مواقع سيطرة فيها. ولقد كان لهذه الأيديولوجية آثار سلبية اعاقت تطور نضال الحركة الوطنية، من حيث هي عززت مواقع سيطرة الايديولوجية «الطائفية» في الوعي الاجتماعي لتلك الأقسام «المسيحية» من الطبقات الكادحة التي سارت في طريق الفاشية. باحتلالها مواقع سيطرة اساسية في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي، وبطغيانها في الوعي الاجتماعي للقوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية، وبظهورها كنقيض للايديولوجية «الطائفية»، أسهمت الإيديولوجية «القومية» اذن في دفع هذه الأقسام من الطبقات الكادحة إلى مواقع «طائفية» حُشرت فيها حشراً ضد مصالحها الطبقية بالذات، فكانت لها متراساً تحتمي به، في تبعيتها السياسية الطبقية للبرجوازية، من خطر وهمي هو الذي اظهرته لها الايديولوجية «القومية» نفسها. لذا كانت الايديولوجية هذه عائقاً رئيسياً يمنعها من ان تعي القضية الوطنية التي هي، في حقيقتها المادية الفعلية، جوهر الصراع الطبقي ومحوره في الحرب الأهلية، فلم تدرك، بالتالي، بسبب هذا العائق بالذات، ان الدفاع عن مصالحها الطبقية الحقيقية يكمن في ضرورة تغيير النظام السياسي «الطائفي» لهيمنة الطغمة المالية، وان تغيير هذا النظام هو هو طريق الدفاع عن الثورة الفلسطينية، وان الدفاع هذا هو هو الدفاع عن وحدة لبنان وتطوره الديمقراطي، وان النضال في سبيل وحدة لبنان ضد الصهيونية والامبريالية وفي سبيل تطوره الديمقراطي هو هو نضالها من اجل مصالحها الطبقية الفعلية، وهو هو الذي يجعل من نضالها الوطني الديمقراطي هذا نضالاً تحررياً من هيمنة الطغمة المالية يتمفصل بالضرورة على النضال التحرري الوطني العربي، وان هذا النضال هو هو طريق الانتقال إلى الاشتراكية، وهو نفسه الذي يجعل نضالها هذا ينخرط في الحركة الثورية العالمية.

هل نتابع هذه المعادلات؟ ما نريد قوله نعبر عنه بايجاز على الوجه التالي: ان الايديولوجية «القومية»، هذا القفا من الايديولوجية الطبقية البرجوازية التي لها ايضاً وجه الايديولوجية «الطائفية» هي التي، بطغيانها في معركة الحرب الأهلية، حالت دون أن ترى

اقسام واسعة من الطبقات الكادحة ان الصراع الوطني هو هو الصراع الطبقي، وان القضية الوطنية هي هي القضية الاجتماعية، وان التحرر الوطني من السيطرة الامبريالية هو هو التحرر الطبقي من السيطرة البرجوازية، وان الطبقة العاملة، بقيادة حزبها الطليعي، هي قائدة هذا النضال الجماهيري، من موقع وجودها في التحالف الطبقي الثوري، وان قيادة هذه الطبقة تعني، بالدرجة الأولى، ان يكون خطها السياسي الطبقي الثوري هو هو خط هذا التحالف. ان معركة التحرر الوطني معركة واحدة تشمل حقول الصراع الطبقي كلها. فالتحرر فيها من الإيديولوجية «الطائفية» لا يكون بالوقوع في أسر الايديولوجية «القومية»، بل بالتحرر من الاثنتين معاً في الصراع الوطني نفسه، لأن هذه أخت تلك، فإن انهارت الأولى، أتت الثانية تسندها وتدعمها. هذا ما جرى في الحرب الأهلية: لما تصدّعت الايديولوجية «الطائفية» قبيل الحرب، كانت الايديولوجية «القومية» خير علاج لها، فاستعادت الأولى تماسكها في ايديولوجية عنصرية فاشية، ولم تتمكن الثانية، بالطبع، من ان تكون نقيضها، ودخل الصراع الوطني في مرحلة ايديولوجية جديدة حاسمة هي مرحلة ضرورة انتصار الايديولوجية البروليتارية، من حيث هي ايديولوجية حركة التحرر الوطني، بانتصار الخط السياسي الوطني الثوري، من حيث هو خط الحركة الوطنية، ضد الخط البرجوازي، «القومي» و«الطائفي»، في الحقل السياسي للصراع الطبقي.

ولقد انتصر بالفعل هذا الخط الوطني الثوري في الساحة اللبنانية بوجوده المادي نفسه، نعني بوجوده الممارسي فيها، من حيث هو نقيض هذا الخط البرجوازي، فكان وجوده هذا إيذاناً بضرورة انتصاره في الحركة التحررية الوطنية العربية. ولم تنفع ضده كل جهود الرجعية اللبنانية وحليفتها الرجعية العربية، منذ بداية الحرب الأهلية، بل قبيلها، في ايجاد بديل عنه موازٍ له يظهر مظهراً «قومياً» أو «طائفياً». فشعار «المشاركة»، مثلاً، الذي رفعته البرجوازية نفسها، او فئات منها، لتطويق الحركة الوطنية والالتفاف عليها واحتوائها في هدف إعادة الحياة لما سمي «الاسلام السياسي»، وإفقاد الجماهير الشعبية استقلالها السياسي الطبقي، وبالتالي، في هدف ترميم النظام السياسي «الطائفي» وإصلاحه «طائفياً»، نقول ان شعار «المشاركة» هذا ارتدّ، في نهاية التحليل، ضد البرجوازية نفسها وضد هذا النظام ايضاً، ليس لأنه ساعد على دفع الفئات «الاسلامية» غير المهيمنة من البرجوازية الى مزيد من التردد في القبول بمشروع الحل الفاشي للطغمة المالية وحسب، فتعمقت عزلة القوى الفاشية داخل البرجوازية نفسها، بل لأنه أسهم أيضاً في تفجير التناقض المأزقي الملازم لبنية النظام السياسي «الطائفي». «فالمشاركة» تقود، عملياً إلى تعطيل وظيفة هذا النظام، بنفيها فيه موقع الهيمنة «الطائفية». ولا يقوم

هذا النظام، كما بيّنا سابقاً، ولا يتماسك الا بوجود هذا الموقع فيه، من حيث هو هو موقع الهيمنة الطبقية. من هنا اتى اصرار القوى الفاشية على رفض هذا الشعار وامعانها في محاولة فرض الحل الفاشي، في شكله «الطائفي» العنصري، حتى على هذه الفئات من البرجوازية التي اسهمت، برفعها ذاك الشعار، في تعميق مأزق الطغمة المالية، بل في تعميق مأزق البرجوازية نفسها كطبقة مسيطرة. ولولا وجود الحركة الوطنية كطرف رئيسي في الصراع السياسي، ولولا النهوض الجماهيري العارم ضد النظام السياسي برمّته، لما رفع أصلاً ذلك الشعار في محاولة أخيرة يائسة من البرجوازية. لقد أخذت الحركة الوطنية موقفاً سياسياً صحيحاً من هذا الشعار، حين وضعت مطلب «المشاركة» في الاتجاه الديمقراطي العام للحركة الشعبية، اي في الاتجاه المناهض لموقع الهيمنة الطبقية الذي له في السلطة شكل موقع الهيمنة «الطائفية»، فوضعت البرجوازية امام حلّين لا ثالث لهما، كما ورد في بيان استقالة حكومة رشيد الصلح، ـ (ومعلوم ان من صاغ هذا البيان هو واحد او اثنان من ابرز قادة الحركة الوطنية) ـ. «إمّا وضع معادلة جديدة في إطار الفلسفة القائمة للنظام السياسي الحالي وفي ضوء حاصر الطوائف اللبنانية، عددياً واجتماعياً، وإما وضع معادلة ديمقراطية جديدة في إطار متطلبات النهوض الوطني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وباتجاه علمنة مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والانماء الشامل في آن معاً وقيام لبنان بالتزاماته العربية. وإني ـ الكلام لرشيد الصلح ـ والفئات الوطنية تختار دون تردد الخيار الثاني النابع من منطق التاريخ وواقع الوطن وروح العصر وتطلعات الاجيال الجديدة». (راجع النص الكامل لبيان الاستقالة في جريدة «النداء» اليومية، عدد ١٦ ايار ١٩٧٥).

بوضع مطلب «المشاركة» في ذلك الاتجاه الديمقراطي العام للحركة الشعبية، ومع التطور اللاحق للاحداث في مجرى الحرب الأهلية. وإقامة جبهة وطنية عريضة مناهضة للمشروع الفاشي، ونجاح هذه الجبهة في عزل حزب الكتائب الفاشي عزلاً سياسياً هو، بحد ذاته، عزل للخط السياسي الفاشي للطغمة المالية، اخذ شعار إلغاء «الطائفية السياسية» يحل تدريجياً محل شعار «المشاركة» ويتخطاه ليصير شعار الحركة الشعبية بكاملها، بما يعنيه، في مضمونه الديمقراطي، من ضرورة تغيير النظام السياسي «الطائفي» والغائه. لكن طبيعة المشروع الفاشي لا تحتمل الحلول الوسطية ولا تقبل بها. لهذا لن يكون مصير هذا المشروع سوى الهزيمة.

هل نختم الدراسة بقول قد يبدو للبعض كأنه فعل إيمان يتنافى مع التحليل العلمي؟ لا خاتمة لهذه الدراسة. فالحرب الأهلية ما زالت مستمرة. ليست حرباً اهلية **لبنانية**. انها حرب اهلية **في لبنان**. ولها زمان التناقض الرئيسي فيها بين القوى الفاشية والقوى الوطنية الديمقراطية. ولها زمان التناقض الرئيسي في الحركة التحررية الوطنية العربية بين خطين

سياسيين نقيضين: خط برجوازي «قومي» هو الخط الرجعي، وخط وطني ثوري هو خط الطبقة العاملة وحلفائها الطبقيين. ان لها زمان انعقاد هذا التناقض على ذاك في مركز انعقادهما في النظام السياسي «الطائفي» لسيطرة البرجوازية اللبنانية. بانعقادهما في هذا المركز انفجرت الحرب الأهلية، وعند أبوابها توقفت الدراسة تنتظر خاتمتها في إحباط المشروع الفاشي وانتصار الخط الثوري في الساحة اللبنانية وفي حركة التحرر الوطني للشعوب العربية. أليست الخاتمة هذه ضرورية بضرورة مأزق المشروع الفاشي وبضرورة منطق التاريخ في هذه الحركة؟

في تحليل علمي للتاريخ يستند إلى مثل هذا المنطق في ضرورته، لنا ثقة.

ملحق

حركة التحرر الوطني:

الأزمة والبديل

ما معنى القول ان حركة التحرر الوطني في ازمة؟ وما خصائص هذه الازمة؟

ان طبيعة الحركة التحررية هذه هي التي تحدد طبيعة الازمة التي هي فيها، فتحديد هذه يستلزم تحديد تلك. اذا صح ان حركة التحرر هذه هي بالفعل حركة تحرر من الرأسمالية التبعية، وليست حركة تحرر هذه الرأسمالية، واذا صح ان التبعية البنيوية للامبريالية هي الشكل التاريخي الذي يتميز فيه تطور هذه الرأسمالية في بلادنا، وان هذا الشكل ليس منفصلا عن هذا التطور بل هو ضروري له، اذا صح هذا ـ وهو صحيح ـ كانت ازمة حركة التحرر الوطني ازمة هذا التطور بالذات، اي ازمة الرأسمالية التبعية نفسها. لكن في هذا القول غموضاً يجب تبديده: اذ كيف يمكن ان تكون ازمة التحرر من هذه الرأسمالية هي هي **ازمة هذه الرأسمالية نفسها**؟ اذا صح القول ان التحرر هذا هو تحويل لبنية علاقات الانتاج الرأسمالية التبعية، صار السؤال كما يلي: كيف يمكن ان تكون ازمة هذا التحويل الذي هو بالضرورة ثوري، اي كيف يمكن ان **تكون ازمة الحركة الثورية** هي نفسها **نقيضها**، وبالتالي، **أزمة تجدد** هذه العلاقات من الانتاج؟ لا شك في ان ازمة التجدد هذه تقود إلى **ضرورة التحويل** ذاك بمعنى انها تؤمن لهذا التحويل الشروط التاريخية لتحقيق ضرورته. فهي اذن ليست ازمته، بل هي شرط لتحقيقه. او قل، بتعبير آخر، إن الأزمة ليست في حركة تحويل علاقات الانتاج بقدر ما هي في حركة تجددها. فحركة التحويل هي حل لأزمة التجدد. وإذا نقلنا المشكلة لهذه إلى حيث هي مطروحة بالفعل في حركة الصراعات الطبقية، أمكن توضيحها. فحركة تجدد علاقات الانتاج تتأمن شروطها في حركة صراع طبقي تمارسه الطبقة المسيطرة التي لها المصلحة في أن تتأبد العلاقات هذه. أما حركة التحويل فتتأمن شروطها في حركة صراع طبقي تمارسه، إلى

جانب حلفائها ومعهم، بشكل رئيسي، الطبقة المهيمنة النقيض، أي الطبقة الثورية التي لها المصلحة في تحويل هذه العلاقات من الانتاج التي هي فيها خاضعة لسيطرة الطبقة المسيطرة. فأزمة التجدد إذن تنعكس، في حقل الصراعات الطبقية، في **أزمة هذه الطبقة المسيطرة**. فكيف يمكن ان تكون **ازمة هذه الطبقة** هي هي **ازمة الطبقة الثورية** النقيض، أو قل للدقة، كيف يمكن أن تكون أزمة التحالف الطبقي المسيطر هي هي أزمة التحالف الطبقي الثوري؟ وكيف يمكن أن تكون **أزمة تجدد** علاقات الانتاج هي هي **أزمة الانتقال** إلى علاقات أخرى من الانتاج، وبالتالي، إلى نمط آخر من الانتاج هو نقيض نمط الانتاج القائم؟

في هذا التناقض وقعت حركة التحرر الوطني في عالمنا العربي، وما زالت، إلى حد كبير، واقعة فيه. والتناقض هذا مأزقي، والمأزق هذا هو، في نهاية التحليل، مأزق الطبقة المسيطرة التي هي في موقع القيادة من حركة التحرر. فالطبقة المسيطرة هذه هي، اذن، بحكم موقعها الطبقي، في تناقض بين السير في منطق الحركة التحررية ـ والمنطق هذا معاد لها ـ، وبين السير ضده. السير في هذا المنطق يضعها في تناقض مع مصلحتها الطبقية كطبقة مسيطرة، لأنه يقضي بضرورة تحويل علاقات الانتاج الكولونيالية التي هي فيها الطبقة المسيطرة، فيقضي، بالتالي، بضرورة زوال سيطرتها الطبقية. والسير ضده يضعها في تناقض مع وجودها الطبقي في موقع القيادة من حركة التحرر، ومع ما تسعى إليه، كطبقة مسيطرة، من التحرر من تبعيتها الطبقية للبرجوازية الامبريالية، في أفق تطورها الرأسمالي نفسه. بسيرها هذا ضد منطق الحركة التحررية الوطنية، ترتد الحركة هذه ضدها، فتفقد الطبقة المسيطرة هذه التي هي البرجوازية الكولونيالية كل مبرر لوجودها في موقع القيادة من هذه الحركة التي **يتكشف** حينئذ طابعها التاريخي الفعلي كحركة تحرر وطني من الامبريالية، وبالتالي، من السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية الكولونيالية، لأن التحرر الوطني من الامبريالية **هو هو** التحرر الوطني من الرأسمالية التبعية بالذات، أي من علاقات الانتاج الكولونيالية. هذا هو بالتحديد معنى القول إن حركة التحرر الوطني، بصيرورتها حركة معادية لسيطرة البرجوازية الكولونيالية، **تكتسب**، في مرحلة تاريخية محددة هي منها مرحلة خروج البرجوازية هذه من موقع قيادتها الطبقية لها، **طابعاً جديداً** هو طابع التشابك بين مهمات التحرر الوطني ومهمات التحرر الاجتماعي. فاكتسابها الطابع التاريخي هذا لا يدل على تغير فيها بقدر ما يدل على **انتقالها** من مرحلة تاريخية إلى أخرى، **وانتقالها المرحلي** هذا لا يحدث فيها تغييراً «جوهرياً» فهي فيه ما زالت تتحدد كحركة تحرر وطني من علاقة التبعية البنيوية للامبريالية، أي من الرأسمالية التبعية. إن ما يحدث هذا التغيير «الجوهري» في حركة تاريخية محددة ـ كحركة

التحرر الوطني ـ هي حركة صراع طبقي خاصة ببنية اجتماعية محددة، ليس **الانتقال المرحلي**، الذي هو انتقالها من مرحلة إلى مرحلة داخل **الطور الواحد** من نمط الانتاج الذي تنتمي إليه هذه البنية الاجتماعية، بل هو **الانتقال الطوري**، الذي هو انتقالها من طور إلى آخر داخل نمط الانتاج الواحد، وبالتالي انتقالها من طور تكون فيه، بشكل عام، الطبقتان الرئيسيتان في هذا النمط من الانتاج في **تناقض ثانوي**، أي في **تحالف طبقي** ضد الطبقة المسيطرة السابقة، إلى طور تصير فيه هاتان الطبقتان في **تناقض رئيسي**، أي في صراع طبقي **تناحري**. والذي يحدث ذلك التغيير «الجذري»، في تلك الحركة هو أيضاً **الانتقال التحويلي** ـ إن جاز التعبير ـ، الذي هو الانتقال من نمط محدد من الانتاج إلى نمط آخر. وبين الانتقال التحويلي هذا والانتقال الطوري اختلاف كالاختلاف الذي بين هذا الانتقال الطوري والانتقال المرحلي. نقول هذا، ونمتنع قصداً عن الاسترسال في بحث نظري لا مجال للاسترسال فيه الآن، فنكتفي منه بتأكيد ضرورة التمييز في الحركة التاريخية للبنية الاجتماعية، بين **أزمنة مختلفة** هي أزمنة نمط واحد من الانتاج المسيطر في هذه البنية، في علاقة تعايشه مع أنماط أخرى من الانتاج حاضرة فيها وسابقة عليه. فطور الأزمنة من الرأسمالية التبعية في عالمنا العربي هو الذي يحدد فيها حركة الصراع الطبقي كحركة تحرر وطني، وهو الذي يحدد **مراحل** هذه الحركة كمراحل من هذا الطور، تحافظ فيها الحركة هذه على طابعها التاريخي الرئيسي كحركة تحرر من علاقات الانتاج الكولونيالية، بانتقالها نفسه من مرحلة إلى أخرى. إن هذا الطابع التاريخي هو الذي يجعل من ذلك التناقض الذي توجد فيه الطبقة المسيطرة في هذه العلاقات من الانتاج **تناقضا مأزقيا** يتجدد بتجدد هذه الطبقة، فيضع حركة التحرر الوطني في **مأزق** هو مأزق هذه الطبقة في تجدد ازمتها المستمر. ولا خروج للبرجوازية الكولونيالية من هذا التناقض الذي هي فيه الا باخراج حركة التحرر الوطني منه، اي باخراج هذه الحركة من تناقض مأزقي **دخلت** فيه بوجود تلك البرجوازية في موقع القيادة منها، فوصلت **اليه** بوصول البرجوازية الصغيرة إلى هذا الموقع الطبقي الذي هو موقع الطبقة المسيطرة، وما زالت تدور فيه، في حركة **تعود بها**، في **الظاهر** إلى حيث انطلقت منه، بعودة البرجوازية الكولونيالية، إلى موقع السيطرة الطبقية، نقول، في **الظاهر**، ونؤكد هذا القول، لأن حركة **العودة** هذه ليست في الحقيقة سوى **حركة تجدد علاقات الانتاج** الكولونيالية التي حددت بالضرورة تحول تلك الفئة من البرجوازية الصغيرة التي وصلت، في ظروف تاريخية معينة، إلى موقع السيطرة الطبقية، إلى **فئة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة**. ولأن حركة التجدد هذه ليست حركة تماثل في تكرار فارغ، بل هي، في وجه منها، **حركة تخالف**، فان هذه البرجوازية الكولونيالية **المتجددة** ليست نفسها البرجوازية الكولونيالية **السابقة**، او **التقليدية**، بل هي **غيرها**، في

تجددها الدائم كبرجوازية كولونيالية. فليس ثمة **عودة إلى الوراء** في حركة التحرر، بل ما يظهر بمظهر العودة إلى الوراء هو، في الواقع، **شكل آخر** من التناقض المأزقي تنتقل إليه الحركة هذه. لكن حركة التجدد تلك هي حركة تخالف في اطار من **الثبات او البقاء** البنيوي **لعلاقات الانتاج الكولونيالية** القائمة، بمعنى انها حركة **تتغير** فيها العلاقات هذه على **اساس من بقائها البنيوي**، اي ان بقاءها البنيوي هذا هو شرط ضروري لتغيرها، كما ان تغيرها، بالعكس، هو ايضاً شرط ضروري لبقائها هذا. لذا وجب الاستمرار في تحديد الطبقة المسيطرة في تلك العلاقات **كبرجوازية كولونيالية**، ووجب، في الوقت نفسه، تحديد **طابع التجدد** فيها بالقول انها برجوازية كولونيالية متجددة. فمن الخطأ، اذن، القول انها «طبقة جديدة»، لان الجديد ليس الطبقة، بل الشكل الذي فيه تتجدد.

حين نقول ان حركة التحرر الوطني اكتسبت طابعاً جديداً هو طابع التشابك بين مهمات التحرر الوطني ومهمات التحرر الاجتماعي، نؤكد، إذن، أن الحركة هذه، في تجدد **تناقضها المأزقي**، دخلت في مرحلة جديدة هي مرحلة هذا التشابك في المهمات، ليس بمعنى ان هذا التشابك لم يكن فيها من قبل، بل بمعنى **انه صار** في هذه المرحلة ممكن التحقيق، لأسباب عديدة سنحددها بعد. فالتشابك هذا قائم بالضرورة في هذه الحركة لانه هو الذي يحددها، في طبيعتها التاريخية، كحركة تحرر وطني من الرأسمالية التبعية، وبالتالي، **كحركة تحويل** لعلاقات الانتاج الكولونيالية. وحركة التحويل هذه هي حركة التحرر من الامبريالية، لأن السيطرة الامبريالية قائمة، بالتحديد، في وجود هذه البنية من علاقات الانتاج، تتجدد بتجددها، وتزول بتحويلها الثوري. فالطابع الجديد ذلك الذي تكتسبه حركة التحرر الوطني هو اذن هذا **الشكل** الذي تتجدد فيه، في هذه المرحلة الجديدة من تجدد تناقضها المأزقي. وما تشابك المهمات فيها، في مرحلتها الجديدة، سوى دليل على ان الشروط التاريخية التي تمر فيها في هذه المرحلة هي، بالضبط، شروط خروجها من تناقضها المأزقي. نستخلص مما سبق ان الازمة التي وجدت، ولا تزال فيها حركة التحرر، لها طابع هذا **المأزق** الذي **ما وصلت** اليه الا لانها **كانت فيه اصلاً**. ربما كان من الضروري ان تصل إلى مرحلتها الجديدة هذه حتى نتبين انها كانت بالفعل في هذا المأزق الذي وصلت اليه، لأن المرحلة هذه ـ كما سنرى ـ هي المرحلة التي بدأت تتوفر فيها الشروط الضرورية لخروجها من مأزقها. معنى هذا ان في ضوء هذه الشروط المادية صار ممكنا رؤية المأزق الذي كانت فيه حركة التحرر. أو بتعبير اوضح، ان فشل البرجوازية، في مرحلة اولى، وفشل البرجوازية الصغيرة، في مرحلة ثانية، في تحقيق مهمات هذه الحركة وانجازها، من حيث هي بالفعل مهمات التحرر من الرأسمالية التبعية، هو الذي يسمح برؤية التناقض المأزقي الذي كانت فيه الحركة هذه في مرحلتيها الاثنتين. فبتحقيق

هذا الفشل الطبقي المتجدد، لم تصل حركة التحرر إلى المأزق الذي كانت فيه بقدر ما وصلت، بالفعل، إلى مرحلة الخروج منه، فلم تتكشف بنية المأزق هذا للوعي الاجتماعي الا بوصوله إلى هذه المرحلة التي صار فيها الخروج منه مهمة فعلية ممارسية في حقل الصراع الطبقي. بهذا المعنى، نعود فنكرر القول إن لكل مشكلة نظرية ـ كهذه المشكلة في تحديد بنية التناقض المأزقي في حركة التحرر الوطني ـ طابعاً ممارسياً هو طابعها المادي الذي يسمح بطرحها كمشكلة، ويحدد ايضا امكان ايجاد الحل لها. وحين ننعم النظر في هذه المشكلة التي نطرح (مشكلة الازمة ـ المأزق) نرى ان حلها النظري ـ إن لم نقل طرحها بالذات كمشكلة نظرية ـ لم يكن ممكنا الا لانها طرحت بالفعل في حقل الممارسات الطبقية، ولأن الشروط الضرورية لحلها الممارسي قد توفرت بوصول حركة التحرر إلى مرحلة خروجها من ذلك التناقض. لا نقول هذا من باب التبرير، بل من باب التفسير لما هو بالفعل بداهة نظرية وعملية، هي بداهة القول ان البرجوازية ـ سواء أكانت الكبرى ام الصغرى ـ لا تقود، وليس لها ان تقود حركة تاريخية من الصراع الطبقي هي حركة تحرر من علاقات الانتاج التي هي فيها الطبقة المسيطرة، وبالتالي، حركة تحرر من سيطرتها الطبقية بالذات. ولكن المأزق الذي انوجدت فيه البرجوازية هذه هو انها كانت بالفعل في موقع القيادة من هذه الحركة التحررية، فما كان لها الا ان تقودها بالضرورة إلى المأزق الذي كانت هي فيه، فانطلقت منه بهذه الحركة، ووصلت بها اليه في حركة تجدد سيطرتها الطبقية التي تجد اساسها المادي في حركة تجدد علاقات الانتاج الرأسمالية التبعية، في **طور أزمتها المتجددة**.

لكن المشكلة ليست في تفسير تلك البداهة بقدر ما هي في تحديد طبيعة الحركة التحررية الوطنية، اي في انتاج مفهومها النظري من حيث هي حركة تحرر من علاقات انتاج رأسمالية تبعية. هنا تكمن المشكلة، وهنا بالذات نعود فنؤكد القول ان طبيعة هذه الحركة ما كان لها ان تتكشف بالفعل الا بوصولها إلى مرحلة الخروج من تناقضها المأزقي، وان انتاج مفهومها النظري يجد في هذه المرحلة الشروط المادية الضرورية لتحققه. معنى هذا ان حركة التحرر الوطني هي التي **تنتج**، في ممارستها البروليتارية الثورية، معرفتها النظرية، أي ان نظرية هذه الحركة هي وليدة ممارستها البروليتارية، لا سيما في هذه المرحلة منها التي هي مرحلة وصولها إلى ضرورة الخروج من تناقضها المأزقي. وما هذه المرحلة سوى مرحلة الضرورة في ان تكون البروليتاريا في موقع القيادة من هذه الحركة. ان **هذه الضرورة الممارسية** التي وصلت اليها حركة التحرر الوطني هي التي تحدد ضرورة انتاج مفهومها النظري، وما هذه الضرورة سوى ضرورة الممارسة النظرية في الممارسة السياسية البروليتارية، وبالتالي، في الممارسة الحزبية.

لم نستبق البحث الا قليلاً، ولم نخرج عنه، بل نحن فيه لا نزال نقارب الازمة البنيوية في حركة التحرر الوطني. حددنا الازمة هذه في تميزها بالقول انها تكمن في وجود هذه الحركة في تناقض مأزقي هو التناقض الواقعة فيه الطبقة المسيطرة التي هي في موقع القيادة من هذه الحركة. بهذا المعنى يمكن القول ان الازمة هذه ازمة قيادة طبقية. وبهذا المعنى يمكن القول ان القيادة الطبقية هذه ـ التي كانت، في المرحلة الاولى من هذه الحركة، قيادة البرجوازية الكولونيالية ـ ليست القيادة التي تفرضها طبيعة الحركة هذه من حيث هي حركة تحرر من الرأسمالية التبعية. لذا، يمكن القول ايضاً إن الإزمة هذه، **لانها** بالذات ازمة قيادة طبقية، هي اكثر من ان تنحصر في ازمة **قيادة**. فوجود البرجوازية ـ في مرحلة اولى ـ ووجود البرجوازية الصغيرة ـ في مرحلة ثانية ـ في موقع القيادة، حدد سير الحركة التحررية وطبعها وتحكم بآليتها الداخلية بشكل صارت فيه مختلفة عنها، لو كان للطبقة العاملة ان تكون منها، منذ المرحلة الأولى، او في المرحلة الثانية، في موقع القيادة.

لا نريد من هذا القول ان نقيم، بالخيال، مقارنة واهية بين الصيرورة الفعلية التاريخية لهذه الحركة في مراحلها المحددة، وبين ما كان من الممكن لها ان تكون لو ان الطبقة العاملة كانت في موقع القيادة، فالمقارنة هذه باطلة على الاطلاق في منطق التاريخ. لكن ما نريد قوله هو ان القيادة البرجوازية الصغيرة تركت في حركة التحرر اثاراً ما عاد من الممكن معها، إلا ان تتخدد المرحلة المقبلة من هذه الحركة بمراحلها البرجوازية السابقة، بمعنى ان الانتقال بهذه الحركة إلى مرحلتها البروليتارية لا يكون الا بحل التناقضات الفعلية المتميزة التي تولدت فيها، في مرحلتيها السابقتين، بل قل في مرحلتها السابقة ـ أي الراهنة ـ، بفعل قيادتها البرجوازية المتجددة. فمن الشكل الفعلي المتميز الذي وصلت اليه في حركة تجدد تناقضها المأزقي، تنتقل إلى مرحلة الخروج من هذا التناقض. هذا يعني، بتعبير اخر، ان تلك الازمة لا تتكرر في تجددها بقدر ما هي تتغير بتغير الاشكال التي فيها تتجدد. فمعالجتها لا تكون، الا بمعالجة الشكل المتميز الذي هي فيه تتجدد، وليس بمعزل عن هذا الشكل الذي هو اساسي لوجودها. والشكل الذي تتجدد فيه الان، من حيث هي ازمة البرجوازية الكولونيالية المتجددة، غير شكلها السابق في مرحلتها الاولى. بهذا المعنى يمكن القول ان ازمة القيادة في حركة التحرر الوطني هي اكثر من ازمة قيادة فيها، لأن القيادة هذه طبعت الحركة التحررية في بنيتها بالذات، على امتداد اكثر من نصف قرن، بطابعها الطبقي، وما تجدد التناقض المأزقي في هذه الحركة، في **امكانه** نفسه، سوى شكل من اشكال هذا الطابع الطبقي.

نصل الان إلى طرح هذا السؤال:

ما الذي يسمح بتجدد هذا التناقض المأزقي؟ وما هي شروط هذا التجدد؟

رأينا ان حركة التحرر الوطني في العالم العربي قد وقعت في هذا التناقض منذ دخولها في مرحلتها الاولى التي هي مرحلة وجود البرجوازية الكولونيالية فيها في موقع القيادة، وان القيادة البرجوازية هذه هي التي كانت السبب في وجودها في ذلك التناقض. معنى هذا القول ان المسؤولية في تعرقل سير الحركة التحررية تقع على البرجوازية، وليس على الطبقة العاملة، كما يدعي بعض المتثورين من «يساريي» البرجوازية الصغيرة. «في نظرة غير موضوعية للواقع في البلدان العربية، جرى تحميل الطبقة العاملة مهمات تتجاوز امكانياتها الموضوعية. واعتبر المسؤول عن كل ما حصل في حركة التحرر الوطني العربية، عدم تصدي الطبقة العاملة لقيادة هذه الحركة وللسلطة السياسية في بعض البلدان العربية»[1]. لئن كان هذا القول صحيحاً بالنسبة إلى انتقال قيادة الحركة التحررية من البرجوازية إلى البرجوازية الصغيرة، وهي المرحلة التي يتكلم عليها الرفيق مروة هنا، كما نفهم من سياق البحث، فهو اكثر صحة بالنسبة إلى المرحلة السابقة التي لم يكن من الممكن الا ان تكون البرجوازية في موقع القيادة من هذه الحركة. لو كانت الطبقة العاملة بالفعل قادرة، في هذه المرحلة الاولى من حركة التحرر الوطني، على الوصول إلى موقع القيادة الطبقية، اي لو كانت الشروط التاريخية في هذه المرحلة تسمح لها بهذا، او تفرض عليها، كمهمة عملية ممارسية، ضرورة الوصول إلى موقع القيادة، لكانت بالفعل مسؤولة عن تعرقل سير الحركة التحررية، وعما يترتب على وجودها في تناقضها المأزقي من نتائج وخيمة، ولكانت مسؤوليتها هذه تعني انها تخلفت، او تخلت عن مهمتها التاريخية، من موقع القدرة على تحقيقها، وتركت للبرجوازية مهمة القيام بتحقيق مهمتها. وفي هذا تكمن الخيانة الوطنية الطبقية! بهذا المنطق «المازوشي» البرجوازي الصغير الذي به تنقلب الاشياء ضدها والادوار نقيضها، فتفقد موضوعيتها، تتحمل الطبقة العاملة مسؤولية الخيانة الوطنية التي كانت ولا تزال تمارسها البرجوازية الكولونيالية، فتتبرأ البرجوازية هذه من خيانتها، وتتمكن، بهذه التبرئة، من الاستمرار فيها.

الفارق كبير جداً بين القول بمسؤولية الطبقة العاملة عن كل ما حصل في الحركة التحررية، وبين القول ان عدم قدرة البروليتاريا على الوصول إلى موقع القيادة من هذه الحركة هو الذي سمح بظهور ذلك التناقض المأزقي فيها. في القول الاول تبرئة للبرجوازية من خيانتها التاريخية للحركة التحررية، بارتباطها التبعي بالامبريالية وباحكام هذا الارتباط كمحاولة منها للخروج من مأزقها الطبقي. أما القول الثاني، ففيه ادانة لها، لان فيه دلالة على ضرورة القيادة البروليتارية لهذه الحركة، في الشروط التي لا تسمح

---

(١) كريم مروة ـ كيف نواجه الأزمة؟ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٤ ـ ص ٤٠.

بتحقيق هذه الضرورة التاريخية، كالشروط الخاصة بتلك المرحلة الاولى من حركة التحرر. فمجرد تحديد التناقض بكونه مأزقياً، ومجرد تحديد هذا الطابع المأزقي فيه بعدم وجود البروليتاريا في موقع القيادة من هذه الحركة، يدل على تلك الضرورة، من حيث هي طريق الخروج منه، ويكشف، بالتالي، عن الحدود البنيوية التي تلجم الحركة التحررية وتعيق سيرورتها فيدين الطبقة المسيطرة بهذا الكشف عن الحدود التي هي حدود سيطرتها الطبقية.

هل كان في مقدور الطبقة العاملة ان تكون، بدلاً من البرجوازية، في قيادة الحركة التحررية، في مرحلتها الاولى؟

في تحديدنا بنية التناقض المأزقي، لم نخرج من الاطار **النظري** للتحليل. بهذا السؤال، نخرج من هذا الاطار لنجد انفسنا في صلب البحث **التاريخي**. وبرغم ما لهذا السؤال وما للاجابة عليه من اهمية في متابعة التحليل النظري، فاننا لن ندخل في هذا البحث التاريخي الضروري، لسبب بسيط هو اننا لسنا بقادرين على القيام به. لذا، سنترك هذه المهمة **للمؤرخ**، وسنكتفي هنا بالتطفل عليه بعمل حرفي، نحاول فيه رسم بعض المعالم المنهجية التي قد تكون ضرورية للاجابة على سؤالنا هذا.

حتى لا نرجع بالتحليل كثيراً في التاريخ، وحتى ننتقل به بسرعة إلى ما له علاقة مباشرة بمهمات المرحلة التاريخية الراهنة ـ المقبلة التي هي الحقل الأفضل للنظر في الممارسة السياسية للحزب الشيوعي، نقول ان المرحلة الاولى من الحركة التحررية هي **مرحلة نهوض** في الصيرورة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية، في اطار علاقة التبعية البنيوية للامبريالية. لكنها، بسبب من وجودها في اطار هذه العلاقة، تتميز ايضاً بكونها **مرحلة من مراحل طور الازمة** الذي يتميز، في الرأسمالية التبعية، بكونه، في آن معاً، الطور الصاعد في هذه الرأسمالية، وبالتالي، بكونه طور التثبت في توسع علاقات الانتاج الرأسمالية، في ظل التبعية للامبريالية. فالتعقد في تحديد هذه المرحلة يأتي اذن من كونها تتحدد كمرحلة نهوض في طور ازمة. في هذا التحديد تناقض لا نجده، مثلاً، في تحديد مراحل الصيرورة الطبقية للبرجوازية الاوروبية، وفيه يكمن وجه من وجوه التميز في حركة التحرر الوطني، من حيث هي حركة صراع طبقي خاصة بعلاقات انتاج كولونيالية. ان المرحلة هذه، من حيث هي مرحلة نهوض الطبقة المسيطرة الجديدة، هي في الوقت نفسه، **مرحلة تكون** الطبقة النقيض، اي الطبقة العاملة. في هذه المرحلة من تكونها، يرتبط مصير هذه الطبقة بمصير الطبقة المسيطرة الناهضة بشكل يصعب فيه عليها ان تتميز منها باستقلالها عنها في ممارسة صراعها الطبقي، بمعنى ان تناقضها معها ليس في هذه المرحلة من تكونها الطبقي تناقضا تناحرياً، لان مصلحتها بالذات تكمن في نهوض

هذه الطبقة المسيطرة. فالتناقض الطبقي هذا لا يصير تناحرياً إلا بدخول حركة النهوض هذه في ازمة تطرح على الطبقة الثورية النقيض مهمة الخروج منها بتحرير البنية الاجتماعية من عائق تطورها التاريخي. أما قبل ذلك، اي قبل الدخول في هذه الازمة، فان قيادة حركة تحرير البنية الاجتماعية من عائق تطورها التاريخي تعود بالضرورة إلى الطبقة المسيطرة، لأن حركة التحرير هذه هي حركة نهوض هذه الطبقة. وبمقدار ما تنجح الطبقة المسيطرة في قيادة هذه الحركة، تنجح عملية تكون الطبقة الثورية النقيض، فتتوفر الشروط التاريخية الضرورية لحل تلك الازمة التي ترتسم في بنية التناقض الطبقي القائم بين هاتين الطبقتين الرئيسيتين كأفق، أو كحد ضروري لتطوره.

ليس في هذا القول اي جديد على النظرية الماركسية اللينينة، بل هو منها مبادىء اولية. لكن ما يجب التوقف عنده هو ان البرجوازية الكولونيالية كانت تقود تلك الحركة من تحرير البنية الاجتماعية بشكل يمنعها من التحقق، اي انها، بتعبير اخر، كانت تقودها إلى فشلها التاريخي. وما كان ممكناً، في تلك المرحلة، رؤية هذا الفشل الضروري، بل كان تحققه شرطاً لرؤيته. فعائق التطور الذي كانت تصطدم به حركة تحرير البنية الاجتماعية لم يكن يكمن في وجود علاقات الانتاج الرأسمالية في هذه البنية بقدر ما كان يكمن في وجود علاقات انتاج سابقة على الرأسمالية فيها، لذا كانت حركة هذا التحرير تفرض القضاء على هذه العلاقات وتوسيع علاقات الانتاج الرأسمالية، وبالتالي، كانت تقضي بوجود البرجوازية في موقع القيادة. فطبيعة هذه الحركة اذن، من حيث هي حركة تحرير البنية الاجتماعية بالانتقال بها إلى التطور الرأسمالي، هي التي كانت تفرض ضرورة وجود تلك الطبقة في موقع القيادة. وما كان من الممكن ان تتم عملية **تحرير** هذه البنية الاجتماعية الا **بتحويل رأسمالي** لعلاقات الانتاج فيها السابقة على الرأسمالية، لا سيما ان العامل الحاسم في هذا التحويل كان يعود إلى تغلغل الامبريالية فيها وإلى ارتباطها التبعي بها. معنى هذا ان التغلغل الامبريالي كان عامل تحرير لهذه البنية، من حيث هو عامل تحويل رأسمالي لعلاقات الانتاج فيها. فاين يكمن الفشل التاريخي الضروري في قيادة البرجوازية الكولونيالية لحركة التحرر الوطني؟ انه يكمن، بالتحديد، في فشل هذه العملية من **تحرير البنية الاجتماعية**، اي في **فشل هذا التحويل الرأسمالي** لعلاقات الانتاج فيها. والفشل هذا ضرورة تاريخية تجد اساسها المادي ومبدأ تفسيرها في هذا الشكل التاريخي الكولونيالي الذي فيه كانت تتم عملية التحويل الرأسمالي، أي في علاقة التبعية البنيوية للامبريالية. كان من الضروري ان تصل البرجوازية الكولونيالية، في نهوضها، إلى هذا الفشل حتى تظهر ضرورته التاريخية، اي كان لا بد له من ان يظهر، في **حقيقته العملية** حتى يتمكن الوعي الاجتماعي، في ممارسات الصراع الطبقي، من تملك حقيقته

النظرية. الممارسة البروليتارية وحدها قادرة، دون غيرها من الممارسات الطبقية، على تملك هذه الحقيقة النظرية، لان الحقيقة هذه، في اساسها المادي، ثورية، من حيث هي معادية للبرجوازية.

٢ ـ الطبقة العاملة بين الاستقلال والتبعية

وهنا نصل إلى قضية بالغة الاهمية، لها علاقة مباشرة بالسؤال الذي نحن بصدد معالجته: قضية الفصل بين الوجه الوطني والوجه الاجتماعي في حركة التحرر الوطني. لا بد هنا، في البدء، من القول ان هذه القضية ليست مطروحة، في حقل الصراعات الطبقية، الا بسبب من ذلك التشابك في هذه الحركة، لا سيما في مرحلتها الراهنة، بين مهمات التحرر الوطني ومهمات التحرر الاجتماعي. فالمقصود اذن بالتحرر **الوطني** التحرر من علاقة التبعية البنيوية للامبريالية، والمقصود بالتحرر **الاجتماعي** التحرر من علاقة الاستغلال الطبقي الرأسمالي. معنى هذا ان حركة التحرر الوطني تتحدد، في وجهها الأول، **كحركة معادية للامبريالية**، وفي وجهها الثاني، **كحركة معادية للرأسمالية**. لذا، كان الفصل بين هذين الوجهين، **بالضرورة، خاصاً بالبرجوازية الكولونيالية**، فالطبقة المسيطرة هذه هي التي تفصل، في ممارستها الايديولوجية والسياسية، بينهما، لأن «هذا الفصل **المصطنع** بين مهام حركة التحرر الوطني الاجتماعية والاقتصادية والمهام القومية، هو ـ كما يقول الرفيق نديم عبد الصمد ـ الثغرة التي تحاول ان تنفذ منها الرجعية العربية والقوى العميلة: **أولاً**: لإظهار نفسها بانها هي ايضاً تدافع عن القضايا القومية، **ثانياً**: لاتهام الذين يطالبون بتطوير المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية بأنهم يعرقلون الحركة القومية. ولكن في الواقع ان هذه القوى الرجعية (البرجوازية الكبرى والاقطاعية) **فشلت** خلال أكثر من عشرين سنة وهي في السلطة في حل المشكلة القومية. بل إن الوقائع العديدة أثبتت أن هذه القوى الرجعية قد خانت القضية القومية كما جرى في نكبة ١٩٤٨ وفي العدوان الثلاثي على مصر سنة **١٩٥٦** وفي العدوان الاسرائيلي الامبريالي سنة ١٩٦٧». (نديم عبد الصمد. اللينينية وقضايا الحركة الثورية في لبنان والعالم العربي ـ مجلة الطريق ـ عدد خاص ـ نيسان ـ ايار ـ **١٩٧٠** ـ ص **٣٢**). الفصل هذا «**مصطنع**» بمعنى انه ليس في **بنية** الحركة التحررية، بل هو يأتيها من خارج ـ ان أمكن القول ـ،

بفعل الممارسة السياسية والايديولوجية للبرجوازية المسيطرة، انه اثر من هذه الممارسة. ولانه «مصطنع» فشلت البرجوازية في قيادة الحركة التحررية. والفشل هذا وليد التناقض القائم بين المنطق الداخلي لهذه الحركة والمنطق الطبقي لقيادتها البرجوازية، أي ان الحركة هذه لا تنجح في تحقيقها إلا إذا تمّ هذا التحقق منها بحسب منطقها الداخلي. ولأن بين المنطقين تناقضاً، ولأن هذا الفصل «مصطنع»، فإن النتيجة الفعلية الطبيعية التي تصل اليها البرجوازية هي هذه الخيانة الوطنية التي تدل بحد ذاتها على ان الوجه الاجتماعي من الحركة التحررية **اساسي لوجود** وجهها الوطني، وان **التحرر من الامبريالية** اذا لم يكن بالفعل **تحرراً من الرأسمالية** التبعية، فهو ينقلب نقيضه. هذا يعني، اذن، ان الحركة التحررية تختلف باختلاف زاوية النظر الطبقية فيها، وان من الضرورة التمييز بين زاوية النظر البرجوازية وزاوية النظر البروليتارية في النظر في هذه الحركة. لئن كان من الطبيعي، ان لم نقل من الضروري، ان تسير البرجوازية الكولونيالية في قيادة الحركة التحررية بحسب منطق مصلحتها الطبقية في فصل الوجه الاجتماعي منها، كحركة معادية للرأسمالية، عن وجهها الوطني، كحركة معادية للامبريالية، وفي عزله عنه، فهل من الطبيعي أن تقوم الطبقة العاملة، في ممارستها الايديولوجية والسياسية، بما تقوم به الطبقة المسيطرة من هذا الفصل بين الوجهين؟ ولئن كانت نتيجة هذا الفصل، في ممارسته البرجوازية، هي الخيانة الوطنية، فما هي نتيجته في ممارسة الطبقة العاملة له؟

صياغة هذا السؤال تشير، بشكل ضمني، إلى ان الطبقة العاملة قد وقعت، في ممارستها الايديولوجية والسياسية، في هذا الفصل البرجوازي بين وجهي حركة التحرر الوطني. فهل هي وقعت فيه بالفعل؟ وفي اي شروط تاريخية؟ هذا السؤال يعيد، في الحقيقة، **بشكل آخر**، طرح السؤال الاول الذي انطلقنا منه: هل كان في مقدور الطبقة العاملة ان تكون، بدلاً من البرجوازية، في قيادة الحركة التحررية في مرحلتها الاولى؟ لقد ميزنا المرحلة هذه بكونها مرحلة نهوض البرجوازية في طور ازمة الرأسمالية التبعية. هذا التمييز يساعدنا على تحديد هذه الشروط التاريخية التي نبحث في تحديدها. فحركة التحويل الرأسمالي لعلاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية هي، في هذه المرحلة، **الاساس المادي** لذلك الفصل بين الوجه الوطني والوجه الاجتماعي في حركة التحرر الوطني. من هذا الاساس نفسه ننطلق في فهم ممارسات الطبقة العاملة في هذه المرحلة التي تتميز، من زاوية النظر البروليتارية، بكونها **مرحلة تكون هذه الطبقة**. هذا التمييز ضروري لفهم **موقع الدفاع** الذي كانت منه تنطلق الطبقة العاملة في ممارستها الطبقية، ولفهم **موقع الهجوم** الذي كانت منه تنطلق البرجوازية في هذه المرحلة التاريخية من حركة التحرر الوطني. «ان الوضع الطبقي والعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في مرحلة ما

قبل الاستقلال، بما في ذلك مرحلة النضال ضد الاستبداد العثماني، فسحت في المجال امام البرجوازية لكي تصوغ، وحدها، البرنامج السياسي، والفكري لحركة التحرر الوطني العربية. . . فاستطاعت، لفترة طويلة نسبياً، أن تحافظ على وضعها القيادي في الحركة الوطنية العربية بحكم ما تحقق تحت قيادتها من بعض المكتسبات لهذه الحركة، بما في ذلك تحقيق الاستقلال والجلاء في بعض البلدان». (كريم مروة ـ المرجع السابق ـ ص١٣ ـ ١٤). إن وجود البرجوازية، في حركة تكونها في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، في موقع القيادة من حركة التحرر ضد الاستبداد العثماني مكنها من ان تحافظ على موقعها القيادي في حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار، في هذه المرحلة من نهوضها الطبقي التي كانت فيها، بعد الحرب العالمية الاولى وحتى الاستقلال، في تناقض مع البرجوازية الامبريالية، في اطار علاقة التبعية البنيوية للامبريالية، وليس خارجاً عنها. من هذا الموقع القيادي الذي هو موقع سيطرتها الطبقية، رفعت البرجوازية الكولونيالية راية التحرر الوطني للهجوم على الطبقات الكادحة، وبشكل خاص على الحركة العمالية، لتقضي فيها، منذ البدء، على كل تطلع ممكن إلى **الاستقلال الطبقي** في تنظيم ثوري قادر على ان يضع الطبقة العاملة في خط صيروروتها الطبقية **كطبقة مهيمنة نقيض**، وبالتالي، كبديل عن القيادة الطبقية البرجوازية لحركة التحرر. هذا ما قامت به البرجوازية الكولونيالية، في مصر مثلاً، في ايام سعد زغلول، حين سحقت في المهد اول تنظيم شيوعي للطبقة العاملة. وهذا ما استمرت فيه طويلاً، في هدف القضاء على كل **استقلال طبقي** للطبقة العاملة داخل حركة التحرر الوطني، فكأنها كانت تدرك، بغريزتها الطبقية، ان الطبقة العاملة هي البديل التاريخي لقيادتها الطبقية، وهي وحدها قادرة، باستقلالها الطبقي نفسه، على السير بحركة التحرر هذه، في خط منطقها الضروري. لذا، كانت البرجوازية الكولونيالية، سواء التقليدية منها أم المتجددة، تحاول دوماً القضاء على هذا **الاستقلال الطبقي** للطبقة العاملة، في تكوين حزبها الشيوعي. وكانت الشروط التاريخية الخاصة بمرحلة نهوضها، من حيث هي مرحلة نهوض في طور ازمة الرأسمالية التبعية، تساعدها في ذلك، بل تحدد ممارستها الطبقية الهجومية هذه، لانها الشروط نفسها التي هي تعيق تطور حركة التفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية، بسبب من تطور هذه البنية في اطار علاقة التبعية البنيوية للامبريالية. وبغريزتها الطبقية **السليمة**، كانت الطبقة العاملة تدرك ضرورة استقلالها الطبقي للرد على الهجوم البرجوازي، فترفع من موقع الدفاع في ممارستها الطبقية، راية التحرر الاجتماعي، وتقع في ما ارادت لها البرجوازية ان تقع فيه من فصل التحرر الاجتماعي عن التحرر الوطني، من غير ان تدرك انها بهذا الفصل لا تؤكد استقلالها الطبقي الضروري بقدر ما هي تؤكد بالفعل تبعيتها

الطبقية. وكانت الشروط التاريخية الخاصة بمرحلة تكونها، من حيث هي مرحلة تكون في طور ازمة الرأسمالية التبعية، تدفعها إلى الوقوع، في ممارستها الطبقية، في هذا الشرك الذي نصبته لها البرجوازية، لانها الشروط نفسها التي هي تعيق حركة التفارق الطبقي في تطور البنية الاجتماعية، فتعيق بالتالي حركة استقلالها الطبقي في تميزها كطبقة مهيمنة نقيض.

لهذا الخطأ التاريخي الذي وقعت فيه الطبقة العاملة بوقوعها في الشرك البرجوازي دلالتان مترابطتان: فهو يدل على تلك الغريزة الطبقية السليمة، بقدر ما يدل، في الوقت نفسه، وبشكل تناقضي على حاجة هذه الغريزة إلى شكل آخر من الوعي النظري تصل فيه إلى ممارسة بروليتارية ثورية. معنى هذا ان **الشكل الممارسي** الذي كانت فيه الطبقة العاملة تؤكد استقلالها الطبقي هو نفسه الشكل الذي يحول، في ممارستها الطبقية، دون الوصول إلى هذا الاستقلال الضروري، لأن استقلالها الطبقي هذا ليس استقلالها **عن** الحركة التحررية الوطنية، بل هو استقلالها في هذه الحركة التي تجد شرط تحقيقها الضروري في هذا الاستقلال الطبقي للبروليتاريا فيها. بهذا الاستقلال تؤكد **البروليتاريا، ممارسياً**، ضرورة قيادتها للحركة التحررية، فيما هي تضع نفسها، في هذه الحركة بالذات، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض. إن هذا الشكل الذي كانت الطبقة العاملة تؤكد فيه استقلالها الطبقي، في هذه الشروط التاريخية الخاصة بمرحلة تكونها الطبقي، يدل، بحد ذاته على انها لم تكن بعد قد استقلت بالفعل، في حركة تفارقها الطبقي، فانعكس وضعها هذا فيه، وكان هذا الشكل الممارسي من تأكيدها استقلالها الطبقي يؤكد، في الحقيقة، **تبعيتها الطبقية**، بسبب من تطور حركة التفارق الطبقي في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية في اطار تلك العلاقة بالذات من التبعية البنيوية للامبريالية التي كانت هي العائق البنيوي لتلك الحركة التفارقية، في تحديدها لبنية هذه العلاقات من الانتاج. لم يكن بمقدور الطبقة العاملة، في هذه المرحلة التاريخية، أن تكون في قيادة الحركة التحررية، لأن قيادتها الطبقية لهذه الحركة تستلزم **بالضرورة** تكونها الطبقي **المستقل** بشكل تظهر فيه لنفسها، في ممارساتها الطبقية، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض. فوجودها إذن في هذا الوضع الفعلي من **التبعية الطبقية** هو الذي كان يمنعها، في هذا الشكل الممارسي نفسه من تأكيد استقلالها الطبقي، من أن تكون في موقع القيادة من حركة التحرر، أو من أن تطرح نفسها كبديل ثوري ضروري للقيادة البرجوازية. معنى هذا أن وضع التبعية الطبقية الذي كانت فيه، في هذه البنية من علاقات الانتاج الكولونيالية التي كانت تحدد حركة التفارق الطبقي فيها بشكل تحدها فيه وتلجمها، فتمنعها، بالتالي من التحقق أو التحرر، هو الذي حدد ضرورة وقوعها (نعني الطبقة العاملة) في ذلك الشرك البرجوازي. فرفعها راية التحرر الاجتماعي في وجه راية التحرر الوطني كبديل عنه، هو الذي منعها من أن تظهر على حقيقتها الطبقية التاريخية بمظهر البديل الضروري الثوري للقيادة البرجوازية، لأن التحرر الاجتماعي، في حركة

التحرر الوطني، ليس بديلاً عن التحرر الوطني، بل هو يمر **بالضرورة** بهذا التحرر نفسه، بمعنى أنه يتحقق في شكل تحرر وطني. لذا، تمكنت البرجوازية، في هذه المرحلة الأولى، بجر الطبقة العاملة إلى الوقوع في شركها، «من أن تظهر نفسها ـ على حد تعبير الرفيق نديم عبد الصمد ـ بأنها هي التي تدافع عن القضايا القومية، ومن أن تتهم الذين يطالبون بتطوير المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية بأنهم يعرقلون الحركة القومية».

ما المقصود بالتبعية الطبقية للطبقة العاملة؟ كيف تتحدد هذه التبعية وبالنسبة إلى أي طبقة تتحدد، في هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية التي تتميز بكونها ملجومة التفارق الطبقي، لا سيما في تلك المرحلة الأولى من نهوض البرجوازية في طور أزمة الرأسمالية التبعية؟

قلنا ان انسداد افق التطور الرأسمالي في وجه تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية، بسبب تلك العلاقة من التبعية البنيوية التي تربطها بالامبريالية، هو الذي يحول دون تحرر عملية التفارق الطبقي فيها بشكل تتمكن فيه الطبقة العاملة من ان تتميز في استقلالها الطبقي **كطبقة مهيمنة نقيض**. لكن لجم هذه العملية من التفارق الطبقي لا ينعكس في التبعية الطبقية للطبقة العاملة وحدها، بل هو ايضاً ينعكس في اثر اخر هو التبعية الطبقية للبرجوازية الكولونيالية. **فعلاقة التبعية البنيوية** للامبريالية، التي في اطارها تتطور البنية الاجتماعية الكولونيالية، هي التي تحدد اذن، وضع **التبعية الطبقية** للطبقتين الرئيسيتين فيها: البرجوازية والطبقة العاملة. لئن كان واضحاً القول ان البرجوازية الكولونيالية هي في علاقة من التبعية الطبقية مع البرجوازية الامبريالية، فالنسبة إلى أي طبقة اجتماعية تتحدد التبعية الطبقية للطبقة العاملة؟ لا شك في ان الطبقة هذه، بحكم خضوعها للسيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية، هي في تبعية طبقية مع هذه الطبقة المسيطرة. لكن ما نحاول مقاربته بهذا المفهوم من التبعية الطبقية للطبقة العاملة ليس، بالضبط، هذه العلاقة من خضوعها لسيطرة الطبقة المسيطرة بقدر ما هو العلاقة التي تربطها، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، بغيرها من الطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة مثلها لهذه السيطرة الطبقية. والعلاقة هذه تتحدد بالعلاقة تلك ـ والعكس بالعكس ـ بمعنى ان الشكل الذي تتحدد فيه العلاقة بين الطبقة العاملة والبرجوازية الكولونيالية، من حيث هي علاقة التناقض الطبقي بين الطبقتين الرئيسيتين، هو الذي يحدد شكل العلاقة بين الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات الكادحة، من حيث هي علاقة تناقض طبقي ثانوي بين الطبقة الرئيسية النقيض وغيرها من العناصر التي هي معها، **موضوعياً**، في طرف واحد من التناقض الرئيسي ضد الطبقة المسيطرة. حين نؤكد ان عملية التفارق الطبقي ملجومة في البنية الاجتماعية الكولونيالية، لا نعني، بالطبع، ان هذا التفارق الطبقي ضعيف او منعدم بين الطبقتين الرئيسيتين، بل العكس هو الصحيح، لأن بين

الاثنتين، على الصعيد الاقتصادي البحت، تفارقا هائلاً يلمس فيه العامل، بشكل مادي مباشر، انسحاقه الطبقي، فلا يتولد عنده الوهم الطبقي بامكانية ارتقائه إلى المستوى البرجوازي، او بامكان صيرورته برجوازياً، بسبب من انسداد افق التطور الرأسمالي بالذات في البنية الاجتماعية الكولونيالية، وبالتالي، بسبب التبعية الطبقية نفسها التي تربط البرجوازية الكولونيالية بالبرجوازية الامبريالية. ما نعنيه في هذا الذي نؤكده هو ان انسداد هذا الافق من التطور الرأسمالي يعيق تكون الطبقة العاملة ويسد عليها افق تطورها الطبقي، فيضعها في علاقة متجددة من التبعية الطبقية للبرجوازية الكولونيالية تمنعها من ان تتميز، في حقل الصراع الطبقي ضد هذه الطبقة المسيطرة، من غيرها من الطبقات الشعبية الكادحة، من حيث هي، بالتحديد، الطبقة المهيمنة النقيض. فالشكل الذي تمارس فيه، اذن، البرجوازية الكولونيالية سيطرتها الطبقية، في هذا الاطار البنيوي من انسداد افق التطور الرأسمالي، يحول دون ظهور الطبقة العاملة، ممارسيا، في شكل الطبقة المهيمنة النقيض، فتظهر البرجوازية هذه، بالتالي، كأنها الطبقة الاجتماعية الوحيدة القادرة على قيادة التطور التاريخي للبنية الاجتماعية بسبب من عدم ظهور البديل الثوري لقيادتها، في حقل ممارسات الصراع الطبقي. ان انسداد هذا الافق من التطور الرأسمالي يحول دون تحقق القانون الكوني لهذا التطور في ميله العام إلى القضاء على علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فيحول، بالتالي، دون تكون الطبقة العاملة في هذه البنية، في شكل الطبقة المهيمنة النقيض، بلجمه عملية التفارق الطبقي التي فيها تستقل الطبقة العاملة فتتميز، **بشكل رئيسي**، من الفئات الاجتماعية التي يتحدد وضعها الطبقي بانتمائها إلى علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية. فوضع التبعية الطبقية الذي كانت فيه الطبقة العاملة في تلك المرحلة من تكونها الطبقي هو، اذن، بالتحديد، هذا الوضع الذي هي فيه في علاقات الانتاج الكولونيالية غير قادرة على ان تتميز من هذه الفئات الاجتماعية التي يشار اليها بعبارة **البرجوازية الصغيرة**، والتي لا يفصلها عنها، بسبب لجم عملية التفارق الطبقي، ذلك **الحد الفاصل** الذي هو ضروري لتمييزها في حقل الممارسات الطبقية، كطبقة مهيمنة نقيض.

فتبعيتها الطبقية اذن تتحدد بالنسبة إلى هذه الفئات من البرجوازية الصغيرة بالذات، اكثر منها بالنسبة إلى البرجوازية الكولونيالية المسيطرة. وانعدام هذا الحد الطبقي الفاصل، في حقل الصراع الطبقي، بين ممارساتها الطبقية كطبقة مهيمنة نقيض، والممارسات الطبقية لهذه البرجوازية الصغيرة، هو الذي يضعها في علاقة من التبعية الطبقية مع هذه الفئات هي علاقة عدم تفارقها، او عدم تميزها منها.

من موقع هذه التبعية الطبقية كانت الطبقة العاملة تنطلق في تأكيد استقلالها الطبقي ضد

البرجوازية الكولونيالية، فترفع شعارات لا تتلاءم مع مهمات تلك المرحلة الاولى من حركة التحرر الوطني، بل بالعكس تدل على وقوعها في ذلك الشرك البرجوازي من الفصل بين الوجه الوطني والوجه الاجتماعي للحركة التحررية. من هذه الشعارات مثلاً، شعار السوفياتات العمالية في مصر **١٩١٩ - ١٩٢٤**، وشعار حكومة العمال والفلاحين في سوريا ولبنان **١٩٣٠**. ويدل رفع هذه الشعارات، في هذه المرحلة بالذات، على مدى تأثير الحركة الثورية العالمية، لا سيما بعد ثورة اوكتوبر العظمى، في الحركة الثورية العربية، وفي تكون احزاب الطبقة العاملة وتوجه نضالاتها في خط تأكيد استقلالية الطبقة العاملة. ويدل ايضاً، في الوقت نفسه، وبشكل تناقضي، على الصعوبة التي كانت تجدها الطبقة العاملة وتوجه نضالاتها في خط تأكيد استقلالية الطبقة العاملة. ويدل ايضاً، في الوقت نفسه، وبشكل تناقضي، على الصعوبة التي كانت تجدها الطبقة العاملة واحزابها في فهم الجوهر التاريخي للحركة التحررية الوطنية، وبالتالي، في فهم هذه الضرورة التاريخية لوجودها في موقع القيادة من هذه الحركة، كشرط ضروري لانعتاقها من تبعيتها الطبقية هذه. كانت العلاقة الكولونيالية، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية للامبريالية، هي التي تضع الطبقة العاملة في تبعيتها الطبقية هذه. لذا كانت حركة التحرر الوطني من هذه العلاقة هي نفسها الحركة التي فيها تتحرر الطبقة العاملة من تبعيتها هذه، فتتكون، في استقلالها الطبقي، في شكل الطبقة المهيمنة النقيض، اي في شكل هذه الطبقة التي يكمن **دورها التاريخي** في تحرير البنية الاجتماعية الكولونيالية من علاقة تبعيتها البنيوية للامبريالية، وبالتالي، في تحويل علاقات الانتاج القائمة فيها، التي، بتجددها، يتجدد وضع التبعية الطبقية للطبقة العاملة.

في هذا القول، في الظاهر، حلقة مفرغة: هذه التبعية الطبقية تمنع الطبقة العاملة من ان تتكون في شكل الطبقة المهيمنة النقيض، وتكونها الطبقي المستقل في هذا الشكل ضروري لخروجها من تلك التبعية التي تتجدد، باستمرار، بتجدد العلاقة الكولونيالية. الحلقة هذه ليست مفرغة الا في ضوء منطق التماثل الشكلي الذي تنحصر عنده الحركة التاريخية في حركة تكرار تتماثل فيها بنية علاقات الانتاج بذاتها، فتتأكد بتجددها المستمر، وتنغلق على ذاتها بشكل تصير فيه من التاريخ **مطلقاً يتكرر**، بدلاً من ان تكون فيه في **انتقال** تخرج به من حركة تكرار التماثل. أما في ضوء منطق التناقض، فالحلقة تلك هي حركة التناقض الطبقي نفسه في تطور البنية الاجتماعية التي **تتخالف**، في حركة تجددها بالذات، بانتقالها من مرحلة إلى اخرى، بشكل تجدفيه في المرحلة الجديدة ما لم تكن تجده في المرحلة السابقة من شروط ضرورية للخروج من الحلقة التي كانت فيها في المرحلة السابقة. فوجود المراحل هذه، في اختلافها، في تطور البنية الاجتماعية يدل على ان حركة

تجدد هذه البنية، في اطار نمط الانتاج الواحد، ليست **حركة تماثل** بقدر ما هي **حركة تخالف**، أو قل إنها حركة تماثل، في زمان نمط الانتاج الواحد، تتخالف فيها البنية من مرحلة إلى أخرى بتخالف حركة الصراعات الطبقية فيها، وبالتالي، بتخالف طرفي التناقض الرئيسي في هذه الحركة. وهي حركة تخالف، من مرحلة إلى اخرى، تتماثل فيها البنية الاجتماعية بتماثل نمط الانتاج المسيطر الذي تنتمي اليه. ولأن الحركة هذه حركة تخالف هي، في نهاية التحليل، حركة تمرحل البنية الاجتماعية نفسها، فان الحلقة التي تكلمنا عليها ليست مفرغة الا في ضوء ذلك المنطق من التماثل الذي هو منطق الايديولوجية البرجوازية التي تجد مصلحتها الطبقية الاولى في ابقاء الطبقة العاملة في ذلك الوضع من التبعية الطبقية، وبالتالي، في ان تحمل إلى المطلق ما ليس من التاريخ سوى مرحلة، وفي ان تسد عليه طريق انتقاله إلى مرحلة اخرى. هذا ما يفسر لنا المحاولات التي قامت ولا تزال تقوم بها البرجوازية الكولونيالية للقضاء على محاولات الطبقة العاملة للخروج من تبعيتها الطبقية، بانتهاجها خطا سياسياً هو خط استقلالها الطبقي نفسه الذي يلتحم فيه، في ممارسات صراعها الطبقي، وجها حركة التحرر الوطني. وفي هذه المحاولات بالذات، وفي تجددها المستمر، دليل على ان ما لم تكن الطبقة العاملة غير قادرة عليه في مرحلة تكونها الطبقي قد صار ممكنا في مرحلة لاحقة حين تحقق بالفعل، اي بشكل ممارسي، فشل البرجوازية في قيادة حركة التحرر الوطني، فظهرت، بهذا الفشل نفسه، في حقل الصراع الطبقي، الضرورة التاريخية في تغيير الطابع الطبقي من هذه الحركة، بانتقال قيادتها إلى البروليتاريا. نستخلص مما سبق ان وضع التبعية الطبقية الذي كانت فيه الطبقة العاملة قد انعكس، في ممارساتها الطبقية وفي ممارسات احزابها، في هذا الشكل نفسه الذي كانت تؤكد فيه استقلالها الطبقي برفع تلك الشعارات التي كانت تستبق فيها مهمات تلك المرحلة التاريخية المحددة من حركة التحرر الوطني، **فتقفز عنها** بشكل كانت فيه تؤكد **انعزالها الطبقي** عن الجماهير الكادحة، فيما هي كانت تؤكد فيه استقلالها الطبقي عن البرجوازية الكولونيالية. لهذا، تمكنت البرجوازية من ان تظهر، في حقل الصراع الطبقي، كأنها الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة الحركة التحررية، بل على قيادة هذه الجماهير نفسها التي لم تكن قادرة، بذاتها، على رؤية الحد الطبقي الفاصل بين مصالحها الطبقية ومصالح البرجوازية المسيطرة، بسبب عجز الطبقة المهيمنة النقيض وعجز احزابها عن تحديد خط سياسي **مستقل** عن الخط السياسي البرجوازي ونقيض له، وقادرة، بالتالي، على تحرير تلك الجماهير الكادحة من خضوعها لسيطرة البرجوازية، في تبعيتها لها. «فاحزاب الطبقة العاملة، بوصفها قوة طليعية، لم تتمكن ـ كما يقول الرفيق مروة ـ من صياغة برنامج يبلور بوضوح المصالح **المستقلة** عن

البرجوازية للجماهير الكادحة ويحدد اتجاه النضال وافاقه ويشكل بديلاً عملياً متكاملاً للبرنامج الذي قدمته البرجوازية، رغم ان هذه العملية بدأت تاريخياً بولادة هذه الاحزاب»[1]. معنى هذا ان مع ولادة الاحزاب الشيوعية، دخل نضال الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في الحركة الوطنية في مرحلة جديدة هي بداية العملية التاريخية لاستقلال هذا النضال عن الخط السياسي البرجوازي الذي سارت فيه الحركة هذه. وبرغم هذا، اي برغم ما لوجود حزب شيوعي في الحركة التحررية الوطنية من اهمية بالغة في تحديد الخط العام لهذه الحركة، باظهار التناقض الطبقي فيها بين الخط البروليتاري والخط البرجوازي، فان النضال الجماهيري لم يكتسب استقلاله الطبقي الذي كان من المفروض ان يكتسبه مع ولادة الاحزاب الشيوعية، لأن هذه الاحزاب لم تكن قادرة، في بدايات نضالها «على استيعاب النظرية الثورية بشكل يمكنها من صياغة خط يتفق مع الأوضاع والظروف الموضوعية ويجنبها الوقوع في بعض المواقف الانعزالية، لا سيما فيما يتعلق بالربط الديالكتيكي الصحيح بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة وللجماهير الكادحة، وبين القضايا القومية» (المرجع نفسه، ص ٤٤) وبتعبير اخر، ان الاحزاب الشيوعية لم تتمكن، في هذه المرحلة التاريخية، من صياغة **الخط البروليتاري لحركة التحرر الوطني**، فكان الخط الذي سارت فيه، برفعها تلك الشعارات، في الظاهر خطاً بروليتارياً، (حكومة العمال والفلاحين)، وفي الحقيقة **خطا برجوازيا صغيرا**، لانه، بالتحديد، **خط انعزالي «يساري»**، انعكس فيه وضع التبعية الطبقية الذي كان يميز الطبقة العاملة في مرحلة تكونها التاريخي، أي في هذه المرحلة التي لم تكن بعد فيها قد تفارقت طبقياً من تلك الفئات الاجتماعية الواسعة التي يغلب عليها الطابع البرجوازي الصغير، بسبب انتمائها إلى علاقات من الانتاج سابقة على الرأسمالية. ليس بهذا الخط الانعزالي اذن تؤكد الطبقة العاملة استقلالها الطبقي، بل به تؤكد، بالعكس، تبعيتها الطبقية، لانه يعبر عن الانحراف البرجوازي الصغير في ممارساتها الطبقية، وبه تؤكد، بالتالي، عدم فهمها لضرورة «الربط الديالكتيكي الصحيح» لوجهي حركة التحرر الوطني. هذا الخط الذي قاد إلى الفصل بين هذين الوجهين، وإلى انعزال الطبقة العاملة عن حلفائها الطبقيين، هو اذن وليد الايديولوجية البرجوازية الصغيرة في ممارساتها الطبقية. أما الايديولوجية البروليتارية، اي النظرية الماركسية اللينينة، فعلى نقيض ذلك تماماً، تؤكد ان **الاستقلال الطبقي** للطبقة العاملة لا يعني **انعزالها الطبقي** بل، بالعكس، يستلزم منها اقامة تحالف طبقي واسع تعزل فيه عدوها الطبقي الرئيسي. والتحالف هذا

---

(١) المرجع نفسه - ص١٤.

يختلف باختلاف المرحلة التاريخية التي يمر بها تطور البنية الاجتماعية. فلا تعارض اذن بين الاستقلال الطبقي والتحالف الطبقي الا في ذلك الانحراف «اليساري» البرجوازي الصغير الذي يغلّب التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي، في القفز عن المراحل، وبالتالي، في العجز الممارسي عن تحديد المهمات الخاصة بكل مرحلة.

٣ ـ المؤتمر الثاني

ونقد الانحراف «اليساري»

لئن نحن توقفنا طويلاً عند قضية الفصل هذه بين وجهي حركة التحرر الوطني، فلأنها قضية معقدة تترابط فيها عدة قضايا ـ كما رأينا ـ ولأن لها، بوجه خاص، علاقة مباشرة بقضية التحالفات الطبقية في العملية الثورية، ولان لها علاقة مباشرة بتحديد الخط الطبقي الفاصل في حركة التحرر الوطني بين الخط البروليتاري والخط البرجوازي. فهي إذن لا تنحصر في مرحلة واحدة من هذه الحركة ـ كالمرحلة الأولى ـ بل تخص الحركة بكاملها، في شتى مراحلها، لا سيما في مرحلتها الراهنة ـ المقبلة. لذا، سنتابع تحليل هذه القضية المعقدة انطلاقاً من قراءة بعض المقتطفات التي تتضمنها وثيقة أساسية من وثائق الحزب الشيوعي اللبناني، هي تقرير اللجنة المركزية الذي قدمه الامين العام الرفيق نقولا شاوي في المؤتمر الثاني للحزب، بعنوان «خمسة وعشرون عاما من النضال». (سنرجع، في قراءتنا هذه، إلى النص الوارد في كتاب: نقولا شاوي ـ كتابات ودراسات ـ دار الفارابي).

اول ما نلحظه في هذا التقرير، في ما له علاقة بموضوعنا، هو ان الحزب الشيوعي اللبناني اعتمد، في ممارسته السياسية، خطا طبقياً واضحاً يقوم، بالتحديد، على هذا الربط الضروري بين وجهي حركة التحرر الوطني، في وقت مبكر جداً، منذ سنة ١٩٤٣، في مرحلة نهوض النضال الشعبي، بعد انتزاع الاستقلال من المستعمرين الفرنسيين. في عرضه للمهمات الاساسية التي طرحها الحزب امامه بعد تحقيق الاستقلال، يقول الرفيق نقولا شاوي ما يلي:

«مع تقديره الموضوعي لاهمية هذا الانتصار الوطني الذي تمثل ببروز كيان لبنان على الصعيد الدولي، فقد رأى (الحزب) ان من واجبه التأكيد على اننا: «لم نبلغ بعد امانينا، واننا في بدء مرحلة جديدة... فامام البلاد قضية الاستقلال السياسي الصحيح بمعناها التام الكامل، وامامها قضية بسط النفوذ الوطني على جميع الميادين والمرافق الوطنية،

امامها قضية الصلاحيات وقضية المصالح المشتركة والجمارك، ومراقبة الشركات الاجنبية، وغيرها من القضايا الهامة التي لا بد لها من حلول ويحتاج حلها إلى يقظة وحزم، وسهر وتعب. . .»، والتي هي ـ يستخلص الرفيق شاوي ـ من المقومات الاساسية للدولة المستقلة. وقد بين الحزب في تلك الفترة «ان العمل لاستتمام معالم الاستقلال لا ينفي، بل يوجب السعي للاستفادة من كل امكان وكل فرصة وكل سانحة لتحقيق جميع الاصلاحات الوطنية، الادارية والاقتصادية والمالية والتعليمية والصحية، التي تقضي بها حالة البلاد: كفتح مدارس جديدة في المدن والقرى، ومكافحة الامراض والاوبئة، ومعالجة الغلاء، وتوزيع الضرائب بعدل. . .» أي اننا نلاحظ، يقول الرفيق شاوي، ان الحزب في الوقت الذي كان يربط فيه مهام النضال الوطني بمهام تحقيق المطالب الاجتماعية الاصلاحية ـ وهي الميزة التي ينفرد بها بين القوى والتنظيمات السياسية القائمة انذاك ـ قد طرح برنامجاً نضالياً للمرحلة المقبلة. وقد طور هذا البرنامج واستكمل في بنود الميثاق الوطني حول الخطوط العامة التالية:

أولاً: النضال في سبيل استكمال استقلال لبنان وتحرره الوطني.

ثانياً: النضال في سبيل تأمين الحريات الديمقراطية العامة والفردية والعمل على توسيعها. .

ثالثاً: النضال في سبيل تمتين روابط التضامن الاخوي بين لبنان وسائر الاقطار العربية، وتطوير العلاقات الاقتصادية بينها وبينه.

رابعاً: النضال في سبيل رفع مستوى البلاد الاقتصادي، بتطوير الصناعة و الزراعة وتعميم الري وتحسين المواصلات، وبسط السيادة الوطنية على المؤسسات المالية والصناعية والتجارية الاجنبية، وحماية صغار المنتجين في المدينة والقرية ومساعدتهم، واعادة النظر بتوزيع الضرائب باتجاه تخفيف الأعباء عن الجماهير الشعبية وصغار المنتجين.

خامساً: حماية العمال بوضع تشريع للعمل يحفظ حقوقهم وينظم العلاقات بينهم وبين اصحاب العمل، معالجة البطالة ومكافحة البؤس والفقر واتخاذ التدابير لتأمين معيشة الجماهير الشعبية.

سادساً: النضال في سبيل القضايا المطلبية لمختلف فئات السكان، والمطالب الاجتماعية العامة. . .».

والخلاصة التي يخرج بها تقرير اللجنة المركزية من هذه المرحلة من نضال الحزب في خط الربط بين مهمات التحرر الوطني ومهمات التحرر الاجتماعي هي أن: «المؤتمر الأول وقراراته فتح أمام الحزب آفاقاً واسعة للنضال بنشاط أكثر على الصعيدين الوطني والعربي». (المرجع المذكور ـ

ص ٢٤٧ ـ ٢٤٩). ويعود الرفيق شاوي، في موضع آخر من هذا التقرير، إلى هذه القضية الرئيسية، فيؤكد صحة الخط العام الذي انتهجه الحزب في الربط، في ممارسته السياسية، بين الوجه الوطني والوجه الاجتماعي من حركة التحرر الوطني، في تلك المرحلة الخصبة من نضاله بعد الاستقلال، ويقول:

«وإذا كان محور نشاط الحزب قد دار، بصورة أساسية، في هذه الفترة (التي تمتد من الاستقلال إلى الجلاء، أي من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٦)، حول قضية الجلاء، بوصفها القضية الرئيسية التي يجابهها الشعب والوطن، وما رافق ذلك من عمل تنظيمي، خاصة في صفوف الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة، فإنه، في الوقت نفسه، أعار اهتماماً كبيراً لميادين النضال الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية. وكان الحزب ينظر إلى هذه النضالات، أولاً، بوصفها جزءاً من المعركة الرئيسية ضد النفوذ الأجنبي، وخاصة الانكليزي، الذي كان يسيطر عن طريق «مركز تموين الشرق الأوسط» وتحكمه بالقطع النادر والسيطرة على سياسة الاستيراد والتصدير في المواد الرئيسية (بما فيها المواد الغذائية الأساسية: السكر، والرز، والقمح)، الأمر الذي كان يحول دون تطور البلاد الاقتصادي سواء من حيث وتائر التطور، أم من حيث اتجاه هذا التطور. ثانياً، بوصفها ضرورة لتحقيق مطالب الشعب الحيوية الملحة بمكافحة الغلاء، وتنظيم شؤون الاعاشة، ومعالجة البطالة، وتحقيق مطالب العمال في تحديد ساعات العمل بثماني ساعات وحماية أجورهم من خطر التخفيض، وتحقيق مطالب الفلاحين بحمايتهم من استبداد الدرك والاقطاعيين، وتحسين شروط المحاصصة التي يفرضها كبار الملاكين عليهم، والاهتمام بأحوال صغار التجار وبمطالب صغار الموظفين، وتخفيض الضرائب عن جماهير الشعب بصورة عامة».

ويتابع الرفيق نقولا شاوي فيقول في تقرير اللجنة المركزية: «كان هذا الخط الذي أخذ به الحزب عن اندماج قضايا التحرر الوطني بالنضال الاقتصادي والاجتماعي واضحاً في جميع مراحل النضال. فقد كتب الرفيق فرج الله الحلو منذ تموز ١٩٤٤ يقول: إن ميزة الشيوعيين «أنهم لا يفصلون النضال الوطني للتحرر من النفوذ الأجنبي عن النضال من أجل تحسين حياة الشعب ورفع مستواه المادي والثقافي... وقد برهن الشيوعيون منذ أن وجدوا في هذه البلاد، انهم يجيدون النضال في الدفاع عن خبز الشعب ومعيشته كما يجيدون النضال من أجل الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية» (المرجع نفسه ـ ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨).

لن نعتذر من القارىء عن ايراد هذا المقطع الطويل من تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثاني للحزب، لأن اعادة قراءته ضرورية لاستخلاص ما يتضمنه من دروس نظرية تساعد على فهم القضية التي نحن بصدد معالجتها. ربما كان من المفيد هنا الاشارة إلى أن المؤتمر الثاني للحزب قد انعقد في صيف ١٩٦٨، بعد أزمة خرج منها الحزب سليماً قوياً بخط سياسي يصحح فيه الانحراف «اليساري» الانعزالي الذي وقع فيه مرتين: الأولى

سنة ١٩٤٨، والثانية سنة ١٩٦٠، ويستعيد القدرة على النظر في أخطائه السابقة، وعلى رؤية الاختلاف بين الخط الصحيح الذي كان ينتهجه في فترة ما بعد الاستقلال، والخط غير الصحيح الذي انتهجه في انحرافه هذا، وبالتالي، على تحديد الأسباب الفعلية لصحة الخط الأول ولعدم صحة الخط الثاني. لكن ما نود التركيز عليه في هذا المجال هو أن هذا النظر في خمسة وعشرين عاماً من نضال الحزب لا يمكن عزله عن الشروط التاريخية التي تم فيها، وهي الشروط الخاصة بمرحلة تاريخية محددة من حركة التحرر الوطني في لبنان وفي العالم العربي. هذه الشروط التي استفاض في تحليلها برنامج الحـزب هي بالتحديد، شروط **مرحلة الأزمة** في قيادة الحركة التحررية التي، في مرحلتها الراهنة ـ المقبلة هذه، لم يعد بالامكان السير فيها إلا في خط تشابك مهماتها الوطنية بمهماتها الاجتماعية. ففي ضوء هذه الشروط من وضوح تشابك هذه المهمات في حقل الصراع الطبقي، جرى النظر في ربع قرن من نضال الحزب، فكان الحاضر مضيئاً لماضيه بنقد يكشف فيه ما يجب أن يمتد فيه ـ وهو الصحيح ـ وما يجب أن يحذر منه وهو غير الصحيح، أو الخطأ، أو الانحراف. وبتعبير آخر، إن صحة الخط السياسي للحزب، في هذه المرحلة التاريخية بالذات من نضاله التي دخل فيها بمؤتمره الثاني، هي التي تمكنه من اقامة الحد الطبقي الفاصل في تاريخه النضالي بين خط صحيح انتهجه، وبين انحراف، كان مؤقتاً، وقع فيه ثم تخطاه. فما هو الصحيح في هذا الخط، وما هو الانحراف فيه؟

في تقرير اللجنة المركزية نجد الجواب على هذا السؤال، ونجد في الجواب ما نريد استخراجه من تحديد نظري لحركة التحرر الوطني. واضح ان صحة الخط الذي انتهجه الحزب، بعد مؤتمره الاول المنعقد في اوائل ١٩٤٤، تكمن في هذا الربط بين مهمات التحرر الوطني ومهمات التحرر الاجتماعي، في هذه المرحلة بالذات من نهوض البرجوازية اللبنانية. واذا نحن أنعمنا النظر في الخطوط العامة للبرنامج النضالي الذي طرحه الحزب في هذه المرحلة، فحدد مهماتها، رأينا ان في ذلك الربط بين المهمات نقدا مباشراً للخط البرجوازي: «فالنضال في سبيل استكمال استقلال لبنان وتحرره الوطني. . .» يوجه الاتهام إلى البرجوازية ويكشف عن خطها الطبقي الذي لا يقود إلى استكمال هذا الاستقلال وتحقيق هذا التحرر، كما ان مهمة «النضال في سبيل تأمين الحريات الديمقراطية العامة والفردية والعمل على توسيعها. . .» تعني، بشكل ممارسي، ان القيادة البرجوازية لهذه المرحلة التاريخية لا تقود إلى تحقيق هذه المهمة او غيرها من المهمات التي حددها برنامج نضال الحزب، فلا بد اذن من النضال، **ضد البرجوازية**، في سبيل تحقيق هذه المهمات الديمقراطية الوطنية (أي البرجوازية) ولا بد، لتحقيقها، من تعبئة الجماهير، بقيادة اخرى غير القيادة البرجوازية. بهذا الوضوح في تحديد مهمات المرحلة، وفي الربط بين الوجه

الوطني والوجه الاجتماعي للحركة التحررية، تمكن الحزب من ان يطرح برنامجاً مرحلياً بديلاً عن البرنامج البرجوازي، اي انه تمكن من ان يرسم في حقل الصراع الطبقي، امام الجماهير وللجماهير، الخط الطبقي الفاصل بين خطه البروليتاري الصحيح الخاص بهذه المرحلة بالذات، وبين الخط البرجوازي، فاظهر، بالتالي، بشكل عملي ممارسي، ان القيادة البرجوازية ليست القيادة الطبقية الوحيدة التي هي قادرة على تحقيق مهمات هذه المرحلة التاريخية، بل ان ثمة قيادة طبقية اخرى هي المؤهلة للنجاح في ما تفشل في تحقيقه البرجوازية، وهي المؤهلة للسير بالحركة التحررية الوطنية في خط منطقها التاريخي الضروري. معنى هذا ان صحة الخط الذي انتهجه الحزب في مؤتمره الاول وبعده، تكمن في انه اوجد في حقل الصراع الطبقي النقيض الثوري للخط البرجوازي في حركة التحرر الوطني، فحدد، بالتالي، سير هذه الحركة بالتناقض الطبقي الممارسي القائم فيها بين خطه البروليتاري وبين الخط البرجوازي. بهذا التحديد، ظهرت الطبقة العاملة، حتى في هذه المرحلة من نهوض البرجوازية اللبنانية، على حقيقتها التاريخية الفعلية، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، بمعنى انها ظهرت، في **استقلالها الطبقي** بالذات، وبالتالي، في صيرورتها، الطبقية، قادرة على ان تقود، بدلاً من البرجوازية، الجماهير الشعبية في معركة التحرر الوطني، لانها تمكنت، بقيادة حزبها الطليعي، من ان تطرح امام هذه الجماهير برنامجاً للنضال هو الذي يتفق مع مصالحها الطبقية. هنا بالذات، نرى الوجه الرئيسي في صحة الخط السياسي الذي انتهجه الحزب في ربطه، في ممارسته السياسية، بين مهمات التحرر الوطني ومهمات التحرر الاجتماعي. هذا الوجه الرئيسي هو العلاقة الضرورية بين **الاستقلال الطبقي** للطبقة العاملة، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض، وبين **تحالفها الطبقي** مع أوسع الفئات الاجتماعية التي لها مصلحة في ان تكون في هذا التحالف. فعلى نقيض شعار حكومة العمال والفلاحين الذي رفع سنة ١٩٣٠، متجاهلاً مصالح الفئات الاجتماعية الاخرى المتضررة من سيطرة البرجوازية، والذي يفترض، ضمنياً، امكان وجود سلطة عمالية فلاحية في ظل السيطرة الاستعمارية نفسها، يتوجه برنامج النضال الذي طرحه الحزب في مؤتمره الأول إلى أوسع الفئات الاجتماعية الخاضعة لسيطرة البرجوازية، فلا ينحصر في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحدها، بل ينطلق من ضرورة الدفاع عن مصالح هذه الطبقة وعن مصالح حلفائها الطبقيين في هذه المرحلة، او قل عن مصالح هذه الفئات الاجتماعية الواسعة التي يتوجه اليها الحزب في نضاله من اجل ان ترى مصلحتها الطبقية في ضرورة تحالفها مع الطبقة العاملة. فمن موقع استقلالها الطبقي اذن، وليس من موقع تبعيتها الطبقية، تنطلق هذه الطبقة، بقيادة حزبها الشيوعي، في اقامة هذا التحالف الطبقي

الضروري، فاستقلالها هذا هو الذي يمكنها من اقامة هذا التحالف، لانها فيه، كطبقة مهيمنة نقيض، قادرة على تحديد مهمات المرحلة التاريخية، وبالتالي، على تحديد حلفائها الطبقيين. اما في تبعيتها الطبقية التي تمنعها من الظهور، في ممارساتها الطبقية، كطبقة مهيمنة نقيض، فهي غير قادرة على ذلك. والاستقلال الطبقي هذا، كالتبعية الطبقية، يتحددان، في نهاية التحليل، في حقل ممارسات الصراع الطبقي، **بالخط السياسي** الذي ينتهجه الحزب، اذا كان خطا بروليتاريا او خط برجوازيا صغيرا. لذا، «فتح المؤتمر الاول وقراراته امام الحزب افاقا واسعة للنضال بنشاط اكبر على الصعيدين الوطني والعربي»، لان الخط الطبقي الصحيح الذي انتهجه الحزب في ممارسة نضاله المرحلي، في اطار تحالف طبقي واسع، من موقع الاستقلال الطبقي للطبقة العمالية، كان يرتكز بالتحديد، إلى هذا الربط بين الوجه الوطني والوجه الاجتماعي لحركة التحرر الوطني، اي لحركة الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية في لبنان. فالفصل بين هذين الوجهين هو الذي قاد إلى رفع شعار حكومة العمال والفلاحين، وبالتالي، الى انتهاج **خط سياسي انعزالي**، والربط بينهما، في الممارسة السياسية، هو الذي قاد، وهو الذي يقود إلى انتهاج خط بروليتاري صحيح، هو خط **التحالف الطبقي الضروري للطبقة العاملة مع اوسع الفئات الاجتماعية التي لها مصلحة في النضال ضد سيطرة البرجوازية المسيطرة**. في اطار هذا التحالف، تتأكد استقلالية الطبقة العاملة، بشكل ممارسي، وتتأكد قدرتها على ان تكون، وعلى ان تصير الطبقة المهيمنة النقيض، اي قطب التحالف هذا ومحوره ضد الطبقة المسيطرة. وتظهر اهمية هذا الربط بين وجهي حركة التحرر الوطني في المقطع الاخير من النص الذي اوردنا، في القول ان الحزب كان ينظر إلى تلك النضالات الاقتصادية والاجتماعية «اولا، بوصفها جزءاً من المعركة الرئيسية ضد النفوذ الاجنبي... الذي كان يحول دون تطور البلاد الاقتصادي سواء من حيث وتائر التطور، ام من حيث اتجاه التطور. ثانياً، بوصفها ضرورة لتحقيق مطالب الشعب الحيوية الملحة... ومطالب العمال... ومطالب الفلاحين وصغار التجار وصغار الموظفين... وجماهير الشعب بصورة عامة». ما يجب ان نراه هنا هو ان ذلك الربط ليس في الممارسة السياسية للحزب خطا طبقياً يحدد مهمات النضال، الا لانه قائم اصلاً في الواقع الاجتماعي نفسه، بمعنى ان النضال الاقتصادي الاجتماعي نفسه كان، في تلك المرحلة، يتحدد بشكل مباشر كنضال وطني ضد النفوذ الاجنبي، وضد علاقة التبعية التي كان يفرضها على الاقتصاد الوطني، في تحديده وتائر تطوره واتجاه هذا التطور، لانه كان، بشكل رئيسي نضالاً ضد الشركات الاجنبية، مثل سكة الحديد والكهرباء، والترامواي والريجي. وكانت الطبقة العاملة في مركز هذا النضال، يشهد على هذا حركة الاضرابات العمالية العارمة سنة ١٩٤٥، التي

جوبهت بالقمع والرصاص. ولعل ما ساعد على رؤية هذا الترابط، في ممارسة الصراع الطبقي، بين وجهي الحركة التحررية، هو ان هذه الحركة كانت في تلك المرحلة موجهة، بشكل رئيسي، ضد السيطرة الاقتصادية الاجنبية، فكان النضال الاقتصادي المطلبي يتخذ، بهذا، طابعاً وطنياً مباشراً. اما في مرحلة لاحقة، حين تثبتت السيطرة الاقتصادية البرجوازية اللبنانية، لا سيما في اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات، فان العلاقة بين النضال الاقتصادي والنضال الوطني لم تعد بمثل ذلك الوضوح الذي كانت فيه في المرحلة السابقة، بمعنى انها لم تعد ظاهرة للعين التجريبية المباشرة، فصار من الضروري انتاج معرفتها النظرية في ممارسة الصراع الطبقي نفسه. وبتعبير اخر، ان علاقة التجابه المباشر في الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي بين الطبقة العاملة ورأس المال الاجنبي تكتسب بالضرورة طابعاً وطنياً مباشراً لا يظهر فيها، في مباشرته، حين تكون بين الطبقة العاملة ورأس المال المحلي. وعدم ظهوره هذا لا ينفي وجوده، بل يؤكده ويدل على ان له، في هذه العلاقة، شكلاً آخر أكثر تعقيداً، هو الشكل نفسه الذي يتحدد فيه الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية، بالضرورة، كصراع وطني، بحكم علاقة التبعية البنيوية التي تربط هذه البنية، في تطورها، للامبريالية. وربما كانت الصعوبة التي وجدتها الطبقة العاملة، في مرحلة لاحقة، في ربط صراعها الطبقي بحركة التحرر الوطني تعود، في وجه من وجوهها، إلى هذا التعقد الموضوعي الذي هو الشكل الجديد ـ أو قل للدقة، المتجدد ـ الذي انتقلت إليه علاقة التبعية البنيوية للامبريالية في حركة تجددها المستمر، بانتقال السلطة السياسية من البرجوازية الامبريالية إلى البرجوازية الكولونيالية، أي بانتقال البنية الاجتماعية اللبنانية من شكل التبعية «المباشرة» في ظل الانتداب، إلى شكل التبعية «غير المباشرة» في ظل الاستقلال والجلاء. ومهما يكن من أمر، فإن صحة الخط السياسي للحزب في الدفاع، في برنامجه النضالي المرحلي، ليس عن مطالب العمال والفلاحين وحدهم بل عن مطالب صغار التجار ايضاً وصغار الموظفين وجماهير الشعب بصورة عامة، وفي إظهاره العلاقة الممارسية بين تحقيق هذه المطالب وتحقيق السيادة الوطنية بالتحرر من السيطرة الأجنبية، وضعت الحزب في قلب الحركة الوطنية، فأصبح «قوة سياسية في حياة البلاد لا يمكن تجاهل رأيها ونشاطها» (المرجع نفسه، ص ٢٨٦).

وفي مكان اخر من التقرير نقرأ ما يلي: «وبفضل سياسة الحزب الوطنية، ودفاعه عن المطالب الشعبية والديمقراطية، في جو دولي ملائم، ازداد عدد اعضاء الحزب بصورة هائلة. ففي حين كان عدد اعضاء الحزب في لبنان صبيحة القضاء على حكم الفيشيين، حوالي ١٥٠٠ عضو، اصبح عددهم حوالي ضعفي هذا الرقم اثناء انعقاد المؤتمر الاول في

اواخر ١٩٤٣ واوائل ١٩٤٤. وقفز هذا العدد إلى ١٥٠٠٠ عضو في اواخر ١٩٤٥، ثم إلى ٢٠ الفا في اواسط ١٩٤٧، منتشرين في سائر الانحاء اللبنانية» (المرجع نفسه، ص ٢٧٢). هذا الانتشار للحزب كان نتيجة طبيعية لخطه الوطني الصحيح الذي سلك فيه «سياسة التعاون والتنسيق مع جميع القوى والعناصر المستعدة للنضال في سبيل هذه الاهداف، رغم ما كان يشوب موقف هذه القوى والعناصر في هذه المرحلة او تلك، من تردد وعدم حزم» (ص ٢٧٢). هذه السياسة التي كانت تفرضها طبيعة المرحلة التاريخية، من حيث هي مرحلة من مراحل التحرر الوطني، كانت تستلزم، اذن، اقامة تحالف طبقي واسع بقدر ما كانت تستلزم، في آن معاً، تأكيد الاستقلال الطبقي للطبقة العاملة والعمل على تدعيمه، في اطار هذا التحالف في الحركة الوطنية. لذا، كان الحزب في انتهاجه «سياسة تحالفات واسعة من مختلف القوى الوطنية، بما فيها فئات من البرجوازية المناضلة في سبيل الاستقلال والجلاء، كان ينطلق من **مواقع سياسية مستقلة**، ينتقد منها مواقف التردد والاحجام التي كانت تتسم بها القوى البرجوازية على اختلافها. وكان اتساع نفوذ الحزب السياسي بين الجماهير، والاحترام الذي فرضه حتى على القوى البرجوازية، وازدياد عدد اعضائه بشكل هائل، علامات على صحة هذا الخط السياسي العام» (المرجع نفسه، ص ٢٩٠). من وعي هذه الضرورة في تأكيد الاستقلال الطبقي للطبقة العاملة، كان ينطلق الحزب في ممارسته سياسة التحالفات الطبقية. ومن شروط هذا الاستقلال «تنظيم الطبقة العاملة والشغيلة في حركة نقابية موحدة. وقد تجسد ذلك في انشاء «اتحاد النقابات»، وكان المركز النقابي الاول والوحيد في البلاد انذاك. وقد ترأس نضال الطبقة العاملة وقادها في نضالاتها في سبيل وضع حد ادنى للاجور وزيادتها وتحسين ظروف العمل، كما وضع امام العمال ضرورة النضال في سبيل قانون العمل. وبفضل نضال العمال تحت قيادة الاتحاد العام صدر اول قانون للعمل في البلاد سنة ١٩٤٦» (تقرير اللجنة المركزية... المرجع نفسه، ص ٢٧١). فالاستقلال الطبقي للطبقة العاملة، في تحدده ببنية علاقات الانتاج، وبحركة التفارق الطبقي فيها، هو، في الحقيقة، **نتيجة الممارسة السياسية** للطبقة العاملة، بمعنى أنه نتيجة الخط البروليتاري لحزبها الطليعي، ينتفي بانتفاء هذا الخط، فينقلب تبعية طبقية إذا كان خط الحزب هذا خطا غير بروليتاري، أي إذا كان، بالتحديد، خطاً برجوازياً صغيراً. نستخلص من هذا القول ما يلي: إن مفهوم الاستقلال الطبقي **مفهوم سياسي وليس مفهوماً اقتصادياً**، بمعنى أنه يتحدد في حقل الصراع الطبقي وبالنسبة إليه، من حيث هو حقل الممارسات الطبقية المتصارعة، وليس بالنسبة إلى بنية علاقات الانتاج، إلا بمقدار ما تتحدد حركة الصراع الطبقي بهذه البنية. من هنا أتى الدور الضروري للحزب في تنظيم الطبقة العاملة وقيادة

نضالاتها في خط طبقي بروليتاري، فالحزب هو الذي يحدد، في خطه الصحيح، الطابع البروليتاري للطبقة العاملة، لأنه، بالضبط، وجودها السياسي، في وجوده الممارسي. نقول هذا من باب نقض الانحراف الاقتصادي الذي قد يصل إلى القول باستحالة وصول الطبقة العاملة، في ممارستها السياسية، إلى استقلالها الطبقي، بسبب وضعها الخاص في هذه البنية من علاقات الانتاج الكولونيالية التي تتفارق فيها الطبقات ـ لا سيما تلك التي تخضع لسيطرة البرجوازية المسيطرة ـ بشكل يحول دون تفارقها الطبقي، فتظل الطبقة العاملة محكومة بالتبعية الطبقية المؤبدة، وتظل الطبقة المسيطرة محكومة بالسيطرة الطبقية المؤبدة. وتظل البنية الاجتماعية الكولونيالية محكومة بالتجدد المؤبد، وبالتالي، بعدم تكون الطبقة المهيمنة النقيض فيها، التي، بتكونها في حقل الصراع الطبقي، تجعل من ضرورة تحويل تلك البنية الاجتماعية، بتحريرها من ارتباطها التبعي بالامبريالية، **مهمة عملية هي مهمتها التاريخية** نفسها. نقول هذا، إذن، لنؤكد أن الطبقة العاملة تتكون في شكل الطبقة المهيمنة النقيض في هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية بالذات، وأن تكونها هذا هو **تكونها الطبقي السياسي** الذي يتم بتنظيمها الثوري الممارسي في حزبها الشيوعي الطليعي، وبانتهاج هذا الحزب خطاً بروليتارياً في ممارسة الصراع الطبقي.

لقد رأينا ان «الخط العام للحزب في المرحلة العلنية كان صحيحاً بصورة عامة» (المرجع نفسه، ص **٢٨٩**)، وان الصحيح فيه كان يعود الى هذا الربط بين الوجه الوطني والوجه الاجتماعي في حركة التحرر الوطني، فتمكن الحزب، بهذا، من ان ينجح، بشكل عام، في تنظيم الطبقة العاملة، لا سيما في الحقل النقابي، وفي قيادة نضالاتها، وان ينتهج في الحركة الوطنية سياسة من التحالفات الطبقية الواسعة التي جعلت منه «**قوة سياسية** في حياة البلاد...» فبرز «بوضوح وجهه الوطني والطبقي» (المرجع نفسه ص **٢٨٦**). ان يصير حزب الطبقة العاملة **قوة سياسية** في الحركة الوطنية يعني، بالضبط، ان الطبقة العاملة لم تعد اسيرة وضع التبعية الطبقية الذي هي فيه، بل بدأ يصير لها، في هذه الحركة، وجود سياسي **مستقل** هو الذي يضعها في طريق صيرورتها طبقة مهيمنة نقيضاً. لكن الانحراف الذي وقع فيه الحزب في مرحلة العمل السري كان عائقاً لهذه الصيرورة الطبقية للطبقة العاملة. فما هو هذا الانحراف، وكيف نفهمه؟

نعود فنكرر ما سبق قوله من اننا لا نقوم هنا ببحث تاريخي، بل بعمل اختباري نعالج فيه عينة، او عينات من الممارسة السياسية للحزب الشيوعي اللبناني، في هدف استخراج النظرية الحاضرة في هذه الممارسة، في صحتها وفي انتقاد ما وقعت فيه من أخطاء. وفي

الانتقاد هذا الذي يقوم به الحزب نفسه شكل اخر من حضور هذه النظرية ، هو شكلها التاريخي الذي فيه تتحقق، اي الذي فيه تصير حقيقة ممارسية.

يحدد الحزب هذا الانحراف بأنه انحراف **يساري**، ويحدده أيضاً بأنه **انعزالي** وبأنه **دوغماتي** ويعين مكان هذا الانحراف، بشكل رئيسي، في الموقف من القضية الوطنية، ويعين زمانه في سنة ١٩٤٨. لكن وصف هذا الانحراف ليس بكاف لفهمه، فلنتوقف عنده قليلاً، لنستخلص منه ما استخلصه الحزب، في تقرير لجنته المركزية، من نتائج ودروس عملية ونظرية.

اول ما يلفت النظر في هذا الانحراف هو تزامنه مع «بدء الهجوم الرجعي والاستعماري على الحزب والشيوعية في سنة ١٩٤٨» (المرجع نفسه ص ٢٨٧)، وبالتالي، مع لجوء «البرجوازية الحاكمة إلى سياسة التضييق على الحزب ومطاردة نشاطه . . . لتثبيت حكمها ووضع حد لنمو الحركة الشعبية باتجاه يتعارض مع أهدافها، ولجعلها اكثر حرية في «الاخذ والعطاء» او المساومة، مع الدول الاستعمارية والطبقات الحاكمة في البلدان العربية» (ص ٢٨٩). فمع هذا الانعطاف في الممارسة السياسية البرجوازية اللبنانية، او قل مع هذا الشكل الجديد منها، بدأت البنية الاجتماعية اللبنانية تدخل في مرحلة جديدة من تطورها التاريخي، هي مرحلة الانتقال من نهوض الحركة الشعبية الوطنية، في معركتي الاستقلال والجلاء، حيث لم يكن للتناقض بين البرجوازية والطبقة العاملة في هذه الحركة، وبالتالي، في حقل الصراع الطبقي، طابع التناقض الرئيسي، إلى انحسار هذه الحركة، حيث بدأ هذا التناقض يتحرك في شكل التناقض الرئيسي، بسبب انتقال البرجوازية في ممارستها السياسية من موقع مجابهة الاستعمار الى موقع المساومة معه، في اطار تجدد العلاقة الكولونيالية. بهذا التغير في طرفي التناقض الرئيسي الذي تحدد بانتقال البرجوازية هذه من موقع الى اخر في علاقتها بالامبريالية، انتقلت البنية الاجتماعية اذن من مرحلة إلى اخرى في حركة تطورها التاريخي، فصار، بالتالي، ضرورياً تحديد **مهمات** المرحلة الجديدة، وتحديد **التحالفات الطبقية** الخاصة بها، وصار ضرورياً تحديد خط سياسي يتفق مع هذه المهمات ومع هذه التحالفات، في ضوء الموقف الطبقي من العدو الرئيسي في هذه المرحلة من حركة التحرر الوطني. لكن الحزب «تأخر في دراسة هذه المرحلة وتقييمها. فقد جرت مثل هذه المحاولة بعد حوالي السنة من دخول الحزب في العمل السري. . . فلم تلاحظ القيادة المركزية في **الوقت المناسب** «ان اساليب العمل الماضية. . . التي ادت إلى توسيع الحزب ونموه، لم تعد وحدها كافية. . . اذا هي لم تقترن بانعطاف حاسم نحو توسيع النشاط التنظيمي والتثقيفي. . .» (ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

نستخلص من هذا الانتقاد الذاتي ضرورة تغيير «اساليب العمل في الوقت المناسب» مع تغير المرحلة، فما هو التغيير الذي ادخله الحزب في خطه السياسي بعد تقييم هذه المرحلة؟

تنبه الحزب إلى جملة من الاخطاء والنواقص في سياسته في فترة النضال العلني، فاشار إلى «عدم الاهتمام الكافي بالدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية المباشرة... وعدم وضع مطلب الفلاحين الرئيسي، أي مطلب الارض، بصورة واضحة وصريحة» (ص ٢٨٨)، لكنه لم يشر «إلى الاسباب العميقة التي أدت إلى وقوع هذه الاخطاء والنواقص، والتي تكمن بصورة اساسية في تركيب بنية منظمات الحزب، من القاعدة إلى القمة، التي طغت فيها العناصر البرجوازية الصغيرة وعقليتها على العناصر العمالية، والشغيلة عموماً... واحد الانعكاسات الرئيسية لطغيان العقلية البرجوازية الصغيرة تجلت حتى... في تحليل الاخطاء السياسية للحزب في فترة النضال العلني. فهذه العقلية التي فوجئت بلجوء البرجوازية الحاكمة إلى سياسة التضييق على الحزب ومطاردة نشاطه، لم تستطع ان تدرك بصورة موضوعية هادئة، ان النهج الذي تسلكه البرجوازية هو التطور الطبيعي لسعيها لتثبيت حكمها... لذلك دفعت هذه العقلية تحت تأثير الصدمة والانفعال سياسة الحزب إلى التطرف اليساري، «فحسمت» الامر بالتقرير الاعتباطي «أن الحكام ساروا في طريق الخيانة». فان مثل هذا الاطلاق والتعميم، بالاضافة إلى كونه لا ينطبق على الواقع، ماكان ليساعد الحزب على تقوية مواقعه، ومنع عزله. بل بالعكس فان مثل هذا الاتجاه اليساري الطفولي ادى إلى ابعاد كثير من الاصدقاء والمؤيدين والحلفاء عنا. وكان من مستلزمات هذا النهج اليساري ادانة الخط السياسي العام السابق للحزب ادانة لا تستند إلى مبررات واقعية وجدية. فالخط العام للحزب في المرحلة العلنية كان صحيحاً بصورة عامة... غير ان اضرار هذا الانحراف «اليساري» لم تقف عند حد ادانة الخط العام الصحيح السابق، بل كانت اساساً لحظة انعزالية في سائر ميادين عمل الحزب في الفترة اللاحقة... أما بالنسبة للفلاحين، فمما لا شك فيه ان القاء شعار الاصلاح الزراعي و«الارض للفلاحين» الذي ظل غائباً في فترة النضال العلني، كان خطوة هامة في ميدان الدعاية الحزبية في الريف. ولكن ينبغي الاعتراف ان القاء هذا الشعار لم يقم، في الواقع، على اساس دراسة علمية، شاملة للاوضاع الزراعية والعلاقات الاجتماعية في الريف، ولا على دراسة الخصائص المحلية المميزة لكل منطقة من مناطق الريف. ولهذا السبب بالضبط، لم يستطع الحزب، ولا مناضلونا في الريف، ان يدركوا ما هي طبيعة هذا الاصلاح الزراعي، وما هي سماته وخصائصه، ولا ان يستخلصوا بالتالي خطة عمل ملموسة في الميدان الفلاحي. فظل العمل الحزبي في هذا الميدان أسير التوجهات العامة، وغير الملموسة في الميدان التطبيقي... ويمكن القول اننا اكتفينا في تلك الفترة بنقل الافكار

والتحليلات العامة الكلاسيكية التي اتت بها الماركسية اللينينية في القضية الزراعية، دون أي جهد خاص لفهم اوضاع الريف في بلادنا نفسها بصورة ملموسة. ولهذا السبب ولدت «خطتنا» في القضية الزراعية مشلولة منذ البداية. وقد كان الانحراف اليساري في الخطة العامة، هو، في الواقع، في اساس اختيار شعار «الارض للفلاحين» بوصفه الشعار الاقصى والاكثر يسارية وحسب.. ان الانحراف الكلي والتام في خط الحزب السياسي والفكري الى مواقع اليسارية الطفولية، جرى بصورة مفاجئة وقوة، دون ان تسبقه مناقشة واسعة في منظمات الحزب. فقد تقرر هذا الانعطاف في داخل القيادة المركزية، بل نكاد أن نقول بارادة ومبادرة فرد واحد، أو بضعة أفراد فقط». (المرجع نفسه، ص٢٨٨ - ٢٩٦).

لقد أوردنا عن قصد هذا المقطع الطويل من تقرير اللجنة المركزية لانه يلم بمختلف جوانب هذا الانحراف «اليساري»، ويلم بمختلف القضايا التي تترتب عليه. ولا بد من الاشارة في البدء إلى ان الانتقاد الذاتي الذي قام به الحزب في تلك الفترة (١٩٤٨) والذي يتكلم عليه هنا تقرير اللجنة المركزية (سنة ١٩٦٨)، لم يكن كافياً لوضع اليد على الاخطاء واسبابها، فأتى الانتقاد الذاتي الجديد انتقاداً للانتقاد الذاتي السابق، وفي هذا ما يدل على ان الانتقاد الذاتي نفسه في ممارسة الحزب الشيوعي ليس ذاتياً، بمعنى انه يستند إلى شروط تاريخية موضوعية محددة في ضرورته بالذات. ما نود قوله هو ان صحة الخط السياسي للحزب في مؤتمره الثاني هي التي مكنت الحزب من القيام، من جديد، بانتقاد لاخطائه السابقة ما كان بمقدوره ان يقوم به من قبل، لان انتقاده الذاتي الاول (سنة ١٩٤٨) قد جرى في ضوء خط سياسي غير صحيح، هو خط انحرافه «اليساري». لهذا السبب بالذات، لم يشر الحزب «إلى **الاسباب العميقة** التي أدت إلى وقوع هذه الاخطاء والنواقص»، فظلت الاسباب هذه محجوبة عنه، لان انحرافه «اليساري» هذا هو الذي كان يحجبها. والاسباب هذه، كما يقول تقرير اللجنة المركزية، تكمن في طغيان العناصر البرجوازية الصغيرة في الحزب على العناصر العمالية، وبالتالي، في طغيان العقلية، أي الايديولوجية البرجوازية الصغيرة فيه على الايديولوجية البروليتارية. بهذه الايديولوجية البروليتارية وحدها يمكن القيام بعملية الانتقاد الذاتي. فالاخطاء التي يولدها في ممارسة الحزب طغيان الايديولوجية البرجوازية الصغيرة لا تتكشف لهذه الايديولوجية او بها، بل تتكشف للايديولوجية البروليتارية وحدها. لذا كان من الضروري ان يصير خط الحزب، من جديد، خطا بروليتاريا، حتى يتمكن الحزب من رؤية اخطائه السابقة، ومن تخطيها. هنا تظهر الاهمية التاريخية الكبرى للمؤتمر الثاني للحزب. ففي هذا المؤتمر ولد الحزب من

جديد ولادة بروليتارية جعلته قادراً على ان يستعيد تملك تاريخه الطويل الممتد على نصف قرن من النضال في سبيل تحرر لبنان وشعبه. ان خطه البروليتاري هو الذي يجعله اذن قادراً على الا يخشى النظر في تاريخه، بل هو الذي يفرض عليه ضرورة هذا النظر الذي به يتحرر مما يعيق سيره الدائب نحو المستقبل، والذي به يجعل من حاضره نفسه، المستقبل. ولن نستبق البحث بالقول ان المؤتمر الثاني الذي وضع الحزب في خطه البروليتاري، يجد ضرورته التاريخية في طبيعة المرحلة التي كانت ولا تزال تمر بها حركة التحرر الوطني، سواء في لبنان ام في العالم العربي، من حيث هي مرحلة الازمة في قيادة البرجوازية الكولونيالية المتجددة لهذه الحركة، وبالتالي، من حيث هي مرحلة الضرورة في القيادة البروليتارية للحركة التحررية. فالمؤتمر الثاني هو اذن، في تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني، **الرد الممارسي** على هذه الضرورة التاريخية التي وصلت، في حركة منطقها الداخلي، إلى مرحلة صارت فيها مهمة عملية ممارسية. ان الخط البروليتاري للحزب هو خط هذه المرحلة التي يجد فيها الاساس المادي لصحته، ويجد فيها شروط **انتقاده المادي** لانتقاده **الذاتي** السابق. فقياساً على هذا الخط البروليتاري الراهن، وفي ضوئه، يتكشف **الاساس الطبقي** لذلك الانحراف «اليساري»، من حيث هو انحراف عن هذا الخط الطبقي الذي كان يسير فيه الحزب من قبل، في مرحلة نهوض الحركة الوطنية، في معركتي الاستقلال والجلاء.

وهنا، لا بد من التوقف قليلاً، حتى نبين الفارق، في الممارسة السياسية، بين ما هو خطأ ـ او نقص او ثغرة ـ، وبين ما هو **انحراف**. تقرير اللجنة المركزية يبين لنا هذا الفارق: فهو يعد الخط السياسي العام للحزب في فترة العلنية خطا صحيحاً، لكن فيه اخطاء كثيرة يشير اليها. وهو يعد **انحرافاً** ما وقع فيه الحزب من «اخطاء» في فترة العمل السري. ليس كل خطأ، اذن، انحرافاً، ولا يصح تحديد الانحراف بالقول انه خطأ. فالخطأ أمر «طبيعي» ـ إن جاز التعبير ـ، بل يكاد يكون ملازماً للممارسة السياسية. انه يتحدد بالنسبة الى التكتيك، وعلى اساس من صحة الستراتيجية. المهم هو ان يتعلم الحزب من اخطائه وان يعالجها، ليتمكن من تحقيق استراتيجيته بشكل سليم. لقد كان من اخطاء الحزب، مثلاً، «عدم الاهتمام الكافي بالدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية المباشرة»، ومن اخطائه ايضاً، كان عدم الاهتمام «بتوسيع النشاط التنظيمي والتثقيفي»، ومن أخطائه كان «عدم وضع مطلب الفلاحين الرئيسي، أي مطلب الأرض، بصورة واضحة وصريحة» الخ. . لكن هذه الأخطاء لا تدل على أن الخط العام غير صحيح، بل بالعكس تماماً، إن صحة الخط العام هي التي تظهر الأخطاء وتكشف عنها. أما الانحراف، فيطمس الأخطاء ويبررها. إنه يتحدد بالنسبة إلى **الستراتيجية** وليس بالنسبة إلى التكتيك، فهو يتحدد إذن على أساس من عدم صحة الستراتيجية، وبالتالي، على

أساس من عدم صحة الخط السياسي العام. بالانحراف، يتغير **الطابع الطبقي** الخاص بالخط السياسي، وبالتالي، يتغير الطابع البروليتاري الخاص بهذا الخط. وهنا يكمن الخطر فيه، في هذا الانزلاق بالممارسة السياسية للحزب من خطها الطبقي البروليتاري إلى خط طبقي غير بروليتاري، هو بشكل عام، وفي أغلب الأحيان، خط برجوازي صغير. لذا، كان الانحراف هذا يدل على التبعية الطبقية للطبقة العاملة أما الخطأ، فيتحدد، في الممارسة السياسية البروليتارية، في اطار الاستقلال الطبقي للطبقة العاملة. إن الفارق في هذه الممارسة بين الخطأ والانحراف هو إذن **فارق طبقي** بين خطأ تولده، في شروط محددة، الممارسة السياسية البروليتارية للحزب، وبين انحراف طبقي عن الخط البروليتاري تولده، في شروط محددة، الممارسة البرجوازية الصغيرة في الممارسة السياسية للحزب. ولا يظهر الفارق الطبقي هذا إلا من موقع الممارسة السياسية البروليتارية. في ضوء مؤتمره الثاني، نظر الحزب في تاريخ نضاله، فرأى الأسباب الطبقية لذلك الانحراف «اليساري» الذي ما كان بامكانه أن يراه لو أن ممارسته لم تكن بروليتارية.

حدد الحزب هذه الاسباب بالقول انها تكمن ـ كما سبق القول ـ في طغيان **العناصر** البرجوازية الصغيرة في الحزب على العناصر العمالية، وفي طغيان الايديولوجيه البرجوازية الصغيرة على الايديولوجية البروليتارية. قد يكون لهذا الطغيان اسبابه الموضوعية في لجم حركة التفارق الطبقي في البنية الاجتماعي الكولونيالية في لبنان، بسبب من ارتباطها التبعي بالامبريالية، وبالتالي، بسبب من لجم التطور الرأسمالي فيها بشكل يضع الطبقة العاملة في تبعية طبقية تحول دون تفارقها الطبقي مع فئات البرجوازية الصغيرة. الا ان هذا لا يبرر على الاطلاق ذلك الانحراف «اليساري»، لان دور الحزب المسلح بالنظرية الماركسية اللينينية ذات الطابع الكوني في علميتها، هو بالتحديد، في ان يقود الطبقة العاملة إلى تأكيد استقلالها الطبقي في ممارساتها البروليتارية بالذات. معنى هذا ان وجود اسباب موضوعية تحدد وتفسر الانحراف الذي يقع فيه حزب شيوعي لا يجعل من هذا الانحراف بالضرورة شيئاً حتمياً، او قدراً تاريخياً يمنع تلافيه. لو كان الامر كذلك، لانتفى كل دور للنظرية العلمية في تحديد الخط البروليتاري الصحيح، ولصار مفهوم الانتقاد الذاتي نفسه مفهوماً باطلاً لا معنى له. فالانتقاد **الذاتي** في الممارسة الشيوعية الحزبية ممكن وضروري، لانه انتقاد للخطأ او الانحراف في ضوء شروطه الموضوعية المادية، وليس بمعزل عنها. فهو اذن انتقاد **مادي** للجانب **الذاتي** في الممارسة الحزبية، اي لهذا الجانب الذي هو يقود الممارسة إلى الوقوع في انحرافها. وبتعبير اخر، ان الانتقاد الذاتي **مادي** لانه يضع الخطأ او الانحراف في شروطه المادية التاريخية التي تحدده، والانتقاد المادي هذا انتقاد **ذاتي** لانه يرد الخطأ أو الانحراف، في شروطه هذه بالذت، إلى

سببه «الذاتي»، الذي هو الشكل الذي تعي فيه الممارسة الحزبية علاقتها الفعلية بشروطها المادية هذه. من هنا اتى التمييز، في اللغة الممارسية، الشيوعية، بين الشروط الموضوعية (المادية) والشروط الذاتية للحركة التاريخية. وبرغم علاقة التحدد المتبادل، في الممارسة السياسية، بين هذه الشروط، فان موضوع الانتقاد الذاتي هو هذه الشروط الذاتية نفسها، في شكل علاقتها بالشروط الموضوعية.

اذا تركنا هذا الجانب النظري العام، ونظرنا في القضية الملموسة التي نحن بصدد معالجتها، وجدنا ان الانحراف «اليساري» الذي وقع فيه الحزب لم يكن انحرافاً عن الخط البروليتاري بشكل عام وحسب، بل كان ايضاً ـ وربما كان هذا الاهم ـ انحرافاً عن الخط الصحيحيح السابق للحزب في مرحلة نهوض الحركة الشعبية في معركتي الاستقلال والجلاء، ولانه كان انحرافاً عن هذا الخط الصحيح، وقياساً عليه، فهو ليس بقدر تاريخي، وليست شروطه الموضوعية تبريراً له، لا سيما ان استخدام عبارة «**طغيان** العناصر والعقلية البرجوازية الصغيرة...» في تقرير اللجنة المركزية يدل على وجود **خطين** في الحزب: خط برجوازي صغير طغى على خط بروليتاري لم يتمكن من الظهور ومن مجابهة هذا الخط الانحرافي، او قل لم يتمكن من ان يتبلور بشكل يجابه فيه هذا الانحراف في ممارسة الحزب. نستخلص من هذا ان الانحراف «اليساري» كان نتيجة **لتناقض بين خطين طبقيين** داخل الحزب الشيوعي، كانت الغلبة فيه للخط البرجوازي الصغير، وبالتالي، كان نتيجة **لصراع طبقي** انتصر فيه الخط الانحرافي. يؤكد هذا القول منا ما ورد في تقرير اللجنة المركزية من «ان الانحراف الكلي والتام في خط الحزب السياسي والفكري إلى مواقع اليسارية الطفولية، جرى بصورة **مفاجئة وقوية**، دون ان تسبقه مناقشة واسعة في منظمات الحزب؛ فقد تقرر هذا الانعطاف **داخل القيادة المركزية** بل نكاد أن نقول بارادة ومبادرة **فرد واحد**، أو بضعة أفراد فقط. وبسبب هذه الطريقة الغريبة، في تقرير القضايا الأساسية، سادت صفوف المنظمات أولاً، حالة من الفوضى والبلبلة الفكرية والسياسية، وثانياً، خنقت اية امكانية للمناقشة أو اعطاء الرأي في صحة أو عدم صحة الخط الجديد أو بعض جوانبه، نظر للادانة المسبقة لكل رأي يتعارض مع الخط الجديد، واتهامه بالانتهازية وفقدان الثورية» (المرجع نفسه، ص **٢٩٥ ـ ٢٩٦**).

الانحراف اتى اذن **مفاجئاً** لقاعدة الحزب ومنظماته، **وقوياً** بشكل لم يتمكن فيه الخط البروليتاري السليم الذي كان يسير فيه الحزب من رده. ومسؤوليته تقع على **القيادة المركزية** التي كانت تكاد تنحصر في **فرد واحد** هو الذي، بخرقه قواعد التنظيم اللينيني الثوري، جر الحزب إلى ذلك الانحراف. وهنا نرى بوضوح كيف ان الانتقاد الذاتي

الذي يقوم به الحزب في تقرير اللجنة المركزية يحدد الشروط المادية للانحراف (التركيب الطبقي للحزب) الذي ينعكس فيه، بوجه من الوجوه، التركيب الطبقي للبنية الاجتماعية الكولونيالية في لبنان، فيتمكن، في اطارها هذا، من ان يدل على **السبب «الذاتي»** للانحراف، اي على هذا الجانب **الذاتي** في الممارسة السياسية للحزب. ومن المقطع السابق نستلخص ايضاً ان الحزب، بجماهيره، كان يسير في خط صحيح، فكان الانحراف الذي تقرر في القيادة المركزية **الفردية** مفاجئاً للحزب. وهنا نرى الضرورة الثورية في تحقيق مبدأ المركزية الديمقراطية اللينينية كشرط اساسي لتلافي الوقوع في الاخطاء والانحرافات. فغياب هذا المبدأ، بسبب **التسلط الفردي** على الحزب وقيادته، هو الذي قاد الحزب اذن إلى الوقوع في انحرافه «اليساري» ذاك.

ويقول تقرير اللجنة المركزية أن تلك العقلية البرجوازية الصغيرة قد فوجئت بلجوء البرجوازية الحاكمة إلى سياسية التضييق على الحزب... فما سبب هذه **المفاجأة**، وما هي دلالتها الطبقية، وكيف يمكن للممارسة السياسية للبرجوازية المسيطرة التي تقوم في اساسها على الصراع الطبقي ضد الطبقة العاملة وضد حزبها، ان تكون عنصر مفاجأة لحزب يتسلح بالنظرية الماركسية اللينينية؟ كيف يمكن لمثل هذا الحزب ان يفاجأ بالصراع الطبقي القائم بين الطبقة العاملة والبرجوازية المسيطرة، والا يدرك ان هذا الصراع هو امر طبيعي ـ اي ضروري ـ في تطور علاقة التناقض الطبقي بين هاتين الطبقتين الرئيسيتين؟ بهذا السؤال، نعود إلى القضية الوطنية التي هي القضية المحورية في الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية. فعنصر المفاجأة في تطور هذا الصراع ليس في انه صراع طبقي بشكل عام بين طبقة عاملة وبرجوازية مسيطرة، بل في انه يتحرك، في هذه البنية الاجتماعية، في شكل **صراع طبقي**. لقد فوجئت تلك العقلية (الايديولوجية) البرجوازية الصغيرة بالممارسة السياسية للبرجوازية المسيطرة، لانها لم تكن تدرك حقيقة العلاقة التي تربط هذه البرجوازية بالامبريالية، او قل لانها لم تكن تدرك **نوع التناقض** في العلاقة الكولونيالية بين هذه البرجوازية والامبريالية. وليس في تلك الايديولوجية البرجوازية الصغيرة ما يسمح بادراك هذه العلاقة الكولونيالية التي لا يكون ادراكها الا بالنظرية الماركسية اللينينة. **فغياب** هذه النظرية، في تميزها كنظرية الحركة التحررية الوطنية، في الممارسة السياسية للحزب، هو سبب تلك «**المفاجأة**» التي لم تكن ـ بالتالي ـ مفاجأة لهذه النظرية بقدر ما كانت مفاجأة لتلك الايديولوجية البرجوازية الصغيرة التي طغت، في ممارسة الحزب، على الايديولوجية البروليتارية. بل يمكن القول ان **حضور** النظرية الماركسية اللينينة في الشكل الذي كانت فيه هذه الممارسة الحزبية، اي في هذا الشكل

الذي لم تكن حاضرة فيه كنظرية الحركة التحررية الوطنية، بل «كنقل للافكار والتحليلات العامة الكلاسيكية التي اتت بها الماركسية اللينينة. . . دون جهد خاص لفهم اوضاع. . . . بلادنا بصورة ملموسة»[1] هو نفسه الشكل الذي طغت فيه الايديولوجية البرجوازية الصغيرة على الايديولوجية البروليتارية في الممارسة السياسية للحزب. فعنصر المفاجأة ذلك لم يكن، اذن، وليد التسلح بالنظرية الماركسية اللينينية، بل وليد هذا الشكل الدوغماتي الذي فيه كانت تظهر هذه الايديولوجية البرجوازية الصغيرة بمظهر «يساري» متطرف، فتحسم الامر بالقول الاعتباطي «ان الحكام ساروا على طريق الخيانة» (المرجع نفسه، ص ٢٨٩) في هذا القول اطلاق يتجاهل وجود تناقضات بين اطراف البرجوازية نفسها وبين عناصرها، فينعكس هذا التجاهل في ممارسة سياسة تقود إلى استعداء عناصر وفئات محددة من البرجوازية ليس ضرورياً استعداؤها، في مرحلة تاريخية محددة، وتقود بالتالي، إلى «ابعاد كثير من الاصدقاء والمؤيدين والحلفاء» (ص ٢٨٩)، عن الحزب، ممن ينتمون إلى هذه الفئات والعناصر، او ممن يتأثرون بها. نتيجة هذه الممارسة السياسية هي عزل الحزب، بدلاً من عزل **الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة**. فالخطر الرئيسي لانتهاج الخط الانحرافي هو اذن ضرب سياسة التحالفات الطبقية الضرورية لعزل العدو الطبقي الرئيسي في مرحلة تاريخية محددة، ولنجاح الطبقة العاملة في صيرورتها الطبقة المهيمنة النقيض. ثم ان ذلك القول الاعتباطي يدل على ان تلك الايديولوجية البرجوازية الصغيرة في «اكتشافها» المفاجىء للخيانة الوطنية للبرجوازية، كانت تتوهم بان البرجوازية هذه هي بالفعل **وطنية**، بمعنى ان علاقتها بالامبريالية علاقة **تناقض تناحري**. وان وجودها، بالتالي، في قيادة حركة التحرر الوطني ضرورة تاريخية تفرضها طبيعة هذه الحركة بالذات، من حيث هي حركة تسير في افق التطور الرأسمالي. (وفي هذا، كما سبق القول، فصل للوجه الوطني عن الوجه الاجتماعي لحركة التحرر الوطني). بذلك الاكتشاف، لم تسقط البرجوازية في خيانتها الوطنية بقدر ما سقط هذا الوهم الطبقي الذي لو لم يكن موجوداً من قبل لما وجد الاكتشاف هذا، ولما اتى في شكله المفاجىء كأنه اكتشاف للصراع الطبقي.

من الانحراف «اليساري» إلى الخط الانعزالي، تسير الممارسة السياسية في خط مستقيم هو خط منطقها الضروري. وظهرت اثار هذه الانعزالية في «سائر ميادين عمل الحزب»

---

(٣) تقرير اللجنة المركزية، المرجع نفسه، ص٢٩٣.

(ص ٢٩٠)، سواء في داخل الحزب نفسه ام في الميدان العمالي والنقابي ام في صفوف الفلاحين ام في ميدان العمل بين المثقفين ام في العلاقة مع فئات محددة من البرجوازية نفسها. (نجد تفصيلاً مسهباً لهذه الاثار ولهذه الميادين في الصفحات ٢٩٠ ـ ٢٩٦ من تقرير اللجنة المركزية، المرجع نفسه). لم ينعزل الحزب عن حلفائه وحسب، بل حتى عن جماهير الطبقة العاملة. وهذا ما تحلم به دوما الطبقة المسيطرة: عزل الحزب الشيوعي حتى يسهل ضربه، وحتى تصير جماهير الطبقات الكادحة بلا قيادة طبقية سياسية، فيسهل حينئذ احكام السيطرة البرجوازية عليها. لهذا الخط الانعزلي منطقه الخاص الذي يتحكم به، فما هو هذا المنطق المتميز؟ وما هي القضية المحورية التي في معالجتها يتميز هذا الخط بكونه انعزالياً؟

نطرح هذا السؤال في هذا الشكل، لان الخط السياسي هذا لا يتحدد **بشكل ميتافيزيقي** كخط انعزالي، بمعزل عن شروطه التاريخية المحددة، وبمعزل عن القضية التي يعالج، والتي هي مطروحة ممارسياً في حقل الصراعات الطبقية، بل هو يتحدد كذلك في هذه الشروط، وبالنسبة إلى هذه القضية. هذه القضية المحورية ليست سوى **القضية الوطنية** نفسها، ولا يمكن أن تكون إلا هذه، لأن الصراع الطبقي ـ كما سبق القول ـ يتحرك في البنية الاجتماعية الكولونيالية، بالضرورة، في **شكل صراع وطني**. وليس غريباً ان تنزلق الممارسة السياسية للحزب إلى ذلك الانحراف «اليساري» فتسقط في الانعزالية، كلما تناست او تجاهلت هذا التلاحم الداخلي الضروري بين الصراع الطبقي والصراع الوطني، فمن منطق الفصل بينهما ان يقود الممارسة السياسية هذه اما إلى انحراف «يساري» انعزالي يطمس، باسم الصراع الطبقي **الطابع الوطني** الضروري الخاص بهذا الصراع الطبقي، وإما إلى انحراف يميني انتهازي يطمس الطابع الطبقي الضروري الخاص بهذا الصراع الوطني، والانحراف هذا، كالانحراف ذاك، اثر ممارسي يدل، في حقل الصراع الطبقي، على عدم فهم العلاقة الكولونيالية، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية بالامبريالية، يتحدد بها الصراع الطبقي، في تحدده ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية، كصراع وطني. لقد ازداد وضوحاً هذا الجانب النظري من قضية الحركة التحررية الوطنية، لا سيما في هذه المرحلة التاريخية من ضرورة القيادة البروليتارية لهذه الحركة. لكن ما نريد ان نركز عليه في هذا المجال هو تحليل الشكل الممارسي الذي ينعكس فيه هذا الجانب النظري في آثاره، في حقل الصراعات الطبقية، لا سيما في ما له علاقة بقضية التحالفات الطبقية.

وبشكل اوضح نقول ان الفصل بين الصراع الوطني والصراع الطبقي في البنية الاجتماعية

الكولونيالية (وهو نفسه الفصل بين الوجه الوطني والوجه الاجتماعي من حركة التحرر الوطني) ينعكس، في حقل الممارسات الطبقية، في خط سياسي انعزالي، هو الشكل الممارسي لحضور تلك النظرية الخاطئة التي تقوم، في نهاية التحليل، على تأكيد التماثل البنيوي بين التطور الكولونيالي والتطور الرأسمالي، فتجعل من الاول تطوراً يسير بالضرورة في خط تحوله الرأسمالي، او في خط وصوله إلى التطور الرأسمالي، وتجعل بالتالي، من حركة التحرر الوطني حركة انتقال للبنية الاجتماعية الكولونيالية من التطور الكولونيالي إلى التطور الرأسمالي. في ضوء هذه النظرية الخاطئة، لا بد من ان تعود القيادة الطبقية لهذه الحركة الانتقالية، بالضرورة، إلى البرجوازية، ولا بد بالتالي، من ان تحتكر هذه البرجوازية، من حيث هي الطبقة المسيطرة، القضية الوطنية التي تصير، بهذا، قضية البرجوازية وحدها، فينحصر، حينئذ، دور الطبقة العاملة في ممارسة الصراع الطبقي دون الصراع الوطني وفي انفصال عنه، وتنحصر، بالتالي، هذه الممارسة في **الممارسة الاقتصادية**. أما **الممارسة السياسية** التي فيها تؤكد الطبقة العاملة نفسها كطبقة مهيمنة نقيض تهدف إلى انتزاع السلطة السياسية من البرجوازية، فلا وجود لها فعلياً، لان المرحلة التاريخية هي مرحلة الانتقال إلى التطور الرأسمالي، بقيادة البرجوازية، بالطبع. فما دامت هذه المرحلة لم تنته بعد، ولم يتكامل نمو الرأسمالية وتطورها، فليس ضرورياً ان تمارس الطبقة العاملة الصراع الطبقي كصراع سياسي، ليس ضرورياً ان تظهر بمظهر الطبقة المهيمنة النقيض، فمهمات المرحلة ليست مهماتها بل هي مهمات البرجوازية، وما عليها، في **انتظار** ان تأتي مرحلتها، أي مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، الا ان تحصر صراعها الطبقي في **حقله الاقتصادي**. بهذا تنتفي عندها ضرورة القيام بسياسة من التحالفات الطبقية، لان مثل هذه السياسة التحالفية تفترض وجود ممارسة **سياسية** بروليتارية للصراع الطبقي وتفترض، بالتالي، ان يكون للطبقة العاملة موقف طبقي محدد من القضية الوطنية، في كل مرحلة من مراحلها، لان **الطابع الوطني** للصراع الطبقي **هو هو طابعه السياسي** نفسه. وبتعبير اخر، ان تلك السياسة التحالفية تفترض وجود برنامج بروليتاري **للصراع الوطني** نفسه، بديل عن البرنامج البرجوازي، فتفترض، بالتالي، في كل مرحلة من مراحل الحركة الوطنية ضرورة تغيير القيادة الطبقية غير البروليتارية لهذه الحركة. كل هذا يفترض اذن ان تتأكد الطبقة العاملة كطبقة مهيمنة نقيض، في ممارستها الوطنية بالذات للصراع الطبقي، اي في ممارستها السياسية له، وهذا غير ممكن، طالما انها انطلقت من النظر في حركة التحرر الوطني على انها حركة انتقال إلى التطور الرأسمالي، فجعلت من القضية الوطنية قضية البرجوازية وحدها، وامتنعت، بالتالي، اي بهذه

النظرية الخاطئة، عن ان ترى دورها الطبقي الضروري في هذه الحركة، من حيث هو بالضبط، دور الطبقة المهيمنة النقيض فيها، فانتفت ضرورة التحالفات الطبقية في ممارستها السياسية بانتفاء هذه الممارسة بالذات، وانعكس انتفاء هذه الممارسة السياسية في حقل الصراع الطبقي (اي في حقل الصراع الوطني) في شكل منها هو التطرف «اليساري» الذي يقوم على استعداء كل طبقة أو فئة اجتماعية لا يكون موقفها موقفاً بروليتارياً صرفاً، كأن المرحلة التي كانت تمر بها حركة التحرر الوطني هي، بشكل مباشر، مرحلة تحقيق الاشتراكية. لذا يمكن القول ان التطرف «اليساري» في تلك الممارسة السياسية هو الشكل الممارسي الذي كان يظهر فيه منعكساً انعدام هذه الممارسة السياسية من حيث هي الممارسة الوطنية للصراع الطبقي، فكان من الطبيعي، اي من الضروري ان يقود الشكل الممارسي لانعدام الممارسة السياسية هذه إلى انعزال عن الحركة الوطنية، هو نتيجة ضرورية لذلك الفصل الخاطىء بين الصراع الوطني والصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني.

أما الربط بين هذين الصراعين، فهو ينعكس في حقل الممارسات الطبقية في خط سياسي تحالفي ـ ان جاز التعبير ـ هو الشكل الممارسي لحضور النظرية الماركسية اللينينة التي تؤكد الاختلاف البنيوي بين التطور الكولونيالي والتطور الرأسمالي، في تحدد الاول كشكل تاريخي متميز من التطور الرأسمالي في ظل علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية. في ضوء هذه النظرية، تتحدد حركة التحرر الوطني كحركة تحويل لبنية علاقات الانتاج الكولونيالية، وبالتالي، كحركة صراع طبقي ضد البرجوازية الكولونيالية، فيتحدد حينئذ دور الطبقة العاملة في ممارستها الوطنية للصراع الطبقي، من حيث هو بالضبط دور الطبقة المهيمنة النقيض في تحويل علاقات الانتاج القائمة. هذا الدور هو الذي يفرض بالضرورة على الطبقة العاملة ان تسير، في ممارستها السياسية للصراع الطبقي، في خط من التحالفات الطبقية تحدد فيه حلفاءها الطبقيين في ضوء تحديدها العدو الطبقي الرئيسي في كل مرحلة من مراحل الحركة الثورية لتحويل علاقات الانتاج القائمة، اي في كل مرحلة من مراحل حركة التحرر الوطني. بهذا الربط الذي تمارس فيه الطبقة العاملة اذن الصراع الطبقي كصراع وطني، وتمارس فيه الصراع الوطني كصراع طبقي، تصير القضية الوطنية قضية البروليتاريا بالذات، وليس قضية البرجوازية، لا سيما ان البرجوازية في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي تمارس بالفعل فشلها التاريخي الضروري في حل القضية الوطنية. فمن موقعها الطبقي في حقل الصراع الوطني كطبقة مهيمنة نقيض، تنطلق الطبقة العاملة، بقيادة حزبها الشيوعي، في رسم سياسة تحالفاتها الطبقية التي هي ضرورية لحل القضية الوطنية في افق بروليتاري، اي في افق الصيرورة

الطبقية نفسها للبروليتاريا . لئن كان **الخط الانعزالي** في الممارسة السياسية للحزب نتيجة ضرورية للفصل بين الصراع الوطني والصراع الطبقي، **فان الخط الجماهيري**، اي خط التحالفات الطبقية الخاصة بالمرحلة التاريخية المحددة، هو نتيجة ضرورية للربط بينهما.

٤ ـ المؤتمر الثاني

والقضية الوطنية

لم نأت، في هذا القول، بجديد، فالذي نقوله هنا هو ما نستخلصه من قراءتنا تقرير اللجنة المركزية الذي ينتقد، في ضوء الخط البروليتاري المنبثق عن المؤتمر الثاني، الممارسة السياسية السابقة للحزب، في انحرافها «اليساري» المتكرر، بسبب النظرة غير البروليتارية للقضية الوطنية. فنحن نستخلص اذن من انتقاد هذا الانحراف سببه، ونستخلص، في الوقت نفسه، طابع الصحة الخاص بهذا الخط البروليتاري الذي في ضوئه نرى مكان الانحراف وسببه. وأول مانستخلص هو ان الموقف من القضية الوطنية هو الموقف **المركزي** في الممارسة السياسية للحزب، بمعنى أنه الموقف الذي به تتحدد المواقف من القضايا الأخرى التي ترتبط بحركة الصراع الطبقي، وبه يتحدد، بالتالي، في نهاية التحليل، الطابع البروليتاري او الطابع غير البروليتاري لتلك الممارسة السياسية، في شتى حقولها. يقول تقرير **اللجنة** المركزية ان نظرة الحزب «للقضايا القومية» كانت تتميز بكونها «نظرة دوغماتية». وفي انتقاده للموقف من القضية الفلسطينية، يوضح هذا التحديد بالقول: «ان الحزب لم يستطع ان يقدر، كما ينبغي، الابعاد الحقيقية السياسية والقومية، التي يمكن ان يؤدي اليها، على المدى البعيد، نجاح المؤامرة على فلسطين، بانشاء كيان مصطنع على ارضها». لكنه لا يتوقف في الانتقاد عند هذا التقرير **الوصفي** لواقع تجريبي حدثي، ولو هو توقف عنده، لما كان انتقاده هذا انتقاداً **مادياً** للجانب **الذاتي** في ممارسته السياسة السابقة، اي لهذا الجانب الذي كان يتحكم بهذه الممارسة. بل هو يذهب في الانتقاد إلى ابعد من هذا **الوصف**، لأنه يريد ان يصل به إلى **تفسير** الخطأ الذي وقع فيه، في هذا التفسير تكمن مادية الانتقاد الذي يقوم به، وتفسير ذلك الخطأ يجده في المنطق الموضوعي الخاص بذلك الجانب الذاتي الذي كان

يتحكم بممارسته السياسية، اي بالتحديد، بالجانب غير البروليتاري فيها، الذي هو الجانب البرجوازي الصغير الذي طغى عليها فقادها الى انحرافها «اليساري»، ومن ثم، إلى سقوطها في الانعزالية. يقول تقرير اللجنة المركزية، في تفسيره ذلك الخطأ، ما يلي:

«ينبغي الاعتراف بصراحة ان مرد ذلك وأساسه هو استصغار واهمال القضايا القومية، وعدم فهمها **بشكل موضوعي**، لمرحلة طويلة، وعدم رؤية **طبيعتها الثورية**. وكان ذلك ناتجاً من النظرة الخاطئة، النظرة من الخارج، إلى القضايا القومية، **واعتبارها قضية البرجوازية وحدها** كأنما العمال والفلاحون والجماهير الشعبية لا تتحسس بالمشاعر القومية، ولا تحركها القضايا القومية». (المرجع نفسه، ص ٣٠٤).

هذا المنطق من النظر في القضية الوطنية منطق ذاتي، وبالتالي مثالي لا علاقة له بالماركسية اللينينة، «فخطأ» الحزب في موقفه من هذه القضية ليس خطأ بقدر ما هو انحراف طبقي، لانه، بالضبط، لم يكن ناتجاً عن تحديد موقف ماركسي لينيني خاص بالحزب الشيوعي، بل كان، بالعكس، ناتجاً عن غياب مثل هذا الموقف بالذات. فالحزب لم يقم بصياغة هذا الموقف الخاص به، من موقع بروليتاري، في ضوء الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية. فكان موقفه الانحرافي هذا انعكاساً أو اثراً، في حقل الصراع الطبقي، لطغيان «العقلية» البرجوازية الصغيرة على ممارسته السياسية. ان ذلك الانحراف «اليساري» هو، اذن، وليد هذه «العقلية» التي منعت الحزب، في ممارسته السياسية، من فهم القضية الوطنية بشكل **موضوعي**. اي بشكل علمي، فطغى الطابع الذاتي على فهمه لها، فوقع، بانحرافه الذاتي هذا، في تلك التبعية الطبقية التي كان يتوهم بأنه، باستصغاره واهماله القضية الوطنية، يتحرر منها. معنى هذا ان غياب الموقف البروليتاري في موقف الحزب من هذه القضية هو الذي وضعه في تبعيته الطبقية هذه، فكان موقفه ذلك موقفاً برجوازياً صغيراً. هو اثر مباشر من هذه التبعية.

ان نظرة الحزب الخاطئة إلى القضية الوطنية التي يحددها تقرير اللجنة المركزية بقوله انها «**نظرة من الخارج**»، هي في ممارسة الحزب الشيوعي، نظرة «خاطئة» لانها بالتحديد **نظرة البرجوازية نفسها**، بمعنى انها الوجه الاخر منها. ليس في هذا القول اي تناقض، فالتناقض لا وجود له الا في الظاهر، بين احتكار البرجوازية للقضية الوطنية، واهمال الطبقة العاملة لها، لان هذا «الاهمال او الاستصغار» هو في الحقيقة اثر مباشر لذلك الاحتكار البرجوازي وتكريس له. فالحزب، «باهماله» القضية الوطنية، جعل منها «قضية البرجوازية وحدها» ـ على حد تعبير اللجنة المركزية ـ وهذا هو بالفعل ما تريد البرجوازية ان تظهر فيه، وهذا هو بالتحديد منطق الايديولوجية البرجوازية، وفيه ينفصل الصراع الوطني عن الصراع الطبقي ويستقل عنه، في الزمان وفي المكان، بشكل ينتفي فيه دور

الطبقة العاملة في الصراع الاول، وينحصر في الثاني، في **شكله الاقتصادي**، ما دام الاول لم يكتمل بعد منطقه باكتمال التحرر من الامبريالية، بقيادة البرجوازية «الوطنية» في تحقيق الانتقال إلى التطور الرأسمالي. وبانتهاء دورة الصراع الوطني التاريخية، تبتديء دورة الصراع الطبقي من اجل الانتقال إلى الاشتراكية، بقيادة الطبقة العاملة. في ضوء هذا المنطق البرجوازي الذي يتحكم بالممارسة السياسية للطبقة العاملة، تتكرس التبعية الطبقية لهذه الطبقة في «اهمالها» القضية الوطنية، وتتحدد علاقاتها بسائر الطبقات الاجتماعية في ضوء دورها في دورة الصراع الطبقي اللاحقة، وليس في ضوء دورة الصراع الوطني الراهنة، اذ لا دور لها في هذه الدورة، سوى تأكيد دورها في الدورة اللاحقة، بشكل يقودها إلى انعزالها عن سائر الطبقات الاجتماعية، لا سيما عن الجماهير الشعبية الكادحة التي هي في قلب المعركة الوطنية. وبانعزال الطبقة المهيمنة النقيض، لا يبقى للجماهير الشعبية هذه الا حلان: اما ان تقبل بقيادة البرجوازية الكولونيالية للحركة الوطنية فتقبل، بالتالي بتأبد خضوعها لسيطرتها الطبقية ـ لكن البرجوازية هذه تمارس يومياً فشلها الضروري في قيادة الحركة الوطنية ـ؛ وإما ان ترفض هذه القيادة البرجوازية ـ وهي بالفعل ترفضها ـ فتسير في طريق **العفوية**، بسبب من غياب القيادة البروليتارية لهذه الحركة. (لقد كان لهذا الغياب، بالطبع دور حاسم في وصول فئات من البرجوازية الصغيرة إلى موقع القيادة من حركة التحرر الوطني، وبالتالي إلى موقع السيطرة الطبقية في البنية الاجتماعية الكولونيالية). وطبيعي جداً ان تقف الجماهير حائرة امام هذين الحلين، فلا بد من ان تعود القيادة الطبقية للحركة التحررية الوطنية، من حيث هي حركة الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية، إلى احدى الطبقتين المهيمنتين النقيضين، اي إلى احدى الطبقتين الرئيسيتين: البرجوازية او البروليتاريا. أما البرجوازية فالفشل الضروري هو طريق قيادتها الطبقية لهذه الحركة. ونقمة الجماهير الشعبية على هذه الطبقة المسيطرة دليل عملي على إدراكها الطبقي لهذا الفشل. وأما البروليتاريا، فلقد انعزلت، «بنظرتها الخاطئة» إلى القضية الوطنية، عن الجماهير، فتركت الجماهير هذه إلى عفويتها تسير في معركتها الوطنية تحت قيادة اي فئة اجتماعية تتصدى لقيادة البرجوازية الكولونيالية. هذه النظرة خاطئة، لأنها «**من الخارج**». معنى هذا أن الطبقة العاملة وضعت نفسها **خارج** الحركة الوطنية، وما علمت ان خروجها عن الحركة هذه انما كان بفعل خروجها، في ممارستها السياسية، عن الخط البروليتاري، وبالتالي، بفعل انحرافها إلى الخط البرجوازي. لئن كان الخط هذا يتجسد في الممارسة السياسية للبرجوازية في احتكار البرجوازية القضية الوطنية، فهو، في الممارسة السياسية للطبقة

العاملة يتجسد في «اهمال» الحزب لهذه القضية. **والخط** هذا في الممارستين واحد، برغم ما يظهر بينهما من تناقض، لانه الخط نفسه الذي يقوم على اساس الفصل بين الصراع الوطني والصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني. وما هذا الفصل سوى الذي ترسمه بينهما ايديولوجية البرجوازية نفسها. لذا وجب القول، مع تقرير اللجنة المركزية، ان «الانتقاد الذاتي الذي نقوم به تجاه موقفنا من هذه القضية يتركز لا على عدم توافق موقفنا مع موقف الاحزاب البرجوازية، بقدر ما يتركز على عدم صياغتها لموقف خاص للحزب الشيوعي، لحزب الطبقة العاملة، في ضوء الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية تجاه القضايا القومية، وبالدرجة الاولى تجاه القضية الفلسطينية». (المرجع نفسه: ص ٣٠٧).

معنى هذا ان انتقاد الحزب لانحرافه «اليساري» السابق هو انتقاد علمي، من موقع خطه البروليتاري الصحيح، للخط البرجوازي بالذات في خطه السياسي السابق. فليس في هذا الانتقاد اي تصحيح لذلك الانحراف قياساً على موقف الاحزاب البرجوازية، بل فيه اظهار للطبيعة الطبقية لهذا الانحراف قياساً على الموقف البروليتاري من القضية الوطنية.

وبتعبير آخر، لم يكن موقفنا من هذه القضية خاطئاً بسبب من **عدم توافقه** مع الموقف البرجوازي، بل كان، بالعكس، منحرفاً بسبب من **توافقه** بالذات مع هذا الموقف البرجوازي، لانه مثله كان يقوم على اساس ذلك الفصل بين الصراع الوطني والصراع الطبقي، اي بين الوجه الوطني والوجه الاجتماعي في حركة التحرر الوطني. لهذه القضية اهمية نظرية وسياسية بالغة، لان الهجوم البرجوازي على مواقع الحزب الشيوعي ينطلق، في هذا المجال، من القول ان الموقف البرجوازي، او البرجوازي الصغير، من القضية الوطنية هو الذي كان ولا يزال الموقف الوطني الصحيح، لانه **موقف غير طبقي**، أما موقف الحزب الشيوعي فهو موقف **غير وطني** لأنه بالضبط **موقف طبقي**. (وما شعار «قومية المعركة» الذي ظهر في الفترة الأخيرة سوى تكرار لهذه المقولة الايديولوجية البرجوازية المتأصلة في قدمها). وفي هذا القول الفصل نفسه بين وجهي حركة التحرر، وهو ما تتميز به البرجوازية في ممارسات صراعها الطبقي. والتضليل الايديولوجي في هذا القول يكمن في اظهار الموقف البرجوازي بمظهر الموقف **غير الطبقي**، لحركة التحرر الوطني، لأن هذه الحركة هي، كما سبق القول، **حركة صراع طبقي** في هدف تحويل علاقات الانتاج الكولونيالية. لذا يجب القول إن **الموقف الطبقي البروليتاري** من القضية الوطنية هو وحدة **الموقف الوطني** الذي يتفق مع منطق الضرورة في سيرورة الحركة التحررية الوطنية. والحزب الشيوعي ما انحرف عن الموقف الوطني هذا في ممارسته السياسية في هذه الحركة إلا لأنه انحرف عن موقفه الطبقي البروليتاري فيها، فلما عاد، لا سيما في مؤتمره الثاني، إلى موقفه الصحيح هذا، عاد، بالتالي، إلى موقفه الوطني، فكان **خطه البروليتاري هو هو خطه الوطني نفسه**.

قلنا ان خط الانحراف «اليساري» في ممارسة الحزب، الذي هو في الحقيقة خط الانحراف البرجوازي عن الموقف البروليتاري من القضية الوطنية، هو الذي وضع الحزب في عزلة عن الجماهير الشعبية الواسعة، التي كان عليه، من حيث هو حزب الطبقة المهيمنة النقيض، ان يكون معها في علاقة من التحالف الطبقي في اطار حركة التحرر الوطني، فبقيت الجماهير هذه وحدها في نقمتها على البرجوازية الكولونيالية الرجعية، لا سيما بعد خيانة هذه البرجوازية للقضية الفلسطينية. ويحلل تقرير اللجنة المركزية الاثار الوطنية لخط الانحراف البرجوازي هذا فيقول:

«ان عدم رؤيتنا تطور ونمو هذه النقمة الشعبية منعنا من القيام بواجبنا في تعبئة هذه القوى الوطنية والتعاون معها. فقد غاب في هذه الفترة من سياستنا شعار الجبهة الوطنية غياباً تاماً، ولم نعمل بسبب اتجاهنا اليساري وهجومنا الاتهامي على جميع القوى دون تمييز، لايجاد الاشكال السياسية الملائمة للعمل المشترك مع القوى الوطنية للإسهام في توجيه الضربة للقوى المغرقة في رجعيتها والمتآمرة. وكان من نتائج هذه العزلة والبقاء على الهامش، اننا لم نستطع ان نؤثر في سير الاحداث التي وقعت فيما بعد تأثيراً فعالاً. ولا بد من القول ان مثل هذا الاتجاه الانعزالي كان غريباً حتى عن الاتجاه العام الذي كانت تقول به الحركة الشيوعية آنذاك عبر مكتب الانباء للأحزاب الشيوعية، والداعي إلى «ان على الشيوعيين ان يدعموا جميع العناصر الوطنية حقاً التي لا تقبل بان يمس وطنها، وتريد ان تناضل لاجل صون سيادة بلادها الوطنية، وضد استعباد الرأسمال الاجنبي لوطنها...» ورغم حراجة تلك الظروف وتهويش الدوائر الاستعمارية والرجعية ضد الشيوعية، كان بامكان حزبنا لو سلك خطا سياسياً مرناً وصحيحاً، ان يلف حوله جميع القوى المناضلة في سبيل استقلال بلادها وسيادتها الوطنية وحريتها، ضد محاولات وخطط الاستعمار لاستعبادها سياسياً واقتصاداً، وان يقف في مقدمة القوى المستعدة للدفاع عن قضية الشرف الوطني والاستقلال الوطني، خاصة وانه في تلك الفترة، أي الفترة التي أعقبت المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على فلسطين وضلوع الرجعية العربية فيها، شدد المستعمرون، وخصوصاً الاميركيون، هجومهم السياسي والاقتصادي في المنطقة وفي لبنان». (المرجع نفسه ص ٣٠٩).

٥ ـ التحالف الطبقي الوطني

وهيمنة الطبقة العاملة

واضح في هذا النص، في ما له علاقة بالموضوع الذي نعالج، ان الاتجاه الانعزالي الذي كان يسير فيه الحزب هو نتيجة مباشرة لاتجاهه «اليساري»، وان الاتجاه «اليساري» هذا هو السبب الرئيسي في غياب شعار الجبهة الوطنية غياباً تاماً عن الممارسة السياسية للحزب. وغياب هذا الشعار ليس سوى أثر ضروري لغياب الموقف البروليتاري في موقف الحزب من القضية الوطنية. معنى هذا ان انحراف الحزب في فصله البرجوازي للصراع الوطني عن الصراع الطبقي، وفي تركه القضية الوطنية احتكاراً للبرجوازية، هو الذي غيب من ممارسته السياسية شعار الجبهة الوطنية. فحضور هذا الشعار في هذه الممارسة يفترض بالضرورة ان للحزب موقفاً بروليتاريا من القضية الوطنية، وان للطبقة العاملة في حركة التحرر الوطني دوراً طبقياً تاريخياً هو دور الطبقة المهيمنة النقيض في هذه الحركة، اي دور الطبقة التي هي قادرة، بقيادة حزبها الشيوعي الطليعي، وبانتهاجه «خطا سياسياً مرناً **وصحيحاً**»، ان تلف حولها «جميع القوى المناضلة في سبيل استقلال بلادها وسيادتها الوطنية وحريتها... وان تقف في مقدمة القوى المستعدة للدفاع عن قضية الشرف الوطني والاستقلال الوطني». وحدها الطبقة المهيمنة النقيض هي القادرة على ان تقوم بسياسة التحالفات الطبقية، اي على ان تقود الطبقات والفئات الأجتماعية الوسطية إلى ضرورة تحالفها معها، في اطار المصالح الطبقية المشتركة، لانها، بالضبط، الطبقة المهيمنة النقيض. والطبقة هذه لا تمارس هيمنتها الطبقية إلا بمقدار ما تنجح في اقامة هذا التحالف الطبقي الضروري، وفي اطار هذا التحالف بالذات. أما خارج هذا الإطار، أي في إطار **انعزالها الطبقي**، فهي تفقد **ممارسياً** هيمنتها الطبقية هذه، وتفقد بالتالي **استقلالها الطبقي**، وتعود، في حقل الصراع الطبقي، إلى وضعها السابق، أي إلى وضع تبعيتها الطبقية. فالهيمنة الطبقية اذن لا وجود فعلياً لها إلا في وجودها **السياسي** في اطار هذا التحالف الطبقي وفي ممارسته، لانها بالتحديد **علاقة طبقية ممارسية** هي علاقة الطبقة المهيمنة النقيض، في ممارستها الصراع الطبقي، بالطبقات والفئات الاجتماعية الوسطية التي لها مصلحة طبقية في التحالف مع هذه الطبقة (البروليتاريا)، بحكم وضعها في علاقات الانتاج القائمة، اي بحكم خضوعها لسيطرة الطبقة المسيطرة في هذه العلاقات من الانتاج. معنى هذا ان سياسة التحالفات الطبقية هي في ممارسة الطبقة العاملة أساسية لصيرورتها الطبقة المهيمنة النقيض، وان الشكل الذي تقوم فيه هذه التحالفات الطبقية

يتحدد بالضرورة بالشكل الذي يتحرك فيه الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية، ويختلف، في هذا التحدد نفسه، باختلاف المرحلة التاريخية التي تمر بها هذه البنية الاجتماعية. ولان الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية يتحرك بالضرورة في شكل صراع وطني، فان علاقة التحالف الضروري بين الطبقة العاملة وحلفائها الطبقيين تأخذ في معركة التحرر الوطني، اي في معركة الصراع الطبقي ضد البرجوازية الكولونيالية شكل الجبهة الوطنية. فغياب شعار هذه الجبهة يدل اذن، في الممارسة السياسية للحزب، على غياب الفهم البروليتاري الصحيح لحركة التحرر الوطني. وما حضور شعار **الجبهة الشعبية** في هذه الممارسة، كبديل عن شعار الجبهة الوطنية، سوى تأكيد لغياب هذا الفهم البروليتاري الصحيح، اي لغياب النظرية الماركسية اللينينية في تميزها الممارسي كنظرية حركة التحرر الوطني. وما سبق قوله في انتقاد شعار «حكومة العمال والفلاحين» يصح قوله هنا في شعار الجبهة الشعبية. واساس الخطأ في هذا الشعار ليس في كونه يتنافى مع المرحلة التاريخية التي كانت تمر بها (في اوائل الخمسينات) حركة التحرر الوطني وحسب، وليس في كونه، ايضاً، يستثنى من الجبهة وبالتالي، يستعدي فئات اجتماعية واسعة لا يستثنيها شعار الجبهة الوطنية، بل بالعكس يضمها في اطار التحالف الطبقي الوطني الواسع ضد البرجوازية الكولونيالية، وبوجه خاص ضد الفئة المهيمنة فيها؛ بل اساس الخطأ ذاك هو في ان شعار الجبهة الشعبية، في تماثله الفعلي بشعار حكومة العمال والفلاحين السابق، يتضمن فهما معينا لبنية الانتاج الكولونيالي، هو الفهم الايديولوجي البرجوازي نفسه الذي يضع تطور هذا الانتاج في علاقة من التماثل البنيوي مع الانتاج الرأسمالي، فيجعل منه، بالتالي، انتاجاً يسير في تطوره، في خط انتقاله الضروري إلى الرأسمالية، بالشكل نفسه الذي كان فيه الانتاج الاجتماعي في اوروبا الغربية يسير في القرن الثامن عشر، في خط انتقاله الضروري إلى الرأسمالية. بهذا الفهم البرجوازي لحركة التحرر الوطني، في ضوء منطق التماثل بين بنية الانتاج الكولونيالي وبنية الانتاج الرأسمالي الامبريالي، تنطمس بالضرورة علاقة الاختلاف البنيوي بين هذين الانتاجين، فتنطمس، بالتالي، علاقة التبعية البنيوية التي تربط الاول بالثاني، وتتخذ حركة التحرر الوطني شكل الانتقال إلى الرأسمالية، أي شكل التحرر، ليس من الامبريالية، بتحويل ثوري لبنية علاقة الانتاج الكولونيالية، بل من انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية في البنية الاجتماعية الكولونيالية، لان هذه الانماط من الانتاج هي التي، في ضوء ذلك المنطق البرجوازي من التماثل، تعيق حركة الانتقال إلى الرأسمالية، أي حركة التحرر الوطني نفسها. فاذا كان هذا هكذا، وجب القول ان الرأسمالية، في شكلها الامبريالي، ليست هي العائق في وجه التحرر الوطني، ولا يستلزم هذا التحرر ممارسة

العداء للامبريالية، كما ان العلاقة بهذه الامبريالية ليست **علاقة تناقض** تناحري، بل هي **علاقة تعاون** من اجل تدعيم اسس الانتاج الرأسمالي في البنية الاجتماعية الكولونيالية. ولا يكون التعاون هذا الا بقيادة البرجوازية نفسها التي، «بانفتاحها» على الامبريالية، تنهض بهذه البنية الاجتماعية وتحررها بوضعها في خط التطور الرأسمالي. ليست هذه الدراسة مجال نقض هذا المنطق الايديولوجي البرجوازي، فلقد قمنا بهذا النقض في كتابات اخرى، وبينا كيف ان العلاقة الكولونيالية هي التي تحول دون التطور الرأسمالي للانتاج الكولونيالي، لان هذا الانتاج نفسه هو الشكل التاريخي المميز الذي فيه تكونت علاقات الانتاج الرأسمالية في البنية الاجتماعية الكولونيالية، في ظل التبعية البنيوية للامبريالية، فكان الانتاج الرأسمالي في هذه البنية يتطور في شكله الكولونيالي ذلك الذي يمنعه من ان يتطور بالفعل كانتاج رأسمالي. ما يهمنا بهذا الصدد هو ان نرى ان شعار الجبهة الشعبية في ممارسة الصراع الطبقي ضد البرجوازية الكولونيالية هو بالفعل اسير ذلك الفهم البرجوازي لحركة التحرر الوطني، لانه يقبل ضمنياً الشكل الذي تطرح فيه الايديولوجية البرجوازية القضية الوطنية في طمسها العلاقة الكولونيالية، وبالتالي في طمسها آلية حركة التحرر الوطني، من حيث هي، بالتحديد، حركة تحويل لبنية علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة. وبتعبير اخر، ان شعار الجبهة الشعبية ينطلق من القبول الضمني بالفصل البرجوازي بين الصراع الوطني والصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني، فهو اذن شعار هذا الصراع الطبقي في انفصاله واستقلاله عن الصراع الوطني. وبما ان هذا الصراع الاخير سابق عليه في الزمان والمكان ـ بمعنى ان دورة الصراع الطبقي هي التي تأتي بعد انتهاء دورة الصراع الوطني ـ فهو اذن شعار «يساري»، لانه يقفز فوق دورة هذا الصراع، فيطرح عليها مهمات الدورة اللاحقة، فينعزل عنها، تاركا للبرجوازية وحدها مهمات دورتها. لكنه، في «يساريته» هذه بالذات، يظل أسير الايديولوجية البرجوازية التي منها انطلق ـ بدلاً من ان ينطلق من نقضها، ولو فعل ذلك، لتغير وبطل وحل محله بالضرورة شعار الجبهة الوطنية ـ في قبوله الضمني بشكل طرحها القضية الوطنية. وما كان من الممكن الا ان يقبل بهذا الشكل البرجوازي من طرح هذه القضية، لان نقض هذا الشكل الطبقي يستلزم بالضرورة صياغة الشكل الطبقي النقيض، اي صياغة الشكل البروليتاري لطرح القضية الوطنية. وهذا ما كان غائباً في الممارسة السياسية للطبقة العاملة، فكان القبول الضمني بذلك الشكل البرجوازي الحاضر وحده في حقل الصراع الطبقي ـ الوطني نتيجة ضرورية لهذا الغياب بالذات.

ليست القضية لفظية، وليست في مجرد الخيار بين شعارين (شعار الجبهة الوطنية او شعار الجبهة الشعبية) قد لا يظهر بوضوح الفارق بينهما. القضية، كما رأينا، هي قضية

الاختلاف الطبقي بين الفهم البرجوازي والفهم البروليتاري لحركة التحرر الوطني. والاختلاف هذا ليس نظرياً وحسب، بل هو ايضاً اختلاف ممارسي في ما يترتب عليه من اثار محددة في ممارسة الصراع الطبقي نفسه، وفي تحديد التحالفات الطبقية في ممارسة هذا الصراع. ولتوضيح هذه القضية الهامة، سنقرأ مقطعاً طويلاً من تقرير اللجنة المركزية المذكور، بعين الانتقاد البروليتاري نفسه الذي قرأت فيه اللجنة المركزية ممارسة الحزب السابقة. يقول التقرير ما يلي، تحت عنوان صغير «اعتماد خط يساري انعزالي في تطبيق شعارات الجبهة الوطنية».

«سبق واشرنا ان خطنا السياسي الانعزالي، اليساري المتطرف، في سنوات ١٩٤٨ - ١٩٤٩ خصوصاً، ادى إلى غياب شعار الجبهة الوطنية غياباً تاماً. غير ان تطور الاحداث، عربياً وداخلياً، أدخل بعض التعديل في خطنا السياسي نحو الاحسن. ورافق ذلك عودة إلى شعار الجبهة الوطنية تارة، وإلى شعار الجبهة الشعبية تارة اخرى. فلا حاجة للقول ان شعار الجبهة الشعبية كان شعاراً خاطئاً، وهو يتنافى حتى مع المرحلة الستراتيجية التي كان الحزب قد حددها بصورة صحيحة في وثائقه العديدة آنذاك: وهي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. فكيف عملنا لتنفيذ شعار الجبهة الوطنية؟ لقد ظل اتجاهنا العام يتسم بالهجوم الاتهامي لجميع القوى السياسية المنظمة دون استثناء، وبنفس القوة والعنف. فقد وضع في كيس واحد عبد الحميد كرامي ورياض الصلح وبشارة الخوري وكمال جنبلاط وحتى نسيب المتني مع كميل شمعون واميل البستاني وريمون اده والمطران مبارك وبعض زعماء الكتائب العملاء. لقد استخدم معيار واحد، معيار سطحي، وكان يقال انهم جميعاً برجوازيون!! وكان تحديد الموقف منهم لا يجري، عملياً وفق المواقف السياسية التي يتخذها كل منهم والنتائج الموضوعية التي تؤدي إليها هذه المواقف، بل وفق اتفاقهم أو عدم اتفاقهم مع خطنا السياسي نحن. وكان من الطبيعي ان يسقط الجميع في مثل هذا الامتحان العسير، الذي كنا نصر على التمسك به باسم المواقف الطبقية، وهو، في الحقيقة والواقع، مفهوم مثالي لا يمت إلى اللينينية بأية صلة، بل هو تشويه لها. فبمجرد تحديدنا للمرحلة على انها مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية كان يعني انا سلمنا بداهة، بان طبقات اخرى، غير العمال والفلاحين، لها دورها في النضال الوطني الديمقراطي. ومن الطبيعي ان يتحدد عند ذلك موقف كل فئة أو طبقة في هذه المرحلة واسلوب نضالها، وفق مصالحها الطبقية. أي كان ينبغي ان نتوقع وان نقبل تعدد الاراء والمواقف وتذبذب هذه الفئة أو تلك وعدم حزمها وثباتها... الخ. وبالتالي، فان مواقفنا بتوزيع اتهامات «الخيانة» و«خدمة الاستعمار» على الجميع دون استثناء: على «الموالين» جميعهم، وعلى «المعارضين» جميعهم، ، ما كانت

لتمت إلى اللينينية بصلة، بل كانت مظهراً من مظاهر الطفولة اليسارية الجامحة. لا جدال انه كان من الممكن، بل من الواجب، انتقاد العناصر والفئات البرجوازية حتى ألدها تقدماً للتخفيف من الاثار السلبية لتذبذبها. ولكن الخطيئة الكبرى في خطتنا هي تخويف كل فئات البرجوازية ودفعها للتماسك والتفاهم فيما بينها، مما ادى عملياً إلى التأخر في كشف الفئات العليا منها الرجعية والعميلة، وينبغي الاعتراف ان التمايز الذي اخذ يتضح اكثر فأكثر فيما بعد بين فئات البرجوازية بتأثير التطور الموضوعي، السياسي والاقتصادي، في البلاد، كانت خطتنا اليسارية تعيقه بدل ان تسهله». (المرجع نفسه، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٥).

اول ما يلفت النظر في هذا النص هو التردد في الممارسة السياسية بين شعار الجبهة الوطنية وشعار الجبهة الشعبية، برغم التحديد الصحيح للمرحلة التاريخية، على الصعيد الستراتيجي، بكونها مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. بين هذا التحديد، وذاك التردد تناقض هو القائم بين النظرية والممارسة السياسية: فشعار الجبهة الوطنية هو الشعار الذي يتفق مع تحديد المرحلة بكونها مرحلة الثورة الديمقراطية، لكن الحزب كان يرفع ـ أحياناً ـ شعار الجبهة الشعبية الذي يتنافى مع هذا التحديد للمرحلة، وحين كان يرفع شعار الجبهة الوطنية، كان يرفعه فيما هو كان يمارس في الحقيقة، سياسية الجبهة الشعبية. هذا التناقض في الممارسة السياسية بينها، في انحرافها «اليساري»، وبين النظرية، في صحتها الشكلية، قد يجد تفسيره في الغموض الذي كان يكتنف مفهوم الثورة الوطنية، التحررية. ليس بكاف اذن ان يكون التحديد النظري للمرحلة الستراتيجية صحيحاً حتى يكون الخط السياسي، بشكل مباشر، صحيحاً. فكي يكون كذلك، لا بد من ان ينعكس ذلك التحديد النظري في ممارسة سياسية متسقة هي حقل صحته وشكل وجوده المادي. فاذا لم ينعكس فيها، ظل شكلياً أو لفظياً، وصح القول ان هذه الممارسة السياسية تتضمن تحديداً نظرياً آخر غير هذا الذي تعلنه، بمعنى ان الشكل الفعلي الذي كانت تفهم فيه الثورة التحررية الوطنية هو مغاير للمفهوم النظري الصحيح لهذه الثورة. وبتعبير اخر، ان النظرية التي كانت حاضرة في تلك الممارسة السياسية المنحرفة هي غير النظرية الماركسية اللينينية التي باسمها كانت تمارس بالفعل سياسة الجبهة الشعبية، او على الاصح، سياسة الانعزال عن القوى الاجتماعية الوطنية، فاستعداء هذه القوى «باسم المواقف الطبقية، هو، في الحقيقة والواقع، مفهوم مثالي لا يمت إلى اللينينية باية صلة، بل هو تشويه لها»، وما ذلك التناقض الذي كان بين الممارسة السياسية المنحرفة والنظرية الصحيحة المعلنة سوى التناقض القائم بين الخط البروليتاري والخط البرجوازي ـ أو البرجوازي الصغير ـ. ان المفهوم اللينيني للتحالف الطبقي مفهوم مادي، لانه، على نقيض هذا المفهوم المثالي،

ينطلق في ممارسة التحالفات الطبقية من تحديد علمي **دقيق** لطبيعة المرحلة التاريخية التي تمر بها البنية الاجتماعية، لان طبيعة المرحلة هذه هي التي تحدد طبيعة تلك التحالفات، وينطلق ايضاً من واقع **الاختلاف الطبقي** بين القوى الاجتماعية المتحالفة، وليس من واقع التماثل بينها، ولا تماثل اصلا بينها، سواء في انتمائها الطبقي ام في مصالحها الطبقية. ولو كان هذا التماثل قائماً، لانتفت ضرورة التحالف نفسه. حين تتحدد المرحلة التاريخية بكونها مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، فان التحالف الطبقي بين القوى الاجتماعية التي لها مصلحة طبقية في تحقق هذه الثورة، أو قل في تحقق هذه المرحلة المحددة من السيرورة الثورية العامة، لا يمكن ان يقتصر على العمال والفلاحين وحدهم، دون غيرهم من الفئات او الطبقات الاجتماعية الاخرى، لان اقتصاره على هؤلاء يعني ان المرحلة التاريخية هي مرحلة الانتقال المباشر إلى الاشتراكية وتحققها، وفي هذا تناقض مع التحديد السابق لهذه المرحلة. وجود هذا التناقض في الممارسة السياسية يدل على أن الغموض كان يكتنف، ليس مفهوم الثورة الوطنية التحررية وحسب ـ كما سبق القول ـ بل مفهوم المراحل في السيرورة الثورية هذه، ومفهوم التحالفات الطبقية واختلافها باختلاف هذه المراحل، ومفهوم علاقة التناقض ونوعه بين عناصر التحالف الطبقي، ومفهوم الدور الطبقي للطبقة العاملة في هذه السيرورة الثورية المتميزة، من حيث هي سيرورة ثورة التحرر الوطني، وفي مراحلها المختلفة، في اطار تلك التحالفات الطبقية. فالغموض كان يشمل اذن مختلف القضايا التي هي اساسية في تحقق السيرورة الثورية. انه، باختصار، يحدد الشكل الذي كانت تظهر فيه، لتلك الممارسة السياسية، الالية الداخلية لحركة التحرر الوطني. ولقد سبق القول ان الالية الداخلية لهذه الحركة، من حيث هي حركة السيرورة الثورية لتحويل بنية علاقات الانتاج الكولونيالية، لا تتكشف الا بالممارسة السياسية البروليتارية، ولهذه الممارسة بالذات، وبالتالي، من موقع النظر الطبقي البروليتاري. فالانحراف الطبقي عن هذا الخط البروليتاري هو الذي حجب عن الممارسة السياسية للحزب رؤية الدور الطبقي الذي يعود، في هذه الحركة، إلى الطبقة العاملة، من حيث هي بالضرورة الطبقة المهيمنة النقيض. حين توقفت الطبقة العاملة عن ممارسة صراعها الوطني ـ الطبقي من موقع الطبقة المهيمنة النقيض، فانحرفت به إلى موقع اخر هو موقع التبعية الطبقية اكثر منه موقع استقلالها الطبقي، بسبب انتهاج حزبها الطليعي خطا سياسياً هو خط طبقي غير بروليتاري، لم تعد تتمكن، في ممارستها السياسية هذه، من انتاج المعرفة العلمية بتلك الالية الداخلية من الحركة التاريخية التي لا يتم انتاج معرفتها الا من موقع الممارسة الطبقية البروليتارية، فكان ذلك الغموض النظري الذي تكلمنا عليه تعبيراً عن هذا الانحراف الطبقي وتكريساً له، وكان انتقاد تقرير اللجنة المركزية

لهذا الانحراف تبديداً لهذا الغموض، لانه نظر فيه من موقع الممارسة البروليتارية الصحيحة للصراع الوطني. ان الخط البروليتاري الراهن للحزب، لا سيما في حقل التحالفات الطبقية، هو الذي يسمح لنابانتقاد الانحراف السابق في رفع شعار الجبهة الشعبية، او في العمل على تنفيذ شعار الجبهة الوطنية بشكل يناقض مضمون هذا الشعار ويتفق مع مضمون الشعار الاخر. ففي اطار الخط البروليتاري وحده الذي هو خط الاستقلال الطبقي للطبقة العاملة، وخط صيرورتها الفعلية الطبقة المهيمنة النقيض، يتحدد **الاختلاف الطبقي** بين هذه الطبقة وبين حلفائها الطبقيين، بل انّ علاقة التحالف نفسها، بينها وبين هؤلاء، في اطار المصالح الطبقية المشتركة، في مرحلة تاريخية محددة، تقوم على أساس من علاقة ذلك الاختلاف الطبقي الذي هو شرط ضروري لذلك التحالف الطبقي. فالطبقة العاملة، في وجودها الممارسي كطبقة مهيمنة نقيض، هي وحدها القادرة، بقيادة حزبها الشيوعي، على رؤية الاختلاف الذي **يفصلها** عن الطبقات المتحالفة الاخرى، **فيربطها** بها في تحالف طبقي ليس ممكناً، في طابعه الثوري التاريخي، إلا بمقدار ما تمارس فيه صراعها الطبقي ـ الوطني من موقع استقلالها الطبقي نفسه. وهي قادرة على ذلك، لانها، بالتحديد، في وجودها الممارسي، اي في وجود حزبها الشيوعي، **هي هذا الاختلاف نفسه**. وما هذا الاختلاف الذي يميزها من سائر الطبقات الاجتماعية الاخرى سوى كونها، في صيرورتها الطبقية، الطبقة المهيمنة النقيض، اي الطبقة الاجتماعية التي يكمن دورها التاريخي الطبقي، في حركة التحرر الوطني، في قيادة السيرورة الثورية لحركة تحويل علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة. بل يمكن القول انها دوماً، **في هذا الاختلاف وحده**، الطبقة المهيمنة النقيض، حتى في المراحل التاريخية من هذه السيرورة الثورية التي ليست فيها، لشروط محددة، **العنصر المهيمن** في التحالف الطبقي القائم، ما دامت هي ذلك الاختلاف في هذا التحالف نفسه، اي ما دامت تمارس صراعها الطبقي، في اطار هذا التحالف من موقع اختلافها الطبقي، لان اختلافها هذا هو الذي يحملها بالضرورة، في صيرورتها الطبقية، إلى موقع الهيمنة الطبقية.

هذا هو الاساس المادي الذي يستند اليه الحزب الشيوعي اللبناني في ممارسة سياسة تحالفاته الطبقية بعد مؤتمره الثاني. فهو، بعكس حلفائه الطبقيين، لا يحاول فرض هيمنته عليهم، ولا يجعل من هذه الهيمنة شرطاً لتحالفه معهم. انه، من موقع استقلال خطه السياسي البروليتاري، ينطلق في البحث عن كل ما يوحد، وفي نبذ كل ما يفرق، لان موقع الهيمنة الطبقية في اطار التحالف الطبقي لا يتحدد بقرار مبدئي، او بارادة ذاتية، بمعزل عن علاقة القوى الطبقية المتحالفة في حقل الصراع الطبقي، بل هو يتحدد في هذا الحقل، بهذه العلاقة الممارسية نفسها. والعلاقة هذه ليست، بالطبع ثابتة، بل «تاريخية»،

متحركة. وما دام التحالف الطبقي قائماً، فان تطورها يسير، بحسب منطقه الضروري، في خط يقود إلى هيمنة الطبقة المهيمنة النقيض. معنى هذا ان الطبقة العاملة التي هي، **بالضرورة**، في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية، الطبقة المهيمنة النقيض، **ليست بالضرورة** في موقع الهيمنة في التحالف الطبقي الثوري، لان وضعها الطبقي في علاقات الانتاج لا ينعكس بشكل آلي مباشر في موقعها الطبقي في حركة الصراع الطبقي. وما الفارق هذا سوى نتيجة التفاوت القائم في البنية الاجتماعية بين المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي. لئن كان الوضع الطبقي للطبقة العاملة يتحدد بالنسبة إلى المستوى الاقتصادي، فان موقعها الفعلي في حقل الصراع الطبقي يتحدد بالنسبة إلى المستوى السياسي، وليست العلاقة بين موقعها في هذا الحقل وبين وضعها الطبقي في بنية علاقات الانتاج دوما بالضرورة علاقة تلاؤم، بمعنى ان علاقة التلاؤم هذه ليست منطلقاً للصراع الطبقي، وليست فيه معطى، بل هي منه نتاج تاريخي. هنا تظهر بالفعل ضرورة الحزب بالنسبة إلى الطبقة العاملة، لان الحزب هو الذي يقودها، في ممارسات صراعها الطبقي، إلى ضرورة احتلالها موقع الهيمنة في تحالفاتها الطبقية. ولان موقع الهيمنة في التحالفات هو نقطة وصول لا نقطة بداية من الصراع الطبقي، ولان منطق هذا الصراع هو في البنية الاجتماعية الكولونيالية منطق الضرورة في وصول الطبقة العاملة إلى موقع الهيمنة الطبقية في تحالفها الطبقي، بسبب من كونها، بالضبط، الطبقة المهيمنة النقيض، فان الحزب يعمل دوماً على الحفاظ على هذا التحالف الطبقي الضروري، وعلى تماسكه الداخلي برغم الصعوبات وبرغم تردد الحلفاء وتذبذبهم وبرغم رفضهم، احياناً، التحالف مع حزب الطبقة العاملة وخوفهم منه، (وهنا تكمن مرونته السياسية)، ويعمل، في الوقت نفسه، على الحفاظ على استقلال خطه السياسي البروليتاري (وهنا تكمن صلابته الطبقية) لان هذا الاستقلال شرط لديمومة ذلك التحالف، ولان هذا التحالف هو الاطار الضروري لتحقق هذا الاستقلال الطبقي الذي هو الاساس المادي الممارسي لصيرورة الطبقة العاملة الطبقة المهيمنة النقيض، اي لوصولها الضروري إلى موقع الهيمنة الطبقية في اطار التحالف الطبقي نفسه، وليس خارجاً عنه.

قلنا ان علاقة الاختلاف الطبقي بين الطبقة العاملة وحلفائها الطبقيين، في مرحلة تاريخية محددة كمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، هي الاساس المادي نفسه لعلاقة التحالف الطبقي الضروري بين الطبقة العاملة وحلفائها. فمن موقع هذا الاختلاف البروليتاري تمارس الطبقة العاملة صراعها الطبقي لفرض التحالف على حلفائها ضد البرجوازية الكولونيالية المسيطرة. والاختلاف ضروري، لأنه مادي، أي لأنه في واقع البنية الاجتماعية القائمة، بل هو الذي يسمح للطبقة العاملة أن ترى المصالح الطبقية

الخاصة بحلفائها الطبقيين. ولا يقوم تحالف بين طبقات أو فئات اجتماعية معينة إلا وفق مصالح طبقية مشتركة. هذا ما لم يقدر الحزب على رؤيته بسبب انحرافه «اليساري»، فكان يطلب عملياً، من الحلفاء الطبقيين، في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، ان يسيروا في تحالفهم مع الطبقة العاملة وفق المصالح الخاصة بهذه الطبقة، لا وفق مصالحهم الطبقية، أي أنه كان يطلب من غير العمال والفلاحين أن يسلكوا سلوك العمال والفلاحين وأن يكونوا مثلهم، فانطمست، عنده، في التحالف الطبقي علاقة الاختلاف الطبقي بين عناصر هذا التحالف، وأوجد بين مصالحها الطبقية تناقضاً ما كان له أن يوجد لو لم يكن، في عمله على تنفيذ شعار الجبهة الوطنية، يسير في خط شعار الجبهة الشعبية الذي يتنافى مع مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. فما هي آثار هذا الخط الانحرافي في سياسة التحالفات الطبقية؟

ان سياسة التحالفات الطبقية تنطلق بالضرورة من تحديد العدو الطبقي الرئيسي في المرحلة التاريخية المحددة. بتحديد هذا العدو الرئيسي، يتحدد الحلفاء الطبقيون. وفي تحديد هؤلاء الحلفاء، لا بد من التمييز بين الحليف الرئيسي، والحليف الثانوي، لان بين الحلفاء تفاوتا يختلف باختلاف المرحلة التاريخية، وباختلاف قطبي الصراع في هذه المرحلة، او قل باختلاف طرفي التناقض الرئيسي فيها. ما يصح على احد طرفي هذا التناقض (التحالف الطبقي الثوري، مثلاً) من تفاوت في علاقة التحالف التي تربط الطبقة العاملة فيه ببقية عناصره، يصح ايضاً على الطرف الاخر (التحالف الطبقي المسيطر) بمعنى ان التفاوت هنا ايضاً قائم في علاقة التحالف التي تربط الطبقة المسيطرة ـ او الفئة المهيمنة فيها ـ ببقية عناصر التحالف. وجود هذا التفاوت يجعل من حركة الصراع الطبقي حركة معقدة لا يقتصر فيها التجابه على البرجوازية والبروليتاريا، بل يشمل فئات اجتماعية اخرى هي الفئات الوسطية التي يحاول كل قطب من قطبي الصراع الطبقي ان يجتذبها ضد القطب الاخر. بل ان التفاوت قائم في بنية كل من الطبقتين الرئيسيتين (بسبب من تحكم قانون تفاوت التطور بتطور الرأسمالية في تميزها الكولونيالي نفسه)، وهو يفرض، بالتالي، ضرورة التمييز، في كل منهما، بين فئات مختلفة يوجد بينها تناقضات تحاول كل من هاتين الطبقتين الرئيسيتين ان تستغلها في صراعها ضد الاخرى. من هنا اتت الضرورة المطلقة في تأكيد وحدة نضال الطبقة العاملة والعمل على تدعيمها بشتى الوسائل والاشكال، ومن هنا اتت الضرورة المطلقة في وجود حزب الطبقة العاملة، لان الحزب هو الاطار التنظيمي الذي فيه تتأمن وحدة هذا النضال الطبقي، (وهذا ما سنعود اليه في حينه)، ومن هنا اتت ايضاً ضرورة الاستغلال الثوري للتناقضات القائمة بين فئات البرجوازية المسيطرة، وبين عناصر التحالف الطبقي المسيطر. وهذا ما نود

التوقف عنده الان.

في المقطع الاخير من النص الذي اوردنا من تقرير اللجنة المركزية، نرى الحزب يميز بوضوح بين فئات مختلفة من البرجوازية المسيطرة، فيتكلم على الفئات «العليا الرجعية والعملية» ويقيم الفارق بينها وبين فئات اخرى من الطبقة الواحدة، كتلك التي تربط مصالحها الطبقية، مثلاً، بتطور الانتاج المحلي، كما ورد في برنامج الحزب في مؤتمره الثاني. في هذا البرنامج، لا يكتفي الحزب بتأكيد تعدد هذه الفئات ووجود الاختلاف بينها، بل يحدد علاقتها بعضها ببعض، من حيث هي **علاقة تفاوت** تتميز فيها فئة منها بكونها **الفئة المهيمنة**. هذه الفئة هي، بالتحديد، **الطغمة المالية**. فالطبقة المسيطرة ليست اذن كلا متجانساً، بل هي تضم فئات مختلفة تخضع لهيمنة هذه الفئة المهيمنة التي تحاول ان تجعل من مصالحها الطبقية الخاصة اساساً لوحدة الطبقة المسيطرة، فتربط مصير سيطرة هذه الطبقة بمصير هيمنتها الطبقية، بمعنى انها تحاول ان تجعل من تأبد هيمنتها شرطاً اساسياً لتأبد نظام السيطرة الطبقية البرجوازية نفسه. وبتعبير اخر، ان علاقة الهيمنة الطبقية بين فئات البرجوازية المسيطرة اساسية لسيطرة البرجوازية، كما ان سيطرة هذه الطبقة ككل تمر بالضرورة بهيمنة الفئة المهيمنة منها، على فئاتها الاخرى. فالتناقض اذن قائم بين فئات الطبقة المسيطرة بسبب علاقة الهيمنة التي تترابط فيها، في خضوعها لهيمنة الفئة المهيمنة التي هي، في لبنان الطغمة المالية. لكن هذا التناقض له طابع **التناقض الثانوي** بينها، بالنسبة إلى التناقض الرئيسي الذي يربطها كفئات من الطبقة المسيطرة الواحدة، بالطبقة العاملة ـ وحلفائها ـ في صراعها الطبقي ضدها. وطبيعي، بل ضروري أن تستغل الطبقة العاملة تناقضات فئات هذه الطبقة المسيطرة، في هدف عزل **الفئة المهيمنة** منها، واعاقة عملية التلاحم الطبقي بينها.

صحيح اننا لا نجد في النص المذكور هذه العبارة الاخيرة، كما اننا لا نجد في برنامج الحزب تمييزاً لفظياً او لغوياً بين الهيمنة الطبقية والسيطرة الطبقية. لكن هذا لا يعني ان الحزب لا يميز، في ممارسته السياسية، بين هذين المفهومين، فالتمييز هذا، بالعكس تماماً، حاضر فيها، بل هو الذي تقوم عليه، لا سيما في حقل التحالفات الطبقية.

حزيران ـ تموز ١٩٧٥

الفهرس

ـ مقدمة الطبعة الثانية ٥
ـ الاهداء ٧
ـ تمهيد ٩
ـ مقدمة ١١

القسم الأول:

عقدة التناقضات في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ٢٣
المخاطرة في الممارسة السياسية والممارسة النظرية ٢٥

الفصل الأول:

حركة التحرر الوطني بين أزمة القيادة البرجوازية وأزمة النقيض الثوري ٢٩
١ ـ في أزمة القيادة البرجوازية ٢٩
٢ ـ في أزمة الايديولوجية «القومية» ٣٢
٣ ـ في صيرورة الماركسية اللينينية ايديولوجية حركة التحرر الوطني ٣٧
٤ ـ في علاقة الاختلاف بين أزمة الايديولوجية البروليتارية
وأزمة الايديولوجية البرجوازية ٣٩
٥ ـ في نقض منطق الفكر «القومي» ٤١
٦ ـ في أزمة النقيض الثوري ٤٩

الفصل الثاني:

المؤتمر الثاني والانعطاف التاريخي في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ٥٨
١ ـ في الصراع بين الخط السياسي الثوري والخط السياسي الانتهازي ٥٨
٢ ـ في الشروط التاريخية لانعقاد المؤتمر الثاني ٦١

٣ ـ في «اختيار» صحة الخط الوطني الثوري ٦٧
٤ ـ القضية الفلسطينية كمجال للصراع بين
الخط البرجوازي «القومي» والخط الوطني الثوري ٧٠

الفصل الثالث:

الساحة اللبنانية أو الحقل المركزي للصراع بين الخطين
السياسيين النقيضين في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ٨٥
١ ـ في الترابط الداخلي بين الأزمة اللبنانية
والأزمة في الحركة التحررية الوطنية العربية ٨٥
٢ ـ الجديد في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ٩٤
٣ ـ المأزق الستراتيجي للخط البرجوازي «القومي»
وضرورة انتصار الخط الوطني الثوري ١٠٤

خاتمة القسم الأول في شكل تمهيد للقسم الثاني ١١١

القسم الثاني:

عقدة التناقضات في تطور البنية الاجتماعية اللبنانية ١١٥

الفصل الأول:

في أسباب تجدد الأزمة المزمنة ١١٧
١ ـ في البنية الأزميّة ١١٧
٢ ـ في الديمقراطية الكولونيالية ١٢٤
٣ ـ في علاقة التبعية السياسية الطبقية للطبقات الكادحة ١٢٩
٤ ـ في علاقة التمثيل السياسي «الطائفي» ١٣٥
٥ ـ «الاقطاع السياسي» وعلاقة الوكالة الطبقية للسلطة ١٤١
٦ ـ في أسباب التحالف الطبقي بين الطغمة المالية والاقطاعات السياسية ١٤٨
٧ ـ في التناقض البنيوي للدولة البرجوازية اللبنانية ١٥٣
٨ ـ انحراف في الخط السياسي للحزب الشيوعي اللبناني ١٧٨

الفصل الثاني:

مرحلة تاريخية جديدة ١٩٥

١ ـ في أسباب فشل الاصلاح الشهابي ١٩٦
٢ ـ في انتفاضة نيسان ١٩٦٩ ..... ٢٠٨
٣ ـ في مفهوم الطغمة المالية ٢١٩
٤ ـ في سيرورة الانفكاك الطبقي للفئات الوسطية عن الطغمة المالية ٢٤٣
٥ ـ الجديد في المرحلة التاريخية الجديدة ٢٥١
٦ ـ في العلاقة بين الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية ٢٥٧
٧ ـ في الخط الوطني الثوري ٢٩٠

الفصل الثالث:

في سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة ٣١٣
١ ـ دور الطبقة العاملة في النضالات الجماهيرية ٣١٤
٢ ـ البرجوازية والحل الفاشي ٣٢٤
٣ ـ الفاشية وأقسام من الطبقات ٣٣٧

ملحق:

حركة التحرر الوطني: الأزمة والبديل ٣٥٣
١ ـ طبيعة الأزمة ٣٥٥
٢ ـ الطبقة العاملة بين الاستقلال والتبعية ٣٦٤
٣ ـ المؤتمر الثاني ونقد الانحراف «اليساري» ٣٧٣
٤ ـ المؤتمر الثاني والقضية الوطنية ٣٩٣
٥ ـ التحالف الطبقي الوطني وهيمنة الطبقة العاملة ٣٩٨

للمؤلف:

- مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني:
الجزء الأول: في التناقض. الجزء الثاني: في نمط الانتاج الكولونيالي. الطبعة الأولى: ١٩٧٢. الطبعة الخامسة: ١٩٨٦.
- أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية: الطبعة الأولى ١٩٧٤. الطبعة الخامسة: ١٩٨٧. الطبعة السادسة: ١٩٩٠.
- النظرية في الممارسة السياسية ـ بحث في أسباب الحرب الأهلية: الطبعة الأولى ١٩٧٩. الطبعة الثانية ١٩٨٥. الطبعة الثالثة ١٩٩٠.
- مدخل إلى نقض الفكر الطائفي ـ القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية: الطبعة الأولى ١٩٨٠. الطبعة الثانية ١٩٨٥. الطبعة الثالثة ١٩٨٩.
- هل القلب للشرق والعقل للغرب: الطبعة الأولى ١٩٨٥. الطبعة الثانية ١٩٨٦. الطبعة الثالثة ١٩٩٠.
- في علمية الفكر الخلدوني: الطبعة الأولى ١٩٨٥. الطبعة الثانية ١٩٨٦. الطبعة الثالثة ١٩٩٠.
- في الدولة الطائفية: الطبعة الأولى ١٩٨٦. الطبعة الثانية ١٩٨٩.
- نقد الفكر اليومي: الطبعة الأولى ١٩٨٨. الطبعة الثانية ١٩٨٩.
- له العديد من المساهمات النظرية التي ستنشر تباعاً من ضمن الأعمال الكاملة.

في الشعر:

- تقاسيم على الزمان: الطبعة الأولى ١٩٧٤.
- فضاء النون: الطبعة الأولى ١٩٨٤

€18

حسن عبدالله حمدان

- ولد في بيروت عام ١٩٣٦ ابن بلدة حاروف الجنوبية قضاء النبطية.
- متزوج من إيفلين بران، وله ثلاثة اولاد: كريم وياسمين ورضا.
- تلقى علومه في مدرسة المقاصد في بيروت وأنهى فيها المرحلة الثانوية. نال شهادتي الليسانس والدكتوراه في الفلسفة من جامعة ليون ـ فرنسا
- درس مادة الفلسفة بدار المعلمين بقسطينة (الجزائر)، ثم في ثانوية صيدا الرسمية للبنات (لبنان). انتقل بعدها إلى الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية كأستاذ متفرغ في مواد الفلسفة والسياسة والمنهجيات.
- كان عضوا بارزا في اتحاد الكتّاب اللبنانيين والمجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ورابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية.
- انتسب إلى الحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٦٠، وانتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب المؤتمر الخامس عام ١٩٨٧.
- استشهد في شارع الجزائر بيروت في ١٨ ايار ١٩٨٧.

تصميم الغلاف: بخاع طاهر